

## الجزء الثاني

من المجموع المشتمل على شرح قطب الدين محمود بن محمد الرازي للتوفي  
سنة ٧٩٦ هـ رسالة التسمية في الخلق تأليف محمد بن عمر بن علي  
الفرزدق المعروف بالكاتب التوفي سنة ٤٩٣ هـ وعلى حاشية  
المحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني  
التوفي سنة ٨١٦ هـ وعلى حاشية العلامة  
عبد الحكيم السالكوتي وحاشية  
العلامة الدسوقي وحاشية  
الجلال الدواني وشرح  
السعد علي التسمية  
نفع الله بهم

### تقديم

اعلم ان هذا المطبوع يشتمل على ستة مواد فبدأنا في سلب الصفحة بشرح القطب ثم بحاشية السيد  
ثم بحاشية عبد الحكيم وبدأنا في المباحث بحاشية الدسوقي مفصلاً بين كل مادة وأخرى عليها بجدول  
وهذه المواد كلها موافقة في البحث ومنه انتهاء هذا المجلد يؤتى ان شاء الله تعالى بحاشية جلال الدين  
الدواني على شرح القطب ثم بشرح سعد الدين مسعود بن عمر التستازاني على التسمية

( طبع بمصر في ذي الحجة العلية      حضرة الشيخ فرج الله زكي  
الكردي رئيس الحركة الجبرية      وقته الله فخر الكتيب المصنف )

### ﴿ تَبْيِيْه ﴾

ان حقوق ائمة طبع بعض هذه الحواشي عشوة للشيخ فرج الله  
الذكي فكل من يجلس على اعادة طبعه يحاكم  
قانوناً ويلزم بالتعويض

### ﴿ الطبعة الاولى ﴾

بمطبعة ( كردستان العلية ) لصاحبها فرج الله زكي الكردي  
بدرج المسط بمبالية مصر الحبيب سنة ١٣٢٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قال ﴾ ﴿ الثالثة الثانية في القضاء وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول ﴾

( أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية \* القضية قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب وهو من حيلة أن نخلط بغيرها إلى مفردين كقولنا لا يعلم زيد ليس يعلم ولا شرطه أن لا يتحمل ( أقول ) لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في بيان مباحث الحجية ولما توقف معرفتها على معرفة القضاء وأحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول

﴿ مبحث التصديقات ﴾ ( قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضاء ) أقول كما أن لقول الشارح

﴿ قال ﴾ ﴿ المبحث الثالثة الثانية في القضاء وأحكامها ﴾ أي في تعريف القضاء وأقسامها وفي بيان أحكامها أي أحوالها من الممكن والقيض وعكس القبض والتلازم وزاد فقط في القضاء في العنوان إشارة إلى أن المقدمة أيضاً من مقاصد المقالة الثانية فاقبل أنه لا يحسن التقابل بين القضاء وأحكامها لأن معنى قوله في القضاء أنها موضوعات حقيقية لهذه التباحث ولا يصح ذلك للمتي في قوله وأحكامها إذ أحوال القضاء ليست موضوعات حقيقية في شيء من المباحث فالقصد لما عاصدق عليها الاحوال وهو يعني القضاء فيلزم مقابلة الحاس بالعلم وأما نفسها فالقصد أنها موضوعات ذكورية فيلزم أن لا يكون قوله وأحكامها على معنى قوله في القضاء وما أجيب عنه من أن المقصود في كلا للتوضيحين أنها موضوعات ذكورية ليس بشيء متشابهة التبرير على أنه لا معنى لكون القضاء موضوعات ذكورية إذ الموضوع المذكور ليس إلا الوصف الغرائبي وهو مفهوم تصوري ﴿ قال ﴾ ﴿ لا فرغ من مباحث القول الشارح ﴾ قد جرت عادة الشارحين إيراد هذا القضية الاطلاقية بعد الفراغ من مبحث والتروع في آخر تمهيداً فتمتع وتعيدنا لطلبه فيها سيأتي حيث جعل قدرنا متدأ من العلم ونقياً على أنه إذا وقع مسألة مما عاصدق فيها فأشرف هو بطريق الاستمراد ومعنى قوله شرع حين أن يشرع فيه كاصرح به في أول فصل التمرعات كالمتي لما فرغ المصنف من المباحث الخمسة بالقول الشارح وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع حين أن يشرع في المباحث الخمسة بالحجية \* ولما توقف تلك المباحث على مباحث القضاء وضع للمقالة الثانية لبيان ذلك أي قسمها عليها فحفظ المقالة هو وصف المقالة بالثانية وأما جعلها مقالة على حدة فلهذا بين المبادئ والمقاصد على ما هو الأصل فلا يحتاج إلى تسكتة أننا احتاج إليها جميعها في مقالة واحدة كما في القول الشارح وقوله ورتبها مستوف على الجملة الشرطية لاعتلى الجزاء أو استثنائية فضليك بسلوك الطريق السليم وترك الانقذات إلى التكلفات والتعسفات التي عرضت لبعض الناظرين ﴿ أفن يمتحن مكي على وجهه إحدى أمن يمتحن سوا على صراط مستقيم ﴾ وما قيل أراد بقوله التباحث المتعلقة بها فيدخل مباحث القضاء وكذا في قوله مباحث القول الشارح لتوافق قوله شرع على حقيقته ولا يحتاج إلى التأويل بآراء من يشرع أو حين أن يشرع فمع التصرف في الغلط عن التبادر يأتي به قوله ولما توقف معرفتها على معرفة القضاء وأحكامها ( قوله كما أن لقول الشارح ) يريد بيان جهة التوقف التي أجلها الشارح وحاصله أنه توقف بعض المسائل على البعض لكونها مبادئ له والمقصود من التشبيه توضيحه

﴿ مباحث الحجية ﴾

( قوله شرع في بيان مباحث ( الحج ) أي أن يشرع في بيان مباحث الحج أي قرب ذلك لأنه لم يشرع بالفعل لأن مباحث الحجية القياس وهو المقصود بالذات ولم يشرع فيه بل سيأتي أن قلت إذا كان القياس هو المقصود بالذات فماذا قال المقالة الثانية في الحجية \* وحاصل الجواب هو ما أشار له الشارح بقوله ولما الحج ( قوله على معرفة القضاء وأحكامها ) أي أحكام القضايل من التناقض والعكس ( قوله لبيان ذلك ) أي القضاء وأحكامها ( قوله ورتبها الحج ) متأنق وليس معطوفاً على وضع إذ لا يصح أن يكون جواباً لشرط وهو لما ويصح أن يكون علقاً على الجملة بما سيأتي أي الجملة الشرطية وهو من ترتيب الجدل على الفصل لأن المقدمة والثلاث فصول هي نفس المقالة الثانية

أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية أي الخاصة بحسب النسبة الأولية من القضية تنقسم  
أولاً إلى المطلقة والشرطية ثم الجزئية تنقسم إلى ضرورية وفلا ضرورية وسلا والشرطية إلى لازمية وإتلافية

مبادي يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث الكميات الخمس لتركيب المعارف فيها كذلك الحاجة  
مبادي تتحرك منها وتتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فذلك قدمها (قوله)  
أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية ( أقول أما التعريف فلا بد من تقديمه وأما

بما علم سابقاً من توقف مباحث القول والشارح على مباحث الكميات والقصور والقول والشارح مباحث  
لأن المقصود بيان جهة توقف المباحث على المباحث وأيضاً قال قدس سره وهي مباحث الكميات الخمس  
وإن مباحثها مبادي مباحثها لألفاظه وأما المبادي فذات نفس الكميات الخمس (قوله لتركيب المعارف فيها)  
أي من الكميات الخمس ولو باجتماع البعض تحليل لكون مباحثها مبادي مباحث يعني أن المعارف مركبة من  
الكميات الخمس فلا بد من معرفتها من حيث أنه موصل من معرفتها من حيث يتوقف عليها الاتصال فيكون  
مباحثها مبادي مباحث (قوله كذلك الحاجة) أي مباحث الحاجة مبادي تركيبها أي من موضوعاتها على  
حذف المضاف بشرطه فتكون هي مباحث القضايا فتكون كذلك أعاده لقوله كما أن القول والشارح مبادي فتحتاج  
القاصلة للكثير وتكون للظاهر تركه والباطرون اعتبروا خشي القول والشارح والحاجة وجعلوا مباحثها  
نفس الكميات والقضايا بشكل عليهم أمراً محل في قوله وهي مباحث الكميات الخمس وفي قوله وهي مباحث  
القضايا شككوا بما لا يرضى بسماحه الأذن الكريمة ونهاية جدهم تصحيح العبارة وتزجوها وأحول أنه  
على ذلك التقدير لم يزد فقط المباحث ولم يقل وهي الكميات وهي القضايا لأن المقصود بيان وجه تقديم  
المباحث على المباحث (قل أما المقدمة الخ) أما تعريف القضية وتعريف أقسامها الأولية فلا بد من تقديمه  
على المباحث الآتية في القصور الثلاثة لأن البحث عنها موقوف على معرفتها وأما تعريف القضية إلى تلك الأقسام  
فما لا حاجة إليه في تلك المباحث فكأنه أوردته تكديلاً لتعريفات القضية وتلك الأقسام إذ التعريف  
يتكشف القسم زيادة إمكانه من حيث إيضاحه ويتكشف من حيث التحقق أيضاً وينبغي الأقسام  
الأولية بحيث لا يتصور غيرها وكان القسم من جهة التعريفات لتقسيم الأقسام لقول المصنف وأقسامها  
عطف على القضية والشرطيات كلها مقصودة في المقدمة « فاقبل أن القسم إذا كان من جهة

التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان » وما قيل أن القسم إذا كان لتعيين تلك الأقسام نسب  
أن يجعل وجهاً لتقديمه لاجتماعه من جهة التعريف وهم مبنى على أن مقصوده قدس سره قوله وأما التعريف  
تعريف القضية فقط وإن قول المصنف أقسامها عطف على تعريف القضية ومما هو مضمونها إلى أقسامها  
(قال فإن القضية الخ) تتصل بالمقدمة مطبوعة مستفادة مما سبق أي أعاد الأقسام بالأولية لأن  
القضية أقساماً ثبوتية والفرض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية وهذا على تقدير أن يكون  
قوله والفرض قالوا كما في بعض النسخ وأما على تقدير كونه بالقائه كما في أكثرها فهي جزء شرط  
عوض أي إذا قرر أن لها أقساماً ثبوتية أيضاً فالفرض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية  
فلماذا قيد العنوان بها والملتزمون تنكفوا في تصحيح التحليل بما لا يرضى به الطبع السليم (قال ثم  
الحاجة إلى الضرورية الخ) والتوجية والسالبة والمحسورات وغيرها وإن كانت من الأقسام الأولية  
ظاهراً لكن لاختلاف الإيجاب والسلب والكمية والجزئية في الجزئية والشرطية كانت في الحقيقة

(قوله أما المقدمة ففي

تعريف القضية الخ) أما

بما المقدمة لأن أقسام

القضية نوع من صورها

وحينئذ فنوله وأقسامها

الأولية مطبوع على القضية

ولك انت تحفظه على

التعريف وجعل المقدمة

في الأقسام الأولية لأن بها

تتضح القضية (قوله فإن

القضية تنقسم الخ) هذا

تحليل وهو لا يكون إلا

للاحكام الأولية وتوقع حصة

للاقسام وللر كالتعديدي

لا يلائم وأوجب بأنه تحليل

للهذوف أي وأما قدماً

الأقسام بالأولية لكذا

أقسام الحلية والشرعية هي أقسام القضية إلا أنها ليست بأقسام أولية لها بل أقسام ثانية أي انما تنقسم القضية اليها ثانيا بواسطة إن الحلية والشرعية يتبعان اليها فافترض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية أي أقسام القضية والثبات لا أقسام أقساما للقضية قول يصح أن يقال لقائله انما صدق فيه أو كاذب فالتقول وهو اللفظ المركب في القضية المقبولة أو المفقولة أو المفقولة المركب في القضية المقبولة جنس يشتمل الاقوال الثابتة والناقصة وقوله يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فصل يخرج الاقوال الناقصة والناقضات كلها من الاسم والشئ والاستفهام وغيرها وهي اما حلية القسم الى الأقسام الأولية فكله من تحت اذ بذلك القسم ينكشف الشئ وزيادة انكشف ويتعين به أقسامه الأولية التي يراد بيان أحوالها (قوله في القضية للمقبولة) أقول يعني أن القضية تطلق قوة على المقبولة وقوة على المقبولة اما بالاشتراك أو الحقيقة والجزأ والتالي أولى لأن المعتبر هو القضية المقبولة وأما المقبولة فاعتبرت لدلائلها على المقبولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المقبول وكذلك لفظ القول يطلق على المقبول والمقبول فالتقول جنس بقضية المقبولة والقول أقساما ثانوية (قال بل أقسام ثانية) أي ليست بولية سواء كانت ثانوية أو مابعدا (قال فافترض الخ) ففصل الشرعية الى المتصلة والمنفصلة ليست بمنصودة في المقدمة بل استطرادي ولا يخفى ما فيه والوجه أن يقال أراد بالأقسام الأولية ما يكون أقساما لها بالظر الى ذاتها لا باعتبار أحوال خارج عن حقيقتها فالحلية والشرعية والتصلة والمنفصلة من الأقسام الأولية لكونها باعتبار الحكم المنقسم الى الجمل والشرطي والاتصالي والانفصالي الذي هو جزء القضية بخلاف الموجبة والسالبة والقرؤية والاختائية فلها باعتبار صفات الحكم وبخلاف الجزئية والكيفية والضرورية واللاضرورية فلها باعتبار صفات الموضوع والمعمول (قال قول يصح الخ) لم يقل قول يقال الخ اذ لا يلزم في القضية أن يقال بالفعل لقائله انه صادق فيه أو كاذب ولم يقل قول قائله صادق فيه أو كاذب ليخرج قول المعطوف والثالث زيد قائم فان كلا منهما وإن كان في نفس الامر صادقا في كلامه أو كاذبا الا أنه لا يقال لها انه صادق أو كاذب في العرف لان كلامها ملحق بلفظ المتيور وليس بجبر ولا انشاء نص عليه في التلويح ولم يقل قول صادق أو كاذب فلا يتوهم الدور حيث أخذوا في تعريف الصدق والكذب والاشتراك في الحقيقة مع احتياجه الى مؤنة بيان الاحتمال ولهذا ترك التعريف المشهور أعني ما يحتمل الصدق والكذب مع احتياجه الى مؤنة بيان الاحتمال بل المقصود به الاحتمال بالظر الى ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتى عن خصوصية الطرفين (قوله لان المعتبر الخ) لانها لموسوفة بالصدق والكذب والابصال وهذا الوجه يختص بهذا المقام والوجه العام ما قالوا من ان اللفظ اذا دلل بين الاشتراك والجزأ يحمل على الجزأ (قوله قسميت الخ) أي أطلقت عليه لا وضعت والاشكال مشترك (قوله وكذلك لفظ القول الخ) التشبيه في مطلق الاطلاق كان القول يراد في المركب حصة لفظ لا مادل جزؤه على جزئ منه واللفظ الثاني ما يوصف به العرض على ما نص عليه فمفسر حق اول بحث لعمالي المفردة فالتقول حقيقة في المقبول بجزأ في المعقول على عكس القضية ولا يمكن أن يقال لفظ القضية منقول عن القضية المقبولة الى المعقولة بناء على أن القسماء جعلوا موضوعات مسائل المنطق الانفاذ والتأخير من اجراء الاحكام على المقبولات لان المقبول يشترط فيه جبر لعمالي الاول ولا جبر عنها على ان جعل القسماء الموضوعات المسائل لا يقتضي الوضع لجواز أن يكون ذلك

(قوله هي أقسام القضية) لان أقسام القسم قسم (قوله بل أقساما كلية) أراد بالثانية مابعد الأولية ليضم جميع الأقسام (قوله فافترض من وضع الخ) فيه نظر لانه قد تقدم إن الفرض منها التعريف وغيره وأوجب بل انفسر اضافي أي بالنسبة لثانوية (قوله القضية قول الخ) حاصله أن القضية تطلق على زيد قائم وعلى هذا المستحضر على طريق الحقيقة أو انه حقيقة في الثاني جزأ في الاول لان المقصود بلفظ المعالي ووصف اللفظ بقضية من وصف المعمول بالذات لا غير يصح انشاء الى انه لا يشترط القول بالفعل وأخرج بذكره قول الجبرون زيد قائم قاله لا يصح ان يدخل قائله ذلك فليس قضية (قوله أو المفهوم العقلي) أي للمركب العقل (قوله فصل يخرج الخ) فيه ان فصل الشئ لا بد ان يكون مفردا وعمولا أو يصح حملها وهذا ليس كذلك لانه غير مفرد الا أن يقال هذا جزأ لفصل حقيقة

( قوله بطرفها ) أي باعتبار طرفها لا باعتبار معناها ( قوله أو لم تشمل ) أي إلى ( ٥ ) مفردين ( قوله هما المحكوم عليه

أو شرطية لانهما إما أن تشمل بطرفها إلى مفردين أو لم تشمل وطرف القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به  
ومعنى انحلالها أن تحذف الأدوات الثلاثة على الرباط أحدهما بالآخر فإذا حذفنا من القضية ما يدل على  
الارتباط المحكمي فإن كان طرفها مفردين فهي حالية إما موجبة أن حكمها بأن أحدهما هو الآخر  
المعقول جنس القضية المعقولة \* ثم القضية المعقولة هي المنهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه  
والحكمي بمعنى وقوع النسبة أولاً ووقوعها فهذه المعلومات من حيث لها خاصية في الذهن ليس  
قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقاً عند الإمام \* وأما عند الأوائل فالتصديق هو العلم بالعلوم التي  
هو وقوع النسبة أولاً ووقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق \* على القضية لأن العلم  
التصديقي لا يتعلق إلا بها إما بصريح أجزائها أو ببعضها ( قوله إما أن تشمل ) أقول

الجليل بإقامة المثال مقام الدلول سهلاً للفهم كيف وقد انعوا على أن موضوع الشطائي المعقولات  
الثانية أو المعلومات الصورية والتصديقية ( قوله ثم للقضية الخ ) بيان للفرق بين القضية والتصديق  
فانه قد يفتبه على بعض الأوهام باعتبار الحصول في الذهن في القضية لأن الصدق والاذنب إنما  
يرضى لها باعتبار حصولها في الذهن والحصول في الذهن شرط لها والتصديق من قبيل العلم والاطلاق  
التصديق عليها إما على التجوز باعتبار أنه متعلق بالتصديق أو على الإرادة للمصدق به من التصديق  
( قوله فهذه المعلومات من حيث الخ ) حصوله للمعلومات حصولاً لا لوجوب انصاف النفس بها وحصول  
العلوم حصولاً أصلي فلا يرد أنه إذا اعتبر الحصول في الذهن في القضية يلزم اتحاد التصديق والقضية  
أذا فرق بين العلوم والهم عند الفاعل يحصل الأشياء انفساً في الذهن إلا باعتبار القيام في الذهن  
وعدم القيام به على ما تقرر في عمده ( قوله هو العلم بالعلوم الخ ) بمعنى الاذن والقيام له لا بمعنى  
التصور له ( قوله لا يتعلق إلا بها ) بخلاف أطراف القضية فله كما يتعلق بالتصديق بها يتعلق بها  
عندها أي الوقوع والآل وقوع قلبها اختصاصاً بالتصديق مصحح لأن يطلق بمعنى التصديق  
به عليها فادعاء الحكمي ليكون لا خلاف في التصديق بمعنى الصلح به نوع اختصاص بالقضية ( قال )  
( وقوله يصح أن يقال الخ ) أي في حكم الفصل في حق الامتياز هن الفصل يشترط أن يكون مفرداً  
محولاً ( قال ) ( إما أن تشمل بطرفها ) أي باعتبار طرفها وبما نظر إليها إلى مفردين فالقبول  
الذكوري في جانب الموضوع أو الحصول كالجملة غير منبثرة في الانحلال حتى يرد أنه قد يتحل الحلية  
إلى أكثر من مفردين نحو زيد العالم قائم في النار ( قالها المحكوم عليها الخ ) بل حكم الحلي أو الاصل  
أو الاصلاني فبدل محل فيها المقدم والثاني ( قالنا تحذف الخ ) كما لا بد في القضية المعقولة من الحكمي الذي  
هو بمنزلة الصورة كذلك لا بد في القضية للمنقولة ما يدل على الحكم كذلك كونه قائماً أو حركته وهو بمنزلة  
الصورة لها سواء كانت متحركة أو ثابتة فحذفها وإزالتها إبطال لصورتها وانحلالها إلى أجزائها لا بد في فصل نحو  
زيد قائم وقام زيد بالورية وحل الحذف هنا على الترتيب كقولنا أو قد يرد ليسهل التسمية بتعامل حل الأداة  
على الاتحاد الثلاثة على الرباط لا يصح تفسير انحلال به فانه إبطال الصورة ثم ما ذكره الشارح  
معنى انحلال القضية المنقولة وانحلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره في الحاشية السابقة ( قال )  
أن حكمها بأن أحدهما هو الآخر ( لما صرحاً كما في الجملة الاسمية أو شيئاً كما في الفعلية كما سيجي  
في كلامه قدس سره وإنما لم يعتبرها الجملة الفعلية لانهما آخر من الحكم قليلاً للاقسام وضبطاً

مذكور توملاً لحالة قدرها  
بمنزلة وجودها في انحلالها  
ظاهر في القضية المنقولة  
لا للمنقولة إلا أن يقال إن  
الارتباط في المعقولة حاصل  
بل حكم فصلها بالذات  
لهذا الحكم وعلى كل حال  
فكلام الشارح قاصر ( قوله  
ما يدل على الارتباط الحكمي )  
وهو الأداة أو الحكم  
واحد في الحكمي عن  
الجنس ( قوله ليس حالية )  
أي باعتبار ما كان والأصفي  
الآن مفردات ( قوله إن  
حكمها بأن أحدهما هو  
الآخر ) هذا لا يظهر في  
نحو الإنسان حيوان إذا  
لم يحكم بأن الثاني عين  
الاول بل الحاصل أن  
الثاني صادق على الاول  
( قوله إن أحدهما هو  
الآخر ) هذا إنما يظهر

في نحو زيد قائم لا في نحو قائم زيد إلا أن يقال إن الثاني في قولنا الاول

كقولنا زيد هو عالم وأما سالبية إن حكم فيها بأن أحدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو عالم فإنا إذا حذفنا لفظة هو الدالة على النسبة الإيجابية من القضية الأولى وليس هو العالم على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وإن لم يكن طريقهما مفردين فهي شرطية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما إن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً فإنه إذا حذفنا أدوات الاتصال وهي كلمة إن والفاء بقيت الشمس طالعة النهار موجود وهذا ليس بمفردين وكذلك إذا حذفنا أدوات الاتصال وهي أما وأو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهذا أيضاً ليس بمفردين فإن قلت قولنا الحيوان الناطق يتنقل بنقل قدميه وقوله زيد عالم فيقبضه زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمها النهار موجود محذوفات مع أن أطرافها ليست مفردات فأنقض التعرضان طريقاً وعكساً فنقول المراد بالمفرد إما المفرد بالفضل أو بالقوة

النسبة لا بد فيها من الحكم لانه المحتل للصدق والكذب والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فهما أثنى المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة فتنبيهه والحكم الذي به يرتبط أحدهما بالآخر بمنزلة الصورة لما انحلال القضية هو بطلان سورتها وأحكامها أمثالها للمادة ببعضها من بعض (قوله) وليس هو العالم على النسبة السلبية (أقول كلمة ليس رفع النسبة الإيجابية التي دل عليها فقط هو وجموعهما يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع واحداً فمحكوم به بالمحكم عليه بالنسبة السلبية (قوله طريقاً وعكساً) أقول تعريف الشرطية غير مطرد لذهول خبر الحدود فيكون تعريف

لا يتأثر بقدر الامكان (قال إن حكم فيها بأن أحدهما) ليس الآخر أي فصداً كما هو للتأثر فلا يرد التوجه السالبة المحمول فإن الحكم التصديقي فيها الإيجاب (قوله القضية لا بد فيها إلخ) مقصوده بيان أن زوالاً لربط بين الطرفين انحلالاً لا تجزية (قوله من الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع كما هو سابقاً ولاحقاً لكن بشرط كونه مقولاً كما ذكره سابقاً بقوله من حيث أنها حادثة في ذهن فلا يتأثر ما ذكره قدس سره في شرح الفناج من أن المحتل للصدق والكذب هو الحكم المقبول أثنى الابتاع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع (قوله فهذا إلخ) الغاء للتفسير أو جزاء شرط محذوف أي إذا كان لا بد فيهما من ثلاثة أمور (قوله بمنزلة المادة إلخ) في كون القضية بهما بالقوة كالجسم بالمادة وأما قال بمنزلة المادة لاختصاصها بالأجسام وقس على ذلك قوله بمنزلة الصورة (قوله وانحلال القضية) فإن الانحلال في اللغة كشاده شدن كره وهو إبطال للصورة مع بقاء الجبل بماله (قوله كلمة ليس إلخ) لما كان كلمة ليس هو بحسب التركيب الأمزاجي دالاً على رفع النسبة الإيجابية فلا يكون دالاً على ما يربط المحمول بال موضوع وجهه بأن المجموع من حيث المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فيكون رابطاً لها وبمنزلة الصورة للقضية السالبة فيصح الانحلال فيهما فتشملها التعريف (قال بقي الشمس طالعة والنهار موجود) كما سيبي من أن كان رابطاً زمانية فيجب حذفها أيضاً فالمراد بقوله كلمة إن مع مدحونها أولاً أن معنى كانت الشمس طالعة الشمس كأن طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على ما حقه الشارح في شرح المطالع من أن كلمة كان معتر في جانب المحمول كما سيبي\* وأما القول بأن إرادته مفرد دعاية أن لأن حرف الشرط لا يدخل على الاسم لامتثالها في القضية فلا يطابق كلامهم (قال المراد بالمفرد إما المفرد بالفضل أو المفرد بالقوة) أي ما يصحها فكلمة أو فتصمم كما في قوله تعالى

(قوله وليس هو عالم إلخ) ليس في الأصل تحت النسبة الإيجابية الحاصلة بهو فالقصد الآن بهذا التركيب هو النسبة السلبية وهي مدلول المركب بجمانه أي ليس هو ويدل على هذا كلام الشارح والأدلة الدال على نفس النسبة الإيجابية (قوله وهو كلمة إن) أي مع مدحونها هو كاتب ولأنه يقول كانت وإن كانت مقدسة لكنها من متعلقات المحمول والأصل الشمس كائن طلوعاً (قوله فإن قلت إلخ) عدد التثنية لأن الموضوع في الأول مركب قيدى والثاني أبجراًؤه جعل حلية والثالث أجراًؤه جعل شأنها لرب تكون بشرطية (قوله أما المفرد بالفضل أو المفرد بالقوة) أولست هناك ولا فتصميم بل المقصد منها ما هو أهم فهي تتمتع لا لحوس التوزيع أو التجميع

( قوله وأقلها أن يقال الخ ) إنما كان أقل لانه لا يحتاج الى استحضار بخلاف الأول ( ٧ ) الطرف الاول في المثال الاول بانسان

وهو الذي يمكن أن يبر عنه بالنظر مفرد والأطراف في القضية لله كقوة وأن لم تكن مفردات  
بالفصل الا انه يمكن أن يسمي عنها بالقاط مفردة وأقلها أن يقال هذا ذلك أو هو هو أو الموضوع  
محول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن أن يبر عن أطرافها بالقاط مفردة فلا يقال فيها  
هذه القضية تلك القضية بل يقال أن تحقق هذه القضية تتحقق تلك القضية وأما أن تتحقق هذه  
القضية أو تتحقق تلك القضية وهي ليست بالقاط مفردة نعم في ههنا شيء وهو أن الشرطية كالشرن  
قضية إذا حللناها لا يكون مارةفا مفردين ولا خفاء في إمكان أن يبر عن طرفيها بعد التحليل  
بمفردين وأقلها أن يقال هذا مازوم لذلك وذلك مما لا خلاف في ذلك فلو كان المراد بالفرد لما لمفرد بالمثل  
أو بالقوة دخلت الشرطية تحت الحلية فالاولى أن يحدف قيد الانحلال عن التعريف ويقال الحكم  
عليه وفيه في القضية أن كانا مفردين

الحلية غير متمكن خروج بعضي المأخوذ عنه ( قوله فالاولى أن يحدف قيد الانحلال ) أقول ههنا  
المبني ذكره صاحب الكشف ومن تأمله والاولى تركه وحل المفرد على ما يبر المفرد بالفعل والقوة  
( كونوا حجارة أو حديدا ) وأما مجرد التأكيدي فليس بمفرد أو التخصيص ( قال وهو الذي الخ )  
تصير للمفرد بالقوة يعني أن لفظة القوة يدل على عدم كون مفردا بالفعل وهو ظاهر وعلى ملازمة  
له وذلك بأن يمكن التمييز عنه بمفرد ( قال وأقلها الخ ) أي أقل الألفاظ للقوة التي يمكن التمييز  
عنها أي من أطراف تلك القضايا ومشقة هذه الألفاظ وقلة مؤنها ظاهرة لعدم احتياجها الى  
ملاحظة خصوصية الأطراف ومساها وبالظاهر ترك كلمة أن كالا يعني وفرائها مسكوبة غير صحيح  
لوقوعها موقع للمفرد ( قال بل يقال أن تختص الخ ) يعني أن الحكم في الشرطية لما كان بالفعل  
وقوع نسبة بوقوع نسبة أخرى أو بأفضاله عنه لم يمكن التمييز عن أطرافه بالمفرد وما قيل له قد  
يبر عن طرف الشرطية بقوله هذه القضية كقوله فإن المبر به عن مجموع قوله أن تحقق هذه القضية  
نفي هذا التمييز صاوما كان مقدسا في التمييز الاول جزأ لا من حيث أنه مقدم ( قال في ههنا شيء )  
الخ ) يعني وأن ادفع بالتعميم المذكور الانتقاص بالامثلة المذكورة عن التعرئين لكن في إشكال  
آخر وهو أنه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في الحلية لتحقيق التعميم عن أطرافها بالمفرد  
بعد الانحلال أي حذف الحكم الأصلي والاعتصالي لانه كان مقتضايا للاحاطة بالطرفين تفصيلا ماضيا  
عن التمييز بالمفردين فإذا زال يمكن التمييز عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بمفردين لأن انحلال  
القضية الى ما منه تركيبها لأن تركيب الشرطية من قضيتين بالقوة يمكن التمييز عنها بمفردين بعد  
زوال الحكم الشرطي المتخذي للملاحظة للطرفين تفصيلا فيكون انحلالها الى مفردين بالقوة تقدير  
قانه حتى على الثالين ( قال فالاولى ) لم يقل فالصواب لانه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يبر  
عليه شيء كما اختاره الحق التنازلي من أن المصنوع بالمفرد بالقوة ما يمكن التمييز عنه بمفرد حال كونه  
جزأ من القضية وبعد اعادة حكمها والحلية تنحل الى شيئين يمكن التمييز عنها بمقتضى مفردين حال  
اعتبار الحكم الحلي بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عند اعادة الحكم الشرطي  
ففي لا تنحل الى شيئين يمكن التمييز عنها بمفردين عند قصد اعادة الحكم الشرطي ولا كان في هذا

معه اسم الحلية ( قوله أن كانا مفردين ) أي حليفة أو حكما سميت حلية ولا شك أن المثال المتقدم أي أن كانت الشمس طالعة  
الخ ليس أجزاؤه مفردين بالفعل ولا بالقوة أي هذا المقطع ليس مادرك

( قوله وقيل صواب الخ ) حاصل هذا اعتراض لبعض الشراح على المصنف ( قوله والا خلية ) تحت الا صور كان أعني ما كان مفردين أو مفردا وحقبة ( قوله ثلاثا يرد عليه ) أي ثلاثا يرد على هذا القول المتقدم المشار إليه بالصواب وقوله وهو ليس بصواب أي وذلك القيل المتقدم ليس بصواب من وجوه ( قوله فلورود بعض الخ ) فانه يرد عليه زيد عالم يتحقق زيد ليس بهائم فليزوم هذا القيل أن يكون شرطية مع ( أ ) انه حلية وكذا يرد الشمس طالعة يلزمه إثبات موجود وعبر ببعض اشتراكه الى ان

سببت حلية والا شرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والا خلية ثلاثا يرد عليه مثل قولنا زيد أبوه قائم فانه حلية مع انه لم يتصل الى مفردين لان الحكم به فيه قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما أولا فلورود بعض النقوض ان ذكره عليه واما ثانيا فلان أعمال القضية الى مامته تركيبها والشرطية لان تركيب من قضيتين فلان أدوات الشرط والمتأدأ شرطت أطرافها من أن تكون قضية ألا ترى لما قلنا الشمس طالعة كانت قضية محتملة صدق والكذب ثم اذا أوردنا أداة الشرط عليه وقلنا ان كانت الشمس كما ذكره ومن أنصف من نفسه عرف ان كل حلية يمكن أن يبرهن عن طرفها مع ملاحظة الارتباط بفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك ( قوله فلورود بعض النقوض المذكورة عليه ) أقول وهو قولنا زيد عالم يضاهيه زيد ليس بهائم وقولنا الشمس طالعة يلزمه إثبات موجود ( قوله فلان أعمال القضية الى مامته تركيبها ) أقول لان المركب إنما يتصل الى أجزائه الموجودة فيه للعرفت من ان التحليل هو إبطال الصورة فلا يبقى إلا الأجزاء المتأدية ثم ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان الوجه تكلف في تضيير للفرق بالقوة ولزوم لتسراك فيه الأفعال قال الشارح والاولى ( قال سببت حلية ) زاد لهذا التسمية إشارة الى أنه مفهوم اصطلاحى ( قال هذا هو المطابق الخ ) في المحرر إشارة الى ان ما قبله للتأخرود من زيادة لفظ الأفعال تغيير الكلام أي كلام الشيخ ( قال وقيل صوابه ) أي في التفسير والتضيير في قوله يرد عليه وقوله عليه راجع الى القول للدلول عليه بيقال ورود قولنا زيد أبوه قائم على قسم المصنف بخروجه عن القسم الاول وحصوله في الثاني بخلاف هذا القسم فانه لا يرد عليه وكذا ورود بعض النقوض عليه قيل ان الواجب كنية الضمير في التوضيحين وتبدل ثلاثا يرد بقولنا لانه لا يرد وهم لان معنى ثلاثا يرد ثلاثا يدخل أحد القسمين في الآخر ( قال واما ثانيا ) اعلم أنه مع أنه حقيقى والاول الزامى لانه يستلزم عدم صدق تعرض الشرطية على فرد من المفزاه فهو أقوى من الاول ففيه رتبي من الانصاف الى الأقوى ( قوله ومن أنصف الخ ) والسر في ذلك ان الحكم في الحلية باتحاد الطرفين في الوجود وهو يقتضى ملاحظتهما إجمالا فلا بد من ان يكونا مفردين بالفعل أو بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم باتصال وقوع نسبة بين شيئين بوقوع أخرى أو بالاتصال بينهما ولا شك انه يقتضى ملاحظة النسبة والطرفين قصدا وقولنا هذا ملزوم فذلك ليس تعبيرا عن الشرطية بل هو قضية حلية متعلها معنى الشرطية ( قوله الى أجزائه الموجودة فيه ) أي لما ذكره كما يشعر به آخر كلامه وقول الشارح مامته التركيب فان التركيب مبتدأ منها الى حصول الصورة فلا يدخل الصورة من الأجزاء للوجود

اثبات الاول لا يرد لان الموضوع فيه مركب قبيدى وقد جعله من أقسام الخلية ( قوله واما ثانيا الخ ) حاصله ان المفظ لا يكون قضية الا اذا لوحظ فيها الحكم مثلا اذا لوحظ في الشمس طالعة حكم فلا يرتبط بغيرها فلي تقدير لو ربط بغيره زال الحكم فقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهنا غير موجود ليس مركبا من قضايا فاما حلالة الفعل الى مامته تركيب وهو قد تركيب من غير قضايا فليزولها غير قضايا فان قلت اذا حصل الأفعال وجد الحكم فليزول ان التركيب مانع ولا يلزم من انتفاء وجود القضية فلا يلزم من انتفاء التركيب وجود الحكم اذ غاية ما هذا ان المانع ولا يلزم منه وجود القضية فليزوم ان قول المعتز ان

الشرطية يتصل الى قضايا غير مسلم ( قوله لا تركيب من قضيتين ) اي لما ذكره أولا ولان قولنا ان كان زيد جاريا طالعة كان انما صادق قلنا حللناها الى طرفين صار الطرفان كاذبين فالشرطية صادقة وأجزاؤها كاذبة فلو كانت الشرطية تتركب من قضيتين لكانت كاذبة مع انها في حد ذاتها صادقة والمتقدم في حد ذاته كالتالي لا يتصدق بصدق ولا كذب في ان الإيراد الثاني أقوى من الاول اذ غاية الاول انه قال يلزمه كذا وكذا أي مع صحة الكلام بخلاف الثاني فانه يبيانه



طالعة خرج عن أن يكون قضية تحصل الصدق والكذب ثم رعا يقال في حقها الفرقان الشرطية مركبة من قضيتين نحوذا من حيث أن طرفها إذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين والا فيها ليسا قضيتين لأحد التركيب ولا عند التحليل (قال)

القضية لأنم إلا إذا اعتبر فيها الحكم ابتداء أو انقضاء وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط به ضرورة فأنك إذا قلت الشمس طالعة وأوقمت النسبة بين طرفي لم تصور ربطه بشئ آخر وارتبط بمسرح محكوما عليه أو به فأن مجرد القضية عن الحكم لم يمكن جنبها جزء قضية أخرى فأنما حذف أدوات للشرط والجزاء بين الشمس طالعة والبار موجود بذلك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فأنه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم إليه الحكم وسيتفاد لا يكون ذلك تحليلا فقط بل تحليلا إلى الأجزاء وضم شئ آخر إليها ومن زعم أنه إذا حذف الأدوات فقد وجد الحكم في الأطراف فقد أخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك إن كان زيد حمرا كان نفعاً مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية لا يقال الأدوات كانت مانعة عن الحكم فأنما زالت عند الحكم لأن زوال مانع لا يكتفي في وجود الشئ بل لا بد من وجود مقتضى وزوال المانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور وإن أردت تفصيلا يتضح به عليك الحال فاسمع لما أقول في القضية

ولا ينحل إليها (قوله) إلا إذا اعتبر فيها الحكم ابتداء أو انقضاء أي اعتبر الوقوع واللا وقوع حال كونه حاصل في الزمن ومعقولاً كما مررت مرارا (قوله لا يرتبط به) ضرورة لأن النفس لا يمكن أن يلتصق بشئين قصداً وبفكرات وعدم سيرورة محكوماً عليه أو به لعدم اعتبار النفس على ذلك لا يستلزم عدم اتصاله بشئ من القضيتين في نفس الأمر حتى يلزم ارتخاع القضيتين على ما وهم (قوله بل يسيح محكوماً عليه أو به) بالحكم الحتمي أو الاتصالي أو الانفصالي (قوله فأن مجرد القضية عن الحكم) أي عن الوقوع أو اللا وقوع من حيث حصوله في الزمن فلا يرد أنه كيف يمكن غير هذا حاله وأحال أن الحكم الاتصالي أو الانفصالي اتصالاً هو بين وقوع للتبئين البتين مما في القدم والثاني (قوله مالم يضم إليه الحكم) بمعنى الوقوع واللا وقوع من حيث أنه حاصل في الزمن وكذلك فيما بعد (قوله فقد وجد الحكم في الأطراف) أي الوقوع واللا وقوع من حيث حصوله في الزمن على وجه الاختصاص فلا يرد أن مجرد الحكم لا يتلوا العلم بكذبه لأن القضية قد تكون كاذبة (قوله وإن أردت إلخ) هذا التفصيل مأخوذ من كلام الشيخ في الشكول ومن نفعه لك ببارته فأنه يوجب التثني عما قلنا قبلك في تحقيق معنى الحقيقة والشرطية قالوا والقول الجازم يحكم به نسبة معنى إلى معنى لما يوجب أو سلب وذلك للملأما أن يكون فيه أيضاً

مثل هذه النسبة أو لا يكون فإن كان وكان النظر فيه لمن حيث هو واحد وجهة بل من حيث يترتب قصده فإن القول الجازم ليس بسيط ولا جلي كقولنا إن كانت الشمس طالعة فاللهو موجود فقد حكم معنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا البار موجود فوجب نحو كليهما الأول وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب معانيسه عند قولين وبين أجزاء كل واحد من القولين في الثالين تركيب أيضاً يحكم به هذه النسبة أعني النسبة الخاصة بقول جازم فأن قولنا الشمس طالعة قد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين النفس

(قوله ثم رعا يقال إلخ)  
خاصة أن مقتضى الاعتراض  
للتقدم أنه لا يقال في القضية  
الشرطية أنها انحلت إلى  
قضيتين ولا أنها مركبة من  
قضيتين فاستدرك على  
ذلك وقال قد يقع التعبير  
بالتركيب نحوذا في لفظ  
دون التعريف وأما التعبير  
بالانحلال فلا فليخذه أنه  
لا يصح التعبير بالانحلال  
إلى قضيتين مطلقاً أي في  
اللفظ وفي التعريف وأما  
التركيب من قضيتين فلا  
يصح التعبير به في التعريف  
لما تقدم وأما في عبارات  
اللفظ فقد وقع عبوراً  
باعتبار ما كان له باعتبار  
ما يكون عند الانحلال  
وملاحظة الحكم في  
الأجزاء

(والتربية لما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق نسبة أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى

ان لم يوجد في شيء من طرفها نسبة فهي حلية كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت بما لا يصح ان تكون عامة بان تكون نسبة تنبؤية فهي أيضاً حلية كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت مما يصح ان تكون عامة فلما ان توجد في أحد طرفيها فتكون القضية أيضاً حلية كقولك زيد أبو قائم واما ان توجد فيها مما فلما ان تكون ملحوظة اجالا فتكون أيضاً حلية كقولك زيد قائم بنافه زيد ليس قائم واما ان تكون ملحوظة تفصيلا فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالمة فلنهار موجود فظهر ان اطرافاً حلية اما مرتدداً للعلل أو بالقوة فان اشتمل على النسبة التنبؤية مطلقاً هكذا للشمس على النسبة الحلية اذا كانت ملحوظة اجالا مما يمكن ان

وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يستعمل من حيث هو بهذه الصفة وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً وما جرى مجرى الاول يسمى متصلاً وما جرى مجرى الثاني يسمى منفصلاً واما ان لم يكن كذلك بل كان الترتيب بين معينين لا تركيب فيها أصلاً كقولنا زيد حيوان أو بين معينين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مانت فان تركيب الجزء منه وهو حيوان ناطق مانت تركيب بهذه القضية ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان أو تركيب فيه صدق وكذب ولكن أخذ من حيث هو جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واضربت وحده لا فصله كقولنا الانسان بشي قضية وانه ليس يلتصق الى حال الانسان وحال حل الشيء عليه بل الى الجملة التي يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قلت سمعت انه رأى عياله زيدا وما أشبه هذا فجميع هذه التي لا يراد ان يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية أو السلبية وان كان يتحقق في بعضها ان يكون في الجزء منها إيجاب أو سلب فيجعل التأليف الإيجابي والسلب كشيء واحد يلتصق الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان أريد فهو محلي وخاصة ان المنسوب إليه يقال في إيجابه انه هو ما جعل منسوباً كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافه واما في الشرطي فأنما يقال في إيجابه ان هذا لازم لذلك أو معانده ولا يقال لاحد الجزئين انه الآخر انتهى فتأمل في هذه العبارات الجزئية تجد فيه تحقيقاً وأما بيان الاقسام ثانياً من التفكوك والاولهم كاشفاً لما ذكره قدس سره في تفصيل الدرر (قوله الانسان حيوان) يشاء على ان معني الحيوان جسم تام حاس لا شيء ذو حيوة والا لكلمات مشتتة على النسبة التنبؤية (قوله تنبؤية) المقصود بها ماعدا العامة بمعنى ما يصح السكوت عليه فيدخل فيه التوسعية والاضافية والامتزاجية ونسبة المشتتات الى قاعها (قوله فيكون القضية أيضاً حلية) لانه لا بد من ملاحظة النسبة اجالاً ليتمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقولك زيد أبو قائم) وكذا زيد أضمره لانه لا يقع محمولا الا بتأويل مقول في حقه (قوله ملحوظة اجالاً) بان لا يلتصق الى نسبة قصداً بل الى المجموع من حيث المجموع أيضاً حلية لمصلحة الحكم بالاتحاد (قوله ملحوظة تفصيلاً) أي يكون النسبة ملتصقة اليها قصداً وذلك يستدعي ملاحظة طرفيها مفصلاً لا يمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقولنا ان كانت الشمس طالمة الخ) وكذا ان جلدك زيد فلضربه سواء جوزنا وقوع الانشائية جزاء بلا تأويل أو بتأويل (قوله على النسبة التنبؤية مطلقاً) أي من غير تفصيل كما

كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وسن ان كان هذا انسانا فهو عدد ومنتصفه وهي التي تحكم فيها  
الثنائي بين التبيين في الصدق والكذب مما أوى أحسن ضبط أو سقيه كقولنا اما ان يكون  
هذا العدد زوجا أو فردا وليس اما ان يكون حد الاسس حروبا أو أسود

يوضح موضعه مفرد لا دلالة احادية وان أمرا في الشرطية لا يمكن ان يوشع المفردات في موضعها  
اد لا يمكن ان يستعد من المفردات ملاحظة انصكوك عليه وبه وانسه الحكمية على التصل فان  
ثبتت قلت في تقسيم القضية مفردة اما ان يكونا مفردين العلم أو مبنوة أولا وان ثبتت قلت كل  
وحد من طرفيه ان أن يكون مشتركا على نسبة كمية ملحوظة تمثيلا أولا وكان من قال القضية  
ان اشتملت على نصيبين أفراد كل واحد من طرفيه حصة مبنوة ملحوظة تمثيلا فيكون قضية  
بالقوة المرسمة من العلم فيصح التصريح بعد الوجه أيتاً \* وانتم ان الشرطية لا يوجد في شيء من  
طرفيهما أحكم على مرسه هذا في القضية «ما» ولد في المنتصف قائم يظهر فرض الحكم فيكون حط  
فيها القضية اللازمة لما قال فوقك هذا العدد ما زوج ولما فرد في قوة فوقك ان كان هذا العدد  
زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا وعلى هذا فيس ما عدا

ثان: به قوته ان كانت عقيدته فهي أيضاً حيلة وذلك لان لا يكون ملحوظة الاحتمالات  
لتريف حال النسب والاعيان الى النسب اليه (قوة لا دلالة) أي لشتين له كور (قوله  
اد لا يمكن الخ) لا حرفت من ان النسبة فيها ملحوظة فضلاً وقلت ذلك لتسهي ملاحظة  
الطريق كذلك ولا يمكن ان يستعد من المفرد ملاحظة الأمور للتمتعة بمصلحة وما قيل انه يمكن  
ان يوضع مفرد مزاة مفهومات متضادة مثبته ففهم منه ذلك. لأمر بمصلحة مبنية منه على ان  
الذات لا يمكن الاوصاف شوابه انه قدس سره في الامكان التوحي لا الثاني (قوله اد الخ) ونحو  
ان سادك زيد فأكرمه د. ح في الشرطية منه على حقيقة قدس سره من ان امرء الضيق يقول  
ياخير أي حال في حقه أكرمه وبأورد عليه من ان مقصود القائل به ليس الا تعليق الطلب  
بأخيره واستعماله للاختيار لا يقضي بالتحقق ان قال انه ليس قضية بل هو انه كقولك  
أكرم وسأأ ان حاكم قد دفع بما حقق في حاشي سطور لا يطبق الموضوع به (قوله فيكون  
قضية بالقوة القريبة من الفعل) اد لا يحتاج فيها حد حذف او شرط في شيء سوى الامكان ذلك  
النسبة محذوف ما اد لوحد النسبة احوالا فانه قضية بالقوة البسدة لاحتياجها ان ملاحظة النسبة  
تمثيلا أيضاً (قوله فيصح التصريح بهذا الوجه) أي منتبه بالحالة أي تصنيفين وعدمه (قوله  
لا يوجد في شيء من طرفيه الحكم) معنى الوقوع واللاذوق أي اعتبارها من حيث نه حاس  
في الصنع اد لو وجد ذلك لم يترك الشرطية للصادقة على كاد بين ان فرص الحكم فان معنى قول  
ان كانت الشمس مائلة فالهار موعود انه يقع الثاني على تقدير وقوع النسبة الأولى سواء وهم  
السببين أولا (قال فان أدوات الشرط والساد الخ) أراد به معنى التعليق كما هو الثانيين فها  
فايه الساد (قال أخرجت) أي على تقدير وجود الحكم فهي قد دحوتها كما يد عليه اليان  
واعضا حص هذه الصورة فاليان لان مدحهم «فان» بين اطراف الشرطية فصلا واما بدل ان  
للقصود أخرجهما عن صلاحية الخ كم فع كونه مكلفا عن شمع فانه لو انتفت الصلاحية لا عاد

(قوله هي التي يحكم فيها بصدق الخ) أي بحيث يكون مدلولها مطابقة لأطلاقه والا لانتفى ان الصد اما زوج أو فرد متصلة بحسب انفراد أو يستلزم ليس (١٢٢) ان كان ردها هو فرد (قوله بصدق قضية الخ) أي تخلف مسألة قضية على

(أقول) شرطية قبل متصلة ومفعلة فالمصلحة هي التي يحكم بها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى قال حكم فيها صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى هي متصلة موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان قال الحكم فيها صدق اجوبة على قدر صدق الاسمية وان حكم بها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى هي متصلة ساله كقولنا ليس لانه ان كان هذا انسانا فهو حيوان الحكم فيها بصدق الحد يثنى قد يصدق الاسمية والمتصلة هي التي يحكم بها بالتالي بين المتضمنين اما في الصدق والكذب معا أي بينهما لا يصدقان ولا يكذبان أو في صدق فقط أي بينهما لا يصدقان ولكيهن قد يكذبان أو في الكذب فقط أي بينهما لا يكذبان وربما صدقان أو شبه أي بصدق ذلك الثاني قال حكم فيها بالتالي فهي متصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالتالي في صدق والكذب معا سميت متصلة حقيقية كقولنا اما أن يكون حد الفرد راسا أو فرد من قولنا حد الفرد روح وهذا الفرد لا يصدقان ولا يكذبان ولما اذا كان الحكم فيها بالصدق فقط فهي ماسة الخ كقولنا ان يكون هذا الشيء شجر أو حرجا قال قولك هذا الشيء شجر أو هذا الشيء حجر لا يصدقان ولا يكذبان بل يكون حد الشيء حيوانا وما اذا كان الحكم فيه ثنائية في الكذب فقط فهي ماسة الخ كقولنا ما أن يكون هذا الشيء لا شجرا ولا حرجا فلا قولنا هذا شيء لا شجرا وهذا لشيء لا حرجا لا يكذبان (قوله فالتصديق هي التي يحكم بها بصدق قضية أولا صدقها) أقول فالتصديق موجبة هي التي يحكم بالحكم عند اخذ من كافي النجاس الاستثنائي (قوله فالتصديق الموجبة الخ) لا كان تعرف التصديق في التي أمي وهي التي يحكم بها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير أخرى بعد ما أفاد الشارح ان المقصود بلا صدقها سب الصدق لا الصدق والاطرح المسألة وقرم اعتبار لا صدقها في قوله على تقدير صدق أخرى مثلا يجرح ما حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير لا صدق أخرى ولانه خلاف الواقع اذا لا يكون في متصلة الاتصاف الصدق والتصديق في فيه بهم اختصاصا مكرومية فان الشارح من صدق قضية على تقدير صدق أخرى ان يكون بينهما علاقة تقتضي ذلك وانهم ان الحكم فيها ما يوحى وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الامانة وان معنى ليس معنى المحل لكنه يجري على المظنة للواقع والتحقق تعرض قدس سره لشرعيها وبين انشاءها بحث يدمج ذلك قديم ان الحكم بها بالاتصال والتحقق سواء كان بملافة أولا وان الصدق هو على التصديق في من الامر لا على المظنة للواقع والا لترك المتصلة الكيفية الصدقة من مطلقين عامين ضرورة دوم صدق المظنة الماسة وليس كذلك فانه يصدق قولنا كما صدق الاستغفار حيوان صدق زيد قائم ولا صدق كما قال الانسان حيوانا كان زيد قائما (قال) ولكنها قد يكذبان (أشار بذلك الى ان المقصود اذمة الجمع للشيء الأحسن أعني ما حكم فيها بالتالي بالصدق فقط أي مع عدم الثاني في الكذب لا بالمعنى العام أعني ما حكم فيها بالتالي في الصدق فقط معنى عدم الحكم بالتالي في الكذب فيه شامل للمعينة أيضا وكذا المحل في ماسة الخلو

تقدير تحقق مسألة قضية أخرى (قوله بصدق الجوابية) أي تحقق ثبوت الجوابية بقضية صدق الصدق الجوابية (قوله وان حكم بها بصدق الخ) أي هي يجوز الطعن والخطو عكس الموجبة وهكذا في الثاني (قوله بصدق الخ) أي سب تحقق مسألة قضية (قوله ليس اليه من كل الخ) أي ان تحقق ثبوت الاساسية اتفقت اعمادها والمتصلة بالموحدة فيها انفراد كانت متصلة لرومية وان سب حط الاصل فالتصديق والا المطلقة (قوله لا يصدقان) أي تلك التبعات لانه يتحتم (قوله والكلهما قد يستبعدان) لانه ان ماسة الخ غير متغير أحسن من قولنا حكمت بالتالي بالصدق والوحدة الارتجاع وماسة الخلو ما أوجب استثنائي في الكذب وأوجب صحة الاستماع وتفسر بتفسيرهم لا قول ماسة الخ مع والوحدة مع الجمع جورت الخلو اولا وماسة الخلو سمعت

الخلو جوز الجمع لما لا والتبادر من المخرج اتمر التعريف الاخر (قوله سميت متصلة حقيقية) هذه تسمية واصطلاحية وعكس قولنا سميت متصلة حقيقة كأن حقيقة الثاني لا توجد الا معها

(قوله والا سكان اثني شجرة وحجر انا) أي وهو باطل ومطل المقدم (قوله ليس انا ان يكون الخ) أي ملاحظ في الصدق ولا في ذلك الكتاب فيضمان ويرتفع (قوله ليس انا ان يكون هذا الاسم الخ) فلهذا (١٢) ذهبت مع الجمع وجوزت

الخو (قوله ليس انا ان يكون هذا الاسم روي الخ) عن زيد بن الخو (قوله مرع فيها الخ) لب وثئر (قوله ليس اخره الخ) أي ان تحول الخلية ما اعتد بالخو والتمس ما انصفت الاتصال وكذا القصة وما لم يصح الاصطلاح فحسية هي التي مرها مرادنا هذا

سائق بالموجبة السالبة وبعد فاعلم في الخلية اما لمصلحة لوجه هي حكم فيها بالصدق والسالبة ما حكم به سلب فلم يثبت في تعريف واحد في ان مقتضاها ان هذه الاسامي جارية على الموحيات

(قوله محسب مفهوم الخلة) وليس كذلك كما قيل ووجه ان الخلية ما انصفت بالخو أي وقع فيها حل وهذا مفقودها ومراد الخلية الخلية ما انصحت طرفها الى مردي لا ما انصحت الخو فاصف بالخو فقلت الى هذا النصبة القصة اصطلاحاً فتم والتمس في ذلك وجود

والا سكان اثني شجر وحجر انا وهو محال وقد فصلت ما ان يكون حراً وان حكم بها سبب التقي فهي منفصلة سائلة فان كان الحكم فيها سبب المصادفة في صدق والكتب ما كانت سائلة حقيقية كقول ليس انا ان يكون جسم لاسود او كانه يجر اجنابهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم به سبب المصادفة في الصدق فقد كانت سائلة مادية بجمع كقول ليس انا ان يكون هذا الاسم حيواناً و اسود فانه يجوز احاطتهما ولا يجوز ارتفاعهما ولم تكن الحكم فيها سبب المصادفة في الصدق فقد كانت سائلة مادية مادية كقولنا ليس انا ان يكون هذا الانسان روياً أو رعيه فانه يجوز ارتفاعهما دور الاجناب لا يعلل سؤالي الخلية والمصلحة والمنفعة على ما ذكرتم ما روي فيها الحسن والاصح ولا اتصال فلا تكون حدية ومصلحة ومنفعة لانا ما ثبتتها الخلو والانس والاصح لانا قول ليس اخره هذه الاسامي على السوابب بحسب مفهوم الخلة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما صدق على الموحيات تصديق على السوابب بم

فما انصاف تحقق قصبة يتحقق قصة اخرى فان اكنى بمعنى هذا الاتصال سببت منفصلة منفصلة وان قيد الاتصال بكوه روي سببت منفصلة رويية أو كونه اتفاقاً سببت منفصلة منفصلة ومنفعة انسانية هي التي يحكم بها سبب ذلك الاتصال اما مطلقاً أو زواجا و اتفاقاً والمنفعة للموجبة هي التي يحكم بها اتفاقاً بين مصابين اذ في التحقيق والاعتقاد بما أوتي أحداً فان اكنى بحسب اتفاق سببت منفصلة منفصلة وان قيد اتفاق بكوه ذب سببت منفصلة عديدة وان قيد بالاتفاق سببت منفصلة اتفاقية ومنفعة السالبة هي التي يحكم بها سبب ذلك اتفاقاً اما معك أو مفيداً بالحد أو الاتفاق وسيرد عليك فاصول حد مادي في المنفعة والمنفعة في مباحث التشرليات (قوله ومفهومه) الاصطلاحية كما تصديق على الموحيات تصديق على سؤالي) أقول لان مفهوم الخلة اصطلاحاً هو القصة التي يكون طرفها مردين اما بالعدل أو بالقوة وهذا المفهوم كما جسد على

(قوله تحقق قصبة) هي تحقق القصة وقوع سببها في نفس الامر والمفهوم من الحكم فيها بالاتصال ان يكون متداوله مطابقاً ذلك مثلاً يتخصص تعريف كل من منفصلة والمنفعة بالأخرى بناء على تلامز التشرليات (قوله وسرد عليك الخ) شره الى ما سيحي من ان لكل واحد من الاتفاقية المنفعة ومادته الخو ومادة الجمع معين حد واحداً (قال فلا تكون حدية الخ) أي لا يصح إطلاق هذه الاسامي عليها كما دل عنه أطوار وليس معناه فلا يكون حدية في تعريفها اذ بعد ما بين المصطلح الاصطلاحية التمثل للسوابب بحسب لامرية فيه لا معنى لشيء عنه (قال المصنوع) ما موصولة أي لان الخلية والمنفعة والمنفعة بحسب لغة نقيشت فيها لحل والاتصال والاتصال والخل على الاتفاقية والارجاع الصعود الى السوابب وهم يوجب اشكرا وبما حرره ابدع ما دل ان الخلو محسب ادراك ان النسبة والمنفعة أو ليست بواقعة ومعنى النسبة الحكمية متحقق في السوابب فجميع إطلاق الخلة محسب بالنسبة الى الخلو لان الكلام في الإطلاق يسمى القوي لا الاصطلاح على ان مذكوره لا يسرد في المنفعة والمنفعة (قال بحسب مفهوم الخلة) أي ما انصفت بالخو

لعمري القصة فيها وهو خاص بالموحيات واما سؤالي فالتشبيهة ذلك ان أقول فلهذا من اعني القوي أي لمي الاصطلاح التحقق في الموجبة والسالبة علا حجة في تدبير

بندسة للتحقق لئلا يأتى في ملحوظات فلتبين معنى الحد والارتباط والانعقاد وما في سواها  
فلمشاهيرها، وفي الأحرار لا يزال المقدمة كانت مفقودة لمذكر أقسام النسخة الأولى والنسخة  
والمنفصلة ليست من الأقسام الأولى من أقسام نسخها أي الشرطية لأن قول لا شك أن  
مقصود ذلك من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولى وما ذكر قسم الشرطية فهي بالمرس  
وعلى سبيل الاستمرار (قال)

ربما قلتم يصدق على زيد ليس بذا ثم لا نقول وكذلك الحال في مفهوم المنفصلة والمنفصلة  
اصطلاحاً بل قول ملائق الشرعية على المنفصلة أيضاً بحسب مفهوم الاصطلاح كاطلاقه على  
المنفصلة وإن لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المنفصلة تدعى وقد يتوهم من قوله ليس أجراً  
هذه الأساس على السؤال بحسب مفهوم اللغة أن أجراً قد على ملحوظات بحسب مفهوم اللغة وليس  
كذلك بل أجراً من هذه الأسماء عليهما مع بحسب القوم الاصطلاح طبعاً فالظاهر في إشارة  
أن يقال ليس إطلاق هذه الأسماء على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة (قوله وما في السؤال  
فلمشاهيرها أيها في الأطراف) أقول قد يتوهم من هذه المادة أنهم أطلقوا هذه الأساس على  
الملحوظات ولا للاحق للملحوظات المعروفة فيها ثم ظفوها بها إلى السور مشتملة للملحوظات في الأطراف  
والظاهر أنهم قلوا هذه الأساس من أن يأتي القوة إلى المفهومات الاصطلاحية سواء على وجود  
مباشرة في بعض أفراد هذه المفهومات أي ملحوظات فإن هذا القدر من النسبة كاف في صحة  
النقل فلا حاجة إلى التزم النقل مرتين (قوله) وأما ذكر أقسام الشرطية فيها بالمرس (الح) أقول  
الأقسام الأولى هي، محلية والشرعية وأما ذكر النوعية والسالبة في المحلية على سبيل النسخة لأن  
مفهومها محلية إنما يصعد بذكرها وكذلك كمال المنفصلة والمنفصلة هي، لأنها حادثة بمخاض مسرحتان  
تحت الشرطية فلا تحصل مفهومها لأنها وانتم في المنفصلة الإيجاب والسلب لا ذكرها في المحلية وذكر

(قوله ولما ذكر أقسام  
الشرطية) أي هي كوها  
منفصلة ومنفصلة وموجبة  
وسالبة ماضية جمع وحلو  
وحقيقة (قوله بالمرس  
الح) أي مفهوم المحلية  
لا يدرك إلا بقسامها  
الثالثة وكما يقال في  
الشرطيات

والارتباط والانعقاد بل بمصداق الاصطلاح (قوله وإن لم يكن معنى الشرطية الح) وهو المنسوب  
إلى الشرط بحسب تفييق شيء بشيء (قوله وقد يتوهم الح) أقولهم ما من من تعيين السؤال  
وفي التعبير بالوهم وتجهيل الماعل إشارة إلى كمال صحة فهمه لم يتضمن لفظة لأن التعيين  
بالسؤال بواسطة من الكلام فيها لا يلقى الحكم من ملحوظات مشهود بيانه عليه بقوله ومنه ومنها  
الاصطلاحية الح) ولها قال والأظهر ولم يعد والمظاهر (قوله قد يتوهم من هذه العبارة) قال  
مداً وأما مناسبة الحقيقة بقتل في السؤال فانه يدل على تحقق النقل بها والتعيين بقوله مشتملة  
يدل على تحريمه لكن التوهم مدعى بالمادة من يقال مدعى ثم لفظة الحقيقة بقتل أن المعنى الصم  
متحيزة بإشارة جميع أفرادها أما في ملحوظات الح) والفرقة على أنها منقولة إلى المعنى الاصطلاح  
العدم ما سبق من قوله ومفهوماتها الاصطلاحية الح) وقد صرح به وأشار في شرح اصطلاح (قوله)  
فلا حسنة على التزم الح) وكيف يتوهم وهو يستلزم أن يكون إطلاقها على ملحوظات مفقودة  
لأن النقل مشروط بغير القول عنه (قوله هي إعانة والشرطية) وأما ما وقع في الاشتراك  
أن أفعال التركيب الخيرية لثمة محلية ومنفصلة ومنفصلة فلتراد من الأقسام المنفصلة والشرطية  
لأنه جساماً أصراً أصحلاً (قوله كأن مفهوم المحلية الح) انتقال كأن الح) لأن لا أصحوب السلب

( الفصل الأول في الخلية وفي أرضه ما حثت به البحث الأول في أصولها وأقسامها الخلية انما  
 تنقسم باجزاء ثلاثة محكوم عليه وعلى موصوفاً ومحكوم به وعلى موصوفاً وقسمها فيها  
 برسط لموصوفاً وبالقسط للمبالغة يسمى . . . . . كونه قولاً ربه هو علم وعلى النصيب  
 حيثما ثلاثية . . . . . في بعض النامات شعور النفس بمصاعها والقضية نفسي حيثما ثنائية  
 ( قول ) ما قسم القضية الى الخلية والشرع شرع الآن في الخليات وانما قدمنا على الشرطيات  
 لبعادها والبسيط معاً على التركيب طبعاً فالخدمة انما ملثمت من أجزاء ثلاثة المحكوم عليه

في تنقسمه أنواع مختلفة تسع وتسع والى الاعمال والناس في جميع مدركاتهم وانما ان أقسام  
 القضية في الخلية والشرعية محرم على وأما القسم شرطية من النقص وبمصلحة فليس كذلك  
 لان الشرطية طرقاًها تنقسم بالثبوت والقرينة من التعليل والقسم بين التعليل لا يمكن ان تكون بحدود  
 اجزاءها على الاخرى بل لابد ان تكون هناك صلة غير محل ولا يلزم من هذا ان تكون قضية التي هي  
 غير المحل مسيطرة في الاتصال والاعمال طوياً ان تكون بوجه آخر صفة القسم استقرت  
 دمجاً في العلوم وتعرف الفقه سنة بوجه آخر مشتملة على الطرفين المتبادلين ( قوله وانما قدمنا  
 على الشرعية لمسطها ) اقول ان الخلية وان كانت مركبة في نفسها الا انها تقع حراً للشرعية

خارج عن حيز حقيقة الخلية فانحصارها فيما شابه تنصيلها للاحقة للهذه والنقص خلاف الشرطية  
 ولما قلنا فلا ينقص مفهومها الا بها ( قوله ان احكام القضية الخ ) لانه حصر دائر بين التي  
 والاشياء يحرم العمل بمجرد ملاحظة مفهومها القسامين بالانحصار أي قسم قسمت القضية من  
 القسم ليدل كونه وأما كون كلا طرفي الشرطية مشتملاً على ملاحظة القضية فصلاً فانظر الى  
 الواقع حتى لو وجد قضية أحد طرفيها مجردة بالفعل أو بالقوة والآخر مشتمل على التسمية  
 للمجموعة تنصلاً شرطية وأما ما قيل ان علمت في عت ردت قائم قضية بالمثل والقضية  
 للمجموعة بين علمت وبين رداً قائم نسبة عامة حرية وليست عملية لان أحد طرفيها ليس مجرد  
 بالفعل ولا بالقوة قائم لا تفوت بين ملاحظة مفهوم عت وخدمه وبين ملاحظة حال كونه مجرداً

من هذا الترك ولا شرعية لان الشرطية لا يكون شيء من طرفيها قضية للفصل ولا ذلك ما أحد  
 طرفيها قضية فدعوى بان عت قضية حدية لانه يسمى اما علم وزيداً قائم بتأويل قسم زيد ولما  
 صح دعوى ان المتروكة عليهم وان المجموع صفة خارج عن النسبة القائمة المجردة كما قيل ان  
 علم قيام زيد ولو كان تعليق الفعل للمفهوم سنة عامة خيرة لم ان يكون مثل صرت رداً قائم  
 في الدار وقت الظهور مشتملاً على مس حيرة ملحوظة قصداً والوحدة يكده وكلام للتوسط  
 ( قوله ان الخلية الخ ) يسمى ان خلية مركبة في نفسها من أجزاء ثمة قسمت بسيطة هي  
 مالا جزء له لكنها تقع جزء من الشرطية فتكون مسافة بالقياس اليها بمعنى انها أقل جزء منها  
 ولم يكن كونهها أقل جزء منها بل يقول الشرطية لاد فيها مع مالا بدته في الخلية من المحكوم  
 عليه وفي النسبة حيث يكون طرقاًها مركبة بخلاف الخلية لان مجرد ذلك لا يكفي في تقديم  
 ما حثت على ما حثت الشرطية قلها اختر البساطة من حيث الجبرية لكن بعد اعتبار  
 الجبرية لاجابة الى اعتبار البساطة كما لا يخفى

( بوجه شرع الآن في  
 الخليات ) أي في قسمها  
 وكان التسبب في بقول  
 شرع الآن في الخلية  
 نظر لكون الخلية  
 كبيرة خصوصاً للتمتع  
 تلك الافراد ( قوله  
 لبعادها ) أي بالنسبة  
 الشرطية ( قوله والبسيط  
 مقدم على المركب الخ ) فيه  
 اشارة الى ان الشرعية  
 مركبة من الخليات ( قوله  
 طبعاً ) أي والاصل ان  
 الوضع يوافق التلخيص  
 فوافق الخلية الدعوى التي  
 هي قديمها الخلية في الوضع  
 هذا التفسير

ويسمى موضوعاً لأنه قد وضع ليحكم عليه بشيء، والمحكوم به يسمى محمولاً لحمله على شيء، وتسمى  
 مبرهاً ما يرتبط المحكوم بالموضوع وتسمى اسمه حكيمية، وكما أن من حق الموضوع والمحمول أن يبرها  
 عنها فبالتسوية كذلك من حق التسمية، حكيمية أن يدل عليها بمقتضى والمقتضى الدال عليها يسمى واسطه  
 ولائها على التسمية الرابطة نسبة الدال باسم للدلول كقوله في قول زيد هو عالم عن قلت المراد بالتسمية  
 الحكيمية أنها التسمية التي هي مورد الإيجاب والسلب، ولما وقع التسمية أولاً وقوعها الذي هو الإيجاب  
 والسلب فإن كان المراد بها الأول يكون القضية جزءاً آخر وهو وقوع القضية أولاً وقوعها فلا بد  
 أن يدل عليها بمقتضى حري، وإن كان المراد الثاني كان التسمية التي هي مورد الإيجاب والسلب حراً  
 آخر فليدل عليها أيضاً بمقتضى آخر، وأما قوله أن أحراز الحليلة أربعة فكان من حتمها أن يدل  
 فتكون نسبة المقاس اليه أي فتكون أقل منجزاً منها ولا معنى أن الحليلة بجميع أجزائها تقع حراً  
 بشرطية إذا قد عرفت أن طرف الشرطيات لأحكامه لا بد أن يدل على أن الحليلة إذا كانت قضية بالموود  
 التسمية من بعض أي مسبوطة فتعاقب أجزائها التي هي سوى الحكم فتكون جزءاً منها فتكلم  
 بتكلمها جزءاً منها فاستغنى بذلك عن غيره من حيث، على ما حدث الترحيلات (قوله ويسمى موضوعاً)  
 يقول هذا يتناول استدلالاً والدليل، أيضاً قال ويذكر في قول زيد موضوع وقال محمول لأن يحصل بمقتضى  
 زيد قائل لو ذوق في الرمان أناسي (قوله والمحمول أن حراً الحليلة أربعة) أقول في المحكوم به  
 (قوله ولا يعني الخ) أي ليس قولنا أنها تقع حراً بشرطية (قوله التي هي سوى الحكم) أي الموضوع  
 والألا وقوع من حيث حصولها في نفس المراتب الأيمان وحده الحليلة مشيرة في كونها قضية ولا بد  
 أن ذاتها الحكم مشيرة في الشرطية أيضاً إلا أنه مروض في معنى في الحليلة وهو صلب الجزء لا سلبه  
 في الجزئية فيكون الحليلة بجميع أجزائها حراً بشرطية من غير حاجة إلى ما تكلفه السيد قدس سره  
 (قوله فكأن الخ) أي إذا كانت بافتراض أكثر أجزائها حراً أي فكأنها جميعاً جزءاً من فتكون  
 مقدمة عليها طبعاً، واستغنى بذلك في البحث ليرافق لوجع الطبع (قال ويسمى موضوعاً) أي المحكوم  
 عليه في الحليلة لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولاً (قال أن يدل عليها بمقتضى) نسبة  
 بين الأجزاء فلا يرتد حتمها إلى يدل عليها بذلك قطعاً كان أولاً (قال والمقتضى الخ) هذا بناء على  
 الأكثر والألا فربما قد يكون حركة كما سيصرح به (قوله لأن يحصل بمقتضى الخ) أي بمقتضى  
 الذي لا يدل على تغير المراتب وبها، الاعتناء حصروا القضية في الحليلة وبشرطية وأن محتاج  
 القضاء في للدلول الأول الذي يختلف بحسب تغير المراتب وللإشارة إلى ذلك راد لفظ يحصل  
 في قول لا سلم أن يحصل بمقتضى ذلك بل هو معنى آخر لا بد من هذه القضية وهم (قال التسمية  
 التي الخ) أي نسبة التي هي مورد الوقوع والملا وقوع فإن الإيجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت  
 والألا ثبوت أيضاً على ما ذكره، محقق التتدالي في شرح التشرح، يحصل في حيث قال الوقوع  
 والألا وقوع هو الإيجاب والسلب أي ثبوت شيء لشيء، واستغنى عنه وفي توصيف القضية الحكيمية  
 بالمورد لها وتوصيفها بمقتضى الإيجاب والسلب توصيف ما بينهما على ما هو رأى المتأخرين من  
 شأنهم للقضية حراً آخر سوى الوقوع والألا وقوع يسمى التسمية الحكيمية القضية المشتركة  
 بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع التسمية أولاً وهو على (قال والمحمول أن جزءاً الحليلة أربعة)

(قوله ويسمى موضوعاً)  
 أي في التسمية الحليلة والألا  
 فالمحكم عليه في الشرطية  
 يسمى مقدم (قوله لأنه  
 قد وضع) أي أنت  
 (قوله ما يرتبط الخ)  
 قدم للموضوع والمحمول  
 أي لا يرتد المحمول  
 والموضوع إلا به (قوله  
 وكما أن من حق الموضوع  
 الخ) هذا يبرهن أن  
 الموضوع والمحمول ليس  
 التمسك بل مدلوله كذا  
 زيد ونحو التسمية في قول  
 زيد قائم (قوله تسمية الدال  
 الخ) أي قضية التمسك  
 الدال على التسمية برابطة  
 محاذ بحسب الأصل إذ  
 الرابطة في الأصل اسم  
 لقضية فقط وإن صار  
 الآن حقيقة عربية (قوله  
 كبر) تحيل لفظ التسمية  
 على الرابطة أي التسمية  
 (قوله التي هي مورد  
 الإيجاب الخ) أي ثبوت  
 القيام بمراد الذي هو مورد  
 الوقوع والألا وقوع أي غير  
 عنها بقول التشرح  
 الإيجاب والسلب لأن  
 الإيجاب هو الوقوع  
 والسلب أيضاً على ادراك  
 الوقوع والسلب هو  
 الألا وقوع ويطلق أيضاً  
 على ادراك الألا وقوع



(قوله غير النسبة) جواب عما يقال ان قوله به يرتفع مع الاسم انه يعتبر في الثاني لا في الاول (١٧) هي التي يحصل بها الارتباط

أيضا فاحتمل النسبة على  
معتبر ومعها يرتبط  
هو لفظ لا غير الوقوع  
سما وإذا كان كذلك  
فمعتبر الوقوع من أول  
الامر ولا يحتاج لاعتبار  
نسبة التي هي النسبة  
(قوله دال على النسبة  
أي دال عليها  
بإطلاق الاسم وإن  
دلالة على الإتيان  
مطابق للمعنى هذا  
فمن جملة دلالة الحقيقة  
والغير (قوله وهذا  
الخ) أي اعتبار في النسبة  
الطبيعة لا العلية (قوله  
ثم الرابطة أدلة) بمقتضى  
لماذا كل ذلك تكون  
نسبة كلية وبمقتضى أن  
تكون (قوله  
وهي) أي نسبة غير  
مستقلة والقبولية لأجل  
لوحظت آلة لتعرف حال  
الحكموم به والحكموم  
عنه وإذا كان الدلول  
غير مستقل فليكن اللفظ  
الطالع أدلة أي حرقا  
(قوله ثبوته) أي  
لثبوت ملاحظتها على  
توقف الخ أي أن ثبوتها  
ليس مقصودا فإدراكه  
لأجل تعريف الحكموم به

عليها به، إذ لا يتصور أن الدليل والكل هو به يرتبط المحصول ما وسوع شاملة له على النسبة ما من  
مما الوقوع واللا وقوع ثم تكون رابعة ولا حاجة إلى أنه على نفسه من هو المورد إلا بما هو السب  
فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضا فالمراد من النسبة يتأويل بمقتضى واحدة وقد  
أخذنا حراً واحداً حتى يخلص الإفراد في ثلاثة ثم اربطه أدلة لها تدل على النسبة الرابعة وهي  
غير مستقلة لتوقف على الحكموم عيبه وبه انكها قد تكون في الاسم كقوله في النسبة ليد كور  
وبه والنسبة بينهما وتوقفها أولاً وتوقفها وهذه الأربعة معلومات وأدلة الثلاثة الأول منها  
من قبيل التصورات التي من شأنها أن تكتسب بقول الشرح وأدراك الأخير على إدراك وقوع  
النسبة أولاً وتوقفها هو اسمي التصديق الذي من شأنه أن يكتسب بمسحة ومسمى هذا الإدراك  
حكماً وقد يسمى به المذكور أي وقوع النسبة أولاً وتوقفها حكماً أيضاً وذلك قبل لاد في النسبة  
من الحكموم (قوله قال اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً) أقول دلالة واسعة  
مطردة وإن كانت الترابية (قوله وهي غير مستقلة لتوقفها على الحكموم عيبه وبه) فنون هي أن  
النسبة هي بها يرتفع الحكموم به ويحتمل عليه معقولة من حيث به حاله بينهما آلة لتعرف حكمه  
فلا يكون معنى مستقلاً يصحح لأن يكون حكماً بطلانه وبه فلفظ ادعاء عليها يكون (قوله انكها  
قد تكون في قال الاسم كقوله في المثال المذكور)

على رأى المتأخرين والتحقيق ما ذهب إليه القائلون أن خبره الثالث هو ثبوت حصول الموضوع  
لكنه يتوقف على تحقق غير تصوري من حيث أنها نسبة بينهما وعلى كصديقي لمعيار مطابقة النسبة  
التي بينهما في نفس الأمر وعدم مطابقتها لها (قال قال النسبة ما لم يتممها الخ) هي رابعة  
بأسر والتمتد من دولة به يرتبط يكون رابطة لا واسطة وهي الوقوع واللا وقوع فيكون  
في قوله بها يرتفع شدة إليه (قال يتأويل سارة واحسنت) أحدها بدلالة للعلاقة والثاني بدلالة  
الاسم فلا يبرم الجلب بين الحقيقة والغير على ما هو (قوله وإن كان التماس كأي على التمس  
بوقوع النسبة) أي وقوع النسبة التي أدركت بين المحصول والموضوع بينهما في نفس الأمر وتعيينهم  
من إدراك وقوع النسبة أولاً وتوقفها ما أدرك أن النسبة والنسبة ويست بواقعة كالتدبر التي أن  
المقصود كون الإدراك يعبر في الانطباع لذلك الوقوع واللا وقوع الذي هو أمراً حالي مورد النسبة  
لأن الوقوع واللا وقوع عادة من هذه النسبة والألم إشار النسبة في النسبة والتصديق في  
التسديق أيضاً شاملي (قال ولما أخذنا حراً) أي في النسبة بالضرورة وهذا متفق عليه بين  
المحققين أن الاختلاف في أجزء النسبة المستقلة (قال حتى يخلص الإفراد) القضية المقترنة  
(قال ثم الرابطة أدلة) قضية مهمة فلا بد أنه قد يكون حركة (قوله يعني أن النسبة الخ) دفع  
لأن أدركه المحقق التدرجي من أنه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجباً لكونه دالاً لكان  
جميع الأسماء الدالة على النسب والإضافة أدوات وحاصل دفعه أن لفظ الوقوف فمع الاستقلال  
بالمفهومية لكونها دالة على شيء هي آلة لتعرف حال الطرفين غير معجزة فإدراكها كإدراك معاني  
الحرور وأشار الشرح إليه قوله على النسبة الرابعة عليها بأشار ملاحظتها من حيث ذاتها ليست  
رابطة وقيل وهي غير مستقلة (وهي تمام معناه وإدراك عليها لفظ مجرد ويظهر حسنة التبريد

ودسي غير رمائية وقد تكون في قلب مشكلة كسكان في قوتنا ريد كال قائماً وقسي زمانية  
والعبرة الحدية بفسور الرطة اما ثمة أو ثلاثة لانها ذكرت في الرطة كتاب ثلاثة لاشتهاها  
عن ثلاثة أهدد ثلاثة مائة ان حدثت شعور الفهم عملها كانت ثمانية بسم اشتهاها ولا على حراير

انوا قد ساقش في ذلك من بعد هو في ريد هو علم حال على ريد لاه صير راجع به فلا يكون  
رابطه وقال الرطة في هذه القضية

ركها وما نوح من ان ليس هو مركب شدم عاد كره قدس سره ساخ من ان المجموع موضوع  
نوحه ستة نسبية (قوله وقد ياقش الخ) صاحب الخفي التنازلي بان ليس مرادهم ان بعد هو  
رابطه في لغة العرب بل ان يكون لمطلق الى العرمة استعدوا رطة هو الرطة السير الزمانية  
عبرة است في القاموس واسيع في اليونانية ورد الخفي القوي في عطف لشد كره لشيخ في  
الاشارات حيث قال وما لاه طرب ربما حدثت الرطة اسكالا على شعور الدهن بمحدورها  
ذكرت والد كور وبسكان في قلب الاسم كمواك ريد هو حتى فان لقطه هو طالت لاشد  
بمعها على من بل لشد على ان زينا هو من لم يذكر بعد ما قال هو الى ان صرح بهذا  
خرجت عن ان بدل بها دلالة كاملة فطفت بالادوات لكنها بشعلاء اسمي وايضا ما لاشت  
لم على الاسعاره لند كورة ادا لم يكن في لغة العرب بعد هو رطة بل الواجب عليهم ان يقولوا  
لارطة في لغة العرب سوى الحركات ثم قال ان للشخص لا يسعون ان هو راجع الى موضوع  
يكون عيه محض اسمي بل يصحح ما لاه في صورة الاسم ويشكروا اختصاص النصل  
بواضع الفصوة ولا يراهم مواضع التصويص ولا يلقى انه تحكم لان اختلاف حاله لشد كير  
والثابت والافراد والتشيع وجمع داخل للرجوع اليه واستعادة الحكم بدون ذكره بتأدي  
على علم كونه مستملا في لغة العرب لا ربط وأي دليل على ما ادعوه وانما هو رجم فليس من  
غير داع يدعو اليه (قوله فلا يكون رابطه) ولو قيل ان في الفصل وبعاد فنقول الامثلة في  
أوردت فيها يست من مواضع النصل ولو سمع صميم النصل أيضاً لا يدل على الرطة بل على  
التخصيص والتأكد والفرق بين التخصيص والتأكد كما في شرح المطلاع (قوله وقال الخ) عطف  
على ياقش والتاقت والدليل الشارح في شرح المطلاع (قال فاعذر الرطة) قيد بذلك لار لها  
باعتد اشتهاها على السور وحرف السلف والايجاب والجهة فثبت آخر (قال لاشتهاها على ثثة)  
أي من حيث لشد الرطة فلا ينافي اشتهاها على الرائد على ثثة فاشتهاها حر من الايجاب وانفس  
والسور والجهة (قال ثلاثة مائة) أي لا فاشتهاها فلا ينافي دلالة الرطة الزمانية على الرمان لاه غير  
مقصود الاشارة والتدبستمل بها ليس رمائي هو كانه جورا رجا ولا يرد ان المعاني ازمة كما مر  
لار وقوع نسبة والنسبة ممي واحد شدة الاثتم بينهم (قالوا نحدثت) أي ركت فحقو صرب  
رما حالية والعرب ما شرح عن النسبة لاستدلال من الرطة والتقسيم النسبية في رطة فبه آه  
ان أراد قوله فيها رطة مدلول الرطة فهو لار في كل قضية كما يدل عليه قوله فاحية أما  
مطم من اجراء ثثة وان أراد به لفظها فكيف يصح جعل التسمية فيها (قال لشعور الدهن)  
ليس قيدا لحدث بل بيان لوجه الخلف

(قوله لاشتهاها على ثلاثة  
أعطاء) أي من حيث  
الرمط فلا ينافي بها قد  
تشكل على فريد من ثلاثة  
باعتد السور والجهة  
وقوله ثلاثة مائة أي  
لقد بقادة ثلاثة مائة  
فلا يرد حيث ان عدم  
الاقادة الثلاثة قد عمل  
على بيان ربه المجموع  
والموضوع والفئة  
والزمن لان الدلالة على  
الزمن غير مقصودة (قوله  
لشعور الدهن) بيان  
لوجه الخلف أي ان  
وقع وزل وحدثت يكون  
الدهن مستقرا بها كانت  
ثالثية لانه بعد الخلف  
بحيث يقتضي ان الشعور  
يوجد يحصل الخلف  
وقد لا يحصل فلا يجعل  
الخلف لان الشعور  
حاصل على الخلف

( قوله عشاقه في استمال  
 الرطة ) اسم من  
 الاختلاف في الاستمال  
 صادق لوجوب والتجوير  
 والانتاع والراطة سادقة  
 الرعابة والركابة وهما  
 ساقى ركب واحد فاما  
 سريت الثلاثة الأولى  
 في الثلاثة الأخيرة كانت  
 نسة ودعا محالين  
 ولما التين بحسب  
 استمال للانتاع في منع  
 رطابه الثلاثة وكذلك  
 كون الرطة صادقة  
 بالرطة الرمانية والركابة  
 مدعى صريح الجواز أو  
 الوجوب في قطع كلامه  
 لكن من ذلك صحيح  
 أولاً بين الأمر ( قوله  
 رة فتعمل الرطة )  
 أي رمانية أولاً ( قوله  
 يشهد به قرآن ) أي  
 بالقرآن موجودة على  
 كل حال لكن كدرة  
 تلاحظ وكرد لا لاحظ  
 ( قوله والله للسم ) أي  
 الغرس ( قوله همت ) يعني  
 هو وقوله بود يعني كل  
 وقوة دير يعني هو كاتب  
 وقوله بالكسر أي كسر  
 الركة جازاً مراد للشايع  
 وإن كانت الحال منكورة  
 أيضاً

أراد معنى وقوله وقد تحذف في معنى القامات إشارة إلى أن اللهات محذوفة في استمال الرطة من  
 رة العرب وبما فتعمل الرطة وريب تحذفها بشهادة القرآن الدالة عليها وسنة يونان بوجوب  
 ذكر الرطة الرمانية دون غيرها حتى يات الشرح وأما العجم لاستعمل الفسدة حسنة معها لم  
 ينطق بكقولهم حسنة وبرد وما تحركه كقولهم وبرد دير بالكسر . قال  
 ( وهذه الفسدة إن كانت نسة بها يصح أن يقال موضوع محمول فلهذه وجبة كقولنا الإنسان  
 حيوان وإن كانت نسة بها يصح أن يقال موضوع ليس بمحمول فلهذه وجبة كقولنا الإنسان  
 ليس بحمار )

( أقول ) جذا قسم كان للحيوية ماض الفسدة الحكيمة التي هي مدبر الرطة فلك النسة  
 هي حركة الرمح لا بالفتح والادخا والاستعداد والقدال عليه من كثر دات فاد كرت موفوفة الأوامر  
 هو ويد لم يحصل التركيب ولا بعد الأسد وقد يكون في قال الكلمة ككأن البقرة وما يتصرف  
 منها وتسمى زمانة لا لأنها على زمن من محلات لغد هو وحواها إذ لا رلة طار على الزمان  
 أصلاً وقد توفقت ههنا أيضاً على مدلول كان ونه على مدلول مراد فلهذا كان على المدلول الذي  
 لا مدخل له في الرطة ( قوله إشارة إلى اللهات عشاقه في استمال الرطة ) أقول قيل وسد عنه مد  
 أن يعدل ههنا ثلاثة أشياء الوجوب والانتاع والموارد ندرها في ثلاثة أخرى هي مجموع الرامتين  
 ساء والرأفة الرمانية وحسد وعبر الرمانية وحسد وجهه مد لا يعني ( قوله وجبة الحسم لاستعمال  
 القضية حاوية عنها ) أقول قص ذلك مثل قولهم وبرد دير است ومنح

( قوله هي حركة الرمح ) قال الحقي لندري أن كل الموضوع وهو محمول مضمين للفسمية نشأته وإن  
 كانا من رين ثلاثية نامة وإن كان أحدهما قد مره ثلاثية فقصه شيء ولو أريد أن ريع محضاً أو  
 تدبراً أو محلاً لم تكن القضية في رة العرب ثنائية ( قوله رائد على مدلول الرطة ) فلا يكون دلالة  
 على الفسدة دلالة مطابقة فلا تكون رطة لأن الفسدة نسة للفسدة ولو أريد أنهم من ذلك يفسح  
 كل القائمة على الأصغر واشتغلت كلها في الرامة وما قبل الرامة مدعى على نسبة شيء إلى شيء ههنا  
 طريقتان على مدلولها سواء كان دالاً للفسدة أو لا فلا حل للأصل القائمة فيه كوجه خلافه استلزام عن  
 تعريف الرطة يرد عليه سائر الأمثال الثاقفة والأمثال الثائرة ( قوله الوجوب مدعى ) أي وجوب  
 استعمالها ومتنه وجوده ( قوله وجهي صياح ) أن كل مراد الخائل صيد الاختلاف أشار إليه قوله  
 في معنى القامات فلا يعني بعده لأن كون الاحتمالات النسة وأما في الاستمال حين تردد وإن كان  
 مراده من الاحتمالات الأصلية لاستمال الرطة كما يشير إليه قوله في شرح الطالع وعدم التورع  
 من الاستمال لأمر طفر من موحته بعده أن صط الاحتمالات العقلية ليس مطاوعاً في التقام ولا فائدة  
 عنه يهاى معرفها ( قال ربما استعمل ) الرطة رمانية كانت أو غير زمانة وكذلك الحسد  
 ( قال وللة العجم ) أي اللهة الفارسية ههنا للتأشير عن إطلاقها لشوعها يدل على الإمتة وما وقع  
 في معنى كتب اللهة الفارسية مدعى أقوه وتفس الخ ) وأيضاً نفس قولهم زبدي مد وآبد وحب  
 شخصي الفسمية مع يحتاج به إلى ذكر رلة وهو لا يكون محمول من الأمال القائمة لأنها  
 ترتبط بالانها على النسبة إلى موضوع معين وقد لا يشغل منها بدوى ذكره

من كانت سنة بها يصح أن يقال موضوع محمول كانت القضية موجبة كقضية الحيوان إلى الإنسان  
 هي نسبة ثبوتية مصححة لأن يقال الإنسان حيوان وإن كانت سنة بها يصح أن يقال الموضوع  
 ليس بمحمول القضية سالبة كقضية الحمار إلى الإنسان فإنها سنة سالبة بها يصح أن يقال الإنسان  
 ليس بحمار وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة فإنها إذا قلنا بالإنسان حمار كانت القضية موجبة والنسبة  
 التي هي فيها لا يصح بها أن يقال الإنسان حمار وكذلك إذا قلنا بالإنسان ليس بحمار كانت القضية  
 سالبة والنسبة التي هي فيها ليست سنة بحيث يصح أن يقال الإنسان ليس بحمار فالصواب أن يقال  
 المحكوم في القضية إما أن يكون الموضوع محمول أو أن الموضوع ليس بمحمول أو يقال أحكم فيها أما  
 بوضع السنة أو ما ذكرناه وذلك قلنا **• (قال في)**

(موضوع الخلية أن كان شخصاً معيناً سببت محصورة وشخصية وإن كان كلياً فإن من فيها  
 كونه فرداً ما صدق عليه المحكوم ويسمى القطع أنه له عليها سوراً أصحت محصورة وسورة وهي  
 أربع لآلة من فيها أن المحكوم على كل أفراد فهي لكيفية وهي موجبة وسورة كل كقولنا  
 كل مار حارة وأما سالبة وسورها لآلة ولا واحد كقولنا لآلة ولا واحد من الذين بحمار  
 ومن بين فيها أن المحكوم على صف الأفراد فهي الجزئية وهي إما موجبة وسورها بعض أو واحد  
 كقولنا بعض الحيوان أو واحد من الحيوان إن كان ولد سالبة وسورها ليس كل وليس بعض  
 وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان إنسان وليس بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان  
 ليس إنسان )

**• (أقول في)** هذا تقدم ذلك للقضية باعتبار الموضوع فموضوع الخلية إما أن يكون جزئياً أو  
 كلياً فإن كان جزئياً سببت القضية شخصية ومحصورة أما موجبة كقولنا ولد الإنسان وأما سالبة  
 كقولنا زينة ليس بحمار أن تسميها شخصية فإن وصفاً شخصياً معيناً وأما تسميها محصورة  
 فإن قولهم وصفاً شخصية حاله من أربعة (قوله وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة) أقول قيل عليه إنما

(قوله فإن قولهم الخ) فيه بحث لأنه من عطف الفرد على الفرد فالرابعة المذكورة ترتبطها بالموضوع  
 وبمعنى قد يتفقون لا يستعملون القضية لتامة بدونها على الموضوع في بعض المراتب والقيمة القارضية في الأصل  
 لا سموي القضية بدون الرابطة فمحمول أن لا يكون هذا الكلام من أصل كلمة (قال هذا قد سمى  
 الخ) لم يرد في تصنيف جميع المقاسم المذكورة في هذا الفصل متواتر التقسيم بل قد كان كذلك كما  
 هذا صرح الشارح بكونه قسمين وهي كونه أولاً عاماً وثالثاً كذا في الذكر لآلة كذا في  
 الزينة وقوله عناصر الرابطة واختار النسبة وبمعنى الموضوع في التقسيم الثلاثة متعلق بقوله ضمير  
 لا يقولنا بل فلا يتوهم أنه بعيد عن القضية نفسها أو بما أشار إليه النسبة (قلنا وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة)  
 أي التقسيم المذكور وقد قيل قريب الموجهة ثم إن القضايا الكاذبة السالبة لأن تسميها يصح بها أن  
 يقال الموضوع محمول وتعرف بالسالبة لا يشمل القضايا الكاذبة الموجبة لأن تسميها يصح بها أن يقال  
 الموضوع ليس بمحمول فلا يقتصر فساد التسمين على عدم لا يمكن لعدم وطرافها أصلاً ولا يصح  
 قول الشارح وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة لأنه يتضمنها لكن لا على وجه يستقيم فوهم لأن النسبة  
 التي هي مدلول الرابطة في الكواذب السالبة ليست بنسبة بها يصح أن يقال من المحمول موضوع

(قوله بها يصح من يقال  
 الموضوع محمول) أي من  
 الموضوع يصدق عليه  
 المحمول أو الموضوع غير  
 المحمول بحسب التوهم  
 وقوله بها يصح أي في  
 صف الأمر (قوله وهذا  
 لا يشمل) أي هذا التقسيم  
 لا يشمل القضايا الكاذبة  
 فالتقسيم حيثما ليس بمعام  
 (قوله لا يصح بها أن  
 يقال) أي لا يصح بحسب  
 نفس الأمر (قوله فالصواب  
 أن يقال المحكوم الخ) هنا  
 قسم بطر شمل المحكوم  
 وقوله أو أن الموضوع الخ  
 هذا قسم قلنا للمحكم  
 (قوله سميت القضية  
 شخصية ومحصورة) أي  
 سببت بكل واحد من  
 المفصلين على سبيل التبدل  
 وليس المراد أن تسمى  
 بهما على أنه صم مركب  
 (قوله شخصية) سالبة  
 فلتخص بقوله الموضوع  
 من سنة بشكل طرفة  
 (قوله شخص معين)  
 أي ذات معينة لها خارج  
 أو في المعنى الأول كما  
 مثل الخارج والثاني كما في  
 قولك إنساناً جبراً من  
 ثلاثة وأردت من إنسان  
 الحقيقة للنسبة في الآخرين

قوله بخصوص موضوعي أي قسمتها بخصوصة من باب نسبة التي يوصف بمصلاا الخصوص وصف لمصاوه هو للوضوع  
(قوله وما كل الخ) حيوان مما يقال لأي شيء لوحظ وصف المحلول دون وصف الموضوع (قوله لوجه في أساسيات الأقسام  
حال الموضوع) المراد بحال الموضوع ما يشمل ذاته ووصفه والا قال الموضوع. و. يفسر أنه فيها بخصوصه فقط  
لا بالتخصيص لما علمت أنها إنما سميت شخصية بدار لتكون للوضوع (٢٦) ذاتاً متحصنة فقد عرفت لذلك في تلك

الخصوص موضوعي. ولا كان هذا تقسيم خاصا، موضوع لوحظ في أساسيات الأقسام للموضوع  
وان كان كما قال أن يقع فيه كمية أفراد الموضوع من الكثرة والعصية أو لا يبين والافعال الدال  
عليها أي على كمية الأفراد تدعى سوراً واحداً من لفظ سور الذي كان له يحصر الفرد ويحيط به كذا  
لفظ الدال على كمية الأفراد يحصره ويحيط بها حال يقع فيه كمية أفراد الموضوع سميت القسمة  
بصورة ومسورة. أما أنها محصورة فتعبر أفراد موضوعي، وأما أنها مسورة فلاشياء على السور  
وهي أي المسورة أو عدة أقسام لأن الحكم فيها إنما على كل الأفراد أو على بعض وأما كان فاع  
بالإيجاب أو السلب من كان الحكم فيها على كل الأفراد فهي كلية ما موجهة وسورها أي كل  
واحد من أحد لا الكل، الجموعي كقولك كل كذا سارة أي كل واحدة من أفراد تلك سارة واسئلة  
لاشياء دخلت في الحقيقة ما هو في الأمر، ما دونه تمت على ما هو أهم من الصحة عيب من  
الأمر وما هو محسب من عائل يشمله قطعا وأما تعلم أن تشارك من عدة لخصه هو الصحيح من  
وكما في الكوادر الوجبة (قوله ويشمل قطع الخ) لأن النسبة التي هي مدلوله الكوادر  
يصحح بها عند تأملها أن موضوع محمول أو ليس بمحمول لكن هذا إنما صحح في الكوادر التي  
لا تلحق الفاعل كدنيا وما الكوادر التي يعلم كدب ويستمد الكدب فلا يصح يزعم الفاعل، وهذا  
أن الموضوع محمول أو ليس بمحمول فهم الآن يراد بها هو محسبهم الفاعل ما هو كدبكم نظراً  
في المعنى وإلى ما يستند من كلامه ولا ينبغي بعده وقد ألقوا القائل في نفسه التي فهم من قول  
الأسس حصر هي التي بها يصح أن يقال الموضوع محمول حيث صحح وإن يصحح بها بخصوصية  
للأداة والتي في قولنا لا من ليس حيوان هي التي بها يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول ومن  
صحح بها وهذا في غاية الموضوع هذا لكن لما كان يقع في الكثرة والصادقة  
أن لا يجوز أن يكون للمعبر من مدخل في تلك والأجزاء المقصودات بحسب المعبر أي يصح المعبر  
هذا القول سواء مطابق الواقع (قال أي على كمية الأفراد) سوء تدخل على الموضوع أو  
أعمول أو على متعلقها (قال يحصرها ويحيط بها) بحيث يخرجها عن التبعين الذي كان قد قيل  
دخول السور في ذلك فقط البعض أيضاً من غير حاجة إلى جعل أنه سبي بسم الكل (قال  
فلاشياء على السور) ووجوده في النسبة في المعرفة هو رده عن الإنسان لا يصح إطلاق المسورة  
عيب لعدم وجوب انفراد (قال وسورها كل) وكل ما يؤدي منها من أي عدة كانت (قال أي  
كل واحد واحد لا الكل الجموعي) أي سور لوجه الكلية الكل الأفرادي الذي يشمل الأفراد

يرى بالأجزاء خاص قبل وجوده وذلك أنك إذا قلنا لا من حيوان احتمل أن يكون الراد بالإنسان كمن راد عنه فاد أي  
مكل أو من قد أسقط بمعنى أنه راد إلى الأجزاء لا من قبل وجودها (قوله سميت بمسورة) أي لأنها سائر (قوله أما  
محصورة) أي سبابة محصورة (قوله وأما المسورة) أي سبابة ذلك (قوله فاعلاً بالإيجاب) أي الوقوع على رده، والوقوع كانت الأداة  
للتصوير (قوله وبالأساسيات للالاقوع) (قوله وسورها كل) أي وما يؤدي مؤداها (قوله لا، كل الجموعي) أي العينة المتخفة  
لأن من قبل التخصيص (قوله وليس من) نحو ليس من حيوان وإنما هو وليس من حيوان وليس من حيوان ليس بالإنسان

(قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة) طهره ما يفرق بين كل واحد وبين الباقي. فان يفرق بين ليس كل وبين ليس معنى ثم يفرق بين ليس كل ثم ليس (٢٢) مع ما يفرق بين ليس كل وبين ليس معنى ثم ليس الاجتزاء لتشارك

وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ اولا واحد من الناس محمد وان كان احكم فيما على بعض الافراد هي حرة اما موحدة وسورها معنى واحد كقول بعض اخوان او واحد من حيوان اسد أي معنى افراد الحيوان او واحد من افراد اسان واما سمة وسورها من كل وليس بعض ومعنى ليس كقولنا ليس كل حيوان اسدا وليس بعض الحيوان اسدا ومعنى الحيوان ليس باسد والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دل على رفع الابطال السككي بالخطافة وعلى السلب الجزئي بالانزاع وليس معنى بعض ليس فانكس من ذلك ان ليس كل دل على رفع الابطال السككي بالخطافة فلا اذا قلنا كل حيوان اسان يكون معناه ثبوت الاسان لسلك واحد واحد من افراد الحيوان وهو الابطال السككي وهذا قلنا ليس كل حيوان سلة يكون معنونه الصريح انه ليس بثبت الانسان لسلك واحد واحد من افراد الحيوان وهو رفع الابطال السككي واما انه دل على السلب الجزئي بالانزاع فلا اذا ارفع الابطال السككي فانه ان يكون المحمول والامس والتبرعات يحذفها على معانيها متبادرة بها

لأن السلك المحمولى الذي هو عبارة عن شمول الاحراء من القضية المشتملة عليه شخصية لاشئ صدق على كثيرين دها وخروج وما قبل هي مهمة ولقط كل صواب الموضوع يست بسور وعدم حسن حدود فقط بعض على السلك المحمولى ليس لاشئ عدم تعدد افراده حتى في كونه موحدة بل لا يصل كون الموضوع معنونا محصرا في فرد كانه العالم وواجب الوجود والقديم والشمس والشمس الاول فوهم لانه لا بد في المهمة ان يكون المحكم على مصدق عليه الصواب ولان الانحصار في فرد اذ يصح فيما تعدد افرادها دها وما نحن فيه لاصواب ولا افراد فصلا عن الانحصار كما لا يخفى وبثب شمر ما يعود هذا الفاصل في نحو كل زيد حسن فانه حكم على افراد معينة لشخص مبره ثم ما قلنا من ان ادخل بعض على ما ينحصر في فرد ليس بحسن غير مستحسن اذ لقط بالشمس لا ينتمى ان يكون له ادخل عليه افراد متعددة في الخارج بل يكفيه التمسك بغيره (قال أي بعض الافراد) أي انما يكون لهذا البعض سور الموحدة بخرشة اذا اريد به بعض افراد ما دخل عليه بخلاف ما اذا اريد به بعض افراده نحو بعض الزمعي اسود فانه يستدل بان يكون موحدة حرة في كل مهمة لان لقط البعض عنوان القضية لاسوره كانه ميل حرة الزمعي اسود وله معنونه كلي صدق على كثيرين في الشخص فليس ان المحكم على كل افراده فهو بعضها (قال ان ليس كل دل الخ) معنى ان ليس كل له حوله عن القضية الموحدة المشتملة على الحكم الجزئي سواء كانت ثابته او غائبة يد دها وشمر التبركي على رفع النسبة على الموحدة اسككي ويد بالخطافة الخرف كاصحه والمجموع يدل على وضع السلب الجزئي فيكون ليس حاشا على سور والارادة لافان في اريد السككي (قال وعلى السلب الجزئي بالانزاع) وهو مستعمل فيه لاشئ حرة من المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فلا يدل ليس هو في قولنا ليس الاسار هو العالم يدل على وضع النسبة السلبية بهما بالخطافة وعلى السلب الجزئي بالانزاع ضرورة ان رفع النسبة

الاجزئ وقوله والفرق أي بعد اشتراك الثلاثة في استيفاء السلب الجزئي (قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة الخ) أي للفرق الكمال لان كل عرق يستحق كون ليس كل يدل على السلب الجزئي بالانزاع وليس معنى بعض ليس يدلان عليه بالخطافة وان لم ينقص دلالة على رفع الابطال السككي (قوله دل على رفع الابطال السككي الخ) (قوله دل على رفع الابطال السككي الخ) أي بحسب الاصل فلا يتناول الاصل حقيقته عينية في السلب الجزئي (قوله وليس معنى وليس ليس بالشمس) أي يدلان على رفع الابطال السككي بالانزاع وعلى السلب الجزئي بالخطافة لاشئ لانها على رفع الابطال السككي لم يصر حقيقة حرة فيها كما ان ليس كل صادق عينية في السلب الجزئي (قوله ان ليس الخ) أي لما بيان ان ليس كل دل الخ (قوله فلان يكون المحمول معنونا) عن كل

واحد (واحد) اشارة الى تعاقب الارضاع بالابطال وقوله او يكون مسلويا لاشئ اشارة الى تعاقب الارضاع مع جهه مسلويا بالابطال والشمس ان اوضح الابطال السككي صدق يرفع الابطال وهو الصورة الاولى ويرفع السككي وهو الصورة الثانية

(قوله وعلى كلا التقديرين) في التقديرين لاسمعي دفع الاعجاب الكللي الاثني (قوله فالفلسف اج) خربع على قوله وعلى كلا التقديرين صدق على قوله من بواره صير قوله ضروري (قوله لا يقال الخ) (٢٣) مدت الاشكال شيوع الخلاف

السلب الجزئي على أحد  
مفردية أي السلب عن  
القبض والتبوت عن  
بعض كائنات القبلة المنزوح  
قوله أي السلب الجزئي  
المعوضا لصحة مقوله  
أمر كرتم دبلا على أن  
دفع لإعجاب الكللي  
يسلم سلب الجزئي وأما  
عدي دليل يدل على  
أن دفع الإعجاب الكللي  
أي من السلب الجزئي  
وعن من السلب الكللي  
وذلك كان لهم من كل  
واحد خلا يدل حيث دفع  
الإعجاب للكللي على  
السلب الجزئي لا لصلو لا  
مطابقة ولا لالزام إذا العلم  
لأدلة له على الخلف  
فقطه البيان لا يدل على  
ذات زيد مخصوص  
بواحد من تلك الأدلة  
التي هي عليه مطابقة لكن  
العلم عن الخلف ولا يدل  
عليه تحسنا لأنه لو دل  
عليه كذلك لكان العلم  
لا يوجد بدون الخاص  
ينقصي عدم وجود  
البيان بدون زيد ولو  
دل عليه لزم أن لا ينقصي

سلو ما على كل واحد واحد وهو السلب الكللي أو يكون سلو ما على البعض ثانيا ليس وعلى كلا  
التقديرين يصدق السلب الجزئي حرم فالفلسف اعترض من ضرورات مفهوم ليس كل أي دفع  
الإعجاب الكللي ومن لم يرمه فتكون دلالة عدم الالزام لاصل مفهوم ليس كل وهو دفع الإعجاب  
الكللي أهم من السلب الكللي أي السلب الكللي والسلب الجزئي أي السلب الجزئي فلا يكون  
دالا على السلب الجزئي بالالزام لأن أمام الأدلة له على خاص محاذي الأدلة الثلاث لا ما حول  
لا يكون الأربعة على كل واحد أو على اثنين بعد وعلى التقديرين ينهني السلب الجزئي ويلزم  
أن يكون التهمة لسابقة بل كل التهمة موجبة أيضا مسورة و ربطة سودا الإضافة على التوبة  
انطلاق ويلزم الإعجاب الجزئي وذلك لأن ليس هو في السالبة التهمة وهو في التوجه يستعلا  
في المثلون (الآية) (قال قاضا ليرى) وذلك لأن أرباع الإعجاب الكللي أمام دفع القيد  
أي الكلية أو أرباع لتعد أي الإعجاب ويد قبل أن التوجه إلى القيد. وأما عند المطابقة  
وكون لازمه الرفع عن البعض أو التوبة لبعض قوي في السلب الخطائية وأما في المقامات الرباعية  
فيوجه التهمة لانه ليس (قال حرم) أي صدقا لأشبهه لفضل فضلا فيكون السلب الجزئي لا بد  
للتقديرين اللازم أحدهما لا يفي الميزان لرفع الإعجاب الكللي قيل إن عدم تحقق دفع الإعجاب  
الكللي بدون أحدهما وعدم تحقق التقديرين في دفع السلب الجزئي أيضا يدل على لزوم مطارحي  
ومجرد ذلك لا يثبت كون دلالة ليس كل عليه بالالزام قلت كونه دالا عليه مسلم لأنه فرض في  
سور السلب الجزئي والصور حديث على كفة الأفراد والتعود بها للبرق فإن دفع الإعجاب الكللي  
عن الفسوسع في السلب الجزئي شرح على لازم في ذلك على هذا الكلام الترحيح وفيه بيان  
على حرم الزوم والتعبد للزوم في سطر النص أولي النص على ما في تلك تلك لا سعة غيره  
الشارح على السلب الجزئي بالالزام عالم يثبت لزوم الذهني بينهما (قال من ضرورات مفهوم) أي  
ما لا بد منه وقوله من بواره عطف تحريكه ويلزمه ما في بعض نسخ لصحة أي من بواره  
(قال لا حال الخ) مفاضة متشابه شيوع إطلاق سلب الجزئي على أحد مفردية أي السلب عن  
البعض والتبوت للبعض كما أنشأ في شرح ذلك بتعريفه سلب عن البعض بقوله أي السلب الجزئي  
واللق من عموم دفع الإعجاب الكللي منهما مضموم من حيث التسبق فيصح أن يقال سلب الكللي  
والرفع عن البعض دفع الإعجاب الكللي فلا يبقى مسيحي من به مشترك بينهما (قال لأن العلم  
الخ) أي لفظ العلم أنه عدم دلالاته عليه المطابقة فلا يستلزم اتحاد العلم والخاص وأما البعض  
فلا بد يستلزم أن لا يوجد العلم بدون بواره وأما بالالزام فلا يخص من حيث أنه خاص ليس لزم  
عدم صلاحه للزوم الذهني ويحققه في نفس الصور كدلالة العلم على العلوم الذي هو أحسن منه  
ذلك لأجل مازوم الذهني فيها لا من حيث المضموم والخصوص (قال لا يقول الخ) مع عموم  
الرفع الإعجاب الكللي عن سلب الجزئي وبين متسا عطفه بالأصواب بقوله بل أهم من السلب عن

أنه متى تحقق العلم في شيء وجد الخلف فيه يقتضي أنه متى وجدت الاستلزامية في ذات وجد زيد ضرورة أنه لازم للعلم وكذا  
واحد من هذه القولان باطل (قوله لا يقول الخ) حصصه لازم حيثك أي مدارم الأركان دفع الإعجاب الكللي أهم من السلب  
الجزئي كما قلت وعن لاسم ذلك بل هو في دفع الإعجاب أهم هو أهم من السلب عن البعض والتبوت فليس وهنا غير

السلب الجزئي فمثل ذلك، بحيث نشأت ليد من أنه يدل على السلب الجزئي التام (قوله بل أنهم من السلب على الشكل والسلب على  
 البعض مع الإيجاب ليس) أي وهذا غير السلب الجزئي لأن السلب الجزئي هو السلب على البعض على قوله والسلب على جهة  
 الخشوف وقوله بل يتم من سلب على البعض على أي فخصه في السلب سبكي (قوله بل أنهم من سلب على البعض مع الإيجاب  
 البعض هذا عام المطلوب عن عبارة تأمل (قوله هو مشترك) أي رفع الإيجاب السبكي مشترك بين ذلك القسم أي  
 السلب على البعض والثبوت ليس لكن اعرض قوله فهو مشترك أنه ماض لقوله قبل بل أنهم من السلب على البعض مع الإيجاب  
 البعض أي لتخصيص عموم في السلب السبكي لأنه إذا كان أنهم كان من السلب السبكي لا يلتزمه وأجيب أن قوله بل أنهم مراد  
 بالعموم من جهة الجمل أي أنه يجعل على اتقي من البعض والثبوت ليس وعلى سلب السبكي وهذا لا يتأتى به من قيل  
 الشتر أو يقال قوله فهو مشترك في قسم مشترك فلا يتأتى أنه عام وسكن الواقع أنه من التواضع فالأولى المطلوب الثاني  
 (قوله وهذا انحصار عام) أي (٢٤) العام محسب الجمل (قوله وهذا انحصار الجمل) هذا مراد على المطلوب من انحصار عام أي

رفع الإيجاب السبكي ليس أهم من السلب الجزئي بل أنهم من السلب على الشكل والسلب على البعض  
 مع الإيجاب ليس والسلب الجزئي هو السلب على البعض سواء كان مع الإيجاب ليس الآخر  
 أولا يكون هو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب السبكي فيكون لازما له وإذا انحصر العام  
 في القسمين كل منهما يكون مأذوم لآخر كل ذلك الأمر اللازم لأنه ليس أيضا فيكون السلب  
 الجزئي لازم للعموم رفع الإيجاب السبكي وساعة أخرى وليس كل يترجمه سلب الجزئي به من  
 أرفع الإيجاب السبكي صدق السلب على البعض لأنه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من الأفراد  
 لسكن ذات الشكل والقدر خلافا هذا حلف وإذا أن يس بعض بعض ليس يدل على السلب  
 الجزئي لمطابقة قصده لأنه إذا تلك بعض أحيوان ليس ماض أو ليس شئ الحيوان أصلا يكون  
 معبوه الصريح سلب الماض عن بعض أفراد الحيوان لتصرح بالسلب وإدخال حرف السلب فيه  
 ليس مع الإيجاب ليس وهذا القدر ثم المطلوب عن العبارة قوله وإذا انحصر تحرير قد دل  
 المذكور على لزوم السلب الجزئي رفع الإيجاب سبكي وحاصله أنه إذا انحصر رفع الإيجاب السبكي  
 في قسمين أعني سلب السبكي وسلب على البعض دون البعض الآخرين هما سر ومان سلب الجزئي  
 كان السلب الجزئي لازما له فثبت له اللزوم بين رفع الإيجاب السبكي والسلب الجزئي ودلالة ليس  
 كل عليه صالحة فيكون مدلولاً لتمام (قال وبعبارة أخرى الجمل) أي يدل قوله وإذا انحصر الجمل  
 وفيه إشارة إلى أن ما لا يتصور واحد كما لا يخفى (قال يكون معبوه الصريح الجمل) وذلك لأن

به محذور لا يدل عند كور  
 على لزوم سلب الجزئي  
 رفع الإيجاب السبكي  
 وحاصله أنه إذا انحصر  
 رفع الإيجاب السبكي في  
 قسمين أعني السلب  
 السبكي والسلب على  
 البعض دون البعض الآخرين  
 هما سر ومان سلب  
 الجزئي كان السلب الجزئي  
 لازما له فثبت له اللزوم بين  
 رفع الإيجاب السبكي  
 والسلب الجزئي ودلالة  
 ليس كل عليه صالحة فيكون  
 مدلولاً لتمام (قوله  
 مسلوباً لأنه) وهو

السلب الجزئي (قوله وبعبارة أخرى) أي يدل قوله سابقاً وإذا ادّعى على السلب الجزئي بالانضمام فإنه أن وهو  
 الدليلين نتيجة واحدة وهي أن السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب السبكي وأما ذات الدليلين فمختلفة لأن الأول حاصله أن  
 رفع الإيجاب السبكي إما أن يكون مضموناً فيه مسلوباً عن كل واحد أو مضموناً عن البعض ثابتاً لبعض وكل ما هو كذلك  
 يصدق معه سلب الجزئي وينتج رفع الإيجاب السبكي يصدق معه السلب الجزئي فهو فاسد آخراني وهذا الثاني فاستثنى حاصله  
 لو لم يكن في رفع الإيجاب السبكي المحمول مسلوباً عن شيء من الأفراد لسكن ثابتاً لشكل لكن ثبوت المحمول شكل فرد فيرفع  
 الإيجاب السبكي بطل فطعن مقدم وإذا بطل ذلك فثبت فيه وهو أن المحمول مسلوب عن شيء من الأفراد وهو السلب  
 الجزئي وحيث قال السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب السبكي (قوله) وأما أن يس بعض بعض ليس يدل على السلب  
 الجزئي لمطابقة الجمل يبدأ بمحقق للفرق بين الأصول وحيث بقوله وهذا انضمام الفرقين قوله قد والفرق على أي التام  
 (قوله لا إذا قلنا الجمل) هذا من قبيل التنبه لأنه دليل فلا يتفق حيث قوله متطابق (قوله) وإدخال حرف السلب عليه أي  
 فيلتصق أي والاثنتين حرف السلب لأجل رفع وجه المحمول بالوضع وحيث فيصدق ليس بعض بعض ليس السلب الجزئي



(قوله لا يكون كذا لكل الأفراد) الذي هو وضع الاتحاد الكلّي (قوله هو أن ليس بضيق يذكر للسلكي) أي كما يذكر  
 السلب الجزئي بخلافه يصحّ أن يكون الاتحاد الجزئي لأن البعض غير موصوفٍ بأي وصف فيصحّ تسلسله الثاني على البعض  
 بإشارته محققه في شيء فرد يكون شيئاً كلياً وقوله كان من بعض الأفراد خارج الخلق إذ لو كان كذلك لكان السلب متصفاً به  
 ويكون مضافاً جزئياً له (قوله فانه سكره) أي قال ذلك لأنه لا يستند لفظ كل وبعض الأصناف أو أفعال الشرائع من  
 السلب فيه كما يصحّ عليه الموضع وهو معرفة ولا يكون نكرة لأن شئاً لا يتكلم لادراكه (قوله فيه الموصوف) أي ما قصد منه في  
 الجنس دون الوحدة والمراد موصوف في شيء لشيء أن يكون التي موصوفاً إليه فلا (٢٥) ردّ بين كل أصناف حيواناً لأن

وهو السلب الجزئي وأما ما بدا على وضع الاتحاد الكلّي بالألزام فلا اصول إذا كان  
 موصوفاً عن بعض الأفراد لا يكون لكلاً الأفراد فيكون الاتحاد الكلّي من تصادع أفعال العرف  
 وليس كل واحد من الآخرين وما الفرق بين الآخرين فهو أن ليس به قد يذكر السلب لكل  
 لأن البعض غير موصوفٍ كان من بعض الأفراد خارج عن مفهوم الجزئية فانه النكرة في سياق النفي  
 فكما أن النكرة في سياق النفي قيد مفهوم كذلك هي أيضاً لأنه احتدل أن يفهم منه السلب أي  
 بعض كان وهو السلب الكلّي بخلافه ليس فأن بعض هيأ وإن كان أيضاً غير موصوفٍ إلا أنه  
 ليس واقعاً في سياق التي بل السلب إنما هو وارد عليه

(قوله لأن البعض غير موصوفٍ)

لفظ البعض يعمل فيما ينضم قصد السلب على الكلّي فلا يقال بعض الإنسان حيوان ويراد كل  
 بعض منه لأن يكون الأصناف الاستمراريّة وأدنى حرف السلب يكون معناه الذي من فرد منه غير  
 معين ومعيّن أن ليس بعض بعض ليس وضع الاتحاد الجزئي واللفظ الجزئي لازم وضع الاتحاد  
 الجزئي فلا يكون السلب الجزئي مدفوعاً به في موصوفٍ كان السلب ليس معناه الألفاظ  
 والاختلاف في المعنى فانه (قال ولا أتبعه بـ) يرد ذلك مع عدم الإصحاح إليه يظهر  
 الفرق على وجهه كالمثال وإن بينه تماكناً في العبارة على وضع الاتحاد الكلّي وصف جزئي  
 وليس كل شخص صريح للاتحاد الكلّي الموصوفٍ بغير الاتحاد الجزئي وليس بعض بعض ليس  
 مكس (قال لأن تعيين بعض الأفراد الخ) أي ليس مذكوراً قضية ومفهوماً منها في الجزئية فلا  
 يكون التي في ليس بعض موصوفاً إلى معين حتى لا يحد على أنه الكلي (قال فانه النكرة)  
 إنما كان ذلك لأنه لا يستند معاً كل وبعض الأصناف أو أفعال الشرائع من وصف إليه نفس جنس  
 الزمعي فلا يكون نكرة لأن شئاً لا يتكلم لادراكه (قال النكرة في سياق النفي الخ) أي قد يفهم  
 الموصوف من بعض الجنس دون الوحدة من عليه السيد قدس سره في حواشي التلويح ومضى  
 وقوله في سياق التي أن يكون التي موصوفاً إليه لا يرد بين كل سائر حيوان لأن التي موصوفاً  
 إلى كل (قال إلا أنه ليس واقعاً في سياق التي) أي ليس التي موصوفاً إليه بل أكثر البعض أولاً

التي موصوفاً إلى كل (قوله)  
 إلا أنه ليس واقعاً في سياق  
 التي) أي ليس التي  
 متوجهة إليه بل أكثر  
 البعض أولاً وصفه  
 الموصوف بالسلب وارد عليه  
 من مصلحه فلا يصح  
 الموصوف واختار الضمير  
 في ليس لحدود اللفظ  
 لا يحد موصوفاً لأن الموصوف  
 الثابت يتلوه عن  
 سبب لا الضمير على أن  
 التحقيق أن خبر النكرة  
 معرفة وقوله إنما هو  
 وارد عليه أي أكثر منه  
 اعتبار البعض ثم إن  
 التلويح بين سبب ليس  
 وليس بعض حيث كان  
 الثاني قد يذكر السلب  
 الكلّي دون الأول هو  
 كقرع البعض في سياق  
 الثاني وعدم الوقوع وأما  
 كون البعض غير متحقق

(م ٤ - شرح للتخصيص الثاني) وغير متعين فهو في الصورين ويجوز فلا أولى عدم الالتفات إلى قوله لأن البعض  
 غير معين لأن تعيين من الأفراد خارج الخلق وإنما يلتفت إلى وقوع بعض في سياق التي وعدم الوقوع ثم أن كون ليس بعض  
 السلب يمكن أن يكون بعض ليس وأما في سياق التي وعدم إقائه بعض ليس للسلب الكلّي لكون بعض ليس وقته في سياق التي  
 كلام طاعري أي مظهر فيه لظهور ما قال السيد وهو ما في الحقيقة ليس الأمر كذلك لأن كلمة ليس رابعة فاني متوجهة إلى ردّه  
 المحذوف أو صرح سواء قدم ليس أو أواخر فاني في الفرقان ليس وإن كان وبه مفسدة لسبب أنها لها اعتباران أن اعتبرت  
 السلب أولاً واعتبرت بالجملة فمدى وجبت السلب سماعاً على شئ أو المحذوف لبعض ويكون معناه سلب الموصوف عن الوقوع عن غير

ومعنى ليس قد يذكر لانعجاب النبوي حتى اذا جرد بعض الحيوان من انسان اريد اثبات  
بلا انسانية بعض الحيوان لانسان الانسانية عنه وفرد بينهما كما سبقت عليه خلاف ليس بمعنى اد  
لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع \* (قوله) \*  
(وان لم يبين فيها كية الأفراد كان مصلح لا يفسق كية وحرثية سميت القضيبة طيبة كنفوك  
الحيوان جنس و لافسان نوع لان الحكم بها على من القضيبة وان مصلح لذلك مست ممة  
كنفوك الانسان في جسم والاكسد ليس في جسمه  
(اقول) مامر كار. نادا بين في القضية كية أفراد الموضوع وما اذا لم يبين فلا يحلو

انون هذا كلام ماهرى، التحقيق هذا انك اذا قلت ليس بعض الحيوان انسان قال اردت بحرف  
السلب ان الحيوان عن الموضوع كان سلب جريث ومن لردت به سلب القضية على معنى انها ليست  
شائعة في س الامر كان سلبا كلياً لان سلب الايجاب الحرثي سنوم السلب الكلي معنى هذا  
ليس كل حيوان ان يكون سلبا كلياً بان يصح محرف السلب ان بعض الحيوان عن الموضوع لذا كود هو  
كل واحد واحد وان يكون سلب جريثا بان يصح به سلب القضية كما حصره لشارح في التشرح  
حيث بين ان ليس كل نمل على دفع الايجاب

وسبب هذا انه قول القائل وارد عليه منه مشدود فلا يجد النجوم واحسن الصغر في ليس مجرد  
الربط فلا يجد النجوم كما يدل عليه الرجوع الى الوجود ان والحمد لله بالدرسية كنفوك بعض  
امان بدت ان بعض كاتب ومن لم يتعمق مفهوم الشارح ارجع الصغر المرفوع الى النمل فقال  
ان السلب انما هو أي لفظ بعض وارد عليه لثمة عليه في الذكر ولا يخفى ان لفظ السلب حيث  
وارد يمكن ان يشد بل انما هو وارد عليه (قوله) هذا كلام ماهرى (أي) مشأه النمل الى ماهر  
اللفظ حيث دخل ليس على بعض في الاول وبعض على ليس في الثاني وأما في حقيقة نفس كذلك  
لان كية ليس رابعة فالثاني متوجه الى بعض الحيوان سواء قدم ليس، ولاحر (قوله) قال اردت  
بحرف السلب الخ) بين ان ليس رابعة بعد سلب الربط سلك له اعتبار من انما عثرت لسبباً أولاً  
و عثرت القضية بعده ويكون معناه سلب الحيوان عن الموضوع من غير لقي سلبية كل معناه سلباً  
جريثاً وانما عثرت البعض أولاً واعتبرت السلب بعده ويكون ما لعل القضية للموضوعية كالعادة  
سلبا كلياً وليس مراده قوله وان دوت سلب القضية الخ أن بعض التي منحوها الى القضية حتى يرد  
عليها فسد ان هذه القضية ليست بتحقيقة تجعل القضية شائعة والقضية بتامها اسم ليس وحده معروف  
فلا يصح مع هذا القصد سلب الحر، الثاني من هذه القضية التي ذكرها في كل اد معنى (قوله) هذا  
هذا الخ) هذا على عكس ما ذكره ان عثرت السلب أولاً واعتبرت السلب بعده كان سلباً كلياً وان  
اعتبرت كية الموضوع معناه على السلب كان سلب جريث (قوله) كما حقق) أي في ليس معنى ولى ليس  
لشرح كاحصه أي الشارح في شرح لمطالع حيث قال والنسب ان يقال ليس كل وليس معنى سلب  
بغير سلب، فاقبال الى القضية فليس كل معناه سلب لاجباب الكلي وليس بعض لرب الايجاب الحرثي  
وان لا عثرت فاقبال الى الحيوان فليس كل مطابق للسلب الكلي وليس بعض لسلب الحرثي (قال ماهر  
كل مع) اشارة الى ان قوله وان لم يبين الخ يدل لقوله وان يحفظوك عليه وذلك لعلوا لقاحلة

القضية كان معناه سلب  
جريثا ومن اعتبر البعض  
أولاً وعثرت السلب  
بعدمه معنى دوت  
البعض ويكون معناه  
سلب القضية الموجبة أي  
عدم تحقق موضوعها  
كل معناه سلب كما يوجد ان  
الاعتبار ان لا يبان في  
بعض ليس لان البعض  
مقدم فلا بد أني اعتبار  
ملاحظة السلب أولاً  
تأمل (قوله) وليس ليس  
قد يذكر الخ) هذا  
فرق ثان وقوله قد يذكر  
لايجاب أي يجعل ليس  
جزأ من المحمول (قوله)  
قد يذكر للايجاب  
فكون موجبة ولا يتأني  
ذلك في ليس بعض لثمة  
ليس (قوله) وعرف  
مبنيها (أي) من جهة  
العيني وذلك لان اد  
جعلت ليس جزأ من  
المحمول فعدت هو  
قد ليس ولما لم يبين  
جزأ من المحمول  
قد بدوت هو مع ليس

(قوله لان تصديق كليفه وحرثية) كل من كليفه وحرثية ليس متساويا على الخلق لان ليس لان تصديق القضية اي تحقيق في  
الخارج في حال كونها كليفه وحرثية لها كليفه وحرثية ينتمى ان تكون متفقة في (٢٧) طرح في السكبة والخارجية

اما ان يصلح القضية لان تصديق كليفه وحرثية من يكون الحكم بها على فرد لا موضوع اولم يصلح  
بأن يكون الحكم على طبيعة الموضوع فيها لأجل الأفراد فان لم يصلح لان تصديق كليفه وحرثية  
سنت طبيعة لان الحكم بها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان حسن والاشدوع فان الحكم  
هو طبيعة والاشدوع ليس على مصاديقها بل على الأفراد بل على نفس طبيعتها وان لم  
لان تصديق كليفه وحرثية سنت مهمة لان الحكم بها على فرد موضوعها وقد اعمل من كليفه  
كقولنا الانسان في حسن والاشدوع ليس في حسن اي مصاديق هذه الاشياء من الأفراد في حسن

وقوله كقولنا الحيوان حسن والاشدوع (نوع) يقولون وهم معهم ان مثل هذه القضايا تسمى عامة لان  
الموضوع هو ذات الطبيعة بقصد عمومها فالحيوان من حيث انه عام موصوف بالحمية والاشدوع قد  
عمومه موصوف بالحيوية ومتشابهة في قوله لان الانسان حيوان فلو كان في الحقيقة نفسا حاسدا لكان  
ان تلك القضية باعتبار طبيعتها لان حكمها عليه بطبيعة موضوعه الحيوان وحده لا وكيف لا وان حكمه به  
هنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو شبيهة وحدها وان كانت شبيهة لها في نفس الامر متشابهة  
كما ان حكمها عليه بالاضحاح في قوله الانسان صاحبك هو شبيهة لانها ان كان شبيهة لكانت  
في نفس الامر متشابهة لانها موصوفة بالاشدوع الذي في شبيهة اعلمكم به التصديق في حسن الامر

(قال اما ان تصديق القضية لان تصديق كليفه وحرثية) تحقيق على نفس مصاديق أي تصديق الكليفه وحرثية  
وليس حلالا لان التصديق مصاديق القضية حلالا لان التصديق كليفه وحرثية اريد ان الاشدوع في حسن  
وان يصح لان يكون كليفه وحرثية فلا يصلح لان تصديق حلالا كون كليفه وحرثية ذاتية ليس  
له وصف كليفه وحرثية حتى يرد من صحتها بها بل صدق من حيث الكليفه والاشدوع ولا مصاديق  
ان الظاهر حيث ظاهرا وحرثية (قال من يكون الخ) غير صلاحية بمعنى ان صلاحية التصديق بطبيعتها  
غاية عن ان يكون الحكم بها على الأفراد فانه ما له التصديق لذكر كقولنا الانسان موصوف بمتشابهة

نحو ان يصلح ان تصديق مصاديق كلا من الحيوان والاشدوع حتى يخرج مثل الحيوان والاشدوع تصديق  
حسن عن تعريف المهمة وانه ان ذكر أحد الموضوعين كقولنا في تعريف وذكر الاخر امالة وانه  
التعريف صادق على بعض المصنفات أي حل احد على التعريف ومثل الانسان حيوان فلو كان  
يصلح لان تصديق كليفه وحرثية مع طبيعتها وذلك لان معنى صلاحية التصديق كليفه وحرثية  
على الأفراد وليس الحكم بها على الأفراد حال كونها كليفه وحرثية مع هذا اعتبر الحكم بها على الأفراد  
كانت مهمة وقد قد عتبار حيث وضع ظلال الشكوك بكثرة وحده والصدق من لم يشه هذه  
قدرة فاورد الامثلة لذكر كليفه وحرثية ان الشارح قدم ذكر المهمة لكونها وجودية واخر تصديق  
تصديق بيان الحكم بها (قوله وجمع معهم الخ) في اعتبار الشرح المتبين به متشابهة الى فرد على

الاشدوع ان كقولنا (قوله ههنا) أي في قولنا الحيوان حسن واحده عن المهمة كقولنا الحيوان  
ماش فان الحكم على ههنا مصاديق عليه الحيوان لادم صحة الحكم على الطبيعة (قوله ههنا  
الاشدوع الخ) هي ان الرأسم انه كقولنا في قوله من قيد الشدوع وبه الانساق لا فائدة الانساق للاحاطة

الاشدوع حيوان فصدق فانه يصلح لان تصديق كليفه وحرثية مع طبيعتها وجب ان لا يصلح ذلك لان معنى صلاحية التصديق كليفه وحرثية  
ان يكون الحكم على الأفراد وليس الحكم بها على الأفراد حال كونها كليفه وحرثية مع هذا اعتبر الحكم بها على الأفراد كانت مهمة

وهي في حيز ضد بين من الخلية باعتبار الوضوح منحصرة في أربعة أقسام وذلك أن تنوع في التقسيم  
موضوع الخلية إما حرفي أو كلي فإن كان حرفيا فهي شعبة وإن كان كليا فإما أن يكون الحكم فيها على  
صنطية الكل أو على ماصدق عليه من الأفراد فإن كان الحكم على صنطية الطبيعة فهي طبية  
وإن كان على ماصدق عليه من الأفراد فإما أن يبين فيها كية الأفراد وهي المخصوصة أولا وهي  
المهمة والشيخ في الشدة ثلث الفصاة فقال الموسوع أن كل جبريها هي الشخصية وإن كان كليا  
فإن كان فيها كية الأفراد فهي المخصوصة والأما هي المهمة وشع عليه للأفراد بعد عدم الاعتصار  
فيها خروج الطبيعة والخواب أن الكلام في التنصبة للفترة في العلوم

لا يمكن أن يلاحظ في الحكمية وأنه لو لم يوجد في حيزه لا يقتضي أن يكون الترتيب معتبرا  
حيث جبر مخصصة في عدد فالحق اعتصار التنصبة في لأقسام الأربعة والتصميم المذكور في التشرح  
بحسن كما هو في المتن

حال الأقسام ويشر في جانب للموسوع وقيد الثبوت ما يكون الثبوت باعتباره فإن قيل قيد العموم  
أو صرح في جانب للموسوع وإن لم يصر أبعاده حصل هناك قصة حادثة كقولنا الأسس من  
حيث العموم توقع قمت كجب ما كان فالقضية طبيعية وإن الحكم في أحد التسميين على طبيعة الكل  
مقتضى وفي الآخر على ماسة لكل الكل كذا في شرح المطامع (قوله وإن لوحظ الخ) أي أن  
لوحظ قيد ثبوت حال الحكم وحل القضية متعددة باعتبار مثلا لعموم معتزقي ثبوت القضية فيجب أن  
من الكلية والذاتية وكونه تعلم المشترك أو اعتبار حال الحكم وتعدد القضية باعتبارها لا تكون القضية  
منحصرة في حصة أو ملاحظة كل قيد حصة أخرى كالتأثير باعتبار يدعم حصة غير طبيعية (قوله  
أحسن كما هو في المتن) أما أولا فهي في قوله أن لم يصلح لأن يصدر كية وحشية من الأهم احتياج  
إلى التمسك الذي ذكره الشارح هـ وأن أميا لأن قوله وإن لم يبين فيها كية الأفراد بعد أن  
الحكم فيها على الأفراد لكنه لم يبين لشعوبه الطبيعية بناء على إرجاع المتن إلى التمسك والمقد هـ

وأما ثانياً فلأن الطبيعة مخالفة للمخصوصة يصدر كون الموضوع بها كية وللمسورة والمهمة باعتبار  
عدم كون الحكم فيها على الأفراد فالأولى أن يحصل في التقسيم عدلا طبيعيا ولا يجمع شيء من  
ذلك الأقسام وأما مقصد في وجه الأهمية أن الطبيعة على مقتضى تقدم المصنف فلا يصلح  
للكلية والطريقة فلا يتناول مثل قولنا الأساس حيوان يطلق لأنه يصح للكلية والطريقة وعلى  
ضم الشارح ما يكون الحكم على صنطية الطبيعة سواء يصلح للكلية وبشرية كالتأثير المذكور  
أو لا كقولنا حيوان حسن فقد عرفت أن تقسيم المصنف متناول له ولو سلم فهو لا يجد أحسية  
تقسيم الشارح بل يتناول تقسيم اصنف (قد قد أهمل) في إنتاج الأقسام (وهو وكذا شق) فهو  
يقتضي الصلاحية فها قال لأن الحكم على (قال كقولنا الإنسان في حيزه) على أن اللام للمبدء  
الذمعي (قال تلك الذمعة) في تأج الذمعي (الثالث) سه كونه كرون وسه يمكن تباعجه بدو برح  
شودونه يمكن معاذ وهو محقق عطر كنه أبردأ مثل حواء وهو سه حاقب أكثر من في وحيث  
شر الناس الثالث يعني الذمعي بأخيه بذلك ثلاثة عنه وأما وهه انتهى بهم أن الثالث مشتمل  
في اللغة وليس متحدثا وأنه يقتضي سلبية فلا قبل أنه مستحدث وأنه يقتضي سه أنه كان قبل

(قوله في أربعة أقسام)  
أي الشخصية والمخصوصة  
الصادقة بالكلية والطريقة  
والشعبية والمهمة (قوله  
خروج الطبيعة) أي  
عن الأقسام الثلاثة بناء  
على ما هو للمصنف عليه  
من تفسير تلك الأقسام  
(قوله باعتد في العلوم)  
أي العلوم الحكمية  
وذلك لأن مسائل العلوم  
قوابل فلا بد من إظهار  
مصاديقها على حيزيات  
موضوعها كما عرفت في  
لمزيد المتعلق

(قوله: والطبيعة ليست بها)

بدون وبالاستحقاق الطبيعة

وفي نفس السطح بها

حيث يتجلى كالتدبير

أي وموضوع الطبيعة

ليست من الأفراد (قوله

لأن صمم الأصغر) أي

عدم تخصيص الفصح هو

أن يتناول القسم شيئاً ولا

يتناول الأقسام وأما

الأقسام شيئاً لا يتناوله

القسم هو صلاحي القسم

لأنه لا يعمد (قوله

في قوة الجزئية) الراد

بالقوة، فإن العمل

أي هي ليست جزئية

باعتبار الاختلاف بذكر

للدور وعدمه (قوله هي

أي متلازمان) تفسير

للقولتين لا يعني أن الطبيعة

تسارعة للجبرية دون

الذكر كما هو الصادر من

كون الطبيعة في قوة تجبرية

(قوله لا من صفات الخ)

فيه أن هذا تعليل لقول

سبعة لأن هذا عين القول

وهي قولنا هي بها

متلازمان وأجيب بأن

قوله قائم من بلح تفسير

للدعوى فكأنه قال أي

أعني صدق الخ نعماً كان

في ذلك التفسير أحد

منه غير في قوله فما صدق

الخ والليل هو قوله صدق

أما أنه كل الخ تأويل

والطبيعة لا يصح لها في العلوم لأن الحكم في القضايا على ما صدق عليه الموضوع وهي الأفراد  
والطبيعة ليست متطابقة معها عن القسم لا يحسن بالأصغر لأن عدم الأصغر من تناول القسم شيئاً  
ولا تناوله الاسم والقسم يجب أن يتناول الطبيعة فلا يمكن للأصغر الخروج (قال)

(وهي في قوة الجزئية لأنه متى صدق الإنسان في حصر صدق بعض الإنسان في حصر والعكس)  
(أقول) المهمة في قوة الجزئية معنى أنها متلازمة فأنه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية والعكس

فإذا صدق قولنا الإنسان في حصر صدق بعض الإنسان في حصر والعكس أنه أنه كصدقت المهمة  
صدقت الجزئية فلا يلزم الحكم فيها على أفراد الموضوع ومتى صدق الحكم على أفراد الموضوع قائم

أي يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد وعلى بعضها وعلى كلا التمددين يصدق الحكم على  
بعض الأفراد وهو سائر وإنما العكس فلا يصدق الحكم على بعض الأفراد صدق الحكم

على الأفراد مطلقاً وهو المهمة (قال)

(قوله والطبيعة لا اعتبار لها في العلوم) أقول وذلك لأن الموجودات المتأصلة هي الأفراد  
والأقسام إنما توجد في صفتها وللأقسام من علوم الحكيم معرفة أحوال الموجودات المتأصلة

التي هي القسم الزماني فلهذا الشيخ وهم (قال خروج الطبيعة) أي عن الأقسام ثلاثة بناء على  
ما هو المصطلح فيهم من تغيير تلك الأقسام فلا يرد في طبيعة مستمرة إنما لا يلزم دخول

الطبيعة في المهمة وبصفتها يكتب هذه هي الطبيعة بناء على أن الطبيعة لا يتحد الشركة وبصفتها  
في المهمة بناء على أن صفة ما لم يتركب من الأفراد سواء صلب الحكم عنها أولاً وتخصيصه في شرح

المطالع (قال في العلوم) أي اليوم الحكيم مطلقاً وذلك لأن مسائل العلوم قديمة فلا بد من  
اختار اصطفاها على حثيثات وموضوعها كاهل في تعريف المنطق في قال أن المنطق خارج

عنه بناء على أن الحكم في قوته كل حصر موصول به وكل معرف يجب أن يكون حتى  
على الصانع فقد سمي لأن الحكم فيها على الأفراد إلا أن أفراد تلك التماثلات قد قد وليس

الحكم في شيء موهوم على طبيعة موضوع من حيث هي (قوله لأن الموجودات الخ) أي الموجودات  
التي يتركب عليها الأقسام في الخارج (قوله) أي الأفراد (قوله والطبيعة إنما توجد في صفتها) بمعنى أنها

أمر أكثر عليه على ما هو رأي الآخرين فالتأويل وجود الطبيعة أو معنى أنها لا يوجد بدون  
التردد في انتقالها لوجودها وبصفتها المتشخصات إليها (قال والطبيعة) بدون أية النسبة وفي

بعض النسخ بها حيث يحتاج إلى تفسير الصف أي موضوع الطبيعة ليس من الأفراد  
(قال لأن عدم الأصغر) أي عدم تحصر القسم وما تناول الأقسام شيئاً لا يتناول القسم هو

باعتبار القسم لأقسامه المستمرة (قال المهمة في قوة الجزئية) معني يتناول الكل أي ليست جزئية  
باعتبار الاختلاف بذكر الدور وعدمه والاختلاف مذكور لا يجب الاختلاف في حقيقة يكون

متلازم في الصدق قد سمي القوة المتلازمة بعد المتلازم (قال قائم من الخ) تفسير المتلازم للمتلازم  
للمتلازمة والليل من هذه (قال يصدق الحكم على من) فلا يرد الفصح قولنا نفس معني

خبرياً وأما الواجب قد سمي جميعاً لعدم صحة أن حال النفس لأن الأفراد لا يمكنه الواجب والأفراد  
الجزئية للنفس لا يصدق ولا بد منه في دخول النفس لا لا يلزم اقتضاه دخول النفس وجود

( قوله في تحقيق المصورات ) يقال حقت الامر اذا صرحت به على يقين وافر من هذا البحث بين معنى الحقيقة واسرارها  
 واقسام القضية الياسين بالولوجية ولذا قال يدبر تارة كذا وتارة كذا والمراد بالمصورات الاربع اموحة الكلية والحقيقة  
 والسائلة الكلية والحقيقة ( قوله يبرون عن الموضوع ) (ع) أي يبرون عما يقع موضوعه (ع) وهما جمع محمول (ب) ولبس  
 المراد اعم يبرون عن مفهوم لفظ الموضوع ( ٣٠ ) كمات زيد (ع) لفظ (ج) قائم مقام لفظ الموضوع وقوله وهو المحكوم

عليه يعني الخ امراد  
 بالمحكوم عليه لمعني لا  
 لفظ وكذا فهو في  
 المحكوم به وقوله عادة  
 القوم أي لما طرفة هو الخ  
 أن استثنائية تنهني أن  
 اللفظ بها سيطر أي  
 (ب) و(ج) وهو الخ  
 لأن الاختصاص هو الخ  
 وأن اللفظ لا يسميها أي  
 كل جيب له هو وبين  
 ثلاثين يشار إليها سائر  
 الاسماء الثلاثة فلا وجه  
 للاختصاص عليها دون غيرها  
 ولأنه اذا تلفظ باسمها  
 يعمم فيها الخلق  
 المخصوصون كأي قول كل  
 الناس حيوان فلا يكون  
 التعميم دال على التناول  
 جميع القضايا بعمومها  
 فلفظ بها بطلان فانه  
 لا معنى لها فضلاً فيتم  
 انه تعبر عن الموضوع  
 واعتدول وانما احتاروا  
 حدى الجواب لان  
 الالف اذا كانت ساكنة

فل قلت استثنائية كما ليست مثبته في معلوم اذا لا بحث فيها من الاشخاص قلت هي بمعنى في  
 سمن المصورات بخلاف الطبيعيات فانها ليست مثبته لافي ذاتها ولا في ضد المصورات لان الحكم  
 فيها على الامر اد لا على الطباع وأما الشخصية فقد تعوق في الظاهر مقام الكلية فتخرج من كبرى الشكل  
 الاول نحو هذا زيد ورمد حيوان هذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا تتج من كبرى الشكل الاول  
 كقولك زيد انسان ولانسان مخرج مع انه لا يصدق زيد نوع ( قوله وتسميها ) اقول هذه القائمة

العدد الا يرى انه اذا قيل كل شمس واحد في الخارج فهو "نفس" وكل ما فرض صدق الواجب  
 عليه سواء كان حقاً أو مقدرأ هو قديم يصدق كذاين وحكمه الحريث ( قوله ان لا بحث فيها  
 عن الاشخاص ) لما صرحت من انه لا يكمل نفس في معرفة احواله ولا على لا تكاد تنحصر في عدد ( قوله  
 هي مثبته في سمن المصورات ) قال الحكم فيها في حقيقة جنس الانسان ولفظهم لسكنى عنوان  
 لاشتمالها ( قوله بخلاف الطبيعيات الخ ) وما توهم من أن الحكم وتوهم لا كلفي "الطبيعي" موضوع  
 على العالمية فوهم لأن الحكم فيها على لطابع من حيثها اورد للموضوع لامن حيث انها لطابع  
 قال لأعلى التعديع بلغ أي من حيث انها لطابع ( قوله في الظاهر ) انما قد ذلك بناء على حقيقة  
 سابقة من أن المثلثي الطبيعي يقع حقه على شيء" واما على تقدير حوار حقه على منه عليه الحق  
 انه لو لم تكن شخصية تقع كبرى الشكل الاول في الحقيقة (ب) ( قوله مقدم السكينة ) هيا مائة ثمانية  
 على العلوم لا كبريات الشكل الاول فلا يرد ان الطبيعة تقع صري الشكل الاول لان السري  
 لا اختصاص لها بالعلوم حتى يتككون ماسنها موجهة بالاشارة في العلوم ( قال فلفظ البحث  
 الذي في تحقيق المصورات الاربع ) في نتائج التحقيق بين حيث كرتن وذاشش وفي الصراح  
 حقت الامر اذا صرحت منه على يقين تحقيق درست درست كرتن وكلام عطف أي وسين وجميع

لا يمكن التعلق بها والذكر ليس هو وفي لفظ قائم بواضعها الأوب أعني انه لم الطرف الثاني الذي  
 يتم عن ب في الخطم وح وعكس الترتيب كذا في علم هو لولا كل ب ج لا لاشر ذاتها خارجا عن اسمها وهو انه يرد  
 صيها ( قوله فكأنهم قتلوا كل موضوع محمول ) أي كل ما يقع موضوعه في القضايا موضوع هو عين محمولها والتشبيه في عدم  
 الخصص كل منه بموضوع معين ومحمول مدني الا ان شول كل ح ب لطبيع للتصا على الدل وشول كل موضوع محمول  
 لما على سبيل الاستدراك ولاجل هذا قال فكأنهم قتلوا الخ فقد بهر لك وجه التبع ووجه المماثلة بين التشبيه والتشبيه

كل موضوع محمول والمحمول ذلك ههنا تدبر أحد ما لا يختصر فان قولنا كل (ج ب) أخصر من قولنا كل (د ب) فهو مثلا وهو صاخر وتأتي دفع نوع الاختصار فانهم وصدوا الكيفية مثلا قولنا كل (د ب) حيوان أو غير ذلك لا يحكم أمكن ب بدنه ألوم في أن تلك الأحكام التي هي في هذه المادة دون الموضوعات تلك الكلمات الأخر فتصوروا مفهوم معينة وجردها عن المواد وعبروا عن طريق (ج ب) (ب)

يمكن تحصيله من ذلك كل موضوع محمول لكن هو قائم الاختصار والجميع الثمانية تدبر اختصارا (ج ب) هذه الثمانية مبنية للمقصد كما لا يخفى والعرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة وما يخرجية واختصاص المقضية منهم وليس بمقصود منه وإنما قل من كره كذا ومتر كذا قد قيل أنه نعم المقضية إلى الحقيقة والاختصار فلا وجه له من بعد التحقيق (قال عن الموضوع ج) وعن المحمول (ب) أي عما يقع موضوعا في القضية المرحلة بكيفية وعما يقع محمولا (عن مفهوم الموضوع والمحمول) اعلم أنه قد شتر التقيد به سلب كما يقتضيه لكنه وهو الخلق للأن لا يختصا حاصل به وإن التلطف بسميها أي كل جسم به هو المقصد بسمين ثلاثين شاركا في مائر الأسماء وتلبيح ولأنه أن التلطف بسميها بهم مذهب الطريق المختص بالكل في قول كل إنسان حيوان بهم منه من أول طريقه فلا يكون التميز دالا على الشمول لجميع النصف بمجلاوه وإن بلفظ سطرين قاله لا مسمى لها أساسا فيعلم أنه تعبر عن الموضوع والمحمول فسا قبل أنه حطاً بخطاً والذهب أنه استدلل على أن الخلق من يتلفظ هكذا كل جسم به لا مسمى لطروف المجهول مبطلان حرف إيهام لكونها من قبل المخرور لا حاجة في التلطف بها إلى التوسل بالأساليب كما في قولنا راء ثلاثي وختاروا حديث الطريق لأن الألف ب كفة لا يمكن التلطف بها والتشريك يستلزم صورة في الحلق فحشروا الطرف الأول يعني إبقاء ثم الحرف الثاني الذي يتبعه ب في الحلق وهو ج وحشروا الترتيب الآخر في قولنا كل ب ج لاظهار بأنها لغرض عن أصلها وهو أن يراد به مذهبها (قال فكانهم قالوا كل موضوع محمول) أي كل ما يقع موضوعا في لقضية التوجه الكيفية فهو عين محمولا والتدبير في عدم اختصاص كل مذهب بقضية معينة إلا أن شمول كل ج ب طبع اتصال على الدل وشمول كل موضوع محمول على الأفراد طبع هل كان (قال في هذه المادة الخ) ولما ضم معها ما يدل على التحليل لمد كونه لها في عموم جميع الموضوعات الكيفية وأحيان لا يكون المقصود وما يكون من نوعه (قال فتصوروا الخ) أي تصوروا مفهوم القضية التوجه الكيفية أي شمول المحمول للموضوع شاملا لجميع أفرادها وقس على ذلك (قال وجردها الخ) أي لم يتركوا حصوله في صورة معينة وليس المقصود أنهم افترعوا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فيكون التحرير مقدما على التصور يدل على عطف قولنا من غير إشارة إلى مادة من المواد (قال ومحمول نحو سوالا) أي عن أحوال المفاهيم التي لا يمكن لأن من حيث اتصالها من حيث صفته وشوبها لطابع الابدال التي تنبأ عنها يدري الحكم منها إليها فالشمول لجميع الصبغ بالصفة إلى جميع المفاهيم على سبيل التوزيع كل واحد منها لا تحتها (قوله من يقال كل موضوع محمول الخ) في عدم إيهام هذه القضية التخصيصي تردد لأن العنوان له مدخل في الأحكام فيجوز أن ينوهم أن الأحكام الجزئية عليه من حيث خصوص هذا العنوان والتميز بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا كل ج ب د لا مسمى له في

(قوله فكانهم قالوا) أي  
المحمول قائم تدبر فلا ينافي  
أسئلة المادة الثمانية متحققة  
في قولنا كل موضوع محمول  
(قوله وأخرها عليه  
الأحكام) أي من شائخص  
وعكس (قوله فتصوروا  
مفهوم القضية) عني  
شملت المحمول للموضوع  
(قوله وجردها) أي  
المفهوم وأنت لا اكتشافه  
الثالث من المضاف إليه  
في قوله فتصوروا مفهوم  
القضية والمراد بتحريره  
القبول عدم اعتبار حقيقة  
في مادة معينة وليس  
المراد بتحريره أنهم  
افترعوا ذلك المفهوم في  
القضايا الجزئية والأفراد  
أن التحرير مقدم على  
التصور

(قوله نسباً على ان الاحكام الحاررية عليها) هي على مفهوم القضية أي الحاررية على مفهوم الكلّي شاملة لطريقتيها أي لجميع حريّتها وفي الحقيقة انما هي حاررية على جزئيات الشكل بحيث يدل كل انسان حيوان عكس كذا وبانحصار كذا (قوله في قسم التصورات) الاشارة بسببه (قوله حذوا مفهوم الكليات الحس) أي احسن والتصل ونوع والعرض من الفهم الخاصة (قوله من غير اشارة الى مادة) كالاساس (٣٢) والحيوان وتطلق وماش وصالح (قوله وعنوانها) أي من

نفسها على ان الاحكام الحاررية عليها شاملة لجميع حريّتها غير مقصورة على امضى دون لحيث كما انهم في قسم التصورات احدثوا مفهومات للكليات الحس من غير اشارة الى مادة من المولد وعنوانها عن احوالها بعنوانها لا لجميع طائفة الاشياء ولهذا صارت مباحث هذا لمص قوايين كلية سطوة على جميع الطريقتين فذا كل (ح) فيه امران احدهما مفهوم (ح) وحقيقته والاخر مصادق عليه (ح) من الافراد فليس مصاد ان مفهوم (ح) هو مفهوم (اب) ولا اسكان (ح) و(ب) (قوله كما انهم في قسم التصورات احدثوا مفهومات للكليات من غير اشارة الى مادة من المولد) اقول نعم اخذوا مفهوم النوع والحس وعرضا مطلقا من غير اشارة الى مصاد خاصة بوجبة او جسمية كالاساس والحيوان وجمعوا هذه المفهومات الخردة عن خصوصيات المصادع شاملة ايهاا بمراد محكوم عليها لكون الاحكام الواردة عليها متدولة لجميع طائفة الاشياء فذلك صارت مباحث التصورات قوايين سطوة على الحريّات وكذلك احدثوا مفهومات انحصار وحردوها عن خصوصيات واخرها عليها لاحكام صارت مباحث التصديقات ايهاا قوايين كلية مصدقة على الحريّات صارت مباحث الفهم كلها قوايين يرف منها احكام حريّتها (قوله فليس مصاد ان مفهوم (ح) مفهوم (ب) فاقول قد بين قيااسا في كل سور من كليات الافراد فاذ قيل كل (ح) علم ان امران مصادق بنوهم الاستحصار (قل ولهذا صارت الخ) لانهما صارت مباحث الكليات والقصد قوايين وطلعت في القول والشرح والقبول انما هو منها من حيث الصورة صارت مباحث الفهم كلها قوايين (قوله يعني اخذوا الخ) تحصل لما أحله الشرح (قوله للشاملة انما) صفة للمفاهيم بعد صفة أي المفهومات شاملة للطائفة وقوة محكوما عليها معول كان لجمعا (قال امير) بل ثالثة فلهي كل هو يطلق للاشتراك على الكلّي وعلى لكل المجموعي وعلى لكل الافرايدي كذا في شرح الطائفة (قال مفهوم ح وحقيقته) أراد التخصيص مصاد لتسميم لتخصيص على ان معنى الموضوع قد يكون جمعية ماخذه على ماقال في شرح الطائفة ان تعبير القضية لاذ ان يكون طائفة متعلها على جميع القضايا المستندة في العلوم يكون احكامها قوايين كلية فلو كان المقصود ما عتده ح لا يتناول ما حقيقته ح كذا (قال من الافراد) أي الافراد الحقيقية كما هو لتقدير خرج مسمى ح أي مفهومه المطلق لعدم كونه فردا وخرج المساوي والاعم حتى لا يدخل في قول كذا من حيوان مفهوم المطلق ولا مفهوم الجسم وخرج الافراد للاشارة أعني التخصيص فها لا تفسر في الحكم وقولهم كل وجود كذا حكم على افراد وجود وهي المفردات مخصصة لاعتبار خصم على فلوهم

قالوا امتثال الحس منهم على الفصل والعرض العام لا يقع في تعاريف الخ ثم ان المبحث عن تلك المفهومات ليس من حيث حلتها بل من حيث مصادها وشمولها لطائفة الاشياء من حيثها بحيث يبرى الحكم منها ايهاا (قوله وقد صارت الخ) أي لانه ما صارت مباحث الكليات والتصديقات بنحو دلوجية الكليات تمكس موجه حريّة والحس يقدم على الفصل والبحث في القول والشرح والقبول انما هو منها من حيث الصورة صارت مباحث الفهم كلها قوايين (قوله مطلقا على جميع الجزئيات) أي جزئيات الموضوع كانهما امران فيه ان الوجود ثلاثة لان كل تطلق للاشتراك على لكل وعلى لكل

انصومي وعلى لكل الحي فالاولى للشرح ان يقول اذا قلنا ح ب كان هناك امران (قوله وحقيقته) من عطف الفهم للحس على العام اذ مفهوم امسكات ذات ثاب ها السكينة وهي غير حقيقته أي الحيوان المتاح وقد يكون للمفهوم نفس الحقيقة كما في الانسان فان مفهومه وحقيقته حيوان مطلق (قوله مصادق عليه من الافراد) أي الافراد الحقيقية كما هو لتقدير خرج مسمى ح أي مفهومه المطلق لعدم كونه فردا وخرج الافراد للاشارة أعني التخصيص كما في قولك الانسان حيوان فان الانسان لمخصص كالمفردة الوجودية في ربه وعمره ولا يمتد في الحكم



(قوله لفظ مترادف) أي سواء كان مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً سواء كان المفهوم معنى حقيقياً لم أو مجازياً هما أو لأحدهما مجاز ولاخر حقيقة (قوله فهو) أي هو يصدق (٢٣) عليه مفهوم ب ولا يتحقق مفهوم

اللفظ مترادفين فلا يكون حق في لفظي ب في المقدم بل مفاده أن كل ماصدق عليه (ج) من الأفراد هو (ب) من قلت كما أن (خ) اشارت كذلك ب اعتباراً من مفهوم وسبعة و ماصدق عليه من الأفراد فلم لا يجوز أن يكون المخصوص ماصدق عليه (ب) من الأفراد لا بمفهومه كما أن الموضوع كذلك فهو ماصدق عليه الموضوع هو فيه ماصدق عليه المخصوص فلو كان المخصوص ماصدق عليه (ب) لكن المخصوص ضروري للثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الثاني لثبوت نفسه فتصغير التضييق في الضرورية

ما صدق عليه مفهوم (ج) من أفراد لا بمفهوم (ج) ولا لسلطان مملكة كل واحدة لا ذاته فيها إلا أن يراد بها معنى اللفظي شعبي كل (ج) أي كل هو (ح) وهو مضمعه جداً فالأولى أن قلنا إذا قلنا (ج) ب فلا يعني به أن مفهوم (ج) مفهوم (ب) والألم يكن جداً نحو محسب على بل محسب اللفظ ولا يعني به هذا أن مفهوم (ج) ماصدق عليه مفهوم (ب) والالفاظ نفساً علمية غير معتبرة في العلوم بل لفظي به من ماصدق عليه (ج) من الأفراد يصدق عليه (ب) وإذا قرب (ج) فلفظ كل كان لفظي كل ماصدق عليه (ج) من الأفراد يصدق عليه (ب) (قوله قل قلت كما أن) (ج) (خ) (أقول) قد عرفت أن كل كلي له مفهوم و ماصدق عليه من الأفراد فلكل واحد من (ج) (ب)

(قوله مستند) إذا استعمل كل معنى اللفظي يدر في كلامهم سبباً للامتناع على لشكره (قوله لفظين مفردين) أي للتساوي سواء كانا مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً وسواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقياً لم أو مجازياً هما ولا أحدهما مجازياً ولا آخر حقيقياً وقاعدة هذه الزيادة التوسيع دالة كما لا يخفى في المراد فليس لا يكون اللفظ ههنا ولذا أنشأه السيد قدس سره (قل قل قلت الخ) يراد أن يقال أمانة المفهوم مفيداً لأصحح الأصرار فله كذا قوله بل مفاده أن كل ماصدق عليه (ج) من الأفراد فهو (ب) لجوار أن يراد ماصدق عليه من الحائزين بقى احتمال أن يراد ج للمفهوم وب ماصدق عليه لم يشر من له القدر لا لأنه لا يمكن ذلك الاحتمال في المحصورات والاكلام فيها وصرح له السيد لانه يصعب بيان اللفظ لجوار السور (قال فقول الخ) احتمال للاحتيال لذك كذا لفس الطولب إذ لا احتمال سوى الريبة (قال لكن ضروري التوث (خ) لأن الوصف السواني والمحمولي آلة للملاحظة الطرفين بوجه التأثير والتمسك إنما هو بفهم ماصدق عليه الموضوع ماصدق عليه المخصوص وهو في الطرفين واحد فيكون حكمه ثبوت الثاني لثبوت نفسه وهو ضروري فاقول إذا اعتبرت الأفراد في جانب الموضوع من حيث يصدق عليها (ج) واعتبرت في جانب المخصوص من حيث يصدق عليها (ب) كان الحكم في الحقيقة يصدق عليه (ج) هو ماصدق عليه (ب) وعلى هذا لا يلزم انحصار التضييق في الضرورية لاحتلال أن يكون صدق (ب) على ماصدق عليه (ج) فالامتناع دون الفعل فيصدق للملكة دون الفعلية أو في بعض الأوقات لا دائماً فيصدق الفعلية دون الالفة كلام منشاء عدم التعرق بين أن يكون مفهوم المخصوص آلة للملاحظة وبين أن يكون محمولاً على ذات الموضوع

(م ٥ - شروح التمهيدية) عينة بالمرحوم أي أنه عينة بحسب مواقع دليل الحق وأن كل المخصوص في نفسه ماصدق عليه يكون أهم من ماصدق الموضوع كما في كل السور حيوان

(قوله ولم تصدق بمادة خاصة) أي ولم توجد بمكة خاصة وأشير الخارج بقوله لم تصدق (ج) لبيان الانحصار أصالي أي باقيها في الملكية الخاصة التي هي قبض الضرورة فلا يرد أن الانحصار مجموع لانه إذا صدق الضرورة صدق كل ما هو أهم منها أنه ويوضح ذلك أن المص (٣٤) التصدي للضرورة وما عداها أهم من لا للمكة الخاصة عليه تصدقها كما يأتي بيان

ذلك وإذا كانت الضرورية أحسن من ماعدا الملكية الخاصة فلم يأن كل صاحب أن يجعل مثالا للضرورة من يكون مثالا للغيره من ماعدا الملكية بل كان كذلك قدوس التصريح

تخصر في الضرورية أي وما كان أهم منها من لأشخاص والوقت بين والتشريع والمصلحة والوجود بين والملكية عامة فالمراد أنه يلزم انحصار القضية لها ماعدا الملكية الخاصة وأن الملكية الخاصة لا يأتى وجودها مثل (قوله لا يقال أ) هذه شبهة وارادة على صحة الحل في القضية الأصلية وتوضيح ذلك أنه تقدم أن القضية الكلية الموحدة ما عدت ثبوت الحصول للموضوع نحو هذا ما إن وردت المنع من هذا الحل حال لأن ما فهم من ج أنه لا يكون عين ما فهم من (ب) أو غيره لا يصح أن يراد هذا ولا يكون الحل محالاً للشبهة وارادة

ولم تصدق بمكة خاصة أصلاً بعد صهر أن معنى التصديق كل ماصدق عليه مفهوم (ج) من الأفراد هو مفهوم (ب) لا ماصدق عليه (ب) لا يقال إذا ذلك كل (ج) مفهوم وما صدق عليه من الأفراد فيتنصور هناك معاً أو أنه الأول أن مفهوم (ج) مفهوم (ب) وتقدرت نظره والذي أن ماصدق عليه (ج) من الأفراد ثبته مفهوم (ب) وهو المراد والثالث لم يصدق عليه (ج) من الأفراد هو ماصدق عليه (ب) وهو أيضاً لما لا ماصدق عليه الموضوع هو عليه ماصدق عليه وهو محمول سواء انحصر ماصدق عليه المحمول في صدق عليه الموضوع أو لم تنصر وإذا لم نجد ماصدق عليه كان مفهوم القضية ثبوتاً أي نفسه فيكون صدقاً ضرورياً فيحصر انصافاً في الضرورية فتركب على تقدير إرادة الأفراد منها ما يحسن ولا يكره في القضية حتى بحسب المعنى لا تجد الموضوع وعمل حيث في الحقيقة ولذلك قال ضرورة موت النبي نفسه قمت هم وأن انحصار حقيقة انحصارها اختلافاً من جهة أن الأفراد اختلفت في صاحب الموضوع من حيث أنها يصدق عليها (ج) وفي المحمول من حيث أنها يصدق عليها (ب) وهذا يقتضي من الاختلاف والتقدير كاف في صحة الحق بحسب المعنى وأما اعتبار التميز في مفهوم (ب) ببيان العلاقة عليه بالظن فغير ملتفت إليه فذلك قال هناك بعدم الحل دون انحصار التصديق في الضرورية (ج) ماصدق عليه (ب) وهو أيضاً ليس من انحصار المصلحة كما عرفت من أن الحكم فيها على الأفراد دون القطعية والحسن من التميز في صاحب الموضوع هو الأفراد وفي صاحب المحمول هو المفهوم هذا في انصاف التميز في العلوم أو المقصود منها كما عرفت أجروء الأحكام على البدوات المنصية في الوجود بأحوالها والبدوات الخاصة هي الأفراد والأحوال هي المفاهيم (قوله لا يقال أ)

(قوله لم تصدق أ) أشار إلى أن الانحصار أصالي بالنسبة إلى انحصار الخاصة التي هي قبض الضرورية فلا يرد أن الانحصار مجموع لانه إذا صدق الضرورية صدق كل ما هو أهم منها أيضاً (قوله فيتنصور هناك أ) وذلك لأن الحكم المحل عار عن هو هو هذا أن يميز بين المفهومين أو بين الذاتين أو بين ذات الموضوع ومفهوم محمول أو بالعكس فاقبل أن الاحتمالات قائمة على أربعة مشهورة انحصار معنى الحكم المحل (قوله لو انحصر أ) أي سواء كان محمولاً مساوياً لموضوع أو أنه من (قوله وأما اعتبار أ) جواب شبهة وهو أنه يجوز اعتبار الاعتدال في المفهوم ويكون صحة الحل باعتبار التميز من حيث دلالة المصطلح (قوله قمت ملتفت) إليه أن التصريح في اللفظ لا يؤثر في تقاير الأحكام بخلاف التصريح من حيث المفهوم (قوله وهو أيضاً أ) أي كما أن التميز التميز في المفهوم وأما اعتبار العلاقة غير ملتفت إليه كذلك هذا الاحتمال غير معتبر وتفسيره بما قيل كما أن القضية التي يراد نكل واحد من طرفيها الأفراد ليست معتبرة كذلك حكمه بحقيقة وهم لأن ذلك الاحتمال مطلق لا أنه غير معتبر (قوله إن المقصود من أ) أي من انصاف التميز في العلوم (أجروء الأحكام أ) لا

في القضية الأصلية وتوضيح ذلك أنه تقدم أن القضية الكلية الموحدة ما عدت ثبوت الحصول للموضوع نحو هذا ما إن وردت المنع من هذا الحل حال لأن ما فهم من ج أنه لا يكون عين ما فهم من (ب) أو غيره لا يصح أن يراد هذا ولا يكون الحل محالاً للشبهة وارادة

على الأصلية في حد ذاتها فخلق ينظر عن كونها يريد من الموضوع الأفراد ومن المحمول المفهوم أو يريد غيره فأما ويصير رجوع الشبهة لا تقدم من الوجه المسمى وهو أن المراد بالموضوع أفرادها والمحمول مفهومه هناك النور يقول سلباً ما تقدم لكن هذا المحل محال لأن ماصدق عليه ج إما أن يكون غير مفهوم (ب) أو غيره لا يصح أن يراد هذا ولا هذا



(قوله فاشير ان المراد) كل ما صدق (٣٦) عليه ج يصادق عليه مفهوم (ب) فيه ان ذلك الخواص غير تابع ونفك

كل مراد به (ج) نفس (ب) وليس كذلك ما سبق المراد ما صدق عليه (ج) يصدق عليه (ب) ويجوز صدق الأمور الثمانية بحسب المفهوم عن ذات واحدة لا صدق عليه (ج) يسمى ذات الوضوح ومفهوم (ج) يسمى ذات الوضوح وعنوانه لا يفرق بحداب (ج) الذي هو انه كونه حقيقيا الخ فيكون مستحكما مبطلا لثبته وما كان مبطلا بنفسه كان مبطلا ادلو كان حقا لكان حقا وبطلانا وما هو محتمل وردنا شرح هذا الخواص انه انما يصح اذا كان مدعى الحسب موحدة واما ان كان مدعى سائلا فلا يصح هذا الخواص فصار من يجب ان يقال معوما (ج) و (ب) متباينان ولا ينبغي حمل (ب) على (ج) ان مفهوم (ج) هو عن مفهوم (ب) فيكون الحكم بتباين المتباينين من المعنى كما تقدم ان ما صدق عليه مفهوم (ج) من الافراد يصدق عليه مفهوم (ب) وصدق في الامور المتغيرة بحسب المفهوم على ذات واحدة كصدق الاساس والصالح ولنا في غير ذلك من المفاهيم التفرقة على ريد وللغصم ان يقول قد جئت بمفهوم (ب) فهو هو على ما صدق عليه (ج) فقول ما صدق عليه (ج) انما ان يكون عين مفهوم (ب) فلا حل بحسب المعنى و غيره فيكون الحكم بان احد المتباينين هو الآخر وهو احد بل قول صدق مفهوم (ج) على ما قرئت صدقه عليه ايضا باطل لا سيما ان اتحد فلا صدق بحسب المعنى وان اذ لنا لم يصح ان يقال احد منهما هو الآخر لا تقيده ولا اعتبارا فقد تصاعدت الشبهة بصدق الخواص الحق ولا تصح مادتها الا تخفى معنى لصادق والمحل فعول لابد في المحل من تغيير طرفه دعاء والا لم يتصور بينهما حتى اصلا

اما ان يكون مفهوم ج غير مفهوم (ب) فلا يجد السلب واما ان يكون عينه جينع وفيه ان يفرق في نفس الامر لا يستمر ان لا يجد نسب الخواص ان لا يكون الخاطف طائفة وما قبل من انه لا يجب ان يعود وهذا الدليل مشتق على المحل فيستمر انما شيء يصح به الخواص لما نخرج الدليل وكذا لو صح الحد فله ان يكون مفهوم الوضوح عين مفهوم المحل او يكون غيره وكذا كان عينه يرمز للمحل انما عينه الواحد وكذا كان غيره يرمز للمحل انما عينه الثانية فلو صح الحد يرمز للمحل وما قيل ان ثبات ان قولنا انما لا يصح الحد بل المدة بين الاقادة والامكان وجودا وعرضا يعني ان الدعوى متعصية حقيقية لا موجهة محلية فلا تخفى صدقه لان ادعى ابطال المحل لا اثبات المدة بين الاقادة والامكان (قوله بل بحسب ما يقال الخ) هذا الخواص مع قاصص انما اورد بلبنية العينية من كل الوجوه والتفرقة العينية من كل الوجوه ومنع لثباته من ريد في القسمين بين السلب والاعمال (قوله ان مفهوم ج هو عين الخ) زاد لفظ المفهوم مع والظهير على ملحق على التبرع ن (ج) هي (ب) ليجب ان الحكم بوجود الاثنين مطبق على الواحد من المفهوم والذات رعية لاطاعة كلام النازل حيث قال اما ان يكون مفهوم (ج) عين مفهوم (ب) فالقول بصدق مدعيهم من الملقط الشامل للذات والمفهوم (قوله ان ما صدق عليه الخ) فالاعتاد من حيث الذات والتقدير من حيث المفهوم فلا يلزم شيء من المستويين (قوله قد جفت الخ) يعني ان معنى صدق للوصول على المحل فيكون معنى قولنا ان ما صدق عليه مفهوم (ج) يصدق عليه (ب) اي ما صدق عليه مفهوم (ب) جيمد بريد المذكور في التوضيح وتقتضي الاشكال انما هو مفهوم (ج) هو مفهوم (ب) جيمد بريد المذكور في التوضيح وتقتضي الاشكال

لان ما يصدق عليه ج اما ان يكون عين ج يصدق عليه (ب) او يعود جيلرم ما تقدم من الاشكال فالخواص الصحيحة لتطبع رد الشبهة انما يختص بالثبوت فلا بد من ملاحظة التفرقة والعينية ليس ملاحظة العينية في النفس والعينية في الخارج لان ما صدق عليه الخواص يمكن ان يربط الخواص الذي قاله الشارح على هذا الخواص ولا يرد عليه من قوله وجوب الاشكال فان يقال قوله انما يختص بمفهوم (ب) غير مفهوم ج أي غير مذهب وان كان عينه خارجيا ولم يدل على ذلك قوله وما يجوز صدق الامور للتفرقة بحسب المفهوم ثامن (قوله يسمى ذات الوضوح) ان اورد الوضوح الافراد كانت الاصفهيات وان كانت الاضافة في قوله وصف الموضوع حقيقة وان اورد الوضوح لفظ كانت الاضافة حقيقة فهذا من اضافة المذكور الى قوله وعنوانه (عطف تفسير (قوله لانه يفرق الخ)

( قوله عين اعمان ) أي عين مائة اعمان لان اعمان هي الافراد ( قوله كقول كل حيوان حساس ) أي قال الحيوانية جزء  
 زيد وعمرو والحمر وغيره ( قوله وحقيقة الحيوان ) الاضافة لبيان ( بوجه جزء لها ) أي اعمان ( قوله ومفهوم انساني )  
 أراد به انساني ( قوله فحصل مفهوم القضية ) أراد بمفهوم القضية اعمانها ( ٣٧ ) وهو الموضوع والموضوع والقضية

كما ير فالكتاب مفهومه والعمان قد يكون من اعمان كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان  
 عينه فيه رد وعمرو وغيره من اعمان وقد يكون سر لها كقول كل حيوان حساس فان  
 الحكم فيه أيضا على رد وعمرو وغيرهما من الافراد وحقيقة الحيوان انما هي جزء ها وان لم يكن  
 خارجا عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه أيضا على رد وعمرو وغيرهما من اعمان ومفهوم  
 ماشهم خارج عن ماحتها فحصل مفهوم القضية ( رجع الى عدي على الموضوع وهو اعمان ذات  
 ولا بد أيضا ان نجد وجودا تحسب لخارج سواء كان محصيا أو موضوعا لان التعابير في الوجود  
 الخارجي المطلق أو الموضوع مستحيل أن تحمل أحدا على الآخر سواء هو بدنه سواء فرض بانه  
 اتصال آخر أو لا فيحصل بخلاف التعابير دعي في بوجود خارجي محصيا أو موضوعا كما حقق  
 في موضعه ( قوله الحيوان قد يكون عين الذات وقد يكون جزء لها وقد يكون جزءا عنها ) ( أقول )  
 وذلك لان الحيوان كلي فانه حسب الاسباب الى حقيقة ما صدق عليه من فرد فلا بد ان يكون أحد الأقسام الثلاثة

( قوله سواء فرض بينهما اتصال ) آخر ردنا ذهب اليه البعض من ان لاحد القهولة صور  
 لأمور متعددة موجودة بوجودات متعددة في الخارج لا بها للذات الاتصال بينها وحصول ذات  
 واحدة فهو عدة حتى يصح حديثا على الذات وحل بعضها على بعض ( قوله اتحاد التعابير دعي )  
 أي في الوجود بطل هو العلم ( في الخارج ) عن الوجود بمعنى الذي سائر من به سواء كان في  
 الوجود الخارجي المعنى أو المقدر أو في الوجود المعنى الأصلي المصدق أو المقدر فالأول كحيوان  
 وانطلق لتحديد في صنف وجود رد ولشأنه نفس القدماء وحده المحدثين في صنف وجود  
 فرد المقدر والثالث كوجود حساس علم وفهم في صنف فرد به كعلمه بالإنسان والمردع كشرائط  
 الكلي بمعنى فهمه مستند بالوجود المعنى المقدر وسواء كان لا اتحاد بالذات كما في الذات وبالعلم من  
 كما في لعمريته والتمحيص فالحاصل اتحاد التعابير مفهوم أي وجودا حيا في وجودك متصل  
 بالتحقق أو لم فرض ولا شك ان التمسك في الوجود هو الأشخاص قسما موضوعيا والفهم دعي  
 بالمحمولية وهذا أمر خارج عن مفهوم الحاصل ( قال بدعي ذات الموضوع ) المقصود بالخارج  
 ما يستعمل في الوجود والموضوع مالا يستعمل سواء كان دبا أو خارجا والأصلح اما سانية أي اعمان  
 المعنى هو الموضوع الحقيقي ( لامية أي يصدق عليه الموضوع المذكور وكذا احتاج قولنا موضوع  
 الموضوع وقوله فلا بد ان يكون أحد الأقسام الثلاثة ) كما من اذرة الى انه لا يمكن اجتماع القسمين  
 كما لا يمكن أن يكون الكلبي الخاص في ماحتها ذات وعرف ووعا وحسنا فضلا والذات لم يمتنع  
 في الحصر لما كود بالمشهور من ان انساني اعمان الى آخره ان به وجزءه أو خارجته  
 فانه حيث يجوز اجتماع الأقسام متعددة غير ( قال وعبرها من قوله ) دون خمسة ع عرفت  
 ساعا من ان الحكم على الافراد لطيفة دون الاعتدالية ( قال فحصل مفهوم القضية ) أي قضية

فصدق مفهوم الموضوع على فرداه أي هذه الافراد ذلك مفهوم صلاحه وحكمه فتمسك مفهوم القضية بما هو  
 شائع أولى ( قوله الى عدي ) أي اعمان ( قوله وهو انحصار ذات الموضوع ) وهو رد وعمرو وبوصفه وهو  
 حيوانية وساطية

(قوله بوصف للمحمول) الاضافة قبل (قوله تركيب تفيدى) أي لان المراد من قولك كذا انسان حيوان مصداق الايراد  
الثابتة بالانسانية حيوان وقوله (٣٨) تركيب تفيدى أي معاد التركيب التفيدى لان التركيب التفيدى عبارة عن القطع

الوصف بوصفه بعد ما قبل وهو الاضافة للوصف بوصف المحمول والاول تركيب تفيدى والثاني  
تركيب تجري فيها ثلاثة اشياء حدث الوصف وصديق وصفه وصديق وصف المحمول عليه اما ثبات  
الوصف بطبيس المراد به افراد (ح) مستقلا بل الافراد الشخصية ان كان (ح) نوعا أو ماساوه من  
الفصل والخاصة والافراد الشخصية شعبة من شأن كان (ح) جنسا أو ماساوه من نفس الدماء قادرا  
فكل كل انسان أو كل ماساوه وكل صاحب كذا فكل كذا نفس الا على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراد  
الشخصية وإذا قلنا كل حيوان أو كل ماساوه كذا فكل كذا نفس الا على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من اشخاص الحيوان  
وعلى اللذات كونه من الاسد والفرس وغيرها ومن هنا نعلم انهم يعنون محل صغرا الكليات على  
نفس اعم هو على النوع والفراد ومن الاضمار من قصر الحكم على الافراد الشخصية

ملوكة مسودة مع قطع النظر عن خصوصية المورد يرجع الى نفس والمقصود بالتفيد الاضافة  
الحاصل بمصدر لصح تفيدى أحدهما بالآخر (قال) (تركيب تفيدى) لان المقى بالوصف  
الذات الوصفية معومه وعلته كل للاضافة والشمول (قال فيها ثلاثة اشياء) أي في مقام تحقيق  
المحمولات فلا بد مع احصاء مفهوم الوصف والمحمول والخاصة ونحوها (قال) (افراد ح)  
مطلقا) أي سواء كانت حقيقية أو افتراضية حتى يدخل الاجناس والفصول والاصناف بل المقى  
الافراد الحقيقية (قال) (بل الافراد الشخصية الخ) في شرح المطلاع للتفيد بالحديث ليس  
لاخراج معنى ح قال معنى لا يصدق عليه بل لاخراج المساوى والاعم فان اول ما فهم  
من كل ح كل ما يقال عليه ج سواء كان كذا أو غير كذا لكن التعاروف حصص بطرئيات ولفظ  
الطرئيات الخربنة الاصلية الحقيقية ولا كل حربنة اصالية كفت معنى حتى ان طبعة ج ادقيدت  
فيه ذاتى أو عرسى تكون حادثة في كل ح بل المقصود به الطرئيات الشخصية ان كان ج يوما  
أو مائة من الفصل والخاصة والشخصية وشعبة ان كان حصة أو نحوه من فصله ونحوه من العام  
استوى لما قيل ان المقوم من شرح المطلاع ان امثال الانواع والاشخاص واخراج المعصوم والاجناس  
مع قسمه والانواع مساوية الاقدام في الاضافات للمحمول في ضمن الاشخاص وعدم الاضافات  
للاستقلال معنى على دعوى اقتضاء اللزوم فاعلم ذلك فان تمتم والا فلا افتراء على ان المقوم على  
شرح المطلاع اخراج المساوى والاعم من الحكم وما قيل ان المقصود من النوع اعم من نوع  
الطبقى هو كيف وقد بين اشرار على مع شعبة مدعى من الادب والفرس وغيرها وطني  
نصيبهم الافراد بالاشخاص والانواع سواء على الحكم في الغالبات المستندة في العلوم ان هو  
على الافراد المختصة في الخارج وهي الاشخاص والانواع دور الاجناس والفصول فانها غير  
منحصلة في صحتها كالاضافة والخصص (قال والافراد الشخصية والثبوتية الخ) لا يقال هنا يشكل  
بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا وكل كلى كذا لان الكلام في تحقيق التفيد مستندة  
في العلوم الحكمية واد القضاة المستندة في هذا فنس فانها كان مرادهم منها يدعى مخرج الى تفرع  
وعلم (قال من قصر الحكم مطلقا) سواء كان بوصف نوعا أو حصة

كقولك الانسان حيوان  
ناطبق لا الاضافات المذكور  
وقد يقال لا يابح من ل  
التركيب التفيدى يقال على  
المعاني أجب لان التركيب  
هو الضم وهو موجود في  
المعاني لان المعنى يقوم به  
المفصل (قوله فيها) أي  
في مقام تحقيق المقصودات  
فلا يبقى ان الامور قد  
تردد على ذلك في غير ذلك  
لعدم ابد ذكر الجهة ولا  
عين للمحمول ولا عيني  
الوصف لانه قال وصديق  
وصفه عليه فم ينسب  
لوصف بل لصديق ولا  
لنفس المحمول بل لصديقه  
(قوله أو ماساوه) أي  
يساوى النوع وقوله من  
القصص بيان ان ما كان  
القصص مساوية لقوله لصديق  
كل والاضافات والافراد  
الشخصية (قوله من نفس  
الكليات) أي الجنس  
تفرع الصفات لا داخل  
في النوع (قوله من قصر  
الحكم مطلقا على الافراد)  
أي كان للوصف نوعا أو  
ما يساويه أو حصة أو  
ما يساويه (قوله مطلقا)  
أي شخصية أو نوعية  
(قوله ومن هنا) أي ومن كون الحكم على الافراد وعلى الطبائع في القسم الثاني وهو ما اذا كان  
للموضوع حسا أو غير حسا على

وهو قريب في التحقيق لأن اخصاف الطبيعة التوجيهية معمول بسبب الاستقلال بل لا يصح شخص من شخصها به انه لا وجود لها الا في صنف شخص من اشخاص وأما صدق وصف الموسوع على

كما مر في التخليقات الخمس (قوله لأن اتصال الطبيعة التوجيهية بالمحسوس ليس بالاستقلال بل لاصاق شخص من شخصها به انه لا وجود له الا في صنف شخص من اشخاص (أقول) فلو اعتبر الطبيعة التوجيهية مع الاشخاص كان ذلك بحسب القول تكراراً لأنه لما اعتبر شيو معمول لجميع الاشخاص فقد اخرج فيه شيو طبيعة التوجيهية فيرم التكرار لا يقال انما يلزم التكرار انما لم يكن للطبيعة التوجيهية حكم يخص بها وذلك مجموع ادلا يلزم من عدم وجودها الا في صنف اشخاص أن لا يكون لها احكام خصوصية بها بل طبيعة لاشخاص كونه وعبارة ان غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها بها اشخاص لا تقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد أن يكون الحكم الذي يكون فيه مشتركاً في جميعها أي في الاحكام المذكورة

(قال وهو قريب الى التحقيق) وأما التحقيق فهو أن يخص ذلك عما سوى المحسوسات التي يتصف بها قطاعات استقلالها عن كل حيوان شيء أو مجموع أو ممكن الا أن القرينة دالة على ارادة التحصيل لأن الكلام في صنف البصايا المنفردة في الموهوبية الحكيمة وعمولاتها بها أحول الموجودات المتأصلة في الوجود تصانف الطائفة بها انما هو في صنف اشخاصها ووقع البحث في صنف اشخاص الطائفة أيضاً في سبيل ابدية أو مستغرارة لذلك (قال لأن اخصاف الطبيعة التوجيهية بالمحسوس أي في البصايا المنفردة في العلوم الحكيمة كما سيجرح به الخارج في آخر البحث) (قال ليس بالاستقلال) أي ذاته بدون الاشخاص (قال بل لا يصح شخص الخ) لا يعني ان هناك اخصافاً جديداً بحسب الآخر اذ لا انفار بين الطبيعة والاشخاص في اشرح اتصال من ان تصور اخصاف يكون اخصافاً سداً فلا خير بل معنى ان هناك اخصافاً واحداً يعتبر بالخاص الى الاشخاص امتداداً والقبض الى الطبيعة عند انقائها من الاشخاص أو تحليتها اليه والاعتدال لاول سبب لثاني (قال لا وجود له الخ) سواء قلنا بوجود الطبيعة في الخارج وزعمه الذين عليها في الخارج كما هو معتد الاوائل أو قلنا بها من الامور الانشائية والوجود في الخارج هي القوة الباطنة (قوله لا بالاشخاص) معمول لجميع الاشخاص أي شخص شخص بحيث لا يفتقد منها فرد كما هو معمول الشكل الانفرادي لا معمول من حيث هو مجموع كما يوم ظهر الباردة (قوله هذا اشرح الخ) قد عرفت أن شئونه لشخص هو شيو طبيعة فالاندرج بحسب التباين الاعادي وما قل أن شئونه للاشخاص صريحاً وشيوة الطبيعة صفاً ثم الاعتراض عليه بأنه لا تكرار بل اعتبار الثبوت الصريح والمعنى لا يبدل لغواه كلامه يأتي من قوة التدرج (قوله فيهما أي في الاحكام المشتركة الخ) على وجه عدم لانه لا يجوز أن يكون من الاحكام المشتركة ما يتصف به الطبيعة استقلالاً كالاشخاص نحو كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضاء المستندة في العلوم الحكيمة ونحوها لا في الاعمال والوجودات المتأصلة في الوجود (قال وأما صدق وصف الخ) أي في البصايا التي لم يقيد فيها عدل الموضع بحجة من الجهات فلا يمكن بحسب نفس الامر لا بحسب العرض ما اذا قيد بحجة مخصوصة عند الوصف فيها على ما ذكر وما قيل بأنه يد مذهب الشرح انه لا صدق المعرفة والمشروعة على مذهب الفارابي

(قوله وهو قريب الى التحقيق لأن اخصاف الطبيعة التوجيهية الخ) أي ولاه لوالته فلا تشيخ مطلقاً فكرر الحكم على النوع فانه أسند الحكم من حيث ذاته ومن حيث تحفه في الافراد وانما لم يرد وهو المتعين لأن نظام هذا القائل لا يؤخذ من اطلاقه بل لا خلاف فيه بما اذا كان للحصول لا يتصف به بالاستقلال كما في احيوان جسم وأما لو كان الحصول يتصف به كل من الحقيقة والأفراد لا استقلال كالشيبة والاشخاص في قوله كل انسان شيء أو ممكن كل الحكم حيث لا يصح الافراد فقط بل بحسب وعلى النوع

دائه بالامكان عند الفاعل حتى أن مراد (ج) عند ما أمكن أن يصدق عليه (ج) سواء كان ثابتاً به بالفعل أو مستوفاه واقعاً به أن كان يمكن السوء له وبأنه عند الشبح أي ما يصدق عليه (ج) بالفضل سواء كان ذلك المستوفى له أو لا يحصل أو يستحيل حتى لا يدعى له ما لا يكون (ج) دافعاً فذلك كل أسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن أن يكون أسود حتى الزميني مثلاً

بمرر لتكرار (قوله) وبالفعل عند الشبح (قوله) قبل لا عدل لتبسيط عن مدح الضرراني واعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل لأن الانقضاء عن مجرد الامكان يحالف كطرف والذلة فالأسود اذا سكبت كل كانت متحدة بالاصح بالضرورة أو دائماً مادام كانت بالامكان فوهم اد الحكم فيها شرط الانقضاء بوضع موضوع فالحكم الذي كور صادق أيضاً اذا اعتبر عقد الوضوح بالامكان (قاله الامكني الخ) أي الامكان العام للقيود عند لوجود يشمل ما يكون وصف موضوعاً مبروراً قد انبأ وما وورده الخلق الطوبى من أن انقضاء يمكن أن يكون انساناً هو دخل في كل احد استكسب كل استسحق حيوان فصاعداً نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذي المقصود ههنا وبين الامكان الاستدلالى انما للصفة (قال ما أمكن أن يصدق الخ) أي القدرات التي أمكن صدق ح عليه (قال بعد أن كان الخ) قيد لفظه مستوفاه ليدخل تحت ما يمكن أن يصدق عليه (قوله قيل ان عدل الخ) في الاستدلال قولنا كل أبيض مثله كل واحد بوصف بأنه أبيض دائماً أو غير دائماً كان موضوعه للابتن موضوعاً أو كان نص الأبيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة ظاهراً كذا أيضاً لا يجب منه لثباته كل ما يصح أن يكون أبيض بل كل ما كان موضوعاً واقعاً به أبيض كان وقدما عبر سبعين ومبناً أو دائماً مدناً يكون بالنسب وهذا الله في بس عمل الوحد في الاصل فقط فرعاً لم يكن الموضوع مائتاً اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كره فمحيط بنى عشر قاعدة مثلاً ولا الصفة هي على أن يكون لثني وهو موجود بل من حيث هو مفعول بالفعل موصوف بالصفة عن أن الفعل يصح له أن وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد أو لم يوجد فيكون قولك كل أبيض مائة كل واحد ما يوصف عند العقل بل يبين وجوده بالفعل أنه أسود دائماً أو في وقت أي وقت كان فهذا حسب الموضوع انتهى كلامه يعني هذا الفعل الذي اعتبر في انقضاء ذات الموضوع بمجموعه ليس بالفعل الذي يكون مختاراً موجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا الامراء حتى دخلت في الوجود لثني لا يكون للموضوع مائتاً اليه من حيث هو موجود كما في القضا المندوبة ولا الصفة مائتاً اليه على أن يكون لثني من حيث أنه موجود بل يكون ذات الموضوع مائتاً اليه من حيث هو حاصل في العقل موصوف بالصفة أي بمجموع الموضوع عن معنى أن العقل يصح له ويشتر الصفة بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا أي أبيض مثلاً لقوله على معنى من العقل يصح له أي الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا يدل على معنى الانقضاء بالفعل في التوضيح من بشر العقل بالفعل الاضاف الذي يكون لذات الموضوع بمجموعه باعتبار وجوده بالفعل في قولنا كل أسود كذا يدخل الحشيش الموجود وغير الموجود في الحكم ولا يدخل مبروي وهو انسي للواقف كطرف والذلة ان يتمرر على انقضاءه وعرضه بالفعل به امكان انقضاءه به يندرج المبروي في الحكم المذكور على ما قاله لشارح في شرح لطالع

(قوله في دعائي الخ) أي مراد من الانقضاء بالفعل مطلق فتشال الاول كل صالح يدعى الحنة أي كل شئ من صف بالصلاح في دعائي الخ أي بالثبوت من الانقضاء لم تصب بالصلاح ومثال الثاني كل عام فهو كذا أي كل من الصف بالثبوت في الحال فهو كذا ومثال الثالث كل معوت يبر من على ربه وقوله والحاصر أو المستحق أو مائة الخ لتجاوز الجمع



( قوله وأنا عذرت هذه الأصول ) أي ذات الموضوع ووصفه ( ٤٦ ) المحلول بشرارة بحسب الحقيقة في

على وجه القدر أني لا يمكن تصديقهم بالسواد  
في وقت م ومذهب الشيخ أقرب إلى الشرقي وأدعى  
بالضرورة والامكان والعمل وبالله وأمر على ما ينبغي  
قوله كل ( ج ب ) بشرارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقة  
المتعلق بهم منه عرفاً ولفظاً شيء لم يذهب بالسواد أولاً وأدلاً  
من أن المتأخر في التصديق على هذا الامكان وحده والشيخ  
لا فصل في وجوده في الأعيان بل ما فهم يعرف من  
الموضوع أنه فرقة العمل وموصوفة بالمثل ملاه  
سودي في الخارج وممكن أسود فيكون أسود دا  
باعتباري فحوله لا شوق على هذا الفرع وقد أومى  
بفعل ليس فصل في الوجود في الأعيان بعد مر  
بل من حيث هو مقول بفعل موصوفاً بالصفة على  
أو لم يوجد وقال في الاشارات إذا قلنا كح  
موصوفاً في الفرع بالشيء أو في الوجود الخارجي  
كيف اتفق بذلك الشيء موصوفاً به ب  
الشيء والوجود فانه فاسد من وجوده أو لا  
هنا الأمر أيضاً كما اعترف به في الخارج والداخل  
وليس في علوة الشيخ دلالة على اشتراكه بل هي  
الفعل وأما كلاً فلا مخالفة للفرق يقع على  
الذكر وما تأتينا فلا لاخره لهذا الاختلاف في الأحكام  
بذلك فانه يؤثر في الأحكام من اشتراكه فليكن  
كشفاً وعدم إمكان المنكحة على ما ينبغي وأما  
من الفعل يصح ما فعل يكون كما لا يخفى أن  
على التمسك الذي أفقده الخارج بقوله بل ما فهم  
كلامه نعم الأفراد حيث قلنا سوء وجد أو لم يوجد  
الاشارات لا تصحب الانصاف ( قال سواء كان في  
( قال لا يتألف مع ) بعد على ما هو المشهور من  
في من الأمر وأما على صديق المتأخر بعبارة قد  
( قال بحسب الحقيقة ) أي على قدر حقيقة القضية  
هذا بحسب ذلك أي بقدر ذلك ( قال كما هي حقيقة  
أسية الشيء إلى مفهومه الذي هو كالحقيقة له

في وقت م ومذهب الشيخ أقرب إلى الشرقي وأدعى  
بالضرورة والامكان والعمل وبالله وأمر على ما ينبغي  
قوله كل ( ج ب ) بشرارة بحسب الحقيقة وتسمى حينئذ حقيقة  
المتعلق بهم منه عرفاً ولفظاً شيء لم يذهب بالسواد أولاً وأدلاً  
من أن المتأخر في التصديق على هذا الامكان وحده والشيخ  
لا فصل في وجوده في الأعيان بل ما فهم يعرف من  
الموضوع أنه فرقة العمل وموصوفة بالمثل ملاه  
سودي في الخارج وممكن أسود فيكون أسود دا  
باعتباري فحوله لا شوق على هذا الفرع وقد أومى  
بفعل ليس فصل في الوجود في الأعيان بعد مر  
بل من حيث هو مقول بفعل موصوفاً بالصفة على  
أو لم يوجد وقال في الاشارات إذا قلنا كح  
موصوفاً في الفرع بالشيء أو في الوجود الخارجي  
كيف اتفق بذلك الشيء موصوفاً به ب  
الشيء والوجود فانه فاسد من وجوده أو لا  
هنا الأمر أيضاً كما اعترف به في الخارج والداخل  
وليس في علوة الشيخ دلالة على اشتراكه بل هي  
الفعل وأما كلاً فلا مخالفة للفرق يقع على  
الذكر وما تأتينا فلا لاخره لهذا الاختلاف في الأحكام  
بذلك فانه يؤثر في الأحكام من اشتراكه فليكن  
كشفاً وعدم إمكان المنكحة على ما ينبغي وأما  
من الفعل يصح ما فعل يكون كما لا يخفى أن  
على التمسك الذي أفقده الخارج بقوله بل ما فهم  
كلامه نعم الأفراد حيث قلنا سوء وجد أو لم يوجد  
الاشارات لا تصحب الانصاف ( قال سواء كان في  
( قال لا يتألف مع ) بعد على ما هو المشهور من  
في من الأمر وأما على صديق المتأخر بعبارة قد  
( قال بحسب الحقيقة ) أي على قدر حقيقة القضية  
هذا بحسب ذلك أي بقدر ذلك ( قال كما هي حقيقة  
أسية الشيء إلى مفهومه الذي هو كالحقيقة له

( م - شرح المسألة الثاني ) المتضمنة في العلوم مشكل أد طالعها ان المشكل في العلم والعلوم قضية غير هذه وهذه القضية  
حقيقة بل من أن يستعمل في العلوم كثيراً إنما هو احتمالية كما عرفت وأوجب ان الحقيقة كما كانت أكثر استعمالاً رت مرة

اسكن فكان القضية المستعملة اسميالا قديما أصدا حقيقتها مستعملة كثيرا فالتسليم في العلوم اثنان الخفية وغيرها والخصبة كالامل بالنسبة لغيرها وبمد ذلك انتمى اليها لامي لارتباط قوله كمالها بخلافه ل رت فافهم انه عاقبه يتنسى ان النسبة من نسبة التي الى معروفة وهذا يقتضي ان نسبة من نسبة التي الى حصة وقد يجاب بان الكلام حرمه والتقدير وسي حينئذ حقيقه واشتهرت مثلث كمالها حقيقه الخ أي انا ملاحظون في هذا الاشهر كونها كمالها الامر السلي المتصل في علوم تأمل (قوله الخارج (٤٢) عن المشاعر) أي عن ادراك المشاعر فهو مقرر في حصة فلا

يتوقف نيوة على اعتبار العبر وباراد يشخص القوة لملكة للسرعة وهي النفس والايها واختصار ادراكه فلا يشكل الحكم على صفات المشاعر مع انها سارحة ولست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها (قوله كل ما هو واحد) أي كل شيء في نفسه كان (ج) أي المتأدولة كان (ب) أي حيوانا (قوله من الافراد المتكئة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فالحكم فيه ليس مقصودا على ما له وجود في الخارج فخط على كل مقدور وجوده سواء كان موجودا في الخارج أو معدوما فبح ان يكون موجودا فالحكم فيه عن افاده الوجود كقولنا كل عدد مطلق وان كان موجودا فالحكم ليس مقصودا على افاده الوجود بل على افاده القدرة الوجود أيضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو اذعن لم تصدق كلية أصلا

(قوله الخارج عن المشاعر) قول المشاعر هي لقوى الذاكرة جمع مشعر بفتح شيم وكسر ه أي موضع التصور أو آفته (قوله) وان قد لا يراد بالامكان (قوله) يعني مشعر نصف امكان وجوده في الخارج أو الموجود في القضية الحقيقية لان الحكم فيها يشترط الافراد للقدرة في الخارج ومن جعلها مالا يكون يمكن

(قالوا والادخال) لا يخرج عما هو حقيقة لان هذا الاعتراض أيضا من حقيقته ولقد قال صاحبها كمالها حقيقة قضية وسوى بين الاثنين فقال يصير قوة كذا لو كانت كذا (قال الخارج عن المشاعر) أي ادراك المشاعر فلا يشكل بالحكم على صفات المشاعر مع انها خارجية وليس بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها (قوله هي لقوى المتحركة) أي النفس والايها لجميع القوى الدالة والقدرة على كمالها قائمة بالعلوم الفاضلة من حصة تعالى للاسطة وواسعة كانت كمالها مواضع الشعور والايها ويكون اسد الادراك اليها نحوها كساد القطع الى السكين لا كما هم من ان اسلاف المشعر على النفس تعيب لا يشعره (قوله من الافراد للممكنة) في ضمن الامر فلا ينبغي كونه في الخارج محصورا في رد بالامكان القام للمقيد بخارج الوجود بقرينة انه لا خارج الافراد المتمتعة (قوله من على كل ما قدر وجوده الخ) نعم التقدير ههنا بحيث يشمل للوجود والمقدور فالراد بالقدرة الوجود في قوله على افاده القدرة الوجود في سوسين للمقدرة بقرينة الدالة على وجوده (قال وانما قيد الافراد الخ) أي في تصدير الحقيقة موجبة الكلية (قال لم تصدق كلية الخ) لم يقيد بلوجبة مع ان الكلام فيها اشارة الى ان اعتبار القيد مد كور لتصحيح الكلية ولا مدخل للاختصاص في ذلك والى اعتبار القيد المذكور في الحرثية يتبع انضاره في الكلية لتعقباتها بينهما (قوله يعني اختر المصنف الخ) يعني ان في قوله وانما قيد اشارة الى ان قوله من الافراد الكلية قيد لاخراج الافراد للتمتعة وذلك لان ليراد كلمة لو للترجيبة المستعملة في المقدمات لاحال الافراد للقدرة للمقدومة في الخارج وفي القضية

يتوقف نيوة على اعتبار العبر وباراد يشخص القوة لملكة للسرعة وهي النفس والايها واختصار ادراكه فلا يشكل الحكم على صفات المشاعر مع انها سارحة ولست بخارجة عن المشاعر بل قائمة بها (قوله كل ما هو واحد) أي كل شيء في نفسه كان (ج) أي المتأدولة كان (ب) أي حيوانا (قوله من الافراد المتكئة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فالحكم فيه ليس مقصودا على ما له وجود في الخارج فخط على كل مقدور وجوده سواء كان موجودا في الخارج أو معدوما فبح ان يكون موجودا فالحكم ليس مقصودا على افاده الوجود بل على افاده القدرة الوجود أيضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراد بالامكان لانه لو اذعن لم تصدق كلية أصلا

الخ) نعم التقدير هنا بحيث يشمل للوجود والمقدوم والراد بالقدرة الوجود بمد في قوله على افاده القدرة الوجود في الوضعية للمقدومة الوجود بقرينة الدالة على وجوده وليس مراد بالافراد بقدر وجودها (قوله وانما قيد الافراد الخ) أي في تصدير الحقيقة الموجبة الكلية (قوله لم تصدق كلية الخ) أي لم توجد قضية كلية سواء كانت موجبة أو سالفة وانما لم يقيد بلوجبة بحيث يقول لم تصدق كلية موجبة مع ان الكلام فيها للاشارة الى ان اعتبار القيد المذكور لتصحيح الكلية ولا مدخل للاختصاص في ذلك والى ان اعتبار القيد المذكور في الحرثية يتبع انضاره في الكلية لتعقباتها بينهما

(قوله أما ووجه الخ) أي أن عدم صدق الموجبة للكسبية (قوله فلاه أن قيل كل (ج ب) هذا الأضمار) أي كل إنسان حيوان فهذا الأضمار أي أطلق الأفراد عن التقييد بالمكان ثم أجب أن جواب أي إذا قيل صكك (ج ب) هذا الأضمار صادق فقول ليس كذلك (قوله علاه) إذا قيل كل (ج ب) فهذا الأضمار (ي علاه) إذا قيل كل إنسان سواء كان متصفاً أو لم يكن حيوان صادق فقول لا يصح المتساقط بل هو غير صادق (٤٣) (الإنسان لا يصح أن لا يكون حيواناً وإن

كانت الدابة ملوحدة  
الأسن في ي ليس بجوان  
صدق أنه اسنان غير  
جوان وهذا مضمّن  
إزالة جريته وهي من  
بعض الأسان جويل  
وهذه الدابة الحريّة  
مماثلة للموجة الكلية  
التي تأتي في قوله كراسان  
سواء كان حتماً ومك  
جوان ولها كان متصفاً  
له تلك الكلية الدابة  
لأن ما ذكر من صدق  
اللع سم صدق = هذا  
خاصه نقول الشرح  
لأن (ج) ليس (ب)  
أي لا الأسان الذي  
غير جوان لو وجد  
كان (ج) أي اسنانا  
وبس بجوان وهذا السند  
مستقيم لموجة جزيّة  
معدولة ليعمل أثارها  
الشراح بقوله بعض ما  
وجد كان (ج) أي  
فمن ما وجد كان  
الساو هو لمستم لوجه  
كل ليس (ب) ي ليس

أما الواحدة فلا بد أن تأتي كل (ج) بهذا الاعتبار فقولنا ليس كذلك لأن (ج) هي ليس (ب) وحدها  
الوجود فيه فلا يكون الحكم بهاسو كل انجبا أو سلبا صادقا عليه فلا تصدق فيه كناية أصلا  
بل تصدق في كل مادة تعرض موجبة حرية أو سلبية جزئية كما قرره وهذا القيد أولى لما  
وجود الأفراد لما يحتاج إليه إذ لم يمتز انكان صدق وصف النسوي على ذات الموضوع لم  
الطبيعة ومن جعلها المشتت في الخارج فلا يكون الحكم ذات المحمول هائي نفس الأمر انجبا  
كل أو سلب صادقا فلا تصدق قضية كناية أصلا نعم لو كان الحكم في ذات الموضوع أيضا يصدق  
العرض كان صادقا وقبره قدس سره إشارة إلى دفع ما قيل إن القيد المذكور ليس لأخراج  
الأفراد المستحيلة بل هو لجميع الأفراد حتى لا يتوهم أن عدم صدق ج الفعل على سبب وصف  
الشيء يخصه بالأفراد بالفعل لأن كناية لا تستعمل في قدرات دفع ذلك التوهم وإذا دفع ما قيل  
علم أن ليد المذكور لأنه مع في قسم القضية يستبعد عنه انفراد الصدق بالامكان بدو ما يجب  
وعمر القضية بمجرد ما هو وجد فكان ج لم تصدق قضية أصلا لأن لو وجد مكان ج بالامكان أو  
بالفعل لا يوجد الامكان ج لأن تدمير الوجود يمكن أن يستمر كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل  
ولا يكون الشيء ج بالامكان ولا بالفعل لأن إيراد الشرطية غير ذاتي خال لا بد من الدعوة للاهتداء  
المتعلق حتى يكون معناه استمرار تقدير الوجود كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل إذ لا معنى لتدمير  
الحملة بالشرطية كما سبق في قصده في كلامه قدس سره (قوله وحاشا لقيد الخ) هذا البحث أورد  
الحق التفتاني ولم يترس البحث الثاني وهو لا أسلم امتناع صدق حصول على الفرد لقيد  
بتقيمه ولا امتناع منه عن القيد بدنه ولا يلزم ذلك لو لم يكن ذلك التدمير محالاً لتطور اندفاعه  
لأن المعتبر صدق للمحمول في نفس الأمر لا بطريق القيرص والقول بغير أن صدق المحمول في نفس  
الأمر على الفرد القيد بتقيمه متكافئ (فلا ما دلالة الخ) أي إما عدم صدق لوجبه السلبية فلا  
ادخل كل ج بهذا الاعتبار أي انشركون الحكم فيها على الأفراد المقدرة سلبا صادقا فتقول  
ليس كذلك أي نفس صادق فهو معني دليلة ما بعد وليس دليلة حتى يكون صادقة على ما فهم  
وتكفي في دعوا (فن لأن ج هي ليس ب (ج) أعترض على المحصول إذا كان أمراً أشاملا  
لا يكون القضية كناية مثلا قولنا كل إنسان شيء لا أصل له في شيء لا دلالة يكون شيئاً  
والطواب ان هذا محل محسب من الأمر فلا بد ان تعرض بغير شيئاً لعدم تحققه في الخارج والله اعلم  
لا يكون شيئاً في نفس الأمر مع مفهوم الإنسان الالهي فعدمه مكتوبة مرأ ثانياً في بعض وخلاصة  
الاستدلال أن كل مفهوم له يقين لما فرض ذات الموضوع منصفاً بنفسه لا يصدق عنه ذلك

حيروا قال الشارح والله أي - ذكر من موجبة الجزئية وهي قوله فبعضهم وجد مع تناقض الموجبة للكلية للاندفاع من أن الموجبة الكلية لا ينحصر إلا بالأساس الجزئية والحواش. والموجبة الجزئية تلك كقوة استتبابه له حرثه وموجودة الوضوح قائله مني الإنسان ليس عريان ثم المقصود (قوله معلول من كلفته أي ليس صادقاً وهذا يعني ديبه ما يده وهو قوله لا زج ليس بـ الخ

(قوله لا يقال هو الخ) حاصله أننا قسم ما قسم من أن الإنسان الذي ليس بحيوان لو وجد كان إنساناً وليس بحيوان ولكن لا يقال من هذا بمنزلة الوجبة الحربية (١٤٤) التي يحصل بها التفاضل مع لاشترط الفرق (ح) بين (ب) صدق

احتمالية الله كقوله حتى يلزم كذب التكية (قوله قال الحكم الخ) - عند المنع وحاصله أن الإنسان الذي ليس بحيوان ليس من أفراد الإنسان والحكم في القضية إنما هو على أفراد الموضوع وجبته فلا تنفع القضية الحربية حتى حصل بها التفاضل (قوله لا يقول الخ) حاصله أن صدق التكي على أفراد ليس مشتركاً بحسب نفس الأمر بل بمجرد الفرق وحيداً فالإنسان المتبع من أفراد التكي الذي هو الإنسان وأما كان من أفرادته ثبتت موجبة الجزئية وحصل التفاضل (قوله وأما سبلة) أي وأما عدم صدق النسبة التكية (قوله فإنه إذا قيل لاني من (ج ب) أي لاني من الإنسان عصر أي صدق عنوانه بخلاف (قوله عنوانه بخلاف) فنقول أنه كذب الخ) حاصله أنه لا يمكن تواسم لاني من أفراد الإنسان سواء كانت تمكنه أو تمتعته

حس الأمر بل يكفي بمجرد فرض صدقه عليه أو إمكان فرض صدقه عليه كما في صدق التكي على جريته حتى إذا وقع التكي موضوعاً لقضية التكية كان متبوعاً لا جيباً وفرضه التي هو كافي ما يثبت سبلة أمكن صدقه عليها ولا وأما أن اعتبر إمكان صدق وصف السمواتي على ذات الموضوع في نفس الأمر كما هو مذهب القارائي أو أعظم مع الأمكان لتصدق الظاهر كما هو مذهب الفتيخ فلا حاجة إلى اشتراط إمكان وجود الأفراد والمقدور مدفع على الإنسان الذي ليس بحيوان لا يصدق عليه الإنسان في نفس الأمر فلا بد من في قول كل إنسان حيوان وكذا الإنسان المحمر المغموم في نفس الأمر فلا يصدق القضية الكلية لا موجبة ولا سلبية (قوله كما في صدق التكي الخ) متعلق الأخير (قوله فلا حاجة إلى اشتراط الخ) لا يثبت إمكان صدق الوصف في طرف من إمكان الأفراد في نفسه فالدفع ما قبل من قولنا كل متبع هو فرد أفراد مستحقة وعنوانه يمكن الصدق عليها فلا بد من احتراجه قيد إمكان الأفراد لأن إمكان صدق العنوان عليها إنما هو في الدعوى وأفراد تمكنه فيه وذلك لأبواب استحقاقها في الخارج (قال وأما مناقس الخ) وأما صدق تلك الجزئية لا يكون التكية صادقة وهو المطلوب (قد هناك ح الخ) مع لاشترط فرض ج ليس صدق الجزئية عند كونه حتى يرم كذب التكية فسداده لا يكون فرداً له والحكم في القضية إنما هو على أفراد الموضوع فهذا اكتفى بالحوار (قال لا تقول الخ) وما قبل يمكن دفع ذلك من الفرد الذي تحقق التكية بدون الفرد بحسب الفرض يمكن به السور ويسرف به الحكم الفرد بحسب نفس الأمر فلا حاجة إلى التقييد بالإمكان حاصله ما ذكره قدس سره ساعد من أن اشتراط إمكان صدق لدوران في نفس الأمر أو مع الفعل من اشتراط هذا القيد (قال لكنه يجوز الخ) اكتفى به بالحوار لأن المدعى أنه عند القيد بعد إمكان الأفراد يجوز أن يصدق الكلية ولا يمنع ذلك فيكفيه جواز كونه متبع لوجوده وأما كان مدعى تحقق صدقها فله لا بد من

حجر من يجوز أن يكون مدعى لادان وهو المتبع حجر د (ح ب) أي الإنسان الذي هو حجر لو وجد كان إنساناً وحراً وهذا مشهور موجبة جزئية قائمة بعين ما لو وجد كان إنساناً وهو بحيث لو وجد كان حجراً وعنده الجزئية تنقض الأصل الذي هو سبلة كلية

لاشئ

(قوله لان (ج) الذي ليس (ب) في صورة (لا يحاط) أي لان الاسم الذي ليس حيوان في صورة أطلال الموجة التكبية (قوله واجب) في السلب أي و لا اسم الذي هو حجر في أصل النسبة للتبكية (قوله وان كان فرداً (ج) أي وان كان فرداً كـ (ج) في (ج) في الابطال والسلب فرداً يصدق (ج) (قوله لكنه يجوز) أي لكن بعد التصديق بالامكان يجوز أن يكون يتمتع الوجود بالافضل الذي ليس محبوس يمكن في نفسه إلا أنه يتمتع بالوجود وإذا كان يمكن فلا يصدق من ما هو وجد كان اسماً هو بحيث هو وجد كان ليس حيواناً بل يكون حيواناً لان ذلك المعنى وان كان (ج) مدفوعاً إلا أنه يمكن وكذلك

لانني مما لو حده كان (ج) هو بحيث لو وجد كل (ب) والافضل الوضوح بالامكان ابداع الاخر من لان (ج) الذي ليس (ب) في الابطال (ب) في السلب و لا كل فرداً (ج) يمكن يجوز أن يكون يتمتع بالوجود في الخارج فلا يصدق من ما هو وجد كان (ج) من الافراد المتكبة هو بحيث هو وجد كل ليس (ب) ولا معنى ما هو وجد كان (ج) من الافراد المتكبة هو بحيث لو وجد كان (ب) فلا يرام كذب التكئين ود اعتر في عقد الجمع لا تفصل وهو قولنا لو وجد كان (ج) وكذا في عقد الجمع وهو قولنا لو وجد كان (ب) والافضل قد يكون طريق المروم كقولنا ان كانت الشمس طرية فالماز موجود وقد يكون طريق الاخر كقولنا ان كان الاسد رافق فالماز معق فسر صاحب الشكف ومن اسمه الماروم فقالوا معنى قولنا كل ما هو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) ان كل ما هو الماروم (ج) فهو مفروم (ب) وبنت شعري لم يكتفوا بمقتضى الاتصال حتى لم يرمح حروح اكتم التصديق عن قسمهم لانه لا يسطر الاصل قصة تكون وصف موضوعها ووصف محمولها لا يربط فيتم الوضوح واما القصة التي

لا يصدق عليه الاسم في ضم الامر فلا يصدق في قولنا لانني من الاسم محجر (قوله) ولا يستر في عقد الوضوح الاصل وكما في عقد الحمل (قوله) هذا بحسب الظاهر من العبارة صحيح فان قولنا لو وجد كان (ج) متصفاً بك قولنا لو وجد كان (ب) متصفاً أخرى وأد بحسب اسمي بسى ان لا يصدق ذلك اتصال قطناً لان هذه العبارة تعبر بقصبة الخلية وقد عرفت ان هذه الوضوح بها تركيب عقدي فكيف يتصور أن يكون هذه متصفاً وان عقد ط في فيها تركيب حجري لكنه على الاتصال ليس في مفهوم القصة الخلية معنى الاتصال أصلاً فكيف عسر محي متصفاً بل يجب أن يجعل عدة الشرط على قصد التصديق في افراد الموضوع بحيث يتدرج بها الافراد انصفاً والقدرة هناك اذا غلت كل (ج) (ب) ينادو منه ان يحكم على كل ما هو (ج) في الخارج معاً فأورد كذا الشرط في التفسير فيها على دخول الافراد بقصبة أيضاً في

الخبر فاستدع وجوده (قوله هذا بحسب الظاهر (ج) تحقيق للقيام دحكمة الدراج في شرح الطالع (قوله ان لا يصدق حاك (ج) اد ليس هناك حكم نحقق نسبة على تقدير (ج) (قوله) وقد عرفت (ج) اد مصاحاً ان كل ما هو من جـ (قوله ان يكون مصداقاً) فان الاتصال اذ كفة حيرة (قوله لكنه على) أي عقد بين تعريف هو لاعتقده بالاتصال في التحقيق

(ج) أي من الامر لان الامر لا يصدق بالاسم والاسم لا يرام (ج) قوله يكون وصف موضوعه وصف محمولها لا يرام (ج) وذلك كاني كل من حيوان فان وصف الموضوع وهو الانسانية ووصف المحمول وهو الحيوانية لا يرامان لا يرامان الموضوع وداه (قوله فاما القصة التي أحد مصحبيها أو كلاماً غير لارم (ج) الاول نحو كل كتاب اسم من السكتة يجعل ليست لازمة قدمت الموضوع أي نـ و عمرو (ج) بخلاف وصف المحمول فاما لازمة لذلك فالحات والثاني نحو كل كتاب شعرك فان السكتة والتحرك غير لارمين فاما الموضوع



(قوله وما الثاني) وهو اسم ج سبب الحارج (قوله ويراد به كل ج في الحارج الخ) لا تصدقونكم في الحارج اما طرق لأفراد الموضوع وأصول أو توصفها بالصدق على الثالث من كل طرفاتها (٤٧) قوله في الحارج كذا سبب لانه

وأن الثاني مراد به كل (ج) في الحارج و (ب) في الحارج والحكم فيه على الوجود في الحارج سواء كان انصافه (ج) حال الحكم أو قبله أو بعده لأن ما لم يوجد في الحارج أولا وأدب يستدل أن يكون (ب) في الحارج وان قل وهو كان حال الحكم أو قبله أو بعده وهذا لو هو من طرف من (ج) هو انصاف الحكم بالثانية حال كونه موضوعا لطبيعة الحكم فيه ليس على وصف الحكم حتى يجب تحققه في الحارج حال تحقق الحكم بل على ذات الحكم فلا تصدق الحكم لا وجوده وأما انصافه (قوله) لأن ما لم يوجد في الحارج أولا وأدب (أقول) هذا يميل لقوله والحكم فيه على الوجود في الحارج من ما كان لفرد كل مصدق به (ج) في الحارج فهم الحكم على الوجود الخارجي محضا فلو لأن ما لم يوجد أصلا لم يصدق عليه (ج) في الحارج (قوله) على الحكم به ليس على وصف الحكم (أقول) يصدق بما ذكره ذلك فهو الحكم لا إطلاقا لأن الحكم ليس على وصف الحكم الخ

(قال كل ج في الحارج فهو ب في الحارج) لأصل قولكم في الحارج أن طرفي تدب لموضوع والمحمول أو توصفها أو لصدقها على الثالث من كل طرفها فثبت للموضوع وأصول قولكم كذا في الحارج يكون مستورا لأن ذات الموضوع هي صيغ ذات المحمول وإن كان طرفها الوصف فهو مائل لأن الأوصاف لا تتسم في الحارج كما في المدة ولأن كان طرفها لصدق فهو أيضا مائل لأن التحليل والموضوع من الأمور الاختيارية فكيف يوجد في الحارج لا يقول فرق بين قول يصدق عليه في الحارج وبين قولنا الصدق متحقق في الحارج فلا يلزم من إطلاق هذا إطلاقا ذلك كما في شرح مصطلح والفرق أن موضوع في الحارج ما يكون الحارج طرفا لتحققه أما يكون طرفا لنفس الأخرى التي قوله زيد موجود في الحارج فلا يراد بوجوده حارجي دون وجوده وإنما ذكرنا طرأ أن كونه في الحارج لا يتنافى كونهما من المذوات الثانية (قال) سواء كان انصافه حال الحكم أو لم يكن الحكم الوقوع وللأول نوع من الإتيان والآخر ان لا يشبه على أحد وقوع الأحكام من ماضي ومستقبل المذوات حال حكم (قال يستحيل أن يكون ب في الحارج) وفي نسخة السيد قدس سره يستحيل أن يكون ج في الحارج لهذا لأنه ما لم يوجد أصلا لم يصدق عليه ج في الحارج أي مادام هو مضموم في الحارج فلا تنافي كونه يمكن الوجود في نفسه فادع ما قيل أن ما لم يوجد في الحارج أولا وأدب يصح أن يكون يمكن الوجود في الحارج يصح أن يكون في الحارج فلا يستحيل (قوله تعذر لقوله والحكم الخ) لا تتسم لعلو عليه قوله سواء كان الخ كما يوحى العرب به (قوله) لأن ما لم يوجد أصلا أي في وقت من الأوقات لم يصدق عليه ج في الحارج لما تقرر من أن ثبوت شيء لا يخرق ثبوت الآخر من حرجا خارجا وإن دُعيا مدعى وإن في نفس الأمر في نفس الأمر (قوله) يطلع بما ذكره الخ) يعني أن قوله على الحكم تملين لفظة مضمومة مستندة من قوله دع ثبوتهم من على يطلع نصف ذلك التوهم السكونه إطلاقا لأن الحكم ليس كذلك الخ (قال ليس على وصف الحكم) لأن يكون محكوما عليه

أفراد الموضوع بين أفراد المحمول وإن كان طرفا موضوعا فهو مائل لأن الأوصاف لا تتسم في الحارج كما في المدة ولأن كان طرفها لصدق فهو أيضا مائل لأن التحليل والموضوع من الأمور الاختيارية فكيف يوجد في الحارج لا يقول فرق بين قول يصدق عليه في الحارج وبين قولنا الصدق متحقق في الحارج فلا يلزم من إطلاق هذا إطلاقا ذلك كما في شرح مصطلح والفرق أن موضوع في الحارج ما يكون الحارج طرفا لتحققه أما يكون طرفا لنفس الأخرى التي قوله زيد موجود في الحارج فلا يراد بوجوده حارجي دون وجوده وإنما ذكرنا طرأ أن كونه في الحارج لا يتنافى كونهما من المذوات الثانية (قال) سواء كان انصافه حال الحكم أو لم يكن الحكم الوقوع وللأول نوع من الإتيان والآخر ان لا يشبه على أحد وقوع الأحكام من ماضي ومستقبل المذوات حال حكم (قال يستحيل أن يكون ب في الحارج) وفي نسخة السيد قدس سره يستحيل أن يكون ج في الحارج لهذا لأنه ما لم يوجد أصلا لم يصدق عليه ج في الحارج أي مادام هو مضموم في الحارج فلا تنافي كونه يمكن الوجود في نفسه فادع ما قيل أن ما لم يوجد في الحارج أولا وأدب يصح أن يكون يمكن الوجود في الحارج يصح أن يكون في الحارج فلا يستحيل (قوله تعذر لقوله والحكم الخ) لا تتسم لعلو عليه قوله سواء كان الخ كما يوحى العرب به (قوله) لأن ما لم يوجد أصلا أي في وقت من الأوقات لم يصدق عليه ج في الحارج لما تقرر من أن ثبوت شيء لا يخرق ثبوت الآخر من حرجا خارجا وإن دُعيا مدعى وإن في نفس الأمر في نفس الأمر (قوله) يطلع بما ذكره الخ) يعني أن قوله على الحكم تملين لفظة مضمومة مستندة من قوله دع ثبوتهم من على يطلع نصف ذلك التوهم السكونه إطلاقا لأن الحكم ليس كذلك الخ (قال ليس على وصف الحكم) لأن يكون محكوما عليه

ما يصح عنه الثاني في الحارج أو كذا يصدق ويصدق عليه الصدق وبين قولنا الصدق متحقق في الحارج فلا يلزم من كذب الثاني كذب الأول وما نحن فيه من قيد الأول (قوله) سواء كان (انصافه حال الحكم أراد بالحكم الوقوع واللا وقوع (قوله) من الحكم فيعلم على وصف الحكم) جسمه من نصيبه لأن معنى قولهم ج انصاف الحكم بالثانية حال كونه موضوعا لطبيعة فظاهر قوله انصاف الحكم بالثانية أن الحكم على وصف الحكم مع من حكم إنما هو على أفراد الحكم لا على أوصافها (قوله) حال كونه موضوعا

إلحامية أي أن الحكم على موضوع لا بد أن يكون للموضوع مصدق وصف الموضوع بالنسبة له لا يشترط ذلك وأصل ما ليس معنى قولنا كل ثامم متبعض أن كل فرد من أفراد الثامم متبعض حالة اليوم وليس أراد أن حكم البعوضة على مضموم الثامم أدليس الحكم على وصف الثامم وأصل ما ليس عليه الوصف بل على الثامم فقط

(قوله والنس يجب ان يكون الخ) (٤٨) يعني ان قوسكم كل ج ب بعد ثمة حسب الحقيقة وثمة حسب الخارج مع

باطنية فلا يجب تحصيل حال محقق الحكم فاما قلت ان كل كاتب صاحب مذهب من شرط كون ذاته الكتاب موضوعا ان يكون كتابيا في وقت كونه موضوعا فانضجك بل يكفي في ذلك ان يكون موضوعا بالحكمة في وقت ما حتى يصدق قول كل ثمة مبيح وان كان انصف ذلك الثم بواجبين ثمة هو في وقت لا يقال به قصد لا يعني أحدها بأحد الاعيان وهي التي موضوعاتها متممة كقولنا شريك الذي تمتع وكل تمتع فهو معدوم والنس يجب ان يكون فواعده عامة لا قول أقنوم لا يرمحون محاصر جمع التصانيف الحقيقية والخارجية بل زعمهم ان التصانيف المستعمدة في العلوم مأخوذة في الاعيان بأحد الاضمار

(قوله) لا يقال هنا قصدا لا يمكن أحدها (أقنوم) يعني ان مثل قول كل تمتع معدوم قضية لا يمكن حدها خارجية وهو ظاهر ان ليس افراد الموضوع وجودية في الخارج حقيقة ولا حقيقة لا يمكن وجود افرادها في الخارج وقد اشترى في الحقيقة امكان وجود الافراد كما من واجب ان المقصود صط التصانيف المستعمدة في العلوم في الاعيان وما ذكرتم مع شمول ما لم يتبعوا اليه اد لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة ومن جسد امثال هذه التصانيف ذهنية فلهذا لم يسم قولك كل تمتع معدوم بل كل ما صدق في الشيء انه تمتع في الخارج يصدق عليه في الشيء معدوم في الخارج فحين التصانيف ثلاثة قسم حقيقة تدول بالحكم بها جميع الافراد الخارجية الحقيقية والظاهرة وحيدة بذلول فيها الافراد الخارجية المحضة صط

او شرط له وطرقه وهو آية لاحقة ما هو محكوم عنه وحرارة لاستحصاره (فكل والنس يجب ان يكون الخ) يعني ان قولكم كل ج ب يتم ثمة كذا وكذا قضية مطلقة لان ماله كل قضية موجبة كلية متممة باحد الاضمارين بحدان سكون شاملة لجميع التصانيف لنوعية الكلية مع انه غير شمول لقضايا الصادقة الي افرادها متممة بوجودها وما كان الحق الافتراضي من انه اقل قال بغير ثمة كذا وكذا ولم يقل صدقته او خارجية لان حيا فصلا خارجة عن القسمين غير معبرة في العلوم الحكمية فيحتمل ان ذلك يستلزمها اذا قدم فقط ثمة عن تدوير وهذا قسم يعتبر على ثمة قيد ثبوت الاعداد الموزع على الوحدون اسكل ج ب فيستلزم الحصر بمعنى انه معدوم ليس به، ذكرنا ادفع لاجابات التي اوردتها بعض القاطنين وتكلف في اجوبتها بتلافي حتى نطعم بسلج بتغيا (قوله صط التصانيف المستعمدة في العلوم في الاعيان) التي في أعلى ما بحث تلك العلوم فالمقصود من قولنا كل ج ب بعد ثمة كذا وكذا قضية موجبة كلية مستعمدة في العلوم الحكمية تعتبر بأحد الاعيان وما ذكرتم من عدا التي افرادها متممة بوجودها فبشتمل في تلك العلوم نادرا ثم يتبعوا اليه واخرجوها من جميع القواعد اذ لم يمكنهم ادراجها فيها بسهولة وفي عديمه قدس سره الجار، وهو روي في الاقرب لاشارة الى انه في عبارة الترخ متعاقبة قوله المستعمدة الا انه أخرجه عن الحكم ثبوتهم في المذروف ولك ان تقول انه حال من صير مأخوذة والمقصود لصاحب افراد القضية عالمي ان القضية المستعمدة في العلوم مأخوذة كائنت في أغلب افرادها بأحد الاضمارين فان الممارتين واحد الا انه جعل الاطب في عبارة الترخ على الافراد بعبارة ذكر انصبة صط المفرد وفي عبارة قدس سره على الحديث لم يذكره نصية بل جمع قدر ولا تتغير باختلاف العبارات

قائمة مطلقة لان المقصود منها ان كل قضية موجبة كلية تعتبر كذا وكذا واما كانت من قواعد الشرائع فيجب ان تكون شاملة لجميع التصانيف الموجبة سكونية مع انها غير شاملة لافرادها الصادقة الي افرادها متممة الوجود (قوله لا قول الخ) حاصله ان المقصود صط التصانيف المستعمدة في العلوم في الاعيان وما ذكرتم مما يستلزم نادرا ثم يتبعوا اليه اد لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة فكل ما سمعوا أي ذكرها وعرفوها واستخرجوا أحكامها من العدل والتجسس والتفكير والتدبير والقياس والجهة وغير ذلك (قوله مأخوذة في الاعيان بأحد الاضمارين) أي ومن غير الخالص قد يشمل غير هاتين التصانيفين في العلوم كأي قولك شريك البصري تمتع وصحك تمتع هو معدوم ينتج شريك الذي معدوم (قوله في الاعيان) أي، عند صاحب تلك العلوم ويصح حينها



(قوله وما المصداق) جواب عما يقال أن المصداق يستلزم في علوم الحكيمية (٤٩) وإن كان ما خوفه أحد الأفاضل

الآن الاتفاق للمباحث  
للمقابلة التعميم لها  
ألا لاكتساب المعلومات  
مستقاة وحاصل الدفع أن  
أحكام تلك القضايا غير  
مستخرجة هم يحكمهم  
لإستقالاتها وأصلها مستمدة  
على بيان الأحكام بدولة  
وتعميم القواعد التي هو  
مصدر الحقيقة (قوله قسم  
يرى من أي مدغم  
يمكن أخذها مستخدمين

الاعتبار) (قوله الفرق  
بين الأضراس) أي اعتبار  
الحقيقة واعتبار الخارج  
(قوله وما كان موجوداً)  
أي وإذا كان موجوداً  
موجوده وليس إرادات  
صكك إرادته موجودة  
كالإسكان (قوله من  
يتناولها) أي تناولها  
أي في وقت واحد لا دليلاً  
(قوله وأحكامها)  
معصوم الخ) حاشا في قوة  
العامل السابق (قوله  
فللصواع الخ) هذا  
شروع في بيان النسبة  
بينها وخاصة العلوم  
والمخصوص بالوجهي  
وسبقي من المخصوص

طريقاً وصورة واستخرجوا أحكامهم ينقسموا بذلك في العلوم ومن القضايا التي لا يمكن أخذها بأحد  
حيزين لأتباعين علم يعرف بها أحكامها وتصميم القواعد إنما هو مندرطة الأقسام في كل  
في الفرق بين الأقسام، فالحال هو لو لم يوجد شيء من درجات في الخارج يصح أن يقال كل  
مربع بشكل متساوي الأول دور ثاني ولو لم يوجد شيء من أشكال في الخارج إلا لزم يصح أن  
يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دور الأول

(أقول) قد ظهر أن مما يراه أن الحقيقة لا يمكن أن يكون الموضوع في الخارج بل يجوز أن  
يكون موجوداً في الخارج وأما لا يكون وإذا كان موجوداً في الخارج فالحكم فيها لا يكون  
معصوماً على الأمر الخارجية بل يتأوها والأفراد بالقدرة الوجود بخلاف الخارجية فالحال  
بمدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم بها يصور على الأفراد الخارجية فالصواع لزم  
سكن موجوداً عند صدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما إذا لم يكن شيء من هذه

ودرجة يتناول الأفراد الوجودية في نفس الفرد فلا يؤيد يقال أحوال الالتماس على ثلاثة أقسام قسم  
يتناول الأفراد الحقيقية والخارجية الحقيقة والمقدرة وهذه القسم يسمى بعلوم الأعيان

(قال هذا وصورة) أي دستكروهم وعبروهم واستخرجوا أحكامهم من العلوم والتجسس  
والعكس والعكس والحقيقة وغير ذلك (قال وما المصداق الخ) دفع لتوهم أن القضايا المستمدة في  
علوم الحكيمية من كانت مأخوذة أحد الاعتبارات الآن الاتفاق للمباحث المنطوية للتعميم لها  
ألا لاكتساب المعومات مستقاة وحاصل الدفع أن أحكام تلك القضايا غير مستخرجة هم يحكمهم  
أخذها في العلوم المستمدة على سائر الأحكام بدولة وتعميم القواعد التي هو مصدر الحقيقة (قوله قسم  
يرى من أي مدغم يمكن أخذها مستخدمين الاعتبار) (قوله الفرق بين الأضراس) أي اعتبار  
الحقيقة واعتبار الخارج (قوله وما كان موجوداً) أي وإذا كان موجوداً موجوده وليس إرادات  
صكك إرادته موجودة كالإسكان (قوله من يتناولها) أي تناولها أي في وقت واحد لا دليلاً  
(قوله وأحكامها) معصوم الخ) حاشا في قوة العامل السابق (قوله فللصواع الخ) هذا  
شروع في بيان النسبة بينها وخاصة العلوم والمخصوص بالوجهي وسبقي من المخصوص  
طريقاً وصورة واستخرجوا أحكامهم ينقسموا بذلك في العلوم ومن القضايا التي لا يمكن أخذها بأحد  
حيزين لأتباعين علم يعرف بها أحكامها وتصميم القواعد إنما هو مندرطة الأقسام في كل  
في الفرق بين الأقسام، فالحال هو لو لم يوجد شيء من درجات في الخارج يصح أن يقال كل  
مربع بشكل متساوي الأول دور ثاني ولو لم يوجد شيء من أشكال في الخارج إلا لزم يصح أن  
يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دور الأول (أقول) قد ظهر أن مما يراه أن الحقيقة لا يمكن أن  
يكون الموضوع في الخارج وأما لا يكون وإذا كان موجوداً في الخارج فالحكم فيها لا يكون  
معصوماً على الأمر الخارجية بل يتأوها والأفراد بالقدرة الوجود بخلاف الخارجية فالحال  
بمدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم بها يصور على الأفراد الخارجية فالصواع لزم  
سكن موجوداً عند صدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما إذا لم يكن شيء من هذه  
ودرجة يتناول الأفراد الوجودية في نفس الفرد فلا يؤيد يقال أحوال الالتماس على ثلاثة أقسام قسم  
يتناول الأفراد الحقيقية والخارجية الحقيقة والمقدرة وهذه القسم يسمى بعلوم الأعيان

موجوداً في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل في كل مالو وجد كان مربعاً هو  
محتوياً في كل شكل لا يصدق بحسب الخارج بعدم وجوده في الخارج على مالو  
الموجود وإن كان موضوع موجوداً لا يجوز إلا أن يكون الحسب مقصوداً على الأفراد الخارجية  
أولاً وثانياً والثالث أن لا يكون موضوعاً على الأفراد الخارجية يصدق الكلية الخارجية  
دون الكلية الحقيقية كما إذا كان في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع  
بحسب الخارج وهو مدعى ولا يصدق بحسب الحقيقة لا يصدق كل مالو وجد كان شكلًا هو  
محتوياً في كل شكل مربعاً يصدق قوله بعض مالو وجد كان شكلًا هو محتوياً في كل  
مربع وإن كان الحسب متولواً لجميع الأفراد المختصة ولهذه القصد السكتان معاً كقولنا كل  
إنسان حيوان قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه \* قلت

في وعلى هذا من المفصولات الدالية ( قول ) لما عرفت مفهوم ابوحية الكلية ممكن  
أن تعرف مفهوم باقي المفصولات بالقياس عليه

كالحقيقة لا رتبة فردية لثلاثة تساويها في الثلاث فالحقيقة لثلاث وقسم يخص بالوجود الخارجي  
كالحركة والسكون والاصناف لآخر وقسم يخص بالوجود الذاتي كالكيفية والجزئية والجمعية  
وعندها ينبغي أن يميز ثلاث قصص أحدها أن يكون الحسب فيها على جميع أفراد الموضوع شعباً كان  
أو خارجياً معاً كان أو متدرجاً كالقضايا المدعية والجمعية وتسمى هذه جمعية \* وثانيها أن  
يكون الحسب فيها خصوصاً بالأفراد الخارجية معاً كان أو مختصاً متدرجاً كالقضايا الطبيعية وتسمى هذه  
خصيصة خارجية وثالثها أن يكون الحسب فيها محصوراً بالأفراد المدعية وتسمى قضية ذهنية كالقضايا  
المتضمنة في اللطيف ( قوله ) فاذ يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ( أقول ) العموم والخصوص  
في المفردات ومدى حكمها من مركبات تنقيدية

في الخارج والخاص فجميع بأن العام بالبرهان نادر من له في البعض مخالفة في الحقيقة لقيام بالبرهان المعارض  
له في الخارج كان الأول يتم للقول بمجموعه \* وثاني والعكس وإن اشتركا في مفهوم لغيره بالبرهان أعني  
الاستحصاء وكذا التركيب الخارجي وعدم انقسام الخارجي فتركيب الالهية وعدم الانقسام  
الذهني فليس شيء مما من لوازم الالهية بل من عوارض الوجود الخارجي ومن عوارض  
الوجود الذهني ( قوله ) كالحقيقة ثلاثية فردية لثلاثة وتسويها ( قول ) أورد الأمثلة إشارة  
إلى أنها قد تكون دائرية وقد تكون مربعة ( قوله ) وقسم يخص بالوجود الخارجي أي يكون مخصوص  
بالوجود الخارجي محل في عمومها وكذا قوله يخص بالوجود الذهني ( قوله ) كالقضايا المدعية ( قول )  
فان قولنا كل كره كذا وكل شئ يشتمل الأفراد المختصة أيضاً بالذهنية المنسمة في الخارج كاشارة  
التي تعرض أعظم من تلك الأعظم والثالث الذي يفرض عظمه أعظم من قطر تلك الأعظم ( قوله )  
كالقضايا الطبيعية أي المتضمنة في الحركة الطبيعية كقولنا كل جسم ذو سيز حبيبي أو شكل منيبي

( قوله ) كالقضايا المتضمنة في ( صنف ) كل موضوعاتها مقولات ثمانية لا يجادل بها أمر في الخارج وهي  
كلها موجودة ذهنية فليس لها في القوى ( المالية أو التي هي الصادرة فلا حادثة في ادخالها في الأفراد  
الذهنية إلى قسم الأفراد الذهنية في الحقيقة والقدرة

( قوله ) ولا يصدق بحسب  
الخارج ( قول ) أي ضد  
الضرورت الحقيقية من  
الخارجية ( قوله ) ولا يصدق  
بحسب الحقيقة ( أي ضد  
الضرورت الخارجية ( قوله )  
يصدق قولنا بعض ( قول )  
أي لصدق نفسها وهو  
قولنا بعض مالو ( قول )  
وإن كان الحسب متولواً  
على ( هذا إشارة لثلاثة  
الاصناف ومبدأ متقدمة  
لمقدمة كانت ( قوله )  
فقد يكون ( قول ) أي خارجاً  
على ما قسم من قولنا  
فالموضوع الخ لا يتم إن فيها  
مروما ( قول ) قوله وعلى  
هذا ( أي على ما تقدم  
في ابوحية الكلية وثالثها  
حقيقة خارجية ( قوله )  
لما عرفت مفهوم ابوحية  
وهو ثلث المفصولات جميع  
أفراد الموضوع ( قوله )  
أمكنك أن تعرف مفهوم  
باقي المفصولات ( أعني  
للوجه الجزئية والسالبة  
كلية وحريته

(قوله على بعض) أي على بعض أفراد من صفات تلك الأفراد أن الحكم صدق عليهما في الوجه الكلية والاعدي الشارح  
الحكم على في قوله فإن الحكم في الوجه الخيرية على بعض الخ على أن أراد بالحكم الإيقاع وحينئذ لا يصح قوله صدق عليه  
الحكم إلا أن يراد بالصدق الاتفاق أي صدق الحكم وقوله فإن الحكم على لقوله أنكأك وفيه إن شاء الله لا يتج  
الدعي الذي هو علم القبول إلا أن يقال أنه إذا كان الحكم في الخيرية على بعض من (٥١) مفهوم الخيرية ثبوت الحكم

بمعنى الحكم به أي  
المحمول بمس الأمر  
(قوله فالأمر بالمعبر الخ)  
على ما قيل لعله أي قوله  
فإن الحكم أي أن الحكم  
في الوجه الخيرية على  
بعض الأفراد أي دون  
الشكل لأن الأمور متيزة  
حالة محسنة الشكل معتبرة  
ها بحسب بعض وحينئذ  
بمعنى أن مفهوم الوجه  
الخيرية هو ثبوت المحمول  
لعض الأفراد وهو الدعي  
والمراد بالأمور المتيزة  
فيها من ذات الموضوع  
وصدق وصفه وصدي  
وصف المحمول عليها  
وقوله ثم أي حاك وقوله  
بحسب الشكل أي بحسب  
مطلق الحكم بكل الأفراد  
(قوله ومن السالبة الخ)  
عطف على قوله لأن الحكم  
الخ أي وسمعت مفهوم  
اموجه الكلية من أنه  
ثبوت المحمول لجميع أفراد

فإن الحكم في الوجه الخيرية على بعض ما عليه الحكم في الوجه الكلية فالأمر بالمعبر الخ  
الشكل معتبرة بها بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الإيجاب عن كل واحد واحد والبالغة  
الخيرية رفع الإيجاب عن بعض الأفراد فكما اعتبرت الوجه الكلية بحسب الحقيقة وخارج كذلك  
أنما هو بحسب الصدق لمضي الحال على الشيء كالحكم وأما في القضية فلا يصور صدقها على خلاف على شيء  
لأن القضية كقول زيد قائم لا يحمل على شيء ممدولا على قضية أخرى فالمفهوم بالخصوص وسائر الناس  
للكويرة بما سبق أنما يميز في القضاة بحسب صدقها أي تحققها في الواقع فالحقيقة بالتساوي بها الآثار  
يكون صدق كل واحد مذهب في نفس الأمر مستلزما لصدق الأخرى فهذا وكذا القياس في سائر القضاة  
والصدق بمعنى الحال يستعمل بمعنى يقال ألكاتب صدق على الإنسان أي يحول عليه والصدق بمعنى  
(قوله أنما هو بحسب الصدق الخ) أي استبرأ فإيهام ذلك لا أنه لا يتصور نسبة إليها إلا كذلك بدلالة ما  
عن اختياره واعتبر التحقيق كافي في الآلات الثلاثة وأما صدقها كذلك لأنها مع المفهوم بالوجود  
والنسبة بخلاف اعتداده من حيث التحقيق فإنه يخص بالمفهوم التي لا تطغى في عينا أو في شيء  
(قوله كاسر) أي في بحث النسبة فوله لا لخصه لا يحمل على شيء ممدولا على قضية أخرى فالمفهوم بالخصوص وسائر الناس  
في ملاحظة العقل معصومة للأداة جمع أن يلاحظ رابطها شيء آخر على وجه يكون تلك النسبة  
مستقلة وبالشكل معصومة للأداة تد توجه الشخص إلى شيئين صدق والثاني أن واحد محال (قوله  
اعتبر الخ) قريب من أي من هذا الكلام أن المفهوم من النسبة المذكورة هي النسبة بحسب التحقيق  
وليس كذلك النسبة المذكورة مطلق بل هي مفهوم القضاة بل لا ينشأ عنها وعلم قيل لمفردات  
أقول النسبة بين المفهومين هي التي لا تأتي من فرد النسبة الحقيقية بما صدق عليه النسبة  
الخارجية والتمكين ضرورية أن الحكم في أحدهما على الأفراد للقدرة وفي الأخرى على الحقيقة  
مع إذا كان الحكم بما يقول الأفراد جماعة والمفردة يتحقق مفهوم القضية الأولى والثانية فالفئة  
المفهوم والخصوص أنما هي بما يصدق عليه من آثار التحقيق لا من مفهوم على ما هو (قوله أي  
تخفف في الواقع) أي كونها من الطرفين مع فتح النظر عن اعتبار الثبوت فلا ياتي كونها من  
الأمور الاختيارية بمعنى أن لا يوجد في الخارج (قوله والصدق بمعنى الحال الخ) أي لأنه  
في الأول من اعتبار كله على المذكور أو محذوف ولا يفهم معاه بدوهم وفي الثاني من اعتبار كلاً  
في ذلك وذلك لا ياتي استعمال الأول بل في ذلك كره على أن يقال لأسان صادق على زيد  
في الواقع فلا يدان ساطع الفرق هو استعمال كلاً على في الأول دون الثاني ولما كلاً في فشرط في  
الذين (قال رفع الإيجاب) لا يوجب بمعنى الثبوت لا الإيقاع إذ لا ييقاع في القضية السالبة فالحقيقة بحال فالحق

الموضوع عرفت مفهومه في المفهوم لأن الحكم الخ (قوله ومعنى السالبة الخ) نادا كانت صورة الكلية مفهومه ثبوت  
المحمول بكل فرد الموضوع معلى لأن السالبة الكلية رفع الإيجاب عن بعض الأفراد أي رفع الثبوت عن كل فرد فرد  
فليس المراد بالإيجاب حمل المعاني أي هو الإيقاع إذ لا ييقاع في القضية السالبة فالحقيقة بحال فالحق  
والدعي أنه ليس بينهما في الواقع



( قوله القصة المدونة الخ ) لا يخفى ان هذا مذهب حاشا قاله النصف لانه قال ان ثبت ذلك في الدول والتحصن وفي كل  
في الدولة والخصلة وما يصح للنصف . وفي لان النصف لا يثبت شيئا من حيث فائده بل من حيث الدول والتحصن  
لكي الحيل للشرح عن الامتياز للمنفعة وكذا الانتماء الاولى التي وضع في القصة حيث قالوا القصة المدونة والخصلة  
فكل منهما فطر لشيء ولم يسم للنصف هما المعاملة لانه قد بان بالنص ما يثبتها ( قوله لان حرف السب الخ ) قسم القصة  
للمطلقة اليها مخصص لمرئى مملوكتها وما قسم المدونة اليها فقال انه من يكون معنى السب حرفه الشيء من طريق أولا  
فلا يرد حيث ان هذا معنى المدونة على ما قالوه مع ان حرف السب ليس حرف من حروف الالف مدونة من حيث المعنى لانه  
حيث اللفظ ( قوله لان حرف السب الخ ) فيه إشارة الى ان تسميها معاملة من ( ٥٣ ) بان تسمية الشيء بوصف حيزه

( أقول ) القصة المدونة أو مختصة لان حرف السب اما أن يكون حرفا شئ من الموضوع  
بالمعنى ولا يكون حرفا من كل حرفا من الموضوع كقولنا للاشي حد أو من المعلوم كقول  
الحد لاجل أو منها جميعا كقولنا بلاشي لان اسم القصة مدونة موحدة كانت أو عدة أما  
الاولى فمدونة الموضوع وأما الثانية فمدونة المعلوم وأما الثالثة فمدونة لغيره وما سبقت  
مدونة لان حرف السب كسب وجبر والافعال وضعت في الأصل للسب والرفع فاما جسد مع  
غيره كشيء واحد يثبت له شيء أو هو لشيء آخر أو يثبت عنه أو هو عن شيء آخر فقد عدل به  
( أقول ) وذلك من عرفت من أن الأمرين اللذين بينهما محرم من وجه يكون من بينهما  
في شرح المطالع من ان حرف السب من حرفا من طريق ولا نحو الاستعداد حتى ان سب  
بالمعنى فحين حرف السب جزء من الموضوع مع ان القصة مختصة لان الاولى مدونة  
من حيث شيء لانه حدث اللفظ والثانية بالمعنى ( قل وعبر ) أي : استعمل معنى لا ( قال انما  
وصد الخ ) فيه بحث لانه ان أراد بها وضعت سب الحكم فهو معناه وان أراد أن من ذلك فلا  
يجد لكونه ههنا مستملا في سب الشيء في هذه فالاولى ما في شرح المطالع من انها سب مدونة  
ومتبعة لان المدونة أولا على الأمور الثبوتية وأما ضد الأمور الثبوتية فيمثل بالوقوف على  
السب أو تصحيح حرفي اليها ( قال فثبت له ) الحار والحروري في محل الرفع على انه مفعول مفعول  
فانها وكذا يثبت في سب عنه ترك ذلك كذا لفظ لفظ نطق به ويثبت له في موحدة  
المدونة للموضوع أو شيء في الموحدة بمدونة المعلوم ويثبت عنه شيء في الثانية المدونة أو موضوع  
أو عن شيء في الثانية المدونة والمعلوم ( قال فقد عدل به ) أي حرف السب عن موضوعه لانه  
أشبه من الحكم فتوصيف القصة بمدونة توصيف محال جزئيه وهو حرف السب وهذه إشارة  
الى ان أصل المدونة ما على الحرف والاتصال والاشتراك كما في مشترك من الدول على ما في النسخ

كسب المعلوم وان أراد بالنسب ما هو أهم من الحكم فلا ينعكس ذلك تعديلا لتسميته بمدونة لكونها ما مستملا في سب الشيء  
لانك اذا قلت الايجاب ان حاد قد سبقت حيوانه عن الحد لانه ان الحكم هما بالحد على الايجاب فالاولى انها انما سبقت  
مدونة ومعية لان الالافه أولا على الأمور الثبوتية وانما ضد الأمور الثبوتية بمدونة بدلها وتغير بدأت السب ( قوله فثبت  
له ) الحار والحروري في محل الرفع بان فاعل ثبت وكذا في يثبت عنه وقوله يثبت له شيء مشترك ذكر المشتبه لعدم تعلق  
الفرص به وفي معنى النسخ فثبت له شيء يذكر ثبت له وقوله ثبت له من في موحدة المدونة في الموضوع أو شيء في  
مدونة المدونة المعلوم وقوله أو يثبت عنه شيء في الثانية المدونة لمدونة الموضوع وقوله أو شيء في الثانية المدونة بالمعنى  
( قوله فقد عدل به ) أي حرف السب هو قوله عن موضوعه الأصلي أعني سب الحكم وفي هذا ما في النسخ لمدونة بدلها في الحرف  
والإصطلاح الاستدلال بالدولة يتدلى من يقال عدل به ويعدى اليها بسؤال الثاني اليها . ولبيان الأول اعبر بمحيطين هما

(قوله محبة) أي لأن التشكك جعله فيه إشارة إلى أن الحبيب وصف لاجر، فوصفها المحبة من باب نسبة الشيء بوصف  
 حزنه (قوله ورقع الخ) فيه شارف إلى أنه قال قبل والله في قوله الموجبة داخلة على المقصود عنه (قوله وتسمى سانية  
 سبعة) من باب تسمية الشيء باسم وصف حزنه كما أشير فذلك الخارج في التحليل (قوله وأما لم يذكر لها) أي للمحبة والسانية  
 (قوله لأن جميع الألفاظ المذكورة) (٥٤) أي حملها تصاحف الخ أسكن على التوزيع فزيد قائم موجبة محبة وزيد ليس

على موضوعه الأصلي إلى غيره وأنه فُرد للأولى والثانية مثلاً دور ثالثة لأنه قد عُلِمَ من النقل  
 الأول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني، بخلاف المعدول فقد عُلِمَ من النقل المعدولة أصل من محبتها  
 معاً، من لم يكن حرف السلب جزءاً لشيء من الموضوع والمعدول سببت لفظة محبة سواء كانت  
 موجبة أو سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس كاتب ووجه التسمية أن حرف السلب إذا لم يكن  
 جزءاً من طرفيه فسكن واحد من الطرفين وحودي يحصل وزيده يخص اسم المحبة الموجبة  
 وتسمى سانية سبعة لأن السطحة لا جزء 4 وحرف السلب وإن كان موجوفاً معها إلا أنه ليس  
 جزءاً من طرفيها وأما لم يذكر لها مثلاً لأن جميع الألفاظ المذكورة في المباحث السابقة تصلح  
 أن تكون مثلاً لهذا قال

والاعتبار بإيجاز لفظة وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا يفسر في القضية فإن قول كل ما ليس  
 بجي فهو لازم موجبة مع أن طرفيها معيين وقولنا لاني من المحترفين كمن سانية مع أن  
 طرفيها وجوديان

(أقول) ربما يذهب الوهم إلى أن كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سانية ولما ذكر أن  
 القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سانية ذكر  
 سبق الإيجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرّف أن الإيجاب هو ارتفاع النسبة والسلب هو  
 سبوتية حرثية وما كان من الواجبين السلبين عموم من وجه كان ينسبها شيء

بكتشف ويمدنى من يقال عنه، وأما اشتقاقه من جدول فغير صحيح لأن الجدول مصادرات دأب  
 ويشد على وزاير كدس جيري محوري ويشد إلى المعنوية الثانية، وكلاهما يعبر مستقيم هما  
 (قال ليس جزءاً من طرفيها) أي من شيء من طرفيها، سانية وليس إلى المعدولة ولما اختص  
 هذا الاسم بمسألة مع ال المحبة لراحة شريكة معها في عدم كون السلب جزءاً من طرفيها (قال  
 لأن جميع الألفاظ) أي شكل واحد منها (قال حتى يرتفع الاشتباه) يعني أن (قوله والاعتدال  
 والإيجاب الخ) رفع للاشتباه الثاني من قوله سميت لفظة معدولة موجبة كانت أو سانية (قال فقد  
 حرفت) الخ يعني أن قول المصنف بالنسبة الثبوتية والسلبية على حذف المضاف أي باقعة نسبة  
 الثبوتية ورفع نسبة السلبية وذلك لأنك قد عرفت أن الإيجاب يقدح النسبة الثبوتية والسلب يقدح  
 لانس نسبة الثبوتية والسلبية والإسكات كل قضية صادقة فليس في كون القضية موجبة أو سالبة  
 يقدح النسبة ووجهها الموجبة ما تشتمل على الإيجاب والسانية ما تشتمل على السلب اشتباه ليدل على  
 ادلول في القضية المنقولة واشتباها لشرط على التشرع في القضية للعقولة المقصود بقوله فالغدير

قائم سانية سبعة وأنه  
 صبراً الجميع المحبة لأنه  
 ليس كل واحد من صلتها  
 لأن يكون مثلاً دور  
 قائم لأصبح مثلاً لسانه  
 فأمثل (قوله ري يذهب  
 الوهم إلى أن كل قضية  
 تشتمل على حرف السلب  
 تكون سانية) أي مع أنه  
 ليس كذلك وأب عر  
 فالوهم لم يبر القفل لأن  
 حكم القفل لا يكون إلا  
 صادقة وقد علمت أن  
 هذا أمر كاذب فلا يصح  
 أن يكون هذا سانية للقفل  
 وقد يقال إن الوهم لا يذنب  
 إلا الأمور المترتبة وكل  
 قضية الخ أسركلي فأمثل  
 فذلك (قوله حتى يرتفع  
 الاشتباه) يعني أن قوله  
 والاشارة بإهاب الخ ومع  
 للاشتباه الثاني من  
 قوله سميت لفظة معدولة  
 موجبة أو سالبة (قوله  
 فقد حرفت الخ) أحد  
 من هذا أن قول المصنف  
 بالنسبة الثبوتية والسلبية

على حذف مضاف أي باقعة نسبة الثبوتية ورفع النسبة سلبية لأن الإيجاب هو يرفع نسبة والسلب يقدحها  
 لأن النسبة الثبوتية والسلبية والإسكات كل قضية صادقة وانعبر في كون القضية موجبة أو سالبة فمع النسبة ووجهها  
 الموجبة ما تشتمل على الإيجاب والسالية ما تشتمل على السلب من اشتباها ليدل على الدلول في القضية المشدوعة واشتباها لشرط  
 على الشرط في القضية المقترنة

(قوله بالعبارة) أي فاعلموه ويطور 4 في كون العبارة موجبة وسالبة افعال القصة الخ كانه زائدة وبصح جعلها اسمية لتصوير أي للمحدود لشيء مصدر بالفتح الخ (قوله بافعال القصة) من افعاله المصدر للمعول فاعلموه موقوفة في مبدؤها وقوعها وشوئها وكذا يقال في قوعها أي ادراك رصها أي عدم وقوعه وعدم نيوتها (قوله في كتاب نسب واقعه الخ) الثالث لقوله في من هو افعال القصة وقوله بها يأتي موقوفة ان يقول في كتاب اسمة موقوفة أي ( ٤٥ ) مذكور وقوعها ويمكن ان يكون

لتمت لشيء اثبات في الله وهو الوقوع فاشتق منه واقعة (قوله كقولنا كذا ليس محي الخ) في هذا إشارة الى ان قول المصنف فان قوله كذا ليس محي قولنا لشيء من التحرك بما كان مثلاً لما قسم والقائه لتتبع دون التعليل لان الجزئي لا يثبت الشيء السكبي وادخل كلمة ان لغير ذلك انما عرض جعل قوله كذا ليس محي الخ مثلاً لغيره فاعلموه مع ان العلم بالاولى جوهري

وهي بالعبارة في كون القصة موجبة وسالبة ويقع المحدود بها لا يطرأ بها في كانت القصة واقعة واقعة كانت القصة موجبة وان كان طرفه عديم فكيف كل ما ليس محي هو لا علم له حال حكم بها ثبوت الاعالية بشكل ماصدق فيه انه ليس محي فتكون موجبة وانما من طرفه على حرف اليه ومتى كانت اسمة مبروعة فهي سالبة وان كان طرفها وحدها كقولنا لشيء من التحرك ما كان محي فان الحكم بها بلسان الكسبي عن كل ماصدق عليه التحرك فتكون سالبة وانما في غير محي من طرفها سبب فليس الاتصاف في الانجاب والسلب الى الاطراف من الى القصة قال

في والسالبة السببية اتم من الموجبة المصدرية للمعول المصدق السلب حدد عدم الموضوع دون الانجاب فان الانجاب لا يصح الا في موجود محقق كما في الخلق والخلق الموضوع هو مقدار كما في الطبيعة الموضوع أما اذا كان الموضوع موجوداً فاعلمه بالامثال والمقدور في جهتها في القصة ما في الكلامية فاقعية موجبة ان قدمت الواقعة على حرف السلب وسالبة ان اخرجت عنها وانما في المثالية مادية أو الاصطلاح على تخصيص فقد عر أولاً بالاعمال المتعول وقط ليس بالسلب بسيط أو العكس

#### السلب في الحركتين سببية حركية

اختر الشرط في الشرط لا اختر الجزء في السكبي حتى يرد ان الاقتناع علم فكيف يكون جزء الموضوع (قال في كانت القصة واقعة) لواقع السابق واللاحق حيث قال مبروعة ان يكون موقوفة الا انه أراد واقعة في التحرك (قال قال المحققين بها أي) في مدلولها والمقصود بالاعالية مفهوم الاعاليه تمراعي لشيء بمجده مستقاه (قال كقولنا كل ما ليس محي هو لا علم له) إشارة الى ان قول المصنف فان قوله كل ما ليس محي هو لا علم وقولنا لشيء من التحرك بما كان مثلاً لما قسم ولقائه لتتبع دون التعليل اذ عرفت لا يثبت الشيء للكل واحد في لغة ان لحد ان لا يثبت (قال كقولنا لشيء من التحرك ما كان محي) فتكون السكون وجوداً سلباً على ان المقصود منه المعنى القوي أي الاستقرار قال المحقق اعتبارنا في تبديل السالبة المحضة الطرفين هو ان لا يثبت من التحرك ما كان إشارة الى ان المقصود من السكون هو ان يكون حرف السلب خراً من لفظة لا ان يكون عدم معتبراً في معنونه فان السكون عدم الحركة مع انه ليس من تعدله في شيء محل بحث فكيف وقد صرح الشارح في شرح انطون بل قولنا زيد انسى مسودة

بعد قلنا الاولى ان المراد ان يكون العلم وجودياً وهو ان الوصف (قوله فان الحكم بها بثبوت الخ) في ان الحكم لمب اعم من العلم لا بالاعالية كما قال (قوله لشيء من التحرك الخ) التعليل بذلك ما على ان السكون هو الاستقرار لعدم الحركة ولا يصح لان طرفها حادثة يكون عديم (قوله سبب السكبي) في سبب السكبي نظير ما تقدم لان ماد كره هنا سبب السكبي (قوله بل الى السببية) في الكلام حذف أي بل الى ايقاع القصة ورمها

(قوله لقائ ان يقول الخ) هذا خارج عن معنى الحق (قوله كذلك يكون) الاولى حذف فوه كذلك لعدم صدقها بالشيء السابق (قوله حين يشرع الخ) حين طرفه وحده وما رآه في جمل حين يشرع في الاحكام لم يحسن الخ وليس حرفا لحسن والا لم يخرج الاستعمال (٥٦) عن ما استخذه من الصدارة (قوله ان المحصلات الخ) هذا سؤال ناد. كانه قيل ثم يقول

(قول) لا تمل ان يقول المدول كما يكون في جانب المدول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما به حين يشرع في الاحكام لم يحسن كلامه المدول والمدول في المدول ثم المحصلات والمدولات. عمل كبره في الوجه في تخصص السلة القابلة والوجه لمدولة المحول بالحق كقول المدول وجه التحصيل في الاول فهو ان اعتبر في المتن من المدول ما به في جانب المدول وذلك لانك قد جئت ان مدول احكامك من الموضوع وصف المحول ولاخذه في ان الحكم على الشيء بالامور الوحدية يختلف الحكم عليه بالامور العدية باختلاف لصدية بالمدول والتحصيل في المحول يؤثر في مفهومها بخلاف لمدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان المدول والتحصيل انما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير الحكم عليه لان الحكم عليه عده عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف المادرات عنه ولما وجه (قوله) يؤثر في مفهوم (قول) أي يوجب اختلاف مفهوم القضية فعدا فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية أخرى يتخالف مفهومهما في الحقيقة ولما اختلفت الفطور بالمدول والتحصيل فلا يوجب اختلاف في مفهوم القضية فانه قد كان ذات واحدة وصف (قال كذلك يكون الخ) الصواب ترك كذلك لعدم صدقها بالشيء السابق (قال حين يشرع) كانه بالمدول ما به صدقته فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الي. بالمدول هو تعريف لمدول أي يوجب الترخس لاحكامها وقوله لم يحسن حذف عليه وليس طرفا لتخصص بتدليل ايراد هذه فلا يرد بطلان صدارة الاستعمال (قال ثم ان المحصلات الخ) سؤال ناد كانه قيل ثم يقول من المحصلات الخ وليس مدله بعد التحصيل فالوجه لمدولة المحول لاسئلة المدولة المدول المدول بعد التحصيل فالوجه لمدولة المحول لاسئلة المدولة المدول المدول بعد التحصيل (قوله أي يوجب اختلاف الخ) حاصل كلامه قدس سره ان اختلاف المحول يكون وجوده وعدمه يوجب اختلاف مفهوم القضية فعدا فلا يشهد بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا يوجبه بطرد جنود ان يكون لذات واحدة عنوان وجودي وعدمي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف القضية فضلا لان الوصف عنواني انما هو آية للاحقة الذات عبر مؤثر في اختلافه فانه اذا كان ذات واحدة وصفا وجودي وعدمي فان حصل موضوعين لم يختلف مفهوم القضية وان حصل مجموعين اختلفت اختلاف الذات في هو كل كانت جسم وكل لا كانت جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل الاختلاف بينهما ثابت في أصوبها والاصول آية ملاحتة تلك الافراد الخمسة لا ينبغي ان هذا الوجه ثم لعدم اعتبار المدول في جانب الموضوع وقول الشارع واعلمكم على الشيء لا يختلف بخلاف المادرات أدب عليه ثم ان

ان المحصلات الخ وبسبب مدله ثم انه مد شخصين كلاما بالوجه المدولة بطلان بعض حالات الخ والا لوراد ما في مدالتخصص فالوجه لمدولة المدول لاسئلة المدولة المدول المدول فكيف يصح قوله كثيرة وقوله ثم ان المحصلات أي وضمالات المحول (قوله كثيرة) سيأتي انها أربعة وسبب ما ذكرنا في نسخة واحدة وترك القضية (قوله ان ملأ الحكم) أي ينقل الحكم (قوله بالامور الوحدية) كافي زيد كاتب وقوله يختلف الحكم عليه بالامور العدية كافي زيد لا كاتب (قوله بخلاف المدول) والتحصيل في وصف الموضوع وذلك كافي في هو ملأ ولاسي لان مدع عن الموضوع أي الافراد الملأ ولا سيوعها في الشيء واحد ثم ان قوله في وصف الموضوع فيه حذف أي بخلاف المدول والتحصيل في ذات

وصف الموضوع وذلك لان الموضوع على المثال السابق ايراد ملأ ووصف فذلك الموضوع العدية والتحصيل انما هو في حال الوصف وهو قوله الملاحي والبارد وهو فانه تخصيص ثالث على ما ذكر أي فان ماد كمن للمدول والتحصيل بخلاف الفظ الذي حصل فيه أوله ثالث على الوصف باعتبار داله وحده. أولى لان الوصف هو المحدث عنه وقوله عبارة أي مبدية عن ذات الموضوع وهي الافراد



(قوله فلا اعتبار المدون) أي وعدمه وحاصلهما قولان هو، أو رفعهما، وست نسب جازية من حذف كل قضيعة باعتبارها  
 حسن من تلك النسب طاهرة وهي واحدة منها شدة هذا تعرض هذا (قوله كف ما كان) أي كيف، كقولنا موضوع معدولا  
 أو محصلا (قوله وفيه ما كان) أي كانت لظنية معدولة أو محصلة (قوله ٥٧) فهيما ربيع ضلبي) أي ولتبع مسلكها

التخصيص في الثاني فلا اعتبار المدون والتجديد في الأول ربيع الخمسة لأن حرف السلب  
 أن كان حراً من المحمول فالخصبة معدولة والاشتراك كميما كان الموضوع وأما كان فهي إما  
 موجبة أو سالبة فهي، أو رفع فصيلاً موجبة محصلة كقول: زيد كاتب وسالفة محصلة كقولنا زيد  
 ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالفة معدولة كقولنا ليس زيد بكاتب  
 ولأن الناس بين قضيتين من هذه انحصار الأولين سالبة الخصبة والموجبة لمعدولة أما بين الموجبة  
 المحصلة والسالبة المحصلة فعدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة وأما بين الموجبة المحصلة  
 والموجبة لمعدولة فوجود حرف السلب في المعدولة دون الموجبة المحصلة وأما بين الموجبة المحصلة  
 والسالبة لمعدولة فوجود حرف السلب في السالبة لمعدولة بخلاف الموجبة المحصلة وسأبين السالبة  
 المحصلة والسالبة لمعدولة هو جود حرف السلب في إحداهما، والمعدولة حرف واحد في السالبة المحصلة  
 وما بين موجبة المعدولة والمعدولة والسالبة لمعدولة هو جود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب  
 وما بين السالبة المحصلة والموجبة لمعدولة للمدلول فيها الناس من حيث أن حرف السلب هو جود  
 فيها واحد فإذا قيل زيد ليس كاتبا فلا يتم أنه موجبة معدولة أو سالفة بسيطة فيها محصنها  
 بالذكر من بين التثنية

أنما هو السلب  
 لا علم ولرب حرف السلب  
 فلا يصح ظهور الفرق بين  
 على عدم حرف السلب  
 في الموجبة ووجوده في  
 السالبة والمعدولة وهي  
 وجود حرف السلب في  
 السالبة والمعدولة وحرف  
 واحد في السالبة المحصلة  
 والمعدولة (قوله بخلاف  
 الموجبة المحصلة) أي فلا  
 لا يوجد حرف السلب  
 (قوله بوجود حرف واحد  
 في الإيجاب) وحرفين في  
 السلب جازية على أنها المفهوم

أحدهما وجودي كائناً ولا آخر عيني كالإيجابي وغيرهما ثمة بالوجودي وغيره والمدعي  
 وحكم تنبيه في الأخير تحكّم واحد ثم يحصل هناك قضيتان متجانستان في مضمونية جمعة  
 عدم تأثير اختلاف السؤال في القضية حقيقة لا يقتضي عدم تأثرها مطلقاً فلا يرد أنه لو لم يكن  
 السؤال تأثير في مفهوم القضية ما كذبت القضية بمتشابه الصف التي بالمؤول وعدم الاستدلال  
 على اختلاف السؤال (قال فلا اعتبار المدون إلخ) حاصله أن ههنا أربع قضايا ومبهميتها  
 حسن منها معار وهي واحدة منها شدة هذا تعرض لها (قال فعدم حرف السلب إلخ) بناء على  
 هذه المروق بل على عدم حرف السلب في جانب الموضوع وإسقاطه عن نظر الإشار كما به فلا  
 يرد بل من للموجة المحصلة في التخصيص أو رفع قولنا الملاحي جاز وفيه حرف سالب ومن موجبة  
 المدولة الملاحي لا علم وفيه حرف سالب فلا يصح ظهور الفرق للملح على عدم حرف سلب في  
 الموجبة المحصلة ووجودها في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرف السلب في السالبة لمعدولة  
 وحرف واحد في السالبة المحصلة والمعدولة (قال بخلاف الموجبة) المحصلة فأنه لا يوجد حرف  
 السلب (قال فوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب) بناء على أن المفهوم إما  
 وجودي أو عيني بمعنى رفع الوجود وأما عدم المدعي فمجرد تنبيه عن الوجودي فلا يرد أن قول  
 زيد لا كاتب معدولة موجبة متشبهة على حرفين كقولنا زيد ليس بكاتب فلا تلبس بقول لأن

(م) أ) شروح الشخصية ثالثة) أما وجودي أو عيني بمعنى رفع الوجود وأما عدم المدعي فمجرد تنبيه عن الوجودي  
 فلا يرد أن قولنا زيد لا كاتب معدولة موجبة متشبهة على حرفين كقولنا زيد ليس بكاتب فلا تلبس بأن حاصله أن  
 المعدولة قد يوجد فيها حرفان كالتالية فلا تلبس بأن لأن حرف السلب الوجود فيها واحد بناء على أن في كل واحد منهما  
 سلب أمر وجودي لأن في معناه سلب في معناه وفي الأخرى سلبه عن شيء

( قوله أعم من الواحدة ) أي : نعم من حيث التحقق لأم حيث المقوم لأنها متبنيان لأن مفهوم أحدهما شئت ومفهوم الأخرى شات ( قوله ولا يتكسب ) أي : عكسا كسب فلا يتحقق له شك في عكسا حرجيا ( قوله علاه متى ثبت الأول الخ ) أي : للاجترار لسان كقولك كل انسان لاجترار ( ٤٨ ) هـ ثبتت للاجترار لسان واحد ثبت للاجترار لسانين يصدق بي الحجر

على أنه لو لم يصدق بي والفرق بينهما معني يوصل أن ما شئ هو أن السالبة البسيطة نعم من الواحدة البسيطة للمدلول لأنه متى صدقت الواحدة البسيطة حصول صدقت السالبة البسيطة ولا يتكسب أنه الأول ولأن متى ثبت اللازم ح يصدق سائر الخاء عنه فانه لو لم يصدق سلب الخاء عنه ثبت له أنه فيكون له واللازم الثاني وهو اجتماع التبعيض وأما الثاني وهو أنه لا يبرم من صدق السالبة البسيطة صدق الواحدة البسيطة يحصل فلا ان الجواب لا يصح على المدعوم ضرورة أن إيجاب شئ لغيره فرع على وجوده مثبت له بخلاف السلب فإن الإيجاب لم يصدق على المدعوم صحت سلب صيا بالضرورة فيجوز أن يكون موضوع مدعوما وحده يصدق السلب البسيط ولا يصدق الإيجاب المدعوم كما أنه يصدق قولنا شريك الذي ليس صديق ولا يصدق شريك الذي غير صديق لا معنى

( قوله ) ضرورة أن الإيجاب الشئ لغيره فرع على وجوده مثبت له ( أقول ) سواء كان ذلك الشئ أمرا وجوديا أو عدما فإن شئت أن لا كتابة زيد فرع على وجوده كما أن شئت الكتابة له كذلك

حرف السلب الواحد فيه واحد بناء على أن في كل شئها سلب أمر وجودي إلا أن في أحده سلب في نفسه وفي الأخرى سلبه عن شئ ( قال له ما شئ الخ ) حاصل للفرق أن بينهما موصوما وخصوصا من حيث التحقق لأن مفهوم أحدهما شئت ومفهوم أخرى سلب ( قال ولا يتكسب ) أي : كسب ( قال وهو اجتماع التبعيض ) بمعنى المفهومين الثانيين فيه غاية الاختلاف واجتماعهما محال بالضرورة وإن جار أرماعها به على أن شئت شئ شئ يتقضي وجوده المثبت له سواء كان للثبوت وجوديا أو عدما ( قال فلان الإيجاب لا يصح على المدعوم ) أي في الطرف الذي فيه الإيجاب ضرورة أن إيجاب الشئ الخ أي صدق الإيجاب شئ لغيره فرع وجوده مثبت له لأن يصدق شئ لغيره وثبوت لغيره فرع شئت لغيره في نفسه في ذلك الغير إذا كان الثبوت حقيقيا سواء كان الثبوت هو حو أي الاتحاد في الوجود أو بالانصاف كما في شئت التخصيصات لفظا وهذه للقصة بدينية إذ الشيء ما يوجد لم يكن نحاذ شيء منه في الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الواحدة السالبة أعدوا في مدعوم سلب المدعوم عن الموضوع ثم أثبت ذلك سلب له ولا فرق بين انتفاء شئ عن شئ وشئت ذلك الانتفاء له الإيجاز اعتبر العقل وهو كذلك الانتفاء حقيقيا لزم من سلب شئ عن شئ وجود اختصاص غير متبعية في شئ لآخر وهذا ماد كرهه السند قدس سره أن صدق لا يقتضي وجود الموضوع ولا حقيقة راحة إلى معنى السالبة ضرورة أن انتفاء شئ عن الآخر يستلزم انتفاء الآخر والتكسب من لا اختلاف بينهما إلا باعتبار ولا شك أن صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فكذلك ما لا يبرم ( قال كما أنه يصدق قول شريك الذي ليس صديق ) لذلك لحد الانتفاء أن الإيجاب يقتضي الوجود دون السلب فإن هذه القصة ليست حقيقة ولا غرضة لأن الحكم فيها ليس مقصودا على الأفراد الوجودية في الخارج محققا

على أنه لو لم يصدق بي الحجر عنه بل ثبت الحجر للإنسان ثم أن ساكن الإنسان لاجترار أو حجر وفيهما اجتماع للتبعيض واجتماعها بطرفا أدى إلى الاجتماع وهو عدم صدق سبالة البسيطة عند صدق الواحدة البسيطة بطل و ثبت نفسه وهو صدق السالبة البسيطة عند صدق الواحدة البسيطة ( قوله اجتماع التبعيض ) أي : المفهومين الذين بينهما غاية الاختلاف ( قوله ضرورة أن إيجاب الشئ ) أي : صدق الإيجاب الشئ لغيره فرع على وجوده المثبت له لأن يصدق شئ لغيره وثبوت لغيره فرع شئت لغيره في نفسه في ذلك الغير إذا كان الثبوت حقيقيا سواء كان الثبوت هو حو أي الاتحاد في الوجود أو بالانصاف كما في شئت التخصيصات لفظا وهذه للقصة بدينية إذ الشيء ما يوجد لم يكن نحاذ شيء منه في الوجود ولا حصول صفة له بخلاف الواحدة السالبة أعدوا في مدعوم سلب المدعوم عن الموضوع ثم أثبت ذلك سلب له ولا فرق بين انتفاء شئ عن شئ وشئت ذلك الانتفاء له الإيجاز اعتبر العقل وهو كذلك الانتفاء حقيقيا لزم من سلب شئ عن شئ وجود اختصاص غير متبعية في شئ لآخر وهذا ماد كرهه السند قدس سره أن صدق لا يقتضي وجود الموضوع ولا حقيقة راحة إلى معنى السالبة ضرورة أن انتفاء شئ عن الآخر يستلزم انتفاء الآخر والتكسب من لا اختلاف بينهما إلا باعتبار ولا شك أن صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فكذلك ما لا يبرم ( قال كما أنه يصدق قول شريك الذي ليس صديق ) لذلك لحد الانتفاء أن الإيجاب يقتضي الوجود دون السلب فإن هذه القصة ليست حقيقة ولا غرضة لأن الحكم فيها ليس مقصودا على الأفراد الوجودية في الخارج محققا

الخ ( أي : حينئذ فوجود الخ ) قوله كما أنه يصدق الخ ( هذا مثلك لحد انتفاء ان الإيجاب يقتضي الوجود الأول دون السلب لا قوله يجوز أن يكون الموضوع مدعوما ويصدق منه السلب البسيط دون الإيجاب المدعوم والمعدل وذلك لأن هذه القضية ليست حقيقية ولا سارجية لأن الحكم ليس مقصودا على الأفراد الوجودية بل على كل من شئت متبنيان

( قوله ) ولما كان الموضوع معدوماً ( أي وفي الخارج ) وانضم على سبيل الدعاء ( وهو في نفسه ) أي قطع النظر عن من العرض سواء كان في الوجود أو في الخارج ( قوله لا يقال لو صدق الخ ) هذه معارضة لوردة على القليل الذي أقامه على دعوى أن السلب صريح على العدم في قوله يختلف السلب لأن الإيجاب يقع وحده بل دليلك هذا وإن أسبق دعواكم وهو أن السلب يصح على عدمه يمكن هذا ما دليل ينتج أن السلب لا يصح على العدم وهو خلاف الذي وسأعلم لو صدق السلب على عدمه الموضوع لم يكن بين السلب والحرية نفس لكن التالي ما من دليل المقسم وأن نقيضه وهو أن صدق السلب لا يكون إلا مع وجود الموضوع ثم إن الاستقانة كانت ظاهرة في ذلك كخلافها بخلاف الشرطية ( ٥٩ ) فإني سأرد على هذا أيضاً حيث

قد استدلنا على أن السلب قد يستلزم الخ  
ويصح أن يكون غرضاً من الغرض  
الغرضي المذكور وحده  
أن ما ذكره من أن السلب  
ما من السلب ما من السلب  
و كان السلب صريحاً على  
العدم ولا يمكن أن يكون بين الوحدة  
السلب والحرية بالذات  
نقضي ( قوله قد يستلزم  
على الصدق حيثما أي حين  
عدم الموضوع ) قوله لجميع  
الأفراد ( الوحدة ) أي  
لكل فرد من الأفراد  
الوحدة فليس المراد  
الموضوع ( قوله هو سلبه عن  
بعض الأفراد ) أي  
أي قد ورد السلب على  
عن غير محل الذي ورد  
عنه الإيجاب وشرط  
التصريح أن يكون الإيجاب  
والسلب واحدًا من شرط  
قد للشرط ( قوله

الأول سلب الصريح عن شريك المادي ) ولما كان الموضوع معدوماً صدق السلب على مفهومه  
بمعنى الثاني أن عدم الصريح ثابت ثم ثبت الذي فلا بد أن يكون موجوداً في صفة حتى يمكن  
ثبوت شريكه وهو يمنع الوجود لا يقال هو صدق السلب على عدم الموضوع لم يكن بين الوحدة  
السلبية والسببية الجزئية نفس لانه قد يستلزم على السلب صدق حيث قل من الجزئية است  
المحلول لجميع الأفراد بوجوده وسلبه عن بعض الأفراد المدعومة لا ما قول الحكم في السلب  
على الأفراد للموضوع كما أن الحكم في الوحدة على الأفراد هو عدمه الأصدق السلب لا يثبت  
على وجوده لا ما صدق لا يثبت لا يثبت عليه فإني سأرد على الوجه السلب على جميع الأفراد ( ج ) والوحدة  
( قوله ) لا ما قول الحكم في السلب على الأفراد للموضوع ( أورد ) وذلك لأن السلب وقع  
الإيجاب فإنا كالم الإيجاب متبقة للأفراد والوحدة كان معه أيضاً متبقة يجب أن يكون الإيجاب  
والسلب وادرس على أن وجوده أي يثبت ذلك في مفهوم الوحدة والسلب لكن محقق ( سلباً  
وصحفاً لا يثبت على وجوده لأن محصلاً أنته ) عن شيء أي اسمه والموضوع من ذات  
الموضوع وذلك أنه أن يكون الموضوع موجوداً ويصح الموضوع عنه وأما بأن لا يوجد للموضوع  
أو مقارناً بل يشمل الذبعية أيضاً والقول بأنها يصدق حقيقة أو خارجية فوهم لأن الصدق فرع  
فقد مفهومها ( قال ولما كان الموضوع معدوماً ) أي في الخارج والله في حقيقة فوهم سلب كل مفهوم  
عنه ( قال في صفة ) أي مع قطع النظر عن القرض سواء كان في الوجود أو في الخارج ( قال لا يقال  
الخ ) معارضة لقليل قوله بخلاف السلب أو قصر له مستلزمه أخيراً ولا يجوز أن يكون معارضة  
مدللاً ولا يدل أنه يمكن إيراد هذا دفع على أن الإيجاب لا يصح إلا على موجود له ولو لم يكن يمكن  
كذلك لم يكن بوجوه اسكينية تقييد لسببية الجزئية فوهم أن السؤال وارد على الاختلاف وجود  
في الاقتضاء ولا استتماس له لثبته الإيجاب بوجوده ولا عدم لثبته السلب بالذات ( قال الحكم  
في السلب ) ثم يلزم في شرط السلب والوحدة بل كورد في الجواب في جميع المواقف فوهم أي السالبة  
الجزئية ولو حجية السلبية ولقد لجميع على كل واحد دليل قوله أي كل واحد من الأفراد ( قوله

لا ما قول الخ ) صلبه منع دليل الشرطية وتقريره لاسم الحكم في صفة الجزئية على بعض الأفراد المدعومة بل الحكم  
في السالبة الجزئية على الأفراد بوجوده في المنزلة تصادف بالوجود كما إذا حكم في الوحدة السلبية كذلك على الأفراد لوجوده  
وحديث التخصيص وذكر الحكم في السالبة على الأفراد لغير تصادف بالوجود لا يثبت أن صدق التشكيك بالسلب لا يثبت  
على وجود الأفراد إذ هو صدق سلبه وحديث الأفراد بالفعل ثم لا نقول أن السلب يحكم في السالبة على الأفراد بوجوده أي  
على الأفراد لغير تصادف بالوجود ولا يقوم من اعتبار تصادف بالوجود وجوده في الخارج فليس بل قد يكون ذلك لغير  
وقع خبراً وقد لا يكون وقوله إلا أن صدق السلب أي صدق التشكيك في أن السلب في لفظ السالبة والوحدة المذكورتين  
في الجواب في جميع المواقف فوهم أي السالبة الجزئية ولو حجية سلبية

(قوله ويصدق هذا ليس) أي (الشيء هو السلب) قوله عند ذلك تحقق الخ) أي وعند كون السلب مصحاً على الأفراد اعتمد  
 اتصافه بالوجود وحدث بالفعل أم لا تحقق التخصص لأن كلا من الإيجاب والسلب وارد على الأفراد الكثير أمه فيها بالوجود  
 قد وجد شرطه يجب حيثما تحققت (قوله لا دخل له في بين الفرق) أي وإن كان موضوعه له لأنه شامع شبهة الواردة  
 على الفرق (قوله خلاصة فيه) (٦٠) أي في البيان للفرق وإن كان موضوعاً له (قوله يذكرها) أي يذكر في

ثبت له (ب) ولا شك أنها إما تصدق إذا كانت افراد (ج) موجودة وهي السالبة أنه ليس  
 كذلك أي ككل واحد من الأفراد الموجودة (خ) ليس يثبت له (ب) ويصدق هذا ليس لأنه  
 بأن لا يكون شيئاً من الأفراد موجوداً وأخرى بأن تكون موجودة ويثبت للأفراد ما وجد ذلك  
 تحقق التامض حتماً وما قوله لأن الإيجاب لا يمتنع إلا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع  
 أو مقرر كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بين الفرق إذ يكفي فيه أن الإيجاب يستدعي  
 وجود الموضوع دون السلب وما إن موضوع موجود في الخارج محققاً ومقدراً فلا حاجة  
 فكأنه جواب سؤال يذكر فيها ويشل أن عينه تنوارك لإيجاب مستدعي وجود الموضوع أن  
 الإيجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا تصح الواجبة الحقيقية أصلاً لأن الحكم  
 ليس مقدوراً على الموضوعات الموجودة في الخارج وإن عينه أن الإيجاب يستدعي مطلق  
 الوجود فإسالة أصلاً تستدعي مطلق لوجود لا يكون مضموراً بوجه  
 وإن كان الحكم السلب فلا فرق بين اللوجبة وإسالة في ذلك فأجاب أن كلاماً ليس إلا في  
 نصيبه بخارجيه والخفية لا في مطلق نصيبه على ما سبق الإشارة إليه فإراد حولها الإيجاب  
 يستدعي وجود الموضوع أن الوجة أن كانت حار جة يجب أن يكون موضوعها موجوداً في الخارج  
 فيبقى عنه المضمول أي فعلها ويحصل اللوجبة ثبوت المضمول للموضوع ولا تصور ذلك إلا بأن  
 يكون الموضوع موجوداً ثبوت المضمول وتلخيصه أن انتهاء شيء من الموضوع قد يكون انتفاءه  
 في نفسه وقد لا يكون انتفاءه، أما لو تعلق الشيء فلا يمكن إلا بأن يكون موجوداً

(قوله فينبغي عنه المضمول أيضاً) أي كما انتهى عنه الوجود قال ما انتهى عنه الوجود انتهى عنه كل  
 صفة (قال لا يكون شيئاً من الأفراد موجوداً) إنما اعتمد السلب للكل لأنه لو كان شيئاً من  
 الأفراد موجوداً، يصدق للوجه شكلية انتهى كل (ج) بالوجود (ب) (قال لا دخل له في بيان  
 الفرق) أي ليس ذلك ما طالع الفرق وإن كان موضوع للفرق حيث يتبع به الشبهة (قال فكأنه  
 جواب الخ) يعني أنه يذكر في كتب القوم السؤال المذكور وهذا الكلام يصلح جواباً له فالص  
 أنه جواب ذلك السؤال وليس هذا في الجواب لعدم الإشارة عنه إلى السؤال فهذا قال فكأنه  
 (قال ليس إلا في القضية الخ) المقصود حسب قربة على أن المقصود بالوجود في الخارج على التفصيل  
 لابد كور ولا خلاصة الجواب استبعاد الشيء لأول وتبع الوجود فيحصل الحقيقة (قال لا في  
 مطلق القضية) حتى لا يمتنع التخصيص بالوجود الخارجي ويرد النص بالفعلية الذهبية

كتب القوم في هذا الموضوع  
 وأما غير ذلك كما لا يمتنع  
 نص في الجواب لعدم الإشارة  
 فيه إلى السؤال لأنه عليه  
 الأمر بالسؤال والله كور  
 يذكره في كتبهم وهذا  
 الكلام يصلح الجواب عنه  
 فالص أنه جواب ذلك  
 السؤال (قوله لأن الحكم  
 فيها ليس مقصوداً على  
 الموضوعات الموجودة أي  
 بل الحكم بها على الأفراد  
 المقصود الوجود سواء

وحدثنا القائل أم لا فالص  
 فيها مضمول الأفراد الموجود  
 والتي لم توجد ما (قوله  
 مضمول الوجود) أي نعم  
 من أن يكون في الخارج  
 أم لا (قوله لا بد أن يكون  
 مقصوداً) أي يكون  
 موجوداً سكن في ذهن  
 وقوله في ذلك أي في ما يستدعي  
 وجود الموضوع (قوله  
 فأجاب الخ) حاصله استبعاد  
 الشيء الأول والآخر

يزيد وجود الموضوع تحقيراً أو تحديراً في حل الحقيقة ونخرج أسالة عقول الشارح كلاماً ليس إلا في  
 القصة الخ ليس هذا هو الجواب وإنما هو بيان لأن يراد بالخارج الخارج المعنى والمقدور وبهذا الجواب قوله قال أراد خوفاً الخ  
 (قوله لا في مطلق نصيب) أي الشائبة الحقيقية والخارجية والذهنية وهذا كان ليس الكلام في مطلق القضية فلا يصح  
 التخصيص بالوجود الخارجي ويورد النص بالفعلية الذهبية

(قوله مقدر لوجود في الخارج) فيمكن الوجود في الخارج سواء كانت (٦٦) موجودة بالفعل أم لا (قوله وذلك كله

هذا لم يكن الخ) أي أن ما سبق من كونه لا يبرم من صدق المسألة البسيطة صدق للوجبة البسيطة

بأنه لم يكن موضوع

موجوداً أما لو كان

موجوداً بالفعل فانهما

حيثما يكونان متلازمين

فيوم من صدق أحدهما

صدق الأخرى وفي هذا

إشارة إلى أن قول

المتنصف وأما إذا كان

الموضوع موجوداً فانهما

متلازمان عند عمل لقوله

لصدق البسطة عند عدم

الموضوع (قوله لأن ج

الموجود اند صدق عنه

الداخل) أي كأي قوائمه

الانسان ليس يصحح فقد

صحت عنه المحر فوأنمت

له اللاحصر ه فالسألة

البسيطة استلزام للوجبة

لصدوق وقوله وبالنسبة

أي هنا أثبت للوجود

لأنه قد ثبت عنه الماء

وذلك كأي قولك لا ممان

اللاحصر فقد أثبت ه

اللاحصر وعين هذه

الخبرية وحيثما تعلق لوجبة

حقيقاً وإن كانت حقيقية يجب أن يكون موضوعها ممدد الوجود في الخارج والمسألة لا تستلزم وجود الموضوع على ذلك لتعبد صفة الوجود وانتمع الأشكال والصفات كما أن ليس الموضوع موجوداً أم إذا كان موجوداً فالوجبة مقدره بالتحصيل وبسبب البسيطة متلازمان لأن (ج) لوجود إذا ما كان صدق البسطة بطلاناً وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنى

(قوله) والمسألة لا تستلزم وجود الموضوع على ذلك لتعبد (أقول) يعني أن المسألة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج حقيقة والمسألة الخفية لا تقتضي وجوده في الخارج حقيقة أو مقدر. فإن قلت لماذا أثبتت البسيطة على وجه ما وثبت الأفراد المدعية الحصة والمدعية والإفراد المدعية أيضاً كما ذكرته هذا لا يمكن أن يقال للوجبة صدق وجود الموضوع في الخارج من مقتضى وجوده في الخارج سواء كان في الخارج حقيقة أو مقدرًا وفي المتن والمسألة مدعية تقتضي وجوده في الحقيقة أمثالاً يظهر الفرق في أن لا يمكن إثبات وجود الموضوع في الدهر من حيث أنه حكم ملاقاة له من تصور أصحابكم عليه يقتضي صدق وجوده أمثالاً بثبوت الموضوع للموضوع فرج بطلان في صدق الفرق بين هذين الوجودين من وجود الذي يقتضيه الحكم أنه عند حال الحكم أي بعد إقرارنا بحكم الحكم بالتحصيل على الموضوع كالحقيقة مثلاً وأن الوجود الذي يقتضيه ثبوت الموضوع بالموضوع فهو نفس ثبوته له أن دائم هناك وإن ساءه حسنة ولو حاربه فخرها وإن دعا فخرها وبسبب البسيطة تدرجه لوجبة في اقتضاها للوجود الأول دون الثاني وكذلك الخفية في الفرق بين لوجبة والمسألة هنا أثبتت دعوى ه وخلص من انتهاء المدعوى عن الموضوع لأطبعي وجوده وإن ثبوته

(أقول مقدر الوجود) هو كل موضوع أو لاهم أعلم أو استلزم البسيطة لوجبة وجود الموضوع على التحصيل لمدركه. مبي على ما حقه للشارح (المدعية لوجبة أثبتت قصه في الخفية لظهور أن يمكن الحصول لا يستلزم الوجود الموضوع لا وجوده) قال وذلك كله صدق يمكن الموضوع موجوداً) إشارة إلى ما سبق من قوله وهو لا يبرم من صدق المسألة البسيطة صدق للوجبة البسيطة بدليل قوله متلازمان وبسبب البسيطة أي صحة البسيطة البسيطة ولا في الفرق بالانتماء فالوجود الموضوع لا يبرم إلا بصحة الفرق بينهما وفيه إشارة إلى أن قول المتن صدق وأما إذا كان الموضوع موجوداً فهو متلازمان بدليل قوله لصدق على عدم الموضوع معطوف على مائة رأي هذا إذا لم يكن الموضوع موجوداً وبسبب البسيطة مركب من مقدمتين أحدهما مدعية وهي صدق البسيطة عند صدق الانتماء ركنها بالصدق لظهوره على ما يدل عليه تقرير الشارح فيما سبق ولم يعمل قوله وأما إذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان على ما يقتضيه دليل الوجود أما ومدعية التلازم تأتي عنه (قوله كما ذكرته) أي في قوله الأول (قوله) أن أثبتت دعوى أي يكون الحكم مدعية على الأمر بالمدعية صفة عالم في اقتضاها الخفية على أقسامها ما يكون مبرهنها وجوده في الدهر متصفاً بمسبوباتها في الدهر أصنافاً معاً فواتح كتحقيق المسائل المطلقة فإن محمولها عرض تعرض للمسبوبات الأولى في الدهر وتكون موضوعات وجودان ذهبيان أحدهما متاه الحكم وهو الوجود بل في الله يمتاز الموضوع وأصولها في الوجود الأممي الذي يقتضيه حصول الموضوع وهو مادة الصدق والكذب والفرق بين الموجبة والسالبة وبسبب يكون محمولها

البسيطة قوله لأن للوجود الخ مع مدعية من القاب وعنده للشوش

وإن القضي هو ان القضية ان يكون ثلاثية أو ثنائية فإن كانت ثلاثية فالرابعة إما أن تكون متضمنة على حرف السلب أو متأخرة عنه فإن قدمت الرابعة كقولنا زيد هو ليس بكتاب تكون حيث موحدة لأن من شأن الرابعة أن تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب إيجاب وأن تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب كانت موحدة لأن من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط فتكون القضية سالمة وإن كانت ثنائية فنفرض انما يكون من وجوب

للموضوع يقتضي جوده وأما الحكم بالانتماء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضائه الوجود لذهي مادية للوجود نحو شريك الذي يتمتع واحتياج التخصيص محال ولا جهول المطلق يتمتع الحكم عليه والمعلوم لامتياز معيق للموجود المطلق فالحال في قوله وكذا الحكم في البرق بين الروحة الخ قضى ان يكون في هذا القسم من الموضوع وجودا واحدا وسط الحكم والثاني ما لم يصدق وتختلفه انما وسط الحكم هو تصورهما سواء الموضوع وسطا لصدق هو الوجود الفرضي لدى باعترافها للموضوع كانه قال ما تصور حصول شريك اناري وصرح صدقه عليه يتمتع في نفس الامر وقضى على ذلك وقال الحق يقتضي من هذه التجهيزات وان كانت موحدة لا تقتضي الا صور للموضوع حال الحكم كما في السوال من غير فرق وفيه انه يهتم المقدمة البديهية التي يبنى عليها كثير من البنى سواء ثبوت شيء انفي فرع ثبوت لثبوت له اد التخصيص لا يجري في القواعد العقلية وقد اشرح انه سول وجه ان الحكم بها انما هو بوقوع البتة والارجاع الى السلب فمصنف ومنها ما يكون محولاتها متضمنة على الوجود أو على الوجود محو زيد نكر أو واجب الغير أو موجود لموضوعها وجود في ذهن حال الحكم كسائر القضايا ولكون الانقسام بها ذهبا انزياها لابد ان يكون لموضوعها وجود آخر في ذهن يكون مسددا لا يزاع هذه الامور ومناج صدق القضية واتحاد المحولات معها ثم اذا توجه العقل اليها ولاحتيا من حيث تهب موجودة هي الوجود انزع عنها وجودا وانكاه ووجوباً آخر لما ناز الانكشاف هذا الوجود يستدعي تقدم وجود يكون مصداقا لهذه الاحكام وسر هذا تلاحقاً لازمة للذهي نادماً فيقطع بحسب اضطرار اللاحقة وانما آوردنا هذه التواضع مع عدم كونه من مسائل هذا الفن وعدم مساهمة هذا الكتاب اخذنا لطبع تلميذين كيلا نقول في الشكوك التي آوردناها منظر للماخرين في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قال وأما المظني) فيه شارة الى ان قول المصنف والفرق بينهما في الصدق عدل قوته وسلامة البسطة أهم من الموحدة المدعولة المحمول وهو الظاهر وليس متصفاً بحده وأما انما كان الموضوع موجوداً فيها متلازمان ان يكون معناه والفرق فيها حيث في البسطة فقط اد لا اختصاص له بالفرق بحده الوجود (قال هو ان القضية) أي القضية التي اشبهت كونها معدولة موحدة أو سالمة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخرًا عن الموضوع (قال لأن من شأن) الرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لأن من شأن حرف السلب المقصود الحرف الذي في تلك القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع يتكون لربطها معها

(قوله وأما المظني) فيه شارة الى ان قول المصنف والفرق بينهما في الصدق عدل قوته وسلامة البسطة أهم من الموحدة المعدولة وليس متصفاً بحده وأما انما كان الموضوع موجوداً فيها متلازمان ان يكون معناه والفرق فيها حيث في البسطة فقط اد لا اختصاص لها بالفرق بحده الوجود (قوله هو ان القضية) أي التي أمت كونها معدولة موحدة أو سالمة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخرًا عن الموضوع (قوله لأن من شأن) كانت ثلاثية) أي أن صرح فيها بالرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لأن من شأن حرف السلب انما هو الحرف الذي في تلك القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع يتكون لربط ما بعدها بها قبلها فلا يرد حيث كان زيد قائماً ولا ليس زيد قائماً (قوله وان كانت ثنائية) أي أن لم يصرح فيها بلفظ الرابطة

(قوله أحصا بالية الخ) موحه كون هذا قطعا أنه متعلق بأداة التي من الفعل وإنما ما قبل أنه إذا نوى ربط السلف فقدر السلف مؤخرأ واد نوى سلف الربط بقدر أيضا مقدم هو لفظي نظر إلى تقدير الربط فلا يصح لأن النسبة لا تستلزم التقدير (قوله من يسي وما ربط السلف الخ) في الوجبة المدولة وقوله أو سلف الربط أي في النسبة السببية (قوله نسبة حصول إلى موضوع الخ) أصبحت إلى المحمول وإن كان من سطره بالموضوع أيضا لها (٦٣) راسخة وهما لأدلة من اختصاص

بالمحمول وهو كونه موصيا للارتباط بقدره (قوله سواء كانت بالإيجاب الباء للملازمة أي سواء كانت ملتزمة بالإيجاب النع) من حيث أنها متعلقة والمراد بالإيجاب إدراك الوقوع له والعلل أدراك عدم وقوعها وفي كلام الشرح اشتد إلى أن إيجابية أو سلبية في عدة ثلث تعميم لنفسه لالكيكية وإن كان ظاهره أنه صميم في الكيكية

أصحها عادية بأن يتوحي ما ربط بسلف أو سلف الربط وتأييدها بالاصطلاح على تخصيص بعض بالفاظ الأبحاث كلفظ غير ولا يصعب بالسلف كذا إذا قيل زيد عمر كان أولا كاتب كانت موحية وإذا قيل زيد ليس بكاتب كانت مائة \* قال

في البحث الرابع في التصانيم موحية لأنه لشيء وهو لاشئ من موضوعات من كيكية بإيجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والعدم واللازمة واللازم ونسب تلك الكيكية بدلالة مضمرة والفعل الباء عليها يسي جهة العصة

(أقول) نسبة حصول إلى الموضوع سواء كانت بالإيجاب أو سلب لا بد لها من كيكية في غير الأمر كالضرورة واللازمة والعدم واللازم فإن كل نسبة فرصت إذا قيست إلى غير الأمر

(قوله نسبة حصول) (أقول) إذا قلت زيد قائم هناك مدة هي مدة القيام إلى ربط لاسية زيد إلى القيام هل زيدا أريد به الذات وهي أمر متعل به لا يقتضي ارتباطا بغيره والقيام أريد به مفهوم الذي يقتضي ارتباطا بغيره فلا يقال مدة حصول إلى الموضوع وإن كانت

زيد قائما (قال من يسي ربط السلف أو سلف الربط) فيكون حسدا قرينة لفظية في متعلقه رابعة بمعنى ربط السلف وما قاله الحق التتالي يسي من الفرق الباطني سقط لأن هنا فرق لفظي فيه أن ذكره في ضمن الفرق اللفظي بأن شبهه كذا ما قبل أنه إذا نوى ربط السلف يقتضي نسب مؤخرأ وإذا نوى سلف الربط بقدر مقدما فهو أيضا لفظي نظرا إلى تفسير الرابعة لأن النسبة لا تستلزم التقدير (قوله أنا قلت الخ) أي من ثبوت المحمول للموضوع وإن كانت مضمرة بين الموضوع والمحمول الأمر ربط مزيد مختص بالمحمول وهو كونه مقصيا للارتباط بغيره فذلك نسبة إلى المحمول (قال سواء كانت بالإيجاب أو السلف) أنه على أن الإيجاب أو السلب في عبارة التي قسم فلسفة لا الكيفية على ما هو القرب لأن الكيكية لا تكون سلبية وما قيل أن اللازم ضرورة واللازم كيميائين سلبان فتوهم بدأ من التعبير بالسلب على الحقيقة عند كل من الأمكن والاطلاق المص كما هي (قال كالضرورة واللازمة الخ) المقصود بهما مفهوما لها هو أريد ما صلت عينا كان ذكر اللزوم واللازم مستدركا له خوفا تحت اللازم ضرورة (قال قال كل نسبة الخ) لعدم ثبوته لا بد أي كل نسبة فرصت وتعملت بين الشيء إذا قيست إلى غير الأمر واعتبر وجودها بهما مع قطع النظر عن الاعتدال والقرص تتكون منحصرة في الضرورة واللازمة ضرورة لا متاع ارتفاع انقضاء في تصور عن أمر وجودي قد هنا التليل أن التصود للهمة لكونه كونه الكيكية

مفهومها كمتشع أمكانة نسبة عن الموضوع وعدم امتناع أمكانة كذا وليس لربط ما صنف فيه من الأفراد والأمكنة التوأم واللازم مستدركا لمحمول تحت اللازم ضرورة لأن عدم امتناع أمكانة السببية صانع بالعدم وعدم التوأم فالحاصل أن الكيكية تارة تلازم من حيث الوجوب وعدمه وتارة تلازم من حيث التوأم وعدمه (قوله قال كل نسبة الخ) لتليل لقوله لا بد لها أي كل نسبة فرصت متعلقة بين شيئين وقوة إذا سببت إلى من الأمر أي إلى نفسه وبأنه قطع نظر عن اعتبار اعتبار ومرض الفارض

( قوله وس جهة أخرى ) أنار شروح هذا الى ان القسم السكينة الى الضرورة والاصروية والادوام والادوام ينسب  
واحد كما يوجه حسن الشرح السكينة تشللا واحداً من جهة تنسب كل قسم اثنين ( قوله اما ان تكون مكينة الخ ) أي  
منصفة لصفة الضرورة في الوجوب ( ٦٤ ) أي صفة هي للضرورة خاصة كيفية لضرورة وانما ان أي لها يكون

منحصرة في الضرورة  
والاصروية لا متشاع  
ارتفاع التفصيلية وهذا الشرح  
يقوله اما صحت الخ  
لا بد من تقييد صفة  
المحمول الى اوصاف  
تفيد اذا صحت الى صفة  
الامر لان النسبة مستمرة  
بين الشئين اذا لم يفرض  
وجودها في نفس الامر  
لا عرضها كصفة في  
نفس الامر أصلاً ( قوله  
نسي مادة القضية ) اعلم  
ان مادة الشئ احرأه  
ولم تدغموا لاشتراكه على  
الاصرفين وعلى النسبة وعلى  
كيفية في نفس الامر  
لشكون كل منهما حرأ  
( قوله وللفظ الحال عدداً )  
أي على الكيفية التثنية  
نفس الامر بحسب ما بهم  
من القسط أي أنه بهم  
من القسط ثبوت تلك  
السكينة في نفس الامر  
سواء كانت مكينة فيه أم لا  
وهنا ادفع ما يقال من  
قوله واللفظ الذي عليها  
الخ لا يظهر في القضية

النسبة منصوبة بين بين ( قوله وس جهة أخرى ) ( أقول يعني أن تنقسم كيفية النسبة الى الضرورة  
والله لا بد من تقييد صفة المحمول الى الموضوع عيلاً لما ثبتت الى نفس الامر ان النسبة المبررة بين  
الشئين اذا لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يفرض صفة كيفية في نفس الامر أصلاً وان ينسب  
القصد صفة كالضرورة والاصروية والادوام والادوام حصر النسبة في الاعم كما يوجهه جعل  
السكينة تشللاً واحداً من جهة تنسب الى اثنين منها كما صرح به في شرح المطالع ونصود من  
ذكر الشئين كثره المسئلة على المطالبين بالقصود والاصروية والادوام واصحاب الفصطلح دلوا على  
نفس الامكان العام والضرورة والاختلاف العام والادوام في العدد وان وحده التواضع في المفهوم  
( قل نسي مادة القضية ) هي مشتركة بين الطرفين ونسبه وكيفية في نفس الامر يكون حكماً  
سواء حرأً واحتصرها لكونها حرأً من القضية بل من الاعراء ( قال واللفظ الحال عيلاً ) أي على  
الكيفية التثنية في نفس الامر لانه من مدلوله النسبة منصفة بثبوت في نفس الامر حي لو لم  
تكن ثابتة لم يكن القسط الحال عليها دالاً على السكينة التثنية في نفس الامر لانه ينافي تجوز مخالفة  
الحال التامة على معنى انه بثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثمة فيها أم لا  
وهذا المعنى وان كان خلاف مظاهر الا انه على الحق عليه فريضة منسابة من قوله لان الحال  
اذا دل على ان كيفية النسبة الخ ( قل أو حكم النفس ) لكن شرط ان يشترط قيد في القضية لشفوه  
اد لو لم يتصور كذلك لا يكون جهة محصنة بل حكماً برأيه ( قوله لم يكن الحكم الخ ) لا بل  
الحكم في القضية مقيد بهذا قيد فلا بد في صفة من تحقق الحكم مع القيد وانما استثنى أحدها

استكاد ( قوله كانت كادية ) أي فكيفت القضية كما يكون بالنظر  
لخالفة للنسبة الواقع يكون بالنظر لخالفة قيسها وامامها فلا بد من مطابقة نسبه المحذور ومطابقة كفة النسبة للمحذور أيضاً  
( قوله أو حكم العقل ) أي ملاحظة العقل لان القضية الخ لكون لا بد من اعتبار ملاحظة العقل في دأ في تنصيص للمعولة  
والا لم يكن جهة القضية بل حكماً برأيه



(دونه فلا حرم كذمت القصية) أي فلا يهرب من كدها (قوله وتخصص الكلام الخ) خاصة أنه ذكر فيما سبق أن نسبة الأصول إلى الموضوع كيفية في نفس الأمر وكيفية في العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وأنها قد يختلفان لما في نفس الأمر وعند ذلك تكذب القصية وقد كان في ذلك إيهام من حيث أن وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع ووجود النسبة في الخارج وإن الظاهر مطابقا للمعول لا في نفس الأمر والانطواء للمعول به (٦٥) كيف تكذب القصية مع تحقق

حكمه فندفع هذه التوهمات في هذا التخصيص فأنتم وجود النسبة وكيفية في الظروف الثلاثة وأوصحه تبيينها على الموضوع والمعول وسائر الأمور الموجودة في نفس الأمر وأما إن الفرق لا يطابق بل هو أن اللفظ موضوع جزاء الضرورة فلا يلزم نبوت مدلولاتها في نفس الأمر وأن صدق القصية يستلزم مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يتحقق في الوجوه

إذا تحققت استنبط مع كينيتها في الواقع (قوله نسبة الأصول إلى الموضوع) أي النسبة السادة في الحقيقة للوجودات والكلية لا وجود لها في اللفظ ولو كانت شائعة لها لم يصح الحكم بغيره بجبلان يكون الخ (صوله وغيرهما) كالنسبة (قوله لا يمكن له بد) أي فربما (قوله

فلا حرم كذمت القصية) وتخصيص الكلام في هذا المقام يلزم قول نسبة المعول إلى الموضوع استحالة كانت أجنبية يجب أن يكون لها وجود في نفس الأمر ووجودها عند العقل ووجودها في اللفظ كالموضوع والمعول وبها من الأشياء التي لها وجود في نفس الأمر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالتسوية متى كانت تامة في نفس الأمر لم يكن لها به من أن يكون كيفية بكنية ما هي إنما حصلت عند العقل بغيرها كيفية هي ما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر أو غيرها ثم إذا وجدت في اللفظ أورد عبارة تدل على تلك الكيفية بالشيء عند العقل إذ اللفظ إنما هي براء الصور العقلية فكما أن الموضوع والمعول ونسبة ووجودات في نفس الأمر وعند استعمل وهذا الاختيار سموت أجزاء القصية للمعول وفي اللفظ حتى صارت أجزاء القصية المتقولة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الأمر وعند العقل وفي اللفظ كالكيفية النسبة للنسبة في نفس الأمر هي مادة للقصية والنسبة تدل على العقل هي جهة القصية، المتقولة ولعبارة أدالة عليها هي جهة القصية المتقولة وما صككت تصور العقلية واللفظ أدالة عليها لأن لا يكون مطابقة للمعول الثالثة في نفس الأمر لم يجب مطابقة أجزائها فكما إذا وجدنا شعاعا هو أساس وأحده من غيره فربما يجعل منه في بقول صورة أساس والآخر ضرورة تهم برأسه تأتي وتضمها إلى الدوام والآخر دوام تهم آخر مثال أيضا لأن

لم يكن أحكم للتيقظ مطابق للواقع (قال وتخصيص الكلام الخ) ذكر فيما سبق أن نسبة الأصول إلى الموضوع كيفية في نفس الأمر وكيفية في حكم العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وأنها قد يختلفان في نفس الأمر وتكذب القصية عند ذلك ولا كان في ذلك احتمالا من حيث أن وجود كيفية في الظروف الثلاثة فرع ووجود النسبة في الظاهر مطابقة للمعول لا في نفس الأمر والانطواء للمعول به (٦٥) كيف تكذب القصية مع تحقق حكمه فصل في هذا التخصيص بما لا يربط عليه فأنتم وجود النسبة وكيفية في الظروف الثلاثة وأوصحه تبيينها على الموضوع والمعول وسائر الأمور الموجودة في نفس الأمر وأما إن الفرق لا يطابق بل هو أن اللفظ موضوع جزاء الضرورة فلا يلزم نبوت مدلولاتها في نفس الأمر وأن صدق القصية يستلزم مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يتحقق في الوجوه إذا تحققت معها مع كينيتها في الواقع (قال نسبة الأصول إلى الموضوع) أي النسبة صادقة في القصية المتقولة إذ الكلانية لا وجود لها في نفس الأمر وفي العقلية لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب أن يكون الخ (قال من الأشياء التي لها الخ) وفي بعض النسخ

(م) ٩ شروح القسمية هي) اختر لها كيفية) أي اختر العمل لها كيفية واحدة (قوله ثم إن وجدت في اللفظ) أي فإن ذلك اللفظ عليه (قوله إذ اللفظ الخ) ملة قوله أوردت عبارة تدل على الكيفية الخ (قوله وهذا الاختيار) وهو وجود للموضوع والمعول والنسبة في نفس الأمر وعند العقل وقوله وفي اللفظ عطف على قوله في نفس الأمر أي أن الموضوع وأصول والنسبة ووجودات في نفس الأمر وعند العقل وفي اللفظ وقوله حتى صارت الخ المناسب لما تقدم أن قول وبهذا الاختيار صارت أجزاء الخ (قوله هو أساس) أي في نفس الأمر

وحيداً يمر به بالأسان وربما يحصل منه صورة فرس ويمر به بالفرس فيصبح وجوده في  
 من الأمر وجوده في المنحل له مطابق لمواقع أو غير مطابق ووجوده في البارة أما في عبارة صادقة  
 وكاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان إلى الأسان لها ثبوت في من الأمر وهي الضرورة وفي  
 المنحل وهي حكم لمعد وفي بعض ظان طاعتها لكيفية الحقولة أو العبارة المقولة كانت القضية  
 صادقة والكاذبة لأعلا قال

(و تصاد بوجهة التي جرت العادة بساحتها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها بسيطة وهي  
 التي حجبها إيجاب قطع أو سلب قطع ومنه مركبة وهي التي حقيقها تركبت من إيجاب وسلب معاً  
 ما الساطع تحت (الأولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم بها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع  
 أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل أسان حيوان وبالضرورة  
 لا شيء من الأسان يهجر (الثانية) البدائية المطلقة وهي التي يحكم بها بدو ثبوت المحمول للموضوع  
 أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة مثلاً بجنا وسلباً دمر (الثالثة) المترسعة العامة وهي  
 التي يحكم بها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا  
 بالضرورة كل كلب متحرك الأصابع مادام كائناً وبالضرورة لا شيء من الكلاب سائر  
 الأصابع مادام كائناً (الرابعة) الترفعية العامة وهي التي يحكم بها بدو ثبوت المحمول للموضوع أو  
 سلبه عنه بشرط وصف الموضوع مثلاً بجنا وسلباً دمر (الخامسة) المطلقة العامة وهي التي  
 يحكم بها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه داهل كقولنا بالاطلاق العام كل أسان متفلسف  
 وبالاطلاق العام لا شيء من الأسان يتمسك (السادسة) البسيطة (السابعة) البسيطة العامة وهي التي يحكم بها بارتفاع  
 الضرورة المطلقة عن إيجاب الخلق بالحكم كقولنا بالامكان العام كل ذو حارة وبالامكان العام  
 لا شيء من النار يارد) أقول (القضية) إما بسيطة أو مركبة لأنها

الموضوع تقسم و حد راي (قوله والقضية المركبة) هي التي حجبها تكون ملتبسة من إيجاب  
 بدون التي والأول نظر إلى التعريف وتأتي إلى كونه لعدم التبعي فيجوز وصفه بالحقبة المتبرية  
 كالفكرة قال أماماين (الواقع) خبير لجران الطاعة والامتطاعة في التصورات وهو الظاهر وما  
 يتلوا من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطأ ما هو في الحكم الصوري فتدقيق اصطلاح أن  
 التصورات لا تافض لها (قال أما في عبارة صادقة أو كاذبة) لا حكم على التصورات بصدق أو كذب  
 البدة البينة عليها الصدق والكذب فهوذا واختصاص الصدق والكذب بالآخر لا ينبغي ذلك  
 (قال فكذلك) أي مثل ذلك الشئ كيفية نسبة الحيوان أو صح جريان الطاعة والامتطاعة بواقع  
 في كيفية نسبة التي هي من المعدولات بحريتها في الصور فالمحموسة من شبح ويظهر الصدق القضية  
 بالصدق والكذب معا (قال القضية) أي للموجهة قدم تقسيمها إلى بسيطة ومركبة على  
 عكس اختبار الصنف تنقسم على أهم من ثلاث عشرة ملكة كورة التي تنقسم إلى نصفين أو ساطع  
 ومركبات والمقصود بالاختلاف شيان أحدهما على المعدول لا أهم منه ومن اثنين شكل على الجزء  
 من التقسيم للمقولة والمعولة على ما وقع فإن هذا التفرع في قوله بالقضية البسيطة تنكده

(قوله أما في عبارة صادقة  
 أو كاذبة) ١.١ حكم على  
 التصورات بالطمأنينة  
 والامتطاعة ووصف  
 العبارة البينة عليها بالصدق  
 والكذب فهوذا اختصاص  
 الصدق والكذب بالآخر  
 لا ينبغي ذلك (قوله  
 فكذلك كيفية نسبة الحيوان  
 إلخ) أي مثل ذلك الشئ  
 كيفية نسبة الحيوان لموضوع  
 جريان الطاعة والامتطاعة  
 الواقع في كيفية نسبة التي  
 هي من المعدولات  
 بحريتها في الصور  
 فالمحموسة من الشبح  
 ويظهر الصدق القضية  
 بالصدق والكذب معا  
 (قوله القضية) أي  
 بسيطة (أي القضية  
 للموجهة إما بسيطة أو  
 مركبة لا أخرى من حدين  
 التقسيم فالترسية حقيقية  
 تتبع الاختصاص)

(قوله ان اشتكت على حكيم) أي من اشتال الفيل على الفيلون في القصة المعلقة ومن اشتال السك على الحرم في القصة وليس الاشتال قسراً على أحد مما لا فاء الترتيب من فاعلة المبطله الخ (٦٧) بدعيه من ذلك والترك

بالحكيم السبيل واحد  
ما اشتكت عليه القصة  
تستثنى معار مودع على  
القصة من الإيجاب  
والسلب والأفوه سبة  
واحدة وهي التوبة صفة

ان اشتكت على حكيم مختص بالإيجاب والسلب مركبة والأصيلة القصة السبعة هي التي  
حجب أي معانها اما الإيجاب فقط كقولك كل اسنان حيون بالضرورة فان معناه ليس الا يجب  
الطيرانية للانسان ولم سب فقط كقولك لاني من الاناس محرم بالضرورة فان حقيقة ليست  
الا سلب الجبرية عن الانسان والقصة مركبة هي التي حقيقتها تكون مثبته من الإيجاب  
والسلب كقولك كل انسان كان يفعل لا دائماً فان معناه يجب الكتابة للانسان وسلبها عنه  
لا يفعل دائماً قال حبيب أي معانها ولم هل لفظها

الامرات في حالة الإيجاب  
يدرك مدققتها وتوقع وفي  
لفظ يدرك عدم معانها  
توقع وفي قوله  
بالإيجاب أي يدرك  
التوقع وقوله والسلب  
أي إدراك عدم التوقع  
(قوله هي التي حقيقتها)  
أي معانها تكون مثبته  
أي مركبة من بجلاء  
وسلب أي من حال  
لإيجاب والسلب أي بحيث  
يكون حال الإيجاب  
والسلب من لها وحده  
فحق لاني من الاناس  
محرم بالضرورة ليست  
مركبة لانها وان اشتكت  
على حكم سلب وهي  
حكم الجبري وهو الحكم  
بل ذلك السلب ضروري

وسلب (قوله) هنا حكمت بغير المحمول للموضوع أولاً ثم حكمت وبها سب لإشارة مستقلة  
بل عبارة غير مستقلة دالة على كية تلك النسبة الإيجابية بمدة المجموع قصة واحدة مركبة كقولك  
كل انسان صاحب لا دائماً فان قوله لا دائماً يدل على ان تلك النسبة الإيجابية صحيحة ليست بدعيه  
صكون سلبها وفقاً للفصل والا سلب الإيجاب مائة من حيث دلالة على كية النسبة يكون حجة  
لقصته من حيث دلالة على الحكم السلبى يكون موحاً تركيب القصة واتة نقلاً بإشارة مستقلة  
لانه انما عرعن الحكم اسلي عبارة مستقلة كان هناك قصتان مستقلتان لقصة واحدة مركبة  
وحديثاً السلب اما حكمت أولاً بالسلب وبها ثم حكمت بالإيجاب على تلك الطريقة فكل  
قصة مركبة تكون موحية وليس كل قصة موحية مركبة فان اشارة الضرورة والتوام  
(قال أي صاحب) غير الحاقية بالمى لان حقيقة القصة بالمسوقة لتمام خصوصية الان لفظ لا اعتبار  
به بدون تسمى وقالة الحقيقة التي هو بها حر (قوله انما حكمت الخ) تفصيل لمرغف لمركبة واشارة  
الى اشارة قيود به تركها التارخ لان المقصود امتياز المركبة من البسطة لا تفرقها بالجمع اندم  
وهي ان يكون السلب مقصوداً في القصة كالأيجاب ولا يكون لازماً غير مقصود لفصلكم وان يكون  
السلب قيداً للإيجاب لاسيرة مستقلة وان يكون السلب رمزاً لكيفية النسبة لاصحابها التي  
موجود أو ليس بموجود (قوله من حيث الخ) دفع وهم انه اذا كان دالاً على الحكم لا يكون  
حجة القصة (قوله وكذا اصل الخ) عطف على قوله د، حكمت الخ (قوله يكون موحية) لان  
السلب الدال على السلب حجة القصة (قوله وليس كل موحية مركبة) لجواب ان لا يكون المنة  
دالة على الحكم السلبى أو الإيجابي (قال هي لى الخ) أي القصة الواحدة فلازم مجموع القصة  
المختلطين بالإيجاب والسلب قال مثبته من مجموع وسلب (ولا يرد نحو لاني من الاناس محرم  
بالضرورة) فانه مشتق من حكم سلبى وعلى حكم يجازي وهو ان ذلك السلب ضروري لعدم كون  
الحكم الذى حره من القصة بل هو مستمد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورة بطريق  
اللزوم فلا حاجة الى التقييد فان يكون الطرفان محددين في الحكمين المختلفين وان صرح بصرف  
ذلك في جميع الحقائق كما صرح بالواقع في الحكم وصيحا

جراً من القصة بل مستمد بطريق اللزوم من قيد الحكم السلبى قيد الضرورة (قوله دى معناه) غير الحاقية بالمى  
للاشارة الى ان المتطور له من القصة معناه لانها شبهة القصة المتطورة لتمام خصوصية لكن لما كان لفظ لا اشارة له بدون  
للمى جعل معنى كأنه هو الحقيقة

( قوله لأنه ربما يكون الخ ) حاصل ذلك أن قبل الامكان لعدم اشتباهه على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول ولعلنا قد علمنا في المتن لمخلاف اللادوم واللاضرورة فانه لا يشتمل على حرف السلب يستند فيها سلب الحكم سواء كان الحكم ايجابيا أو سلبيا فالقيمة المشتبهة عنده مركبة ايضا ومعنى مخالف اشتباهه على الامكان فيها غير مركبة لعلنا رأينا كانت مركبة معي فلاجل هذا غير انصف فخره في التي تكون حيث يتبين معنى مخالفة الوجود لاجل ان يصدق الثرف والاشتغال ولو قلنا وهي التي يكون لعلنا مركبة من يوجب وسلب لم يصدق حيث الثرف لا عاذا ذكر قيد اللادوم واللاضرورة ولم يصدق على ما اذا ذكر قيد الامكان ( ٦٨ ) ( قوله الا ان معناه ان يوجب الكتابة الخ ) وبما ذلك ان قولك كل انسان كاتب

لا يوجب تكون قيمة مركبة ولا تركيب في المقدم من اليجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب لامكان الخاس قاله وان لم يكن في لفظه تركيب الا ان معناه ان يوجب الكتابة للامكان ليس بضروري وهو ممكن عام لا وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب هو في الحقيقة التي مركبة وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قلنا ان القيمة للادوم واللاضرورة فان تركيب حيث في القيمة محسب اللفظ ايضا ثم ان اللفظ البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد الا ان القيمة التي حرم الباعده سمحت به وعن انكسار من لائق والممكن والقياس وغير هاتين عشر من البسائط لعلنا لم نذكرها ان البسائط هت ( الاولى ) الضرورة المطلقة وهي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت الحصول بموضوع وبضرورة تسلسلها من ادما ذلك الموضوع موجودة لا يوجب تركيب القيمة اذا لم يحصل بضمي من الموضوع والحدوث حكيم محتفل لاجبا وسما ( قال لأنه ربما يكون الخ ) خلاصته ان قد الامكان لم يسم اشتباهه على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول ولعلنا قد علمنا في المتن لمخلاف اللادوم واللاضرورة لا يشتمل على حرف السلب يستند فيها سلب الحكم سواء كان ايجابيا أو سلبيا فالقيمة المشتبهة عندها مركبة تركب لفظيا ايضا ( قال غير محصورة في عدد ) لان الكميات التي يمكن اعتبارها هي خمسة فقيمة غير محصورة ( قال الا ان لعلنا التي جرت الخ ) لم يش لا ان التفرع عنها لا من الوجه ان تصاير في العكس والقياس كما سيجي الا انه لم يخرج الباعده للبحث عنها وقد سمعنا اعقب ثنائيا في ما ثمانية عشر ( قال والقياس ) عطف على لائق من عطف انصاف أي تأليف القياس به وهو تحت محتفل وحل القياس على المتن القوي وارادة النسبة بين الوجهات منها وجميعه عطفا على المصدر المحرور في عها وارادة القياس ثلث منها ومن غير من مواد الاقضية خارج عن القياس ( قال ثلاثة عشر ) قد صرح صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ايتس من ذنوب اربعة اشهر وعشر ) انه اذا لم يذكر تغيير العدد لا يجوز ان يذكر العدد على موافقة القياس وقال ابو حيان انه لم يرد ويجوز عكس التأنيث فوله ثلاثة عشر صحيح صحيح في قبل الصحيح ثلاث عشرة غير صحيح ( قال وهي التي يحكم الخ ) أي يحكم فيها بان الحصول ضروري الثبوت لثبات الموضوع سواء كان مشتبه من ثبات او لم يغيرها فالضرورة لاحسن

بالامكان الخاس حكم فيه يستلزم الضرورة عن الطررف الموافق وعن الطررف المخالف فانه حيث ان ثبوت الكتابة للامكان ليست ضرورية وان سبها عنه ليس ضروري ايضا ولا ذلك ان الاول وهو كون ثبوت استكتابة له ليس ضروري ممكنة عامة سالبة أي يدل عليه بممكنة عامة سالبة فانه لا شيء من الامكان يكاتب بالامكان العام وان الثاني وهو ان سلب الكتابة يصح ليس ضروري ممكنة عامة لكن موصلة لانه يدل عليه شقوق كل انسان كاتب بالامكان العام ( قوله بحسب اللفظ ايضا ) أي كما ان التركيب محسب

للمنى ( قوله غير محصورة ) وذلك لان تكبيفات والتفائيد التي حرم من نسبة غير محصورة ( قوله لا ان القيمة التي جرت الباعده الخ ) لم يقل التي بحث عنها لان من الوجهات قضايا تورد في الممكن والقياس كسبها لا انه لم يخرج الباعده بالبحث عنها ( قوله والقياس ) عطف على التناقض وهو على حذف مصدق أي وانما يجب تقياس بها وهو بحث اغلطة وحل القياس على المتن القوي وارادة النسبة بين الوجهات غير متبادر وقوله وغيرها أي كالسلب بين لفظ ( قوله وهي التي يحكم بها بضرورة ثبوت الخ ) أي التي يحكم فيها بان وقوع ثبوت على وجه الضرورة سواء كانت ضرورة مستفاه من الخلق أو أمر غيرها وكذا يقال بما يأتي وقوله مادام ذات الموضوع أي مدة دوام ذات الموضوع أو الزمان وسببه دوام الذات هي

جميع أوقات الوجود ثم إن مدة حلول وجود الذات مشتر على أنه متى الضرورة فهو من ثم معن القصة المذكورة لأنه شرط في الضرورة حتى يكون حرجاً عن معلوماً وهذا أبلغ ما قال أن قول زيد هو وجود الأمكن الخاص قضية ممكنة ، صادق تعريفه الضرورية عليها ، خاص لدفع أن الضرورة فيها شرط الوجود لاني زمان الوجود قائل واعتبر تعريف الضرورة ، المذكور بأنه يقتضي اختصاص الضرورة في ذلك الموضوع زياً واحداً ومتمملاً لا بما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده واجب بل لا بد أن لا شيء لم يجب وجوده لم يجب له (٦٩) شيء في جميع أوقات وجوده

لأن ثبوت الثبوتات لذات ضروري في الزمان بوجوده لا شرط الوجود نحو كل إنسان حيوان بالضرورة قال لاني مقدم على الثبوتات وجوداً وعدماً قائل (قوله فإن أحكمها ضروره سلب الحجز بنح) يعني إن اعتبر في مفهومها ضرورة سلب المصالح ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده واعتبر بان هذا يقتضي أن تكون تلك السلسلة مستترة من السلسلة لأن السلب مقيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق صدق عدم الموضوع وقد قسم أن السلسلة البسيطة أي التي لم يحمل حرف السلب جراً منها ثم من السلسلة وأجيب أن هذا انما هو من جعل قوله في جميع أوقات وجوده شرطاً

أما التي حكم فيها ضرورة الثبوت فهي ضرورة موافقة كقول كل إنسان حيوان بالضرورة قال الحكم فيها ضرورة ثبوت الحيوان للأند في جميع أوقات وجوده وقد أقي حكم فيها ضرورة السلب ضرورة سلبه كقولنا لاني من الإنسان محض بالضرورة فإن الحكم فيها ضرورة سلب محال للضرورة والادعاء لانه يوجد حكماً آخر يحكم السابق في الاعتقاد والسما كما سيأتي تحججه

للموضوع فرد محمول نحو كل جسم متحرك بالضرورة مادام ذات الموضوع موجوداً بل يكون أوقات وجوده طرفاً بالضرورة لا شرط فلا يراد أن قول زيد هو وجود الأمكن الخاص قضية ممكنة ويصدق عليه صريح الضرورة لأن الضرورة فيها شرط الوجود لاني زمان الوجود وقد ورد عليه أنه يلزم حينئذ حصر ضروره الثابتة في الأدب لا يصدق إلا في الموضوع الواحد أو للشيء لأنه ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده فلو قيل فإن ثبوت الثبوتات لذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل إنسان حيوان بالضرورة قال لاني مقدم على الثبوتات وجوداً وعدماً وما قيل في الخواص ربما موجود قضية مدخلة والكلام في القضايا الحقيقية والمخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لأن كل قضية خارجية أو ذهنية يكون محمولاً للوجود يراد بشكل محمول في مربع موجود قال فمحمول ضروري الثبوت مادام الموضوع موجوداً وكذا ما قيل أن الأمكن الخاص حكمي محتمل لا يمكن وجوده وعنده لاجل أنه لا يبقى الضرورة الثانية بهذا المعنى لجواز أن يكون ضروري الثبوت ذات الموضوع مع عدم كونه معن الثبوت فربما موجود ضرورة مطلقة معنوية وممكنة خاصة حكائية لأن توجيهه لاشكال هو أن ربما يصدق عدمه للوجود والأمكن الخاص لا يمكن أن ليس الوجود ضروري الثبوت والسلب ليرد مع أنه يصدق عليه أن ضروري الثبوت به مادام موجود قد يراد أنه عند فيه من يهدي التشر (قال فإن الحكم فيها ضرورة سلب المحصور بنح) يعني إن اعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده أتق كذا فاطري على أن هذه السلسلة ليست أهم من السلسلة لأن السلب مقيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق عدم الموضوع وقالوا معنى قولهم السلسلة البسيطة أهم من الوجهة المدخلة بقية ما ذكرنا لم يمنع مانع من أن يكون صدق السلب لعدم الموضوع وعدمه أي أن من حيثها أن يكون في جميع الأوقات طرفاً للسلب ولم يجنب أن

والحق أنه طرف لثبوت الذي يستلزمه سلب أي أنه حكم فيها ضرورة سلب ثبوت المحصر عن الإنسان في جميع أوقات وجوده أي أن ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وجوده ملوياً بالضرورة وجب أن يكون صدقاً عند اشتداد الموضوع نحو لا شيء من المدة إنسان بالضرورة وعند اشتداد المحمول إما في جميع أوقات وجوده لاني من الإنسان محض بالضرورة أو في بعض أوقات وجوده لاني من الغير فتتخلف بالضرورة عن الأشخاص ضروري له في وقت الجحولة الذي هو بعض أوقات الثبوت على أن الوجود قد اعتبر قيد في الموضوع وسلك بين الامم ففهم كما عرفت فيما مر

(قوله وإنما سميت الخ) قضية كلامه أن ما اعبر ضرورة ومطلقة مع أن المجموع شيء واحد وأجيب بأن قوله وإنما سميت معناه وإنما اعبر في اسمها الضرورية (٧٠) واعبر فيه القطعة أي إنما اعبر في اسمها هذان اللفظان (قوله بعدم تقييد

الضرورة الخ) يعني أن الضرورة التي تذكر في أفراد هذه القضية لم تعد شيئاً من الوصف لوقت يقال أن كل إنسان حيوان بالضرورة فإن كان مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً متمم لإخراج الضرورة الوصفية والوقائية في القضية الضرورية والوقائية (قوله عن قياس الضرورة) أي أنه اعبر في نسبتها فقط دائماً لا شيئاً على الدوام ومطلقة لعدم تقييد لها وإما في موادها يوصف (قوله مدر) أي مع تغيير ليعرف في الحقيقة قوله مدر إشارة إلى مدة اجتماعها (قوله أحسن منها مطلقاً) أي خصوصاً مطلقاً فكل قضية صحيح أن تكون ضرورية يصح أن تكون دائماً ولا تنكس فلسفة يسميها من حيث التبعيض لأن حيث المفهوم ادعاه من حيث المفهوم متباين (قوله لأن مفهوم الضرورة) أي سماها الانشائي في سماها الحقيقي الوحداني ويؤيد

أن يكون قولنا لشيء من الصفات بالضرورة فالحق أنه طرف للثبوت الذي يتسمه السلب أي ثبوت المحمول لتمام الموضوع في جميع أوقات وجوده يكون مساوياً للضرورة وحيث يجوز أن يكون حقيقياً بتمام الموضوع نحو لشيء من الصفات أساس الضرورة وأن يكون انشائي انشائي في جميع أوقات وجوده كقولنا لشيء من الصفات بالضرورة أو في بعض أوقات وجوده كقولنا لشيء من الصفات بالضرورة فإن الانقضاء ضروري له في وقت الحقيقة الذي هو بعض أوقات الوجود (قال وإنما سميت الخ) أي إنما اعبر في اسمها هذان اللفظان وإنما أوفى بذلك لأنه لا يقع التسمية بكل واحد من اللفظين (قال لعدم تقييد الضرورة الخ) يعني لأن الضرورة التي يذكر في أفراد هذه القضية لا يقيده بشيء من الوصف والوقت فيقال أن كل إنسان حيوان بالضرورة وإن كان في مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً متمم لإخراج الضرورة الوصفية والوقائية من قولنا في جميع الأوقات ليس تقييداً بل تعميماً لم يفرق بين اعتبار التقييد في المفهوم وبين صدق عليه ولم يجهل أنه في التعريف الإخراج فكيف لا يكون تقييداً (قوله مادام ذات الخ) للتأكد من التعريف أن يكون المحمول مابراً للوجود فلا يرد أنه يلزم على هذا التعريف أن يكون زيد موجود دائماً فهو ثابت المحمول للموضوع مادام الموضوع موجوداً ويلزم من ذلك أن لا يكون بين دلالة هذه المسألة المطلقة تأخير لصدق قول زيد موجود مادام موجوداً وزيد ليس بوجود الإطلاق تمام (قال على قياس مدر) أي دائماً لا شيئاً على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام في موادها بوصف أو وقت (قال مدر) أي يأتي تغير وهو تغير الجهة وبوجه إشارة إلى مدة اجتماعها (قوله قد عرفت الخ) إعادة لما هو للتعبير وإزالة غملة للتعلم عما سبق (قال المتكلم) هناك النسبة عن الموضوع (إيجابية كانت أو سلبية لكن لمنع أشكال السلبية قد يكون متمتع الموضوع وقد يكون متمتع ثبوت المحمول له ثم هذا ليس لضرورة بل تغيير مفهوم عبارة مفعلة يظهر الله مهوراً كما لا يرد أن المتشاع عبارة عن ضرورة السلب والسلب

الضرورة الخ) يعني أن الضرورة التي تذكر في أفراد هذه القضية لم تعد شيئاً من الوصف لوقت يقال أن كل إنسان حيوان بالضرورة فإن كان مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً متمم لإخراج الضرورة الوصفية والوقائية في القضية الضرورية والوقائية (قوله عن قياس الضرورة) أي أنه اعبر في نسبتها فقط دائماً لا شيئاً على الدوام ومطلقة لعدم تقييد لها وإما في موادها يوصف (قوله مدر) أي مع تغيير ليعرف في الحقيقة قوله مدر إشارة إلى مدة اجتماعها (قوله أحسن منها مطلقاً) أي خصوصاً مطلقاً فكل قضية صحيح أن تكون ضرورية يصح أن تكون دائماً ولا تنكس فلسفة يسميها من حيث التبعيض لأن حيث المفهوم ادعاه من حيث المفهوم متباين (قوله لأن مفهوم الضرورة) أي سماها الانشائي في سماها الحقيقي الوحداني ويؤيد

ذلك وأن مدر بالضرورة تلك العبارة لفظة لا أجل أن تظهر الفلسفة ظهوراً تاماً وإدراكها هذا أمر مفهوماً بالضرورة بالضرورة، ادعك ذلك يقال أن المتشاع عبارة عن ضرورة سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور لا حذف الحرف في التعريف وقوله إشباع أملاك النسبة أي من حيث وقوعه أو من حيث عدم وقوعه

(قوله تعالى القصة) أي عموم تحقيق القصة (قوله جوار امكان انكسار ك) أي عن الموضوع وذلك بحرقها كقوله  
متحرك دائم متحرك الملك دائم وهو ممكن فيمكن ان يتغير في نفس (٧١) الاوقات وقوله وعدم وقوعه أي عدم

ومعوم الدوام بشمول السمة في جميع الاربعه والاقاات ومتى حصلت القصة بمقتضى الانكسار  
عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس من كانت السمة متحققة  
في جميع الاوقات امتنع عكسها أي عن الموضوع جوار امكان عكسها أي عن الموضوع وعدم وقوعه  
لان ذلك لا يجب ان يكون واقعاً (الثالثة) للضرورة عامة وهي التي حكم بها بضرورة شي  
اصوب للموضوع أو منه عنه بشرط ان يكون ذلك الموضوع متصفاً بوصف الموضوع الذي  
يكون لوصف الموضوع - حصل في تحقق الضرورة من ذلك الوجه قولنا كل كانه متحرك الاضامع  
بالضرورة مادام كانت ثابتة تحرك الاصابع ليس بضروري ثبوت ثبات الكائن أي افراد  
الانسان مطلقاً بل ضرورة ثبوته انما هي شرط اتصالها بوصف المكتبة ومثال انسانية قولنا  
بالضرورة لانتي من انسان ساكن الاضامع مادام كانت ساكنة في سائر ساكن الاضامع عن ذلك  
الكائن ليس بضروري الا بشرط اتصالها تلك المكتبة وصف نسبها اما بشرطه فلا يتصل على

الامكان أي حوسبها بالضرورة فيمر الدور (قال وليس متى كانت الخ) سواء بسواء كانت القصة  
متحققة بمرس أو امتنع عكسها أي عن الموضوع لان القضية سالبة رومية (قال جوار امكان انكسار ك)  
فلا يلزمها الامتناع علم ان جوار امكان الامكان عكسها كمال في ثبوت القصة ولا يرد ان امكان امكان  
الانكسار لا يستلزم امكان الامكان جوار ان يمكن انكسار ولا يقع فيكون الامكان عكسها ولا حاجة  
في ما قبل من ان المقصود جوار اجتماع امكان الامكان مع عدم وقوعه ولا ان تصدى لاث  
امكان ولا امكان يستلزم امكان عكسها كذا في غاية الجهد. صحيح امكان لا يمكن لا يرد قائمة ضاربه  
وفي الاكسدة بمجرد جوار امكان الامكان عكسها كذا في ان القصة فيها وكذا بن سائر القضايا  
أما اعتبار القصة ان معومها مع قطع النظر عن الامور الخارجية والا فاقول بضرورة الضرورة  
اد لا بد له من حلة نسب اما مدتها أو بوسيلة انبثاها ان ما يجب بقاءه ومع وجود القصة يجب  
وجود القول ومع عدمه يمتنع كيف وبو اعتر لا موار اطراحة يلزم تحصار الهدا في الضرورة  
الوحدة أو السادة لان الحكم يتصل على العلة الواجب و تمتع (قال شرط ان يكون الخ)  
متعلق بضرورة لانثوت قال بضرورة منقسمة الى الدائية والوصفية والوقعية سواء كان الوصف  
مشتقاً بضرورة نحو كل متعجب ضاحك مادام متعجباً ويسمى الضرورة لاجل الوصف أو لانحوك  
كانه متحرك الاضامع مادام كانت (قال وهي التي حكم الخ) خرج فيه بضرورة ملحق بها بحجة  
غير للضرورة وقوله بشرط ان يكون حكمها بالضرورة الدائية والوقعية وما يكون الوصف نفراً  
للضرورة وقوله مادام متصفاً بوصف الموضوع ملحق بها بالضرورة الوصفية لسكن يكون وصف  
غير القنوا عن كل انكسار متحرك الاضامع مادام كانت في قضية مشروطة غير مسموعة (قال مطلقاً)  
أي غير مقيدة بوصف أو وقت بل يكون في جميع اوقات اذ ثبات بل ضرورة ثبوته في المثال  
للكسور ان هو شرط اتصالها بالمكتبة لا ياتي بضرورة له في مكانة أخرى لامر آخر كالرمتش

كأنما فالتحريك انما هو ناشئ عن الارادة لاجل المكتبة فهو هو لازم لها ولاجل هذا قال لناوح أي يكون لوصف الموضوع  
دخل الخ (قوله أعني دواء الانسان مطلقاً) أي غير مقيدة بوصف أو وقت بل يكون في جميع اوقات ثبات (قوله أي في  
بشرط اتصالها بوصف المكتبة) بالمحصر السابق فلا ياتي انه يتصف بالتحريك ضرورة في حالة الارتعاش

( قوله على العصة التي حكم بها ضرورة الثبوت أو ضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف ) أي بدون اشتراط ثبوت الوصف بل لرد أنه حكم بها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في أوقات تحقق أن الوصف أي وصف الموضوع حصل في تلك الأوقات ثبوت الوصف عبر ( ٧٢ ) ملحق له رأساً بخلافه على الأول منه جزء من الموضوع له ( فوجه صدقته كما

شرط الوصف وأما بالصفة علاناً أهم من للضرورة بالصفة وبشرطها في المركبات وربما يقال بشرط العامة على العصة التي حكم بها ضرورة الثبوت أو ضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف نعم من أن يكون الوصف مدحاً بل في تحقق ضرورة ثبوت الوصف من غير العصبين إذا أخذ كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً وأردنا للمنفى الأول صدقت كما ينبغي وإن أردنا معنى الثاني كذب لأن حركة الأصابع لصد ضرورة الثبوت ذات الكاتب في شيء من الأوقات فإن الكتابة التي هي شرط لتحقيق الضرورة عبر ضرورة عدم الكاتب في زمان مطلقاً فما صدقت بالضرورة بها فالضرورة العامة بالثبوت الأول أهم من ضرورة عدم الكاتب من ( قوله ) والفرق بين الخميني ( أقول ) حاصله أن للضرورة عند اعتبار شرط الوصف مكان ضرورة لصد المحمول لعلنا أولئك الذين ليس في ذلك الموضوع مأخوذاً مع وصفه بالضرورة أنه في القياس على مجموع الذات والوصف وإذا أصبحت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبراً على أنه ظرف للضرورة لآخر كما نسبت إليه الضرورة والالزام اعتبار الوصف من ثبوت مرة جزءاً لما نسبت إليه الضرورة ومرة طرفاً للضرورة فيصير المنفي ضرورة حصول ضروره لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع أوقات وصفه ولا فائدة لأعتبار الطرف بها فحينئذ أنه إذا عبرت مادام الوصف كان ضرورية مسببة لمحمول إلى ذات الموضوع فقط وحينئذ لم يكن الوصف الذي له مدح في تحقق الضرورة ضرورة لثبات الموضوع حال ثبوته كالكتابة صدقت للضرورة بشرط يوصف دون مادام الوصف وإن كذب ضروره له في زمان ثبوته له صدقت ( قوله ) حاصله أن للضرورة يلزم أن ثبوت المحمول فيها وإن كانت لذات الموضوع إلا أن الوصف لما كان له مدح في الضرورة كان مسبباً إليه بالضرورة أو ليدل أو ليدل مجموع الذات والوصف هي قوت كل كاتب متحرك الأصابع مادام كان كل ذات متصلة بالكتابة حسب إليه المتحرك بالضرورة بشرط الصافي به فادفع ما فهم من أن المحمول ليس لثبات لمجموع الذات والوصف بل لثبات فقط فإنه متى على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة ثبوته ولا حاجة إلى تأويل كلامه قدس سره إن مقصوده أن الموضوع في معنى الأول مفيد وفي الثاني مجرد الذات فإنه مع عدم مساعدة الجبرلة له يرد عليه أن التقيد أن كل ما خلا يرد عليه ما يرد على عدم دخول الوصف من أن الثبوت لذات لا لمجموع الذات والقياس وإن كل ما خلا يرد على ما يرد في معنى المعين ( قوله ) ولا فائدة يلزم ) لأن اعتبار عطفية لبيان أوقات الضرورة وقد استبعد من اعتبار الضرورة النسبة إلى لمجموع ذاته لواقع تحقيق الحكم في بعض أوقات الوصف لم يكن ضروري للمجموع فاعتبار الضرورة بالقياس إلى المجموع يبيح عن اعتبارها في جميع الأوقات

نيز ) أي لأن معنى أن المتحرك واجب للكاتب بشرط كونه كاتباً ( قوله ) وإن أردنا معنى الثاني كذب ( أي لأن معنى أن المتحرك واجب للكاتب بدون اشتراط كونه في الوقت الذي تحقق أن الكتابة بصدقه فيها الطرف حيثما معنى الزمن وحصول الكتابة الواقع اتفاقاً غير منطوق له ولا شك أن هذا كاذب لأن المتحرك ليس واجباً في هذا الزمن الذي تحقق حصول الكتابة فيه وذلك لأن شرط ضرورة المتحرك في الواقع الكتابة ووثوق الكتابة في ذلك الزمن ليست لازمة حتى يكون المتحرك لازماً واقعاً في ذلك الزمن سرافقاً فإذا كان الشرط وهو الكتابة عبر لازم في ذلك الزمن فليكن الشرط وهو المتحرك غير واجب فيه ( قوله في شيء من

الأوقات ) فيه إشارة إلى أنه من أن الحرف لضرورة الثبوت متعلق بالزمن وإن حصول الكتابة فيه أمر اتفاقي وجه لا يعتبر قديماً وليس العارف بالوقت التقيد بكونه كاتباً فيه ( قوله عن الكتابة التي هي شرط يلزم ) أي شرط لضرورة المتحرك في معنى الأمر ( قوله فما ملكت بالضرورة بها ) أي بالكتابة وهو متحرك وجه أن الكتابة ليست شرطاً في تحرك الأصابع بل الأمر بالعكس وهو أن المتحرك شرط في الكتابة فتأمل





(قوله ولم يصح الوصف دخل) أي دخول في الضرورة أي في حصولها سواء كان الوصف خارجاً عن حقيقة ذات الموضوع أو جزءاً منها فلا بد كما في مثال الشرح والثبات كما في قوله كل ما يقع حيوان بالضرورة حتى ما إذا تأخراً ويمكن أن الوصف مدخل في الضرورة الدائية والحكم أنه تصدق للصفة الثلاث لأنه لا يجوز حيث أن يكون الوصف مدركاً من لازم الدائية وذلك كقول كل ما يقع بالضرورة أو دائماً أو مادام ناطقاً فإن قلت إذا كانت الصفة الثلاث تصدق في تلك الحالة فلا بد من (٧٤) الشارح صورة الاتحاد لأجتماع الثلاثة دون غيرها • وأجيب بأنه إذا اختاره سكونه

مطرد من غير اشتراط بمجالات ما إذا تغير ما فيه لا بد من اشتراط يكون الوصف مدخل في الضرورة الدائية (قوله كقول كل كاتب حيوان مثالاً لنفسه التي هي ضرورة دائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على قوه بالضرورة أي مثال ذلك قولاً كل كاتب حيوان حال فليس بالضرورة أو القوي عدم تلبس بالضرورة بشرط الوصف (قوله ضرورة ثبوت الحيوان لقول الكاتب) أي أفراد الانسان كأنما مع قطع النظر عن الكتابة (قوله كما في مثال لسد كوير) وهو كل كاتب متحرك الامام (قوله لا بد من) ثبتت الضرورة في جميع أوقات (الذي هو) أي أوقات الأفراد كما في قوله كل

مطرد من غير اشتراط بمجالات ما إذا تغير ما فيه لا بد من اشتراط يكون الوصف مدخل في الضرورة الدائية (قوله كقول كل كاتب حيوان مثالاً لنفسه التي هي ضرورة دائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على قوه بالضرورة أي مثال ذلك قولاً كل كاتب حيوان حال فليس بالضرورة أو القوي عدم تلبس بالضرورة بشرط الوصف (قوله ضرورة ثبوت الحيوان لقول الكاتب) أي أفراد الانسان كأنما مع قطع النظر عن الكتابة (قوله كما في مثال لسد كوير) وهو كل كاتب متحرك الامام (قوله لا بد من) ثبتت الضرورة في جميع أوقات (الذي هو) أي أوقات الأفراد كما في قوله كل

مطرد من غير اشتراط بمجالات ما إذا تغير ما فيه لا بد من اشتراط يكون الوصف مدخل في الضرورة الدائية (قوله كقول كل كاتب حيوان مثالاً لنفسه التي هي ضرورة دائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطف على قوه بالضرورة أي مثال ذلك قولاً كل كاتب حيوان حال فليس بالضرورة أو القوي عدم تلبس بالضرورة بشرط الوصف (قوله ضرورة ثبوت الحيوان لقول الكاتب) أي أفراد الانسان كأنما مع قطع النظر عن الكتابة (قوله كما في مثال لسد كوير) وهو كل كاتب متحرك الامام (قوله لا بد من) ثبتت الضرورة في جميع أوقات (الذي هو) أي أوقات الأفراد كما في قوله كل

الضرورة أصلاً لاني جميع الاوقات ولا في بعضها وليس لفراد الضرورة شغلها اذ لا يمكن ان يخلو عنها في تحقق السالبة بدون الضرورة في جميع اوقات الوصف ( قوله لا يعرفهم ) أي لان أهل العلم يسمون وقوله من السالبة اذا أطلقت أي لم تحيد بالذات وقوله من السالبة أي من جنس الوصف للتحقق في بعض أي او العرف العام بهم هذا المعنى من معنى الوصف الغير المقيد بزمانهم وهي التي يكون بين موضوعها وموضوعها اتفاق هو لاني من الثام يثبت ان قبل ان يعرف لانيهم التثنية بالوصف في نحو ليس رجل في الجار ولا في ليس الانسان حجرة ( ٧٥ ) في معنى نسبة هذا المعنى الى العرف

مع عدم الامر اذ ثبت ان  
الهم في معنى التصديق كلف  
في نسبة هذا المعنى الى  
العرف ولا يجب ايراد  
هذا الهم في جميع  
الوقا ( قوله وهو  
أهم مطلقاً من الضرورة )  
أي والعرفية أهم من  
الضرورة المطلقة لانه

مع تحقق الضرورة بحسب  
الوصف تحقق الوجود  
بحسب الوصف كما في كل  
كاتب متحرك الاصابع  
عدم حركاته فان تحرك  
الاصابع للكاتب مائة  
الكتابة ضروري وتمام  
نسبة وقوله من غير عكس  
أي لا يبرهن من تحقق الوجود  
بحسب الوصف تحقق عكس  
الضرورة بحسبه وذلك  
كمؤكد كل ذلك متحرك  
مادام هناك كاتب ثابت  
المتحرك به مادام هناك عالم  
وليس ضروري ( قوله  
لانه متى صدقت الضرورة

للوصف مصداقاً بالزمان ومثلاً بها وسلباً ما من الضرورة العامة من قولنا دائماً كل كاتب  
متحرك الاصابع مداهم كلاً ودائماً لاني من للكاتب من كل الاصابع مداهم كلاً وانما سميت  
حرة لان العرف بهم هذا المعنى من السالبة هذا اطلاق حتى ان قبل لاني من الثام يثبت  
بهم العرف من السالبة مطلقاً عن الثام مادام دائماً جده هذا المعنى من العرف سميت اليه  
وجاهة لانه أهم من ضرورة السالبة التي هي من اركانها وهي أهم مطلقاً من الضرورة المطلقة  
متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الوجود بحسب الوصف من غير عكس وكذا من  
الضرورة والمطلقة لانه متى صدقت الضرورة والوجود في جميع اوقات فثبت صدق الوجود في  
جميع اوقات الوصف ولا يمكن جعل السالبة مطلقة العامة وهي التي حكم بها ثبوت تحول للوجود  
أوسله عنه بالصدق ان لا يجب فكيف لكل انسان متمسك بالاطلاق العام وانما السالبة فكيف

اتخاذ دائماً لجموع الذات والوصف كان دائماً لثبات وصف لاني الوجود مستمر  
وعكس انعكاسه وهو حاصل القياس بل المجموع والقياس الى الذات وحده في زمان الوصف  
سواء كان الوصف مدخل في وجود الموضوع كما في المثال المذكور أو لم يكن كما في قوله كل كاتب  
التوثيق قد يكون باعتبار السالبة وقد يكون باعتبار السالبة وهو كمال هذا الاشارة  
مختلفين بالقياس الى الضرورة لانه قد يتحقق الضرورة بالذات والسالبة دون الظرفية انظر للضرورة  
الضرورة معاني مختلفة للذات فانه لا يختلف بتعدد السالبة والظرفية مع متغيره معجل ولم  
يفرق بين الظرفية والسالبة ولما وقع في عباراتهم مداهم الوجود من غير تخصيص وفي تلك شروط  
الوصف وليس متصوره ان أحد المصنفين يثبت دون الآخر فيثبت في ما بينهما مستتر وبهما مفترق  
على ما هو ( قبل لان العرف بهم هذا المعنى من السالبة ) أي العرف العام بهم هذا المعنى من  
معنى السؤال الغير المقيد بزمانهم وهي التي يكون بين وصف موضوعه وموضوعه اتفاق هو لاني  
من الثام يثبت ان قبل ان يعرف لانيهم التثنية بالوصف في نحو ليس رجل في الجار ولا في ليس  
الانسان حجرة ( وأما ذلك وهو ) وكذا ما قبله لا اختصاص له بالنسبة بل كذا في لا يجب عكسها  
في الإجماع الاطلاق مادام هو كل ما هو مبني على ( قال القائل ) متعلق بثبوت لا يلزمكم كما  
لا يلزمي والقول بالصدق بالضرورة وهو كونه شيئاً من شأنه ان يكون وهو كذا

أو لادام ( في جميع اوقات الذات صدق الوجود في جميع اوقات الوصف وذلك كمؤكد كل انسان حيوان مادام اسماً وقوله  
ولا يمكن أي لانه قد يصدق الوجود في جميع اوقات الوصف ولا يصدق الضرورة أو الوجود في جميع اوقات الذات وذلك  
كمؤكد كل من متحقق فهو مطلقاً مادام محسناً فالاملاء ثابت لفراد في اوقات الانحصار دائماً ولا يبرهن منه ثبوت الاطلاق  
ضرورة ولا دواها في جميع اوقات الضر ( قوله بالصدق ) متعلق بثبوت لا يلزمكم كالايجب والرد بالصدق وهو قسم القوة وهو  
كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كذا

(قوله لان القضية اذا طلعت) يعني ان القضية المطلقة التي يتركبها المفهوم لم يصرح قولنا بالاطلاق بل يفرض فيها حكم الابطال  
والسبب اهم من ان يكون بالقوة (٧٦) أو الفصل هي مشتركة بين الموضوعات الفعلية والممكنة لانها اذا طلعت ولم

تقيد بقوما بالاطلاق يضم  
منها قضية النسبة فيسمى  
تلفيد وهو القضية التي  
صرح فيها جهة الاطلاق  
باسم لفظ معين ذلك لجهة  
حيث قيل المطلقة بسبب  
استعماله في معرض محتمل  
الاطلاق جهة وذلك لان  
شرع الكيفية التي يدل عليها  
وجهة ان تكون أمراً  
مما يورث وقوع نسبة الذي  
هو الحكم والفصل الذي  
دل عليه لفظ الاطلاق  
لا يصح ان يكون جهة لان  
مقتضى لفظ الاطلاق النسبة  
وأحياسان دعوى للمنطقة  
في الوجهات مجرد مخارج  
ذكر الجهة في كل كانت  
السامة في الخفيات  
والشرطيات فاقبل (قوله  
لانها اهم من الوجودية  
اللازمة واللا ضرورية  
الخ) لم يقل وانما كانت  
عامة لانها اهم من الاربع  
قضايا فلتستدعي لاجل ان  
يكون الكلام في القضايا  
دوجسية كله على وتيرة  
واحدة من النظر لما فيها  
ولا يسهل قوله وهي التي  
حكم فيها بسبب الضرورة

لائي من الاسماء يتنفس الاطلاق المسمى والأكالات مطلقة لان القضية اذا طلعت ولم تقيد بقوما  
من دوام أو ضرورة أو لا دوام ولا ضرورة جميع منها فعلية النسبة فلما كالم هذا المعنى معلوم  
القضية المطلقة تسمى بها وانما كانت عامة لانها اهم من الوجودية واللا ضرورية كالسامة  
وهي اهم من القضايا الاربع للثمة لانه متى صدق ضرورة أو دوام بحسب الذات أو بحسب  
الوصف تكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورتها أو دوامها السادسة الممكنة  
العامة وهي التي حكم فيها بسبب الضرورة للمنطقة عن الجانب الخالف للحكم فان كل الحكم في  
جوان (قوله) للممكنة العامة (أقول) الامكان العام يقدر بأمره بالضرورة اعني من الجانب  
(قال لان القضية اذا طلعت) يعني ان القضية المطلقة التي يتركبها المفهوم يفرض فيها حكم الابطال  
والسبب اهم من ان يكون بالقوة أو بالقوة هي مشتركة بين الموضوعات الفعلية والممكنة لانها اذا  
طلعت يضم منها فعلية النسبة فيسمى المعنى باسم اللطيف بطله اسماءه فيه كما تقدم للتشاور في  
شرح اصطلاح ويستأنس به ان الفصل والامكان كلاهما كيبتان زائدان على القضية ثم قلنا الحق ان  
الفصل ليس كية النسبة لان معاد ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان يكون أمراً معبراً  
بوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عد اصطلاحاً من الموضوعات بالجوهر كما عد السامة من الخفيات  
والشرطيات وان للممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة القرينة  
من الفصل فاختار اشتغالها على موضوع واعمول والنسبة وعدد من القضايا كعدم الخفيات  
منها مع انه لا حكم فيها بالفعل والمعنى من الحق المتعارف انه عند الاطلاع على مذكورة الفتح  
من الوجهين كيف اعترض على الفتح بقوله وبه قدر لان قولنا كل (حب) بالامكان مشتمل  
على حكم ورواية لاحالة ومعيومه ان (ب) ثابت (الخ) مع انشاء الضرورة عن الثبوت والتلاشيوت  
حجباً ولا يعني القضية الا ان يحكم فيها بان وصف المحصول صادق على ذات الموضوع سواء كان  
بالامكان أو بالفعل وكل منهما كيفية رائدة على طس النسبة لانه ليس بطرء ولا تضيق مذكورة  
الشرح ولا بقوله القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل ينشئ فيها الخ والاحالة لا بد من مذكورة  
من ان القضية لا بد فيها من وقوع النسبة أولاً وقوعها في مادة الامكان وان ارد بقوله ان قولنا كل  
(حب) بالامكان مشتمل على حكم انه مشتمل على وقوع النسبة فموجب وان اراد ان مشتمل على صورة  
الحكم كما يشر به عقب الزايلة عليه فليس لشيء مما يحويه قضية من حيث الصورة كاخيلات  
لا بحسب الجمعية والذي يقصده الفصل الصائب ان الثبوت يعرّيق الامكان ان كان متغير بالامكان  
الثبوت فالتمكنة مشتملة على الحكم والجهة فيكون قضية موجبة وكذا المنطقة الدمة فيكون الفعل جهة  
مما يلة الامكان حيث والى يمكن مطلقاً فلا حكم فيها وبالمطلقة العامة هي القضية المطلقة وعددها من الوجهات  
اكثر كوما في سورة ابو جهة لاشغالها على قيد فانفس قلند فانه بالحق بالبول (قال) لا اهم  
من الوجودية لللازمة (لم يقل) انها اهم القضايا اذ كورة ليكون المعلوم والمخصوص في جميع  
القضايا المذكورة على وتيرة واحدة وكما في للممكنة العامة (قال) وهي التي حكم فيها الخ (لم يقل)

المطلقة عن الجانب الخالف) أي اهم من ان يكون الجانب المتوافق ضرورياً أو دائماً دون ضرورة  
أو واقعاً باليمن بدون ضرورة ودوام أو ليس واقعاً أصلاً ولكنه ممكن ولا يتأتى ان يكون مستتباً قبل الاول فلو كان

استان حيون بالامكان العلم فان ثبوت الحيوانية للاساس ضروري ومثال الثاني كل فلك متحرك بالامكان العلم فمتحرك بالقدرة  
 ونحو ضروري ومثال الثالث كل مختلف متحرك بالامكان العلم فالاطلاق ثابت المستند بالثبوت ضروري  
 ودوام ومثال الرابع كل نار باذرة بالامكان العلم ثبوت المرونة لنار ممكن وليس يواقع أسلا وانضم قوله حكم بها سلب  
 الضرورة بان الحكم يبيس سلب الضرورة بل الثبوت الذي سبق به سلب على وجه الضرورة فالأولى ان يقول وهي ما حكم  
 فيها ثبوت الحصول هو سلبه بالامكان وحسب بأنه انما هو عائد كذا للاشارة الى ان امسكة ان تقتل على السلب فمما هو المحل  
 لا يحسب دونه ( قوله لا حوتها على مبي الامكان ) المراد الاحتمال الاثبات أي لا يثبت على الامكان من اثبات الشكل على  
 اجزاء في القصة اعطيه ومن اشكال المبدأ على ما قول في القصة وهذا ( ٧٧ ) أي قولنا من اثبات الشكل زائد

ان دفع ما يقال ان جميع  
 التصايا لوجه مشتركة  
 على الامكان لم يسم بذلك  
 لان اشتراط عليه بعد  
 الصدق والتحقق لا يضر  
 حصوله دالة عليه وانه  
 جزء مما ( قوله فلا أقل  
 من الخ ) هو حذف ضرورة  
 الاستثناء والتفصيل وقوله  
 ان لا يكون الخ يجب للاختلاف  
 أي فلا أقل من ذلك واسم  
 الاشارة راجع لصدق

القصة بالإيجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الجذب المختلف للإيجاب هو السلب  
 وان كان الحكم في القضية السلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فمما هو الجذب المانع للسلب  
 فاما على كل من سيرة بالامكان العلم كان منه ان سلب اخرارة على النار ليس بضروري واما قلنا  
 لاشئ من احد يهدد بالامكان العلم فنه ان يجب البرودة النار ليس بضروري وانما سببت  
 بمسكة لا حوتها على معنى الامكان وعامة لانها أهم من المسكة الخاصة وهي أهم من المظان العامة  
 لانه متى صدق الإيجاب بالفعل فلا أقل من أن لا يكون السلب ضروريا وسلب ضرورة السلب هو  
 مسكان الإيجاب فتن صدق الإيجاب بالصدق لا يجب بالامكان ولا يمكن حوت أو لا يكون  
 الاعجاب ممكنا ولا يكون ولها أصلا وكذلك متى صدق السلب بالفعل لا يمكن الاعجاب ضروريا  
 وصف ضرورة الاعجاب هو امكان السلب فتن صدق السلب يحصل صدق السلب بالامكان دون  
 العكس فلو ان كان يكون السلب ممكنا غير واقع وثم من القضية الباقية لان لسلطة العامة أهم مما  
 مطلقا والاعم من اعم أهم قال

الخطاب فحكم كما ذكره وتارة سلب الاستماع الفائق على الجذب فلو وقع فان ممكن الإيجاب معه عدم  
 استماع الاعجاب أو عدم ضروره وصف وكذا الخال في مسكان السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى  
 ما حكم فيها ثبوت الحصول أو سلبه بالامكان اشارة الى ان امسكة ان تقتل على الحكم باعتبار  
 الجهة لا بمسكة نه ( قال لا حوتها على مبي الامكان ) مثال الحكمي على الجزء فلا يرد ان جميع  
 التصايا الموجهة مشتركة على الامكان فان اشتراطها على مقدار التحقق والصدق ( قال ولا اعم من  
 الاعجاب أهم ) اذا كان العموم والخصوص من حيث التحقق فلا يرد أن مطلق أهم من الحيوانية  
 وهو اعم من زيد مع ان الجس ليس يتم به عدم صدقه فيه ( قوله ولقد برأ متساويان )  
 أي جمعا من ضرورة احد يعرف ان استماع الضرب الآخر فمما يستلزم عدمه

الاعجاب بالنسب تعريض على قوله لانه متى صدق الاعجاب الخ ( قوله فتن صدق الاعجاب بالفعل الخ ) وذلك كما في فوق كل انسان  
 متضمن للاطلاع فقد صدق الاعجاب بالفعل والامكان ( قوله ولا يمتنع ) أي لا يلزم من صدق الاعجاب بالامكان صدق  
 الاعجاب بالنسب فلو ان يكون الاعجاب ممكنا ولا يكون واقعا أصلا نحو كل فلك متحرك بالامكان العلم فمتحرك بالقدرة  
 ممكن وغير واقع ( قوله وكذلك متى صدق سلب بالفعل الخ ) نحو لاشئ من الانسان محضر بالفعل ( قوله دون العكس )  
 الحيوانية ان يكون السلب ممكنا غير واقع نحو لاشئ من الفلك متحرك بالامكان العلم فان هذا السلب ممكن غير واقع لان الواقع  
 التحرك فلا تصدق هذه مطلقا عامة عدم وقوع سلب ( قوله ولا اعم من الاعم أهم ) انضم من الجس ثم من الحيوان  
 وهو اعم من زيد مع ان الجس ليس يتم به عدم صدقه فيه ( قوله ولا اعم من الاعم أهم ) انضم من الجس ثم من الحيوان  
 الحيوان من ما صدقته وهو حسن وأوجب على محل كون الاعم من الاعم أهم اذا كان عمومه من حيث التحقق كما في التصايا

الاعجاب بالنسب تعريض على قوله لانه متى صدق الاعجاب الخ ( قوله فتن صدق الاعجاب بالفعل الخ ) وذلك كما في فوق كل انسان  
 متضمن للاطلاع فقد صدق الاعجاب بالفعل والامكان ( قوله ولا يمتنع ) أي لا يلزم من صدق الاعجاب بالامكان صدق  
 الاعجاب بالنسب فلو ان يكون الاعجاب ممكنا ولا يكون واقعا أصلا نحو كل فلك متحرك بالامكان العلم فمتحرك بالقدرة  
 ممكن وغير واقع ( قوله وكذلك متى صدق سلب بالفعل الخ ) نحو لاشئ من الانسان محضر بالفعل ( قوله دون العكس )  
 الحيوانية ان يكون السلب ممكنا غير واقع نحو لاشئ من الفلك متحرك بالامكان العلم فان هذا السلب ممكن غير واقع لان الواقع  
 التحرك فلا تصدق هذه مطلقا عامة عدم وقوع سلب ( قوله ولا اعم من الاعم أهم ) انضم من الجس ثم من الحيوان  
 وهو اعم من زيد مع ان الجس ليس يتم به عدم صدقه فيه ( قوله ولا اعم من الاعم أهم ) انضم من الجس ثم من الحيوان  
 الحيوان من ما صدقته وهو حسن وأوجب على محل كون الاعم من الاعم أهم اذا كان عمومه من حيث التحقق كما في التصايا

والجنس أعم من رد من حيث مضمونه (قوله من المركبات المشروطة بالخ) لم يقل الأول من المركبات للمشروطة بالخ إشارة  
 من أن الأولية المستمدة من (٧٨) هو النص الأول للمشروطة الخاصة أولية ذكرته وليست أولية رتبة (قوله مع

(و) المركبات ففسح «الأولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللازم بحسب  
 الثبات وهي أن كانت موجودة كقول الضرورة كل كاتب مشعره الأصابع مادام كاتباً لأدائها  
 مركبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وأن كانت سالبة كقول الضرورة لأشئ  
 من الكتاب ما كن الأصابع مادام كاتباً لأدائها فركبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة  
 مطلقة عامة)

(أقول من المركبات المشروطة الخاصة وهي للمشروطة العامة مع قيد اللازم بحسب الثبات وأن  
 قيد اللازم بحسب الثبات لأن المشروطة سالبة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب  
 الوصف دوم بحسب وجوده والعدم بحسب الوصف يتمتع أن يقيد باللازم بحسب الوصف فإن قيد  
 قيداً صحيحاً فلا بد من أن يقيد باللازم بحسب الثبات حتى تكون سالبة فيها ضرورة ودعوى  
 في جميع أوقات وصف الموسوع لأدائها في بعض أوقات ذات الموضوع وهي عني لمشروطة  
 خاصة أن كانت وجهه كقولنا بالضرورة كل كاتب مسررك لأصابع مادام كاتباً لأدائها فركب

(قوله) وإنما قيد اللازم بحسب الثبات لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف (قوله)  
 اعلم أن المشروطة العامة يمكن تقييدها بالضرورة الثانية لكنه تركب غير اسمه ويمكن تقييدها  
 باللازم الثاني كما ذكره ولا يمكن تقييدها بالضرورة الواسعة وهو ظاهر ولا باللازم الواسع

(قال من المركبات المشروطة بالخ) لم يقيدها بالأولية إشارة إلى أن الأولية مستمدة من قول النص الأول  
 المشروطة الخاصة أولية ذكرية وليست أولية رتبة (قال مع قيد اللازم) يعني أن اللازم  
 جزء منها فلا ينبغي كونه شرطاً، الأول مشروطة عامة لأن كونه بسيطة لا يقتضي أن لا يفتصل على  
 حكم غير بطريق الجزئية ولا يخصي أن لا يمتنع معها بطريق التقييد فحين أن إطلاق المشروطة  
 على الجزء الأول مقدر أنه كان مشروطة عامة قبل التقييد باللازم لأن مشروطة العامة هي بكيفية  
 كجسمية واحدة لا كجسمية المركبتين وهم بدأ من أعين الفرق بين اعتبارها بطريق الجزئية  
 واعتبارها بطريق التقييد (قال) (وأما قيد اللازم الخ) يعني أن اللازم لعدم تقييد في الموضوعات  
 بوجوبه وحال ووصفي فالتقييد بـه لا أن يكون باللازم الثاني أو اللازم الواسع ولا ثالث والتقييد  
 باللازم الواسع وكذلك باللازم الثاني غير صحيح ففي التقييد باللازم الثاني فسي قوله قال قيد تقييدها  
 صحيحاً قيد اللازم قيد، صحيحاً لأن إسكانه (قال) (لأن المشروطة العامة) أي جهة للمشروطة  
 العامة (قال) والضرورة بحسب الوصف الخ) أي مستمره (قال) لأدائها في بعض أوقات ذات الموضوع  
 فتركب مستمر في كاشفي بعض أوقات ذات إشارة إلى أن سبب الوصف الثاني بها أنها تحقق باعتبار  
 بعض أوقات الذات لا اعتبار جميع الأنواع لتعريف الضرورة اللازم في جميع أوقات الوصف أي في بعض  
 أوقات الذات ولذا قلنا لا بد أن يكون الوصف بها وصفاً ماعداً عن ما يسبقه ومن لم يقه هذا الحقيقة  
 قال الأولى لأدائها في جميع أوقات الذات أو غير متحدة في بعض أوقات الذات أنه على غير ما نقله في

قيد اللازم) أراد من  
 اللازم جزء من الجزء  
 الثاني المشروطة العامة  
 ضرورة أنها مركبة وليس  
 اللازم شرطاً لها لأن  
 ذلك يساقي كونها مركبة  
 (قوله) وإنما قيد اللازم  
 (الخ) حسبه أن اللازم  
 ليعتبر في الموضوعات بوجوب  
 ذاتي ووصفي فالتقييد  
 بـه إما أن يكون باللازم  
 الثاني أو اللازم الواسع  
 ولا ثالث لها والتقييد  
 باللازم الثاني وكما  
 اللازم الثاني مع جميع  
 ففي التقييد باللازم  
 الثاني (قوله) لأن المشروطة  
 العامة هي الضرورة أي  
 لأن جهة المشروطة العامة  
 الخ وقوله والضرورة بحسب  
 الوصف دوم حسبه أي  
 مستمره للوصف بحسبه  
 وقوله يتمتع أن يقيد أي  
 والأول الثاني بل  
 يكون كاتباً لا بوجوبه  
 قال قيد تقييدها  
 أي قيد باللازم قيداً  
 صحيحاً لأن الكلام في  
 اللازم (قوله) لأدائها في  
 بعض أوقات ذات الموضوع

حدا هو محض التبرع ثم أن قوله في بعض طرف مستقرأي لأن اللازم كاشفي في بعض أوقات الذات ولم يش  
 في جميع أوقات الذات للإشارة إلى أن سبب اللازم الذي بها إنما يحقق باعتبار بعض أوقات الذات وهو لو كانت أي لم يكن  
 الوصف حاصلًا فيه لا باعتبار جميع الأوقات لتحقيق الضرورة واللازم في جميع أوقات الوصف التي هي بعض أوقات الذات

( قوله أي قوتاً لا شيء من الكائنات تحرك الأضداد بالعدل ) أي لا شيء من الوجودات لها بالكتاب يتحرك الأضداد بالعدل  
أي في وقت ما وهو غير وقت الكتابة ( قوله لا نهاب المحول لموضوع ) ( ٧٩ ) أي في القصة لمقولة كالتالي

من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة \* لما اشترطت العامة للوحدة فهي الجزء الأول من  
القصة \* وما أسالة الحقيقة العامة \* الجزء الثاني من القصة أي قوتاً لا شيء من الكائنات تحرك  
الأضداد بالعدل \* مفهوم اللادوام لأن إيجاب المحول لموضوع إذا لم يكن دائماً كان معدوم  
في الإيجاب \* ليس متحققاً في جميع الأوقات \* وإنما يتحقق لإيجاب في جميع الأوقات متحقق السلب  
في الجملة \* وهو معنى السالبة المطلقة العامة \* وكانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكائنات  
ساكن الأضداد مطلقاً لا دائماً \* فتركيبها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الأول وموجبة  
مطلقة عامة أي قولنا كل كائن ساكن الأضداد بالعدل وهو مفهوم اللادوام لأن السلب إذا لم يكن  
دائماً لم يكن متحققاً في جميع الأوقات \* وإنما يتحقق سلب في جميع الأوقات يتحقق الإيجاب  
في الجملة \* وهو الإيجاب للطلاق \* العلم هنا قد حققنا القصة لتركيبها من الإيجاب والسلب  
فكيف تكون موجبة وسالبة \* فقولنا الأضداد في إيجاب القصة بالضرورة \* وعليها يجب الجزء  
الأول وسلبه اصطلاحاً \* لأن كل جزء الأول موجبة كانت القصة موجبة وإن كل سالباً سالبة

ولالسلب الأضداد بالعدل \* ولا يمكن الامكان العام لأن الأمر من الضرورة بموجبة ولا يجوز قيد  
الخاص سلب العام \* فانه قيد غير صحيح \* ومن على ما ذكرنا حال سائر التركيبات يظهر ذلك أن  
بعض أقوالنا موضوع طرف من موضوعي ملائمة \* قال لأن إيجاب المحول لموضوع ( أي في القصة  
المقولة كالتالي \* ذكرنا إذا لم يكن دائماً كان قيد باللازوم كان معنى ذلك الإيجاب لقيد باللازوم  
( أنه ليس متحققاً في جميع الأوقات ) أي تحقق ذلك الإيجاب في جميع الأوقات مثبت والموضوع  
المجوز متحقق \* وليس طرف الثاني لأن وجهه \* أي \* يقتضي مع استمرار الحكم لاستمرار  
رفع الحكم ( وأما في تحقيق الإيجاب ) أي إذا انتهى تحقق الإيجاب ( في جميع الأوقات متحقق السلب  
في الجملة ) أي في جميع الأوقات أو بعضها فمفهوم اللادوام بالضرورة معقولة الصريح مطلقة عامة  
وإن كانت متضمنة هنا في معنى رفع الإيجاب في بعض الأوقات بناء على أن الجزء الأول الذي  
قيد باللازوم يقتضي تحقيق الإيجاب في زمن الوجود \* ثم في قوله لا دائماً عطف على ما ذهبنا إليه وتبين  
ثبوت المحول لموضوع فيكون اللادوام سلباً لثبوت التواتر إلى التواتر وليس تواتراً بالضرورة  
حتى يكون اللادوام عاماً \* لادوام تلك الضرورة وتجاوزنا ذلك ضيقاً منقطعاً بشروط الثلاثة التي أوردناها  
بعض الشافعيين حيث قال يرددها أشكالاً \* الأول لربوبها بالشرط والخبراء في قولنا إذا لم يكن  
دائماً لم يتحقق السلب في الجملة \* الثاني سلباً لأن تحقق الإيجاب في جميع الأوقات تحقيق السلب  
في وقت وصية القصة \* ثم من قبل هي القصة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة \* فالتحقق يقتضي  
جس اللادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة \* الثالث أي قيد باللازوم في القصة لإيجاب اللاحق باللاحق  
الضرورة بحسب الثابت لاسب دوام ثبوت المحول لموضوع لأنه بعدة أهله عطف دائماً على  
مادام يتحقق لا يكون تارة بالضرورة كإتمام ( قال مثبته من الإيجاب والسلب ) فيكون مثبته  
عليها فكيف يكون حجباً وقد سبق أن معنى الموجبة والسالبة \* انشغل على الإيجاب والسلب

أما ذكرنا ( قوله إذا لم يكن  
دائماً ) عن قيده اللادوام  
( قوله كان معاً ) أي  
معى ذلك الإيجاب القيد  
باللازوم أنه ليس متحققاً  
في جميع الأوقات أي وقائمه  
بذلك ( قوله في جميع  
الأوقات ) الجار والمجرور  
متحقق لا محقق  
وذلك لأنه مع اللادوام  
متحقق مع استمرار الإيجاب  
في جميع الأوقات ولا  
يقتضي مع الإيجاب أصلاً  
بأن يكون غير متحقق  
وتحققه ليس جيداً للمعنى  
الذي ( قوله وإنما لم يمتنع  
الإيجاب ) أي وإذا استقر  
الإيجاب في جميع الأوقات  
ثبت السلب في الجملة أي  
في بعض الأوقات ( قوله  
لأننا ) عطف على قوله  
ما دام كائناً بقدي هو  
توقيت ثبوت المحول  
لموضوع فيكون اللادوام  
سلباً لثبوت التواتر بالضرورة  
بأنه ليس قوله ما دام  
كائناً توقيتاً بالضرورة حتى  
يكون اللادوام تقيماً للموضوع  
تلك الضرورة مع أن  
الضرورة لا تكون إلا

دائمة ( قوله مثبته من الإيجاب والسلب ) أي مثبته عليها وقوله فكيف تكون موجبة أي غلط \* أو سالبة صطفاً والمحال  
أنه قد سبق أن معنى الموجبة ما اشتملت على الإيجاب وإن المبالغة ما اشتملت على السلب ( قوله اصطلاحاً ) أي ولا مناقشة فيه

( قوله وجزء ثان ) جهة مستأنة بيان أصل المرح الثاني ( قوله في سجع ) أي في الإيجاب والسلب وقوله في الحكم أي في الكتابة الجزئية ( قوله ونسبة سجع ) مندرج فيه محصور دل عليه عما بعده أي منفصل فيها وقال أما الخ ومقتضى ما مضى في الصورة الآتية ( قوله وبين التائين ) المراد هنا الدائمة للصفة والضرورة بدلتة ( قوله وهو ماين للادوام بحسب الذات ) أي في الدائمة للصفة وهو ظاهر أي لانهما قضيضان ولتعيين شائبان ( قوله والضرورة بحسب الذات ) أي في الضرورة مطلقة ( قوله وقضيض الآخر ) المراد بالآخر للادوام وقضيض هو التلازم وقوله ماين معين الاخص أي في الضرورة وتظهر هذه التايجود فانه ماين للادوام ( قوله أحسن من المطلق ) أي بحسب التامعق لاس حيث المثل ( قوله وكذا من ( A ) انقضاء الثلاث ) وهي المطلقة العامة ولمكة العامة والعرفة العامة ( قوله لاها

أو المرح الثاني موافق له في الحكم ومخالف له في السجع والسهب فيها وبين القضاء البسطة أما بين وبين التائين فبينة كلية لانها مبيدة بالادوام بحسب الذات وهو ماين للادوام بحسب الذات وذلك يظهر والضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات أحسن من اللوم بحسب الذات وتقيض الآخر ماين معين الاخص ماسة كلية وهي أحسن من الضرورة العامة مطلقاً لانها بالضرورة العامة للقيدة بالادوام والمند أحسن من المعلق وكذا من القضاء الثلاث لانيه لانها أهم من الضرورة العامة قال

( تانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومسالمة محتملة وسالبة محتملة )

( أقول ) العرفية الخاصة هي للعرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قول كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الأول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لاشئ من الكتاب يساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيبها من سالبة عرفية عامة وهي الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام وهي أهم من الضرورة الخاصة مطلقاً لأنه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائماً صدقت اللوم بحسب الوصف لادائماً من غير عكس فتركيب هذه وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير متحرك ومنها ما هو صحيح ومعتبر

( قال ومعه الثاني الخ ) جهة تائنية لبيان أصل المرح الثاني لأجل ان لا يعمى التائيد ( قال والسبب فيها وبين التائين ) مندرج فيه محصور دل عليه ما بعده أي منفصل بهذا التصليل وتعليق ما مضى في الصور الآتية ( قال والقيد أحسن من المطلق ) أي بحسب التامعق

أهم من للضرورة العامة أي لأن التلازم لبقية أهم من التمرجه العامة أي وقد عتب أن للضرورة العامة أحسن منها فتلك حيث للضرورة الخاصة أحسن من التلازم لأن الاخص من الاخص من الذي أحسن من ذلك التقيض ( قوله هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات ) أي يعرف بانها ما حكي بها يدوام بحسب الذات قد صرح وسبب عليه ما دام ذات الموضوع متصلاً بالموضوع بقيد الادوام بحسب الذات والتائيد للادوام بحسب الذات لان العرفية العامة هي اللوم بحسب الوصف والادوام بحسب

الوصف يجمع ان يقيد بالادوام بحسب الوصف لتلازم اجتماع المصدين وهو محتمل فان قيد الادوام لا يترك قيداً مطلقاً فلا بد ان يقيد بالادوام بحسب الذات لأجل ان تتركب النسبة فيها دائماً في جميع أوقات وصف الموضوع ولا دائمة في بعض أوقات ذات الموضوع وقوله وسالبة مطلقة عامة أي لاشئ من الكتاب يتحرك الاصابع بالفعل أي في وقت ما وذلك الوقت في الواقع غير رسي الكتابة ( قوله فتركيبها من موجبة عرفية عامة ) وهي الجزء الأول وقوله وموجبة مطلقة عامة أي كقول كل حكاتب يساكن الاصابع ما قبل وهو مفهوم للادوام ( قوله لأنه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف ) أي كما في كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً وقوله من غير عكس أي كما في كل مدرس متحرك الاصابع مادام مدرساً



( قوله ومبينة للعالمين ) أي لا مقيسة بالإلزام بحسب الفات وهو ما في إلزام بحسب الذات ( قوله لصادق في مادة  
 للضرورة الخاصة ) كقول كل كاتب متحرك الأصابع على غير الضرورة صحت المشروطة وإن اشترط إلزام صحت العرفية  
 ( قوله في مادة الضرورة العامة ) كقولنا كل افسر حيوب للضرورة لأنه لا صدق للضرورة في حجب وثبات الذات صدق  
 للضرورة في جميع أوقات الوصف ( قوله إذا كان للضرورة بحسب الوصف ) أي كقول كل قائم مستريح الانعقاد مدوم بالها  
 ( قوله وكذا من الثانيين ) أي نحن من الثانيين أعني لمطلقة العامة والممكنة العامة ( قوله لأنها تأتي من العرفية  
 العامة ) أي وقد سبق أنها أحسن من العرفية العامة والأحسن من الأحسن من شيء أحسن من ذلك الشيء ( قوله يجب أن  
 يكون وصفاً مفارقاً ) أي كاستكانه في قولنا كل كاتب الخ وفقره لا تدانوسوع ( ٨١ ) متعلق بقوله وصفاً أي يجب

ومبينة للعالمين على ما سلف وأحسن من الضرورة العامة من وجه تصادفها في مادة الضرورة  
 الخاصة وصدق الشرطية العامة بنونها في مادة ضرورة العامة وحذف بدون الشرطية العامة  
 وكان للضرورة بحسب الوصف من غير ضرورة وأحسن من العرفية العامة لأن التقيد بأحسن من  
 الثانيين وكذا من الثانيين لأنها أهم من العرفية العامة وعلم أن وصف الموضوع في الشرطية  
 والعرفية يختص بحسب أن يكون وحده مفارقاً للضرورة فإنه لو كان دائماً له ووصفاً محمول  
 دائم مدوم ووصف للموضوع كان وصف المحمول دائماً فإما الموضوع وقد كان دائماً بحسب  
 الذات عند حذف قال

( الثالثة لوجودية الإلزامية وهي المطلقة العامة مع قيد الإلزامية بحسب الذات وهي أن  
 كانت موجبة كقولنا كل إنسان صاحب العقل لا للضرورة فتركها من موجبة مطلقة عامة  
 وسالبة ممكنة عامة وإن كانت سالبة كقولنا لا شيء من الأسان صاحب العقل لا للضرورة فتركها  
 من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة )

( قول الوجودية للإلزامية هي المطلقة العامة مع قيد الإلزامية بحسب الذات وثالث قيد  
 للإلزامية بحسب الذات وإن أمكن تقييد المطلقة العامة بالإلزامية بحسب الوصف لأنها لم يثبتوا  
 هذا التركيب ولم ينفروا أحكامه فهي أن كانت موجبة كقولنا كل إنسان صاحب العقل لا للضرورة  
 فتركها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة أم الوجه المطلقة العامة فهي الجزء الأول وأما  
 السالبة فالممكنة العامة أي قولنا لا شيء من الأسان صاحب العقل لا للضرورة فهي من الإلزامية  
 لأن لا يجب إذا لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب ممكن

( قال المفارقة لذات الموضوع ) متعلق بوصف لا مفارقاً ولا لوجس ووصف مدوم كقولنا لا شيء  
 معلوم بالذات لا يتخرج لسانه وأثبت وجوب كونه مفارقاً ( قالوا لا يثبت أحكامه ) من الممكن والنقيض

أن يكون وصفاً لذات  
 الموضوع حال كونه مفارقاً  
 أي غير لازم عن التوهم  
 وصحح بعبارة أن يكون  
 متعلقاً بقوله مفارقاً أي  
 مفارقاً لذات في بعض  
 الأوقات وليس الزائد له  
 مفارق لها دائماً واللا  
 تأتي كونه وصفاً لما تأمل  
 ( كأنه ) ( قوله قال ) أي  
 وصف الموضوع لو كان  
 ثابتاً للموضوع كما في  
 الأمثلة في قولنا كل  
 إنسان حيوان ( قوله  
 ووصف المحمول دائماً )  
 حادثة دائماً ( قوله حسا  
 حلق ) أي كقولنا وصف  
 المحمول دائماً لا دائماً بل  
 لا يرد عليه من أطع وإن  
 التبيين ( قوله لوجودية

( م ١١ ) شروح الشخصية كالي ( الإلزامية ) التي سميت وجودية لأن الحكم فيها بالنقل وقوله هي المطلقة العامة مع  
 قيد الإلزامية وحيثما فعرض لها من حكمها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه من الفعل مقيداً بالإلزامية بحسب الذات  
 ( قوله وإن أمكن تقييد المطلقة العامة بالإلزامية بحسب الوصف ) أي كالي قولنا كل كاتب صاحب العقل لا للضرورة بحسب  
 الوصف ( قوله لأنها لم يثبتوا هذا التركيب ) أي لأن القوم لم يجمعوا للإلزامية بحسب الوصف قيدا في المطلقة العامة لأنه  
 مستبعد على ما كان هو في حد ذاته قليلاً لم يثبتوا قيدا في التركيب لأنه مستبعد حيث ( قوله ولم يثبتوا أحكامه ) أي لم يثبتوا  
 لأحكامه من مناقض وعكس وترك الياس ( قوله لأن الإيجاب إذا لم يكن ضرورياً ) أي لأن الإيجاب ليس في علم القضية  
 إذا لم يكن مدلوله ضرورياً في الواقع وقوله كان هناك أي بحسب ما فهم من الشخصية سلب ضرورة الإيجاب فادعهم بهذا ما ينقل  
 أن قوله كان هناك الخ هو عين قوله لأن الإيجاب إذا لم يكن ضرورياً فالنقح عين للنقح عليه مع أنه يجب تليظها

( قوله وموجة متممة صفة ) هي معي الاضرورة وهي هونا كل اسن صاحبك لا تمكك العلم ( قوله وهي نعم مطلقاً من الخاصية ) أي الشرعة الخاصة ونوعية خاصة ( قوله لانه من صفة الضرورة ) أي في الشرطة ، خاصة أو اللوام بحسب الوصف أي في العربة الخاصة ومثال الاول كقول بالضرورة كل صديق متحرك الا اصابع ، مدام كائناً لا مدام ، فحق ضرورة التحرك لا دائماً صديق حصول التحرك باص لا بالضرورة ومثال الثاني كقولنا مدام كل كاتب متحرك الا اصابع مدام كائناً لا دائماً فحق دوام التحرك في مدام الوصف لا دائماً بحسب عدم الحيات صدق حصول التحرك بالصل لا بالضرورة فاقوله صدق صفة النسبة لا بالضرورة ( اما صدق صفة النسبة فلا لب الاطلاق العلم أهم من اللوام الوصف الذي هو أهم من الضرورة واما صدق لا بالضرورة فلا أهم من اللوام من غير عكس أي لا يلزم من صدق صفة النسبة لا بالضرورة صدق الضرورة أو اللوام بحسب الوصف لا دائماً كما في قولنا كل اسن صاحبك بالصل لا بالضرورة فحق حصول الصديق بالصل لا بالضرورة لا يتأتى ان يكون ضرورياً ودام ( قوله تنبيهها ) أي وجودية بالضرورة ( قوله وأهم من الباقية ) أي عدائتها للطفلة ( قوله لتصادفها في مادة اللوام ( ٨٢ ) الخالي عن الضرورة ) أي كما في قولنا كل فئت متحرك فائماً فان هذا متحقق

فيه كل من النصين ، تام سبب ومن كاتب سلسة كقولنا لا شيء من الاسان صاحبك بالصل لا بالضرورة فتركيبه من سلسة مطلقة عامة وهي الخيرة ، لأن وموجة متممة عامة وهي معي الاضرورة من السلب اذام يكن ضرورياً كان حاله سبب ضروره سبب وهو ذلكم للعلم موجب وهي أهم مطلقاً من الخاصية لانه متى صدقت الضرورة أو اللوام بحسب الوصف لا دائماً صدق صفة النسبة لا بالضرورة من غير عكس ودية بالضرورة تنبيهها بالضرورة بحسب الذات وأهم من الباقية من وجه تصادفها في مادة اللوام الخالي عن الضرورة وصدق لباقة صحتها في مادة الضرورة والعكس في مادة اللوام وكذا من الشرعة العامة ونوعية العامة لتصادفها في مادة الشرطة الخاصة وصدقها بدوها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في مادة اللوام بحسب الوصف وأهم من الطفلة العامة لخصوص التقييد ومن ممكنة العامة لانها أهم من متعلقة العامة قال ( الزاوية ) الوجودية اللابائية وهي متعلقة العامة مع قيد اللوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجة أو سبب فتركيبه من معنيين ، مثلي احداها موجة والاخرى سبب ومثلاً ايضاً وسأما مامر ) وتركيب القياس من الصراخ والشرع شاحق ( قد صدق قديم النسبة لا بالضرورة ) اما صفة النسبة فلا لب الاطلاق العلم أهم من اللوام الوصف واما لا بالضرورة فلا أهم من اللوام ( قال وصدقها بدوها في مادة الضرورة التي يكون السوان بين الذات نحو كل اسن حيوان بالضرورة وكذا حلقها

وكذا الوجودية الاضرورية أهم من وجه من هاتين النصين ( قوله لتصادفها ) أي لتصادف الثلاث في مادة الشرعة ( اهود الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الا اصابع سبباً كائناً ) قوله صدقها بدونها في مادة ضرورة ) أي التي يكون السوان مع بعض الذات نحو كل اسن حيوان بالضرورة لانه اذا صدقت الضرورة في جميع وفات الحيات صدقت الضرورة واللوام بحسب الوصف وحيث هذا يصح مثلاً للشرطة والعرفية اعمتين معلوم انه لا يصلح مثلاً للوجودية بالضرورة ما علمت انه اعتبر فيها قيد الاضرورة وبالضرورة موجودة ( قوله وصدقها بدونها في مادة اللوام بحسب الوصف ) أي في مادة التي هذا اللوام بحسب الوصف حتى لا تكون مشروطة ولا عربة نحو كل كاتب آكل بالضرورة ( قوله لخصوص التقييد ) أي وهو الوجودية الاضرورية لانها قيدت بالضرورة أي في تطبيق وهو الطفلة العامة ( قوله ومن لممكنة العامة ) أي وأهم من الممكنة العامة وقوله لانها ، أي ممكنة العامة أهم من متعلقة عامة أي وقد علمت ان متعلقة العامة أهم من الوجودية بالضرورة فتركيب الممكنة للنسبة أهم من الوجودية بالضرورة والوجودية أحسن منها لان الاحسن من الاخص أخس ( قوله مع قيد اللوام بحسب الذات ) أي هي ، حكم فيها ثبوت الخمول للوصف أو صدقها بالصل لا دائماً بحسب الذات

(قوله لانه متى صدقت مطلقتان) أي كما في قولنا كل إنسان صاحبك بالفضل لا دأب حال معطوفان ماضيان الأولى موجبة وهي كل إنسان صاحبك بالفضل والثانية أنفي قولنا لا دائماً سادة وهي لاشي من الأساس صاحبك بالفضل وصحيح أن يشملاً مطلقاً بمسألة يدل بقضيل كل إنسان صاحبك بالفضل ولا شيء من الإنسان صاحبك بالأمكان يعني أن الضميمة ليست الضرورة عنه (قوله بحالاف العكس) أي فليس كما صدقت مطلقاً وبمسألة يصدق مطلقتان لما عدت أن بمسألة نعم من المصلحة مفرد تحجب في صحة عمومها وذلك كما في تلك شتر كصاحب لا ضرورة قال المحرر الأول مطلقاً عامة وأخرى أنفي وهو قول لا بالضرورة بمسألة عامة وهو لاشي من تلك يتحرك بالأمكان العام ولا يصح أن تكون مطلقاً بحيث يدل لاشي من تلك يتحرك بالفضل لانه شتر له دائماً (قوله وأتم من الخاصتين) أي الشروطة الخاصة (٨٣) وسرفية خاصة (قوله وسابقة

الخاصتين) أي الضرورية (قوله من الماضيان) أي الشروطة العامة والشرعية العامة (قوله لتضمنها) أي لئلا في بدلتا الضرورية الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك لأصابع مدام كاتراً (قوله وسدسهما) أي وهي بدلتا الضرورية أي التي يكون السوان بها

(أقول) الوجودية اللازمة هي المصلحة العامة مع قيد اللازم حسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة يكون مركب من ماضيتين ماضيتين أصلها موجبة والآخرى سالبة لا الجزء الأول مطلقاً عامة والآخر الثاني هو اللازم وقد عرف أن مدعومه مطلقاً عامة ومثلهما أيضاً ماضياً ماضياً من قولنا كل إنسان صاحبك بالفضل لا دائماً ولا شيء من الإنسان صاحبك بالفضل لا دائماً وهي أحسن من الوجودية بالضرورة لانه متى صدقت مطلقتان صدقت مطلقاً وبمسألة عكسها وأتم من الخاصتين لانه متى تحقق الضرورة أو اللازم حسب الوصف لا دائماً يتحقق ماية النسبة لا دائماً من غير عكس وخاصة الماضيتين على ماض غير عامة وأتم من الماضيتين من وجه تصادفها في ملة الشروطة الخاصة وصحتها بدونها في بدلة الضرورة والعكس حيث لا دوم حسب الوصف وأحسن من مطلقاً وبمسألة العكس وذلك طبع قال

والخاصة الموجبة وهي التي يتحرك بها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سبه عكس وقد بين من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللازم حسب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منحرف وقت جولة الأرض به ومن الشمس لا دائماً فمركبها من موجبة وثبة مطلقاً وسالبة مطلقاً عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من قمر منحرف وقت التربع لا دائماً فمركبها من سالبة وقبة مطلقاً وموجبة مطلقاً عامة

(أقول) المركبة هي التي حكم بها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع فليدأ اللازم حسب الذات من كانت موجبة كقولنا سيأتي في الوجودية اللازم (قال هي التي حكم فيها الخ كمرح فبالضرورة ما ليس أعينكم بالضرورة على الظلمة العامة والسيكس والوجود من وعوله في وقت معين المنتهين لا لا يمتزج بينهما في وقت واحد من وجه من الوجوه وقوله من أوقات وجود الموضوع الماضيان وإحصائ قال لئلا بد منه يزيل أوقات الوصف

وهي أحسن والذوات وهي أهم من قبلها وهي أهم من قبلها وللمسألة وهي أهم من قبلها فالضروريات أحسن والمسألة أحسن (قوله هي التي حكم فيها ضرورة) قال (هـ) طلت لا سبق أن الحكم ليس بالضرورة بل بالثبوت للبعد بالضرورة أو بالضرورة هي قولها حكم بالضرورة وقد طلت سابقاً الجواب به ثم أنه أخرجه في الضرورة المطلقة العامة والمسألة العامة والمسألة الخاصة والشرعية العامة والشرعية الخاصة لأن الحكم في هذه ليس بالضرورة وقوله في وقت معين ينتهين أي منتشرة مطلقاً والمنتشرة التي لم تقيد لا لا يمتزج بهما في وقت واحد من الوجوه وقوله من أوقات وجود الموضوع أي ملاحظ ذلك الوقت من أوقات الخ للضرورة العامة وخاصة لأن الحكم فيها وإن كان بالضرورة في وقت معين لكن من أوقات الوصف

( قوله وقت جيلولة الارض ) وذلك لان القمر منه مظلمه وتورده اعمام مستان من ذات الشمس عندهم ثم ان مداره يقطع مدار الشمس من حين على زاويتين قائمتين فان حل القمر عند تقاطعه وحتت الشمس في الاخر حصل الانحساف لصبرورة الارض ان ذلك حائله فيهما ( قوله من موجبة وقتية مطلقة الخ ) لوقتية المطلقة من الفضايا وم يذكرها المصنف حاقا بماله وقد ذكره السعد في التهذيب ( قوله وقت التوزيع ) وهو ان يكون بين الشمس والقمر ربع الفلك ( قوله وهي كل قر شمسف بالاطلاق العام ) أي كل قر تحت به الانحساف بالفضل ( قوله وهي أحسن من الوجوديتين ) أي فكل مثال صحيح ان يكون وقتية صحيح ان يكون ( ٨٤ ) وجودية مثلا قولنا كل قر منحسف بالضرورة وقت جيلولة الارض لادائي وقتية

بالضرورة كل قر منحسف وقت جيلولة الارض فيه وبين الشمس لادائيا فركيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول أي قولنا كل قر منحسف وقت جيلولة واساعة مطلقة عامة وهي مفهوم الادادوم أي قولنا لاشي من القمر بمنحسف بالاحصاف لعلم وان كانت سالة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر بمنحسف وقت التوزيع لادائي فركيبها من سالة وقتية مطلقة وهي الجزء الاول أي قولنا لاشي من القمر بمنحسف وقت التوزيع ومن موجبة مطلقة عامة وهي كل قر منحسف بالاطلاق العام وهي أحسن من الوجوديتين مطلقا لانه اذا صدق بالضرورة بحسب الوقت لادائي صدق بالاطلاق لادائي ولا بالضرورة ولا يمكن وعم من الخاصين من وجه لانه انما صدقت بالضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع في شيء من الاوقات صدقت النصايا الثلاث كقولنا بالضرورة كل منحسف مطم مادام منحسفا لادائيا أو بالتوقيت لادائيا فان الانحساف لما كان ضروريا لذات الموضوع في بعض الاوقات والاطلام ضروري بالانحساف كان الاطلام ضروريا لذات في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا لذات الموضوع في وقت صدقت الخاصية ولم تصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لادائيا قل الكتابة لما لم يكن ضرورية للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع ضروري بحسب ضروريا لذات في وقت ما فلا تصدق الوقتية وانما لم تصدق بالضرورة بحسب الوصف ولا بالادوم وصدقت بحسب الوقت لم تصدق الخاصية وانما صدق الوقتية كما في مثال المذكور هذا ما غرنا للشرطة بالضرورة بشرط الوصف وانما اذا غرنا بالضرورة مادام الوصف

( قوله ) وتصدق الوقتية كما في المثال المذكور ( أقول ) يعني قوله كل قر منحسف وقت جيلولة الارض قائم بالانحساف ليس ضروريا بحسب وصف الفترة ولان ما يحسه فلا صدق كل قر منحسف مادام قرأ ( قوله ) وانما غرنا بالضرورة مادام الوصف تكون الشرطة الخاصة أحسن من الوقتية معضا ( أقول ) وذلك لان الضرورة المضمنة في بشرطة الخاصة ( قال كما في المثال المذكور ) أي قولنا كل قر منحسف وقت جيلولة الارض لادائي

وبينهم صدق صدق الوجودية لادائيا بحيث نقول كل قر منحسف منفصل لادائيا وصدق الوجودية بالضرورة بحيث نقول كقولنا قر منحسف وقت جيلولة لا بالضرورة ( قوله ولا تنكس ) أي لا يبرهن صدق الاطلاق لادائيا أولا بالضرورة صدق الضرورة بحسب الوقت أتري الى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفضل لادائيا أولا بالضرورة فانه لا يصح ان يكون وقتية ان يقول كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لان تحريك ليس ضروريا لذات الموضوع في وقت ما

( قوله وانهم من الخاصين ) أي وأحسن من الخاصين أي الشرطة الخاصة والفرقة الخاصة ( قوله صدقت القطا ) يكون الثلاث يعني الوقتية والخاصين ( قوله كل منحسف مطم مادام منحسفا لادائيا ) مثال الخاصين لكن قيد بالضرورة بدل من انه بالضرورة الخاصة بصدق لان الترتيب ليس فيه ضرورة ( قوله أو بالتوقيت ) اشارة لوقتية فتقول في مثال كل منحسف مطم وقت جيلولة الارض لادائي ( قوله كل كاتب الخ ) يصلح للخاصين وقوله وانما لم تصدق الخ اشارة لاعتداد الوقتية وذلك كقولنا كل قر منحسف وقت جيلولة فلا يصح ان يكون بشرطة خاصة فلا يجب كل قر منحسف مادام قرأ لادائيا أو بالضرورة ان مادام قرأ لا يحصل له انحساف أصلا ( قوله كما في المثال المذكور ) أي في المثال وهو قولنا كل قر منحسف وقت جيلولة الارض لادائي ( قوله هذا ) أي كون الوقتية أحسن من الشرطة الخاصة من وجه وقوله انما غرنا للشرطة أي العامة

(قوله) تكون للضرورة الخاصة (حصر الخ) وذلك ان قول كل مستخف مظن الضرورة مدام شخصاً لا دائماً مشروطة خاصة ويصح ان يكون وقتية بأن يقول كل مستخف مظن وقت الانحطاف ونحوه الوقت في قول كل فر مستخف وقت الجبلولة لا دائماً هذه عمت انه يرم في المشروطة الوقتية لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف في الضرورة الخاصة تنصفت الضرورة في بعض أوقات الذات في الوقتية لان جميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات يكون الوصف مارقاً ولا يلزم من الوقتية للمشروطة ان لا يلزم من تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف وذلك كما في كل فر مستخف وقت الجبلولة لا دائماً قد تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات ولا يصح ان يتحقق في جميع أوقات الوصف اذ لا يقل

كل فر مستخف مدام قرأ (قوله) والوقتية ماينة (الخ) المهار في حسن الاستدلال ارتكبه المول الفصل (قوله) وأهم من العامين أي الضرورة العامة والفرصة العامة (قوله) صدقها أي التصديق الثلاث في الضرورة الخاصة أي على الثاني وذلك كما في قولنا كل فر مظن وقت الانحطاف هذه وقتية ويصح ان تكون مثلاً هاتين بأن يقال دائماً كل فر مظن وقت الانحطاف أو الضرورة

تكون للضرورة الخاصة أحسن من الوقتية مطلقاً لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات من غير عكس الوقتية مدمة للماضي وديم من المستقبل من وجه صدقها في مادة الضرورة الخاصة وصدقها مدونها في مادة الضرورة والعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأحسن من صدقها العامة والمملكة العامة قال (للمسألة المنتشرة) وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المعلوم المصوغ أو سلبه عه في وقت غير معين من زمان وجود موضوع مبدأ لا دوام بحسب المصوغ من كان موجبة كقولنا بضرورة كل انسان متخس في وقت ما لا دائماً تركيها من موجبة منتشرة مطلقاً وماله مطلقاً عامة وان كانت سالبة كقولنا بضرورة لاني من الانسان يتخس في وقت ما لا دائماً تركيها من سالبة منتشرة مطلقاً وموجبة مطلقاً عامة

(أقول) المنتشرة هي التي حكم بها بضرورة ثبوت المعلوم المصوغ أو سلبه عه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع لا دائماً بحسب الذات واس المراد بعدم التبين أن لا يخط علم التبين قيداً فما لا من لا يقيد بالتبين وترسل مطلقاً ان كانت موجبة كقولنا للضرورة كل انسان متخس في وقت ما لا دائماً كان تركيها من موجبة منتشرة مطلقاً وهي فوق الضرورة كل انسان متخس في وقت ما عامة مطلقاً عامة أي قول لاني من الانسان يتخس بالفعل الذي هو مفهوم

حيثك بالقياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين تصديق الضرورة الوقتية هناك أيضاً لانها بالقياس الى الذات في وقت معين وبكيفية الضرورة الخاصة بالقياس المذكور صدقت

(قال) وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات (أكون الوصف مارقاً بناء على الكلام في غلطاتين) قال من غير عكس أي ليس متى تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات تحققت في أوقات الوصف نحو كل فر مستخف وقت حذو الأرض لا دائماً (قال) لأنما بحسب الذات (مستطوف على ضرورة ليصر الذي حكم بها الضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب مقبداً بعدم الدوام الذاتي) قال (من يلاحظ الخ) ان وجود الوقت الغير الثمين عمال فضلاً عن ضرورة ثبوت شيء فيه وسيله

حيوان مدام اسماً فهذا يصبح مثلاً لغامتين لا وقتية لأن الوقتية مقيدة بالادوام وهو يناقض الضرورة (قوله) والعكس حيث لا دوام أي وصدق الوقتية بدونها حيث لا دوام بحسب وصف نحو كل انسان صاحبك وقت التحص فهذا مثال للوقتية لا لغامتين لانه لا يصح ان يقال كل انسان صاحبك مدام اسماً (قوله) لا دائماً بحسب الذات (عطف على قوله ضرورة قلتم حيث التي حكم بها بضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب مقبداً بعدم الدوام الذاتي) (قوله) ان لا يقيد بالتبين أي وعدم التقييد بالتبين لا نسلم ذكر عدم التبين نحو كل انسان متخس (قوله) وترسل مطلقاً أي تطلق معقلاً أي تطلق عن التقييد بعدم التبين أي بذكر سلب كونه مطلقاً عن التقييد بعدم التبين

(قوله صدقت الضرورة في وقت ما) أي لأن صدقها في وقت معين من أفراد وقت ما فيجوز في نحو كل فرد مضطرب وقت الحيلة لا بد من حصول كل فرد مضطرب وقتاً ما (قوله لا ون العكس) أي لا بد من صدق الضرورة في وقت ما صدقها في وقت معين إلا ترى التي قولك كل انسان متمسك في وقت ما متمسك ولا يصح جعله وقتية بحيث حال كل انسان متمسك في وقت كونه انساناً لا تخفى الاضائية ولا يتحقق التمسك (قوله غير معدولين) أي لم يندمج المصنف وان عددها غيره (قوله احتدل الحكم في وقت) أي في (٨٦) مسألة (قوله هو التي حكم بها بالنسبة بالفعل في وقت معين) أي كانت

الضرورة من كونها ضرورة لانها من الانسان متمسك في وقتاً لا دائماً فتركيبها من مسألة متمسكة مطلقة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي أهم من الوقتية لانه لا بد من صدق الضرورة في وقت معين لا دائماً صدقت الضرورة في وقت ما لا دائماً بدون العكس وسددها مع القضية الثانية عن قياس مسألة الوقتية من غير فرق في علم أن الوقتية المطلقة واستدركه المطلقة التي هي محض الوقتية والمتمسكة هي غير معدولين في السالط حكم في احدها الضرورة في وقت معين وفي الاخرى الضرورة في وقتاً فالاولى هي وقتية لا تضرر بتغير الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام أو بالضرورة والاخرى متمسكة لانه لا بد من صدق وقت الحكم فيها احتدل الحكم بها لكل وقت فيكون متمسكاً في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة بالادوام واللاضرورة ولانها قيدت بحددها حسب الاستقلال من اسمها فكانت وقتية ومتنكرة لا مطلقة ورعا تسع بها صدقة وقتية ومطلقة متمسكة وبها غير الوقتية لمطلقة ولا تستدرك المطلقة فالضرورة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين ولعلقة متمسكة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ويعرف فيهما بالمعوم والخاص وهو واضح لاسرته به قال

(الاشارة للمسألة الخاصة وهي التي يحكم فيها بإرتفاع الضرورة المطلقة عن سائر الوجود والعدم جيباً وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كان أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاني من الانسان كاتب فتركيبها من تمكينية صحتها احدها موجبة والاخرى سالبة وقامحاً فيها أن اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى متمسكة خاصة محالتي الكيفية موافقتي الكيفية لقضية بقية بها)

(أقول) لمسألة الخاصة التي حكم بها صدق الضرورة المطلقة عن سائر الوجود والعدم قالنا فتا كل انسان كاتب بالامكان الخاص أو لاني من الانسان كاتب بالامكان الخاص كان متمسكاً أن ايجاب الكتابة فلا بد من سلبها عنه ليس ضروريين لكن سلب ضرورة الاعجاب بالامكان عاملاً وبسبب ضرورة السلب يمكن علم موجب قلبيته خاصة سواء كانت موجبة أو سالبة تكون تركيبها من تمكينية صحتها احدها موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبها وسالتي في الشيء لان الوقتية وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون اشتراط خاصة فتكون الوقتية أهم منها مطلقاً وما الاشتراط الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون وقتية كما في مثال الكتابة وتحرك

ان يجعل قوله ليس سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة السلب أي في كل من الوجبة والسالبة معاً كما علمت من كل قضية متمسكة خاصة مركبة من صحتها احدها سالبة والاخرى موجبة فكل خاصة فيها سلب وبجانب سلب الوجبة فيها السلب ضمني من حيث ان المطلوب عنه غير مصرح به لانه عن الطرفين الخلف وفي السالبة باليس (قوله فلا فرق بين موجبها وسالتي في الشيء أي فالتالي للزائد قولنا لاني من الانسان كاتب بالامكان الخاص هو المؤدى حول كل انسان كاتب بالامكان الخاص وذلك للمسمى هو ان ايجاب الكتابة وسلبها عنه ليس ضروري

النسبة ضرورة أم لا أي وفي الوقتية المطلقة فهي التي حكم فيها الضرورة (قوله والمطلقة للمتمسكة ما حكم بها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين) أي وأنا المتمسكة لمطلقة قد حكم بها الضرورة (قوله ويعرف فيها) أي في المطلقة الوقتية والمتمسكة المتمسكة وقوله بالمعوم والخاص أي للمعنى أي كالمثال يصلح للاول يصلح لثاني ولا العكس وذلك لان الثبوت بالفعل في وقت ما ثم من ثبوت بالفعل في وقت معين (قوله كان منه) أي مسمى الامكان الخاص المتحقق في تعيينين الوجود والسالبة (قوله ليس سلب ضرورة الإيجاب) أي في المعصية الوجبة وقوله وسلب ضرورة السلب أي في السالبة هو لف وسلب ويصح

( قوله وهي ) أي للملكية الخاصة ( قوله لأن في كل منها ) أي للركاب وقوله ولا فقه في أي في الإيجاب والسلب من ن يكونا  
 يمكن أي أش ما يتحقق فيه لا يوجب والسلب الامتناع سام مثلا ون لم ينتفع بالانضمام السلب متى فقه بالمثل ربه  
 الامتناع لأن من لوازم الحصول بالمثل الامتناع بشكل من يصح مثلا لشيء تصدق يصح ان يكون ملكية خاصة مثلا كل انسان  
 متضمن بفصل لا دافع وجودية لادنية وصح ان يكون ملكية خاصة بل قلوب كل انسان متضمن بالامتناع الخاص ( قوله ولا  
 يبرم من امتناع الإيجاب الخ ) أي لأن السلب لا يوجب وقوعه الا ترى لو قلنا كل كبرهودة لا امتناع خاص ملكية خاصة وهي  
 صادقة بالضرورة والادوام والفعل متبوع وكذلك كل انسان كاتب بالامتناع الخاص صادق وله كذب ذلك غير واقع ولا يصح ان  
 يجعل واحدة من المركبات فقد ظهر ان كل مثال صريح لشيء من المركبات صليح ان يكون ملكية خاصة من غير عكس ( قوله ان  
 يكون احدهما ) أي واحد من الاعجاب أو السلب بالفعل أي حتى يكون وجودية ( ٨٧ ) وقوله أو بالضرورة أو بالادوام

أي حتى يكون بالضرورة  
 أو بالادائمه (قوله وسلبية  
 للضرورة المنطوقة ) أي  
 لأن الضرورة لمقتضى  
 هو بالضرورة وهدد حكم  
 فيها لاسباب والسلب بين  
 الإيجاب ( قوله وأنهم من  
 الشائعة ) أي الخالية عن  
 الضرورة إذ التي معها  
 ضرورة مباينة لها (قوله  
 تصادق ) أي الخالية في  
 مادة الوجودية بالضرورة  
 أي ان كان الاطلاق العام  
 في مادة لنوام الخالي من  
 الضرورة والا كانت عطفية  
 حيث مباينة للملكية  
 له كورة وذلك كقولنا  
 كل ذلك متحرك بالفعل

سني للملكية الخاصة رفع الضرورة عن بعضها سواء كانت موجبة أو سالبة من في المصطلح حتى دا  
 يبر بضرورة الإيجابية كانت موجبة وأن عرت ضرورة سلبية كانت سالبة وهي ثم من سائر المركبات  
 لأن في كل منها إيجاب أو سلب ولا فقه في حيث من ن يكونا يمكن ان لا امتناع لعدم ولا يلزم من  
 امتناع الإيجاب والسلب أن يكون احدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالادوام مباينة بالضرورة بلغة  
 وأنهم من اللدنية والعلانية والمنطق العامة من وجه تصادق في الدقائق الوجودية بالضرورة ومدق  
 الملكية خاصة بدونها حيث لا خروج للملك من القوة الى الفعل وينعكس في عدة الضرورة وأخص  
 الاضام على المصوب هناك ليس بصوري الفلسفة الى ذات الموضوع في رتب الوصف من هو  
 صوري الفلسفة القليبي الى الذات ما حود مع الوصف كما تقرر ومعنى الوقتية الضرورة في وقت  
 ( قال ولا يلزم من امتناع الإيجاب الخ ) لأن للملك لا يوجب وتوابع لا يقال لم نحو الواقع عن  
 التخصيص لأن قول ليس الإيجاب والسلب على طرفي القيص متطابقا فأن قول كل انسان كاتب بالامتناع  
 الخاص صادق مع من حاشها كلها مرتعان في الواقع وهذا التميز كاف في عموم الملكية الخاصة  
 من سائر انصافا وروم صفة الفلسفة في القضية التصديق والحرية نحو زيد كاتب بالامتناع ومنص  
 الا لسان كاتب بالامتناع كذا يلزم ارتفاع التخصيص لا يفسر في ذلك ( قال وأنهم من الدافعة ) لطوار  
 حلول الدافعة من الضرورة كما مر ( قال تصادق ) أي الخالية في مادة الوجودية بالضرورة  
 انما كان الاطلاق العام في مادة لنوام الخالي من الضرورة نحو كل ذلك متحرك بالفعل أو مادام  
 فلسكا بالضرورة ( قال حيث لا خروج الخ ) نحو كل عتاء موحود الامتناع الخاص ( قال في  
 عدة الضرورة ) أي الثانية ندان الوصف العلوي عن الخلفات نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أو مادام فلسكا لا بالضرورة كذا مثل عند الحكم فيه بنظر وذلك لأن بشرطة العامة لم تخضع للضرورة الخاصة به لأن الملكية  
 لا تقتضي ضرورة لطرف كما نأملت ان الضرورة العامة ما حكم فيه ضرورة شئت أخصو لموضوع مادام وصف الموضوع  
 على ان فون الخارج وأنهم من الشائعة والعلانية أي الشرطية العامة ولعرفية العامة لا يصح النحر للشرطية العامة لأن  
 هذه قد حكم فيها بسلب الضرورة والشرطية العامة حكم فيها بالضرورة فيلزمها متانة فالحق ن الملكية الخاصة كما لها سبغة  
 للضرورة مستنة للضرورة العامة وهي انصافية ثم من ثلاثة فقط وهي مباينة والعرفية العامة وسبغة العامة لسكن انما كان  
 الشوت بالفعل غير ضروري ومثل ذلك قولنا كل ذلك متحرك مادام عسكا لا بالضرورة فانه صليح ان يكون ملكية خاصة ودائمة  
 وعرفية ومعلقة ( قوله حيث لا خروج للملك الخ ) وذلك كالسواد الردي والبرودة لغير نحو كل رومي سود بالامتناع  
 الخاص وكل ثار باردة بالامتناع الخاص ( قوله وانسكن ) أي صفق هذه نغاصا دون ملكية الخاصة وقوله في عدة الضرورة أي  
 تعلانية انما كان الوصف العلوي عن الخلفات نحو كل انسان حيوان بالضرورة فلا يصح ان يكون ملكية وهو دافعة وعرفية ومعلقة

(قوله أهم التصايا) أي سواء كانت سبعة أو مركبة لأن طبيعتها تدل على الوقوع والوقوع يستلزم الامكان من غير عكس  
(قوله والضرورة أحسن سائلا) أي لأن المصنوع أو كان شروعي الثبوت للموضوع كان دائما له ما دامت ذاته موجودة  
وكان له أيضا أفضل ومادام حسب (٨٨) الوصف ويمكن له بالامكان العلم من غير عكس أي شيء من ذلك (قوله

من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا أن ممكنة العامة أهم العناصر بسيطة والممكنة الخاصة أهم  
المركبات والضرورة أحسن سائلا والمنشأ عنه خاصة أحسن المركبات على وجه وطهر أيضا أن  
اللاادوام إشارة إلى مطلقة عامة والضرورة إلى ممكنة عامة مخالفتين في تركيب للعصاة القديم  
هنا حتى أن كانت موجهة كانت سائلي وأن كانت سائلة كانت موجبتين ومواضعتين لها في الحكم فإن  
كانت كلية كانت كليتين وإن كانت جزئية كانت جزئيتين هذا هو السبب في معرفة تركيب التصايا  
للمركبة وأما قال باللاادوام إشارة إلى مطلقة عامة ولم يقل باللاادوام منه المطلقة العامة لأن لعنى  
أو أطلق يراد به المعلوم للفظي وليس مفهوم اللاادوام للفظي المطلقة العامة قال باللاادوام الإيجاب  
منشأ مفهومه الصريح ورفع دعاء الإيجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع دعاء الإيجاب بل  
لأمره في معناه لا لآزمائه وأما اللاضرورة فمفهومه الصريح لا يمكن له لأن لا ضرورة للأعمال  
مثلا هو سلب ضرورة الإيجاب وهو عين امكان السلب فلما كان إحدى القسيتين عن معنى إحدى  
القسيتين والأخرى ليست عنى الأخرى بل من لوازمها يستعمل عبارة الأشدوة فتكون  
مشتركة بينهما قال

(أصل الثاني في أقسام التسمية) الجزء الأول منها يسمى مقدما والثاني تابيا وهي أم متصلة أو  
مفصلة أم المتصلة ما برؤية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تحدير صدق تقدم متعلقة بينهما  
توجب ذلك كاملة واشتباها وبما اتفاقية وهي التي يكون فيها صدق بمجرد توافق الطرفين على  
معين قابض إلى الذات وحده فلا تصدق ذلك (قوله) لأن السلف إذا أطلق يتقدم منه المصنوع لفظي  
(أقول) هذا كلام صحيح وجواز تحميم معنى السلف إلى المعنى اللفظي والتصدي والالزامي لإثبات  
مذكوره فإن وجوده إذا أطلق يتأخر عنه الوجود الخارجي مع أنه يصبح تنقيبه إلى الخارجي والذهني

(قال على وجه) أي إذا سمعت بالضرورة في جميع أوقاف الوصف بخلاف ما إذا سمعت بشرط  
الوصف فإنه حينئذ أحسن من الوقتية من وجه كما مر (قال) وهو موافق لهما في الحكم) ساء على أنهما  
وأما النسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت (قال في معرفة تركيب العناصر) أي تركيبها مع  
قيد اللاادوام واللاضرورة وانظر أن عبارة تلقى والصاحبة من اللاادوام إشارة إلى مطلقة عامة  
واللاضرورة إلى ممكنة عامة الخ بحسب لفظ الإشارة عن احتملة تانية كقلا يلزم العطف على معمولي  
عابدين يختص من غير تقدم ضروري (قال فلما كان الخ) وكان قصده الاحتياط ليرتب الجزاء  
عليه ولا يرد أنه لم يستعمل الإشارة في اللاادوام والمعنى في اللاضرورة (قال فتكون مشتركة بينهما)  
فإن الإشارة يستعمل في المعنى اللفظي وغيره وإن كان استعمالها في غيره شيع وكون استعمال الإشارة  
هذه للممكنة لا ينافي أن يكون لاستعمالها ممكنة أخرى ككون كل منهما أمرا اجاب له صلا وصلا  
إلى التبيين وعدم جريهما في الاتفاق في الحكم

على وجه) وهو ما استدلنا  
أن الضرورية في انشروعة  
في جميع أوقات الوصف  
بجسلاف ما إذا قلنا أن  
الضرورة بشرط الوصف  
فإن حينئذ يخص من  
الوقتية من وجه كما مر  
(قوله) ومواضعتين هاهنا  
الحكم) أي ساء على أنهما  
وأما النسبة التي قيدت بهما  
من غير تفاوت (قوله)  
في معرفة تركيب العناصر)  
أي تركيبها مع قيد اللاادوام  
أو اللاضرورة وأصل أن  
عبارة المثل حكما والاصطلاح  
أن اللاادوام إشارة إلى  
مطلقة عامة واللاضرورة  
إلى ممكنة عامة خذ لفظ  
الإشارة من الخطة الثانية فلا

يلزم العطف على معمولي  
عابدين من غير تقدم ضروري  
(قوله) وأما لاق السلب (أي  
شيوته ونحوه) بالتصديق  
(قوله) فما كان إحدى  
التصديتين) مراده بهما  
الممكنة العامة والمطلقة  
العامة ومراده بأحداهما  
الممكنة العامة (قوله)  
تكون مشتركة بينهما)

أي بين المعنى اللفظي والالزامي لأن الإشارة تستعمل في المعنى اللفظي وغيره وإن كان استعمالها  
في غيره أشيع ثم أن كون استعمال الإشارة لهذه الممكنة لا ينافي أن يكون لاستعمالها ممكنة أخرى ككون كل منهما أمرا أحيانا  
لو صلا وصلا وجه التبيين وعدم جريهما في الاتفاق في الحكم



( قوله لما خرج من الخبيات الخ ) حمها إشارة الى أنواعها المختلفة ومراد الفروع من أخصات الفروع من مخرج أنواعها وتصنيفها، والنسبة بين تلك الأقسام هي قول الشارح « و أقسامها عطف تقسيم على طعن أن الزائد من الفروع من الخبيات الفروع من الأقسام ثم أن العنصر راجع للعنصرية المشروطة من حيث أن الأقسام أخصها في الحقيقة ثم لا يعمى على ذلك من الممول والتحصين لا يجري في أن شرطية لأن حرف السلب إذا سلب جراً من القسم أو الثاني كان السلب في مخرجها باعتبار أن الحكم الذي فيها بالقوة ولم يكن العدول في الشرطية هي لأن الحكم ( ٨٩ ) هي الاتصال بين القسمين

القسمي كقولنا أن كان الأسد مطلقاً فالشارع ماضى ولأن النسبة فاد خبيته وهي التي يحكم بها الثاني بين جريته في صنف والكذب مما كاذباً لأن يكون هذا العدد روحاً أو فرداً ولما دأب الجمع وهي التي يحكم بها الثاني بين الخراف في العطف قطع كقولنا ما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجرأ وما مائة الخوخ وهي التي يحكم فيها الثاني بين الخراف في الكذب بعد كقولنا ما أن يكون زيد في الشجر أو لا في (

( أقول ) لا وقع الفروع من الخبيات وأقسامها شرع في أقسام التشريعات وقد سمعت أن الشرطية ما تترك من قسمين وهي إما متصلة أو وحيدة أو سلبت حصول أحدها عند الآخرى بواسطة أو وحيدة أو سلبت اتصال أحدهما على الآخرى والقضية الأولى من حيثها الشرطية سواء كانت متصلة

( قل عن الخبيات الخ ) حمها إشارة الى أنواعها المختلفة كما قلنا في جميع الطهورات والمقصود من الفروع من الخبيات الفروع من مخرج أنواعها وتصنيفها والنسبة بين أقسامها ولا يجب عطف أنه لا يجري العدول والتحصين في الشرطية لأن حرف السلب إذا سلب جراً من القسم أو الثاني كان العدول في مخرجها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لأن الشرطية لأن الحكم هي الاتصال بين القسمين أو الاتصال أو سلباً سواء كانت القسمين أو سلبتين أو معدولتين وكذا الخبيات لا الفروع والمعاد والاتفاق أقسام الحكم الشرطي لا كمية وكذا الحقيقة والمخرجة د الحكم في كل شرطية تعدد جميع التقادير الممكنة ولا يخصر على التقادير المحتملة ( قاله سمعت ) تدكير ما مر في القضية من تعريف الشرطية وتقسيمها الى خمسة والمتصلة ليرتب عليه قسم متصلة الى الزمنية والأعقابية وقوله وهي إما متصلة عطف على ما يركب من قسمين داخل تحت السمع ( قاله الأخرى ) عند مثل الأول طرف مكمل وزمان كذا في القسمين ومنها طرف زمان أي زمان حصول الأخرى ( قال والقضية الخ ) معطوف على قوله قد سمعت وليس دخلاً تحت السمع لعدم سبقه بل تحصيل القول للصف الخفاء الأول يسمى مقدماً والثاني تأيلاً قسم بينهما لكونهما مأخوذتين في تعريف الزمنية والأعقابية والمنصود بما يفرضه القضية قرينة أن القسم معتبر في الأقسام فلا ينضم الترخيص بالقياس ( قال سواء كان الخ ) قسم شرطية يحدد القسم والثاني بهما المتصلة والمتصلة، حمه تعميماً للقضية الأولى وهو حلوه مما

( م ١٢ ) شروع انصبة ثاني ) وتقسيمها الى المتصلة والمتصلة ليرتب عليه قسم الزمنية والأعقابية وقوله وهي إما متصلة الخ عطف على قوله ما تترك من قسمين داخل تحت النوع وقوله ما تترك من قسمين أي تترك هذا شامل للقياس إلا أن يقال أن ما دأب على قضية ( قوله عند الأخرى ) أي في زمان حصول لأخرى فتد هذا زمان وان كانت في الأصل طرف مكمل ( قوله والقضية الأولى الخ ) مستأنف أو معطوف على قوله قد سمعت وعلى كل حال هو ليس داخل تحت السمع ( قوله سواء كانت متصلة ) قسم شرطية ليدل أن القسم والثاني بهما المتصلة والمتصلة وحمه تعميماً للقضية الأولى وهو حلوه مما هو المقصود مع بهم أن القضية لا تكون حجة

( قوله لانه في الذكر ) أي عني به اذا ذكر الخمر ان عدم طرقة الاول عالم يشتمل المقولة حيثما وللمقولة هذا  
 اما قرأه الذكر بانكره وآما وقرأ اسم فلا يحتاج لتعديد بالنسبة لان المراد التذكر القلي والاساس دائم متحضر للشرع  
 ( قوله ثم ان المتصلة الخ ) هذا هو المقصود بالذات وما تقدم رمية الى عدم ( قوله والمراد بالمتلافة ) أي هما وفي هذا العلم  
 وليس المقصود عدم المتلافة في الاصل لاها شيء بسببه يستصحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني وقوله يستصحب  
 الاول الثاني أي يسلم الاول ( ٩٠ ) الثاني يدل استصحبه عدم الى الصحة ولا ربه أي المراد بمتلافة ما شيء بسببه

يوستصحب ان يكون مقدم  
 ان رومية واما اتفاقية فما التزوية فهي التي تحكم صدق الثاني فيها على تفسير صدق المقدم  
 بمتلافة بينهما توجب ذلك والمراد بالمتلافة شيء بسببه يستصحب الاول الثاني كالتلافة والتصانيف  
 اما المتلافة هذا يكون المقدم على الثاني كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهجر موجود أو معلول له  
 كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو كقولنا معلول على واحدة كقولنا ان كان  
 ر قوله بمتلافة بينهما توجب ذلك ( قول هذا ) اختر في الحكم بالانحصار كون الاتصال بمتلافة  
 بالمتلافة رومية وان اختر كونه لا بمتلافة بالمتلافة اتفاقية وان لم يتر شي متعها بالمتلافة مطلقة كما  
 هو المقصود مع فهم ان التلافة لا تكون حمية ( قال لتدبرني الذكر ) يعني انما ذكر المراد ان  
 يشتمل طرقة الاول عالم يشتمل المقولة وبمقولة ( قال والمقصود بالمتلافة شيء بسببه يستصحب  
 الاول الخ ) استصحبه عدم الى الصحة ولا ربه كذا في القاموس يعني ان المقصود بالمتلافة هما  
 ما يطلب الاول أي المقدم ان يكون الثاني أي التالي مصاحبا له سواء كانت موجبا أولا فيكون قيد  
 يوجب ذلك احترازاً عما لا يوجبها ليس مقصوده تفسير المتلافة حتى يراد بالمتلافة شيء بسببه  
 يستصحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني ( قال كالتلافة والتصانيف ) هذا على مذهب  
 اليه الجمهور من أن التلازم بين شيئين ليس أحدهما على الآخر بل يكون من غير أن يقتضي  
 الارتباط بينهما كالتلازم في ذلك بالتصانيف وذلك على ما قبل فالتصانيف الحقيقية  
 معلولة واحدة كالتلازم في الآبوة والسوة كل منهما يحتاج الى ذات آلا فان الآبوة يحتاج  
 وجودها الى ذات الآب والسوة يحتاج الى ذات الآب وهو الرابطة المحوكة وأما التصانيف  
 المتشعبة فليس معلولة واحدة كالتلازم في الآبوة والسوة كل منهما يحتاج الى ذات آلا فان الآبوة يحتاج  
 وجودها الى ذات الآب والسوة يحتاج الى ذات الآب وهو الرابطة المحوكة وأما التصانيف  
 المتشعبة فليس معلولة واحدة كالتلازم في الآبوة والسوة كل منهما يحتاج الى ذات آلا فان الآبوة يحتاج  
 وجودها الى ذات الآب والسوة يحتاج الى ذات الآب وهو الرابطة المحوكة وأما التصانيف

يستلزم ان يكون مقدم  
 ملازماً بالتالي سواء كان  
 الاستلزام على حرق  
 الإيجاب أم لا ولا جرح هذا  
 عبر قوله يستصحب دون  
 وجوب والا لقتضى به  
 لابد ان يكون الاول على  
 الثاني مع انه ليس كذلك  
 ( قوله كالتلافة والتصانيف )  
 التمثيل للمتلافة بالتصانيف  
 وجهه معاملة لثبته مني  
 على ما ذهب اليه الجمهور  
 من أن التلازم بين شيئين  
 ليس أحدهما على الآخر  
 بل يكون من غير أن  
 يقتضي الارتباط بينهما كالتلازم  
 في ذلك بالتصانيف  
 وذلك على ما قبل فالتصانيف  
 الحقيقية معلولة واحدة  
 كالتلازم في الآبوة  
 والسوة فالآبوة يحتاج  
 الى ذات الآب والآبوة  
 تحتاج الى ذات الآب  
 وهو الرابطة المحوكة  
 وأما التصانيف  
 المتشعبة فليس معلولة  
 واحدة كالتلازم في  
 الآبوة والسوة كل  
 منهما يحتاج الى ذات  
 آلا فان الآبوة  
 يحتاج وجودها الى  
 ذات الآب والسوة  
 يحتاج الى ذات الآب  
 وهو الرابطة المحوكة  
 وأما التصانيف

وجيئة ليس التصانيف حاربا عن العلوية تأمل ( قوله بأن يكون المقدم على الثاني ) أي علة موجبة أي يوجب به مرت  
 وجود المعلول سواء كانت ناقصة أو تامة ( قوله أو معلول له ) عطف على المقدم على الثاني فهو من أقسام العلوية أي ان  
 يكون تصدق معلول الثاني ويستلزم من وجود معلول وجود التلة معللاً موجبة كانت أم لا ( قوله أو يكونا معلول على الخ )  
 اعترض بأن الباري جل وعلا علة لوجود العالم على ما قلنا بالمتلافة ولا يلزم من وجود أحد المعلومين كالتلافة وجود الآخر كالارض  
 وأجب بأنه لابد ان يكون هذه العلة تستلزم ارتباط أحد المعلومين بالآخر بحيث يمتنع الاصحاح بينهما والا لسكان مجرد مصاحبة

( قوله فيكون متضاهين ) اعترض من هذا الجواب أن قوله وأما التماثل فهو مشترك بينهما مع لا فائدة فيه وأجيب بأن قوله ما يكون متماثلين فيه صريح والاصل فهو مشترك بينهما مع لا فائدة فيه ( ٩١ ) فحصل فيه كما في الأصلية فلا محذور

فما يخصه عليها وتماثل  
سوليها علاقة لأن ذلك  
لا يوجب الارتباط بحيث يتحقق  
الاعتكاف بينهما نعم ذلك  
يوجب لصاحبه فقطاعا  
( قوله وهذا التبرع  
لا يتناول الخ ) أي لأن

بغير موحودا فالقدم معنى قال وجود التماثل وأما عدمه فمطلوع التماس وان تماثل  
فأنت يكون متماثلين كقولنا إن كان زيد أما عمرو كان عمرو به وهذا التبرع لا يتناول  
الروية السكادة لعدم اختيار صدق الثاني عن تقدير صدق القدم بملاقة بها فلا أولى أن يقال  
انكروا بما حكم فيها بصدق قضية عن تقدير قضية أخرى لملاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول  
لروية السكادة

مرت الإشارة إلى ذلك

تبين أن الاحتمالات التي ذكرها بعض المنظرين مصححة وهي أن يكون القدم والثاني على مطلق  
واحد بأن يكون أحدهما على كانه والآخر على أقصاه فإن سمة القصة جزءة فلا اشتراط بينهما  
من حيث خاتمتها من استلزام المعلوم قلة ومن حيث وصف التولية والحجية من المتماثلين ومن  
حيث سداد المعلوم بالواحد اليها مجرد مصاحبة وأن يكون كلامي عكسيين مسيئين وأن يكونا  
سولي عكسين متماثلين أو علي مولي متماثلين أو لشرط على متضامة لهما أو بالعكس فإن  
جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما في النقل الثاني والملك الأول ( قال وأما التصديق فأن يكون  
متماثلين ) أي لا تفصيل فيه كما في العلية فلا رد أن الحمل غير معد وما قبل أن تصحها كما هو  
على الاستلزام فضايف عليها أو سوليها أو مولي أحدهما مع الآخر كذلك هو م لا تماثل  
عكسها أو سوليها لا يوجب الارتباط بينهما بحيث يتحقق الاعتكاف بينهما بل يوجب للمصاحبة بينهما  
( قال وهذا التبرع لا يتناول الخ ) أنه على من التمس من قولنا هو الذي يصدق الثاني فيها بل  
تقدر صدق القدم أن يكون كذلك في نفس الأمر ولو أنريد \* أن يكون ذلك مفهوما ومولودا لها  
سواء بطريق الواقع أولا بغير السكادة بغير ذلك قال فلا أولى أو لما في شرح المطالع من أن  
هذا التبرع للمصادقة وتبرع السكادة بالتقريب كما أنه محقق لموجبة ( قال لعدم اشتراط الخ )  
لعدم الاختيار يستدرك لأن سادس الخروج عدم تحقق صدق الثاني بها لملاقة ثم \* أما على جميع  
التقديرين كانت كلية أو على بعضها أن كانت جرتية فاقول أنه يتناول السكادة الكلية التي يصدق  
الثاني فيها على تقدير صدق مقدم لملاقة لكن لا يصدق على جميع تقادير القدم لملاقة من عدم  
صدقها على بعض التقدير أو لا لملاقة ومع لا أن للتبرع في التبرع صدق الثاني عن تقدير صدق  
القدم أن كيا فتيك وان جرتية جرتية لا على تقدير صدق القدم في علة وكذا ما قبل أن التبرع  
متناول الاتفاقيات المصادقة أيضا لما حقق أن الاتصال الاتفاقي أيضا موجب لأن لمفسر لا تحق  
ألا لوجب لم حيز من أن مجرد الاتصال لا يصدق لوجب لا يكفي في كونه لملاقة لوجب  
ذلك من لا بد أن يكون ذلك الفوج مقتضى للارتباط بينهما والأل لكان مجرد مصاحبة كما في  
معلولي النقل الأول والسر أنه موجب لكل واحد بمجة غير ما هو جهة إيجاب الآخر فلا يتحقق  
الاعتكاف بينهما

ما حكم فيه بصدق قضية ( الخ ) أي سواء كان صدق الواقع أم لا وقوله لملاقة أي الاحتمالية علاقة بينهما ومما ساد  
بأن يكون علاقة في نفس الأمر أو لم يكن علاقة في نفس الأمر ( قوله وهو متناول الخ ) الأولى هو متناول في واد فسر كما  
بذلك بهما متناول الخ

(قوله لان الحكم للعلاقة الخ) أي لان الحكم الكائن لاحل للعلاقة والمراد بالحكم النسبة الحكمية أي ثبوت المحمول للموضوع أي لان ثبوت المحمول للموضوع هو كائن لاحل للعلاقة فان حاقق الواقع أي النسبة الواقعة كان احكام متصفاً بين الطرفين أي نسبة من الطرفين فانزل بالتحقق الثبوت بين الطرفين لا التحقق حرجاً لان الحكم أي النسبة مترادفة لا يتحقق في الخارج وقوله والعلاقة أيضاً (٩٢) متصفاً أي ثابته وليس لرد ما موجود في الخارج لما عرفت في الحكم وليس المراد بالحكم الوقوع أو

لان الحكم للعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم مصحفاً والعلاقة أصلاً متحققة وان لم يطابق واقع قائم لعدم الحكم في الواقع أو شبهه من غير علاقة وأما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك أي صدق الذي على تقدير صدق تقدم فيها للعلاقة موجه لذلك بل بمجرد توافيق صدق الطرفين كقولنا ان كان الانسان نطقاً فالخارج واقع فانه لا علاقة بين ما بهية الخلق وأطعية الانسان حتى محمود الفصل فحقق كذا واحد منها بدون الآخر وليس فيها الا توافق الطرفين على الصدق دوناً عن الذي حكم فيها صدق الثاني على تقدير صدق تقدم للعلاقة من بمجرد صدقها لكان أولى بتأويل الاتفاقية المذكورة فان الحكم فيها بصدق الثاني لا لعلاقة ربما يطابق الواقع وان يصدق الثاني ولا يوجد العلاقة وربما لم يطابق الواقع

عدم الحكم في الواقع أي يثبت كافي قولنا كانت الشمس غائمة كان الليل موجوداً (قوله أو شبهة من غير علاقة) نحو ان كان الانسان نطقاً فالخارج واقع فانه لا علاقة بين ما بهية الخلق وأطعية الانسان حتى يصدق الثاني على تقدير صدق تقدم للعلاقة من بمجرد صدقها لكان أولى بتأويل الاتفاقية المذكورة فان الحكم فيها بصدق الثاني لا لعلاقة ربما يطابق الواقع وان يصدق الثاني ولا يوجد العلاقة وربما لم يطابق الواقع

(قوله فانه لا علاقة الخ) أي لانه ليس الاصل له في ولا العكس ولا ما معقولاً به أخرى (قوله وليس لان فيها الاتوافق الخ) أي محض ما يقع ان لغة أو حسد الانسان بالنطق والحوار معاً فان طابقا توافق الخبران في التحقق كان اقدم متحققاً فائدة اخبار تقدير صدقه فانه ذلك لا فائدة معنى الاصل الذي هو مدلول حرف الشرط تأمل (قوله وبما قال هي لثم حكم فيها الخ) أي كان الحكم صادقاً في حس الامر أم لا

(قوله ثلث لا يصدق الثالث) كافي قوله ان كان الانسان حيوانا كان الصالح حاداً (قوله أو يصدق الثاني وتوحد العلاقة) كافي كان هذا انسانا كان حيوانا. والثاني صدق العلاقة والحكم القيد بعدم العلاقة في إطلاقي الواقع (قوله على تقدير التقدم) أي على اعتبار حصوله بتوقفي. لكن يجب ان يصدق الثاني على تقدير عدم التقدم حتى لو كان الثاني يصدق سابقاً للتقدم كقولنا ان في كل انسان سبطاً فهو ماضٍ مع صدق اعادة والإطلاق (٩٣) الخارج يشير به لا يشترط ذلك

في لا يصدق الثالث على تقدير صدق التقدم. ويصدق وتوحد العلاقة وقد يكتفي في العلاقة صدق الثاني حتى يقال أنه التي حكم بها صدق الثاني على تقدير تقدم العلاقة مع مجرد صدق الثاني ومحمور أن يكون تقدمها صادقاً أو كاذباً وتسمى بهذا الذي اتفاقية عامة وبما هي الأولى اتفاقية خاصة للمعوم والمخصوص منهما هي صدق التقدم والثاني عدم صدق التناهي ولا يعكس وهذا المنعصة لعدم معرفتها على ثلاثة أقسام حقيقية وهي التي يحكم بها الثاني بين حركاتها صدقاً وكذباً كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً وسواء جميع وهي التي يحكم بها الثاني بين حركاتها (قوله بل مجرد صدق الثاني) (أقول، يعني ان الثاني اذا كان صادقاً في نفس الامر فهو صادق

(قال على تقدم صدق التقدم) يمكن يجب ان يصدق الثاني على تقدير صدق التقدم حتى لو كان الثاني الصدق سابقاً للتقدم كقولنا ان في كل انسان ماضٍ هو ماضٍ لم يصدق الاتفاقية كما تقدم الخلق المتصون في وإطلاق التناهي يشير بأنه لا يشترط ذلك فان الصدق صادق في تقدير يشر به (قال وهي التي يحكم بها الثاني بين حركاتها صدقاً وكذباً) أي في الصدق والكذب يظهر التناهي في ثلاثة يشر به في نفسه ثلاث التناهي لا تترك الا من حرجين وبالله ذهب الشارح وسه الخلق لتناهي وقال ان مثل قولنا للمعوم اما واجب أو ممكن أو متعذر ومثل هذا الثاني إما أن يكون شجر أو حجر أو حيواناً ومثل هذا الثاني إما أن يكون لا شجر أو لا حجر أو لا حيواناً مفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحدية واحدة واحدة والنسبة الواحدة لا ينحصر الا بين اثنين فعدم زيادة الأجزاء بتعدد الانفصال وجبته طهر ان القول منه لا يمكن ترك الحقيقة من أجزاء كثيرة منه على أنها تترك من الثاني ومن نفسه مساوي فخصه ولا يكون الثاني الا بغير واحد ويمكن ترك مائة الطبع ومائة الخلق من أجزاء كثيرة فرق من غير فرق لأن الانفصال الواحدية لا يمكن تركها من أجزاء كثيرة من الثاني ومن نفسه مساوي فخصه حقيقة كانت وعبراً وللنفس المركبة من المفصلات متعددة يمكن تركها منها جزء لكن الخلق ان الأشنة المذكورة ونحوها مفصلات حقيقة من غير فرق إلى تحويلها إلى المفصلات وان الأدليل لما كثر فيه مصادره لأنه ان أراد بقوله والنسبة الواحدة لا ينحصر الا بين اثنين كل نسبة واحدة انفصال كانت أو حالية فهو عين الرابع ولو أراد ان النسبة الحالية والانفصال كذلك قسم ولا يمنع وكذا ما قبل الفارق من أن الحقيقة لا تترك الا من شئ ونفسه أو مساوي فخصه بموجب بل يترك من الثاني ومن شئين كل واحد منهما أحسن من نفسه كافي في الأمانة

لاب الصدق صادق أي تقدير يشر به انما هو (قوله ويحوز ان يكون تقدمها صادقاً) كما ان كل الانسان حيواناً كان خارجاً وقوله أو كاذباً كافي ان كل الانسان دائماً كان التمس ما عدا (قوله فإنه من صدق تقدم بل) أي لا يلزم من صدق الشكل صدق الجزء وقوله ولا يمكن أي لا يلزم من صدق الثاني صدق تقدمه بل قد يكون الثاني صادقاً للتقدم كذا ان لا يلزم من صدق الجزء صدقاً بل قد يكون

يكون شجر أو حجر أو حيواناً ومثل هذا الثاني إما أن يكون لا شجر أو لا حجر أو لا حيواناً مفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحدية واحدة واحدة والنسبة الواحدة لا ينحصر الا بين اثنين كل نسبة واحدة انفصال كانت أو حالية فهو عين الرابع ولو أراد ان النسبة الحالية والانفصال كذلك قسم ولا يمنع وكذا ما قبل الفارق من أن الحقيقة لا تترك الا من شئ ونفسه أو مساوي فخصه بموجب بل يترك من الثاني ومن شئين كل واحد منهما أحسن من نفسه كافي في الأمانة



(قوله لا تسامح بالاحتشال في الوجود) أي لا يصح في الوجود كما هو في الصدق في الحقيقة (قوله فانه لو كان الخ) هذا دليل استثنائي متبع لا دالة حتمية الاستثنائية منه وقام دليلها بما هو حاصله لو كان المراد عدم الإجماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير جمع لكن المثال مائل لفضل القديم وثبت تقيده وهو ان المراد عدم الصدق على ذات واحدة لأن الحقيقة محصورة في أمرين هي عدم الصدق على ذات واحدة وعدم الاحتشال في الوجود والثاني قد اشغلت لورادته هنا تقييد ارادة الأولى بقوله لأن الأولى الخ هذا دليل للشرعية وقوله وسكن الشيخ الخ في قوة التصديق بالاستثنائية العذرة وأما حكم الشيخ منع الجمع بينهما لأنه لا يكون شئ واحد كسراً وقيل ليس جهة واحدة (قوله ثم قال) أي مضمّن الاصل رخصي في هذا أي في ان يكون المراد عدم الاحتشال بحسب المثل على ذات واحدة الذي نتجته لتقليل نظر (قوله إذ يلزم من ذلك) أي من نفس الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير يعني على عدم ارادة ما تقدم (قوله جواز منع الجمع بين اللازم والبروز) أي فيمكن المثال وهو الخواص ذلك كقول مائل لانهم قد أحصوا الخ بقوله وقد أحصوا الخ (٩٥) تغليب لمصروف وقوله إذ يلزم في ذلك الخ

وجه ذلك الاكتمال لمن  
الواحد لازم والكثير  
ملزم وقد حكم فيه جمع  
الجمع فيكون كدفع كل  
لزم ومنزوم (قوله وقد  
اجسوا الخ) وذلك  
لأن تحقيق اللازم مستلزم  
تحقيق اللازم وانشاء اللازم  
يستلزم انشاء البروز (قوله  
ورجي من الله) صيغة  
المضي عطف على قال من  
قوله ثم قال وتعدى الخ يعني  
ان ذلك القاص قال وارجو  
من الله ان يرجع على محو ب  
هذا النظر لصورة دعه  
(قوله عن هذا الاعتراض)  
أي عن هذا الخطر المشار

لا يثبت الاحتشال في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاحتشال في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير  
مع الجمع لأن الواحد جزء الكثير وجزء الشيء مجامعة في الوجود لكن الشيخ من على منع  
الجمع بينهما ثم قال رخصي في هذا مع أنه يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والبروز  
قد جرح الثاني من لوازمه وقد أجوبه على أنه لا يمنع جمع بين اللازم والبروز ولا يمنع نحو ورجي  
من الله تعالى أن يمنع عليه احواب عن هذا الاعتراض وهو ليس الاعتراض بما رآه من عبارة  
النوم فاشاهم أن يمتروا مسافة في الجمع عدم الاحتشال في الصدق فان مائة الجمع من أقسام المعصية  
ولاختصاص لم يمتد بمرور الا بين التصديق فلا يكون مع الجمع الا بين التصديق ولو كان المراد عدم  
الاحتشال في الصدق فكان بين كل قصتين منع الجمع لاستحالة أن تصدق قضية على ماصدق عليه  
(قال لكن الشيخ من على مع الجمع بينهما) أه لا يكون شئ واحداً وكثيراً من جهة واحدة (قال  
في هذا الموضع نظر) أي في أن يكون التصديق عدم الاحتشال محسباً مائل (قال وقد أحصوا الخ) وذلك  
لأن تحقيق البروز يستلزم تحقيق اللازم وانشاء اللازم يستلزم انشاء البروز (قال ودعا من الله الخ)  
بصيغة لماسي عطف على قال ورجي من الله تعالى أن يمنع عليه احواب هو عطف عليه بتقدير الماسي لاسي  
يعني ان ذلك القاص قال وأرجو من الله تعالى أن يمنع على احواب مملوءة بصيغة دعه (قال  
ألا نظراً بما أراده) من عذرة القوم فهم أه مراد القوم من عبارتهم لافي ما هو مرادهم في نفس  
الامر كما يدل عليه آخر كلامه من قوله فند بان أن الاشكال انما لك من سوء الفهم (قوله يشترط  
الا بين قصيتين) لكونه عذرة عن الحكم بالتساوي بين القصيتين إجماعاً وسلباً فأجيب أنه يجوز أن

له بقوله ويخفى به نظر الذي هو مضمّن صحت (قوله وهو) أي التعليل المشار له بقوله رخصي فيه نظر (قوله ليس إلا نظراً  
فيما أراده) أي فيما فهمه من عبارة القوم أي وليس مطلقاً في معناه بحسب الواقع ونفس الامر إذ لا يرد عليه شئ (قوله لم  
يشترط الا بين قصيتين) لأنه عديم علوه عن الحكم بالتساوي بين القصيتين إجماعاً أو سلباً (قوله ولو كان الخ) الأولى وهو  
كان بدون تفريع أي الاتصال لم يشترطه الا بين قصيتين وحيداً فلو كان ذلك عدم التحق في الخارج ولو كان المراد به  
عدم الصدق على ذات واحدة لزم من بين كل قصتين منع جمع وهو مطلق مثلاً لما ان يكون الشيء أبيض وأما ان يكون دسلاً  
ليس بينهما مع جمع لانهم يصدقان بناء على ان المراد تلك القاعدة عدم التحق في الخارج ولو كان المراد تلك القاعدة عدم المثل على  
شئ واحد لكان بينهما مع جمع لأن ثبوت الاستثنية غير ثبوت الاستثنية وكذا يقال في كل قصيتين (قوله لاستحالة أن تصدق  
قضية) أي لاستحالة أن يصدق مدلول قضية على ماصدق أي على شئ من عليه مدلول قضية أخرى بحيث يكون ذلك الشيء نفس  
مدلولين الذي أحجبه بهما هذا هو المراد مثلاً اذا عطف الاستثنائي جواز الاستثنائي مدلولاً فالأولى مفهومها ثبوت الحيوانية

لأشياء والثابتة ثبوت النسبة له وهذا يمكن أن يكون شي واحد يصدق عليه أخصوت الحيوانية للأشياء وثبوت النسبة له وليس المراد أنه لا يكون شي منفص (٩٦) يهين التوطين أهدأ أمر يمكن والحق (قوله ولا يكون بين الصفتين

نصفه أخرى ولا يكون بين صفتين مع الخلق أصلاً ضرورة كنهما على شيء من الأشياء، وأما  
مجرد من الصفات بل ليس مرادهم بذلك في الجمع إلا اعتماد الاجتماع في الوجود وأما أن شئ مع  
بين الواحد والكثير مع الجمع فهو ليس بين معوي الواحد وكثير بل بين هذا واحد وهذا  
كثير فالنصف لثابت أنه أن يكون هذا واحداً وأما أن يكون هذا كثيراً مائة الجمع لا اجتماع  
اجتماع حراً بل على الصدق فصدق أن الأشكال إنما هي من سوء الفهم وقبح التدبر قال  
( وكل واحدة من هذه الثلاثة مصادفة وهي التي يكون الشيء فيها لائقاً لحيز كافي في الأمانة  
للكثرة والافتقار وهي التي يكون الشيء فيها مجرد الأضداد كقولنا لا أسود إلا كلف ما أن  
يكون هذا أسود أو كلاً حقيقة أولاً أسود أو كلاً مائة الجمع أو أسود أو كلاً مائة الخلق )

(قوله بل ليس مرادهم بذلك في الجمع إلا اعتماد الاجتماع في الوجود) (أقول) بيني الصدق والصدق  
لأنه على ما يصدق على ذات واحد وهذا كلام لا شبهة فيه لا يقال له تكون أضافته بين المعويين في  
الصدق على ذات واحدة كما بين معوي الواحد والكثير لأنهم لا يراعون في ذلك لأن النصفية للشبهة  
على هذا المذهب ليست بمنفصلة بل هي حلية شبيهة بمنفصلة فادفقت هذا الواحد وأما كثير فإن أردت  
بذلك بين هذا واحد وهذا كثير فالنصفية بمنفصلة مركبة من صفتين ومعظمها بضم الصادق  
والصدق بين الصفتين كما قرره وإن أردت للصدق بين معوي الواحد والكثير في الصدق والحق  
على هذا فالنصفية حلية مركبة من موضوع واحد ألا أنه قد ردد في محوطه فصارت شبيهة بمنفصلة  
فالشراح لم يقل بأن لا مع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال مع الجمع المتكرر في المنفصلات  
أنما هو بحسب الوجود لا على ما ورد فيكون بين معويين مصادفة في الوجود في محل واحد كاللواء  
والبيض قال عبرت عنها محل قولك إنما أن يكون أسوداً موحداً في هذا محل أو يكون الياس  
موجوداً فيه كانت النصفية بمنفصلة وإن عبرت عنها بمثل قولك للوجود في هذا محل ما أسود  
وما يبيض كانت النصفية حلية شبيهة بمنفصلة

يريد بشفاعة عدم اجتماع محمولي الصفتين في الصدق وهم ( قال وأما مجرد من الصفات ) أي مجرد  
أحد من المفردات ضرورة امتناع حمل النصفية على المفرد ( قال وإنما أن الشئ الخ ) بيان معنى  
غلط ذلك المدخل (قوله لا يقال الخ) معناه هذا المؤاخر إطلاق قول (شراح ليس مرادهم بشفاعة  
في الجمع وبخلافه اجوبت تخصيصه بشفاعة في الجمع في مصداق قريبة من الكلام فيها (قوله فإن أردت  
بذلك الخ) أي إن أردت بشفاعة بين الحكمين المتباينين من حائلي الصفتين فصدق عند ما التفتة  
موضوعاً آخر (قوله فالنصفية حلية) كانه مثل هذا الشيء متحداً في محل واحد فالمراد  
في المحمول (قوله شبيهة بمنفصلة) بإشارة أشباهه على الثاني في المدلول (قوله وقد يكون الخ) جهة  
إبرائيه فكيف بين الاتصال بين المعويين (قوله كانت النصفية بمنفصلة) لا يشاهد على الثاني بين  
الحكمين (قوله كانت النصفية حلية) لا يشاهد على حكم واحد وهو ثبوت أحد الأمرين

(قوله بل بين هذا واحد الخ) أي أن الشئ معاً أمث مع الجمع بين الواحد والكثير  
بعد جعله صفتين (قوله لا اجتماع اجتماع بينهما) أي لأن اجتماع القوة واستكثرة من جهة واحدة مستحيل لهم من جهتين  
يقتضيان قال زيد قليل بإشارة هاته كثير بضمير أيراه



(أقول) كل واحدة من المفصلات الثلاث إما عارية أو آغاية كما أن لمفصلة إحداهما آغاية  
فئة العدد والاتفاق إلى انفصال كدسة القروم والاتفاق إلى مفصلات أما العارية

(قوله العارية بوافاقية)  
في أقسام المفصلة سنة  
(قوله كما أن لفصلة الخ)  
أشهر هذا التقية إلى أن  
أقسام للمفصلات الثلاث  
إلى اثنين للعدد كورين  
ليس فاعبار خصوصية  
فاتها كما يوم جعلها نفس  
بين فاعبار قسم للمفصلة  
بها كاقسام للمفصلة اليها  
الآلة جعل القسم كل  
واحد من ثلاثة منها على  
وجود القسم في الأقسام  
الثلاثة (قوله فاعبار العدد  
الخ) متفرع على النسبة  
لذكوره أي إلى نسبة العدد  
والانطلاق إلى انفصال  
الثلاث في كونهما قسمين  
للاصصال من غير ضرورة  
خصوصية الأقسام في  
القسم كدسة القروم  
والاتفاق إلى انفصال في  
كونها قسمين للاصصال  
من غير خصوصية لشيء  
فيها في القسم

وطه كإن آغاية قد تشارك المفصلة فيها هو حاصل انتهى وما له كقولك متفرع القسم ملوم  
وجود التفرع ولا رأت تكون خاصة له في صريح المقوم بها كدسة الخلية قد تشارك  
المفصلة في حصول الشيء وما له من كل المقوم الصريح متعللاً فيها والذات قد تشارك في  
الافصال بحسب الصدق والحق وفي المفصلات وقد تشارك في الفدرات بحسب صدقها على  
ذات واحدة وهي الحجة ونسبة المفصلات وقد تشارك في الفدرات بحسب الوجود في محل  
وحد قال عبرت عنها بتل عوالت الوجود والحق متفرع بحسب الوجود في محل واحد بهذه  
حاجة صرفة وإن عبرت عنها بتل قولك قد أن يكون هذا الشيء سوداً وما أن يكون أيمن  
(قوله والحجة) أي يجل ما تقدم وحلاصة (قوله ولا بد أن تكون خاصة الخ) فاعبار المقوم  
الصريح لمفصلة الأقسام بين الحكيمة والخطية كون أحدهما ملوم بالآخر (قوله دار  
كالقروم الصريح متعللاً) فاعبار المقوم الصريح لمفصلة الحكم الكسبي بين الحكيمة  
والخطية ثبوت أحد الأمرين للموضوع ولا يفي ذلك المارة أنه أسند التحالف من  
أمر واحد والمصحيح ومن كل المقوم الصريح مختلف فيه (قوله والذات الخ) معلوف على  
قوله كما أن الخلية الخ وهو المقصود من الأجل وما سبق كل تمهيداً له (قوله وقد تشارك في الفدرات  
الخ) لم يفتقر في هذه خصوصية التفرع كما افتقر في صورة الخلقة يعني في الوجود لا يفتقر للتفاه  
في إحدى حين التفرع التقسيم ثم كلامه قدس سره صريح في أن مدلول الخلية الشبيهة بالمفصلة  
الاتصال في الصدق وأجل لاثبوت أحدهما للموضوع أنه لازم في قول المقصود خوف هذا  
الشيء بما واحد وكثير ليس الاتصال بين مدلولها على ثبوت أحدهما فاعبار الاتصال بينها  
وهو معنى صحيح المقصد يكون التقسيم غير حجة إذ نسبتها الاتصال نسبة الخلية الثبوت ومنها  
بأن يثبت صفة غير حلية ولا شرطية وما أن يثبت حصر نسبة الخلية في الثبوت  
وما أن يثبت حصر طرفي الشرطية في التقسيم مدع لأن مدلول الخلية الشبيهة بالمفصلة اتصال  
أصولين في المقدم فاعبار الأول افاد ثبوت الموضوع ثم فاعبار الثاني فاعبار  
ثبوتها مع ثبوتها أيه والله شاعره سره ما فاعبار قوله بالمفصلة حجة مركبة من موضوع واحد إلا  
أنه قد ردد في محووف مدلول الخلية بنسبة بالمفصلة الاتصال واثبوتها فاعبار لذل نسبة  
الاتصال ونسبة الخلية الثبوت وبينه بون بعيد ليس بشيء (قوله فاعبار حجة سره) لاشتراط  
على حكم واحد من غير تردد (قوله وإن عبرت عنها الخ) أي إن عبرت عما يدل على الحكيمة كالف  
مفصلة وإن عبرت بما يدل حكم واحد ردد في محووف كانت حلية ولا يفي ما من هذا الشيء إما  
واحد وما أكثر يحتل أن يكون مفصلة وأن يكون حلية (قال كما أن لفصلة الخ) أشهر هذا التقسيم  
إلى أن أقسام للمفصلات الثلاث إلى اثنين ليس فاعبار خصوصية فاتها كما يوم جعلها نفس بل  
فاعبار أقسام لمفصلة بطلقة بعضها كاحصم الله إلى الفروية والآغاية الآلة جعل القسم الواحد  
بها فاعبار على وجود القسمين في الأقسام الثلاثة (قال فاعبار هذا الخ) متفرع على التقية للذكور أي

(قوله فهي التي يحكم بها الثاني) زاد لفظ يحكم ولم يقل فهي التي ثبت بها الثاني لأجل شمول الصادقة والكاذبة والاشارة الى عدم شمول تعريف تلك للكاذبة كما في الرومية (قوله أي حكم بها هنا) أي بهذا اشارة الى ان الثاني إنما يكون بين مفهوم الجبرأين لأن ذاتهما وقوله مع قطع النظر عن الواقع أي سواء كان اتفاق في الواقع أم لا وفسر الثاني بلفظ الجبرأين قطع النظر عن الواقع اشارة الى أن مراد أن يكون بينهما مع قطع النظر عن كلام خارج عن ذاتهما مشقة لأن الثاني إنما يتصور بين الشيء ونفسه مع ان امتاز تحقق بين الشيء ومساوي نفسه أو أحسن منه (قوله كما بين الزوج والفرع الخ) مثل بائنة ثلاثة للتحقيقة وما ص (٩٨)

فهي التي يكون الحكم بها الثاني ذات الجبرأين أي حكم بها أن مفهوم أحدهما ماف للأخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرع والشجر والحجر وكوبه في البحر وألا يفرق بينهما لاتفاقية فهي التي حكم فيها بالثاني لافقت الجبرأين بين مجرد الاتفاق أي بمجرد تحقق في الواقع أن يكون بينهما مصادقة وإن لم يقض مفهوم أحدهما أن يكون مصادقاً للأخر كحركة الاسود الا لا كاتب اد أن يكون هذا اسود أو كذا كانت حقيقة فله لاصدقة بين مفهوم الاسود والكاتب ولكن اتفق بحق السواد واعاء الكاتبه فلا يصدق لانها الكثرة ولا يمكن ان يوجد السواد ولو قلنا اما أن يكون هذا الاسود أو كاتبه كانت مصادقة لهما لا يصدقان ولكن يكذب ان لاشاء الا الاسود والكاتب معاً في الواقع ولو قلنا اما أن يكون هذا اسود او لا كاتبه كانت مصادقة لهما لا يكذبان وذكر صدق السواد واللا كتابة بحسب الواقع قال (وسأله كل واحدة من هذه قضائاً فبين هي التي يرفع بها ما حكم به في مؤجلاتها صفاته للاروم تسمى سالية لزومية وسالبة للماد تسمى سالية عادية وسالبة للاتفاق تسمى سالية اتفاقية) (اقول) قد عرفت ثلثي قضايا تستعان لزومية واتفاقية ومصادقات ست ثلاث منها عاديات

فهي مصادقة وان عرفت عنها غفل قولك عند الشيء أما اسود ولما شئ نفسه حيلة شبيهة بمصادقة والكل مشاركة في ما بالشيء ومحصوه وان كانت متحالفة في المفهوم الصريح

سالية للماد والا اتي الى تفصيلات الثلاث في كونها تسمي للاهتصال من غير مدخلة خصوصية الاقسام في القسمة كدسة للاروم والاتفاق الى التفصيلات في كونها تسمي للاتصال من غير خصوصية شيء منها في القسمة (قال التي يكون الحكم الخ) زاد عند الحكم ليشمل الكاذبة وفيه اشارة الى عدم شمول تعريف التي لها كما في الرومية وفسر الثاني بلفظ الجبرأين بقطع النظر عن الواقع اشارة الى ان ليس المقصود أن يكون الثاني بينهما مع قطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتهما فانه لا يتصور الا بين الشيء ونفسه مع تحقق لئلا وبين الشيء ومساوي نفسه أو أحسن منه أو أهم منه (قالوا لم يقتص الخ) لا نفسه ولا اشارة ويستلزمه (قال قد عرفت) أي من التبرعات المذكورة في

في الواقع وأما التي يحكم بها الثاني لافقت الجبرأين بل الثلاثة اتي في الواقع فكمكون اما ان يكون الانسان عاطف واد ان يكون انساني عاطفا وهذا امر انساني ولا غاد في الواقع ذات الجبرأين اد يمكن اجتناب عاطفية الانسان وعاطفية الحجر وعلى ارتفاعهم فالتاني والثالثا بل يكون اتفاق في الواقع ذلك ولأجل ان الثاني بين الجبرأين لأجل الاتفاق لافقتا جعلت عادية كاذبة او الصادقة ما تمت الحكم بالاتفاق فيها بين ذات الجبرأين في الواقع ذات الجبرأين من غير نظر للعلاقة الاتفاق مأمس (قوله هي التي يحكم بها الثاني لافقت الجبرأين)

لم يقل هي التي ثبت الحكم بها الخ لشمول التعريف للصادقة والكاذبة ولما ثبت (قوله وانهم) يخص مفهوم أحدهما ان يكون الخ (الاول للباينة أي بل بمجرد ان تحقق في الواقع ان بينهما مصادقة سواء تسمى مفهوم أحدهما مصادقة للمفهوم الآخر أو لا فليحدا اتفاقا هذا الشيء) اما شجر أو حجر ولوحظ من العلاقة الاتفاق كاتفاقية صادقة لانه حكم بالثاني فيها لا لذات الجبرأين بل بمجرد ان تحقق في الواقع ان بينهما مصادقة حيث كل مثال صحيح ان يكون عادية يصح ان يكون اتفاقية فالتالي لعدم عادية صادقة واتفاقية صادقة ونحو اما ان يكون الانسان عاطفاً واد ان يكون انساني عاطفاً عادية كاذبة واتفاقية صادقة (قوله قد عرفت ثلثي قضايا) أي من التعريفات المذكورة عرفت ما حوذة من المعرفة وقد روي في بعض النسخ بصيغة المجهول من التعريف

(قوله وهي كانه) أي الخائب (قوله لأن تعريها الخ) أي هي تعريها (٩٩) قسمها فريسة قوله وسالبة

كل واحدة منها ولما هي  
على خصيص التعريف  
بالوجبات أولاً ثم تعريها  
السؤال فحصل أقدم  
السؤال بحيث يترتب  
للقسم ثمراً (قوله هي  
التي ترفع ما حكم به في  
موجبتها) وهو ما يتعلق  
أو لزوم أوعاده وأعرض  
عن هذا التعريف للأفراد  
مع أمعاء يكون للمعانيات  
الشك وأجيب «لا سمح  
أنه تعريف للأفراد بل  
هذا كلام محال منقول  
من التعريف بالصفة ص  
سلك أنه تعريها بقوله  
أنه تعريها للتعريف  
من ذلك السؤال لا تعريها  
لكل فرد فرد (قوله  
فإن التي حكم بها لزوم  
السب) أي لزوم سلب  
شيء عن شيء آخر  
موجبة لزومية أي لاه  
حكم بها لزوم السلب  
(قوله لأن الحكم يزوم  
سلب وجود الخ) وبين  
ذلك أن الله لم يربط  
فرعاً من السلب بما قبلها  
فما سمعنا لازم لآنها فهو  
لم يربط بالله لا حتى  
أن يكون موجبة وإن يكون سالبة

وثلاث منها إيجابيات وهي كانه موجبات لا تعريها لانه كونه لا تحقق إلا على الموجبات فلا بد  
من تعريها سواءً حسنة كل مذهب هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها مما كانت لزوم  
الزومية حكمها يزوم كانه للتعريف كانت سالبة الزومية سالبة لزوم أي ما حكم به سلب  
لأنه لما حكم بها يزوم سلب قال التي حكم بها يزوم السلب موجبة لزومية لانه مثلاً لما  
قد ليس البتة إذا كانت نفس طاعة فكل موجود كانت سالبة لأن الحكم فيها سلب يزوم وجود  
القول بطول الشمس وإذا كانت الشمس طالعة فليس كليل موجود كانت موجبة لأن  
الحكم بها يزوم سلب وجود الليل بطول الشمس وما كانت الموجبة للصفة الإيجابية ما حكم بها  
عواضة مثال للتعريف في الصدق كانه السالبة الإيجابية سالبة الاعتناق أي ما حكم بها سلب موجبة  
التي للتعريف لا ما حكم بها عواضه سلب فانه إيجابية واجبة فإذا لم يكن إذا كان الإنسان دائماً  
طاهر فلهذا كانت سالبة اعتناق لأن الحكم بها سلب موافقة بمعنى حملوا ما عليه الإنسان  
وإذا قد إذا كان الإنسان دائماً طاهر سلباً ما كانت موجبة لأن الحكم بها موافقة سلب  
كافية لغير الحقيقة الإنسان وبلى هذا تكون سالبة للصادقة سالبة الصدق وهي حكمها يرفع  
للتأكد أما وضع السلب الذي هو في صدق والكذب

(قوله فإن التي حكم بها لزوم السلب موجبة لزومية سالبة) أقول أن السلب في الحقيقة هو  
سلب الحمل لأشياء بطريقه عدولاً ونقصاً فرب كانه طرأ إيجابية مشتبه على حرف  
السلب وتكون التعريف موجبة كقولنا لا آدمي إلا عالم كذلك السلب في التصللات والتفصيلات  
بحسب سلب الاتصال ونوعه أي لزوم والاتفاق وبحسب سلب الأعمال ونوعه أي الصدق  
والاعتناق ولا يشترط أن يشرط في سلبها وإيجابها بل الأقسام الأربعة أي كون الطرفين  
موجبتين وسالبتين وكون التعريف موجبة والمثابرة والمثابرة وتوجد في نوحات والسؤال في  
التفصيلات والتفصيلات

من المرفقة وقد روي عن جماعة من التعريف (قوله لأن تعريها الخ) هي تعريها من تعريها من فريسة  
قوله وسالبة كل واحدة منها والظاهر مد كونه في التعريفات راحته في تلك كورات في الفلسفة  
باعتبار قسم منها وهي الموجبة والخاصة إلى خصيص التعريف بالوجبات أولاً ثم تعريها السؤال  
فحصل أقسام السؤال بحيث يشير عند الفهم مرة ثمة (قال هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها)  
فقد العائدة المرفوعة في عبارته التي تنذر إلى أن صير موجبتها راجع إلى السالبة ولا يلزم لغير  
لأن سالبة كل واحد منها مرفوعة بمسألة منه سالبة وإن لم تكن مرفوعة خصوصاً ثم لم يرد  
التعريفات المنفصلة بهما وليس تعريها حتى يتم كون التعريف للأفراد على أنه تعريها تعريها  
وقد لا يشترط بين تلك السؤال لا تعريها لما (قال ما حكم بها لزوم التالي) لزوم والسلب  
والاعتناق أنواع فحكم الاعتنائي والاعتقائي كما سبق في كلامه قدس سره فاقول أنه كناية عن  
الاتصاف والحكم وقسمة إمكانية لا إمكانية فلفظها بالزوم النسبة لشكها به كلام صريح  
التحصيل (قال فإن التي حكم بها الخ) أي لزوم سلب شيء آخر موجبة لزومية لانه حكمها  
بالزوم لأن للزوم سلب (قوله يعني كون الطرفين الخ) هي تنذر إلى أن طرف القضية لا يكون

(قوله وهي السالبة العنادية الحقيقية) كقولنا ليس ما ان يكون هذا. لعمد زوماً. وليس فرد قام بحكم سلب العناد الحقيقي  
 في الوجود وعدمه ووجود أجناسها وأزواجها لأن السالبة السادة يمكن الوجوه فإن كانت الوجوه تنبع الخلق والخلق  
 كانت السالبة يجوزها وأما كانت لتوجه تنبع الخلق ومحور الخلق تكون سالبها مع الخلق ومحور الخلق وهكذا (قوله) وما رجع  
 الساد الذي هو في الصدق وهي مادة الخلق) نحو ما ان يكون هذا الشيء شجرة أو حبراً (قوله) وهي مادة الخلق) نحو ليس  
 ما ان يكون ذهبي البصر أو يرق (قوله) على أنه لا يمكن. أي الأنواع التي هي الحقيقية ومادة الجميع ومادة الخلق بالسالبة  
 الاعنافية إما حقيقية أو مائة جمع أو نحو كقولنا ليس ما ان يكون هذا أسود أو كاتب في شخص صبي أسود كاتب وليس  
 إما ان يكون هذا لا أسود أو كاتب وليس إما ان يكون هذا أسود ولا كاتب يحصل من التخصيص الأربعة إما موجهة أو  
 سالبة وكل من طرفيها إما موجهة أو سالبة أو محذور أو مخصص فالانقسام ثمانية وكذلك التخصيص الاعنافية فيها هذه الثمانية فصور للتخصيص  
 ستة عشر وأما العنادية الحقيقية (١٠٠) موجهة أو سالبة وكل من طرفيها إما موجهة أو سالبة أو محذور أو مخصص فهي ثمانية

وكذا مادة الخلق هي هذه  
 الثمانية وكذا مادة الخلق  
 وتكون في الصدقة أربع  
 وعشرون والاعتقافية فيها  
 أربع وعشرون لأنها  
 ما حقيقية أو مائة خلق  
 أو جمع وفي كل إما ان  
 يكون موجهة أو سالبة  
 وفي كل فالطرفان موجهين  
 أو سالبين أو محذورين فيكون  
 ستة الصور أو مائة وستين  
 (توفيها) فالصور حقيقة الحكم  
 بالانفصال الخ) أي في صدق  
 الشرطية وقوله وعدمها أي  
 في كذبها فهو ليس ونشر  
 مراتب ثم ان الأولى ان  
 وهي السالبة العنادية الحقيقية وما رجع العناد الذي هو في الصدق وهي مادة الجميع وما رجع التمدد  
 الذي هو في الكذب وهي مادة الخلق لا ما حكم فيها ساد السلب والسالبة الاعنافية لا يحكم فيها سلب  
 اتفاق المضاف فيها على أحد الأقسام لا ما يحكم فيها اتفاق السلب قل  
 (والصفة الموجبة لصدق عن صادق وعن كاذب وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم  
 كذب ونال صادق دون عكسه لاعتناع استنزام المصدق السكاذب وتكذيب عن حرايين كاذبين  
 وعن مقدم كاذب ونال صادق والعكس وعن صادقين هذا إذا كانت زومية ولما إذا كانت الصدقية  
 فكذلك عن صادقين محال)  
 (أقول) صدق الشرطية وكذا ما هو عطائية الحكم بالانفصال والانفصال لنفس الامر وعدمها  
 لا صدق حرايين وكذا ما من طابق الحكم فيها نفس الامر فهي سادقة والا فهي كاذبة كيف  
 كان جرتا ثم إذا ساد جرتا إلى نفس الامر حصلت أربعة أقسام لأقسامها أن يكونا صادقين  
 معادلة وإن كان طرفيها معادلة (قال) أنه هو عطائية الحكم بالانفصال) أي في التخصيص على  
 توجه الذي اعتبر فيه من القروم والانفصال أي في التخصيص على توجه الذي اعتبر فيه  
 من الانفصال الحقيقي أو مع الخلق أو عاداً أو افتراضاً نفس الامر أي للحكم الذي بين الطرفين  
 من الانفصال والانفصال في حد ذاته مع قطع النظر عن الاعتراض والفرس (قال) لانهما إما أن يكونا  
 صادقين الخ) أي بعد التحليل واعتبر الحكم فيه والاقادوات للشرط والجراء قلبها عن

وكذا مادة الخلق هي هذه  
 الثمانية وكذا مادة الخلق  
 وتكون في الصدقة أربع  
 وعشرون والاعتقافية فيها  
 أربع وعشرون لأنها  
 ما حقيقية أو مائة خلق  
 أو جمع وفي كل إما ان  
 يكون موجهة أو سالبة  
 وفي كل فالطرفان موجهين  
 أو سالبين أو محذورين فيكون  
 ستة الصور أو مائة وستين  
 (توفيها) فالصور حقيقة الحكم  
 بالانفصال الخ) أي في صدق  
 الشرطية وقوله وعدمها أي  
 في كذبها فهو ليس ونشر  
 مراتب ثم ان الأولى ان

قولنا ما عطائية الخ صميم الشيء اراجع للمصدق والكذب وأوجب أنه لما كان  
 المقصود التوزيع ورجوع كل واحد من الطرفين لواحد مما تقدم على حريق التوزيع أنه يناسب الأفراد والتثنية نوعه ان كل  
 واحد من الاتي رابع شكل واحد مما مر مع ان المقصود جلاله كما عطف (قوله) بالانفصال) لئلا للتصوير وفي الكلام حذف  
 معارف أي انما هو عطائية الحكم للصود ذلك بحكم خوب الانفصال والانفصال (قوله) نفس الامر) هو المخرج المحصور  
 وقيل علم الله وقيل الراد به نفس الشيء وعلى هذا فمضى انما هو عطائية الحكم الذي بين الطرفين من الانفصال والانفصال  
 لأنه مع قطع النظر عن الاختيار وتعرض فالحكم من حيث كونه في القضية مطابق حقه من حيث ذاته ثم انه على ارتكاب  
 هذا الشيء يكون في الكلام اعمده في محل الاصل والاصل لنفسه (قوله) لا بد من حرايين الخ) أي الصدق والكذب  
 انما هو عطائية الحكم لنفس الامر وعدمها سواء كان بطرق صدق أو كاذب أو غير ذلك لا يصدق حرايين وكذا بعد هذا  
 (قوله) لانهما إما ان يكونا صادقين الخ) أي بعد التحليل واعتبر الحكم فيه والاقادوات للشرط والجراء أخر عليها عن  
 كونهما قصديين فضلاً عن الصدق والكذب ومعنى صدقهما ان يكون الحكم الذي فيه مطابقاً لما في نفس الامر

(قوله وليس) ما على حصة الامر المتكلم وهذه الام لا الامر ولا على حصة الغارح لئلا يصح ان يدعى هذه الام لا الامر  
 الاستدلال ثم ان في الكلام حداً والاصل وليس حواء من كلام الشرطية من أي هذه الأقسام لا يحسن جواب الاستدلال  
 لانه (قوله) بالمتصلة ملوحة المصدقة (الخ) أي فرومة من المتصلة تأتي ثم ان المتصلة مركب أيضاً من هذه الأقسام الأربعة الا  
 ان مقدمه من يك مختاراً عن الثاني بالطبع يعتبره القسمين فيها فبما ح دأ (قوله من صادق الخ) أي من معلومي  
 صادق وسكوب وكذا يقال في قوله ومن مقدم مصداق وقال صادق وان استج ذلك لاجل ملوحة مجهول الصدق  
 والسكوب (قوله ان كان زيد يكتب نسخ) أي وان صوغ ان زيدا (١٠٩) يجهل نسبة الكتابة له ويجهل لزوم

تحرك اليه للكتاب (قوله  
 والا لزم الخ) أي والا  
 لم ينتج زعم كذب  
 بالصدق لكن الثاني باطل  
 بطلان مقدم وهو مطلوب  
 وان حال الجواب تحت  
 الخ ضعف الاستدلال  
 وذكر الشرطية ودنيا  
 لحالها وانقض هذا  
 الدليل أي قوله لا متناع  
 ان يستلزم الخ لا فليس  
 الدعوى ان قوله لا ترك  
 من مقدم صادق وكما  
 كذب الذي هو الدعوى  
 هو نفس معنى الصدق  
 لا يستلزم الكذب واجب  
 فلا يلزم انه يتبسه لان  
 امتناع استلزام الصادق  
 الكذاب عنهم ان يكون  
 في القضايا أو في الضررات  
 وكلامنا في القضايا (قوله  
 لا يقال الخ) مما سارفة  
 لدليل السابق الدال على  
 امتناع الترتيب لك كور

أو كاد بين أو يكون المقدم حداً والذي كاد و بالعكس فاذن من كلام الشرطية من أي هذه  
 الأقسام تلك بالمتصلة ملوحة المصدقة ترك عن صادق كقول ان كل زيد اسماً فهو حواء  
 ومن كلام كورما ان كان زيد حراً فهو حراً وعن مجهول الصدق والسكوب كقول ان كان  
 زيد يكتب فهو حراً به وعن مقدم كاذب والمصدق كقول ان كان زيد حراً كل حيواناً ومن  
 عكسه أي لا ترك من مقدم صادق وتلك كاذب لا متناع ان يستلزم الصدق الكاذب والا لزم كذب  
 المصدق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلا لزم الكاذب وكذب الملام يستلزم كذب الملام  
 وأما صدق الكاذب فلا لزم من مقدم صادق وصدق الملام مسلم صدق الملام لا يقال ان صدق  
 ترك المتصلة من مقدم كاذب ومن صادق وعدمه ان كل متصلة موحدة تسكن موحدة  
 حرةية هذا صحيح ترك من مقدم صادق وتلك كاذب لا ما قول ذلك في السكبة لأي الحرية  
 كونها قضائية فضلاً عن الصدق وسكوب ومن صدقها ان يكون الحكم الذي فيها ملحقاً  
 في نفس الامر أو مصحفاً فيها فلا فرق بين صار صدق في المنطقة وجر اعتباره عن  
 التصديق (قال وليس) أي على حصة الامر للحكم أو على صفة المصارع للشك مع لام الاستدلال  
 (قال ان كلام الشرطية) للمتصلة والمتصلة من أي هذه الأقسام الأربعة تركه المتصلة أيضاً  
 ترك من الأقسام الأربعة الا (قال) مقدم فيها لا يمكن مختاراً عن الثاني بالطبع يعتبره القسمين فيها  
 فيها وهدأ (قال عن صادق) أي من معلومي صادق وكذا قوله وعن كاذب وعن مقدم كاذب  
 وتلك صادق ليصح مقابلة مجهول الصدق الكاذب قال لا متناع الخ (استدلال على عدم الترتيب  
 ان كور يادمتع الامتياز ان كور وليس هذا طرفة الدعوى على ما قبل على الاستدلال كور نعم  
 من أن يكون في القضايا أو في الضررات (قال لا يقال الخ) مما سارفة لدليل السابق الدال على امتناع الترتيب  
 ان كور وحاصل الجواب ان ان كور في معرض المناقشة لا يصبح قمارسة لان كلامنا في اللغة  
 واللام من العكس صدق الحرية وتوجيه القول للتح مع السند وانواعاً من لغة المصنوعة  
 بسبب كما لا يخفى (قال لا قول ذلك) أي عدم الترتيب من مقدم صادق وتلك كاذب في السكبة  
 لأي الحرية مثلاً ان كان زيد حراً كان حراً صدق عكسه حرية وهي قد يكون

له فيه ان عدداً دليلاً ينتج خلافه انهم دليلكم السابق هو تركه من الامرين من كور وهو من صدق كل متصلة موحدة  
 قد ترك من مقدم كاذب وتلك صادق وقد قرر عسهم ان كل متصلة موحدة حرية وعكسها فيه للمقدم صادق والثاني كاذب  
 قولنا مثلاً ان كان زيد حراً كان حراً هذا يمكن ان يكون قد يكون ان كان زيد حراً كان حراً هذا ترك العكس من مقدم  
 صادق وتلك كاذب، ويجب على كون مقدم الصدق لا يستلزم كذب (قوله لا لا متناع ذلك) أي عدم تركب المتصلة المصدقة  
 من مقدم صادق وتلك كاذب في السكبة لأي الحرية والعكس الذي ترك من مقدم صادق وتلك كاذب موحدة حرية لا لاي  
 طائل الجواب ان ما ذكر في معرض المناقشة لا يصلح للمدركة لان كلاً في السكبة واللام من العكس صدق الحرية

(قوله قال قلت الخ) حاصله ان اضلوا جهل الخمرين في التركيب متل في حصر الطرفين في الاقسام الاربعه قال ان يسط هنا القسم في بيان التركيب او براد الاقسام على الاربعه (قوله واد الاقسام على الاربعه) أي على الاربعه التي تركب منها الصادقة والكاذبة وان كانت توجد لهما أي لهما ما محمول أو الأول محمول وذلك في معلوم أو بالعكس ومثل ما د كل الأول معلوما والثاني محمولا فاما (١٠٢) كان زيد كسب فهو محرك بانه أي وهو من جهل الثاني وعلم الأول وكذا

قال قلت لما اعتبر في جزأى المتصلة الجمل بالصدق والكذب واد الاقسام على الاربعه فتقول تلك الاقسام عد سببها الى نفس الامر هي واحدة فيها والوجه الكاذبة تركب من الاقسام الاربعه لان الحكم بالاروم بين المقدم والثاني ادم يكن مطبقاً فلو انهم سأل ان يكونا كاديين فتقولان ان كل الخلاء موجوداً كان العالم قديماً ومن يكون المقدم كاذباً والثاني صادقاً فتقولان ان كان الخلاء موجوداً فالانسان ناطق وبالعكس فتقول ان كل الانسان ناطقاً فالخلاء موجود ومن يكونا صادقين فتقولان ان كانت الشمس مائة مريد اسفل هذا ما كانت لتصله لزومية واما اذا كانت احقاقية فكذلك عن صادقين محال لانه اذا صدقوا بطرف واحد من الطرفين بالضرورة في الصدق فتقول ان كل الانسان ناطقاً فالخلاء ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة اساقية لان طرفها ان كانا كاديين أو كل الثاني كاذباً والمقدم صدقاً فكذلك مظهر كان زيد حيواناً كل حاراً ولا يصدق كناية (قال قلت الخ) حاصله ان اضلوا جهل الخمرين في التركيب يتل حصر الطرفين في الاقسام الاربعه قال ان يسط هنا القسم في بيان التركيب اوزاد الاقسام على الاربعه (قال فتقول تلك الاقسام) أي الاربعه كائنة بغير اعتبار من نفس الامر هي أي الاقسام الاربعه الصبغة ما تقدم واحدة في تلك الاقسام الاربعه وحلها الجواب ان هذا الاعتراض منشأ الفعلة عن البعد الذي ذكر سابقاً في بيان الاقسام ثم انه بهذا الجواب ثم عدم نمره لصور التي تحت الجمل لكن قد يقال اذا كان الجمل داخلاً في الاقسام الاربعه فما علم ذكره ولم يقتضروا على محقق الصدق والكذب تأمل (قوله ان كان الخلاء موجوداً) الخلاء هو المراق الذي نحل فيه الاسم وهو أمر عدمه المتكلمين

قال قلت لما اعتبر في جزأى المتصلة الجمل بالصدق والكذب واد الاقسام على الاربعه فتقول تلك الاقسام عد سببها الى نفس الامر هي واحدة فيها والوجه الكاذبة تركب من الاقسام الاربعه لان الحكم بالاروم بين المقدم والثاني ادم يكن مطبقاً فلو انهم سأل ان يكونا كاديين فتقولان ان كل الخلاء موجوداً كان العالم قديماً ومن يكون المقدم كاذباً والثاني صادقاً فتقولان ان كان الخلاء موجوداً فالانسان ناطق وبالعكس فتقول ان كل الانسان ناطقاً فالخلاء موجود ومن يكونا صادقين فتقولان ان كانت الشمس مائة مريد اسفل هذا ما كانت لتصله لزومية واما اذا كانت احقاقية فكذلك عن صادقين محال لانه اذا صدقوا بطرف واحد من الطرفين بالضرورة في الصدق فتقول ان كل الانسان ناطقاً فالخلاء ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة اساقية لان طرفها ان كانا كاديين أو كل الثاني كاذباً والمقدم صدقاً فكذلك مظهر كان زيد حيواناً كل حاراً ولا يصدق كناية (قال قلت الخ) حاصله ان اضلوا جهل الخمرين في التركيب يتل حصر الطرفين في الاقسام الاربعه قال ان يسط هنا القسم في بيان التركيب اوزاد الاقسام على الاربعه (قال فتقول تلك الاقسام) أي الاربعه كائنة بغير اعتبار من نفس الامر هي أي الاقسام الاربعه الصبغة ما تقدم واحدة في تلك الاقسام الاربعه وحلها الجواب ان هذا الاعتراض منشأ الفعلة عن البعد الذي ذكر سابقاً في بيان الاقسام ثم انه بهذا الجواب ثم عدم نمره لصور التي تحت الجمل لكن قد يقال اذا كان الجمل داخلاً في الاقسام الاربعه فما علم ذكره ولم يقتضروا على محقق الصدق والكذب تأمل (قوله ان كان الخلاء موجوداً) الخلاء هو المراق الذي نحل فيه الاسم وهو أمر عدمه المتكلمين

فالحكم عليه بوجود كذب وكذا يقال أيضاً في الثاني انه كاذب ادلا بانه من كون الخلاء موجوداً لان يكون العالم قديماً (قوله هذا انما كانت لتصله لزومية) أي ان لتصل له كذا سابقاً في تركيب لتصله الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية هذا كانت تلك نواحيه الصادقة احقاقية تصدق عن الصادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة ايقية فقط هذا في متن اشهره الى مجموع ما تقدم وهو قريبة عن ادراكه بالمتصلة الموجبة اللزومية (قوله هي تصدق عن صادقين) فيه اشارة الى ان بين اسئلة كذبها عن الصادقين يتضمن بيان صدقها عن الصادقين هذا ترك لتلصص العرص له

(قوله لأن المكاتب) أي التي لا ثبتت له في الخارج لا يجمع شيئاً موحداً في نفس الأمر ولا شيئاً كانداً فلو كان كان الإنسان قطعاً فاختار صاحب المهر المذكورة فيه لا توافق شيئاً موحداً وعرض هذا التاميل فإن السرعة شأب أن نجمع فيها بثبوت ثأن على تقدير ثبوت أو ثبوت شيء على تقدير ثبوت شيء آخر لا يقتضي ثبوت الشيء الثاني في الواقع ويحوز أن يجمع المكاتب شيئاً كانداً مشبهاً وجب أن مني الأصل الذي في السطرية أنه لو كان لا بد من حكا كل الثاني كذلك فإذا كان حقة الأول ملزمة حقة الثاني لا يبعد استلزامها في الواقع لخوار (١٠٣) استلزام إشكال محال وأما إذا لم يكن بينهما

لزم كما هو موضوع كلامه فلا بد أن يكون الثاني حقا لا بد أن يكون حقا في الواقع لا يكون حقا على التعدير لأن التعدير والعرض

لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة (قوله لا اعتبار بصديق الطرف) أي بهما هل أنا

كل منهما في صدق الاتفاقية اعتبار بصديق الطرفين لا اعتبار بذكر من الملة

أولاً لأن هذا التاميل يجري في جميع الصور الكتابية

ثانياً لأن قولنا كتبها طاموسان كان للقدم كانداً

والذي صادف مكتوبه لا اعتبار بالثبوت وأوجب بأن الصورة الأولى أسدرت

مع أخرى غير هذه وهي مقدمة ثم ذكر ما لم يجمع

(قوله وبها بحث) حاصله أن ثبوت النصف وأما إذا

كان الاتفاقية فكذلك ليس

لأن المكاتب لا يوافق شيئاً وإن كان للقدم كانداً ومثالي صادفاً فكذلك لا اعتبار بصديق الطرفين فيه، وأما إذا اكتسبنا بمجرد صدق الثاني يكون صدقها عن صدق وعن مقدم كتاب وقال صادق وكسبها عن التمسين الفين وبها بحث وهو أن الاتفاقية لا يفتي فيها صدق الطرفين أو صدق الثاني بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة فيصور كتب عن صادقين إذا كان بينهما علاقة تقتضي للامتناع بينهما قال

(والمقصود بالوجهية الجمعية صدق عن صادق وكاتب وتكتب عن صادقين وكاتب وسامية صدق عن صادقين وكاتب وتكتب عن كاتب وسامية صدق عن كاتب وتكتب عن الواحدة وتكتب عما تصدق منه الواحدة)

(قوله وبها بحث) قول هذا حق لم يخلصنا لفظه شيء إلى كسب فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير أن يتعرض للعلاقة شيئاً أو شيئاً يتبع كدها عن صادقين وعن مقدم كتاب وقال صادق

صدقه عن صادقين هذا ترك لتعرض له (قال لأن المكاتب لا يوافق شيئاً) فإن قلت ثبوت الثاني على تقدير لا يقتضي ثبوت في الواقع فقول معنى الاتصال أنه لو كان الأول حقا كان الثاني حقا فإذا

كان حقة الأول ملزمة لثبوت الثاني فلا يبعد استلزامها في الواقع لخوار استلزام الحال عالا وإلا إذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد أن يكون الثاني حقا فله لا بد أن يكون حقا في الواقع لا يكون حقا على

التعدير ضرورة أن التعدير والعرض لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة كذا في شرح للفتاوى (قوله سم لتصلح الخ) فيه إشارة إلى رد من اعتبر في الاتفاقية عدم ملاحظة

العلاقة بأنه يلزم أن يكون القصص المتعلقة اتفاقية (قال لا يكون فيها) أي في صدقها صدق الطرفين أي في الاتفاقية الخاصة أو صدق لكل أي في الاتفاقية العامة (قال لا بد مع ذلك من عدم العلاقة)

أي على ما ذكره المصنف في تعرضها بحث قال وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الطرفين على الصدق فإسباب به الحقن المذكوراني من أن هذا إشارة إلى أن الغير في الاتفاقية عدم هو عدم ملاحظة العلاقة واستلزامها لعدم العلاقة أصلاً غير طامع في دفع البحث عن المصنف عنصري فمرره

لأنه يمكن تقييد الحكم بصدق البتلى على تقدير صدق تقدم عدم ملاحظة العلاقة لا بصدق في صادقين حال متضمن اكتسبها ترك من المصاديق وطاهره نطاق كل شيئاً علاقة أم لا مع أنه لا بد أن لا يكون بينهما علاقة

لأن لو كان بينهما علاقة تقتضي الملائمة كما في أن كان زيد اسماً كان حيواناً كانت لروبية ولا تكون اتفاقية صدقة إلا إذا وافق تقدم الثاني بدون علاقة فكان على المصنف أن يبيد ذلك فإن قلت قد تقدم أن كل شأن يصح أن يكون زوجية يصح أن يكون اتفاقية ومقتضى هذا البحث استلزام تلك العلاقة وحوال أن ما تقدم من هذا طاهر المصنف بجمع الأمر على هذا (قوله لا يكون فيها صدق الطرفين) هذا في الاتفاقية الخاصة وقوله أو صدق الثاني أي في الاتفاقية العامة وقوله يجوز الخ راجع

للخاصة وكان الأولى أن يرد أو عن صادق الثاني ليكون راجعاً للخاصة

(قوله الأقسام في المتعصب ثلاثة) أي الأقسام سكانية في كل متعصب من المتعصب ثلاثة هذا هو المراد وليس المراد أن هذا من مضاف إلى الجمع فتعصبى، خمسة أحياناً أي أن كل متعصب فيها قسم (قوله مسترف) أي على عكس السؤال من المقدم بها لا يتنازع على التالي بحسب طبع (١٠٤) أي فاصدين المتنازل بحسب الوضع وإجمالاً إلى قسم واحد (قوله هل هو واحد)

(أقول) الأقسام في المتعصب ثلاثة مسترف أن القسمين لا يتنازع على التالي بحسب الطبع هل هو واحد أم أن يكون سادسين أو كذاين أو يكون أحدهما صدقاً والآخر كاذباً فالوحدة الحقيقية نفس عن صدق وكذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع حركتيها وعدم ارتضاها فلا بد أن يكون أحدهما صدقاً والآخر كاذباً كقولنا إما أن يكون عدد العدد زوجاً أو لا زوجاً وتكذب عن سادسين لا اجتماعها حكمة في الصدق كقولنا إما أن يكون الأرض زوجاً أو مفردة عشويين وتكذب عن كذاين أيضاً لارتضاها كقولنا إما أن يكون التسليم زوجاً أو مفردة عشويين ومما جعل الجمع تصديق عن كاديين وصدق وكاذب لأنها التي حكم فيها بعدم اجتماع مذهب في الصدق بخلاف أن يكون طرفها من تعيين فيكون تركيباً عن كاديين كقولنا إما أن يكون زيد شحراً أو حمراً وسائر أن يكون أحد طرفيها واحداً والآخر غير واقع فيكون تركيباً عن صادق وكاذب كقولنا إما أن يكون زيد مسلماً أو حنيفاً وتكذب عن صادقين لا اجتماع جزئياً حيث كقولنا إما أن يكون زيد مسلماً أو حنيفاً ومما جعل الخطو تصديق عن صادقين

(قوله فالوحدة الحقيقية تصديق عن صادق وكاذب) أقول فالوحدة الطبيعية، تصدقة لها وجه تركيباً من جزئين يمتنع صدقهما وتكذيبهما معاً وجب أن يكون تركيباً من قضية ومن عقيصتها أو مساوي عقيصتها كقولنا هذا العدد زوج أو لا زوج وقولنا هذا العدد زوج أو لا زوج وجب أن يكون تركيباً من جزئين تقع صدقهما فقط وجب أن يكون تركيباً من قضية ومن عقيصتها إما وجه أو أصل من عقيصتها كقولنا هذا الشيء إما شحراً وإما حمراً هل كل واحد من الشحرة والخبر أخشى من عقيصتها الآخر وإلا فلهما ظلوا العادية مساوحت تركيباً من جزئين يمتنع كسهما فقط وجب أن يكون تركيباً من قضية ومما هو أهم من عقيصتها كقولنا هذا الشيء إما شحراً وإما لا شحراً هل كلاهما، أهم من عقيصتها الآخر هذا إما أحدهما بالحق الآخر مني وأما إذا اعتبرناهم ملحقين الأعم فصدق كل واحد منهما م م وما يتركب منه الحقيقية

نفس الأمر يجوز تركبها عن الصادقين سواء كانت أدقية حصة أو عامة وعن مقدم صادق وتكذب عامة (أقول ما مسترف الخ) فالمتنازل بحسب الوضع وإجمالاً إلى قسم واحد (قال كقولنا) إما أن يكون الأرض زوجاً أو مفردة عشويين (الأقسام عشويين أهم من الزوج لوجوده في التقدير فالأقسام عشويين، الجنس والعلم فيجتماعاً فيكذب عامة، الجمع بينهما (قوله) لوجه الحقيقة العادية لما وجب تركيبها الخ) هذه الأحكام الثلاثة التي ذكرها قدس سره عليه السلام عن الانفصال لا يكون إلا بين العقيقتين إما أن تحقق بين أكثر منهن فهي مجموعة كما مرص في السابق (قوله هذا إذا احدهما) أي ما عني الجمع والخطو

الخ) في قوة العصبه قوله ثلاثة (قوله فالوحدة الحقيقية الخ) هذا تعيين للأقسام التي في الأقسام في المتعصب ثلاثة لأنه لا بد من كل واحدة من المتعصبين ثلاثة أقسام فمن لأن تصديق في الثلاثة أو تكذب فيها أو تكذب في البعض وصدق في البعض من ذلك الاحتمال بقوله فالوحدة الخ (قوله) إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو لا زوجاً) أي وكذا قوله إما أن يكون لعدد زوجاً أو فرداً لأن مردأ مساو للزوج (قوله) كقولنا إما أن يكون الأرض زوجاً أو مفردة أو مفردة عشويين (الأقسام عشويين أهم من الزوج لأنه جامع الزوجية ويحتمل التقادير كما في العلم فإنه ينقسم عشويين وهو غير زوج فالأقسام عشويين الزوج والأقسام عشويين أحصائين بن عام وعشويين فيجتمعا

فتكذب عدد ذلك ما عني الجمع (قوله ومما جعل الجمع تصديق الخ) أي لما فيها من مع الجمع قليل (قوله) لأنها التي يحكم فيها بعدم اجتماع طرفيها) أي سواء كان طرفها من عقيصتين أم لا لأنها لما حكم بها بين طرفيها صدقاً حصل هناك تنازع في التكذب أم لا وفي كلامه هذا تصريح من لمراد بجملة الجمع ما عني الأعم لأنها هي التي حكم فيها بما ذكره من ما عني ملحق الآخر لاخص فتشع الخ ونحو الخطو وكما يقال في جماعة الخطو



(قوله ففي تصديق عن الأقدم التي تكذب عنها اللوحات الخ) مثلا لعدم ان قصصه روحية لطيفة تدب عن صادق نحو اما ان يكون العدد روحا أو نفسا عشرون نفسا والقصص السالبة الجبائية صدق عن صادق نحو ليس ما ان يكون العدد روحا أو نفسا عساوين في ان الصادق انواع بين الروحانية والاقسام عشراوين مسلوب ولا شك ان هذا صدق وكذا قول سبعة اطلع اللوحة تكذب عن صادق نحو اما ان يكون ردا امسا أو كائنه فتقول في سالبها وهي سامة اطلع تصديق عن صادق نحو ليس ان يكون ردا امسا أو ناعسا يعني ان صاد عنها مسلوب وكذا تقول في باقي الاقسام (قوله وتكذب عن الاقسام الخ) مثلا لعدم اللوحة اطيعها لتقصه (١٠٥) تصديق عن صادق نحو اما

وعن صادق وكلاهما لا بما التي حكم فيها بعدم ارضاع جربها شر احتملها في الوجود فيكون  
ربكها عن صديق كقولنا ان يكون ريد لاحجراً ولا شحراً وحران يكون عندهما ارضا  
دون الآخر فيكون تركيبها عن صادق وكلاهما كقولنا اما ان يكون ريد لاحجراً او لا ارضا  
وتسكت عن كادى الارض عن جربها حيث كقولنا ان يكون ريد لا انسانا او لا انسانا  
حكم لوجبات لصله والمفصلة وان سأل في صدق عن الاقسام التي تسكت عنها لوجبات  
ضرورة ان كانت الاقسام ينشئ صدق الداء وتسكت عن الاقسام التي تصد عنها لوجبات  
لان صدق الاقسام ينشئ كد السلب لاجالة فل

(وكلمة الشرطية الموجبة أن يكون مثالي لاداء أو معاندة لعدم علم على جميع الاوصاف التي يمكن حصوله عليه وهي لاوضع التي يحصل له بسبب اقرار الامور التي يمكن احتياجها معه والجزئية ان يكون كذلك على بعض هذه الاوصاف والمخصوصة أن يكون كذلك على وضع معين وسور الوجه الكلية في النقص كما فيها وفي المتعلقة ذات وسور السالبة الكلية فيها يسر البنية وسور ثبوته الجزئية فيها قد يكون والسالبة الجزئية فيها قد لا يكون ويدخل حرف الفاء في سور الإيجاب الكلي وبالمرة بإطلاق السند لم ومن وراء في المتعلقة وأو في المتعلقة ) (أقول) كما أن القضية الجزئية تنقسم إلى معصومة ومهمة وعصومته كذلك الشرطية منقسمة إليها وكما أن كلمة "جزئية" ليس بمعنى "كلية" موضوع أو المحصول بل المشروكية الحكم كذلك كلمة الشرطية ليست لأجل أن مقدمها أو نالها كلي فارتوتنا كما كان وقد يكتسب هو يجرى بده

(قال وكما أن كلمة الجزئية) أي انشيطية التي صفة الجزئية ليست بسبب كون موضوعها أو محمولها كلياً أي مقولاً على كثيرين فأن الموضوع في قولنا الانسان نوع كلي مع ان القضية ليست بكلمة بل بتقدير كون الحكم فيها كلياً أي شاملاً لجميع افراد الموضوع فإياه في لفظة الكلية الاولى فاسية وفي الثاني، للمعصومة (قال ليست لأجل ان مقدمها أو نالها كليتان) كذلك بعض الفسخ وهو بالمدعي قوله شخصتان وفي بعضها مقدمها أو نالها كلي أي موضوع مقدمها ونالها كلي أي مقول على كثيرين

( ١٤ - شروح النصية ثاني ) ومهمة الترسية نعم اليها . ومقت كذالك : « لا حاجة لما ع قوله كما لا ان بقا  
 التمسود لتثنيه لفظ كذالك لانما اني بكا توطئة فثنيه ) قوله ليست بحسب كاية الموضوع أو لحدول ) أي ليس بسبب  
 كون موضوعا أو معلوما كذا أي مقولا على كثيرين والا لورد عبا هو الاسار نوع . بل موضوعا كلي مع ان القضية  
 ليست كاية ) قوله بل باعتبار كاية الحكم ) أي ان بشار كون الحكم ب كذا أي شاملا لجميع افراد الموضوع ) قوله يست  
 لاجل ان مقدسها أو ثابها كلي ) أي ليست لاجل ان موضوع بعضها وثابها كلي أي مقول على كثيرين ثم ان للنسب قوله  
 بعد شخصين ان بقا . لاجل ان مقدسها وثابها كليان لحسن الفاية الا ان يقال الفاية بقوله شخصين بشار ان موضوع  
 لشخصية جرتي قائم

(قوله الشرطية هنا تكون كلية إذا كان الخ) لاشك أن كون القروم والساد في جميع الأزمان والأوضاع صفة القروم والساد  
وسلبية صفة الشرطية وحده لا تكون الكلية نفس ذلك السكون لأن ما كان وصفاً لشيء يستحيل أن يكون بينه وصفاً  
لاخر نعم السلبية صفة حصول ذلك السكون كما يدل على ذلك قول الشارح بل بحسب كلية الحكم بالانحصار والاحتمال  
ولأجل هذا قل الشرطية اسمية تكون كلية إذا كان الخ ولم يغفل وكنية الشرطية أن يكون التالي لازماً  
للمقدم وللوقت على المصنف للمبرهنة السابعة لكن السوء في المصنف عدم ذكر كون تلك الصفة وهي الكلية  
مبنية على هذا الحصول أي صفة عدم وجوده وما يجب به بعض عن النصف من أن الوقت مفسر في كلامه وإن أراد  
وكنية الشرطية وقت أن يكون التالي (١٠٦) لارما لعدم فلا يجد أن كلام المصنف بعد أن فكك هذا التفسير لا يجد

كلية مع أن مقدمها وتاليها شخصان بل بحسب كلية الحكم بالانحصار والاحتمال فالشرطية  
إذا تكون كلية إذا كان التالي لازماً للمقدم أي في النسبة الزمنية أو معانداً له أي في المنفعة  
الصادقة في جميع الأزمان

فائدة غريبة شخصيتان فاعلم أن موضوع الشخصية جرمي (فالشرطية هنا تكون كلية إذا كان التالي لازماً)  
أن كون القروم والساد في جميع الأزمان والأوضاع صفة القروم والسلبية صفة الشرطية فالكلية  
يشتق من ذلك السكون بل صفة حصوله كما يدل عليه قوله بحسب كلية الحكم بالانحصار  
والاحتمال وهو كونه بحيث يكون القروم والساد كذا ذلك ولقد فُتِلَ الشارح إذا كان التالي الخ فلا كان  
تلك الصفة مبنية من هذا الحصول فخرج المصنف فقال وكنية الشرطية أن يكون التالي لازماً للمقدم  
كما وشرع في الدلالة بفهم لشيء من المعنى وما قيل أن الوقت مفسر في عبارة ابن تيمية أنه لا يجد  
بيان معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود به أن أحدًا من كلياته بشرية القروم  
وضادته للموجة الصادقة أن هو قوله إذا كان التالي لازماً أو معانداً على القروم والساد في نفس  
الامر وإن حل على أن يكون ذلك مستنداً منها سواء طابق الواقع أو لا كان تناسلاً للصدق  
والكاذبة فكيفية الإضافية متروكة البيان لعدم الاختار فثبت أن لا يتربك الفلاس الاستثنائي منها  
وكنية السابقة تعرف للمقابلة سنة على ما مر مراراً من أن النسب وقع الإيجاب (قل في جميع  
الأزمان) لا يتوهم من هذا أنه يخرج منه القضايا الشرطية الكلية القروم والساد التي كانت لعدم  
نفس زمانها نحو كمال الله موجوداً كمالاً أو عكس الزمان نحو كمال الله موجوداً كمالاً كان المثلث  
متحركاً لأن كون الشيء غير زمني معني أنه غير واقع في الزمان ولا في طرقة لا ينافي أن يكون قروم  
الشيء في جميع الأزمنة بمعنى قدرته أيها ولا يسكو نفس الزمان أن يكون لزوم الشيء له في  
جميع أحواله قدر

معنى الكلية بل حصولها  
في هذا الوقت والمقصود  
بها (قوله في المنفعة  
الصادقة أو معانداً له  
أي في المنفعة الصادقة)  
ولم يتعرض لبيان كنية  
الافاضة وإن كانت متصلة  
ومصلحة لعدم الأبعاد  
بتأنيهاً فلا يترك الفلاس  
الاستثنائي من ولم يتعرض  
لكنية السابقة لثبوتها  
أو لثبوتها للمصنف فافهم  
على موجبها لا مخرج  
مرة من أن السلب وقع  
الإيجاب ثم أن قوله إذا  
كان التالي لازماً للمقدم أو  
معانداً له أن أراد القروم  
والساد في نفس الامر كذا  
ما ذكره بيانه سلبية  
الشرطية فهو وبه قوله الصادقة  
للموجة الصادقة وأن حمل

على القروم والساد المستند من لفظة سواء ما بين الواقع أم لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة (قوله في جميع الأزمان)  
لخص من هذا التعريف غير جامع لبعض أفراد القضايا الشرطية القروم والساد وهو ما كان مقدماً فيها غير زمني نحو  
قال كان الله موجوداً كمالاً ثابت على الله لا يعقل كونه في زمن وما كان مقدماً فيها غير الزمان نحو كمال الله موجوداً كان  
المثلث متحركاً لا يعقل أن يكون زمني ومن حتى يلازمه التحرك واجب على الأول فإن في قوله في جميع الأزمان  
يعني مع أي لارما مصححاً لطبع الأزمان ومعلوم أن امتنع كون الله في زمن ولم يصاحبه الزمن فليس عدلاً بل واقع  
فقولهم الولي غير زمني معناه أنه غير واقع في الزمان وهذا لا ينافي أن يكون لزوم الشيء في جميع الأزمنة بمعنى قدرته أيها  
وأجيب عن الثاني بأن المراد بزمان أجزاءه ولا شك أن التحرك لازم للزمان في جميع أحواله

(قوله وعلى جميع الأوضاع) على معنى مع والأوضاع على الأحوال أي ومع جميع الأحوال الممكنة للاحتياج مع المقدم والغير  
امكان الاحتياج مع مقدم دون إمكان تلك الأمور في نفس لأن تلك الأمور (١٠٧) كانت متحدة في نفس الأمر لكنها

تكون بمكة الاحتياج مع  
بعدم فاعتنا أنا قلت كما  
كانت حادثة كان  
كل مدد أن الحصة  
لأمة فحديثة على جميع  
الأحوال الممكنة للاحتياج  
مع حادثة كونه  
متلازم أن يكون زيد كالحق  
ليس ممكن أن نفس الأمر  
وإن كان يمكن الاحتياج  
مع حادثة بحيث لو  
حدثت حادثة وحدثت

(قوله (أرد بالوضع الاحوال الخ) في الصراح الوضع نهان محاي وما كان الوضع القوي  
بترتبه حصول حالة له سبب الوضع حالي على مطلق احوال وانما اشتروا على الاحوال ولم  
قولوا في جميع الامور والاحوال لأن القدرة مع الاحوال الخاصة في نفس الامر بخلاف  
الوضع فإنه يشر بالعرض والاختار خاصة كانت ولا تقاوم في عبارة النفس مع الأوضاع فقط  
العرض من حيث ما يدل عليه لفظ الأوضاع بالآثار وحيث أدخل مائة اشرار في شرح مقدم  
رداً على من ذكر القروض في الأوضاع واما القروض فإن زيد سبب التنازل حتى يكون معنى  
الكتابة ان التصيب والافضل ثابت على جميع التصيب كانت شرطية على التصيب والكلام في  
الشرطية في نفس الامر وإن أريد بها عرض المقدم مع الأمور الممكنة الاحتياج ضد الحق على  
ذكره ذكر الاحوال (قوله فإن كون الأسانبة الخ) يعني ان الاحتياج سنة بين المقدم والامور  
الممكنة الاحتياج مع يحصل مقدم بسبب هذه النسبة كونه معارفاً لها والامور كونها خاضعة له  
والقصور بالاحوال هذه مقارنات الخاصة بسبب الاحتياج تصبح ما يستند من كلام الشرح من  
سببية الاقتران للأوضاع لانه عبارة عن النسبة التي بين المقدم وبين الأمور الممكنة لان للنسبة  
تقصدي فلا يرد ما قيل ان الاقتران ان كان متبناً للفاعل فهو عين كونه مقدره لتلك الأمور و  
كان متبناً للمفعول فهو مصابف كونه مقدره وعلى تقدير ان لا يصبح متبناً بالافتقار وبسبب  
في كلامه نفس سره من أن الضرب سبب الضرورية والعصرية فهو خلاف ما شهر بينهم من  
أن المقصر امري شائع على كون الشيء فعلاً والمضي للمصوب بمعنى كون الشيء معدولاً عن ذلك  
على أن يرد بالاحتياج ولا فرق بين المقصود لا النسبة التي بين جنتين والمقارن وكما  
دخل في المقصود (قوله وقد عسر في كتب المنطق الأوضاع وخاصة الخ) لعل ضمير عن النتائج

حصل حال للمقدم الذي هو الأسانبة وهو كونه مقارناً لقيام والنموذ وكما عاين في المقدم من بعض احتياج الأمور بمكة مع في  
الوجود كقيد وبنما لا وجود حاله ذلك المقصود هو المقصود كونه مقدره لتلك الشيء والمقصر لما أراد بالاحوال نفس كونه مقارناً  
للأمر الممكنة الاحتياج معه والسكون مقارن غير الأمور مقارن التي هي قيام والمقصور واليك مقتضاه لتفريق بين الوضع والامر



الأوصاف لم تصدق بشرطية كلية صلا سوله كانت متصلة أو منفصلة سكن الثاني لما لم لأن الواقع صدق فقال القدم وهو اعتبار جميع الأوصاف وحيثه فخص لأن لمرد بعض الأوصاف ثم إن الاستثنية لا كانت ظاهرة حذفي بخلاف الشرطية فانه لما كان في يوم الثاني لمستعمل فيها حصه منه قوله أن في الاتصال الخ فهو دليل لبس الشرطية ( قوله فلا من الأوصاف مالا يلزم الخ ) أي فلا من الأوصاف وصفا ولا حالا لا يلزم مع ذلك الوصف للذي إذا رخص على شيء أي مع شيء ( قوله مستلزم عدم الثاني أو عدم الروم ) لف ولتر مررت ثم ب. الأولى اسقط قوله مستلزم بل قوله فلا يكون له لاحصه فيه فالأولى أن يقول فإن القدم إذا فرض مع شيء من هذين الوصفين لا يكون الثاني لازما له على هذا الوصف لأن انحصود عدم كون الثاني لازما له على هذا الوصف وما يكون المقدم مستلزم لعدم الثاني أو عدم الروم فليس معصوم وأما وجه كون المقدم غير مستلزم للتالي عنه ذلك الفرض فلا بد على تقدير اجتماع عدم الثاني مع لو ( ١٠٩ ) استلزم التالي حيث لا يمكن عدم اللازم

لم تصدق بشرطية كلية أن في الاتصال فلا من الأوصاف ما يلزم منه الثاني المقدم كعدم الثاني أو عدم روم الثاني فإن المقدم إذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم الثاني أو عدم قاعدة أو كون الشمس ظاهرا أو كون الخمار مباحا ليست أوصافا خاصة عن أمور يمكنه الاجتماع مع المقدم بل هي أمور موقفة الوجود للمقدم فالتالي الصحيح هو النتيجة الخاصة كما مر ( قوله فإن القدم إذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم الثاني أو عدم لزوم التذي ) قول الأطهر في المدة أن يقال إذا فرض عدم شيء من هذين الوصفين لم يستلزم الثاني وأن يكون متصفا في جميع الأوصاف الممكنة دون جميع اللازمة لأن يكون حصول المقدم في بعض الأوصاف متصفا وما وقع في شرح مصطلح من أنه لو اكتفى بعموم الأزمان لكان له وجهه فانه إن عموم الأوصاف إنما يستلزم عموم الأوصاف الخاصة به لا عموم الأوصاف الممكنة التي لم تحدد ( قوله الأطهر في المدة الخ ) إشارة إلى أن ما ذكره الشرح عام في المقصود وذلك لأنه إذا فرض المقدم على وصف عدم الثاني أو عدم لزوم الثاني كان أحد الأمرين مأخوذاً منه فيكون مستلزما له مضمناً لوجوب استلزام المقدم لا يقيد به وإن لم يكن مستلزما له نظراً إلى ذاته لكن ما ذكره قدس سره أظهر أن الحاجة إلى هذا دعوى الاستلزام فإن عدم الاستلزام كاف في المطلوب أفعى عدم لزوم الثاني للمقدم على بعض الأوصاف وقد قيل في بيان كونه مظهر من أن ملاذ كره شارح جوده عليه أن فرض المقدم على أحد الجاهلين لا يوجب كونه ملزوما لأحدهما بل كونه محصفاً عنه ثم توجه به بن المقصود من قوله استلزم أنه إن أمكن الاستلزام للمذكور وقوله فلا يكون الثاني لازماً له ما لا يجب أن يكون لازماً وقوله والا لكان الخ معناه بمحتمل أن يكون لعدم مستلزماً لتفصيلين أو توجه به بن المقصود مرصه على عدم الثاني أو على عدم لزوم الثاني فربما على أحد أنه مدعي بالضرورة الخ

عندها مع اللزوم والثاني باطل هكذا القسم وأما على اعتبار عدم لزوم الثاني فظاهر وبما تركه الشارح ومرص للاول حيث قال والا لكان القسم أي والا بأن كان الثاني لازماً له وقوله لتفصيلين وهو الثاني وعدمه أي واحتجاج التفصيلين بطرفا أدى إليه وهو كون الثاني لازماً له على هذا الوصف باطل وحيث قد ثبت بقبضه وهو عدم لزوم الثاني له على هذا الوصف قلنا ثبت ذلك أي عدم لزوم الثاني للمقدم عند ذلك الوصف

لذلك استلزم ذلك نصبة جزمية فانه بعض الأوصاف لا يكون الثاني لازماً المقدم مع. وهذه الجزئية خاصة بصوم القسبة الكلية لشرطية أي لمفهوم أي شرطية كلية فرضها لأن أي شرطية فرضها مفهوم على ذلك التقدير كون الثاني لازماً للمقدم على جميع الأوصاف وهذه الجزئية مفروضة الصدق وما قلص منصوص الصدق باطل حيث تكون تلك الكلية على ذلك التقدير باطلة وحيث أثبت الشرطية وهي أن اعتبر جميع الأوصاف لم تصدق كلية وإذا ثبت قيامها بغير الاستثائية يقال لكي الأولى وهو عدم صدق الشرطية باطل فثبت المقدم وأما ما ذكره انصاف من قبضه وهو أن لمرد بعض الأوصاف وهي المسكنة فقد وهو الذي يفرضه على بعض الأوصاف متعلق بقوله لا يكون المذكور بهذه وهذا هو عين الجزئية المشار إليها فيها من وقوله وهو مفهوم بل كون الثاني لازماً على جميع الأوصاف مفهوم للكلية أي الشرطية وقوله على ذلك التقدير أي تقدير انحصار جميع الأوصاف أي وحيث ثبت الشرطية

( قوله فلا من الاوضاع الا يماند الخ ) أي ونشأ لأيماند الخ وذلك نحو ان يكون هذا الشيء انساناً أو مرساً كان من أوضاع الاسد وصحاً لأيماند الثاني ( ١٦٠ ) لتقديمه ككونه حادثاً وهو سي قوله كصدق الغير من أي احتياجها فان

لزم من الثاني فلا يكون الثاني لازماً به على هذا الوضع والا سلكنا المقدم على هذا الوسم مستلزماً للتخصيص  
وهو محال على نفس الاوضاع لا يكون الثاني لازماً بالمقدم فلا يصدق ان الثاني لازم للمقدم على جميع  
الاضواح وهو مفهوم السكينة على ذلك التقدير وما في الاتصال فلا من الاوضاع الا يماند الثاني  
للمقدم معه كصدق القطر من الثاني على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون خصص الثاني معانداً للمقدم  
هو كان يلزم معانداً لثاني على هذا الوضع ثم معانداً للثاني للتخصيص و به محال فعل بعض الاوضاع  
لا يماند الثاني بالمقدم فلا يصدق ان الثاني يماند للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا بتفسيره بالنسبة  
إلى على تقدير اجتماع عدم الثاني حيث سلكنا عدم اللازم معاً معاً  
اللزوم وهو محال وأما على تقدير عدم لزوم الثاني فلهذه

قع عدم ورود لا اعتراض مما عرفت وكون التوحيين غرضاً عن طاهر المارة التي يفيد ان  
تخص لا كونها طاهرة وأما ما ورد على السيد بأنه حيث يكون هذه المقدمة في قوة الدعوى فلا  
يصح بانها لها لان الدعوى ان تقدم مع فرض أحدها يلزمه الثاني فكيف سيق بان المقدم اذا  
فرض على شيء من عدم التوحيين لاستلزام الثاني لعدم لان الدعوى ان لعدم على بعض الاوضاع  
والضرورة لاستلزام الثاني ولا بد من تصديق الاوضاع السكينة لان من جهة الاوضاع العروسة وضع  
عدم الثاني أو عدم لزوم الثاني ولا استلزام على هذا الوضع والا لا خضع التخصيص (قال ولا سلكنا المقدم  
على هذا الوضع مستلزماً للتخصيص ) اعرض عنه المحقق المختارون ما لا سلكنا استلزام الشيء  
للتخصيص ووسع معانده لها وانما جمع اذا كان الشيء أمراً متكرراً اذا كان محالاً كالصدق مع الوضع  
العروض فيجوز ان يستلزم الثاني وتخصيصه في النسبة معانداً للثاني وتخصيصه في النسبة وحيث لا حاجة  
إلى السيد المذكور أقول الكلام في كلية القاعدة بحسب من الأمر على مذهب خلا عر شرح لمطالع  
ولا شك انه حيث لا يكون الثاني لازماً للمقدم في بعض الأمور وتصيري كلف خفي هذا على  
المعقول ومعلوماً لقدمه على الأرض به المعقول من أنه لو استلزم الشيء للتخصيص لزم إضافة بعض اللازم  
و سائرهم فلو لم يصدق من اللازم والمفهوم بسبب أحدها من استلزام الشيء للتخصيص في يجوز  
الأول على التقدير ان عروض الخلق محذور الثاني أصاً ومن أن إطلاق الاوضاع وتخصيصها بحسب عدم  
الجزم يصدق السكينة لان لعدم وان جاز أن يستلزم التخصيص لكن لا يجب ذلك وكذا المفردة  
من التوحيين أن يجوز على تقدير تسليم عدم وجود ذلك مطلقاً يجوز أن يكون أحد الخلق مستلزماً  
للتخصيص بطريق الوجوب ( قال كصدق القطر من الثاني على هذا الوضع لازم للمقدم ) لا يماند  
أحد لعدم معانداً لصدق الثاني وتخصيصه به يكون الثاني لازماً بالضرورة وقيل للتصديق محذور أو  
يكون لازم به وقوله فيكون تقيس الذي معه فيجوز أن يكون تقيس الذي الخ وقيل للتصديق  
كصدق القطر من بالضرورة على قياس ما عرفت في المفروية ( قال وانما خص هذا بالتفسير الخ أي  
تفسير كلية الشرعية أو تفسير الاوضاع بالسكينة الاجتماع بالنسبة للضرورة والتفصيل السرية حيث

لا سانية والضرورة صدقاً  
حيث ( قوله لزم معانداً  
التي للتخصيص ) أي الثاني  
وتخصيصه ( قوله انه محال  
أي لانه لما جمع الثاني  
للمقدم كان التخصيص المقدم  
تخصيص الثاني والمقدمة  
تخصيص الثاني المقدم يؤدي  
إلى مصادفة الشيء إلى نفسه  
وهو محال وتضرورة أي  
وإذا كان مصادفة الشيء  
للتخصيص محالاً لا يكون  
الثاني معانداً للمقدم مع  
بعض الاوضاع كما أشار له  
بقوله فبعض الاوضاع  
لا يماند الخ فمصادفة  
التي أي شريطة كون الشيء  
غير معانداً للمقدم مصادفة  
مفهوم السكينة للضرورة  
تصدق هو معانداً للثاني  
للمقدم مع سائر الاوضاع  
وما نقص تصديق كاتب  
وحيث يكون ذلك الجزئية  
كافية وما استلزمها وهو  
كون خصص الثاني معانداً  
للمقدم محال وما استلزم  
ذلك اللازم المحال وهو  
عدم الاوضاع التي لا يماند  
الثاني المقدم معها فالحال  
وأما على اعتبار الاوضاع

التي لا يماند المقدم الثاني معها ثبت تحصيله وهو ان الاوضاع التي يماند المقدم الثاني معها وهي الاوضاع السكينة  
( قوله وانما خص هذا بالتفسير بالنسبة ) أي انما خص تفسير كلية الشرعية بالنسبة للضرورة والضرورة لان المراد انما خص تفسير الاوضاع  
بمسكة الاجتماع بالنسبة للمفروية والنسبة السادية حيث ذكر الزوم والصادق في التفسير وقوله بما يصدق به واحدة على المقصود رعيه

( قوله امتية في الاعامة ) أي الاتصاف الخاصة كما يدل عليه جس النتيجة قوله ولا يكون الثاني صادقاً على تقدير صدق لعدم واما الاتصاف العامة فلا يشترط الاوضاع أصلاً بل لعدم ادكان ذاته مفروضة لا مني لاشارة التوسع منها فاعلم ذلك ( قوله مطلقاً ) أي سواء كانت عامة في جس الامر ولا ( قوله بل الاوضاع السكينة بحسب جس الامر ) التي هي احص من إمكانية الاحتجاج لان الممكن انهم من لوحد في جس الامر تسمى ( قوله لا فلا يكون ذلك ) أي لولا عدم الاوضاع لمكانة الاحتجاج فقد دور الغير، إمكانية أي أنه لو اعتبر الاوضاع الغير السكينة لم لا تصدق اتصافه بكلية وتلكي بطل فعل لعدم نفس الاستثنائية ثم انه لا يهودها في غير عيب ديلا وسما كان زوياً بالتالي لعدم في الشرطية فيه عدم فيه صدقه وليس الخ ( قوله فيمكن احتجاج الخ ) مخرج على قوله من بين حرمين علاقته في واحد كل ليس بين حرمين علاقة توجعاً يمكن حينئذ احتجاج عدم التالي مع المستثناة كما كل الامكان كما يمكن الخواص لا علاقة بين الطرفين أي ناشئة من عدمية الخواص وحينئذ يجوز ان يمنع عدم حقيقة الخواص مع علق الامكان منكم الثاني وهو عدم باعية الخواص مع غيرات في جس الامر يمكن احتججه مع تقدم وهو باعية الانسان ( قوله والا كمال الخ ) أي والا بل يمكن احتجاج عدم التالي مع التقدم بل قلنا بعدم الامكان فلا يصح لانه حيث يلزم ان يكون بين الطرفين ملازمة والتالي باطل ففعل التقدم وهو القول بعدم الامكان خلت الفرع وهو القول بإمكان احتجاج عدم التالي مع تقدم واما تمت هذا استبرام مائة حزبية فاقلة ليس التالي صادقاً على تقدير صدق لعدم على بعض الاوضاع وهو عدم التروية الحزبية ( ١١١ ) ساقط مفهوم التوجع السكينة

التروية والتعصبة الثانية لان الاوضاع للشرية في الاتصاف ليست هي من الاوضاع لمكانة الاحتجاج مطلقاً بل الاوضاع كاتبة بحسب جس الامر لا لولا ذلك لم تصدق الاتصاف السكينة بل من بين طرفيها علامة توجب صدق التالي على تقدير صدق التقدم ويمكن احتجاج عدم التالي مع التقدم لاسكان جهة الملازمة والتالي ليس متحققاً على تقدير صدق التقدم على هذا الوضع فلي بعض الاوضاع نمسكة الاحتجاج ذكر الخواص والساد في التفسير ( قال في الاعامة ) أي اتصافه بدعيه حصل النتيجة قوله فلا يكون الثاني صادقاً على تقدير صدق لعدم وأن الاتصاف العامة فلا يشترط الاوضاع أصلاً بل التقدم انما كان ذاته مفروضاً لا مني لاشارة الاوضاع مع فاعلم ولا تثبت الى أموعة الوهم ( قال لولا ذلك ) اشارة الى قوله يست هي الاوضاع لمكانة الاحتجاج لا الى قوله بل الاوضاع نمسكة الاحتجاج

لان الاحتجاج السكينة لا يرضه مطابقة الاسباب السكينة والعمد السكينة لازم للحرثي واما ان صدق التالي على جميع الاوضاع كذب السكينة الاعامة أي لم تكن مطابقة الواقع فموضع الشارح على بعض متناقضات يوه لا يكون انما هي ضرورة في استزماما التفرع الشرطي اليه بقوله فيمكن الخ وهي مناقضة لمفهوم التوجع السكينة وقوله فلا يكون التالي الخ اشارة لمفهوم السكينة الذي كلفه نسب الحرثي وقوله فلا تصدق الاتصاف السكينة أي لا تكون مطابقة الواقع ثم ان هذا أي قوله فلا تصدق الخ غير التي الاول أي قوله فلا يكون التالي صدق الخ فلا يقال ان المخرج هو جس مخرج عليه وسن ذلك مثلاً كل انسان حيوان يطالبه بين كل انسان حيوان فمخرج من ذلك ان في عدم صدق القضية أي عدم مطابقة الواقع فالتالي وصف لتسخر وعدم صدق وصف القضية فيخرج على كذا الذي هو وصف المتكلم وصف القضية وهو عدم صدقها فتحصل من هذا ان اصل الدليل ان القول لو اعتبر جميع الاوضاع لم تنسك كلية اتصافية والتبديل على الملازمة ان من جهة الاوضاع عدم التبعية طو اجتمع مقدم وهو باعية الانسان واما اجتمع مع لا يثبت ان يكون التالي في هذه الحالة متصفاً مع التقدم والا لم احتجاج التبعية فينتهي حزبية فاقلة ليس التالي صادقاً على بعض الاوضاع وهذا هو صدق التالي على بعض الاوضاع مرم قضية كلية فاقلة ليس التالي صادقاً على جميع الاوضاع ويلزم من هذا كذب السكينة الثالثة كما تحققت باعية الانسان مع ي ومع تحققت باعية الخواص أي عدم مطابقة الواقع وما قيل في هذه السكينة غير ي رعباً وحينئذ تحققت انه لو اعتبرنا جميع الاوضاع لم تصدق كلية اتصافية ثم تأتي بالاستثنائية وتقول لسكن التالي باطل ففعل التقدم

( قوله وانما عرفت مفهوم الحكمه ) وهو ان مشرعية احكام تكون كلية انما كان الذي لازم تقديم أو معاداً به في جميع الارمان والأوضاع ومنه ان هذا ليس بمفهوم الكلية بل هذا بيان لسبب كلفه ، فإطلاق انصوب عليه فيه توسع وكذلك جزئية انصوبه أي كذلك جزئيه حتى هي صفة للنسبة والنسبة وقوله بدست بجزئية انصوبه والثاني أي ليست بسبب كون التقديم حريث ولا سبب كون الذي حريث ( قوله بدعمرته الأزمان والاحوال ) أي من سبب نصبة الأزمان والاحوال والتدبر عن البعثة الجبرية ، فظهر للأزمان والاحوال للشك ان لا يصح أن يراد بجزئية الأزمان والاحوال كون الزمان حراً أو حريثاً ان لا يصح ذلك كما هو متعارف ان دارا من جزئية ، فخصه والنسبة بأشياء بخصية الأزمان والاحوال معاداً للاحوال والأزمان في الحرية مبهمة ( ١١٢ ) أي لم يصرح به وبخصية أحدهما لأني انصوب بخصية الآخر كذلك

مع وضع مقدم لا يكون الثاني صادقة على تقدير صدق التقديم فلا يكون الثاني صادقة على تقدير صدق التقديم على جميع الأوضاع لمكة الاحتياج مع التقديم فلا يصدق الكلية لاطنية وانما عرفت مفهوم الكلية فذكرت حرية النسبة والمقصود ليست بجزئية التقديم ولكن بل بجزئية الأزمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاصال والاحتفال في نفس الأزمان وعلى نفس الأوضاع المذكورة كقولنا قد يكون أن كل هذا شيء حيوانا كان انسانا فالحكم بزموم الانسانية للحيوان انه حيوان على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون ان أن يكون حيا شيء مائياً أو سمكاً فالعناد بينهما انما يكون على وضع كونه من المصريات وان خصوصية القسطة فيتعين بعض الأزمان والاحوال لأن المقصود بيان وجه التحصيل فظهر ان العشر الخ بيان لما وقع وليس دخلا في الدعوى ففصح عنه النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون الثاني صادقة الخ ( قال فلا يصدق الكلية الاتفاقية أي العامة ونفس على ذلك حال شاملة الاتفاقية أي الخاصة باعتبار العدد بدل الزمان ) قال فكذلك حرية النسبة الخ أي الحرية التي هي صفة النسبة والنسبة ليست بسبب الحرية التي هي صفة التقديم والثاني من سبب نصبة الأزمان والاحوال والتصريح بها الجزئية فلتشكك كما فصح عنه آخر كلامه وليس الجزئية في شيء من المواضع بل هي التصديقي أي كون الشيء حراً أو حريثاً كما لا يخفى عن من له أدنى فطالة ( قال في نفس الأزمان وعلى نفس الأوضاع ) أي يصحبه كباقي لأن نصبة أحدهما لأجل التعيين يستلزم نصبة الآخر كذلك ان لا يعمق الوصف بدون الأزمان ولا الزمان بدونهما وأما القضية التي حكم بها في جميع الأزمان من غير تعرض للأوضاع أو ما سكر غير معتبر فيها بينهم لاصحلاصهم على اعتبار الأوضاع في مفهوم الشرطية مع الأزمان المتارة فيها بحسب اللغة ( قال على وضع كونه ) من المصريات فالأحاد لا يعلق على العاكيات ( قال فيتعين بعض الأزمان والاحوال ) أما معاً أو سمدراً فترتبة التال فالوقت فيه متعين دون الوصف وورد

ان لا يعمق الوصف بدون الزمان ولا الزمان بدون الوصف وأما القضية التي حكم بها في جميع الأزمان من غير تعرض للأوضاع أو ما سكر غير معتبر فيها بينهم لاصحلاصهم على اعتبار الأوضاع في مفهوم الشرطية مع الأزمان المتارة فيها بحسب اللغة ( قوله انما هو على وضع كونه ناطقا ) لم يقل وفرض كونه ناطقا لأن ذلك الوضع غير معين في القضية ) أي لم يصرح به فيلزم الركن ( قوله على وضع كونه ) أي الشيء من المصريات أي لامن العاكيات فالاعتداد بها لاحتياجهم قد فيكون الوصف

بها ولا محيدية ( قوله فيتعين بعض الأزمان والاحوال ) أي فبالفصح بعض الأزمان أو بعض الاحوال أو بهما معا فالراد في كلامه على أو هي تقع الخلق القضية إلى حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان بحسب جملتها كذا كذا مثلك أو في زمن معين من غير تعرض للأوضاع كشكل الشلوح أو في زمان معين على وضع معين نحو ان تنتهي اليوم ، كذا كذا مثلك داخلية في الخصوصية وأما القضية التي حكم بها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين على جميع الأوضاع فما لا يمكن وجودها لانتية مطلعية لأن عموم الأوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الأوضاع في زمن واحد واما الأولى فلأن الوصف معين ان كان متعدياً لم يحكم متعدياً وإن كان ثابتاً فحده كان جميع الأمانة زماناً لا يكون حراً زماناً له ان لا يرد لجميع الأزمان أن يكون وجوده في بعض الأمانة دون بعض فحكم على جميع تلك الأمانة التي يوصف بها والتي لم يوصف



كقولنا ان حتى انبؤم أكرمته وما اهلها فيهر الأروس والأحوال والخدمة الأرواح والأرواح في لشرعية نمره الأفراد في الطبيعة فكما ان الحكم فيها ان كل على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فرد بين كية الحكم فانه على كل لا فرد أو على بعضها فهي مخصوصة ولا فهي للمصلحة كذلك الشرعية. ان كل الحكم بالانصاف أو الانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة ولا فال بين كية الحكم بأنه على حسب الأوصاف أو بعضها على مخصوصة والأفهام وسور الموجبة التكميلية في التلصص كما ومهما وبني كقولنا كما ومهما أنه متى كما الشمس جالمة قاتلها موجود وفي التلصص دائماً كقولنا ثابت اما ان يكون الشمس حالة أو لا يكون للهر موجود وسور السائلة التكميلية فيها من لنة اما في التلصص مكمول ليس لنة اذا كان الشمس حالة فالين موجود وما في التلصص كقولنا ليس لنة اما ان يكون الشمس طلعة واما ان يكون للهر موجوداً وسور موجبة اخرى فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس عائدة كمن القار موجوداً وقد يكون اما ان يكون الشمس طلعة أو يكون للهر موجوداً وسور فائدة الحرة فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون بما كل الشمس عائدة كل القيل موجوداً وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طلعة واما ان يكون القار موجوداً وبذلك حروف السب على سور الانجذاب الكلي كمنس كلبا وليس منها وليس من في التلصص وليس دنة في التلصص لا اذا قلنا كل كما كد، كل كد، كان مبهمة الانجذاب الكلي فدنا قد ليس كل يكون مساء رفع الانجذاب الكلي لاصحة

في شرح انطاع قوله أو را كذا فيكون مثلاً لمعين كل واحد منها أو سكبها على كلة أو لمع انطاع التلصص التي حرك فيها على وضع معين من غير تعرض للزمان نحو ان جنتي را كذا كرمته وفي زمان معين من غير تعرض للأوصاف كمثل الفارح داخلان في مخصوصة دنة التلصص التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين في جميع الأوصاف والآن يكون موجوداً أما انكاسة فطاعة لان عموم الأوصاف يستلزم عدم تعين الزمان ضرورة عدم تحقق جمع الأوصاف في زمان واحد وأما الأولى فلان الوصف لمعين ان كان متطابقاً بحسب الازمة لم يكن متصفاً وان كان بقياً يتخصصه كان جمع الازمة زماناً له فيكون الحكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين في جميع الأوصاف في لا يمكن وجودها معاً زمان معين (١) فادع ما قبل ان التلصصين له كورتين وسلطان بين الأقسام (قال نحو ان جنتي اليوم كرمته) لقط نديم طرف للشرط فبعد توقيت القروم لكن توقيت القروم من حيث أنه معروف يستلزم توقيت القروم ضرورة فاهلح ما قبل ان المثال لا كور لا يصبح مثلاً لمخصصه ان ليس اليوم وقت القروم بل القروم ولفرق بين القروم في وقت معين وبين القروم في وقت معين (فائدة) قال الفارح وشرح لتعالق وما يجب ان يعلم فيها ان طبيعة التلصص في التلصص متصية لانه مستقيمة للاقتضاء اذ لا دخل للأوصاف فيه فانه لو كان شيئاً منها مدخل في اقتضاء الثاني لم يكن بالقروم ولهذا هو وحده مل هو مع آخر زماناً في الجزئيات فمقتضاها دخل في اقتضاء الثاني فتر كانت مسرفة عن التكميلية فطاعة والا فهو لا يستلزم الاقتضاء فيكون هناك امر قائم على طبيعة التلصص اذا اهم اليه يمكن مجموع الاقتضاء فيكون للزمنة والتليس على المجموع كلية والمقاس الى طبيعة التلصص حرة ثم أقدم انه مترابط بالداخل

بقوله و ملاقى لقطعه لو وان ) أى اطلاعها وعدم تعيده بسور الكعبة والحرثية للإجمال وفى نسخة السور لقطعة لو وان لكن بقية اطلاعها ، ما لو لمدا شيء ففى ( ١١٤ ) حسب ما يراه من لسور الكعبة والحرثية كافي كذا لو كانت الشمس

طالعة كان لها وجوداً  
فإنه كلفه كافي فبكون  
فوكات الشمس طالعة  
كان لها وجوداً وهذه  
جريمة (قوله كان تركيها)  
في ابتداء (قوله لا ترك)  
على هذه الأقسام (لأن  
التركيب الثاني من الثلاثة  
محصري منه هانت (قوله  
لأن مقدم المتصله الخ)  
أي مقدم بلغة (الـ ونية

لا تلب المحوٲ عنها في  
حد، ٱن وانا الٱهامة  
فلا ٱٱفر بين ماصب  
وانما الٱلوصع والٱل  
ان للقدم بها ماصب  
للنلى والمصصبا اسم  
فعل عرللمصصبا اسم  
مفعول للى هو التالى لانا  
قول لاسم ان اءءما  
مصصبا للآخر والا  
لوحصت الٱلٱة ٱىها  
سامر ان الٱلٱة مر  
سبه مصصبا الٱل  
التالى بن اءء عرقه  
مواصصبا فى الصصق  
والصصا ل شىء من صم  
الفرق بين الماصبة  
والاصصصا ( قوة

والأدق، لإعجاب السلكي بتحقيق السبب الجزئي على ما حفظته في سبق وهكذا في الوفاق والملاقاة  
لعدة ثمرات، وإذا في الاتصال، وما أو في الاتصال بلا محال كقولك أن كانت الشمس طالسة  
فإنها موجودة وما أن تكون شمس طالسة، وما أن لا يكون الله موجوداً قال  
(و شريعة قد ترك عن حليتين وعن متصفين وعن متصفين وعن حلية ومتصفة وعن  
حلية ومتصفة وعن متصفة ومتصفة وكل واحد من هذه الثلاثة الأخيرة في المتصفة تقدم إلى  
تبيين لامتناع تقدم عن تأليها بالصحة على اللفظ للمتصفة، فإن مقدمه، عما يجيز عن كتابها بالوضع  
خط حاداً للمتصلات تسعة والمتصلات تسعة وأما الأمتعة، فمليث باستحراجها من صحت  
(أقول) (الكلمات الشرطية مركبة من صفتين والمتصفة إما متصفة أو متصفة أو متصفة كل تركيب  
أما من حليتين أو متصفين أو متصفين أو من حلية ومتصفة أو حلية ومتصفة أو متصفة  
ومتصفة لا يرد على هذه الأقسام لكن كل واحد من الأقسام الثلاثة الأخيرة يشتمل في المتصفة  
على قدس لأن مقدم المتصفة، مدر عن تأليها بحسب لطعم أي بحسب المعنوم

(قوله لا كانت الشرطية مركبة من قصتين والتقصه اما حالية) أقول قد عرفت ان الحلية اذا  
تترك من القدر فأنواعها في حكم العودات وان الشرطية تترك من قصيتين هادى ما يتصور  
من تركيب الشرطية تركيباً صحيحين ولذا تركت من غير الطول فلا بد ان نحل الآخرة  
في اقتضاء القروم الحرفى سقط ما قبل من انه يجب نبوت القزوم الحرثى بين كل أمرين فصار  
كلها مهما لازم فلا حرج على بعض الأوضاع وهو وضع كونه متضمناً معه وحيشه لا يصدق عليه  
الكيفية القرومية وإلا تكل أمراً لأمرين من الأمور التي لا تلحق بها كما صرح به في سابق  
كلامه لا أمرين مطعماً فلا بد ما يتوهم ان سلب القروم التلكي متعطف بين الشيء وقبسه لاحتالة  
ولا يترك كونه مستلزماً له بشرط الاحتياج لان الاستلزام هنا بحسب القزوم وكلامى في القروم  
بحسب الواقع (قالوا لا يلحقه نون وان الخ) أى مطلق هذه لاقطاع عن سواد الكيفية والحرفية  
بإجمال واكتفى بذكر اما لا ملوثة من اللغة انه لا شك كونه عديداً التي هي المالكية ونقط  
او وذكر المصنف له ولو لان الاتصال بدوياً (قال كان تركيب) أى إنشاء (قال لا يتردد على  
هذه الأقسام) لان التركيب الثانى من الثلاثة منحصرة في هذه السنة (قال لان عدم التقصه الخ)  
أى عدم التقصه القرومية فاما البحوث عنها في هذا الفن وأما الآن فيه فلا يتميز من مقدم وكالملا  
بالوضع وما قيل من أن المقدم هو المستصحب لثاني والمستصحب اسم فاعل غير المستصحب اسم  
معقول فهو هو لأن طرفه متوحد في الصدق وليس شيء مهي مستصحباً لآخر والأول هو العلاقة  
بينهم على ما مر من أن العلاقة أمر دينية يستصحب الأول والثاني ولعله لم يفرق بين الصاحبة  
والمتصحب (قل أى بحسب القزوم) قطع بشأن معنى الجمعية ولا يمكن الجمع بينهما تاللي حقيقة  
سوى القزوم لكونهما من الصاحبة فسر الطبع بالمعقول

متبر عن نالها ) في من حيث كون الاول مدروما والثاني لارد لاس حيث ذاته ( قوله أي محض فان  
 (القهوم ) اعلم ان النسخ بقل على الحقيقة اشارة الى ولا يمكن تقديمه والثاني حقيقة سوى القهوم (اكوها من القضاء في من  
 الامور التي لا حقائق لها لان القضاء امور اعتدية كما صدقته من العليم بالهموم

( قوله فان مفهوم المقدم الخ ) هي ان مفهوم المقدم في القضية الضرورية بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية اللوازم متبعض عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها ملزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان متى قولهم في تعريفها هي التي حكم بها صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملاقة بها التي حكم بها صدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم

والمفهوم التالي من حيث انه ملزوم له بمقتضى ان لا يكون لازماً له وان كان في بعض أنواع اللوازم من الجانبين لكن ذلك خارج عن معضم الضرورية فاعلم في

القضية الضرورية ممكن لان يكون معكس لكونه ملزوماً وتامتين لان يكون تالاً لكونه لازماً فنوع الشروح متعين ان يكون مقصداً أي من أجل صحتها للضرورة لا من أجل دالة بخلاف القضية أي التامة كإحدى خصم من لعلها واحكام لم يتكلم على الانعكاس لما عرفت ( قوله ) فان مفهوم التالي بها الصانع في مفهومه بعد اعتبار كونه تالاً للقدم بالسكر اسم فاعلم ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقصداً لاعتبار اسم معمول وأما بدون اعتبار الوصف المذكورين فلا فرق بينهما وهذا قل في تعريفها هي التي حكم بها صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملاقة بها التي حكم بها صدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم

فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها اللازم وبمقتضى أن يكون التالي ملزوماً لا آخر ولا يكون لازم له فالمقدم في القضية متبعض لان يكون مقصداً والتالي متعين لان يكون تالاً لاعتبار القصد فان مفهوم التالي فيها المتبادر ومفهوم المقدم المتعاند ولما لا بد أن يكون معكساً أيضاً لان عند أحد المتبعضين الآخر في قوة عكس الآخر إليه فكل واحد من حركتها عند الآخر حال واحدة الى احتمالات تشبهه الى الفرقان الاول محل أحزله الشرطية أو حركه حركتها الى المطالب لزوم تركها من أجل اعتبار متعينة فالحالة له جزء بشرطه أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنهي

( قال فان مفهوم المقدم الخ ) هي ان مفهوم المقدم في القضية للضرورة بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية اللوازم المتبعض عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان متى قولهم في تعريفها هي التي حكم بها صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملاقة بها التي حكم بها صدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم

فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها اللازم وبمقتضى أن يكون التالي ملزوماً لا آخر ولا يكون لازم له فالمقدم في القضية متبعض لان يكون مقصداً والتالي متعين لان يكون تالاً لاعتبار القصد فان مفهوم التالي فيها المتبادر ومفهوم المقدم المتعاند ولما لا بد أن يكون معكساً أيضاً لان عند أحد المتبعضين الآخر في قوة عكس الآخر إليه فكل واحد من حركتها عند الآخر حال واحدة الى احتمالات تشبهه الى الفرقان الاول محل أحزله الشرطية أو حركه حركتها الى المطالب لزوم تركها من أجل اعتبار متعينة فالحالة له جزء بشرطه أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنهي

( قال فان مفهوم المقدم الخ ) هي ان مفهوم المقدم في القضية للضرورة بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية اللوازم المتبعض عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان متى قولهم في تعريفها هي التي حكم بها صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملاقة بها التي حكم بها صدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم

فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها اللازم وبمقتضى أن يكون التالي ملزوماً لا آخر ولا يكون لازم له فالمقدم في القضية متبعض لان يكون مقصداً والتالي متعين لان يكون تالاً لاعتبار القصد فان مفهوم التالي فيها المتبادر ومفهوم المقدم المتعاند ولما لا بد أن يكون معكساً أيضاً لان عند أحد المتبعضين الآخر في قوة عكس الآخر إليه فكل واحد من حركتها عند الآخر حال واحدة الى احتمالات تشبهه الى الفرقان الاول محل أحزله الشرطية أو حركه حركتها الى المطالب لزوم تركها من أجل اعتبار متعينة فالحالة له جزء بشرطه أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنهي

فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها اللازم وبمقتضى أن يكون التالي ملزوماً لا آخر ولا يكون لازم له فالمقدم في القضية متبعض لان يكون مقصداً والتالي متعين لان يكون تالاً لاعتبار القصد فان مفهوم التالي فيها المتبادر ومفهوم المقدم المتعاند ولما لا بد أن يكون معكساً أيضاً لان عند أحد المتبعضين الآخر في قوة عكس الآخر إليه فكل واحد من حركتها عند الآخر حال واحدة الى احتمالات تشبهه الى الفرقان الاول محل أحزله الشرطية أو حركه حركتها الى المطالب لزوم تركها من أجل اعتبار متعينة فالحالة له جزء بشرطه أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنهي

( قال فان مفهوم المقدم الخ ) هي ان مفهوم المقدم في القضية للضرورة بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية اللوازم المتبعض عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان متى قولهم في تعريفها هي التي حكم بها صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملاقة بها التي حكم بها صدق ( ١١٥ ) اللازم على تقدير صدق للزوم

فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها اللازم وبمقتضى أن يكون التالي ملزوماً لا آخر ولا يكون لازم له فالمقدم في القضية متبعض لان يكون مقصداً والتالي متعين لان يكون تالاً لاعتبار القصد فان مفهوم التالي فيها المتبادر ومفهوم المقدم المتعاند ولما لا بد أن يكون معكساً أيضاً لان عند أحد المتبعضين الآخر في قوة عكس الآخر إليه فكل واحد من حركتها عند الآخر حال واحدة الى احتمالات تشبهه الى الفرقان الاول محل أحزله الشرطية أو حركه حركتها الى المطالب لزوم تركها من أجل اعتبار متعينة فالحالة له جزء بشرطه أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنهي

وإنه عرض لاحتمال أن يكون مفرداً أو لا حرز يكون نالاً مجرداً الواسع لا لمصلحة هرق ما بين  
 للتصية المركبة من الحلية والتصية والقديم فيها الحلية وفيه والقديم فيه التصية محمول بمصلحة  
 المركبة منهم فلا فرق بينهما إذا كان القديم فيها الحلية أو التصية وكسكت في المركبة من الحلية  
 والتصية ومن التصية والمصلحة فلا حرم تقصيص الأقسام الثلاثة في التصية إلى قسمين دون  
 بمصلحة فأقدم المصلوات ثمة وقدم المصلوات منه أم أمثلة المصلوات فالاول من حليتين  
 كذوئك فك كل الشئ إذا هو حيوان والثاني من مصلتين كذوئك فك كل الشئ إذا هو  
 حيوان فك كل الشئ في يكن الشئ حيوانه يكن أساءة الثالث من مصلتين كذوئك فك كل الشئ إذا  
 أن يكون هذا العدد زوجاً فرداً مائة ما أن يكون متقدماً بتساويين وغير مصمم والاربع  
 من حلية وتصية والقديم فيها الحلية كذوئك أن كان طلوع الشمس على وجوده فكلها كانت  
 نفس طائلة فالنهر موجود والخمس عكسه كذوئك فك كل الشئ طائلة فالنهر موجود  
 مفعول الشمس مفعول لو حود النهر والسادس من حلية وتصية والقديم فيها الحلية كذوئك  
 أن كان هذا عدداً فهو اماره أو فرداً والسابع العكس كذوئك فك كل الشئ إذا زوجاً أو فرداً  
 كان عدداً واثاني من مصلتين ومصلحة كذوئك أن كان فك كانت الشمس طائلة فالنهر موجود  
 دائماً ما أن تكون الشمس طائلة وأما أن لا يكون النهر موجوداً والتسع عكس ذلك كذوئك  
 أن كان دائماً أن يكون الشمس طائلة وأما أن لا يكون النهر موجوداً فك كانت الشمس  
 طائلة فالنهر موجود وما أمثلة المصلوات فالاول من حليتين كذوئك فك كل الشئ إذا زوجاً  
 أو فرداً والثاني من مصلتين كذوئك فك كل الشئ إذا أن يكون الشمس طائلة فالنهر موجود وأما  
 أن يكون الشمس طائلة فك كانت الشمس طائلة من مصلتين كذوئك فك كل الشئ إذا أن  
 يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً وأن يكون هذا العدد لا زوجاً ولا فرداً والاربع من حلية  
 وتصية كذوئك أن لا يكون طلوع الشمس على وجود النهر وأما أن يكون فك كانت الشمس  
 طائلة فالنهر موجوداً والخمس من حلية وتصية كذوئك فك كل الشئ إذا أن يكون هذا الشئ ليس عدداً  
 وأما أن يكون زوجاً فرداً والسادس من مصلتين ومصلحة كذوئك فك كل الشئ إذا أن يكون فك كانت الشمس  
 طائلة فالنهر موجود وأما أن يكون الشمس طائلة وما أن لا يكون النهر موجوداً قال  
 (الفصل الثامن في أحكام التصايا وفيه أربعة مسائل بحث البحث الاول في التناقص وحدها اختلاف  
 نصيبين بالإيجاب والنصف بحيث يقتضي ثلاثة أن يكون أحدهما صادقة والاخرى كاذبة)  
 (أقول) لا قرع من تعريف التصية وأقسامها شرع في لواحقها وأحكامها وشأنها منها التناقص  
 لتوقف معرفة غيره من الأحكام عليه

(قوله هرق الخ) وذلك  
 لأن الحلية ملزمة  
 والتصية لازمة ولا يرم  
 من كون التناقص ملزوماً  
 وبالتالي لازماً صحة العكس  
 (فصل في التناقص في  
 قوله في لواحقها أوله  
 بها نفس التصية) التي  
 يقال لها التناقص والعكس  
 ولازم الشرطية فليبحث  
 عن نصيباً من حيث أنه  
 يقال من هذه التناقص ماضية  
 كذا ومنسكة فكنا  
 لا من حيث ذاتها فليبحث  
 النظر في ذلك البحث عن  
 ذلك قد تقدم وأورد  
 الأحكام للمعالي للتصدية  
 أعني التناقص والعكس  
 فالتعريف مبادئ (قوله  
 وأبسط منها) أي من  
 الأحكام (قوله لتوقف  
 معرفة الخ) على لا ابتداء  
 بالتناقص دون العكس  
 ويان التوقف أنه يقال  
 في الاستدلال على صحة  
 العكس بما في التصديق  
 هذه القضية صدق عكسها  
 ولو لم يصدق عكسها لصدق  
 قبحه والا لزم ارتفاع  
 القيصير فليبحث في  
 معرفة التناقص

( قوله وهو اختلاف القميين الخ ) فيه ان للثلاثين يجري في المردات واطراف القصد كما مر في بحث التسبب الاربع من قبض المتساويين وكما سيأتي في عكس القيس فكان الزائد ان يكون التبريد حاصلاً له واجب ان المتصور جهات نفس القصد لان الكلام في أحكامه وأد سبب المردات الوقت في أطراف القصد فمرد به ولا يحتاج لادراجه في تعريف الثلاثين هنا ثم انه قوله خلاف حسن وقوله قضيتي يصل أو وقوله ( ١١٧ ) بالاعتبار وليس اصل ثان وقوله

بحيث يقتضي فصل تلك وقوله فانه يصل وأبى اذا علمت ذلك فسلم ان قول الشارح قلها مختلفان الخ الاولى ان يقول قلها قصدين مختلفان لم علمت ان قصدين فسلم خلاصاً ( قوله اختلاف يقتضي فانه ) ان تكون الاولى صادقة والآخرى كاذبة فيه ان دلالة الاختلاف انما تقتضي ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كما مر من قبل في تعريف المردات واطراف القصد حاصلاً ولا يتوهم انما يقتضي ان يكون الاول لا وقع في مقابلة الآخرى بل في مقابلة الآخرى دل على ان مراده الاولى احدها بالصادق بالاولى والاثانية ( قوله لانه قد يكون بين صفتين وقد يكون بين مرددين كالكسب والارض وقد يكون بين قضية ومفرد ) أي وظا كان كذلك فمتعدا لحوال

وهو اختلاف قضيتين بالاعتبار والسبب بحيث يقتضي فانه صدق واحداً وكذب الآخرى كقول زيد امدان وزيد ليس امدان قلها مختلفان بالاعتبار والسبب اختلاف يقتضي فانه ان تكون الاولى صادقة والآخرى كاذبة فلا خلاف جسي صيد لانه قد يكون بين صفتين وقد يكون بين مرددين كالكسب والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وقمره لا يمد شي أو عرو وقوله قضيتي مخرج من التخصيص واختلاف قضيتي ان الاعتبار والسبب وما غيرها كما اختلافها ان تصحكون احدهما حقيقة والآخرى شرطية أو متصلة أو مفصلة أو معدومة ومحصلة قوله بالاعتبار والسبب أخرج الاختلاف بتدوير الاعتبار والسبب والاعتبار بالاعتبار والسبب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما صادقة والآخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس متحرك قلها قضيتان مختلفتان لانه وسلاً لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الآخرى بل هما صادقتان فبطل قوله بحيث يقتضي ليعبر ج الاختلاف القدر المتقضي والاختلاف المتقضي بما أن يكون مقتضياً لانه وصورة

( قوله وهو اختلاف قضيتين ) أقول قد قلت التام في تجري في المردات واطراف القصد كما مر في مباحث التسبب الاربع من قبض المتساويين وغيرهما وكما سيأتي في عكس القيس الشرطتان متوقف على أحد القيسين ( قال وهو اختلاف الخ ) أجل حب كونه حاداً أو رب لا ان يكون مبررات التهمومات الاصطلاحية حدوداً أو رسوم قد سبق في تعريف التبعات الحساسة بالاعتماد على ( قال كون الاولى صادقة الخ ) فبعد الاولى وقع في مقابلة الآخرى هو بصي احدهما وقد وقع في بعض النسخ احدهما ( قال حسن بعد ) جزم بلفظية اما لسكونه تعريف العموم الاصطلاحى وان لا ذكر المر من العلم لا يجوز في التعريف مطلقاً عند التثنية ( قال لانه قد يكون الخ ) واذا كان كذلك فمتعدا لحوال عنه فيكون حصة بعد أو قال مخرج الاختلاف الخ ) لم يصرح في اليهود مخرجة بكونه فضلاً أو حواس ابتدأ على التحقيق الذي في تعريف التبعات أو ادم تعلق الفرض شبهة ( قال لانه وصورة ) إضافة الصورة الى الاختلاف من إضافة العلم الى الخاص كما صدق العلم فلا يقتضي ان يكون الاختلاف مادة وصورة على مدرج بل مانه يكون الاختلاف صورة له وهي التبعات ( قوله قد يجري في المردات الخ ) قد حقق قدس سره في مواضع من كتبه ان القيسين لا مرد قد يؤخذ ان يلاحظ في نفسه ويدخل عليه لفي متكون قبضاً له بمعنى البدل وقد يؤخذ من يلاحظ سببه الى شيء وقد وقع تلك التهمة فيكون قطعاً له

عنه فتكون حيث جسي مفيداً لان مجلس العبد كما مر هو ما تعددت فيه الاحوية ( قوله الى ما حادث ) أي ان كان في الواقع انه ساكن أي وكادتهن أي ان كان في الواقع متحركاً ( قوله انه ان يكون مقتضياً لانه وصورة ) فيه ان هذا الكلام يقتضي ان الاختلاف له ذات وصورة تركب منها مع انه أمر اشاري والذي يتوهم من لطيفي وهي الذات ومن الصورة انما هي الاجسام وجيب في الاضافة في صورته لتفسير إضافة نيابة وحصل الصورة عن لغات مرادف أي اما ان يكون متصفاً بنفسه وماده فليس المراد بالصورة ما قبل لانه

( قوله زيد اسان زويد ليس صادق ) أي قوله ليس صادق سائلة لازمة للتعبية الاولى المساوي وذلك لان زيد اسان وزيدنا على متلازمين لانجاء ماضيه لا يفسد لاختلاف معومها وحيث فاق زيد ليس صادق سلب لازم مساوي ( قوله انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان الخ ) في الكلام حذف والاصل انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى الامر ثم يرد ذلك الامر اليهم قوله ( ١٦٨ ) اما لان الخ ( قوله اما لان قولك زيد الخ ) وجه ذلك انهما كلاهما متلازمين

واما ان لا يكون كذلك من بواسطة أو مخصوص لمدة أو بواسطة محكا في يجب تعبئة وسلب لارها المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس صادق فان الاختلاف بينهما انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس صادق في قوة قولنا زيد ليس انسان وانسان حيوان قولنا زيد انسان في قوة قولك زيد صادق واما مخصوص لمدة فمحكا في قولك كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان مجبولون وقولنا بعض الانسان حيوان ويشمل الانسان ليس مجبول فان الاختلاف بينهما لا يقتضي صدق احدهما والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لاصورته وهي كونهما كليتين أو حريتين في كل كليتين أو حريتين مختلفتين بالانجاب والسلب وليس كذلك فان قولك كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان مساوي لكليتين مختلفتين بالانجاب والاختلاف لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هو كادس وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وسلب الحيوان ليس مساوي حريتين مختلفتين بالانجاب والسلب وليس احدهما صادقة والاخرى كاذبة من هما صادقان بخلاف قولنا بعض الحيوان ليس ولا شيء من الحيوان فليس فان اختلافهما يقتضي ثباته وصورته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالانجاب والسلب يرد كل قضية كلية وحريية يقتضي ذلك قال

( ولا يحقق التناقض في الخصوصيتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه واحدة الشرط واخرى لا كذلك وعند اتحاد الموضوع ويندرج فيه واحدة المراد والساكن والاصاحه والقوة والعدد والوقوع

فلا يصح محبصه بالتصايات المتفردة في المقصود هي تنفص التصايات لان الكلام في أحكامها واما تنفص المتفردات الواقعة في أعراف بعضها يعرف بالمقابلة علاجة ان ادراجها في تعريفها التناقض هنا يعني السلب ( قوله فلا يصح تخصيصه ) الى آخره لا يبرم ان لا يكون التعريف مباحثاً ( قوله في تعريف بالمقابلة ) أي عند التام فان قبض كل شيء ربه وان الصدق والسكوت في المفردات يعني الحل وعدمه فحصل تعريف التناقض في المفردات اختلافها بالانجاب والسلب بحيث يقتضي لقائه ضمن احدهما وعدم حل الاخر فلا يرد ان التعريفات الاصطلاحية كيف تعرف بالمقابلة ( قوله ولا حاجة الخ ) منفرع عن قوله المقصود هنا تعريف تنفص التصايات وقوله ما سبق للمترادف ج ب مدحصة ( قال بل مخصوص المدة ) أي ليكون المصوب نعم من الموضوع في ينشئ التبيين يدخل في تحقيق التناقض واستلزام الاختلاف صدق احدهما وكذب الاخرى فلا يرد ما قيل ان الاختلاف ليس مخصصاً لصدق احدهما وكذب الاخرى بل هو مخصص لصدق الاخرى كاذبة انما

كان انجاب هذا في قوة السلب الآخر وسلب هذا في قوة تواتر الآخر وأنت حين حذفت أحد المتلازمين وجعل الآخر مذهب كل واحد كاذبا فذلك الامر أي ان انجاب أحدهما يستلزم انجاب الآخر وسلب أحدهما يستلزم سلب الآخر فوله واما مخصوص المدة فمحكا في قولنا الخ ) أي من كل قضية يكون موضوعها طاماً ومحمداً تاماً فوله لا بصورته ) أي للذات الاختلاف وقوله وهي كونهما كليتين فيه مدحج لان كونهما كليتين ليس ذات الاختلاف اذ ذات الاختلاف كونهما احدهما موجبة ولاخرى سائلة ( قوله بل مخصوص لمدة ) أي كون المصوب أمم من الموضوع في هاتين القضيةين فكون المصوب أمم من

الموضوع له مدخل في تحقق التناقض وفي استلزام الاختلاف صدق احدهما وكذب الاخرى ( قوله والا لزم الخ ) أي والا يبين قلنا التقضي لذلك ذات الاختلاف لزم الخ ( قوله قد قوله الخ ) أي من كل قضية الموضوع بها أمم من الموضوع فوله خلاف قولنا ) أي كل قضية اجتماعها التبريد أي فان فيه التناقض لان اختلافهما الخ قوله فان اختلافهما الخ على حدود ( قوله حتى ان الاختلاف الخ ) ترفع على ما تقدم وكان السبب ان يكون حتى ان الكلية وحريية اختلافها بالانجاب والسلب يكون بينهما تنفص ( قوله بالانجاب والسلب ) أي لا بالتصميم والمصوب

(قوة اما محسوس او محصور) يرد عليه المذهب والطبيعية فلا وجه للحصر وحب التنازع عن الآتي بوجه لا من  
للهملات الخ وقوله ان كونها الخ علة مقسمة على المعلوم وأما الجواب (١١٩) عن الثاني فلا يرد بقوله القميص

المختص بالخ أي المتعارف  
مخرجت الطبيعة على أن  
الطبيعة واحدة في  
المحسوسة عند مفهوم لأن  
الحكم فيها على الحقيقة  
والحقيقة شيء واحد  
(قوله فالتنافس لا يصح  
فيها إلا بعد تحقق ثلث  
وحدات) يعني أنه بعد  
تحقق تلك الوحدات قد  
تحقق التنافس بينهما  
وذلك ما لم يشر إليها  
سليمة والأفلا به من  
الثاني باعتبار الحقيقة أما  
الثالثة فباعتبار المحسورات  
فانه لا يصح فيها إلا بعد  
اعتبار شرط آخر وهو  
الاختلاف في الملكية  
فأدفع ما قبله أو أراد من  
المحسوسين يتوقف  
مناصهما على هذه الشرط  
فقدون لا اختصاص  
للمحسوسين بذلك وإن  
أراد أنه يكفي في تخاص  
محسوسين ما ذكر من  
حساسة فلا يتم ذلك  
لأنه لا بد من الاختلاف  
في الحقيقة (قوله إلا بعد  
تحقق ثلث وحدات)

المحسورات لا بد مع ذلك من الاختلاف الكبير لصدر الحرفين وكذا الكثرين في كل  
مادة يكون فيها للموضوع أهم من المحسوس ولا بد في ابوجهين مع ذلك من اختلاف الحقيقة  
للكثير وكذا بصرويه في مادة الامكان  
(أقول) القمصان المختصان بالانتماء والسلب المحسوران لأن المحسوران لأن الحقيقة كونها  
في قوة أخرى من المحسورات في الحقيقة فلا كانا محسوسين فالتنافس لا يتحقق بينهما إلا بعد  
تحقق ثلث وحدات (الأولى) وحدة الموضوع إذ لم يختلف ما موضوعهما لمناصهما لغيره صفة  
(قال القميص) أي القمصان المتعارفان فلا يرد بخص المحسورة الطبيعية على أنها وحدة في  
المحسوسة عند البس المقتضيان بالانتماء والسلب اللذان يمكن تحقق التنافس بينهما فلا يرد أنه يجوز  
أن يكون أحدهما محسوسة والأخرى محسورة لعدم إمكان التنافس بينهما سلب على امتنع أن  
يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي لهما صدق أحدهما وكذا الأخرى (قال ما محسوران  
الخ) فلا يرد عدم التخص في الحقيقة وأن ما قبل أن لخصه القمصان المختصان بالانتماء والسلب  
الاختلاف المهوردين في تعريف التنافس فليس شيء ذم عند خثار بينهما اختلاف المحسوس  
لاسيما لاعتبار الترتيب في تحقق التنافس بينهما (قوله فالتنافس لا يصح فيها إلا بعد تحقق ثلث  
وحدات) يعني بعد تحقق تلك الوحدات قد تحقق التنافس بينهما على ما هو مقصود الاستثناء  
عن السلب التلوي وذلك إذا لم يشر إليها الحقيقة بمحسورات فانه لا يصح فيهما إلا  
بعد اعتبار شرط آخر وهو الاختلاف في الحقيقة فأدفع ما قبله أنه لا يرد في المحسوسين يتوقف  
مناصهما على هذه الشرط فلا اختصاص بالمحسوسين وإنما يرد أنه يكفي في تخاص المحسوسين  
فلا لسم ذلك لأنه لا بد من الاختلاف في الحقيقة وليس المقصود بل هو تلك الوحدات في محسوسين  
أنه لا بد من تحقق جميع في كل محسوسين متحققين قال اللام في الجميع وحدة الموضوع  
والمحسود دون سائر الوحدات ذم لا يكون الحكم بما جعل التبعيد بالشرط وما لم يكن  
والقوة والسلب بل المقصود أنه إذا اختلف في إحدى القميصين وحده ما لا بد من خثارها في  
الأخرى ثم أن ذكر شرطه تحقق التخص بعد تفرعه لأن التعريف إنما يبعد مرة مقبولة  
وتجوز عما عداه لأطريق عمله ونحن نحتاج في الإجابة إلى أخذ القميص قد ذكرنا شرائط خمسة  
وأورد المحقق المتذر بأن الشرط للذكورة لاسيما تحقق التنافس بينهما فإن الاختلاف قد يكون  
غيره ما ذكره زيد كاتب أي فلفظ التوابع على التفرع السامدي ربه ليس بكتاب أي فلفظ  
أخر على قرطاس آخر وليس أن جميع ذلك داخل في الاختلاف في الشرط فلا المقصود فيه  
باعتبار في الحكم سواء كان وصفا أو آلة أو محلا أو غير ذلك (قال وحدة الموضوع) لم يقل  
وحدة المحكوم عليه لأن المحسوسين متنافسين لثلاثيات على حدة

اعتراض بأن هذه الثمانية لا يمكن تحقيق التنافس بينها لأن الاختلاف قد يكون غير ما ذكره زيد كاتب أي فلفظ التوابع  
على قرطاس التخص الذي زيد ليس بكتاب أي فلفظ آخر على قرطاس آخر فلكان جميع أن يردوا وحدة الآلة وورد من وحدة  
الآلة داخلية في وحدة الشرط لأن الزاد ما لا يفرق في الحكم سواء كان وصفا أو آلة أو محلا فأمل (قوله الأولى) وحدة  
الموضوع (أما لم يقل وحدة المحكوم عليه ليشمل الموضوع ولأنه لا تنافس للثلاثيات سبب في سببكم عليه على أفراده

(قوله الثانية وحده المعلوم) أي لأنه لو اختلف المعلوم معاً لم يتنافس لحوار صدقهما معاً أو كدهما معاً وكما يقال في كل واحد (قوله الثالثة وحده المترط) أعلم أنه ليس بمراد ظروف تلك الوحدات في الخصوصيتين أنه لابد من تحقق حبيب في كل خصوصيتين متنافستين لأن المخرج منهما واحد فالوضع والمعلوم دون سائر الوحدات إذ قليلاً كون الحكم قابلاً لتقييد المترط والزم أن يكون المترط هو الذي يبرأ إذ ما اعتبر في إحدى خصوصيتين وجدة منها لأحد من اعتبارات الأخرى (قوله لعدم التنافس عند اختلاف المترط) ما في شرط هذه الدليل لا يتطابق وحسب وجدة المترط لأنه بعيد حوار التنافس بين مشروطة وغير مشروطة مثل (١٢٥) قول الخصم عرفت بغير شرط كونه شخص الخصم ليس يحرق بغير الشرط أي

وكذلك ما كقولنا زيد قائم وعمره ليس بشئ (الثانية) وحدة حصوله فيه لا تنافي عند اختلاف  
الحصول كقولنا زيد قائم وليس صاحب (الثالثة) وحدة المشرط لعدم انتفاء هذا اختلاف المشرط  
كقولنا الجسم عرق لغير أي بشرط كونه أي جسما وليس عرق لغير أي بشرط كونه  
أسود (الرابعة) وحدة الشكل والمادة لا ينافي عند اختلاف الشكل الزمعي ليس  
أسود أي جسم الزمعي ليس بأسود أي كونه (الخامسة) وحدة التردد لا تنافي لما اختلفا من  
كقولنا زيد قائم أي لولا وروده ليس سائما أي يهراق (السادسة) وحدة المكان لعدم التناهي  
عند اختلاف الشكل كقولنا زيد نجاس في القدر وروده ليس محال في أي للسوق (السابعة) وحدة  
الاضافة فيه دا اختلف الاضافة في تحقق التناهي كقولنا زيد أن أي لمعرو وروده ليس بأن  
أي لغير التامة وحدة القوة والفعل فإن القوة إذا كانت في إحدى العينين باعمل في الأخرى

(قال وحده الشرط) أي أنا اشترى أحدهما قيد لا بد أن يشتري ذلك الآخرى (قال له ما نقص  
بعد أحدهما الشرط) أي قصدنا خلاف المقصود في الشرط وذلك بأن يشتري الشرط في أحدهما دون  
الأخرى أو يشتري كل منهما شرط تخالف شرط الأخرى فلا بد أن لا لا يثبت وحده الشرط  
الشرط لأنه يجوز مع ذلك التناقض بين مشروطة وغير مشروطة مع أنه ليس فيه وحده الشرط  
فلا بد من إبطال التناقض بينهما حتى يثبت وحده الشرط مع الآخر الشرط مع الآخر الشرط  
كأنه أبيض الجسم ليس يتركب من غير قيد ما يلي (قال له إذا اختلف  
الشرط والخبر في مقتضاها مع اشتغال لا يكتفى على الشرط) فإذا اختلفا لم يكن الحكم في أحدهما  
على جزء وفي الأخرى على جزء آخر نحو الزعمي أسود أي بدهه والزمعي ليس بأسود أي بدهه  
كان أسماء التناقض بطريق الأولى (قال أي بدهه) وهو قوله وشراء (قال أي كنه) فإن عظامه  
وعصاه ونظيره وعبه ليس بأسود (قال وحده القوة والتعلل) أراد بالقوة عدم الحصول في  
الحال مع استحالة الحصول في الحلو وهو غير الامكان والأطلاق للحد من الجهات الأخرى  
أنه يكتفى بهما بالامكان والأطلاق للحد من الجهات الأخرى (قال أي كنه) فإن عظامه

و يعتبر في احدهما كمالا و هو عاشر في الاخرى جزئية فلا تافى بينهما وان كان الكل مشتقا على الجزء و كان بالقوة الاختلاف بينهما لا موحدا لعدم التافى و فيجب به عدم التافى له كان الحكم في احداهما على جزئها في الاخرى على جزء آخر نحو الرخي اسود أي تصدأ للرخي ليس اسود أي مفسدة طريق الأولى ( قوله أي مفسدة ) وهو جزءه و شره ( قوله أي كماله ) كان عقلمه و اعصابه و أشد به و عبه ليس اسود ( قوله و وحدة القوة و العمل ) المراد بالقوة ما ليس حاصله في الزمان الحاضر مع إمكان الحصول فيه و الزاد فالحصول في الحال و ليس اراد بالفعل هنا معنى الجهات فتبي الاطلاق للفسر بالنسب فيما قسمه اراد الزاد بالنسب الى هو الاطلاق عدم الاستعانة في الحصول سواء كان في الحال أو به و نفس و أيضا العمل الذي هو الاطلاق كية للنسبة و أما الفعل المراد من الفسر مما علمت قيد للحصول بالقوة فتوب الوجود قد فعل في قوله انه هو وجوده كيف



تكتفية هي ما بالضرورة والعقل وقد قولنا آخر في البدن ليس بمسكن للعقل معتبر بقدر المحمول وهو الأسلاك ولاجل كون  
العقل سر دها غير النفس كعدم يمكن ان يقيده نسبة للتصديق لغيرها انفس أو القوة شرعاً للمحمول بالأطلاق العام بحيث  
يقال آخر في البدن مسكن بصورة بالأطلاق العام أو بالعقل أي ان هذا القبول غير مسجل أو ليس آخر في البدن غير مسكن بالعقل  
بالأطلاق العام على ان بي الأسلاك منه حال كونه في البدن ليس تار اذا علمت هذا فليكن من قول الشارح على  
النسبة اذا كانت الخ لا يصبح لانه يقتضي ان القوة والنفس صفتان لنفسه وان سئل لماذا هذا جازم الذي قدس في الوجوب  
مع انه غير قطعاً وقد هذا ليس صفة للنسبة بل قيداً للمحمول ألا ترى ان قولك آخر في البدن مسكن بالعقل أو بالقوة يصدق  
بكون الله به محالة أو ممكنة تالهم الا يحصل في كلامه حذف والتقدير هو منطبق بالنسبة الذي هو المحمول اذا كان الخ عاماً (قوله  
ذكرها التمسك لتحقيق النفس) ليس لمراد التماسك وحده فحقق (١٢١) التفاصيل بل لمراد انه لا بد منها في

بالقوة لم يتقدم كقول آخر في البدن مسكن أي بالقوة والآخر في البدن ليس بمسكن أي بالنفس فلهذا  
تتمية شروط ذكرها التمسك لتحقيق النفس وردده لتأخره الى وحدته وحده الوضوح  
ووحدة المحمول فلو وحدة الموضوع يتخرج فيها وحدة الشرط ووحدة الشكل والجزء أما اندراج  
وحدة الشرط فلا بل الوضوح في قولنا الجسم مفرق للنفس هو الجسم لاطلقاً بل شرط كونه الجسم  
والوضوح في قول الجسم ليس بمفرق للنفس هو الجسم لاطلقاً بل شرط كونه "سود" فاختلاف  
الشرط يستلزم اختلاف الموضوع فلو اتحاد الموضوع اتحاد الشرط وأما اندراج وحدة الشكل والجزء  
(قوله ذكرها التمسك لتحقيق النفس) يقول يعني لا بد منها في التفاصيل وانما تكون كافية وحدها  
بل لا بد منها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الناجية ومن اختلاف الكيفية في القضايا لخصوصية  
كما سيأتي (قوله فان وحدة الموضوع يتخرج فيها وحدة الشرط الخ) يقول بل تخصيص  
بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدته  
المحمول تحكمه فان النسبة اذا عكست صارت الوحدات بالدرجة في وحدة الموضوع في "صن"  
(قوله يعني لا بد في التفاصيل الخ) (١) يعني معنى قوله لتحقيق النفس حيث لم يقيده بالمخصوصين  
انه لا بد منها في جملة لا انها كافية منه لا بد في تفاصيل المخصوصين من وان لم تكن  
(١) يعني معنى قوله لتحقيق النفس حيث لم يقيده بالمخصوصين انه لا بد منها في جملة لا انها  
فيه لا بد فيه من الاختلاف في الجهة في الشكل والاختلاف في الكلمة في المصورات وليس مراده  
انه لا بد في تفاصيل المخصوصين منها الخ (لمحة)

التفاصيل وانما تكون كافية  
وحدها لا لا بد منها من  
اختلاف الجهة في جميع  
القضايا بل وخصوصاً من الاختلاف  
في الكيفية في القضايا  
المخصوصة وانما لا يحقق  
التفاصيل في المخصوصين  
كما هو متعلق بكلامه أولاً  
لان التمسك كونه لا لا بد  
منها في تفاصيل الموضوعات  
وغيرها فلا وجه حيث  
المعبر (قوله متخرج فيها  
وحدة الشرط ووحدة  
الجزء والشكل) أي فلا  
يتم في أفرادها (قوله  
يشتمل اختلاف الموضوع)  
أي يشتمل اختلافه  
فالاختلاف موضوع لازم

(م - ١٦ - شرح التمسك كآل)

واذا استلزم هذا لازم بل اتحاد الموضوع استلزم وهو  
الاختلاف للشرط قبله انه متى عدم الموضوع اتحاد الشرط فلن تستلزم بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة  
الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكمه لان النسبة اذا عكست صارت الوحدات بالدرجة تحت  
وحدة الموضوع متدرجة تحت وحدة الموضوع فذلك الموضوع محمولاً في تمكن تفصيلات الوحدات بالدرجة في وحدة  
المحمول هناك متدرجة في وحدة الموضوع لضرورة ذلك المحمول بوصفه بالموضوعات ان يقال ان هذا تفصيلات بالدرجة في  
وحدة الموضوع والمحمول من غير ان يعين المادتين تحت هذه والمادتين تحت هذه فتن ان التخصيص راجع وهو الظاهر من  
أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الشكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوعه الى وحدة المحمول أظهر وذلك لان  
انحصار الشرط والشكل والجزء في الموضوع ألبس لأن الشرط في الأفعال وصف للموضوع وحال من حواله والنسبة  
والجزئية عين الموضوع في حقيقة اعتبار الزمان والمكان والاسماء والقوة والفصل في المحمول ألبس لان هذه كلها قيود

فلا بد للموضوع في قولنا الرمح اسود بفس الرمح وفي قول الرمح بفس اسود كل الرمح  
وهو مختلفان ووحده المصون يدرج فيها الوجهات التالية ان اندراج وحده الزمان فلازم المصون  
في قول زيد عالم فانهم بيلا وفي قول زيد ليس عالم لانهم مبادر فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف  
المصون وأما اندراج وحدة المكان والاصدة والثبوت وتعمل عمل ذلك قياس وردعا بصراحي  
في وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمة حتى يكون السلب واردا على النسبة التي ورد  
عابها الإيجاب وبعد ذلك يتحقق التناقض حرم. وأما كانت مبرودة في تلك الوجهة لانه اما  
اختلف شيء من الامور المتبادية اختلفت النسبة ضرورية ان نسبة المصون الى أحد الامرين  
معايرة لنفسه الى الآخر ودة أحد الامرين الى شيء معايرة لنفسه الاخر اليه. ونسبة أحد  
الامرين الى الآخر بشرط معايرة لنفسه اليه بشرط آخر وعلى هذا ففي انصتد النسبة انحد  
الكل. ان كانت القصيدان محصورتين فلا بد مع ذلك أي مع تحادهما في الامور المتبادية من  
اختلافهما في الحكم أي في السكينة والحريية. فلو كانتا كليتين أو جزئيتين لم يتشابهتا حوار  
كذب السكيتين وصعق الجزئيتين في كل مادة يكون الموضوع فيه أهم من المصون كمكونا كل  
حوار أصغر ولا شيء من الجيوب يضمن فاهما كاذبان وكقولنا بعض الجيوب افسد وبفس  
الجيوب ليس بافسد فاهما صادقان فان قلت الجزئيتان انهما متصادفتان لاختلاف الموضوع لالاغداد

للأحداث دون التوافق  
فأشاروا الى المصون الذي هو  
عبارة عن المقوم أولى  
( قوله ضرورية ان نسبة  
المصون الى أحد الامرين )  
في الموضوعين وهذا  
أشارت الى اختلاف الموضوع  
ولمّا اذ المصون وقوله  
ونسبة أحد الامرين أي  
أحد المصونين وهذا  
أشارت الى انحد الموضوع  
واختلاف المصون ( قوله  
هن قلت الجزئيتان الخ )

التيهية بدرجة في وحدة المصون لصعوبة ذلك الموضوع محمولا في السكينة وصارت الوحدات  
لشدة في وحدة المصون هناك بدرجة في وحدتي الموضوع بصعوبة ذلك المصون موضوعا  
فالمصون ان يقال عدم الوجهات متدرجة في وحدتي الموضوع والمصون مطلقا من غير تعيين  
وهذا حتى الا ان المصن كان واعى ما هو القاطن من أن رجوع وحدة التمرط ووحدة السكينة  
والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواني الى وحدة المصون أظهر لان اشارة الشرط  
والسكينة والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاصدة والثبوت والعمل في المصون  
أولى وأولى كما لا يخفى ( قوله جزئيتان انهما متصادفتان ) أقول بفس ان انصد التناقض في  
الجزئيتين كما انه مفرد انهم الاختلاف في السكينة كمصن مفرد لعدم الانحداد في خصوصية

هنا وأرد على اشتراط  
الاختلاف في الحكم وحاصله  
ان انصد التناقض في  
الجزئيتين كما انه معاص  
لعدم الانحداد في السكينة  
كمصن مصنف بفس  
الانحداد في الموضوع لايكون  
السبب في عدم التناقض انما  
هو اختلاف الموضوع ولا  
حاجة لاشتراط اختلاف  
الحكم لان اشتراط انحد  
الموضوع يعني حده

كافية فيه حتى يرد له لا وجه جئته لمخصص بالمخصوصية ( قوله أسب وأولى ) لان  
الشرط في الأغلب وصف الموضوع وحال من أحواله والسكينة والجزء انما هو الموضوع والبواني  
فيبدأ لأحداث دون القدرات فاعشارها في المصون الذي هو عبارة عن المقوم أولى ( قوله بفس  
ان انصد التناقض الخ ) حاصله ان اشتراط الاختلاف في الحكم والمصونات انما يثبت اذا ثبت  
ان الانحداد في السكينة والحريية موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول بقوله لكذب السكيتين  
فيا اذا كان الموضوع نعم وأما الثاني فلا يثبت بصدق الجزئيتين فيه لان صدقها كما انه مقارن  
لانحد السكينة مقارن بعدم الانحداد في خصوصية الموضوع مما لا يكون الانحداد فيها كذلك شرطا لتحقيق  
التناقض في الجزئيتين فلا يثبت اشتراط الاختلاف في الحكم لعدم الانحداد في السكينة وليس حاس  
الاستعسار انه لم أعبر باختلاف في الحكم ولم يصر الانحداد في خصوصية الموضوع مع ان التناقض  
يحصل بكل واحد منهما مع اشارة الى التناقض حتى يرد عليه ان اعتبار الاختلاف في الحكم كاف

(قوله فتصور الخ) حاصله ان المظنور له انما هو مفهوم التسمية لا التبيين في الخارج ومفهوم القضية الذي هو التكون ليس افراد محضة بخلاف التوزيع ومجرد لشدته فيصير لا مخرج من تحقيق به التفسير وهو الاختلاف في الحكم والتبيين الخارجي الشيء لعدم اشتراط الاختلاف في الحكم في بطله لانه خارج عن مفهوم القضية مثلا قولنا بعض الحيوان اسنن ومن الحيوان ليس اسنن المظنور له انما هو مفهوم القضية بل الالتفات ونسب أي ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوان لكن تلك الافراد تقع معية بل مهمة وكذا الذي يستتبعه الحيوانية عبر معينة. وحيث كان المظنور له انما هو مفهوم التسمية لا يتحقق تناقض حيث ان التوزيع ان يرد ببعض الاول عبر البعض الثاني فلا بد من الاختلاف في التسمية حتى يتحقق التناقض وليس المظنور له التبيين في الخارج ان يرد (١٢٣) بالمعنى الاول افراد المطلق وفي الثاني

بعبارة لان هذا امر خارج عن مفهوم القضية فلا يلتزم له فاصدق ان صدق المميزين يتحقق مع التبيين في الخارج ومع كونهم خارجا عن مفهوم المميز لم يزلوا في التوزيع لكن التبيين انما خارج عن التناقض لا يحصل في الخارج لا مخرج من تحقيق به التناقض وهو الاختلاف في الحكم فتقول الخارج انما هو ان مفهوم التسمية أي لا الى التبيين في الخارج وقوله لا يتناقض أي لم يزل في نفس الامر وقوله واما تعيين الموضوع فامر خارج عن مفهوم أي فلا يلتزمه والتناقض نظر للتوزيع فاعني وقال ان يصدق انما جاء من

التسمية فان البعض المحكوم عليه للاساسة غير ليس المحكوم عليه بسبب الانسانية فتقول انظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية واما لاحظ مفهوم اخرين وهو الالتفات ليس الافراد والتسبب عن معنى في تناقض وانما تعيين الموضوع فامر خارج عن المفهوم قال قلت ليس اعدوا وحدة الموضوع لا حاجة ان اعتبار شرط آخر في المحصورات

الموضوع وانما اعتبار الاختلاف في التسمية مع سائر التسميات حصل التناقض كذلك لا نحو الأعداد في خصوصية الموضوع مع باقي التسميات حصل التناقض كما قد لا يكون الالتفات في الموضوع شرط في الاختلاف في التسمية حسب أن شرط الحكم القضاة انما هو في مفهومها وحدسية البعض خارجة عن مفهوم القضية الخارجية فلا يمكن اعتبار اشتراط الالتفات بها والا لكان التناقض في الجزئيات ينتظر أمر خارج عنها فذلك في سبب مخالفة التسمية فاما داحية في مفهومات القضايا عو حياض الاختلاف بها ينطبق التناقض (قوله فلا يلتزم ليس اعدوا وحدة الموضوع) في تحقيق التناقض في جميع المحصورات لمخلاف الالتفات في الموضوع فانه لا يمكن لتعريف الالتفات مع التسميات الباقية في التكميل مع عدم التناقض فيها (قوله لم لا يكون الأعداد الخ) فذلك انما هو مفهومات التدرج مع استمرار صدق الجزئيين لاشتراط الاختلاف بسبب جوار من يكون الصدق بواسطة الالتفات وانما ذكره بصورة دعوي حيث قلنا انما يتصور ان الاختلاف الموضوع لا الالتفات التسمية بطريق الاستصحاب (قوله انما دعوى مفهومات) وبذلك لا يقتصر في التناقض الوحدات الستة التي هي سوى وحدة الموضوع والمفهوم مع بها حرجية عن مفهوم القضية فمدعى بما عرفت من أن المقصود من اعتبار تلك الوحدات ما إذا كانت أعضاها أعضاها ما لم يكن التسمية تسمى في نفسها أصداً فوجه خارجة عن مفهوم القضية) لان الحكم في كل البعض ناهيك (قوله فانه داحية في مفهومات القضايا) لان الكلام في المحصورات لا يرس

خلاف الموضوع فوعين البعض لم يصدق ونحن نقول له التبيين خارج عن مفهوم القضية والخارج لا يسيطر له وحيث يقتصر في تحقيق التناقض الى اختلاف التسمية (قوله فان قلت ليس الخ) هذا وارد عن قوله في الجواب السابق فظهر انما هو الى مفهوم القضية وانما التبيين يخرج لا يمتد وحاصله ان هذا المحصور من هذا الحصر وعدم اعتبار التبيين الخارجي يمنع الا ترى انهم اعدوا وحدة الموضوع ولا شك ان هذا خارج عن مفهوم القضية وحيث بطل حصره فبين انما كما سطر لمفهوم القضية بغير تعيين الخارجي وهو صدق الجزئيين فلهذا انما هو من اختلاف الموضوع ومن انحاء الحكم فالتناقض ما بين تعدد الموضوع وبين الاختلاف في الحكم والاول قد قدم لشرطه فلا حاجة حيث لاشتراط الاختلاف في الحكم هذا معارضة قائله السابق فظهر الخارج ان الحاجة الى اعتبار شرط آخر الاستصحاب لان كان اراد بالشرط لآخر الاختلاف في الحكم وقوله في المحصورات أي الجزئية بقراءة سوق الكلام

(قوله قلت المراد الخ) حاصله ان هذا السؤال اُنتبنا من عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع وتوضيحه ان يشترط ان يحد الموضوع التي تقدم اشتراطها الاتحاد في الذكر ان يكون لفظ الموضوع في كل من الصيغتين واحدا كالمساواة وهذه الوحدة خاصة بالمترين ومع ذلك لا يخص اذ يمكن ان يراد من موضوع الاول جبرامراد من الثاني فلا بد من اشتراط آخر (١٢٤) وهو اختلاف الكمية وبني المراد بوحدة الموضوع اتحادها في

قمت لمراد موضوع الموضوع في الذكر لادامات الموضوع والام يمكن بين الكمية والجزئية تافض  
فان هذا الموضوع في الكمية جميع افراد وفي الجزئية بعضها ومما يحتمل هذا كله لانه يمكن ان تكون الصيغتان  
موجهتين وان اذا كانت موجهتين فلا بد مع تلك الشرط من شرط آخر في كل في الصيغتين  
والمحسوسات وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم يتافعا لئلا يكونا في الصيغتين  
في مادة الامكان كموت كل انسان كانت بالضرورة وليس كل انسان كان بالضرورة فانهما يمكن  
اقول هذا السؤال متعلق بالجوهر عن السؤال الاول يعني ان المحسوسات المتعلق في أحكام الصيغتين في  
مفهوماتها لا يحددها في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت لانه قد اعتبروا وحدة  
الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك الاختار اعتباراً للخاص عن مفهوم الصيغتين في أحكامها أولا ومع  
اعتبارها لاحاجة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في الصيغتين الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع بتحقيق  
التافض بينهما فلا احتياج الى اختلاف الكمية واحاط به المراد مما استبروه وحدة الموضوع في  
الذكر وهذه الوحدة خاصة بالمترين ولا تافض فلا بد من اعتبار شرط آخر هو اختلاف  
الكمية كما يتأصل من السؤال الاول انه لم يجز ان الاختلاف في الكمية ولم يعتبر الاتحاد في الموضوع  
مع انه مفق عن الاختلاف في الكمية سبب انه لا يمكن اعتبار الاتحاد لانه اعتباراً منه سبب  
السؤال الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلناه اعتباراً منه سبب فبهم مطلقاً ما ذكرت  
من ان النظر في أحكام الصيغتين مفهوماتها أو قلت انه ليس كذلك فيطال ما ذكرت من ان

الاصدق بحيث يكون افراد  
هذا هو المراد بهذا حتى يتم  
كلام السائل ثم علم من  
هذا الجواب رتباً بمقتضى  
قوله فيما مر ان وحدة  
الشرط ترجع لوحدة  
الموضوع لان هذا يتبد  
ان المراد بوحدة الموضوع  
اتحادها ماداماً واحاط  
الشيء عن هذا وقال  
ان لو لم يحد هذا المراد بوحدة  
للموضوع اتحاداً في  
الذكر في مع غلط  
للإفراد فالاصح من ما  
وقبه ان المراد بوحدة  
هو المراد فلا يكون راداً  
على المادى بل بقوله  
فان كل كنه (قوله قلت  
المراد بوحدة) أي الذي  
استبروه وحده (قوله  
والا لم يكن يشترط الخ)  
أي والامان يوجد ذات  
الموضوع لم يكن يشترط  
الكمية والجزئية تنفص  
لاختلاف جهاتهما أي ولان  
بطلان فكذلك القوم (قوله

(قوله هذا السؤال متعلق الخ) مثلاً عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع (قوله  
في صيغتين الجزئية) شار بذلك الى ان المقصود قوله في المحسوسات الصيغتين الجزئية قرينة سوق  
الكلام (قوله وحدة الموضوع في الذكر) أي يكون عنوان الصيغتين واحداً (قوله انه اعتبر  
الاختلاف في الكمية) أي في الجزئيتين (قال كذب الصوريين الخ) في شرح الفاعل لاختلاف  
هنا لا لين لا يرد على الدعوى لانه انما يدل على اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة  
الجزئية لانت الخلية لا تحول تقيص للموجهة فيها ولا حده في دفع الجهة أهم من دفع الكمية  
موجهاً تلك الجهة فلا تكون تلك الجهة محمولة في التقيص وقد كان هذا الفاعل كالظاهر به عليه  
لا يرد الضرورة والامكان على صرب من التقيص انتهى يعني ان دفع الكمية الواجبة محبة قد يكون  
باعتبار دفع تلك الكمية حال كون ذلك ارفع موجباً تلك الجهة فيكون الجهة متحدة في الصيغتين  
وقد يكون باعتبار دفع الجهة مع هذه الكمية ارفع موجباً تلك الجهة فيكون الجهة متحدة في الصيغتين  
وقد يكون باعتبار دفع الجهة مع هذه الكمية ارفع موجباً تلك الجهة فيكون الجهة متحدة في الصيغتين

لئلا يكون الصوريين مع) لا يفسد هذا السبيل لانت انه لا يفسد على اختلاف الجهة  
في الضرورة والامكان والجزئية لانت للكمية لان نقول ما ذكره الخارج سرب من التقيص وانما اشتراط اختلاف الجهة  
لان التافض يرفع النسبة ورفق السقالموجهة بمجهة قد يكون ذلك ارفع موجباً تلك الجهة فتكون الجهة متحدة في الصيغتين  
وقد يكون ارفع النسبة باعتبار الجهة مع هذه النسبة فرفع النسبة للموجهة أهم من ارفع النسبة للمكب تلك الجهة ويجوز ان يكون  
الرفع للمكب بالجهة تقيصاً للنسبة الموجهة ولا مساواة لتقيصها بل ارفع الجهة أو مساوية

لان إيجاب الكتابة لشيء من أفراد الامكن ليس بضروري ولا ساهيا عنه وصديق فليكن فيها  
كقولنا كل انسان كاتب الامكن وليس كل سائر كائناً بالامكن تصد بان اختلاف الجهة  
لا بد منه في الوجهات قال

( فقبض الضرورة للعصبة المكنة للامنة لان سلب الضرورة مع الضرورة به يتناقض حتما وتقتض  
الاحتاجة المطلقة لسلطة الامنة لان السلب في كل الاوقات يتأخر الإيجاب في البعض والعكس وتقتض  
الضرورة الامنة الحقيقية المكنة شيء التي حكم ما يرفع الضرورة بحسب الوصف عن الحدس

اعتباره المصدر أمر شارح ومع انهم انعموا في الموضوع لاجلها في اشتراط الاختلاف في  
الكيفية في تناقص الخواصيات يجب ان ما عبروه لانحد في السوان دور خصوصية الذات وقد  
يتوهم ان حاصل السؤال الثاني انهم لم يتصور وحدة الموضوع فكيف يتصور الاختلاف في  
الكيفية فانه يجب عدم الاهمال في الموضوع ان يصير الموضوع في أحدهما كخصيتين اجمعين وفي  
الآخرى البعض وعلى هذا فتقوله فاما الحقيقة ليس على ما صيغ بل يجب ان يقال بذلك فكيف بشرط  
الاختلاف في الكيفية وما عرّفه في توجيه السؤال الثاني هو المنطقي لمدى وهو القصر على الشارح

بتلك الجهة فلا يكون الرفع فكيف بالجهة تقيماً لها ولا مساواة له بل رفع الجهة أو مساوية  
فادفع عقيل ان رفع القسمة للوجهة كانه نعم من رصها الوجهة بها أهم من رفع قسمة الوجهة  
جهة أخرى فيسبب ان لا يكون قبض للوجهة موحدة لان الجهة الأخرى مساوية لرفعها أو  
عين رصها كما فيه شارح وأما عقيل ان رفع القسمة مقدماً يوقت معنى مساوية رفع القسمة في ذلك  
الوقت وما ثبت من عدم الكسب التفاضل بين المطلقتين الوقتيتين حتى سرح لهما كالخصيتين  
المتخصصين وان رفع الاطلاق ليس أهم من إطلاق الرفع والاتصاف مع الحلق في الرفع فلا يصدق  
إطلاق الرفع والإيجاب معاً وان رفع الامكن ليس أهم من امتكان الرفع والام يصدق امتكان  
الإيجاب مع امتكان الرفع سواء ما أشير اليه الشارح في شرح التذنيع عن ان السكالات في الوجهات  
وقد سبق ان الاعلاى ليس من المحضات وكذا الامكن قال للمكة يست فسة فالفعل فضلاً  
عن ان يكون موحدة وان الثانيين بين الوقتين لم يثبت أصلاً لأقسام الوقتين آخره يمكن ثبوت  
في بعضه وليس في بعض الآخر اللهم الا اذا أخذنا القسمة بحسب الآراء في الرفع لسكن  
الوقت لامتكان ما يلقى عليه بحسب التصرف ثم أقول لاسم ان رفع القسمة مقدماً يوقت معنى مساوية  
لرفع قسمة في ذلك الوقت لجواز ان يفتحق رفع القسمة في ذلك الوقت بانه الوقت وان رفع  
الاطلاق وان لم يكن ثم من إطلاق الرفع لسكن إطلاق الرفع أهم من قاب مجامع الإطلاق لإيجاب  
ودوام الرفع بخلاف رفع الإطلاق فانه يقتضي بدوام فلا يكون مساوية لرفع الدوام حتى هو قبض  
الاطلاق وكذا الحال في رفع الامكن ومكان الرفع فإن رفع الامكن لمجامع الضرورة وامكان  
الرفع بمجامعها فانه بر ( قوله ومع اعتداهم ) عطف على قوله ان القوم قد اعتبروا الانفراد ( قوله ان  
حاصل السؤال بل ) وأما حاصل السؤال الاول فهو انه كور سابق ( قوله انهم يعتبروا الخ ) ليكون  
السؤال متصلاً بما سبق الذي عني اشتراط الاختلاف في كسبية مداراة فديده ( قوله فكيف بشرط الخ )  
على معنى الاستفهام الاستفهامي

( قوله لان إيجاب الكتابة )  
أي يقتضي ( قوله وصديق  
الخصيتين ) أي الممتنيتين بها  
أي في مادة الامكن ( قوله  
كقولنا كل انسان كاتب  
بالامكن الخ ) أي ان سلب  
الكاتبة غير واجب في  
الخصية ، موحدة وثبوت  
الكسبة غير واجب في  
للمكة السالبة لان الطرف  
المتعلق في الاولى سلبوي  
الثانية إيجاب وقد سلبت  
الضرورة عن ذلك الطرف

(قوله اعم أولا) أي قد بين قائلين موضوعات لأن هذه المقدمات مأخوذة في دلالتها على ما يستفاد عليه وقوله ان قبض كل شيء رفعه فيه نظر ان من جملة الشيء سلب وقبضه الايجاب مع انه ليس رفعه سلب لان رفع السلب يتوقف ثقله على نفس السلب والايجاب ليس كذلك اعم لاجاب مستلزم لرفع السلب في نفس الجواب فالاولى ان يقول اعملا أولا ان رفع كل شيء قبضه لانه حينئذ يكون حكما تاما على ان السلب فيجوز ان يكون التقيض عبر الرفع وهو الايجاب الا ان يريد الرفع معناه اعم من رفع حقيقة (١٢٦) ان يراد الرفع حقيقة أو ما هو مساو له وهو التقيض معناه اعم من التقيض

حقيقة أو ما يساويه ثم ان أراد حوله قبض كل شيء رفعه أي رفعه في نفسه أو رفعه في شيء فرفع من نفسه بطريق لتفانين بمرادات والتعاضد اذ أخذ قبضها بمعنى التقيض لمرور من شيء اذا أخذ قبضها بمعنى السلب كالترتيب شامل لتفانين بمرادات والتعاضد وانما أحتاج لحله هنا ولم يحله سلبا بمرادات كما هو ملحقه بالحيث ان قبض ضرورة الايجاب امكان السلب وقبض ضرورة السلب امكان الايجاب وهذا لا يكون الا في التعاضد والراد فرفع ما يستند من كماله لا وليس غيرهما لا المعنى المستدري كما لا يخفى وهذا قدر أي المقدم الاحتمالي من المعرفة كاف في أحد التقيض لتعاضد قضية أي

الحال كقول كل من به ذلك الحالت يمكن ان يسأل في بعض أوقات كونه محمولا وقبض المعرفة العامة الجزئية بالملغة أي التي حكم بها ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في نفس احيان وجوب للموضوع ومثلا ما سر

(أقول) اعم أولا ان قبض كل شيء رفعه وهذا قدر كاف في أحد التقيض لقضية حتى ان كل قضية يكون قبضا رفع تلك القضية فاما كل انسان حيوان بالضرورة فتبنيها انه ليس

(قوله اعم أولا ان قبض كل شيء رفعه) أقول فيه مناقشة لان السلب في وقبضه الايجاب وليس الايجاب رفع السلب وان كان مستلزما له من السلب رفع الايجاب فالاولى ان يقال رفع كل شيء قبضه

(قوله اعم أولا) أي قد بين قائلين موضوعات فلو جهات قلت هذه المقدمة مأخوذة في دلالتها على ما يستفاد عليه (قوله فيه مناقشة الخ) يعني ان تلك المقدمة سواء كان للتقود منها حكم على البعض كما يشعر به لفظ كل أو بمرجه لا يصح لعدم شروط الايجاب مع كونه قبضا للسلب فاما كان ترفعها في كل جاسا واما كان حكما يلزم حمل الحاصل على جميع أفراد العلم (قوله لان السلب شيء الخ) وذلك ان قول لا نسلم انه شيء من هو لاني من حيث ذاته وان كان شيئا من حيث انه من المفهومات يصح تعاقب العلم به والصادر من الشيء ما يكون في نفسه شيئا سلبا انا وقع في مائة الرفع ولو قال ان السلب قبضه الايجاب كما يستفاد من تعريف التعاضد حيث اعتبر فيه الاختلاف بالايجاب والسلب فقول يمكن الايجاب تقيض السلب تحقق التناقض بينهما السلب اولى (قوله وليس الايجاب رفع السلب) لان رفع السلب يتوقف ثقله على تحقق السلب بخلاف الايجاب (قل وهذا القدر) أي هذا القدر الاحتمالي من المعرفة كاف في أحد تقيض القضية من أخذ قبض أي مفهوم أو بعد ولغة حتى ابتدائية لاعتادة (قوله فالاولى ان يقال رفع كل شيء قبضه) لانه حينئذ يكون حكما تاما على ان السلب فيجوز ان يكون التقيض عبر الرفع وهو الايجاب وأما ورود ان يكون شيء واحد قبضا وان لا يصح تعريف التناقض لان سلب السلب حيث يصح السلب وليس يمكنه بالايجاب والسلب فشرط الوجود بين تعاضد ولعدمه دفع هذا الاستكمال احدا السيد الفاضل الشيرازي في حواشيه على شرح التوحيد ان الايجاب ليس قبضا للسلب بل لازم مساو لقبضه أعني سلب السلب فالأمر ان عدمه متساويان في قاعدة المقامود ولا يخفى ان ما اختاره يسلط تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين التقيضين بالايجاب

حقيقة أو ما يساويه ثم ان أراد حوله قبض كل شيء رفعه أي رفعه في نفسه أو رفعه في شيء فرفع من نفسه بطريق لتفانين بمرادات والتعاضد اذ أخذ قبضها بمعنى التقيض لمرور من شيء اذا أخذ قبضها بمعنى السلب كالترتيب شامل لتفانين بمرادات والتعاضد وانما أحتاج لحله هنا ولم يحله سلبا بمرادات كما هو ملحقه بالحيث ان قبض ضرورة الايجاب امكان السلب وقبض ضرورة السلب امكان الايجاب وهذا لا يكون الا في التعاضد والراد فرفع ما يستند من كماله لا وليس غيرهما لا المعنى المستدري كما لا يخفى وهذا قدر أي المقدم الاحتمالي من المعرفة كاف في أحد التقيض لتعاضد قضية أي

لسلك قضية بول الشارح لقضية قضية أي القضية وقضية وحكما الى مالا نهاية به وبوجه كذا في أحد التقيض لقضية الأولى لسلك مفهوم سواء كان قضية أو مجردا الا ان هذا القصر على بيان التعاضد لانه يصح بيان تفانينها وان كان في الواقع انه كاف في أحد تفانين المرادات أيضا فأمم كانه (قوله حتى ان كل قضية الخ) اللفظ حتى ابتدائية لاعتادة فان قلت ان ما بعد حتى هو عين ما قبله فلا حاجة لمزيدان ه قد تمحور من مختلفين بالأحاد والتعاضد اذ ما قبل حتى التفت لضمما على الاحتمال وما بعد حتى لما فيه لسلك قضية بعضها والاختلاف بذلك كاف

كذلك وكذلك في مائر التصاكن لكن اذا رمت القضية فما يكون من ردها فيه لما مرسوم  
محصل معين عند لقل من القضايا المشتركة

الا ان يريد بالرفع ما هو فهم من الرفع حقيقة او مدعو مدعوه او بالقض ما هو فهم من انقض  
حقيقة او ما يتاوه فيظهر حينئذ صدق قوله قضى كل شيء رده

( قوله لكن اذا رمت الخ )

استدل الثاني به مع ما يقال

ان هذا التصريح كان كلياً

فلا حاجة الى بيان خاص

فلو جهل بان يقال قضى

الضرورة المطلقة للملكة

العلمة الخ لكان يمكن ان

يقال بقضى الضرورة المطلقة

وقد اقول هو لا يكون قضى

ردياً فبقي ما مرسوم ذلك

كما في الملكية العامة بالنسبة

لضرورة الملكية كباقي

نهية اراة ضرورة القسوة

لدليل قوله لما مفهوم لان

الضرورة هي المفهوم وكما

في قوله من القضاء هو

شتمق قضية وانما صور

قضى النقص في المصلحة

مع ان اصل القضاء القسوة

لانهم يداني في قالب

الافتقار الى ما يظهر ( قوله

محصل ) أى في الدعوى

ويؤله معين أى عده

والسب ويستلزم أن لا يكون الناقض سنة مكررة ضرورة أن قضى الإيجاب لسبب وعين السبب

سبب السبب وعلم حراً من غير انعكاس نفسه واحار المحقق الدواني أن السبب من أحد معنى ومع

الإيجاب فقيسه بالإيجاب وسبب السبب فقيسه له لانه في قوة السالبة السالبة اعمول وهي لا يكون

نقصاً للسالبة وان أخذ بمعنى ثوب سبب كروى في قوة طلوعة السالبة محمول ليكون نقصه سبب السبب

الذى هو في قوة السالبة السالبة السالبة ولا يكون الإيجاب نقصاً له حتى هذا لا يلزم أن يكون سبب

حيضان بل لكل انشاء قضى ويكون ذلك قضى مسخر أين الإيجاب والسبب لكن يرد عليه ان محار

الشيء الاول ولا سبب السبب في قوة السالبة السالبة المحمول انما يكون كذلك وان سبب السبب

عن شيء ما ان اعتبر سبب السبب سبب السبب في معنى السبب في معنى السبب في معنى السبب في معنى السبب

مقتل السبب الا بين الشيئين فلا يمكن نقل سبب السبب الا بين شيئين سلبه عن شيء ثم المراد لكن

دونه شرط افتاد وأقول لا يمتنع على عطف النقصية بين الشيئين في نفس الامر انما يتلوه أو جسم

لان التصديق ان شيئاً انما يكون بدعي أولى فليس في نفس الامر كسب بين الشيئين في سبب

السبب انما هو مجرد اعتبار عملي وغيره عن السبب الانعكاسية على بالضرورة بين الإيجاب وسبب

السبب في نفس الامر لا يحددهما قوماً صدقاً عليه انما هي في المعنى فلا يلزم أن يكون لشيء واحد

قيضان وهذا معنى قول الشارح في محبت سنة الخطافات من شرح المطالع ان سبب السبب ضرورة

الإيجاب عين ضرورة الإيجاب بينه في نفس الامر لاس جيت مفهوم لان سبب ضرورة

الإيجاب قضى ضرورة الإيجاب فيكون ضرورة الإيجاب أيضاً فقيماً له لان الناقض من الماهية

قوله كل سبب سبب ضرورة الإيجاب مباداً لضرورة الإيجاب يرم أن يكون لشيء واحد قضيضان

وعلى هذا معنى قولهم قضى كل شيء ردهه ان قضى كل شيء وجودى أى ما لا يكون معبومه

سبب شيء ما هو التاخر من معاد شيء مع الرفع ردهه وهذا كان الرفع فقيماً له يكون ذلك لشيء

الوجودى أيضاً فقيماً له وهذا هو التناقض من تصرف الناقض لان الاختلاف والإيجاب والسبب

الذى يقتضي لانه صدق احسبهما وكذب الأخرى انما يمتنع انما كان للسبب ردهه كذلك الانعجب

نسيته لاشتهه الواسطة بينهما حينئذ وكون الثاني يردم ونقض وانما لم قولوا قضى كل إيجاب سنة

ليستلزم الناقض للقرائن من سبب سبب ضرورة الإيجاب امكان السبب ونقض ضرورة

السبب امكان لا يمتنع حتى قولهم ردهه ردهه في نفسه ورفعه عن شيء على مائى حوائش الخصال

رفعه في ردهه في القضايا والقرائن انما أخذ فقيماً بمعنى المدول ورفعه عن شيء انما أخذ فقيماً

بمعنى السبب ولزاد رافع ما يستند من كله لا وليس وغيره لا للمعنى المدورى كما لا يخفى فقدر

وعد ما آتيناك وكن من التاكيد ولا تلتفت ان ترحات الشارح فيها كسبب حقيقة بحسب

الطيار ماه ( قوله الا ان يريد الخ ) السبب من قوله فيه مناقضة أى به مناقضة في جميع الاوقات

(قوله من يكون لهها لازم مسلوك) أي كما في مطلق العامة بالنسبة إلى أمة المطلقة على المطلقة العامة ليست تقيدها من مساوية لتقيدها كإسباقي أصبح ذلك وقوله مساو صفة لازم أي لا أهم وكـ. قوله له مفهوم صفة له ثم ان مساو حذف عنه والأصل مساو لرفع وقوله له مفهوم صفة تابعة لسلط لما مساو أي بل يكون لرفع لازم من صفة أنه مساو للرفع ومن صفة ذلك اللازم أن لا يربط بصل عند العقل وهذا يتبدل أن اللازم أيضاً قضية لأنه أمت له مفهومها ويمكن أن يجعل قوله له صفة مساو وقوله مفهوم يربط ذلك اللازم فأقول كاتبه عثم لم ينل المساواة عما هي في الرفع ومن كتاب الاشتراف متعددة كما يأتي انصح ذلك وأما دقا والأطراف مستندة لا يرد عليها ان هذا يصدق على أن يكون كل مساو حيواناً تقيصاً بعض النسخ ليس بحيوان من القضية الأولى مثلاً، رابع الثالثة (١٢٨) لزوم مساوية وليس هذا حقيقة لأن المفتر في التناقض أن يكون

الاختلاف ذاته متصفاً لصدق احدهما وكذب الآخر وما ذلك إلا بين الشيء ووجهه ولا مساو لبعض الشيء المراد هنا لعدم اتحاد الأمر به، وقوله محووراً أي بالنظر للأصل وأن كان الآن مخالفة تنص حقيقة عريضة (قوله ولم يكتب بالدر الجاني) وهو يقضي كل شيء رده (قوله ليسه استسلط) أي بالمعومات أي ذات وقوله في الأحكام أي بمحصل الأحكام من الممكن وعكس التقيص كإسباقي وكما في قياس الخلف (قوله فإراد بالتقيص الخ) أي بالنظر التقيص المتمثل في هذا الفعل (قوله ما نحن بمعيصين) كما في قولهم مبيح الضرورة

ورعاً لم يكن ردها قضية بل مفهوم يحصل عند العقل من التقيص بل يكون لرفع لازم مساو له مفهوم يحصل عند العقل من القضية فأخذ ذلك للازم السوي فأطلق اسم التقيص عليه محووراً حصل له نفس القضايا بمفهومات محصلة عند العقل وأما حصل تلك المفهومات ولم يكتب بالدر الجاني في أصله التقيص ليسهل استنباط في الأحكام فالمراد بمعيص في هذا الفصل أحد الأمرين، ما نحن بالمعيصين أو لازمه مساوي وإذا عرفت هذا فقول تقيص الضرورة في المطلقة الممكنة العامة (قوله تقيص الضرورة الممكنة العامة) أقول لا يمكن فهمه وإن كان هذا حقيقة في الضرورة العامة بناء على عدم من أن الممكن العام مساو للضرورة العامة من الخلف بخلاف الحكم لكن من حيث احتساب لا وقت تلك الإرادة لكن تلك الإرادة أي عند وقوله وهذا الفصل كاف وقوله أصل في التقيص عليه محووراً وبما به كون هذا الكلام تمهيداً لتسمي التقيص ولعل مراده فليس سوء قوله فيظهر صدق ما في أنه حيث لا يصح صدقه في غيره وإن لم يكن مناسباً لهذا الكلام (قال لكن) استندت في التوهم هذا بقدر الاحتياج إذا كان كافياً في الحاجة إلى بيان مدقق الوجهات، متصفاً (قال القضية لما مفهوم) أراد القضية المعروضة لأن الحقول هي المفهوم وكذا من قوله من القضايا فهو متعلق بقضية من قوله لا لازم مساو ومن قوله شامس القضايا وأما صور قسمي التقيص في المعروضة مع أن الأصل القضية المعقولة لأن فهمه الذي في قالب الألفاظ أصول وأظهر (قال لازم مساو) يتعدى في الأطراف فلا يتناقض، أنه يلزم أن يكون كل مساو حيواناً تقيصاً بعض لسلط ليس بحيوان (قال فأطلق اسم التقيص) محووراً من هذا المطلق اسم أحد استلزامين على الآخر فالعلاقة ضرورة وليس هذا تقيصاً حقيقة لأن المنصوب في التناقض أن يكون الاختلاف ذاته متصفاً لصدق احدهما وكذب الآخر وما ذلك إلا بين الشيء ووجهه كما عرفت (قال في الأحكام أي الممكن وعكس التقيص) وكذا في قياس الخلف (قال فافضد بالتقيص) أي بلصدق التقيص المتمثل في هذا الفصل قد يرد به نفس التقيص كما في قوله معيص الضرورة للممكنة وقد يرد به اللازم المساوي كما في قوله تقيص أمة المطلقة المطلقة

النسبة العامة وقوله أو لازم المساوي أي كما في قولهم تقيص الأمة المطلقة العامة فقط التقيص

لاستعمل في بعض التواضع التي الحقيقية وفي سبب في نفس لغاري (قوله تقيص الضرورة الخ) مثلاً كل مساو حيوان بالضرورة ضرورة انشئت الحيوانية للإنسان وأما تقيصها بعض الإنسان ليس بحيوان لا الممكن انهم ممكنة عامة حادثة بصدق الضرورة من الخلف وهو ثبوت الحيوانية فيها حيث أن ثبوت الحيوانية للإنسان غير واجب وقد كان في الأصل واجباً ومعلوم أن الوجوب يفضي عدم الوجوب ويظهر من هذا أن قولهم الممكنة العامة أهم من الضرورة باعتبار الخلف لا الخلف ثبوت الحيوانية أهم من أن يكون واجباً أو غير واجب ومن كان حكم سلب الوجوب عنه وإن قولهم أن الممكنة العامة تنافض الضرورية أي بالنظر للحكم التي في الممكنة العامة





قوله وتقيض الله التلطفة ( أي وهي التي حكم فيها بسووم ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه فانما ثبت ذات الموضوع موجودة على ما تقدم وقوله لمصلحة العامة أي وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فانما ثبت كل انسان حيوانا دائما مطلقا مطلقا قبيضا، بمن الانسان ليس بحيوان بلاطلاق العام هذا إما باعتبرت الأولى موجبة وإن اضرحت الأصل سلبية ثبوت لاشي من الانسان محجور دائما فأنه مطلقا قبيضا بمن الانسان حجب بالاطلاق العام ثبوت الشرح لأن السلب في كل الاوقات الخ أي هو إما لمعتبر فأنه مائة كذا في الشاين الآخرين وقوله وبما سكت أي هي إذا اعتبرتها موجبة وتقيضا مائة كذا بل الأول لشك قوله بتايه الإعجاب في البعض الأول أن يكون بدل بتايه الإعجاب بالاطلاق ودلّا لأن ساعده أن التلطفة العامة لو جعلها ثبوت ( ١٣٠ ) في زمن مع الناس كذا الذي التصديق فلو كانت هي مطلقا للتشتر

الذي هو إما ضرورة الإعجاب وتقيض دائمة، لسلطه لسلطة العامة لأن السلب في كل الاوقات بتايه الإعجاب في المضي وبما سكت أي الإعجاب في كل الاوقات بتايه السلب في التصديق قال بتايه محلا في مقال في الضرورية لأن اطلاق الإعجاب لا يتقيد بدوام السلب بل يلزم تقيضه فإن دوام سلب شيء مع دوام السلب ويلزم اطلاق الإعجاب لأنه إذا لم يكن المحمول دائما السلب لسكان أما عالم الإعجاب، وثبات في بعض الاءات دون مضي وأما ما كان يقتضي اطلاق الإعجاب وكنتك دوام الإعجاب يتقيد مع دوام الاعجاب وإذا وقع دوام الإعجاب، فإن أن يسوم السلب أو تحقق السلب في بعض الاوقات دون مضي وعلى كلا المقديرين فالاطلاق السلب لازم جزما وهكذا البيان في أن تقيض التلطفة العامة للمصلحة المطلقة

الخبرية للممكنة العامة وبما سكت وتقيض للوحدة الجزئية للضرورة السالبة الكلية الممكنة العامة وبما سكت وتقيض السالبة الجزئية للضرورة الموجبة الكلية الممكنة العامة وبما سكت وهكذا، فالحال الشارح وقع في حيزي بمن ( قال بتايه الإعجاب في البعض وبما سكت ) أي بتايه صدقا وكذا هذا مضارة فعل على أن تقيض الدائمة المطلقة للتشتر لاطلقة العامة فالصواب بتايه اطلاق الإعجاب على ما وقع فيها عند ما ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات بل هو أن يكون الموضوع نفس الوقت كما يقال الزمان موجود بالفعل وحيث لا يصدق الحكم عليه في وقت والا لم يكن لوقت وقت وهو باطل ( قوله محلا في مقال في الضرورية ) أي محلا في قوله في الضرورية أو محلا في الذي قاله في الضرورية فاما مصرية أو اسم موضوع والذي قاله بتايه ( قوله

لأن اطلاق الإعجاب ) أي الذي هو مدلول لسلطة العامة للمصلحة عند ثبوت القس وقوله لا يتقيد دوام السلب أي قاله الذي هو مدلول الدائمة المطلقة بل يلزم تقيضه متلاشي من الانسان محجور دائما فأنه مطلقا سلبية لادوم سلب المحجورية عن الانسان ولأنه لا يشترط في اطلاق الذي ثبوت نفس الانسان حجب بالاصل مع حيث لا يكون ( قوله ويلزم ) أي يرمز مع دوام السلب ( قوله لأنه إذا لم يكن المحمول دائما السلب ) أي الذي هو القبيض فأنه مطلقا حقيقة ( قوله وكذلك دوام الإعجاب الخ ) هذا الثبوت لا يعجب فأنه مطلقا لعلقة وسلب لسلطة العامة عكس ما تقدمه ( قوله وهكذا البيان ) أي انك إذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون قبيضا سلب الاطلاق وهو يسوم للدوام لثبات مثلا كل انسان حيوانا فالاطلاق العام مطلقا عامة قبيضا دائما مطلقا وفي من الانسان ليس بحيوان فالشرح الثبوت ها المطلقة العامة ولا أحد، قبيضا دائما على عكس ما تقدم



( قوله الرتبة العامة ) أي وهي التي حكم فيها يدوام ثبوت المصنوع وهو موضوع أولية عمله امت ذات الموضوع متصلة  
 بالمواد أي بوصفها فهي متراكمة كالذات المتصلة في مطلق الدوام وبخاصة من جهة أن المتطور له امتداد دائم ذات الموضوع متصلة بالمواد  
 ويتطور هي الذات الدائمة دوام ذات ( ١٣٢ ) الموضوع فقط ( قوله كل من بهد ب الخ ) أي قد حكم فيها ثبوت السعال

نسبتها إلى ضرورة العامة ككسبة للملكة العامة إلى الضرورة المطلقة وكان أن الضرورية محسب  
 الذات ناقض سائر الضرورة بحسب أدات كذات الضرورة بحسب الوصف ناقض سائر الضرورة  
 بحسب الوصف ونقص تعريفية العامة الخبيثة للضرورة وهي التي يحكم فيها بالتبوت أو الدوام بالفعل  
 في بعض أوقات وصف الموضوع ومثاله من قولك كل من به ذات الخبز يسعل بالفعل في  
 بعض أوقات كونه عنواً ونسبته إلى الرتبة العامة ككسبة المطلقة إلى الحاجة فكأن الدوام  
 بحسب أدات ينافي الإطلاق بحسب كذات الخ والزم بحسب الوصف ثاني الإطلاق بحسبه قال  
 ( وأما المركبات فإن كانت كلية فبعضها أحد بقوى جزيئها وذلك حتى يسهل الإحاطة بمقتضى  
 المركبات ونقائص السائد فلكذا سمعت أن الوجودية الإلزامية تركبها من مطلقين مأمنين  
 أحدهما موجبة والآخرى سالبة وإن عيّن أنظمة هو الذاتية تحققت أن قبضتها أم الذاتية  
 الخلقية أو الذاتية الوافقة )

( أقول ) القضية المركبة عارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالانجاب والمالبس فقبضتها رفع ذلك  
 المجموع لكن رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد جزأيه

من السائط المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة وأما الضرورة العامة فبعض قبضتها من القضايا  
 المشهورة وكذا قبض الرتبة العامة وسنة الخبيثة للملكة إلى الضرورة العامة ككسبة للملكة  
 مادام كلما بالفعل التي بشرط الكتابة يسود في غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك  
 الأصابع مادام كاتباً لمقدم على معناه في بعض أوقات الوصف كما تنزه به اثنين ( و ج ) رد عليه ما  
 أوردنا في الشرح في شرح المطالع من أنه إنما يصح كون الخبيثة للملكة عيّن كقوله وحقاً فسمعت أن ضرورة  
 بالضرورة في أوقات الوصف أم الوصف ضرورة بالضرورة شرط الوصف فلا حكم بها في مادة ضرورة  
 لا يكون لوصف الموضوع فيها دخل فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتب ولا  
 يس من السالكات حيوان بالامكان حين هو كاتب وسبقها في مادة لا يكون لوصف ضرورة  
 ويكون له دخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتب وليس بعض السالكات  
 متحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب ( قال رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد الجزئين )  
 أي رفع المجموع لا يوجد إلا ملبساً ومرداً ما رفع أحد الجزئين على سبيل مع الخوض به كان  
 متغيراً له فذلك أو الاختار على ما من في محله من أن رفع الجزء عين رفع الشكل والمثلث وغيره  
 وذلك لأنه لا يصدق كما تحصى الجزآن تحققي للمجموع صدور كل ما تحققي للمجموع بل تحققي الجزآن  
 إنما قد تعيها معاً أو برفع أحدها فيكون رفع المجموع ملزوم برفع أحد الجزئين ومعلوم أنه مع  
 أحد الجزئين يستلزم رفع المجموع لأن انتهاء الجزء يستلزم انتهاء الشكل فيكون رفع أحد الجزئين  
 لازماً لرفع المجموع فلا بد أن يكون رفع المجموع برفع أحد الجزئين لا يلزم مساواة بينهما

بالفعل في أوقات كونه  
 محسباً وعنده ناقض قولنا  
 بعض من به ذات الخبز  
 ليس يسعل دائماً مادام  
 محسباً التي هي تعريفية عامة  
 ووجه كونه ناقصة  
 لها أن الأولى كما كانت  
 السعال بالفعل في أوقات  
 كونه محسباً والثانية التي هي  
 الأصل كما كانت في ذلك  
 التوقيت هذا إذا اشترت  
 كان الأصل سالكاً والقبض  
 موجبة ومثال العكس كل  
 أسنان حيوان دائماً مادام  
 أسنانياً وهذه تعريفية عامة  
 فأدت التوت بمادام الوصف  
 فيه نقائص بعض الأجزاء  
 ليس محسباً بالفعل في  
 بعض أوقات كونه أسنانياً  
 لأنها أفادت السعال بالفعل  
 في بعض أوقات الوصف  
 ( قوله وسنينا الخ ) في  
 هذه إشارة إلى أنها غير  
 قبض حقيقة بل اصطلاح  
 ولها مساوية لبعض كما  
 تقدم بيانه ما تقدم حد  
 ولذا عبر بالشرح بياني  
 ( قوله عبارة عن مجموع  
 الخ ) ظاهره أن القضية

للمركبة لفظ دال على قضيتين وليست للمركبة نفس مجموع القضيتين مع أنها مركبة منهما في كلامه مسجع لا على  
 ولذا رد بالمجموع المثلث الانشائية ( قوله بالانجاب والمالبس ) أي لا بالدوام والاحصيل ( قوله قبضها ) أي قبضها  
 الحقيقي لا للمصطلح عليه ( قوله إنما يكون برفع أحد الجزئين ) أي لا برفع كليهما أي أنه يوجد ملبساً وملزوماً برفع أحد الجزئين

هل سئل منع، فلو أني لاهي سئل المعلن (قوله فإن حرأنا إذا تحقق) علة أن ذلك الحكم رفع المصوع أنه يكون ملازماً لرفع أحد الطرفين ويبين ذلك بقوله أما لاصق كلما تحقق الحر أن تحقق المصوع تحقق كل ما يفتق المصوع لم يفتق الحر أن يرفعها به أو يرفع أحد ما يكون رفع المصوع مبروماً لرفع أحد الطرفين وسلبوا أن رفع أحد الطرفين يستلزم رفع المصوع لأن ارتفاع المصوع يستلزم ارتفاعه السكك فيكون رفع أحد الطرفين ملبوا لرفع المصوع فثبت العلة بذلك المصوع وإذا قد عطف من هذا المصوع أحد الطرفين لازم ولن رفع المصوع مبروم وأنه يلزم من وجود المبروم وجود اللازم فلم تكن في حجة أنه في قوله ساعا أنه يكون رفع أحد الطرفين معي اللام والمصاعلة المسببة، جسمها سببية يقتضي أن يكون رفع أحد الطرفين سبب في رفعه مع أنه لا يلزم من عدم المسبب عدم السبب لا يمكن أن يكون السبب محرم فلا يرفع من ارتفاع المصوع ارتفاع أحد الطرفين وطهرت أيضاً من هذا أن هذه سبب القيد كرهه الشارح أعني قوله فإن حرأنا في رفع أحد الطرفين سبب في رفعه مع أنه لا يلزم من عدم المصوع أي وأما في يفتق المصوع لم يفتقاً وعدم تحلقها سلبق، فالمصاعلة أو عدم أحد ما هو الملبوا (قوله ورفع أحد الحر أن هو أحد الخ) هذه دعوى ثابتة غير الأولى التي أقام دلالة وقوله لا على التبيين محذوف من الآية لآلة الثاني والاصل ورفع أحد الحر أن لا على التبيين هو أحد بعض أحد الحر (١٣٣) لا على التبيين ولكن نظام

أن يقول ورفع أحد  
الحر أن هو بعض أحد  
الحر أن لا على التبيين  
يقدم عليه على أحد  
لكل ما كان بعض أحد  
الحر أن هو أحد بعض  
الحر أن في التي غير ما  
ذكر (قوله يكون لازم  
الخ) أي سيكون رفع  
أحد الحر أن لازم الخ  
والصغير في يكون راجع  
لرفع أحد الحر أن لآلة  
الحديث عنه وجه أن غاية

لا على التبيين فإن حرأنا إذا تحقق المصوع ورفع أحد حر أن هو أحد بعض الحر أن لاهي  
التبيين سيكون لازماً مساوياً لتبيين الركبة وهو المصوع المبروم في التبيين حر أن لا أحد التبيين  
مفهوم مراد به فيقال أما هذا فليس هو ذلك التبيين والمفارقة هو مصدقة عامة المصوع مركبة  
من قبلي الحر أن فيكون طريق أحد قبلي الركبة أن تحول إلى سبب ويؤخذ سبب قبلي وترك  
السامية إلى الضرورة في أنها تحصى للمشرطة حذيفة بحسب السببية ولما طابطة للصلة إلى المبرومة  
السامية كنسبة السببية العامة من المباشرة في أنها لا تقيس المبرومة حذيفة بحسب الجهة بل هي  
لجواز كون رفع المصوع أساس من فلا أصبح قوله سيكون لازماً مساوياً لتبيين الركبة (قال لا على  
التبيين) متعلق بأحد الحر أن لا يرفع أحد التبيين لرفع ما عدا التبيين الحر أن (قال ورفع أحد  
الحر أن أي لا على التبيين في القضاة السككية هو أحد قبلي الحر أن كل الظاهر أن يكون هو  
قبلي أحد الحر أن لا على التبيين إلا أن قبلي أحد الحر أن هو أحد قبلي الحر أن قد أعطى  
الواسطة (قال وهو مفهوم مراد الخ) أي أحد قبلي الحر أن هو مفهوم لمراد بهما لأن  
أحد القبلي مطلقاً سواء كان بعضي الحر أن أو غيره مفهوم مراد بهما أن يثبت أما هذا

ما فاده أولاً أن رفع المصوع مبروم ورفع أحد الحر أن لازم ولا يلزم من ذلك رفع أحد الحر أن واجب بأن  
في الكلام حذفاً والاصل ورفع أحد الحر أن هو أحد قبلي الحر أن لا على التبيين ومعلوم أن رفع أحد الحر أن مستلزم  
لارتفاع المصوع لأن ارتفاعه يستلزم ارتفاع السكك كما أن ارتفاع المصوع يستلزم ارتفاع أحد الحر أن فهو أن يكون  
رفع أحد الحر أن لازماً مساوياً لتبيين الركبة يلتفتي (قوله وهو مفهوم لمراد) للتأخر أن الصغير عاكف على رفع أحد  
الحر أن لآلة أحد ما وأنه مفهوم لمراد أحد التبيين لأن رفع أحد الحر أن لا يفتق بعضها أو هذا أو ذاك ولا  
ذلك غير مذكر ليس رافداً وأوجب بأن رفع أحد الحر أن هو نفس أحد التبيين في نفس الأمر فلا يصح عود نصير عليه  
ويصح أن يكون النصير عائداً على أحد بعضي الحر أن أنه غير متبادر (قوله لأن أحد التبيين الخ) علة لكون أحد  
التبيين هو المصوع المبروم وقوله هذه العلة لا يفتق شيئاً إذ هي من قبيل نفس الشيء نفسه وأوجب أنه لا يفتق في التبيين  
المعوم أي لأن أحد التبيين مطلقاً سواء كان بعضي الحر أن أو غيرها لا يفتق جزئي لمراد مفهوم مراد بهما (قوله ويثبت  
أما هذا الخ) عطف تفسير قوله مراد بهما والاولى الترفع والآخر أن يفتق، وذلك لأن قال إما حسناً الخ  
(قوله وما حذيفة الخ) أي أن المصوع المبروم بحسب الظاهر ما مر به من السبب ولكن هو في الحقيقة نصبة بمصوبة

قوله هي مساوية لنفسها) أي لا يتصور حقيقة وجودها خارجاً أو شأن التناقض الاختلاف في الكيف والاعتقاد في النوع وجه القضية الصالحة (١٣٤) موازنة للأصل في الإعجاب وروح الأصل غير نوعه، وهو المردد لأن الأولى حية

والثانية، بقوله (قوله لانه متى صدق الخ) دليل على بسوء صاحبه انه متى صدق الامر صدق جزاءه وكذبت الفصحة ومتى كذب الامر كذبت للفصحة وهاتان دعوتان فقام المارح على كل واحد منهما (قوله كذب عصباً) أي والا رم احتج المقيمين في الصدق (قوله يصدق قبيحاً) أي والا زعم ارتفع التيقن من (قوله لصدق تجد جرمها) أي لاتها تصدق صادق وكانت كاسر (قوله ونكس جلي) أي ذلك المشرع لتعديل قاصص امر كان كالسلطان (قوله يخافون من كرات) أراد بحدوثها ما تركت منه لانهم يبعد الاحتياط عما تركت منه (قوله ونعائس السلطان) عصف عن الحقائق وذكر السلطان اظهر في عن الاضمار انه السراد بالخائض قسائل (قوله مخالفة هـ) أي الامر ان يكون له خصصة مركة

مفصلة عامة الخلق من العبد من مساواة لهبها لانه متى حرق الأصل كذبت الشهادة لانه  
من صدق الأصل صدق جرائه ومتى صدق الجرائر كذب قضاها فكسب الله صفة الكاذب لانه الخلق  
لكذب جرائه ومتى كذب الأصل صدقت القضية لانه متى كذب الأصل فلا بد أن يكذب  
حد جرائه ومتى كذب أحد جرائه صدق بقية صدق القضية لصدق حد جرائه وذلك  
أنه طريق أخذ نصيب المراكمة حتى يبدل الاحاطة محتاتك بمركات وهائس البساطت عاك اد  
تختصن ان هو جودية الإدانة مركبة من معتاتين عامتين أولاها موافقة للأصل في التكيف  
وحرمان مخالفة له في التكيف وتختصن أن قدس نقطة الدمة الواواعة الدائمة الخاطئة وتقيص  
بالطاقة الدمة اخلافة الدمة لخواص صمت أن تقيص الوجودية الإدانة اما الدائمة الخاطئة أو  
الدائمة موافقة فلما غفاكل الانسان صا حاك باصل لادعما يكون بقية منه ليس كدعما

لازمة مساوية لقيض الصفة أو بحسب السكينة ومن ثم فيها نقية حقيقة كما عرفت ( قوله )  
عنت أن يقض الوجودية للإدانة أما الدائمة الخالدة أو الدائمة المواقفة ( أقول ) ولم تعصت أن  
الوجودية اللازمة مركبة من مطلعة عامة مواهبة لأصل العينية في السكينة ومطلعة خاصة محمولة له  
وإن قضيض المطلعة العامة المواقفة الدائمة الخالدة ويقض للسكينة الخالدة للضرورة المواقفة فقط  
الوجودية اللازمة أو الدائمة الخالدة أو الصورية المواقفة وعلى هذا فقصص التشرع والخاصة  
أما الحسية فتمسك الخالدة أو الدائمة المواقفة ويقصص العزيمة الخاصة أما الحسية المطلقة الخالدة  
أو الدائمة المواقفة ويقض الجزئية أما السكينة الوقتية وهي ماسكة فيها ضرورة لوقتية ولا بد أن  
تكون محمولة للإصل في السكينة ولما للدائمة المواقفة ويقصص مقتضياتها أن السكينة الدائمة وهي التي  
حكم بها ضرورة مقتضياتها ويكون محمولة للأصل وأن الدائمة المواقفة ويقصص السكينة  
الخاصة أو الضرورية الخالدة أو ضرورة المواقفة فحصل بها قصصين مستقلين هما بقية الخاتمة  
التقيض ولما ذلك ليكون أحد قبضى الجبر أن مفهومها مرادف فيها فلا يرد أن الدليل على المدعي  
قوته وجعل صلب سير أهوله مرادف فيها وفي مصص التخصيص يرد نسبة المصالح وهو أظهر ( قال  
هي مسددة لتقصص ) لا يقضيها فلا يرد أنه لا اختلاف بين المصالح المرادف والتقصص المركبة في الإيجاب  
والكسب ولا أعاد في النوع لتكون أحد محمولة والأخرى مفصلة ولا اختلاف في السمة ( قال  
حلى ) فها هو يترخص لفصل تقصص المركبات كالمسائل ( قد جفائي المركبات ) وهي ما ترك  
به لا الإحالة بمصالحها ( أقول ) وحاشى المسائل أعصفت على أحد فحق ( قال ) ان يقض الوجودية  
الإدانة أما الدائمة محمولة أي المصالح المرادف ينمو لا أحديها كما هو السابق إلى الوهم ( قال  
ليكون مصص ) أي ملحق الاسم ليصح الإصرار وإنما أصرت لأن الكلام في بيان التقيض هي  
اللازم مساوية

( قوله صلت أن تقيس الخوذية بالإدانة أما الجملة الخ ) أي القبول الردد بهما لا أحدهما كما  
هو السابق فوهم ( قوله يكون قبضه ) أي المني الأم من الحظي والاصطلاحي وأنه قضا ذلك ليصح الإعراب وأنه أشهر بل أن  
السلام في بيان نقض بعضه للآخر ليسوي

( قوله اما ليس بعض الانسان ) بعدا تقبض الجزء الاول وقوله أو بعض الانسان مع بعض اخره الثاني ( قوله المتقدمة للساوية ) أي هو المتقدمة للساوية لا لبعض المتقيد وهذا لا ينافي أن تقبض اصطلاحاً ( قوله فلا يكتفي في قبضها الخ ) فيه إشارة إلى أن قبضها مشتمل على المفهوم المردود بين قبضها المخرئين وشئ زائد عليه كما يأتي من أن قبضها مفهوم مرهق يشتمل على ثلاث مفهومات تأتي غير قبض المخرئين ( قوله لحوار كدب للركبة الخ ) مع كدب المفهوم الخ ، وسبب ذلك لا يصح أن يكون قبض لان شأن القبيض أن تكذب أحدكم وتصدق الآخرى ( قوله فليس الجائر الخ ) ( ١٣٥ ) علة قوله لحوار كدب الخ

مثلاً قولنا بعض اصم حيوان لانها مركبة جزئية وهي كاذبة لكذب مجزعه وذلك لان معاهداً من أفراد الجسم الذي تمت له الحيوانية غير حيوان وذلك بانسداد الضرورة لان الحيوانية اذا ثبتت لا تحدث وانما كان معاهداً كذا لا يتركه من مستثنين من الاول مستثنى بعض أفراد الجسم كملت له الحيوانية بالصل والثانية لاني من أفراد الجسم كملت له الحيوانية بالصل ولا بد أن مجموع هاتين القسيتين هو حاصل ماقتضاء من أن معناه أن بعض أفراد الجسم الذي تمت له الحيوانية غير حيوان وكذلك قبض هذه الركبة هو جسد مفهوم مرهق أي قبض المخرئين كاذب وهو انه لا شيء من الجسم حيوان دائماً

بل اما ليس بعض الانسان حاصلاً دائماً أبيض الانسان ضاحك دائماً قولنا ليس كذا كذا وهو صريح الصوع وقبضه المبرمج وقول بل اما كذا واما كذا المتقدمة للساوية لتقبض وعلى هذا القياس في سائر الركبات قال ( وان كانت جزئية فلا يكتفي في قبضها بذكرها لانه يكذب بعض الجسم حيوان لانها مع كدب كل واحد من قبضها مخرئين بل الحق في قبضها أن يردد بين قبض المخرئين لسلك واحد وخذ أي كل واحد وخذ لا يخلو عن قبضها فيقول كل واحد واحد من أفراد الجسم اما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً ) ( أقول ) مأمور كل حين المركبات الكلية وأما الركبات الجزئية فلا يكتفي في قبضها ما ذكره من مفهوم المردود بين قبض المخرئين لحوار كدب للركبة الخ الرئيسية مع كدب المفهوم المردود فان من الجائر أن يكون المحمول ثلثاً دائماً بعض أفراد الصوع وسلبوا دائماً أي الأفراد الخالية الاولين من الوقية والمشترة أي الوقية المتعلقة والمتشعبة المتعلقة وسلب غير من هذا الأربع من القضاة المشبوهة قدست تصدياً بسيطة غير مشبوهة هذه الأربع والحقيقة فكلية والحقيقة المتعلقة ( قوله أعني الوقية المتعلقة والمتشعبة المتعلقة ) يدل على أن ( قوله قدست تصدياً الخ ) لا يذكرها في القضاة وأوردوها في بين الغافض قسمها على قسمين شريها ( قال فلا يحصى الخ ) فيه إشارة إلى أن قبضها مشتمل على مفهوم مرهق يشتمل على ثلاثة مفهومات تأتي غير قبض المخرئين عليه كما سيحكي من أن قبضها مفهوم مرهق يشتمل على ثلاثة مفهومات تأتي غير قبض المخرئين ( قال بل الحق ) إضراب عن المائل فانصود الخلق ما يقوله لا معنى إلا صريح على دوهم ( قال ان يردد الخ ) لان في لسلك واحد رائدة كما في ردك لسلك ثم لا ينبغي أن يقبض المخرئين فسيقان ولا معنى لفردية بينهما لسلك واحد واحداً القضاة لا شئ ، فانصود ليردد بين قبضها محموله بمعنى سلب بل يردد كل واحد بين موت المحمول وسببه مفيداً محقق قبض المخرئين يحصل قضية كلية يثبت محمولها أي كل واحد من أفراد موضوعها اتحاداً أو سلباً محقق قبض المخرئين كذا ذكره الشرح في شرح الصواع وأراد بوجهه أو سلباً رفع الإيجاب السلب بل كل واحد واحد ليشمل السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض ( قال أي كل واحد واحد لا يخلو عن قبضها ) اختبر مع الخلق فيها معاً لا يمتنع أيضاً أن لا واسطة بين الإيجاب وسلك واحد وسلب

أو كل جسم حيوان دائماً وانما كان مفهوم كافاً والركبة الجزئية كذا فلا يصح جسد قبضاً بل غلبت لقول الشرح فان سلب الخ لا يكون المحمول دائماً الخ أي كالحويانية في المثال المذكور وقوله بعض أفراد الموضوع كالجسم في مثال وقوله فكذلك الجزئية الانسانية أي وهي المتعلقة بساكنة مع قيد اللادوم فهي مركبة من مطلقين ثابتين كانت موحدة أو سببة كاسر وقوله لان مفهومها أن بعض أفراد الموضوع يكون بحيث أي محالة يثبت له حصول ثلثه وهذا يعني أحد جزئي تلك القضية الانسانية وقوله وسلب عنه أخرى أي وهو معنى الجزئي الآخر وقوله بحيث يثبت له حصول أي كالحويان في المثال المذكورة

( قوله لما لكلمة بلوجيه ) أي أما وحده كسبأ ! كلمة لوحدة لغائية في المثال السابق كل جسم حيوان وهو يقضي العسر فيه ( قوله قد دام سلب المحمول ) أي قد دام سلب الحيوانية عن معنى أفراد الجسم ( قوله و ما السكينة السالبة ) أي أما وحده كدب السكينة السالبة وهي قبض العسر وهي لا شيء من الجسم حيوان ( قوله قد دام سلب المحمول ) أي قد دام سلب الحيوانية في الواقع بمعنى أفراد الجسم ( قوله قل الحيوان أت ) أي في الواقع لأن ذلك مستبعد من الحقيقة والألاكاب كدبه ( قوله مسلوب عن فرده الثاني ) أي لأصه عنه والألاكاب ذلك عيناً بقدر الحقيقة ( قوله فثبت الجزئية كدبه ) أي ما حصلت أنها مفيدة أن معنى الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان ( قوله مع كدب قولنا الخ ) الذي هو قبض الجزء الثاني فهي قوله لا دائماً لأن معنى الجسم ليس بحيوان بالحق و لسالة الجزئية قبضها هو جهة كدبه ( قوله بل الحق الخ ) أصراً عن السائل فترد ملحقاً بمقابل السائل وليس المراد به التراجع بحيث يكون معناه مرجوحاً ما علمت أن معناه لا يصح أصلاً ( قوله أن يردد بين قبض الجزئين ) كل واحد واحد الخ ) لتلاقي شكل واحد والاشارة كما في قوله تعالى رد في حكم ثم لا ينجح أن يقضى أحدهما قضيتان ولا معنى للردد بينهما ، المفارقة لا تثبت لشيء كما هو ظاهره وأوجب بل في الكلام جدها والأصل أن يردد بين قبض محمول ( ١٣٦ ) الخ لا يدل على كلامه الآتي أي أن يردد كل واحد من أفراد

فكذب الجزئية الإلزامية لأن مفهومها أن معنى أفراد الموضوع يكون محتملاً يستلزم المحمول فترد  
 ويسف عنه أخرى ولا فرد من أفراد الموضوع في تلك الحالة كذلك ويكذب أيضاً كل واحد  
 من قبض جزئياً أي كليتين أنه السكينة الواحدة قد دام سلب المحمول عن بعض الأفراد وما  
 السكينة السالبة قد دام سلب المحمول من الأفراد كقول معنى الجسم حيوان لا دائماً قال  
 الحيوان فثبت معنى أفراد الجسم دائماً ومسلوب عن أفرادها الثانية دائماً فثبت الجزئية كدبه  
 مع كدب قولنا كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم حيوان دائماً بل الحق في قبض أن  
 يردد بين قبض الجزئين لكل واحد واحد لا دائماً فثبت ( ج ) لا دائماً كل معناه أن  
 بعض ( ج ) بحيث ثبت به ( ب ) في وقت ولا يثبت له ( ب ) في وقت آخر فثبت أنه ليس كذلك  
 وإنما لم يكن بعض أفراد ( ج ) محتملاً يكون ( ب ) في وقت ولا يكون ( ب ) في وقت آخر يكون  
 كل واحد واحد من أفراد ( ج ) ما ( ب ) دائماً أو ليس ( ب ) دائماً وهو التردد بين قبض  
 ذلك الإلزامية لأنه الواجب في كونه عيناً قدر صحة الجزئية ولا دخل لامتناع احتجاجي في  
 ذلك كما لا ينجح

الموضوع بل لا يثبت  
 المحمول واستلزم ذلك  
 التثبت أو السلب بمحقق  
 قبض الجزئين كقول  
 قضية سلب محمولاً الكل  
 واحد من أفراد موضوعها  
 إلهاماً أو سلباً فثبت  
 الجزئين متلازمين الجسم  
 حيوان لا دائماً سواء أن  
 أن بعض الجسم محتملاً  
 يثبت له الحيوان في وقت  
 ولا يثبت له في وقت آخر  
 لا شيء كدبه فثبت

فثبتها الطبيعي ليس كذلك وإنما الاصطلاحية فأخذ محمول قبض جزئي القضية لأسهل فترد بينهما وركبهما  
 قضية حالية نسب موضوعها إلى كل واحد من أفراد موضوعها فتقول كل فرد من أفراد الجسم له جسم حيوان دائماً أو  
 حيوان دائماً ولا شيء من أفراد الجسم له جسم حيوان دائماً كالشجر والجسم وأد حيوان دائماً هذا القبض صادق  
 فظهر لك من هذا أن هذا غير قبض الحركة الذي هو المفهوم المراد لأن ذلك ما أحد قبض الصنفين السبعين ويرد  
 بينهما أي أن تحقق هذه القضية أو عدمها القضية وهذا لا يرد إلا أن محمول قبض الجزئين ( قوله قضية ) أي السبقي  
 أنه ليس كذلك ( قوله وإذا لم يكن معنى أفراد الجسم في الواقع محتملاً يكون حيواناً في وقت  
 ولا يكون حيواناً في وقت آخر وكأنه قال وأد لم تكن هذه القضية صادقة فليكن قبضها صادقة فله ويكون كل واحد الخ  
 في قوة قوله فليكن قبضها ، الاصطلاحية صادقة وهو كل واحد من أفراد الجسم ما حيوان دائماً أو غير حيوان دائماً ( قوله  
 وهو التردد الخ ) أي وإذا ذكر بقوله فيكون كل واحد الخ هو التردد بين محمول قبض الجزئين وقوله سلب كل واحد واحد  
 سبق فترد أي وما ذكره هو التردد بنفسه في الشكل فرد فرد من أفراد الموضوع وهو ( ج ) وقوله أي كل واحد  
 واحد لا محمول في قبضهما أي من



شوت محمول جسيمها (قوله بعد في تلك الثلاثة) أي يقال في بدن مادة التفتيش لتعارفها قوله فيكون كل واحد الخ وقوله كل جسم الخ أي كل فرد من أفراد جسم اما حيوان الخ (قوله وهو يشتمل الخ) هذه اشارة لطريق تدقيق أحد تفتيش المركبة الجزئية غير الطريق الا في تلك الثلاثة لا تشرح أو يقول أن جسم جزئية احتمل وهو قولنا ليس كذلك يشتمل الخ ويكون هذا عطف على قوله ساعا أن يردد من جسمين يعبرين ويكون حيث حصل للمضي بل الحق في بعضها أن يردد الخ أو يقول ان بعض الجزئية يشتمل على مفهومات ثلاثة الخ وحاصل ( ١٢٧ ) تلك الطريق أن حول ان قوله

بعض الجسم حيوان دائماً  
كذلك وقيل فيها الخلفي ليس  
كذلك وهم صادق وذلك  
لأنه يشتمل على مفهومات  
ثلاثة أن صدق عليها هي  
كل جسم حيوان دائماً ولا  
شيء من الجسم حيوان  
دائماً وبعض الجسم حيوان  
دائماً والبعض الآخر ليس  
بحيوان دائماً وهذا المفهوم  
الاحبر صادق والتفتيش  
الحقيقي صادق سكت  
لأنه جيع ما صدق  
عليه بل ما صدق بعضها  
فما ركت قضية متعصبة  
من هذه المفهومات الثلاثة  
كان فيها اسطلاحاً من  
قوله اما أن يكون كل  
جسم حيوان دائماً أولاً  
من الجسم بحيوان دائماً  
أو بعض الجسم حيوان  
دائماً والبعض الآخر ليس  
حيواناً دائماً وهذا التفتيش  
صادق لأن لمصلحة تصديق

الجزئين لكل واحد واحد أي كل واحد واحد لا يخلو عن بعضها يقال في تلك الثلاثة كل جسم  
اما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً ويشتمل على ثلاثة مفهومات لأن كل واحد واحد من  
أفراد الموضوع لا يخلو اما أن يشتمل له الحصول دائماً أو لا يشتمل له دائماً و لا يشتمل له  
اما أن يكون متلو عن كل واحد دائماً أو متلو عن البعض دائماً فالمراد  
الثاني مشتمل على مفهومين هو مركبة متعصبة مادة الخلو من هذه المفهومات الثلاثة لكلمات  
مساوية بعضها كقولنا ان كل ( ج ب ) دائماً أولاً شيء من ( ج ب ) دائماً أو بعض ( ج ب )  
دائماً وستن ( ج ) ليس ( ب ) دائماً فهو طريق كان في أحد التفتيش

( قال أولاً يشتمل الخ ) أي لا يشتمل لكل واحد واحد الخواص في جميع لواقف فهو ومع الاعيان  
الكلية متبداً بجهة نظام وليس سلباً كياً حتى لا يشتمل على المفهومين ويختص مع الاصل  
في السكند ولا سلباً : ثانياً معضج مع الأصل في الصدق ولا سلب مفهوم قائم ليس حجة من  
الجهات حصلنا عن أن يكون تفتيش الاطلاق العام على ذلك طاهر مثلاً الصدق قدر ولا تصح  
في ما يتصور به بعض التفتيش في هذه المقام قائم من تساويات لأوهم وإلى ما عر من به بعضهم  
من : ان أولاً المفرد الثاني دوام السلب فلا يتولد دوام السلب لبعض دون البعض و ان أولاً  
سلب دوام فلم يتحصرو في دوام السلب لكل واحد ودوام السلب لبعض دون البعض بل يشاؤ  
دوام الإغراب في البعض لا دائماً أي الذي هو مفهوم لخرسة المركبة فيكون التفتيش مشتملاً على  
مفهوم التفتيش الآخر وأنه عكس ولا يحسج الى ما قبل أنه من أن المركبة الجزئية ليست متعصبة  
وأخذت القضية المساوية لبعضها فلا يحال لها الاحتمال الذي هو عين المركبة التحريك في قضيتها  
قوله نؤمن من سيج نصيبوت ( قال فالتجزئة اشياء مشتملة الخ ) في شرح الاشارات أن قوله  
كل ( ج ) دائماً : اما ( ب ) وما ليس ( ب ) يصدق في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون بجهة  
على البعض وسببه عن بعض دائماً لأن قوله اما ليس ( ب ) مشتمل السلب الكل والجزئي  
أنه وهنا طهر فله ما قبل من التمسود البحر الثاني بم ذكره في التفتيش لأمس المفهوم لاردد  
لكل واحد واحد

( م ١٨ ) شروح : شصية ( أي ) عند صدق واحد من أجزائها ( قوله لكلمات مساوية أيضاً ) أي كان  
المفهوم للرد من كل تفتيش محمولي الجزئين مساو وقوله لبعضها أي تفتيش المركبة لجزئية ثم لا يضي حيث أن هذا الطريق  
الثاني غير الأول لأن الأول أن يردد من بعض محمولي الجزئين بل يحصل ذلك قضية حجية والثاني يخص المفهومات الثلاثة التي  
يصدق بها التفتيش الحقيقي متعصبة له يقال في تفتيش بعض الجسم حيوان دائماً على لأول كل فرد من أفراد الجسم ان غير  
حيوان دائماً أو حيوان دائماً وعلى الثاني يقال اما أن يكون كل جسم حيوان دائماً أو غير حيوان دائماً أو بعضه حيوان دائماً  
والبعض الآخر غير حيوان دائماً فأنش هذا

( قوله فان قلنا ) هذا استبعاد سر التداو - بين السكينة والجبرية كما يدعيه قوله والا فافترق وحاصله ان كلا من  
 انسيبني اعني السكينة والحرية عدوا عن مجموع قسمين فتمت اشارة كما في المجموع ان يشرى كما في الرفع بحيث يكون  
 رفع المجموع كما هو كاف في السكينة كاف في الجزئية ، والفرق بينهما ، حيث حمل رفع المجموع كافي في احدهما دون لآخر  
 ( قوله اي أحد الخ ) تفسير لرفع أحد لمرأين ( قوله فان الخ ) حاصله ان بينهما فرقا من جهة ان المركبة السكينة حرأما  
 متساويان ماصداً ، وكذا حينئذ يكون قبض الحرأين نصفاً للسكينة لأن قبض أحد المتساويين قبض الآخر بخلاف ، سميئية  
 فان حرأيا أهم منها لاساويان في صدقت صدق حرأين دون العكس وحيث كان حرأيا أهم فلا يكون بينهما مساوية  
 لبعض حرأيا لان قبض الأعم أحسن وقبض الأخص أم لم يرد أن يكتسب قبض الحرأين ، وصدق قبض الحرية  
 ويضع حيثما كذب سميئية ( ١٢٨ ) وكذا قبض حرأين ، فلما لم يحمل رفع المجموع قصداً لما يلزم عليه من

أشباع القضية ، وقبضها عن  
 الكذب ، وتارة متناهيين  
 أن يكتسب أحدهما وصدق  
 الآخر مثلاً بعض الكاتب  
 متحرك الأصابع لاداء  
 معدة من بعض الكاتب قد  
 له التحريك في وقت وروى  
 عنه الحرأين في وقت آخر  
 فهي صادقة في وقت  
 صدق حرأيا وهي قبض  
 الكاتب متحرك الأصابع  
 فالحال بعض الكاتب غير  
 متحرك الأصابع فالحال  
 وقد قولنا بعض الجسم  
 حيوان لاداء فكذلك قولنا  
 حرأيا صادق لان الحرأين  
 الأول وهو بعض الجسم  
 حيواناً من صادق وكذلك

الحرأين الثاني وهو بعض الجسم ليس بحيوان فالحال صادق أيضاً لأن المراد بالثاني الأول غير البشر الثاني فالصحيح يقول  
 فيها مختلف بغير حرأيا أهمها وحيث فلا يكون قبضها مساوية لقبض حرأيا لأن قبض الأعم أحسن من قبض الأصغر  
 وإذا لم يتساويا بغير حيثما احتجنا كذبنا القسمين لو حمل رفع المجموع بغير هذا ليجوز إحياء هذه مركبة مع قبض حرأيا  
 على الكذب كما به الفاعل فيقول المرحوم مفهوم السكينة أي المركبة وقوله مفهوم السكينة أي السبطين وقوله المختلطين أي سببة  
 لثقي حرأيا وقوله لأن موضوع الإيجاب في الحركة أي الجزئية ( قوله ليجوز تحريكها ) أي ليعوار أن يكون الإيجاب على  
 قبض الأفراد والسبب عن بعض حرأين وقوله بل هو مفهوم سميئتين أي السبطين ( قوله لانه متى صدق الجزئيات ) أي  
 الجزئية المركبة أي متى صدق مفهوم سميئية المركبة وهو سميئتين أي كافي بعض الكاتب متحرك الأصابع لاداء ما فوقه  
 صدق الجزئيات أي ليجب أن يكون صدق الجزئيتين صدق الجزئية المركبة كما في المثال المتقدم  
 وهو قولنا بعض الجسم حيوان لانها قد هذه كادية وحراها قولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان صادق

(قوله وهذا) أي لعدم المساواة وقوله جاز احتياج التركيب العرصة كقولنا بعض حديد حديد وقوله مع السكتين أي اللتين  
 هما قضيتا الجريش السيطتين وهما كل جسم حديد ذاتي ولاتيه من الجسم بحجوان دلتما (قوله فربما صدق قضيتا الركة  
 الجريشة) أي الذي هو أعم (قوله وحيد عندنا) أي المركبة نحريية وحيدى سكتيتين (قوله فيصدق بصدقه واحد من  
 كنهك) (قوله مع كذب إحدى سكتيتين) أي اللتين هما قضيتا السيطتين وقوله الأحص من دلتما أي من قبس الركة  
 (قوله قضيتا السكتة) أي من حيث ذاتها وصحتها فوله الجريشة مدلول الصلدة من حيث ذاتها وقوله المخالفة الخ كالمطل  
 بانص صحتها (قوله الموافقة لمثل الحش) فيه أنه قد مر بالمسألة لثلاثة أطوار الركة من ثلاث مفهومات قبس الركة الجريشة  
 فيكون المسألة قبس من الحقيقة فلا شرط الاتحاد في الجس (١٣٩) فضلا عن الاتحاد في النوع في معنى

اشترطها وأوجب على  
 المراد حاشا بين بعض  
 الخبثي وما من مصلو  
 لقميص (قوله في الأصل)  
 شامل للزوم والاختاق  
 وقوله والافضل تشمل  
 لافضل وغيره وقوله  
 والافضل الخ ونحو  
 لأن موافقة في أحدها  
 (قوله أي في الزوم  
 والمعاد) أي أو القصد  
 قد كانت الأولى لزومة  
 كانت الثانية لزومة  
 لا اتفاقية وأما كل الأصل  
 عادة كانت الثانية عادة  
 لا اتفاقية وليس المراد  
 بقولنا إذا كل الأصل  
 لزومية أن تكون الثانية  
 لزومية أي لا اتفاقية لأن  
 حد من من قوله لافضل  
 والافضل وقوله أي في

تكون مدلولها بعض وطما هو احتياج مركبة الجريشة مع إحدى السكتتين على السكت قال  
 إحدى السكتين لما كانت أحص من قبس الركة الجريشة والأخص يجوز أن يكذب يكون  
 الأعم فربما يصدق قبض مركبة الجريشة ولا يصدق إحدى السكتين وحيد عندنا على  
 الكذب كما في المثال الصروب فان قولنا نفس الجس حيدوا لادلتا كانت فيصدق بصدقه مع  
 كذب إحدى السكتين الأحص من قبضه قال  
 (وأما الشرعية فتقبس لسكتة من الجريشة الموافقة لمثل الجس والنوع والمخالفة في السكت  
 والمكس  
 (أقول) أما الشرطيات فتقبس سكتة من الجريشة الخاصة لها في السكت لدواسة على الجس  
 أي في الاتصال والافضل والنوع أي في الزوم والمعاد والافضل والعكس فتقبس طرحة له  
 لزومية للثالثة الجريشة الزومة والحادية السكتة المادية الجريشة ولا حاجة للسكتة الادعية  
 الجريشة وحكمنا في بواقي الشرطيات فاننا قلنا كل كان (١٤٠) فربما كان قبس ليس  
 كما كان (١٤١) فربما

آخره الثاني قيدا لاول (قال فيصدق بصدقه) صدق الجريشيتين اللتين (قال فتقبس سكتة  
 من الجريشة مع) فان قلت قد مر أن للمسألة ثلاثة أطوار الركة من ثلاث مفهومات قبس  
 فركبة الجريشة فيكون قد صدق قبس من أحدها فلا يشترط الاتحاد في الجس مطلقا  
 الاتحاد في النوع فقد انصود جهات من قبس الجس المعنى وما من مصلو للقبس فلقصد به لزومية  
 الدورة وليس كما ويس دائما كما يدل عليه الأمثلة (فان قبس الزومية) صرح في الزومية  
 الاختلاف في سكتة وأصل في العادة فانما أي بعد السكتة بالوحدة والجريشة بالمائة على قبس  
 السابق وما أن يجري على خلافه أي الدعية موحدة كان أو لبة فيها الجريشة الخاصة لها  
 ونس عن ذلك قوله والافضية للسكتة لافاضية الجريشة الخاصة لها والافضية بواقي الشرطيات

الزوم أي في القصة للثلاثة والدلي في القصة المسألة وقوله والأحد أي منها مع (قوله الثالثة لزومية الجريشة) المنسب  
 أن بقود الزومية الدعية الجريشة لأنه قد مر الزومية في جانب بلوجه الأصل يكون له وشرا من أن قوله قبس الزومية  
 انبوحة مع أي والعكس (قوله والحادية السكتة الخ) صرح في الزومية بالاختلاف في السكتة وحاشا في الدعية فكان  
 المنسب أن يقد السكتة بالوحدة والعمرية السكتة على قبس من سبق في الزومية وأما أن يجري على خلافه أي انبوحة موحدة  
 كانت أو سبلة فيها الجريشة المخالفة وكذا غل في قوله لافضية السكتة لافاضية الجريشة (قوله وحكمنا في بواقي الخ) الرد  
 بواقي الشرطيات فتقبل المنطوق إلى احتيقية وإلى عامة الجمع وإلى مداهم الخلو والافضل شيء غير ما تقدم (قوله كما كان  
 لم يصدق) أي كلما كان الشمس طرفة كان لها موجود وقوله كل قبسها بين كل كان لم يصدق أي ليس كل كانت

الشمس طالعة كثر النهار موحدا وان كان هذا نقیضاً للأصل لأن دفع الإجماع المنطقي صادق بالنسبة الحرفي ( قوله دائماً اما ان يكون أب أو جد ) أي دائماً ان يكون العدد زوجاً وان لم يكن فرداً فقد شار العدد أولاً أو ثانياً مع ولا ضرر في ذلك ( قوله من أحكام المصادي ) أي من أصولها عنها أي من الأمور التي يحتمل عليها العكس وفيه ان العكس اما ان يراد منه المصدري وهو عبارة الخ أو الاصطلاحي المرفى قوله وهو جعل الخ وكل معاً لا يصح حملها على القضية وأجيب بان يراد بالاول لكن لا يراد من الحمل حمل التواضع كما فهم الملتزم بل حمل الاشتقاق وذلك ان يقول كل اسن حيوان مثلاً معكوس الى بعض حيوان ( ١١٠ ) اسن ( قوله المستوي ) اما سبي بذلك لاستوائه وموافقته مع الأصل

أو دائماً دائماً اما أن يكون ( ب ) أو ( ج ) حقيقة فقيسه ليس دائماً اما أن يكون ( ا ) أوج ( حقيقة وعلى هذا التفسير قال ( المثل الثاني في العكس للمستوي وهو عبارة عن حمل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً مع قوله الصدق والكيف كالمخ ( أقول ) من أحكام القضاء العكس للمستوي وهو عبارة عن حمل جزء الاول من القضية ثانياً والجزء الثاني أولاً مع قوله الصدق والكيف كالمخ كما بدأ قوله عكس قولنا كل اسن حيوان مثلاً حراً به وقتاً بعض الحيوان اسن أو عكس قولنا لا شيء من الاسن يسبح قلنا لا شيء من الجزء ( قوله العكس للمستوي ) أقول كما لفت العكس للمستوي يطلق على المعنى المصدري المذكور وهو تعديل الجزء الاول من القضية الثاني والثاني بالاول الخ كذاك يطلق على القضية الحاصلة الحقيقية وما سمي الجمع والمخلو ( قد مر من أحكام القضاء ) أي من الاحوال المحتملة عليها العكس المعنى المصدري وهو معنى اصطلاح كما يدل عليه ( قال العكس للمستوي ) لا يتجسس في ومك من تعيد العكس للمستوي واصفاته الى التقيس ان نعكس معنى اصطلاحياً مشتركاً بينهما بل من التعصب للعكس المعنى بالصفة والاصافة اشتمل كل من المصدي في معنى اصطلاحى وليس بعد العكس مشتركاً لفظياً فيما لا دليل على وضعه للمعين على ما فهم منه سعى مستوي الاستوائه وموافقته مع الأصل في لطريق مختلف عكس التقيس هال مستوي به واخذة وقولاً طريق مستولات فيه ولا موجد وفيه انه يقتضي أن يكون توصيه بالمستوي توصياً بالصفة بلشده على ثلاثة وهو مبني عن الفهم ( قال وهو عبارة الخ ) وقد صرح به في شرح الصالح وما اطلاقه على القضية فاصحاً انه حصاً حقيقة سكونة الاشتمال في ذلك واليه تشير عبارة السيد قدس سره وفي شرح الصالح انه بطريق التجوز وفيه أن تجمع بينهما بان العكس قل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمل في القضية المخصوصة بمعلقة سببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة ومعرف باله أخص قضية الخ قال جعل الجزء الاول من القضية الخ ماقولة كانت ومقولة فتوك بعض الشر حيوان بالاسن الى كل حيوان اسن مصاد للعكس وليس بعكس له ومعنى

في الطرفين استراداً من عكس التقيس وقيل لانه طريق مستقيم لا اعوجاج به أي وهو اصطلاحاً جعل الخ واما اصطلاحاً العكس على الصفة فاصحاً حقيقة سكونة الاستعمال في ذلك والى هذا يشير كلام السيد وفي شرح الصالح انه طريق التجوز وفيه أن تجمع بينهما بان العكس قل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمل في القضية المخصوصة بمعلقة سببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة ومعرف باله أخص قضية الخ قال جعل الجزء الاول من القضية الخ ماقولة كانت ومقولة فتوك بعض الشر حيوان بالاسن الى كل حيوان اسن مصاد للعكس وليس بعكس له ومعنى

مصاد للعكس وليس بعكس له وانفرض هذا التعريف له بصرف تعريف حيوان كل اسن بالصفة ثانياً لعكس كل اسن حيوان مع ان هذا لا يقال له عكس اصطلاحاً وأجيب بان امره على ما قد كور ان يصير جزء الاول موصوفاً بالثبوتية أي المحبولة وان يصير الجزء الثاني موصوفاً بالاولية أي الموضوعية وحيث يخرج حيوان كل اسن الى حيوان وان قسم بموصوف بالاولية لكثرة خبراً مقدماً وكل اسن وان تأخر فهو مبتدأ فليس موصوفاً بالثبوتية ( قوله مع قوله الصدق ) أي دائماً كانت الاولى صادقة تعقياً كالمثابرة كذاك واما كل الاولى صدقها تصديري كانت الثانية أي العكس كذلك وقوله واليكية أي دائماً كان الامر محصلاً لكل العكس كذلك وهذا كان لاصل معدولاً كان العكس كذلك



ما تروعه من أن النسبة لعكس الحال لا يأتى فيها تبديل الطرفين الحقيقيين لعدم تغيرها، فليس لأن النسبة من الطرفين فهذا معارضة للاستدلال المذكور على صحة الإرادة المذكورة (قوله لأن حريته بالحق) هذا استدلال على الملازمة التي بين عدم الحرية وأما أن جعل هذه المقصودة لو كان مراداً بالثابتين تبديل الطرفين في الشكل ليس إلا قولهم أن يكون النسبة عكس لأن حريته امتياز، بل سكر (١٤٤) التالى بل هو يكون النسبة عكس جعل نفسه وهو قول إيراد التبدل

تدليل سريري في مذكرة  
يس الا وتبين ان يكون  
المزاد ان التبعة يل في  
الطرفين الحاصبين او  
لا واسطة بينهما يظهر ان  
من هذا فنقول الشارح  
سكنهم صرحوا بل في  
مذني والاصد الك

لان حرأها مقدان في الذكر والوصح وان لم يتجز حسب الطبع فاذا تبدل احداهما بالآخر  
يكون عكس لما صدق لتعرف عليه لكنهم صرحوا بها لا عكس لما لا يقرب لاسم ان لفظة  
لا عكس لما قال القوم من قولنا ان يكون العدد زوجا او فردا الحكم على زوجة العدد بمعاينه  
اصدية ومن قولنا ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاينه الزوجية ولا  
شك ان المفهوم من معانته هذا عكس عبر المعلوم من معانته ذلك فلما يكون لفظة ايضا عكس  
معاني لما في القوم الا انه لم يكن فيه فائدة لم يتروك فكأنهم مضوا يقولون لا عكس المصطلحات الا  
ذلك وان قال حمل الجزء الاول من لفظة لثما وثاني اولا لتبدل الوصح بمعول كما ذكره مصنفهم

الثاني ويعرف العكس بالعكس الثاني أنها أحسن قضية لازمة للعكس بطريق التبديل مواضعها في  
الكيف والصدق فلا بد في إثبات العكس من أمرين أحدهما أن هذه القضية لازمة للاصل وذلك  
أنهم حاكم المنطق على أوادها كلها والثاني أن ما هو أحسن من تلك القضية ليست لازمة لذلك الأصل  
يزعم وجود العكس المنفصلة وهو خلاف ما نقرر عندكم فلا يصح أوادها مباشرة للاستدلال  
لأنه كدور على صحة الإرادة المذكورة هذا هو ظاهر لطايفين لتكليم الشارح بخلاف ما لو أريد  
الطرق الحقيقية فإنه لا يكون له حقيقة عكس لعدم تحيزهم بالطبع أو للعادة من الطرفين (قال  
لأنه قول الخ) حاله نعم لا يزعم المذكور وسع صفاً باللام لأن المقصود بقوله أنه لا عكس  
هو أنه عليه قاعدة بالمفصلة وهذا هو الجواب عنه كقول في شرح الطائفة حيث قال وبالعراق أن  
المقصود بالتبديل التبديل المعنوي لا التبديل الحرفي لتمييز معنى التبديل مع التبديل بحسب التبديل  
في معناه للعادة بين التبيين سواء أجري فيها التبديل أو لا لم يمتد إلى ما في مكانه لاستدلال  
أشبه قال المقصود بقوله لا تميز معني التبديل لتمييزاً معناه لا يبدل قوله لم يمتد التبديل ما وكما  
لا تميز لما في معنى قولهم لا عكس لما لا عكس معناه لا يبدل قوله لم يمتد التبديل ما وكما  
التبديل بالتبديل المشتهر وأجزاء قولهم على ما نقرر، الجواب المذكور حيث منى على إجراء التبديل  
على الظاهر والأوّل في قولهم يكذب قوله لم يمتد التبديل المذكور، وقوله فكيف لا يبدل (قال  
من المصنوع من قول الخ) قال المحقق الفارسي الحكيم في إسناده أنه هو السائد بين الطرفين على  
ما يشهد به تحرير المفصلة وتعليل مدعوهما في وقوع في الشرح من أن الحكم في الأولين معناه لزوم  
التردية وفي الثاني معناه الفردية فتردية مجموع أقول حكم بالسند من الطرفين معاً قصد أكبر يمكن  
فلا بد من أن يكون من أحد الطرفين معصوم قصداً ومن الآخر تما على ما قالوا من حقيقة

ان المفهوم من معاهدة حد ( أي لروحانية وقوله لذلك أي للقرينة وقوله غير اعموم من معاهدة ذلك أي القرينة ) ليس بل هذا أي لروحانية ( قوله الا انما ليس بل ) عند ان يتكفى لربهم في تعريضهم له لا لعكس لما وعدوا انهم يبعثونهم في ارضهم بل يصرحوا بذلك لان قوله لا بل ان النسخة التي بعدهم لم يصرحوا بذلك ولا قال لا بل ان النسخة لا عكس لما ففي كلامه تناقض واضح بان الورد قوله اولاً لا عكس لما أي انهم المقررون انهم لم يصرحوا بذلك ولكن كلامهم ليس مأخوذاً على ظاهره بل مرادهم لا عكس لما يترتب عليه فائدة كما هنا



( قوله لانهم تمنوا التضاي ) أي المستمعة في العلوم وقوله علم بعدوا في الاكثر أي فاجتهدوا في أكثره بعد الله بن صادق  
 لازمة لما لا وهي موافقة في ركبت لأخذه لما فيه وإنما قال في الأكثر إشارة إلى أن هذا استعراض ناقص بقية نظير بذلك  
 الحكم التي عليه لأصلاح الذكور وليس أراد طبع إشارة أهم تمنوا القضاة فوجدوا أكثره موافقة والعش الأقل  
 صادق لازم مخالف للأصل وفي ص الدج لانهم تمنوا معصية في الأكثر علم بعدوا بعد الله بن إله وهذه طائفة لأبهم  
 في ( قوله قد حوت المادة ) أي مادة ( ١٢٤ ) للتفتيش ولا ينبغي هذا ترك معصية التعصيم لأنه نادر خلاف المادة ولو

لأنهم تمنوا القضاة علم بعدوا في الاكثر بعد الله بن صادق لازمة الا موافقة لما في التكيف قال  
 ( ١٢٥ ) سواء كان كانت كلية فصيح منها وهي الوقيفة وتوجد دس وممكنات والمعلقة العامة  
 لا يمكن لأشياء عكس في أحص وهي الوقيفة تصديق قولنا بالضرورة لاني من القصر بتخفيف  
 وقت المربع لأدأما وكذب قولنا معص الصدق ليس يتمر بالأكمال الدم الذي هو أهم الطهارة  
 لأن كل معصية هو قهر بالضرورة وإذا لم يمكن الإحصاء لم يمكن الإحصاء لأن ما يمكن الإحصاء  
 لا يمكن الإحصاء لأن لازم الإحصاء لازم الإحصاء ضرورة ( ١٢٦ )

( قول ) قد حوت المادة بتقديم عكس السوء لأن منها ما يمكن كلية والكلية وإن كان سلباً  
 يكون أشرف من الجزئي وإن كان إيجاباً لأنه قيد في العلوم وأصلها أسوأ وأما حاشية  
 فإن كانت كلية فصيح منها وهي الوقيفة والوجوديان وممكنات والمعلقة لعلم لا يمكن لأن  
 أحصا وهي الوقيفة لا يمكن متى لم يمكن الإحصاء لم يمكن الإحصاء لأن الوقيفة لا يمكن  
 صادق عليها وإمام القضاة أيضاً أسكت كلية إلى العلوم الذي والاسكت كلية إلى العلوم  
 الوصي أن لم تكن معصية بالادولم وأن كانت معصية به أسكت كلية إلى العلوم الوصي مع قيد  
 الادولم في المعص

ل هذه شرط آخر يستدعي اختاره ( قال لانهم تمنوا القضاة الخ ) أي القضاة المستمعة في العلوم  
 فاجتهدوا في أكثره بعد الله بن صادق لازمة لما لا أقصى موافقة في التكيف لا مخالفة لما  
 فيه وإنما قال في الأكثر إشارة إلى هذا استعراض ناقص بقية نظير بذلك الحكم التي عليه لأصلاح  
 الذكور وليس المقصود أنهم وجدوا في الأقل قسبة صادقة لازمة موافقة مخالفة طائفة على ما هو  
 معص الطائفة ومنه كعمود كل حكم حيوان فإنه بعد التدبير يصديق معص الحيوان إيمان  
 وبعض الحيوان ليس إنسان لأن بعض الحيوان ليس إنسان ليس لازمة لما كيف ولا لزوم بين  
 الإيجاب والسلب ثم في ما بين ولدي مداس فله التأمل أكثر من أن نخفي ( قال قد حوت  
 المادة ) أي هذه الملقين لا ينبغي ترك بعضهم لتعصيم لأنه نادر خلاف المادة ولو أريد بالمادة  
 معص دس أو فروع المقصود هذه أكثرهم ( قال لأن منها الخ ) ولأن بيان عكس معص سوحاب  
 يتوقف على عكس السواء ( قال لاه أبداً ) لاه يصالح لشكرى الشكل الأول وأخذت لحسوب

أريد بالمادة معص دس  
 الوقوع بالرادعة أكثرهم  
 ( قوله بتقديم عكس  
 اسواء ) أي عكس  
 للوجات ( قوله لأن منها  
 ما يمكن الخ ) أي ولأن  
 بيان عكس بعض الوجبات  
 يتوقف على عكس  
 السواء وأشياء أشد  
 يتوقف لأن ما الخ لأن  
 تلك المادة ليست اتفاقية  
 بل لشدة رقبته لأن  
 منها ما يمكن كلية في  
 الوجبات ليس منها  
 ما يمكن كلية ( قوله  
 والكلية وإن كان الخ )  
 هما جواب عما يقال  
 السواء وإن أوردت  
 بكلية العكس فالوجبات  
 انفردت بإيجاب العكس  
 والإيجاب أشرف من  
 السلب فليس مانعاً لأن  
 أنه أشرف مما لا يسلب  
 هو الأشرف لأنه أفيد الخ

وقوله وإن كان الخ الواو للعلم وإن رادته أي والكلية في حال كونه سلباً أشرف الخ ( قوله لاه أبداً ) نقصت  
 العلوم ( أي لاه يصلح فروع في كبرى الشكل الأول وقوله وأصد أي لاه يحيط بجميع أفراد الوصوع وبسطها بخلاف  
 الجزئي الإجمالي ولا يصح ذلك ( قوله لأن أحصا وهي الوقيفة لا يمكن ) جاء دعوى ولي وقوله متى لم يمكن الخ ( دعوى  
 نافية وأما كانت الوقيفة أصح لأنه حك فيها بثبوت القدر في وقت معين بخلاف المعلقة العامة فإنه حكم فيها بثبوت القدر  
 مطلق وأعلم أن الدعوى الأولى احتوت على أمرين غيب لا يمكن دكوما أحص والأول من قيد الجزئي والذي من قيد  
 التقيدي فلا يحجب دليل مخالف الأول فلما تعرضت عليه قوله أما إن وقية الخ



(قوله فليصدق قولنا لا شيء من القمر الخ) هذه وثيقة أي لصديق الوثيقة وقوله مع كذب قولنا بعض التحريف الخ أي مع كذب السالطة الخريفة للملكة العدة وإذا كذبت للملكة الدائمة ولا تكون عكسا لوثيقته وإذا لم يكن الوثيقة منفصلة عن الملكة الدائمة فلا يمكن خبرها لأن لا مكان أتم الجهات وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الأخص (قوله لأن كل مصحف الخ) هذا دليل على كذب الملكة الدائمة المحولة عكسا فكذلك لو كان هذا العكس كاذبا لصدق نفسه لأن الخ والتقصين صدق ضرورة لا يحتاج إلى دليل (قوله لأن كل مصحف موهوم الخ) وذلك لأن الأشخاص عبارة عن الماد القدر (قوله وإذا ما أنا لم ينفكس الأخص الخ) هذا دليل للموهومة الثالثة (قوله فلا بد لو أمكن الأعم لا يمكن الأخص) أي لك أن أمكن الأخص مطلقا لما تقدم بالاستثائية فعدم ما تقدم فلم يتعرض لموهاها معرض للتسوية فقد علمنا لأن العكس لازم الخ (قوله والأعم لازم للأخص) فيه أن الحاصل يجوز تحقيقه دون العلم أنه للضرورة (١٤٥) تحقق الحاصل في الخارج بدون العلم وعملا بالثاني جواز تحقيقه بدون العلم وإذا كان كذلك فلا يكون الصمم لازما للأخص وأحيانا لا يلزم جواز تحقيقه بدون العلم

العلم وعملا بالثاني جواز تحقيقه بدون العلم وإذا كان كذلك فلا يكون الصمم لازما للأخص وأحيانا لا يلزم جواز تحقيقه بدون العلم

المصدق قولنا لا شيء من القمر تحريف بالضرورة وقت التوسيع لأننا مع كذب قولنا بعض التحريف ليس هو بالامتناع العلم الذي هو أتم الجهات لأن كل مصحف موهوم فله ضرورة وأن أنه إذا لم ينفكس الأخص لم ينفكس الأعم فلا بد لو أمكن الأعم لا يمكن الأخص لأن العكس لازم للأعم والأعم لازم للأخص ولأن الأعم لازم للأخص ولأنه من أمكن الأخص لا بد أن يلزم العكس لزوما كلياً

الاحاطة بجميع أفراد الموضوع (قال لأن كل مصحف ضروري لأن الأشخاص عبارة عن استلام القمر (قال فلا بد لو العكس الأعم الخ) وتحقيق القوم بين الأمكنين لا يقتضي أن يكون الثاني بواسطة الأول فلا بد أن العكس عبارة عن أخص قضية لازمة للتدليل بالواسطة ومنها تحقق الواسطة وأما قوله لأن العكس لازم للأعم الخ فهو بيان للاستلزام فيكون القوم لزوم الأعم للأخص فيكون واسطة في إثبات دون إثبات قدر فانه ما حقق على بعض الظواهر فاحتاج إلى أن القصور أن لا يكون بواسطة تدوين آخر (قال والأعم لازم للأخص) به على أن اعتبر في العموم والخصوص بين القضايا مجرد جواز وجود أحدهما دون الآخر لا وقوعه ولذا حكموا بأن عدمية أعم من الضرورية ولو لم يكن الأعم لازما للأخص لما تحقق الأخص دونه فم يكن الحاصل حاصلا فلا بد أن الحاصل لا يصدق بدون العلم لأنه لا يجوز تحقيقه بدون العلم لأن لا واسطة فيه وحسنه وقوله لا بد لو أمكن الخ لا يصح أن هو مفيد لتسوية الخ والواسطة واجب أنه لازم من كون الشيء

(م ١٩ - شرح للتصديق الثاني) لا بد أن يكون ذلك في الأثر الذي يروى له هو المرفوع مع أنه غير ملة فيه وحيد فليحقق القوم بين الأمكنين لا يقتضي أن يكون الثاني بواسطة الأول قال قلت بما أفاده هذا السؤال أن الأمكنين ليس أحدهما ملة والواسطة في الآخر وحدها تلك والواسطة في الأول أحد الأمكنين أو أن لزوم العكس ذات الأصل قلت أن لزوم العكس للأصل لذاته لا بواسطة ولا علة قال قلت هذا بما أفاده قولنا لا بد لو أمكن الخ إذ هو بعيد أن لزوم العكس للأصل بواسطة فليحقق ذلك أم ذكره في الدوح فليبين لاشياء المحوى بالزوم العكس للأصل في نفس الأمر فلهو هي أن عكس الأخص لازم وله دليل عليها قوله لأن الخ فليبين لاشياء لاقتوت تدبير (قوله وأعلم أن معنى أمكن القضية أنه يلزمها الخ) وذلك من يصدق عكس في كل مثال وليس لفراد لا يصدق عكسها في بعض الأمثلة دون بعض وذلك لأن العكس لازم للتصديق وقوانه اليوم لا بد أن تكون كلية فلهذا تلك الضرورية تمسك إلى عامة كل مداه أن كل ضرورة يلزمها الثالثة وهذا معنى قوله يلزمها لزوما كلياً وإذا كان معنى الأمكنين ذلك كان معنى عدم الأمكنين عدم ذلك الزوم العكلي

(قوله فلا يتبين ذلك) أي انكسار قوله صدق العكس معها أي يحصل العكس لها في مادة (قوله بل يحتاج إلى برهان الخ) أي بل لا بد في آيات العكس بنصية من يراد تطبيق على جميع المواد أن يقال أنا صدق الأصل وجب صدق العكس معه والا لصدق بنصية معه بوصف ذلك النقص على تقدير صدقه للأصل كبري شيخ الخليل وهو سلب لشيء عن نفسه وإعلم هنا أنه العين تعدد بتعدد المواد حتى يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد مثلا كل النحل حيوان عكسه بعض الحيوانات أساسا لو لم يصدق هذا العكس لصدق عكسه وهو لشيء من الأساس حيوان هذا ضمنها كبري الأصل أنتج لشيء من الأساس أساسا وهذا (١٤٦) محال ومن المعلوم أن هيئة هذا لغير صحيحة والنصية الأولى مفروضة

والصدق وحيد هذا كصدق  
أما صدق من الثانية فيكون  
جواز صدق النقيض هو  
لنساز للمحال وما استلزم  
المحال مدح وادا مدح

فبعض العكس صدق  
العكس وتحويل في السالبة  
الكلية لشيء من الأساس  
بحصر يمكن كقوله إلى  
قولنا لشيء من الحبر  
بأسان أدل لم يصدق هنا  
لصدق عكسه أن آخر ما  
تقدم قد قيل أما كان  
لزوم العكس في جميع  
المواد منقوض على برهان  
فكيف يقول الشرح بل  
يجوز إلى برهان قد لما  
كانت كيفية الشرح  
واحدة في جميع المواد  
فكأنه ليس إلا برهانا  
واحدا (قوله ههنا)

أي فلا جاز أن مفهوم  
الصدق وحيد هذا كصدق  
أما صدق من الثانية فيكون  
جواز صدق النقيض هو  
لنساز للمحال وما استلزم  
المحال مدح وادا مدح  
فبعض العكس صدق  
العكس وتحويل في السالبة  
الكلية لشيء من الأساس  
بحصر يمكن كقوله إلى  
قولنا لشيء من الحبر  
بأسان أدل لم يصدق هنا  
لصدق عكسه أن آخر ما  
تقدم قد قيل أما كان  
لزوم العكس في جميع  
المواد منقوض على برهان  
فكيف يقول الشرح بل  
يجوز إلى برهان قد لما  
كانت كيفية الشرح  
واحدة في جميع المواد  
فكأنه ليس إلا برهانا  
واحدا (قوله ههنا)

أي فلا جاز أن مفهوم  
الصدق وحيد هذا كصدق  
أما صدق من الثانية فيكون  
جواز صدق النقيض هو  
لنساز للمحال وما استلزم  
المحال مدح وادا مدح  
فبعض العكس صدق  
العكس وتحويل في السالبة  
الكلية لشيء من الأساس  
بحصر يمكن كقوله إلى  
قولنا لشيء من الحبر  
بأسان أدل لم يصدق هنا  
لصدق عكسه أن آخر ما  
تقدم قد قيل أما كان  
لزوم العكس في جميع  
المواد منقوض على برهان  
فكيف يقول الشرح بل  
يجوز إلى برهان قد لما  
كانت كيفية الشرح  
واحدة في جميع المواد  
فكأنه ليس إلا برهانا  
واحدا (قوله ههنا)

(قوله لا سلم كذب بل) حاصله ان قولكم في نتيجة نفس الالب ليس باسناد انه محال لا يسلم ان هذا مسألة والسائلة تصدق عند سلب موضوعها فيجوز ان يكون الموضوع في هذه القضية معدوما وحركة يصدق عليه عن نفسه \* وانتم ان تقوموا بغير الاولى من اثبات الشيء نفسه وسلمه عنه بسلب والثانية ان ذلك غير طائل والمراد من احدهما غير لمراد من الاخرى فالمراد من الاولى ان اثبات الشيء أو سلبه كائنا بعد اعتبار نبوته وانما كان هذا مطلقا لا بعد اعتبار الشيء اذا أثبت له عنه كان ذلك من محصيل الحاصل وان اعتبر فيه كل ذلك مضافا لاعتبار نبوته (١٢٧) والمراد من العبارة الثانية انما في

نفسه وسلمه كذلك نفس انه مرتفع بآية وليس كيتائي عنه من هذا قولنا شارح على الشيء اذا كان معدوما يصدق سلمه عن نفسه معنى انه مرتفع بالآية وليس في نفسه كذا لقوله لا سلم بل (حاصله ان سلم لا ذكر غيره من ان هذه النتيجة بالآية تصدق السائلة لا بد من موضوعها كما ادعيت \* وبوجوده مع عدم المحصول كالأول الذي قلتم بخلافه متفهما وذلك لأن المحكوم عليه في النتيجة هو عين الشيء الذي هو موضوع نفس العكس الثروص صده وهو مو جب يقتضي وجود الموضوع (قوله وهو محال) أي وعدم حصوله وما جاء ذلك الخلالا من قبيل يمكن فاكين العكس صلا لا قوله لجوز إمكان صفة) أي

العكس صلا لا يقال لا سلم كذب قوله بمعنى (ب) ليس (ب) لجوز أن يكون الموضوع معدوما يصدق سلمه عن نفسه لا كما قول صدق السائلة بما تقدم موضوعها أو لوجوده مع سلب المحصول بل يمكن، لا بل هي سلب لوجوده نفس (ب) حيث فرض صدق نفيس العكس هو صدق ذلك السلب لم يكن إلا لسلب المحصول وهو محال ومن الذي من ذهب إلى انعكاس السائلة - وردة كمنسب وهو قائد لجواز إمكان صفة لوجوده ثبوت لا بعد ما يفتقر دون الآخر فيكون النوع الآخر معلوم عنه تلك الصفة بالعدل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلمها عند الضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكنا للفرس والمارد ممكنا للفرس بالفعل دون الخطار بمعنى لاني من مركوب زيد محال بالضرورة ولا يصدق لاني من الخطار مركوب زيد بالضرورة لصدق زيد من مركوبين في حجاب الموضوع والمحمول ثم ان آية أثبت الشيء نفسه وسلمه عنه ان الشيء بعد اعتبار نبوته ثبوت نفسه أو سلبه عنه كان سائر الصفات بطلانها جازع وان أراد به انما في نفسه كذلك صرح ذلك وهذا بقصد التنازع قال الشيء اذا كان معدوما يصدق سلمه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالآية وليس في نفسه كذا وما ذكرنا ادع مع ما قبل كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه مع ان السلب بسببه لا بد من أمرين وعلى في جوده من هذا القول لا توجه له لانه يبنى عقد الحمل في قولنا نفس (ب) ليس (ب) لا صدقه وبني عقد الحمل لا يفسر انما لا يصدق شعبة من كذب القالزم إلى المزوم فانه اذا لم ينصو عقد الحمل بين الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقسمتين قضية كاذبة لا، لا كذب خرج الحكم كالمصدق وفيه انه حيكه يقول لستك بعد تركيب تلكه بين فإلم سلب الشيء عن نفسه وهذا ما لا يقتل فضلا عن صدقه فيمن الدليل وسدح السؤال وقد يجب ان يقصود بقوله يصدق سلب الشيء عن نفسه يصدق سلب الشيء من أفراد نفسه وحسب اجوب في هذا انتقام صحيح فكذلك غير مطر في القضية للشخصية وبغيره انه غير مطرد في الجزئي من الجزئي فله ان ليس من قبيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه الجزئي ليس هو صوف بالجزئية (قال لوجوده نفسا) (ب) الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه غير مبني على هو موضوع نفيس العكس للعرض صدقه (قال وهو قائد) وهذا طبع أن السائلة الاثمة حسن قضية لارمة هذا الثبوت بعد التمهيد ان قال لاني من مركوب زيد الخ) أي بالعدل بناء على ان عقد الموضوع معناه بالعدل فينتج نفس (ب)

كركوبية زيد والمراد بالامكان الموقوع وقوله ثبوت أي كاترس والجر وهو ثبوت لاحدهما بالكلية قال كاترس وقوله يكون النوع الآخر وهو الخطار وقوله سلوبا عنه أي من النوع الذي ثبوت له \* الصفة نفس ذلك النوع هو الفرس (قوله كائنا للفرس) أي باميل (قوله لاني من مركوب زيد بجزر) أي لاني من مركوب زيد الذي هو فرس بالفعل بجزر وانما فك لاني من مركوبه بالعدل لان عقد الموضوع معناه بنفس هذا الشيخ لانه القاري كما مر (قوله ولا يصدق لاني من الخطار مركوب زيد الخ) أي وانما لو عكسها فانه لم يصدق من قول لاني من الخطار مركوب زيد فانه لا الدوام لا ياتي الا بالمكان

( قوله الشرطة والعرفية القدمان الخ ) قد تقدم ان الاولى ما حكم بها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مدة دوام وصف  
للموضوع وأما الثانية فهي ما حكم به بدوام ثبوت المحمول للموضوع ما لم يمتد ذلك الموضوع متصفة بالموضوع ( قوله لانه اذا  
صدق بالضرورة ) أي في الشرطية وقوله أو دوماً أي في العرفية بالضرورة ( قوله لا شيء من ح ب ) أي لا شيء  
من الكائنات يمكن الاصحاح مادام كائن ( قوله صدق لا شيء الخ ) أي لصدق تعينه وهو لا شيء من ساكنين الاصنام  
يكتب حين هو ساكن الاصحاح وقوله والا فليس الخ أي والصدق يمكن للذكر صدق تعينه وهو ليس ساكن  
الاصحاب كائن حين هو ساكن الاصحاح ( قوله فينتج نفس ب ليس ب الخ ) كل عليه ان يقول فينتج بالضرورة او دائم  
نفس ب ليس ب حين هو ب سابقاً لنتيجة ( ١٤٨ ) للضرورة بين الفاسدين فانه اذا كانت انكسر مشروطة عامة يندرج

فيها وهو نفس الخار مركوب زيد بالامكان قال  
( وأما الشرطية والعرفية فاما ان تستلزم عينية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً  
لا شيء من ( ج ب ) مادام ( ج ) فبما لا شيء من ( ج ب ) مادام ( ب ) والا فليس ( ج ب )  
حين هو ( ب ) وهو مع الأصل ينتج نفس ( ب ) ليس ( ب ) حين هو ( ب ) وهو حين وأما  
شرطية والعرفية فاما ان تستلزم عينية عامة لا دائمة في النفس ما العرفية عامة لمساكنها  
لازمة لهذين وأما الدوام في بعض حالاته لو كتب نفس ( ج ب ) لا يطلق العام لصدق لا شيء  
من ( ج ب ) دائم فيمكن ان لا شيء من ( ج ب ) دائماً وقد كان كل ( ج ب ) بالفعل دائماً خلت  
( أقول ) الفاعلة الكلية للشرطية والعرفية الفاعلة تستلزم عينية عامة كلية لانه متى صدق  
بالضرورة أو دائماً لا شيء من ( ج ب ) مادام ( ج ) صدق دائماً لا شيء من ( ج ب ) مادام ( ب ) وبالأ  
معنى ( ج ب ) حين هو ( ب ) لانه قيمة ولصحة مع الأصل بان قول نفس ( ج ب ) حين  
هو ( ب ) وبالضرورة أو دائماً لا شيء من ( ج ب ) مادام ( ج ) فينتج نفس ( ب ) ليس ( ب )  
حين هو ( ب ) وبانه محال وهو كذا من نفس الممكن فالممكن حق ومنهم من ربح ان الشرطية  
العامة يمكن كنفها وهو محال لان الشرطية عامة هي التي لو صدق للموضوع فيها دخل في تحقق  
الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السادة للشرطية العامة سابقة وصف المحمول لموضوع وصف  
للموضوع وذاته ومفهوم عكسها متناه وصف للموضوع لموضوع وصف المحمول وذاته ومن السبب  
ان الاول لا يستلزم الثاني وأما الشرطية والعرفية فاما ان تستلزم عينية عامة كلية لانه اذا  
يس ( ب ) حين هو ( ب ) لم يقم بالضرورة أو الدوام ربما للنتيجة للضرورة بين الفاسدين فانه اذا  
كانت انكسر مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة متناه عند الضرورة وان كانت عينية عامة  
ينتجها حقيقة عند الدوام متناه على ان النتيجة فيها كالكبرى ومن قال بخلافه معطوف أو غير  
لازم النتيجة متناه قد أخذ بمقصود الخار ( قال ومن انشأن أن الاول لا يستلزم الثاني ) أي

النتيجة المذكورة مفيدة  
بقيد الضرورة وان كانت  
عرفية عامة كانت نتيجة  
مفيدة بقيد الدوام لان  
النتيجة كالكبرى ( قوله  
التي لو صدق للموضوع فيها  
دخل الخ ) بيان الواقع  
وليس انشأنا من الشرطية  
التي تكون الضرورة فيها  
لاجل الزم من ان عدمه  
لا دخل له في ذلك  
( قوله فيكون مفهوم  
القابلة لشرطية متناه  
وصف المحمول لموضوع  
وصف الموضوع وذاته )  
بيان ذلك ان فوق لا شيء  
من مركوب زيد بخار  
بالضرورة مشروطة عامة  
عامة التي هي وصف  
المحمول متناه المركوبة  
زيد التي هي وصف الموضوع

والأفراد الفرس التي هي ذات الموضوع فاما عكس وقت لا شيء من الخار مركوب زيد كان مفهوم في النفس  
ذلك الممكن متناه مركوبة زيد العينية والأفراد الخار قول الخار ومفهوم عكسها سابقة وصف للموضوع أي وصف ما كان  
موضوعاً في الأصل والآن في العكس صار محملاً وذلك الوصف هو المركوبة المذكورة وقوله لموضوع وصف المحمول وذاته  
أي وصف ما كان محملاً في الأصل والآن في الممكن صار موضوعاً وذلك الوصف هو الطرية وذاته افراد الخار ( قوله ومن  
الذين ان الاول لا يستلزم الثاني ) أي ومفهوم ضرورة عدم استلزام الاول لثاني لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في  
اللزوجة وبين ذلك ان المفهوم من الأصل هو متناه الطرية مركوبة زيد والأفراد الفرس والمفهوم من الثانية هو متناه  
المركوبة للحادية والأفراد الخار وبالضرورة ان المركوبة زيد لا يتالي الحادية والأفراد الخار إذ يمكن ان يكون مركوب زيد

حاراً ولا يلزم من متناقضات المركوبة والقرس متناقض المركوبة للمقاربة وأمراد القرس فطير من هذا أن العكس صحيح  
وما عكسها كعصا مشروطة عكسها ليس بمصحح فلا يصح العكس ضرورة وإنما يصبح عريضة وهي لاشيء من الحار  
بحر كوت ويد دائماً والادام لا ياتي بالمكان (قوله) أنه لابد من الضرورة التي في الشرطية الخاصة وقوله (قوله) أي في البرية  
الخاصة (قوله) لاشيء من ج ب مدام ج (لادام) أي لاشيء من الكتاب ساكن الأصابع مدام ك (لادام) أي كل كتاب  
ساكن الأصابع بالفعل فاصطد مشروطة عامة أو عريضة عامة ونحو مطلقه عامة فالأصل صحيح صدراً وعراً وقوله  
والصدق دائماً الخ هذا هو العكس أي يفرض لاشيء من الساكني كتاب مدام ساكن الأصابع لادام في البعض أي بعض  
الساكني كتاب بالفعل هو مطلق عامة جريئة والصدق عريضة عامة ثم من صد (١٤٩) هذا العكس سمى لادام مالم الام

لرم الأصح ولا حاجة  
لإقامة الدليل عليه وأما  
للحرج فيحتاج دليل كما  
ينبغي (قوله) بالصدق  
العريضة العامة (قوله) أي  
صدر خاصة (قوله) بالصدق  
لادام (قوله) بالصدق  
أنه قد تضمن الشرطية  
والبرية بالصدق فكيف  
عريضة عامة والعريضة العامة  
لادام للعامة أي  
للعامة والعريضة  
العامة لادام فكيف وأما  
كتاب لادام بالعامة كانت  
لادام للعامة أي  
العريضة والشرطية  
العامة لأن لادام العام  
لازم الخاص (قوله) وما  
صدق (لادام) في البعض  
أي وهو العكس في

في البعض فإنه إما صدق بالضرورة أو دائماً لاشيء من (ج ب) مدام (ج) لادام فيصدق  
دائماً لاشيء من (ج ب) مدام (د) لادام في أن من أي شخص (ج ب) بالفعل فإن اللادام  
في الصدق السكاكية متعلقة عامة كلية على ما عرفت وإذا قيد البعض بكون متعلقة عامة جريئة أو  
صدق بصفة العامة وهي لاشيء من (ج ب) مدام (د) فإنها لازمة للعامة والادام العام لازم  
الخاص وأما صدق اللادام في البعض فلا يلزم صدق بعض (ج ب) بالفعل لصدق لاشيء من  
معلوم بالضرورة عدم الاستمرار المذكور لأن أهله ذات الموضوع والمحدود أو هو في الوجبة  
فانفصل ما هو من محور الفعل أمكانه الثاني من الأول وذلك لا يمكن في بي الاستمرار  
طريقه في كل لزوم غير بين فيما البيان لا يوجب العكس بل يوجب العلم على أن قولنا قد ثبتت عامة  
بين وصف محمول وبمجموعات الموضوع ووصفه ثابت متعلقة بين وصف الموضوع وبمجموعات  
الموضوع ووصف المحدود والأكثر وصف الموضوع لمجموعات الموضوع ووصف المحمول فلا  
يكون متعلق بين وصف المحمول وبمجموعات ذلك الموضوع ووصفه لاحتياج الأمور الثلاثة أم الأول  
فقط بعدم الاستمرار بها وفي اللادام بالبرية البين عدم كونه بالاستمرار وأن الثاني متعلقاً بغيره ماد كقولنا  
ذات الموضوع والعنود متحدان أوها ليس كذلك ومنه افترج في شرح المطالع قوله مثلاً إذا  
فرسنا أن لاسار في الواقع لا نقض بصدق لاشيء من الحار محمد بالضرورة مادام لم يرد يومه  
المتعلق بين وصفي الحار والحاد فما صدق عليه الحار بالعامة وهو الخاص وهو لا يستقيم التناقض  
بهم فيما صدق عليه الخاطئة بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض أساطير حار بالمكان هذا إذا عرفت  
الشرطية شرط الوصف وأن عرفت أن عدم الوصف فكذلك لا يمكن كعصا لادام حكم في  
الأصل فإن ذات الموضوع يتلقى وصف محمول في جميع أوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه  
التناقض بين الوصفين مطلق حتى يلزم من صدق أحدهما على شيء انتفاء الآخر غاية ما في السبب

الخاصين (قوله) أنه لو لم يصدق الخ (ج ب) مدام (ج) لادام فيصدق لاشيء من الساكني كتاب بالفعل لصدق بقصه وهو لاشيء من ساكني  
الأصابع يكتب دائماً وهذا البعض عامة دائماً بعكس كعصا عامة دائماً وهي لاشيء من الكتاب ساكن الأصابع دائماً  
وهذا العكس الذي هو سلب كفي مستلزم لسبب جريئة وهو صحن الكتاب ليس ساكن الأصابع دائمة وهذا السلب الجزئي  
منقضي لقوله لا ياتي في الأصل الذي يحس الآن بعدم الاستدلال على محج عكس وإنما كل ما قلناه لأن لادام في الأصل  
عنده كل كتاب ساكن الأصابع بالفعل وهذا كل هذا سلب الجزئي بالضرورة لادام الأصل الذي هو مفروض الصدق كل ذلك  
السبب الجزئي لما لا يوجد فليكن ما قصده من سلب الكل الذي هو عكس البعض لادام وإذا علم عكس البعض كل البعض  
كذلك مثلاً ومن حيث صدق اللادام أي البعض يقول الشارح فلا يلزم صدق بعض ج ب بالصدق أي بعض الساكني  
كتاب بالفعل وقوله بالصدق لاشيء بالصدق في قصه وهو لاشيء من الساكني كتاب دائماً وقوله وبالعكس في لاشيء أي وبالعكس



(قوله سمع منه الخ) محصله ان حجة السؤال الكلية ثلاثة عشر وهي مبنية على فسخ سمع منها لا تنكس وست منها تنكس (قوله فالسؤال الخ) والله واقعة في جوان شرط معدوماً فصحت عنه والتقدير وان سأل عن السؤال الخيرية من تنكس أم لا فنقول لك السؤال لطريقه الخ (قوله لانه اذا صدق العمروية) أي في التشرع الخاصة وقوله أو دائماً أي في العمروية الخاصة (قوله ليس من ج ب مادام ج لا دائماً) أي ليس من السكات بما في الاصابع مادام كاتباً وبعض الكتابات ساكن الاصابع متصل وقوله صدق دائماً أي صدق النكس وهو دائماً ليس من السكات كما يكتب مادام ساكناً لا دائماً أي بعض السكات كاتب بالفعل فاصح له حروف لانه عروية خاصة مركب من عروية عامة ومعلقة بصفة (قوله لا تعرض الخ) حجة دليل على صحة تنكس بطريقه حاشاً لدليل الافتراض ولدليل العكس أي ان هذا الدليل الذي أقام على صحة العكس مركب من دليل الافتراض ومن دليل تنكس وقوله لا تعرض الخ شروع في دليل الافتراض وجعله ما تعرض ذلك البص زيد ونحوه عيبه كاتباً فتحصل مقدمة دلالة صدق وصف الموضوع على الفراد بالفعل وعمل عليه أيضاً وصف المحمول وهو المنكس كون فعال زيد ساكن فتحصل مقدمة ثانية دلالة لادوام الاصل ونحتاج الى مقدمة ثالثة يثبت صدقها بالفعل عكس نفسه فقصدها الى المقدمة الثانية من معدومي الأمر الثاني زيد ساكن يحمل هذه حمري وذلك كثر يحصل قياس من الشكل الثالث وهو زيد الى الأول تنكس صرحه فنقول هكذا ينص ساكن (١٥١) الاصابع زيد ورث ليس كتاب

مادام ساكن الاصابع يتبع بعض ساكن الاصابع ليس كتاب مادام ساكن الاصابع وهذه النتيجة عين الطرء الأول من العكس ثم تأخذ مقتضى الافتراض وتقدم الثانية يحصل قياس من الشكل الثالث أيضاً هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كتاب حرمه الى الأول ينكس

(أقول) قد عرفت ان السؤال سلبية سمع منها لا تنكس وست منها تنكس فالسؤال لطريقه لا تنكس الا التشرع والعروية والحاصل قلبي ينكس عروية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً ليس بعض (ج ب) مادام (ج) لا دائماً صدق دائماً ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لا دائماً لا تعرض من ذلك البعض الذي هو (ج) وليس (ب) مادام (ج) لا دائماً (د ج) بالفعل وهو ظاهر (د ب) بحكم اللادوام (د) ليس (ج) مادام (ب) والا لكتاب (د ج) في عن إمكانية ولا يخرج الشكل عن مكان (قال قد عرفت الخ) وذلك لما علمت له كبر العلم والأخبر محصله (قال قلبي تنكس عروية خاصة) ولا يمكن ان يثبت اننا نتفق وسواء الموضوع وحصول في ذات الموضوع بحكم صدق الجزء الأول صدق عكس الجزء الأول ولا سقاء والمركبات في موجه حرية مطلقة عامة وهي تنكس كنهية لأن ذلك إما يتم إما كان ذات الموضوع وذات المحمول واحداً ويجوز أن يتمايز في الساسة كما مر (قال وهو ظاهر) لانه صدق السؤال على ذلك

المفرد كما تقدم يتبع الجزء الثاني من العكس (قوله لا تعرض ذلك البعض الذي هو ج وليس ب مادام ج لا دائماً) أي لا فرض ذلك البعض الذي ثبت له سكتاً وسلف عنه السكون لا دائماً زيد أي وما فرضه زيد تحمل عيبه وسف الموضوع ثم وصف المحمول فيحصل ثقتان فتكون التنازع مدح إشارة لفصحة الأولى المتحصلة من حرم وصف الموضوع على ذلك البعض وحاصلها زيد كاتب وقوله ودب أي ويريد ساكن الاصابع وهذا إشارة لفصحة الثانية الخاصة من محل وصف المحمول على ذلك البعض وقول الشارح في الأولى وهو ظاهر أي لأن وصف الموضوع يصدق على أفراده بالفعل وقوله في الثانية بحكم اللادوام أي ان لفظة الثانية الخاصة من حرم وصف المحمول على زيد وهي زيد ساكن الاصابع دلالة لادوام الذي هو حجر الاسل لأن لادوام في الاصل مدح من السكات ساكن وقد فرض ذلك البعض زيد (قوله ودس ج) أي ويريد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع حده هي لفظة الاجبية المحتاج اليه وهي عروية خاصة صادقة أي ما لأجل التوصل الى صدق أول حرم من سكتي وأما كانت هذه الاخشية صالحة لإطلاق عكس نقيضه وهذا كان عكس البعض فاعلم ان كان نقيضه كذلك فيثبت صدقاً جازماً فهو الشرح والا لصدق الخ حاشاً لنقيض النقيض الاخشية أي انه اذا لم تصدق هذه الاجبية وهي زيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع لصدق نقيضه وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع وأما كل هذا نصيبها لانه عروية عامة ونقيضها جسمية وفرادي إجماع من الاوقات فنقول الشرح والا لكان ج أي والا لكان زيد ج

أي كانت وقوله في بعض أوقات ب أي في بعض أوقات كونه ساكني الأصابع وقوله فيكون ب أي هذا إشارة منكم التقيض أي فيكون ريد ب أي ساكني الأصابع في بعض أوقات كونه كتابياً (قوله لأن الوصلين الخ) هذا لتبديل الأروم المكتوبة في بعض أوقات السكون الذي هو التقيض ودرهم السكون في بعض أوقات الكتابة لأي فيمكن التقيض أي وإنما لم يرد ذلك لأن الوصلين كالكتابة وسكون إذا قلنا على ذلك كدلت ريد (قوله وقد كان ليس ب مادام ج) أي وقد كان زيد ليس ساكني الأصابع مادام كتاباً أي قد كان الأصل مذكر وهو مفروض الصدوق فيكون عكس التقيض على الأصل المفروض الصدوق وظلا فيكون التقيض كذلك فينت حيث صدف الفصبة الإيجابية فتولد الشارح وقد كان الخ غرضه إبطال عكس تقيض الإيجابية المستلزم للصدق وقوله وإذا صدق ج وب على دهما شارة عكس الافتراض والحاسنين من حل وسوي التوضيح والعمول على زيد وهما ريد كتاب زيد ساكني الأصابع وقوله وثانياً به إشارة إلى القدمية، لأجوبة وهي زيد ليس كتاباً مادام ساكني الأصابع (قوله أي متى كان ج لم يكن ب الخ) (١٥٢) هذا بيان للتناقض أي متى كان زيد كتاباً لم يكن ساكني الأصابع

ومتى كان ساكني الأصابع لم يكن كتاباً (قوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب) أي صدق بعض ساكني الأصابع ليس كتاباً مادام ساكناً دائماً وهذا هو الممكن الذي استدلل على صدقه أي أنه إذا صدق هذه الثلاث قضاه على الممكن بخرية ثباته في العكس بخرية لما كان محتمل أن يكون جده من الأولى مع الثانية أو مع الثالثة ومن الثانية والثالثة مع الثلاثة فمحل

بعض أوقات كونه (ب) فيكون (ب) في بعض أوقات كونه (ج) لأن الوصلين ان تقاربا على ذات يثبت كل منهما في وقت الآخر وقد كان (د) ليس (ب) مادام (ج) هذا جانب وقد صدق (ج) و (ب) على (د) وثانياً به أي متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائماً فانه لم صدق على (د) و صدق ليس (ج) مادام (ب) صدق ليس (ب) ليس (ج) مادام (ب) وهو بخير الأول من العكس ولما صدق عليه أنه (ج) و (ب) صدق عليه بعض (ب) ج فانه وهو لا يردم الممكن يصدق العكس بخرية وهذا السؤال الخيرية الذي فلا يمكن لأن ما السؤال الرابع

أوضح حيث فرض ذلك البعض الذي هو (ج) فما قيل لا يظهر صدق (ج) على (د) لأنهم لا يردم الأصل فاعنى ظهوره ريد صدق (ب) على (د) على حكم الملاذوم تفهم من الشرح محكم (قال لا رويين إذا تقاربا الخ) قيل كما أن هذه لصوى مدبرة كذا لدعوى أن الوصلين إذا صدق في ذات واحدة لم يثبت ثمة مبداه في وقت الآخر طارئة فالمرتب الاضطرابي بيان ليس (ج) مادام (ب) الخسك فاعنى الثانية وهي من الأصل لا يدل إلا على تنافي الوصلين في بعض أفراد التوضيح ولا يدل على سابقهما في بعض أفراد العمول لحوار تقدير المسنين وليس المنص طرح عن مفهوم القضية (قال فانه ما صدق الخ) فصيل للأعمال الذي يرد كل واحد من جزء العكس أي لا يرد ما صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لا دائماً

فذلك قوله فانه لما صدق الخ واصله أن نكر العكس تحت الأولين وهما قبيحة الافتراض أي ريد كتاب زيد ساكني التي فتممكن الصغرى بعض إمكان ريد ثم بعدها الثانية ينتج بعض الكتاب ما كان ثم تمكينا إلى بعض الب كذا وهو عين حجر العكس وأما صدوره فثبتت الثانية من قضيتي الافتراض ومن الإيجابية سكوني محمل قضية الافتراض صغرى ولقد دعه الإيجابية كبرى هكذا زيد ساكني زيد ليس مكاناً ثم تمكينا صغرى ليرتد للشكل الأول فتولد بعض الكتاب ريد وزيد ليس مكاناً ينتج بعض الكتاب ليس مكاناً وهو عين صدر العكس فتولد الشارح فاعنى صدق على دبدأ أي لا صدق زيدا ساكني الأصابع وإشارة للمقدمة الثانية من مقسني الافتراض وقوله وليس ج مادام ب هذا هو لفظة الإيجابية أي وليس زيد كتاباً مادام ساكني الأصابع وفي هذا إشارة إلى القياس الذي هو من الشكل الثالث وقوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب إشارة لثبته التي هي صدر العكس لسكني لتنتج التقيض لهذه النتيجة بد عكس لفظة الأولى التي هي ثانياً الافتراض وسما على أنها صغرى إيجابية وقوله وب صدق عليه أنه ج الخ إشارة إلى القياس لمركب من عدة من الافتراض وقوله صدق بعض ب ج أي بد تقديم الثانية وعكسها كما مر فاعنى مذكر قال في الشارح محملاً



(قوله مع كذب بعض الانسان ليس محمولاً) أي صدق فيه وهو كل (١٥٣) انسان حيوان بالضرورة فتقول

الشارح مع كذب الخ  
هذا هو الممكن على فرض  
انه يتأني به عكس وقوله  
أو كل انسان حيوان  
بيان لكذب الممكن وهذا  
هو تقيس العكس  
المكاذب (قوله وكذب  
مضى للتخصيص  
قتر) هذا هو العكس  
وقوله لا كل محضف  
شر الخ هذا هو تقيس  
الممكن وجه الشارة للمعاني  
العكس أي أنا بطل  
العكس لصدق نفسه  
(قوله هذا طريق من)  
أي فالاولى من حيث  
عدم الممكنات الكلية  
والثانية من هذه الجهة  
ولقد هنا بين شارة  
ان الطريق الذي ذكره  
السابق (قوله فهو لا يمكن  
كلية) أي وأنه لا يمكن  
جزئية ولا كان الممكنها  
جزئية بنفسها لاجتماع  
الموضوع والمحمول في  
ذات الموضوع فيها سك  
عه وبين أنها لا يمكن  
الى الاخص منها أعني  
الكلية ليست ان  
الجزئية اخص قضية  
خاصة منه التمدد

التي هي التماثل والمساواة وما السوال السبع المذكورة وأخص الاربع بالضرورة وأخص  
السبع التوقية وهي معاً لا يمكن أما بالضرورة فتصديق قوله مع حيوان ليس مانس  
بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس بمحمول فالممكن العام اد كل انسان حيوان بالضرورة  
وما بالتوقية فصدق في نفس الغير ليس بتخصيص وقت التزيع لا دائماً وكذب بعض الشخص  
ليس بقتر بالممكن العام لان كل شخص قتر بالضرورة وذا لم يمكن الاخص لم يمكن العام  
لان العكس العام مستلزم لا يمكن الاخص لا يقال قد ثبت ان السوال السبع الكلية لا  
تتمكّن ويخرج من ذلك عدم إمكان حرثيتها لان الكلية اخص من الجزئية وعدم إمكان  
الاخص معروف لعدم العكس العام فكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذا الطويل لا قول  
هذا طريق آخر لبيان عدم إمكان الجزئيات وحين المارئي ليس من ذلك المتابعة قال  
(وأما الوجهية كلية كانت أو جزئية فلا تتمكّن كلية أصلاً لاحتمال كون المحمول أم من  
الموضوع كقولنا كل احد حيوان وأما في الجهة بالضرورة والثالثة والمساواة تتمكّن حجية  
مطلقة لا إذا صدق كل (ج ب) محسوس والجهات الاربع المذكورة ليس (ب ج) حين هو  
(ب) والا فلا شيء من (ب ج) مادام دام (ب) وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ب ج) دائماً  
في الضرورية ولذاتة وما دام (ج) في المماتين وهو محال وأما طائفة متمكّنات حجية مطلقة  
معيّدة بالادوام أما الحجية المطلقة فتكون لازمة لمباينها وأما قد تلازم في الاصل الكلي  
فلازم لو كنتم بعض (ب) ليس (ج) بصدق لصدق كل (ب ج) دائماً فقصه الى الخير الاول  
من الاصل وهو قول بالضرورة ثباتها كل (ج ب) مادام (ج) ينتج كل (ب ج) دائماً  
وعنه الى غير الثاني أيضاً وهو قولنا لاشيء من (ج ب) بالاحلاق العام ينتج لاشيء من  
(ب ب) بالاحلاق العام مفرم احتياج التفتيح وهو محال وفي الجملي فيقرس الموضوع (د)  
فهو ليس (ج) مانس ولا يمكن (ج) دائماً (ب) دائماً له وام به بدوام الحكم لكن الملازم  
بمثل شعب الاصل بالادوام وأما الوقيتين والوجوديات والسبعة العامة تتمكّن مطلقة عامة لا  
إذا صدق كل (ج ب) محسوس والجهات طرس تلك كقوة قمض (ب ج) بالاحلاق العام والا  
لصدق لاشيء من (ب ج) دائماً وهو مع اصل ينتج لاشيء من (ب ب) دائماً وهو محال  
(افون) من كل حكم السوال وأما للوجه به لا يمكن في الحكم كلية سواء كانت  
لازم لا سبق بديهة لاحاجة فيه الى الاستدلال (قد وأخص الاربع الضرورية) مطلقاً من  
الاشيئين والجمعية للضرورة مع الضرورة مادام الوجه ومن وجه كما في لشروط العامة  
بضرورة بالضرورة بشرط الوصف وادام يمكن الاخص من وجه صدق ان العكس غير لازم  
للاهم من وجه لاحتمال كونه في مدة الاحتياج مع الاخص فاقول ان لازم الاخص من وجه  
ليس لازماً للاخص لان الاخص من وجه ليس لازماً للاخص من وجه فلا بد في الشروط العامة  
من بيان مدة التخصيص صريح (قال هذا طريق آخر الخ) أي ما ذكره بهما طريق آخر سوى  
ماهم بما سبق من كون عدم العكس العام مستلزم لعدم إمكان الاخص وليس لفظ هذا الشارة  
الى الطريق الذي ذكره السائل على موهوم (قد فم لا تتمكّن كلية) كان ممكنات جزئية

(قوله في العكس) إنما عبر به لأجل التامة لقوله الآتي وأن في الجهة والأفلا حاققة لانه لو قال لا يمكن كلية لكفى لأن الكلية منظور في العكس (قوله طوار بن يكون الخ) أي جزاءً وقويًا (قوله واستناع حل الخاص الخ) فليق على نسبة أي مع مساع الخ أو لن الأول معد أي وإلحاقه به ينتج الخ أي فيمكن وقوله واستناع حله الخ أي لإطلاق العلم وذلك لانه يجب سلب الخاص عن بعض افراد العلم بالإطلاق لعدم (قوله بالضرورة والمخالفة) أي التناقض وقوله والعائن أي للشرطة العامة والرفقة خاصة (قوله حجية مطلقة) وهي التي حكم بها الثبوت والسلب بالفعل في بعض أوقات وصف للموضوع (قوله بالخلف) أي سلب دليل الخلف أي بما صرح على مذهب كبر حجية لأجل دليل الخلف فقوله بالخلف حق في الحقيقة لصحة مكان هذا الاربعة (١٥٤) لا يمكنها الصل (قوله فانه اذا صدق كل ج ب و معصه ب) أي فانه اذا

كلية أو جزئية طوار أن يكون المحمول فيها أعم من الموضوع واستناع حل الخاص على كل افراد العلم كعوى كل أسد حيوان وعكسه ككل كاذب وأما في الجهة بالضرورة والمخالفة والعائن  
تمسك حجة مطلقة بالخلف فانه اذا صدق كل (ج ب) أو معصه (ب) باحدى جهات الاربع  
أي بالضرورة أو دائماً أو مادام (ج) وجب ان يصدق بعض (ج ب) حين هو (ب) ولا  
لصق بقيسه وهو لا شيء من (ج ب) مادام (ب) وهو مع الأصل ينتج لا شيء من (سب)  
بالضرورة دائماً ان كان الأصل ضرورياً أو دائماً أو مادام (ج) ان كان احدي العائنين وهو  
مبنياً لأصحاب وصلي للموضوع والمحمول في ذات الموضوع فهم بين انها لا يمكن ان الخاص منها  
أي الكلية ليس تكون الجزئية أحسن قضية لازمة بعد التبدل فلا يرد ان المقصود بيان  
الانعكاس لا عدم الانعكاس (قال واستناع حل الخاص الخ) أي لإطلاق العلم لوجوب سلب  
الخاص عن عدد أفراد العلم بالإطلاق العلم فلا يرد أن الاستناع يتوزع وسند الشئ واضح عند من  
علق التعليق أي في مال القلب في الفردات يعني أنها مطلقة عامة بالضرورة لان السبب بين  
الفردات بحسب نفس الأمر (قال أو مادام ج) أراد به الجهة لمشركة بين العمدين فهو عطف  
على قوله بالضرورة أو دائماً قال المقصود بهما التبيين على معناه الشائع في الاستعمال فاقيل انه  
عطف على مقدور أي بحسب الذات اتركب ما لا يحتاج اليه وعمل من احتضار الشارح يرشدك  
الى ما قلنا قوله ينتج لا شيء من (ج) (ج ب) بالضرورة أو دائماً ان كان الأصل ضرورياً أو دائماً أو  
مادام (ج ب) (ج) ان كان احدي العائنين (قال ينتج لا شيء من ب ب بالقتل) وهذا ليس  
بمحل لأن سلب الشيء عن نفسه صحيح ما كان مدعوماً فها لم يكتب باسم قبيح العكس الى الجزء  
الثاني من الأصل واعتبر صه الى الجزء الاول أيضاً وما جاع للتعيين أي يستلزمه لكونها

صدق كل أسد حيوان  
أو بعض الأسان حيوان  
(قوله أي بالضرورة)  
هذا جهة بالضرورة والمخالفة  
وقوله أو دائماً في المخالفة  
وقوله أو مادام ج حجة  
مشتركة بين العائنين فهو  
عطف على قوله بالضرورة  
أو دائماً قال بمراد بهما  
الشائعين على معناه الشائع  
في الاستعمال لكنه سكت  
عن صير العائنين المقصود  
الشرطة العامة بالضرورة  
نحو بالضرورة كل أسد  
حيوان مادام أسداً وصدر  
الرفقة العامة دائماً نحو دائماً  
كل أسد حيوان مادام  
أسداً (قوله وجب ان  
يصدق بعض ج الخ)  
أي وجب ان يصدق

عكسه الذي هو بعض حيوان أسد حين هو حيوان أي في رسم من الأمانة وهو رسم  
كونه حيواناً ف علمت ان الجزئ للمواد هي أوقات موضوع (قوله وهو لا شيء من ج ب الخ) أي لا شيء من الحيوان  
مادام حيواناً فقيض العكس حربية عامة وقوله وهو مع الأصل ينتج الخ أي بحسب الأصل صرعى وقبيض العكس وهو  
الرفقة العامة كرى فان تقول كل أسد حيوان ولا شيء من الحيوان أسد مادام حيواناً ينتج لا شيء من الأسان بالأسان  
دائماً عند أنتج سلب لا شيء عن صه وهو محال وهيئة القياس هيمنة كالمصري عليك الكتب إنما علم من قبيض العكس  
(قوله ينتج لا شيء من ب ب) أي لا شيء من الأسان بالأسان دائماً فالنتيجة سادسة كلية دائمة وليست تابعة لا يصغرى ولا  
لصغرى في صورتين والألحان عارية فانه قد قسم من ان النتيجة تنبع العكس في الجهة ليس على إطلاقه وبمعنى بيان ذلك  
وتوضيحه مما يأتي في التمهيدات ثم النتيجة تابعة فيها اذا كان الأصل عربية عامة

(قوله وليس لاحد ان يتبع استحالة) أي استحالة سلب الشيء عن حده أي ان كان الاصل ضرورة أو دائمة أو دائماً اذا كان احدي العائنين فاستحالته بنة لايتأتى نوم معها لأنه يلزم حينئذ سلب الشيء عن نفسه في جميع أوقات وجوده (قوله يكون حينئذ موجوداً) أي وحينئذ فتتحقق الاستحالة (قوله والخاصة) أي للضرورة المطلقة والضرورة المطلقة وما العائنان مفيدان للإلزام وقوله حجية مطلقة لا دائمة أي مقيدة بالإلزام (قوله فلا اذ صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب) أي لا اذ صدق في الشرطية كل كاتب متحرك الاصلع مدام كاتماً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتماً مدام متحركاً وكذا اذا صدق في العرجية دائماً كل كاتب متحرك الاصلع مدام كاتماً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتماً مدام متحركاً (قوله لا دائماً) أي لانه من الممكن بتحرك الجمل وقوله صدق من ج ب أي صدق بعض المتحرك كاتماً حين هو متحرك الاصلع وقوله لا دائماً أي بعض المتحرك ليس كاتماً بالاطلاق لعدم (قوله اما الحجية المطلقة) أي التي هي صدر الممكن وهي بعض المتحرك كاتماً حين هو متحرك وقوله فكأن ج ب أي على تقدير أي اما الحجة التي هي صدر الممكن صفة لسكونها لازمة لعائنها أي الرقبة والشرطية والعائنين وما لم يتم الاصل يلزم الاصل وانما زعمت العائنين لانه عكسها (قوله والادوم) أي الذي هو عكس الممكن الذي قيدت به الحجية (قوله وهو نفس ب ليس ج بالاطلاق) أي وهو نفس متحرك الاصلع ليس كاتماً لنفس (قوله ولاه وكهـ ج) (١٥٥) حاصله ان الممكن قد عطلت انه

مركب من حجية مطلقة  
موجب فكأن ج ب لموجودها وان لم تكن  
بالضرورة أو دائماً كل ج ب مدام (ج) لا دائماً صدق بعض (ب ج)  
حين هو (ب) لا دائماً اما حجية المطلقة وهي بعض (ب ج) حين هو (ب) فكأنها لازمة  
لعائنها وأما الادوم وهو نفس (ب) ليس (ج) بالاطلاق العام فلا بد لكل ب لصدق كل  
(ب ج) دائمة ونفسه الى الجزء الاول من الاصل عكساً كل ج ب دائماً بالضرورة أو  
دائماً كل (ج ب) مدام (ج) ليتج كل (ب ب) دائماً ونفسه الى الجزء الثاني الذي هو  
الادوم وقول كل (ب ج) دائماً ولا شيء من (ج ب) بالاطلاق العام ليتج لاشي من (ب ب)  
كائنين والثاني انما هو بين السكبة والشرطية (قال من يتبع استحالة) أي ان كانت ضرورة  
و دائمة وقد اذا كانت استحالة على تقدير كونه حدى العائنين فيجاء لانه يلزم حينئذ سلب

دائماً ثم قسم هذا الخفيض لصدور الاصل أي الجزء الاول منه يتج التحرك وعنده لسكن اثنان المتحرك من اسم لصدور  
الاصول يتبع عديمه من حده الجبر والتحرك وعنده قبضان واحتمالهما على وما به ذلك امكان الا من قبض الممكن  
فليكن كاداً وقبض محتمل الممكن انه كور (قوله ونفسه الى الجزء الاول من الممكن) أي عمل قبض الممكن صغرى لأن  
صغرى امشك الاول لا بد ان يكون موجبة (قوله ونفسه الى الجزء الثاني) أي من الاصل أي بجزء صغرى والجزء الثاني من  
الاصول كبرى (قوله ليتج لاشي من ب ب بالاطلاق) أي لانه من المتحرك بمتحرك بالاطلاق فان كانت فلا اكس هما  
العلم الثاني ليتج لسبب الشيء عن حده وهو عمل كما تقدم فت لم يكشف لان سلب الشيء عن نفسه في حده المالة ليس محالاً  
بل محتمل لأن ب معدوم اذ لم يقع موضوعاً في تسمية للوجبة التي هي الاصل اذ الموضوع هو ج لانه فلا فلا يتحقق لوجود  
وسبب الشيء عن نفسه انما يكون محالاً انما كان الشيء محقق الوجود فان كان موضوعاً في التسمية للوجبة التي هي الاصل وفيه  
ان الاصل موجب انهو كل ج ب وادوم يقتضي وجود الطرفين من موجود نفس الشيء عن حده حينئذ محال على ان  
للتسمية قبض الممكن من كون ب موضوعاً ثم لا كما يدل له كلامه فيما تقدم في الجواب عن الاعتراض وليس للملك الاصل  
ولا شك ان ب موضوعاً في قبض الممكن هي موجودة فالاولى في الجواب ان يقال انه لم يثبت حد سلب الشيء عن نفسه وانما  
للمت لا تتج اجتماع المصنفين اشارة بصفة أخرى فأقول

أجنبية صادقة ونفسها هذه الامراض على ان الاجابية كبرى ينتج من الشكل الاول بسد عكس الصغرى لآخره لا  
الثاني من العكس فالقدمة الاجابية الصادقة التي تأتي بها ريد ليس بكتاب بالفعل ففهم هذه الاجابية لمقدمة الامراض  
وتقول ريد متحرك لزيد ليس بكتاب بالفعل ثم ترك الصغرى ليرد هذا الشكل الثالث والاول فقول معص للتحرر لزيد و زيد  
ليس كتاباً بالفعل ينتج بعض التحرك ليس بكتاب بالفعل وهذا هو الجزء الثاني من العكس فقول للتأخر ففرض ان كتاب الذي  
صدق عليها ح وب أي كتاب ومتحرك أي صدر علمي صدر الاصل وقوله د أي ريد وقوله فب أي ريد كتاب وهو  
ظاهر أي لصدق وصيب المحصول من الاصل عليه وانما حصل مقدمة الافتراض ها وحده وفي تحويله اشياء مثل مذهب ليسا  
علت ان صدر العكس ها لا يحتاج لدليل واحتاج انقلعوا بحججه يحصل ما من كان العكس بحريته كان عده الدليل ( قوله ود  
ليس ح ) هذا هو لمقدمة الاجابية المحتاج لما أي وزيد ليس كتاباً بالفعل ( قوله والا لكان ح ) أي والا انهم تصديق هذه  
المقدمة الاجابية وهي ريد ليس كتاباً بالفعل لصدق نفسها وهو ريد كتاب دائماً ثم ان قوله والا لكان ح اسم كان ضمير يعود  
على د وفرض اننا قد اقمنا الدليل على صحة هذه المقدمة الاجابية وحاصله انها اذا م صدق لصدق فيصعب لكن فيصعب  
بما لا لا يستلزم صحة ما قبله للاصل المفروض صده وما كان مروض الصدق فبطل فلتكن هذه القضية التي استلزمها البعض  
باطلة وما استلزمها البطل فبذلك التقيض باطلا ثبتت الاجابية فقول القادر والاسكان ح اشارة لتقيض الاجابية وقوله  
فيكون ب هذا لازم للتقيض وليس عكساً أي بانه كان زيد كتاباً دائماً ثم ان يكون متحركاً دائماً وقوله لاسكتنا الخ لعلنا يكون  
هذه القضية لازمة للتقيض أي وانما كان يلزم من كونه كتاباً دائماً تحركه دائماً لا عكساً في الاصل انه متحرك دائماً كتاباً

وقوله وقد كان دأب أي وقد كان في الأصل زيد متحرك لأدائها فهذا الإلزام في الأصل العادق وما نافي الصادق كالأدب  
بقوله وقد كان الخ شروع في اصطلاح الأثر وأسست المقدمة لأجبية (قوله وإذا صدق عليه أوب وليس ج) أي وإذا صدق  
على زيد أنه متحرك وليس كائناً فاعلم المجاز هو المقدمة لأجبية وقوله صدق بليس ج ليس ج وليس أي صدق بغير  
المتحرك ليس كائناً فاعلم وهذا هو النتيجة الحاصلة من القياس الذي على حجة لتشكك الأول لكن بعد عكس الصغرى  
فقرض النادر من قوله وإذا صدق الخاء ه وصحنا إحدى التسميتين وهي قول دأب إلى الأخرى وهي دليس ج فاعلم  
حصل قياس منتج المطلوب وهو عكر السكون (قوله ولو أخرى هذا الطريق آمن دليل الافتراض) أي و جوء بعد دليل  
غلب السابق له وقوله في الأصل السكون أي فيها كان الأصل كائناً (١٥٧) (قوله و قصر على البيان) أي الذي

لَا حَكْمًا فِي الْأَصْلِ إِنْ بَدَأَ مَدَامُ حَ وَفَدَّ كَالِ دَبْ لَا دَابَّاءُ هَذَا حَتَبٌ وَأَدَا صَدَقَ عَلَيْهِ (ب) (وَيْس) (ج) مَدَامُ صَدَقَ مَضَى (ب) إِبْس (ح) مَدَامُ وَهُوَ مَقْبُومٌ لَا دَوَامَ الْمَكْسِ وَلَوْ أُخْرَى هَذَا الطَّرِيقُ فِي الْأَصْلِ التَّكْلِي أَوْ أَقْسَمَ عَلَى الْإِيْلَانِ فِي الْأَصْلِ الْخُرْمِي لَمْ وَكُنْ عَلَى مَا بَعَثِي وَالْوَيْتِيَانِ وَنُوحُودِيَسَ وَأَعْلَقَةُ الْكَلَامَةِ تَحْكُنُ مَطْلَقَةً طَبَعُ لَا إِنْ أَدَا صَدَقَ كَل (ح) (ب) مَدَامُ الْخُرْمَاتِ الْجَمْسِ مَضَى (ب) دَبْ الْأَصْلَاقُ لَمَامُ وَالْإِيْلَانِيَّةُ مَضَى (ب) حَ دَابَّاءُ وَهُوَ مَعَ الْأَصْلِ قَاتِمٌ لِأَيِّهِ مَضَى (ب) دَابَّاءُ وَهُوَ عَالٍ قَاتِمٌ

(يقول) يقوم في بيان عكوس النصاب ثلاث طرق الخلق وهو من قبيل العكس

في الخلف من أن يكون القياس المتبع للمحال كذلك ( قال ولا أحرى هذا الطريق ) الخ )  
الظاهر من تخصيصه بمسبب الخلف للأصل التكلي والافتراض للأصل الشرطي من أحد هاتين إحداهما لا يمكن  
في نبوت المطلوب في كلا الأصلين وليس كذلك إذ الافتراض في نفسه لا يحرى في الأصل  
التكلي أيضاً لأن عرض الموضوع شخصاً مبنياً لا ينفك كلية الأصل في أو اقتصر على البيان صريح  
الافتراض في الأصل شرطي لأن الخرجي أهم من سلكي والعكس لعدم يستلزم انعكاس افتراض وفي  
بعض النسخ انوار الحاشية يدل أو وكلاهما صحيح بل هو كنهه ولا كذباً ( قال وتوكلان مع ) قل  
يمكن إقامة برهان واحد على أي عكس هذه القديسة شطلة الدسة لأقصى من من غير حاجة  
إلى التمسك بالقياس قال فقد اوضح مطلق عدة جميع المبروز والمفرد والاضروية والاقانوم  
فإذا جعل محمولاً يسقط لتدبيرة مفسدة عامة لا محالة ولا يلزم منه حقيقة عضو مفسدة من خصوصيات  
آخر أملاً وجه أن القديسة الأخيرة محمولة على الغاء عدم العلم بمرور صحتها مفيدة خصوصية  
لا العلم بعدم الزوم والمطلوب هو الذي ( قال وهو من قبض الأصل ) أي الخلف المتصل في

والوجودية اللاصورية (قوله لانه اذا صدق كل ج - ا ب) في لانه بما صدق كل فر منخسف وف، لحيولة لاداميا في الزمنية أو وقتاً مالا دائماً في الكثرة، وكل فر منخسف فاعلم باللاصورية في الوجودية اللاصورية، وكل فر منخسف فاعلم لاداميا في الوجودية اللادائمة أو كي فر منخسف فاعلم في الطلقة العامة (قوله به جدى لجهت) في الحس كنه قلل للصف وقبه لان الجهة اما اللوام والضرورة أو لاكان فبعد وأجيب بان جعلها حساً الظاهر فمعلوم، في كل واحدة من الحس فنيا (قوله وهو مع الاصل ا ب) وهو كل فر منخسف ولا شيء من المنخسف نفس بشي لا شيء من المنخسف نفس بشي (قوله المنخسف) أي داليل خلف فتح الحس أي تحليل النتيج للكلام الذي يطرخ خلف الظاهر ويصحح الفهم أي النتيج المختلف أي المخالفة أي مخالطة الأصل الصدق (قوله وهو صم نفس التمكن ا ب) أي ان مختلف التمثل في المنكوس هذا الفرد منه وليس الصبر واحد، فمختلف مطلقاً اذ هو آيات المطلوب يبطال نفسه

(قوله مع الأصل) ثم من ضم تقيض العكس للأصل نفسه وذلك فيما كان الأصل بسيطاً أو مركباً أو واحداً  
 أن كان مركباً كما عرفت في الأمثلة السابقة (قوله لينتج محلاً) أي وهو سبب الشيء عن نفسه وحده الحال إما عام من  
 قبض العكس فيمكن التنبؤ بمحلاً ثبت العكس وهو المطلوب (قوله وهو فرض ذات الموضوع) أي اعتباراً والقرض  
 لا التحقق لأجل أن يشمل القضية الخارجية والحقائقية ففرضها ما يلزم التحقيق (قوله وحمل وصفي الخ)  
 أي أنه يفرض ذات الموضوع شيئاً محلياً ثم يحمل عليه وصف الموضوع ثم وصف المحمول وضم أحداهما للآخرى على  
 صورة قياس من الشكل الأول ينتج مفهوم العكس ثم إن هذا الذي ذكره ليس في كل المواد بل قد يحتاج زيادة على ذلك  
 إلى مقدمة خارجية كما تقدم ويصعد إلى الثانية من مقدمتي الافتراض ليحصل من صحتها ثبوتية صدر العكس من مقدماتي  
 الافتراض بعضها محرم وقد يكفي (١٥٨) عند أحد مقدمتي الافتراض مع الخارجية كما تقدم فدل على الافتراض له

أقسام ثلاثة ثم اعلم أن  
 حمل وصف الموضوع  
 يكون بالإنجاب وكذا  
 حمل وصف المحمول ولا  
 يكون كما هو في الأصل  
 إنجاء أو سلباً قوله فانه من  
 الجميع (أي الموجبات  
 والسوالب مركبة كانت  
 أو بسيطة لكن لفرض  
 لها كلية لما عرفت  
 من عدم حريته في  
 عكس اللادوم الخمسين  
 الجزئيين السابقين (قوله  
 ليحصل ما يلي الأصل)  
 أي للفروض الصدق  
 أي فيكون تقيض  
 العكس محلاً فيكون

العكس هذا الفرد منه وأما الخلف مطلقاً فهو إثبات المطلوب بطلان القضية مع الأصل بنفسه من  
 كان بسيطاً أو مركباً أو واحداً أو محلاً أو مركباً كما عرفت في الأمثلة السابقة (قال وهو عرض  
 الخ) أي ما اشترطه الفرض يشمل القضية الخارجية والحقائقية فالفرض هنا بمعنى الأعم الجامع  
 التحصيل (قال وحمل وصفي الموضوع الخ) حمل وصف الموضوع يكون بالإنجاب ومن وصف  
 المحمول والموضوع كما هو في الأصل إنجاء أو سلباً (قال ليحصل العكس) من يتربى من تفسده  
 بتقدمين قياس ينتج العكس المطلوب ولا يحتاج إلى ضم حصة أخرى صادقة معها كما عرفت في  
 قياس عكس اللادوم في الخمسين (قال فانه يتم الجميع) أي يجري في الموجبات والسوالب وليس  
 بعده أنه يتم كل فرد منهما لما عرفت من عدم حريته في عكس لادوم الخاصتين الجزئيتين السابقين  
 (قد ملأنا الأصل) سواء كان قبيحاً له وهو في المنطقة العامة الجزئية أو أحسن وهو ما عدلها  
 كما سطر من الفصل الآتي

العكس خطأ ثم إن ساقه تقيض العكس فلا بد أن يكون قبيحاً كما في المنطقة العامة  
 الجزئية أو أحسن وهو ما عدلها كما سطر من ما يأتي (قوله ليصدق تقيض الأصل) أي ليحصل ويثبت تقيض الأصل  
 فيما يلي الأصل الذي هو مفروض الصدق وهذا في المنطقة العامة لموجة الجزئية وقوله أو لأخص منه أي لأخص  
 من التبعين أي يأتي هذا لأخص الأصل لمفروض الصدق فيكون ذلك لأخص ما ملأنا وتبوت الأخص في معصية  
 المنطقة العامة لموجة الجزئية (قوله فان الأصل إذا كان كلياً) نحو كل إنسان حيوان فكله بعض الحيوان إنسان  
 وتقيض هذا للعكس سلب كلي وهو لا شيء من الحيوان إنسان فكله شيء لا شيء من الإنسان حيوان ولا شك أن هذا  
 أحسن من تقيض الأصل لأن قبيحه سلب جزئي وهو ليس لا شيء ليس بحيوان لأن السلب الجزئي أهم من السلب  
 لأن السلب يستلزم الجزئي ولا عكس



(قوله فان كان مطلقة عامة الخ) قد أشر التارخ الى مثله بقوله مثلا اذا صدق بعض ج ب وتوضيحه بالسوان انا نقول انا صدق بعض الاسنان حيوان بالاطلاق صدق عكسه وهو بعض الطيور انما بالاطلاق لانها تمكن كعكسها كما مر ولو لم يصدق هكذا لكنى لصدق قبيضة وهو لا شيء من الطيور انسان دائما لان المطلقة العامة تقضيها دائما كلية ويمكن حين القبيض مثل نفسه لا شيء من الانسان حيوان دائما لان الكلية سالبة عكسها كنفسه ولا شك ان هذا العكس غير تقبض للمطلقة العامة الاصل لان تقبض سلبية دائمة كما مر وهذا الاصل مرسوم الصدق في ناقصته وهو عكس تقبض العكس كاذب فليكن تقبض العكس كاذبا فليكن للعكس صادقا اذا عمت هذه في مثل التارخ الا في الا ان قول التارخ فيلزم استحسان القبيض الاولى ان يقول بذلك والاصل متى وجد الصدق في ناقصه مطلقا ولا حاجة ما قاله وقول التارخ هذا وهي تمكن (١٦٠) كعكسها الى تقبضها الى اي قبض لمصلحة التي هي الاصل والاولى ان

فان كان مطلقة عامة الممكن قبض عكسها الى مباحثتها لان بعض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تمكن كعكسها الى تقبضها وان كان احدها لخصا بالباقي العكس ليس عكسها الى ما هو احص من قضاها اما في الله المتين والنامين والخاصين فلان قبض عكسها سلبية البرية وهذا جار في جميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس اخص من قبض الاصل من حيث الوجهه اخص كما يظهر في انا كان الاصل جريا (قوله ما في الدائمين والنامين والخاصين فلان قبض عكسها عرفية عامة) اقول هذا في الدائمين والنامين طامس لان عكسها حجية مطلقة وتقبضها البرية العامة واما في الخاصين فالعرفية العامة هي قبض الجزء الاول من عكسها واما انحصار عليها في الخاصين لان قيد الاموال سلبية جرية مطلقة عامة لا يمكن انائها بعريف العكس (قوله في مطلع) اي في جمع دلوجيات الكلية مطلقة عامة كانت أو غيرها (قوله وفي غير المطلقة العامة) اي انا كانت موجبة كلية واما في المطلقة العامة دلوجة الكلية فيكون غير بعض الاصل من حيث المطلقة (قوله أيضا) أي كما انه اخص من حيث الكلية (قوله كما يظهر في ادراك الاصل كلية) اذ لا فرق بين الاصل الكلي والجزئي في الانكسار من حيث المطلقة (قوله وانما انقصر الخ) يعني ان انقصور بيان المك اذا عكست عناصر عكس هذه التسمية السلبية يكون العكس اخص من ناقصها فلا بد من جريان طريق العكس فيها وذلك اذا يجري في اخذ الاول من الخاصين فلما انقصر عليه (قوله لا يمكن انائها بطريق العكس) لان قبض السالبة الحرية للمطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حجية مطلقة موجبة وهي لا ياتي الاصل التي هي سلبية جزئية مطلقة عامة قد السلب في بعض اوقات اوقات لا ياتي ثبوته في بعض اوقات الوصف

يقول الى المساوي الي تقبضها وذلك لان السالبة الدائمة من حيث كونها حكما لتقبض العكس عين نفسها من حيث كونهما تقبض المطلقة وأيضاً تشبب لمحد مقالا لا اذا كان اخص من القبيض ان يكون هناك مساو لتقبض والامر سهل (قوله ان في الدائمين) فهي الضرورية المطلقة والعامة المطلقة (قوله والنامين) فهي البرية العامة والضرورية العامة وقوله والخاصين أي البرية والضرورية

الخاصين (قوله فلان قبض عكسها عرفية عامة وهي تمكن) أي وناقض عكسها التي هي عرفية العامة تمكن الى البرية وقوله التي هي اخص من ناقصها أي من حيث المطلقة واما من حيث السكم فهي مساوية لان كلا من قبض الاصل وعكس نتيجته كلمة لان الكلام في الاصل الجري وبين ذلك بالسوان في الضرورية المطلقة ان نقول اذا صدق قول بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه حجية مطلقة وهي بعض الطيور انسان حين هو حيوان لا لو لم يصدق هذا لصدق قبيضة عرفية عامة سلبية وهي لا شيء من الطيور انسان مادام حيوانا وعكس هذا التقبض كنفسه الى عرفية عامة وهي لا شيء من الانسان حيوان مادام انسانا ولا شك ان هذا اخص من قبض الاصل الذي هو بعض الانسان حيوان بالضرورة اذ قبض الضرورية للملكة العامة وهي حيا لا شيء من الانسان حيوان بالامكان وانما كان اخص لان الامكان اعم الحيليات ثم ان قبض الاصل الذي هو الملكة العامة كاذب لصدق الاصل فليكن الاجم منه وهو عكس قبض العكس كاذب فيمكن قبض العكس كاذبا فيقت حيلته صدق العكس وهو المطلوب وهذا البيان هو



الذي أشار إليه الصريح قوله وصدق من (ج ب) بالضرورة الخ وإنما علمت ما قلناه قبله عليه وسلم بأنه في الدائمة المطلقة فتقول فيه إذا صدق قولنا بعض الإنسان حيواناً ما صدق عكسه وهو حبيبة مطلقة فائدة بعض الحيوان لسان حين هو حيوان أدلو لم يصدق هذا الصديق حبيبة عريضة عامة وهي لائتي من الحيوان ما دام حيواناً وعكس إلى عريضة عامة مثله تحب قلنا لائتي من الإنسان حيواناً ما دام الإنسان واحد خاص من بعض الأصناف وهو بعض الإنسان حيواناً دائماً لا يفتيه مطلقة عامة والأصناف ثم من العريضة العامة وهذا العلم الذي هو عكس لائتي كاذب لصدق الأصل فليكن الخاطئ الذي هو عكس نقض للعكس كأننا فليكن القبيض كاذب فيشت منه العكس وهو المطلوب وأما بيانه في القسوة العامة فتقول به إذا صدق قولنا بالضرورة بعض الكلاب متحرك الأصابع مدام كلاً صدق عكسه حبيبة مطلقة فائدة بعض متحرك الأصابع كلاب حين هو متحرك الأصابع أدلو لم يصدق هذا العكس صدق قبيضة عريضة عامة وهي لائتي من متحرك الأصابع كلاب مدام متحرك الأصابع وعكس إلى عريضة عامة كعصا فائدة لائتي من الكلاب متحرك الأصابع مدام كلاً وهذا أحسن من قبيض الأصل لأن قبيض الأصل حبيبة عمدة وهي أهم من العريضة العامة لأن الامكان أهم الساعات وما بيانه في العريضة العامة فتقول به إذا صدق قولنا مدام بعض الكلاب متحرك الأصابع (١٦١) مدام كلاً صدق عكسه حبيبة

مطلقة فائدة بعض متحرك الأصابع كلاب حين هو متحرك الأصابع أدلو لم يصدق هذا الصديق حبيبة عريضة عامة وهي لائتي من متحرك الأصابع كلاب مدام متحرك الأصابع وعكس إلى عريضة عامة فائدة لائتي من الكلاب متحرك الأصابع مدام كلاً وهذا أحسن من قبيض الأصل لأن قبيض الأصل حبيبة عمدة وهي أهم من العريضة العامة لأن الامكان أهم الساعات وما بيانه في العريضة العامة فتقول به إذا صدق قولنا مدام بعض الكلاب متحرك الأصابع (١٦١) مدام كلاً صدق عكسه حبيبة

عريضة عامة وهي تمكن إلى العريضة العامة التي هي أحسن من خاص (قوله وهي تمكن إلى العريضة العامة التي هي أحسن من قاصها) أقول وذلك لأن العريضة العامة أحسن من تلك العريضة التي هي بعض الضرورية وأحسن من السقطة العامة التي هي قبيض الخاصة وأحسن من الحبيبة المسكدة والخاصية المسكدة وأحيية مسكدة التين هما قبيضا الدين وأحسن من قبيض الخاصية منها فليكن الجزأين أحسن من أحدهما بومات الثلاثة التي هي قبيض (قوله وأحسن من قبيض الخاصية الخ) قبل لاحتاج إلى هذا البيان لأن التثبت بطريق العكس هو عكس الجزء الأول منها كما أعرف به قدس سره فيكون العريضة العامة أحسن من الحبيبة المسكدة ولعلامة التين هما قبيضا فليكن سواء كلاً قبيضين أو جزئياً خاصيتين كاف وليس ينبغي لأن كون العريضة العامة أحسن من قبيض جزئياً لا يعني ما هو المقصود أي كونها أحسن من قبيضها فليكن يدين أن قبيض بطريقين أحسن من قبيضها (قوله لأنها) أي الحبيبة المسكدة والحبيبة المطلقة قبيضا الجزء الأول من الخاصيتين

(٢ - ٢١) شروح الشبهة ثالثة (تخص الأصل لأن الأصل عريضة عامة فقبيضة حبيبة مطلقة لأن الامكان أهم الجهات وهذا الأهم كاذب لصدق الأصل فليكن الخاطئ وهو عكس القبيض كذا فليكن قبيض العكس كاذباً فليكن العكس صادقاً وهو المطلوب وأما بيانه في الخاصيتين فتقول أما صدق قولنا دائماً أو بالضرورة من الكلاب متحرك الأصابع مدام كلاً لادائماً أي بعض الكلاب ليس متحرك الأصابع لصدقه حبيبة مطلقة لادائماً فائدة بعض متحرك الأصابع كلاب حين هو متحرك الأصابع دائماً أي بعض الكلاب ليس متحرك الأصابع ليس كاذب بالعلم عرق بين عجز الأصل وعجز العكس فلو لم يصدق صدر العكس أي الحبيبة المطلقة لصدق قبيضا (قوله عريضة عامة) وهي لائتي من متحرك الأصابع كلاب مدام متحرك وهي تمكن كعصا عريضة عامة كما سبق أن العريضة العامة السالبة تنكها كعصا فائدة لائتي من الكلاب متحرك الأصابع مدام كلاً ولا شك أن هذا أحسن من قبيض الجزء الأول من الأول الذي هو الشرطية أو لعمريه المستين لأن قبيض الأولى الحبيبة المسكدة والامكان أهم الجهات وقبيض الثانية الحبيبة المطلقة أهم من العريضة العامة لأن الثبوت بالعلم أهم من الحدوث لأن الثبوت بالعلم أهم من أن يكون من جهة لادائماً ولا وإنما اشتد اجراء طريق العكس في الجزء الأول من الخاصيتين ولم يفتد في الجزء الثاني منه وهو اللادوم وذلك لأن فيه اللادوم في كل من الأصل والعكس سالة جزئية مطلقة عامة كما علمت ولا يمكن إثباتها بطريق العكس لأن قبيض السالبة لعمريه الواقعة عكساً وهي

الطائفة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حبيبة مطلقة موجبة وهي لادوام التي هي سالبة جريئة مطلقة عامة سالبة  
 لأن السلب في بعض أوقات الذات لا يبقى الثبوت في أوقات الوصف ويسان ذلك أن لادوام الذي في العكس سواء بعض  
 متحرك الأصابع ليس بكتاب بالنسب وقيمه دائمة معصاة موجبة كلية وهي كل متحرك لأصابع كتاب دائما وعكس هذا  
 التبعيض حبيبة مطلقة موجبة قائمة بمص الكتاب متحرك الأصابع حين هو كتاب وهذا العكس لا يبقى لادوام الأصل الذي  
 هو بعض الكتاب ليس بمتحرك بالفعل لأنه ليس بقياسه ولا أخص من بقياسه لأن عصبه دائمة مستقلة موجبة كلية وهي كل  
 كتاب متحرك دائما بل عكس ذلك العكس الأصل أي لادوام لأن ثبوت الحركة للكتاب في حين من الأحيان لا يبقى مله  
 فيه في بعض الأحيان فالخاص أن دليل العكس لا يأتي في بحر الحاصتين وأما سأل في الصدر لأنه يبقى الأصل ( قوله وأما  
 في الوثيقين ) أي الوثيقة وانتشرة وقوله والوجوديين أي الوجودية اللازمة للوجودية اللازمة ( قوله وعكسها أخص  
 من قائمها بأن ذلك في الوثيقة أن يعود مثلاً صدق بعض الغير متخلف وقت الحقيقة لادوام ) أي بعض الغير ليس  
 يتخلف بالفعل صدق عكسها مطلقة عامة قائمة ببعض الغير متخلف بالفعل ولو لم يصدق لصدق بقياسه دائمة مطلقة أي  
 لا شيء من المتخلف يثبت دائما ونعكس إلى تعسا دأمة مطلقة قائمة لاني من الغير يتخلف دائما ومعلوم أن الأصل وثيقة  
 قضيها معوم مرده هي قيس ( ١٦٢ ) الجزء الأول والجزء الثاني أي من الأصل ومعلوم أن الجزء الأول من الأصل

ولما في الوثيقين والوجوديين فلا بد من عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من قائمها  
 الحاصين أي الشخصية ذات الأجزاء الثلاثة فتكون العرفية عامة أخص من أخص من قيس  
 الحاصين ( قوله ) وأما في الوثيقين والوجوديين فلا بد من عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من  
 قائمها ( أقول لأن عكسها سالبة دائمة وهي أخص من الملكية الوثيقة التي هي قيس  
 الجزء الأول من الوثيقة وأخص من الملكية الدائمة التي هي قيس الجزء الأول من المنتشرة  
 ( قوله فتكون العرفية العامة أخص الخ ) نحو بعض ( ج ب ) ما دم ( ج ) لا دائما عكسها بعض  
 ( ج ب ) حين هو ( ب ) وقيمه لاني من ( ب ج ) ملء ( ب ) وهي تمكن إلى لاني من ج ب  
 مادام ج وهو أخص من قيس الجزء الأول أي لاني من ج ب حين هو ج الذي هو أخص  
 من قيس الأصل أي كل ج ب حين هو ج أو لاني من ( ج ب ) حين هو ( ج ) أو بعض  
 ج ب حين هو ج وليس بعض ج ب حين هو ج

أحد جزئيه لأنه متحقق في الجزء الآخر فكون عكس قيس العكس أخص من القيس لأنه مساو  
 للأخص والمساوي للأخص وهذا القيس أي المعلوم المرده بطل لصدق الأصل وما أتى الصافي بطل وإذا بطل  
 الأصل بطل الأخص وهو عكس قيس عكس وذا بطل عكس قيس العكس بطل قيس العكس وإذا بطل قيس العكس  
 بطل العكس وهو المطلوب وإن شئت قلت إن عكس قيس العكس دائمة وهي أخص من الوثيقة التي هي أحد جزئي المعلوم المرده  
 التي هي أخص من المعلوم الذي هو القيس وإذا كان المعلوم أهم من الملكية كل أهم بالنسبة لدائمة ثم إن هذا المعلوم القيس  
 هو الأصل بطل الأخص في بطل قيس العكس في بطل العكس وهو المطلوب وأما بيانه في المنتشرة فتكون فيه إذا سبق  
 بعض الغير متخلف في وقت ما لا يأتي أي بعض الغير ليس يتخلف بالفعل صدق عكسها مطلقة عامة وهي بعض الغير  
 متخلف بالفعل إذ لو لم يصدق لصدق بقياسه دائمة مطلقة وهي لاني من المتخلف يثبت دائما وهي تمكن كعصب دائمة  
 مطلقة لأنها سالبة وهي لاني من الغير يتخلف دائما وهي أخص من قيس الجزء الأول من الأصل لأن الأصل منتشرة  
 مركبة من منتشرة مطلقة وهذه تبصها عكس دائمة والجزء الثاني مطلقة عامة وقيسه دائمة مطلقة فتكون قيس الأصل  
 أي المنتشرة معوما مردها بين الدائمة المطلقة والعلية المطلقة وعكس قيس العكس أخص من الملكية الدائمة التي هي  
 أخص من المعلوم المرده فتكون العكس أخص من الأخص والأهم وهو المعلوم المرده بطل لصدق الأصل وذا بطل

بطل الآخر وهو انه كنهه دائماً، وإذا بطلت فعل الآخر منها وهو عكس تقيس العكس فبطل حيثه بغض العكس  
 وبطلت صحة العكس وهو المطلوب وأما سببه في الوجودية فلا ضرورة فيقول إذا صدق من الاكسب ضاحك بالفعل  
 لا ضرورة أي لشيء من الأسباب بضاحك بالإمكان العام صدق عكسه مطلقاً عامة وهي بضاحك بالاحتمال بالمثل  
 لو لم يصدق هنا لصدق قيصه دائماً مطلقاً وهي لاني من اضاحك بسان دائماً وشكك كفسها إلى لاني من الانسان  
 بضاحك دائماً وهذه العاشة مسلوقة لتقيس اخره الاول من الاصل لان الاستدلال وجودية للاسرورة مركب من مطلقة  
 عامة ومن كنهه عامة وتقيس الاول دأمة مختلفة وتعيص الثاني الضرورية للمطلقة لتقيس الاصل مفهوم مراد بين  
 الدائمة للمطلقة والضرورية للمطلقة وعكس التقيس دائماً (١٦٣) مطلقاً فهو مساو لاحد جزئي للعلوم

وذلك الجزء أحسن من  
 للعلوم المراد ويكون له كس  
 مساوي للاخصر وسواي  
 لآخر أحسن ثم ان  
 الاخصر بطل لصدق الاصل  
 بل ذكر الآخر وهو  
 العكس كذلك فبركي  
 التقيس كما فيك فقلت صحة  
 العكس وما من الوجودية  
 اللادائمة فقول به اذا

مثلاً ما صدق بعض (ج ب) الاحلاق صدق بعض (ج ب) بالاطلاق والافلاحي من  
 (ج ب) دائماً وشكك إلى لاني من ج ب دائماً وهو تقيس بعض (ج ب) بالاطلاق  
 فيقول انما ج ب تقيصين وأنا صدق بعض (ج ب) بالضرورة بعض (ج ب) حق هو (ب)  
 والافلاحي من (ج ب) مدام (ب) دائماً فلا شيء من (ج ب) مدام (ج) وهو احسن  
 من تقيس بعض (ج ب) بالضرورة أي فوقاً لاني من (ج ب) بالإمكان وعلى هذا القياس  
 وإنما حصص هذا الطريق بانوجدت لان بيان امكان السوال به موقوف على عكس الوحدت  
 كما يتوقف بيان امكانها على عكس السوال

فتكون أحسن من لآخر - وأما في الوجودية فهي تقيس الجزء الاول مهما فتكون  
 أحسن من قيصها

(قال مثلاً اذا صدق بعض ج ب بالاحتمال الخ) لم يضر في هذا اللادوم هه أيضاً لما عرفت هي بال  
 سائلة دائماً لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فيكون أحسن من الآخر) أي فيكون بالسائلة دائماً بعض  
 من الآخر أي من تقيس الاصل لان للمكة التوقيف والمكة الله أمة أحسن من أحد بطروحات السائلة  
 الذي هو تقيس الاصل (قوله فهي) أي السائلة الدائمة تقيس الجزء الاول من الوجودية أي  
 المطلقة العامة لان قيد اللادوم لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فتكون أحسن من قيصها)  
 أي أحد للعلوم الثلاثة (قال لان بيان امكان السوال الخ) يريد أنه لا يمكن اثبات عكس  
 كهم ما يعبرق العكس لزوم الدور فلا بد في ثبات عكس أحدها من معرفة عكس الآخر بطريق  
 آخر فلما قدم للثبات السوال وأثبت عكسها بطريق الخلف والافتراض أمكنه أن يثبت عكس  
 للوحدت بطريق العكس بخلاف عكس السوال فله لا يمكن اثباتها لانه يلزم البيان الخ حين  
 صد وهو أن كل جازم عكس تركه صدو الامكان أوى وهذا القيد كاف في بكتة التحصيل

وتعكس مثل نعمها المقولاً لاني من الانسان بضاحك وهذا العكس أحسن من تقيس الاصل وذلك لان الاصل مركب  
 من مطلقين عامين فقيصهما مفهوم مراد من الاثنين عامين فالعكس مساو لاحد جزأي للعلوم وسواي أحسن من أحز جزأي للعلوم  
 أحسن منه فإساده وهو العكس أحسن من للعلوم المراد حيث ثم ان هذا الاصح عن الماهوم المراد ضل لصدق الاصل وأما  
 بطل الآخر وهو انه كنهه دائماً مطلقاً وهي لاني من اضاحك بسان دائماً وشكك كفسها إلى لاني من الانسان  
 بضاحك دائماً وهذه العاشة مسلوقة لتقيس اخره الاول من الاصل لان الاستدلال وجودية للاسرورة مركب من مطلقة  
 عامة ومن كنهه عامة وتقيس الاول دأمة مختلفة وتعيص الثاني الضرورية للمطلقة لتقيس الاصل مفهوم مراد بين  
 الدائمة للمطلقة والضرورية للمطلقة وعكس التقيس دائماً (١٦٣) مطلقاً فهو مساو لاحد جزئي للعلوم  
 وذلك الجزء أحسن من  
 للعلوم المراد ويكون له كس  
 مساوي للاخصر وسواي  
 لآخر أحسن ثم ان  
 الاخصر بطل لصدق الاصل  
 بل ذكر الآخر وهو  
 العكس كذلك فبركي  
 التقيس كما فيك فقلت صحة  
 العكس وما من الوجودية  
 اللادائمة فقول به اذا  
 صدق توما بعض الانسان  
 بضاحك بالفعل دائماً  
 أي لاني من الانسان  
 بضاحك بالاحتمال صدق  
 عكس مطلقاً عامة وهي  
 بعض الصاحك انفس  
 بالمثل ادوا لم يصدق هذا  
 لصدق قيصه دائماً مطلقاً  
 سائلة كنهه وهي لاني  
 من الصاحك دائماً بالاحتمال

(قوله فلما قدمها أي عكس نسوباً، فكيف كان بينه عكس الموجودات لأن فيه توقف على معلوم وهو عكس السؤال المتقدم) وقوله بخلاف السؤال أي قاله لا يتأني له أن يدرك هذا لم يبق فكيف ودل ذلك لأن عكس السؤال قدمه قبل عكس الموجودات هو ذكر دليل العكس هناك لكيانه توقف على شيء مجهول وهو عكس الموجودات لأن عكس الموجودات إنما ذكرها بعد عكس السؤال فلاجل هذا الطريق (قوله في الامكان) في معنى من أي من الامكان أي ان سلم من الامكان غير معلوم وعدم الامكان غير معلوم وإذا كان كل من الامكان وعدمه غير معلوم لزم التوقف (قوله ذهبوا الى ان الامكان الممكنين) أي التمكنة الخاصة والمعامدة وقوله الى تمكنة عامة أشد بذلك الى ان التوقف إنما هو لفتاخرين (قوله لأنه إذا صدق بعض ج ب) أي معنى (١٦٤) الانسان حيوان بالامكان العام وقوله صدق بعض ب ج أي صدق عكسه

فما قدمها أمكنه ان بين به عكس الموجودات بخلاف السؤال قال (واما للممكنات فسلمنا في الامكان وعدمه غير معلوم لتوقف الأمر على المذكور للامكان فيما على الامكان الساسة الضرورية كنسبها او على مساح الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث الفذين كل واحد منهما غير محقق لعدم الظاهر مدليل هو حب الامكان وعدمه) أقول قسما للثلاثين ذهبوا الى ان عكس الممكنين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوده، فذهبوا الى انه لا يمكن صدق بعض ج ب (بلا يمكن صدق بعض ج ب) بالامكان العام والا فلا شيء من ج ب (ب ج) بالضرورة وعدمه مع الاصل وقول بعض ج ب (ب ب) بالامكان ولا شيء من ج ب (ب ج) بالضرورة ينتج بعض ج ب (ب ج) ليس (ج) بالضرورة وأنه محال وتامياً بالامتناع وهو أن يفرض ذات (ج و ب د) (د ب) بالامكان و (د ج) لبعض ج ب (ب ج) بالامكان وهو المطلوب

فالمقصود بقوله أمكنه الخ أمكنه من غير لزوم مخذور فلا يرد ان البيان بما لم يبين بعد شائع بل قد بين بما بين في عم آخر وأن الافتراض أيضاً فيه البيان بما لم يبين بعد أي استلج الشكل الثالث (قال ممكنة عامة) ولا تنكس الممكنة الخاصة كنسبها لصدق قولنا بعض الانسان كاتب بالامكان الخاص مع عدم صدق بعض الكاتب اسد بالامكان الخاص لصدق كل كاتب انسان بالضرورة ثم يصدق بالامكان العام لأن سلب الالسانية ليس ضروري من الكاتب وبما ذكرنا لظهور ذلك الدفاع مانوم من أن السالبة التوقية أغص من الممكنة الخاصة للوحدة لأنها أغص من الممكنة الخاصة بالسلبتوسوجة والمادة لا فرق بينهما الممكنة الخاصة بالانقطاع ومثل تنكس الاخص لم ينعكس الامر وإنما ثبت عدم امكان الممكنة الخاصة ثبت عدم امكان الموجبة للممكنة العامة فلا وجه له ذهب اليه القدماء والتوقف الصعب وذلك لأن اللازم بما ذكره عدم امكان الممكنة الخاصة الموجبة من ان الجزء السلبى والقدماء انما ذهبوا الى انكسبها باعتبار الجزء التوقية وكذا توقفها باعتبار جيه (قل بعض ج ب) (ب ج) بالامكان يرد على انه لا بد من اجاب كونها أغص قضية لازمة بعد الادليل

موجبة جزئية ممكنة عامة هي نفس الحيوان الانسان فلو لم يصدق هذا العكس لصدق فيه سادة كلية ضرورية وهي لا شيء من الطيور والاسان وتعم هذا القيدس للاسل بفسل الاصل صغرى والتقبض كبرى بحيث يقول بعض الانسان حيوان ولا شيء من الطيور والاسان ينتج لا شيء من الانسان بالامكان وهذا محال وهو انما بدأ من قبض العكس لأن الحقيقة ومادة كل منها صحيح فتكون بعض ممكن كذا وبث حيث في العكس ويرد عليه ما تقدم من ان لا يمكن ان النتيجة وهي لا شيء من الانسان بالامكان مؤدية لئلا لان

سلب الشيء عن نفسه قد يكون مهيئاً لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فلا سلم كدبها لا انا قول هذه والثاني النتيجة موضوعها موضوع الاسل وموضوع الاصل موجود لأنها موجبة ثم ان التدرج مثل التمكنة العامة ولم يمتل للخاصة لأن ما لم العام يلزم الخاص (قوله وهو ان يجرس ذات ج الخ) أي وهو ان يفرض ذات الانسان والحيوان أي صدقهما زيد ونحمل عليه وصف الموضوع ووصف الحيوان فيتصل به متان فتضعهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا فنحمل التمكنة الخاصة من جن الحيوان على زيد صغرى والخاصة من جن الموضوع عكسه كبرى بحيث نقول زيد حيوان بالامكان العام وزيد انسان بالامكان العام ثم نرصد الى الشكل الاول ممكن الصغرى الى بعض الحيوان زيد فيصير هيئة التلبس من الشكل الاول هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان فيج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب

( قوله وتالياً الخ ) حاصله انه اذا صدق مص الاصل حيوان صدق فكيف وهو بعض الحيوان انسان ؟ لو كذب هذا العكس لصدق قبيصة وهو لاشيء من الحيوان يسأل بالضرورة ويسمى ذلك القس الى لاشيء من الاسد عيوب بالضرورة وهذا العكس مافض للاصل الذي هو مفروض الصدق ويكون حكمه قبيضة فكيف كاذباً فيزم صحة العكس وهو المطلوب .  
 وعلت هذا سلم افهول الشرح فنجعل التبيين الاول ان يقول وهو باقي الاصل الذي هو مفروض الصدق اذ كلامنا لشرح وهو امتناع التبيين يمكن ان يخلص منه من يقال ان الاصل كاذب وهو غير مقصود في المطلوب صدقه لا كذبه ( قوله في الشكل الاول ) هذا رد بالقصة لدليل الاول وقوله والثالث رد بالقصة لدليل الثاني وهو دليل الافتراض هو اعلم ان المصنف لم يشرع الثالث لانه اقل قال و على امتناع الصري للملكة مع الكبرى ( ١٦٥ ) الضرورة في الشكل الاول بناء على

انه يمكن اثبات بعض ( ج ب )  
 بالامكان من غير ملاحظة  
 كون مقدمتي الافتراض  
 على هيئة الشكل الثالث  
 من عباداً فكلون ومعدن  
 على ذات واحدة يكون  
 كل منهما شيئاً في وقت  
 غير الوقت الذي ثبت فيه  
 الوصف الآخر ولو بالامكان  
 فلا يكون ج من الشكل  
 الثالث او بشرطه وانما  
 الوقت الذي ثبت فيه  
 الوصف لثبات الواقعة  
 مكررة كما يأتي بناء  
 ( قوله وسنعرّف الخ ) أي في  
 باب الخلفيات ( قوله فلو قلناه  
 على العكس الضرورية )  
 أي الواقعة تبعاً للملكة  
 الواقعة بكذا للأصل ( قوله  
 وقد نبيح ايها لا تنكس  
 الادانة ) أي ولعدم

والثالث طريق العكس فانه لو كذب بعض ( ج ب ) بالامكان لصدق لاشيء من ( ج ب ) بالضرورة  
 بـ يمكن الى لاشيء من ( ج ب ) بالضرورة وقد كان بعض ( ج ب ) بالامكان فيجتمع لتفصيل  
 وهذه الدلائل لانها الاولان فلو قلنا على امتناع الصري للملكة في الشكل الاول والثالث  
 وسنعرّف انه حجية مؤد الثالث فلو قلنا على امتناع الصري للملكة في الشكل الاول والثالث  
 لا يمكن الادانة فانه لم يتم هذه الدلائل ولم يظهر التصرف يدل على الامتناع ولا على  
 عدمه نوصيه به فادعهم انما اذا اعتبرنا موضوع المصنف كما هو مذهب الشيع يظهر عدم امتناع  
 للملكة لان مفهوم الاصل ان ما هو ( ج ) بالفضل ( ب ) بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ( ب )  
 بالفضل ( ج ) بالامكان ويحجز ان يكون ( ب ) بالامكان ومن لا يخرج من القوة الى الفعل فلا  
 ( قوله وانما اذا اعتبرنا موضوع المصنف ) فلو قلنا ان ادعهم انصف نفسا لموضوع المصنف بالامكان  
 العام على ما هو مذهب الصري يلزم امتناع الصري بالصفة الضرورية كعكسها والعكس ادوية الملكة  
 وهو مجموع لمواد ان يكون الالتزام كونه ( ج ) بالفضل بناء على كون عدد الوصف في الاصل بالفضل  
 وهذا ادعاء ظهر ان الاستدلال انما يتم على مذهب الفارابي على امتناع الصري امسكة وانما ضم  
 المصنف قوله مع الكبرى الضرورية لان القرينة فيما نحن فيه كسلك ( قال ولثالث ) لم يشرع  
 التصرف بناء على انه يمكن التبع بعض ( ج ب ) بالامكان من غير ملاحظة كون المقدمتين الافتراضيتين  
 على هيئة الشكل الثالث وانما افادوا على ذات واحدة يكون كل واحد منهما شيئاً في وقت  
 آخر ولو بالامكان ( قال وسنعرّف انها عكس ) وانما كسبي بمصنف على عدم التحقيق حيث قد وكل  
 منه غير متعلق لانه كما في عدم تمام الدليلين ولا حاجة الى ادعاء المطلقين ( قال ولن لا يخرج  
 الخ ) ولو فرض حروجه يكون ج بالفضل فيصدق بعض ( ج ب ) بالفضل ولا يكون للملكة  
 العامة احصى قضية ( قوله يلزم امتناع البلية ) الى قوله ويكون الملكة العامة نتيجة في صري  
 الشكل الاول والثالث بلا شبهة لا سيما في الاوسط ملائمة وانما كان الصري للملكة

لا يتأني الامكان بحيث يتدلى ان ذلك هوام الواقع عكساً كذا ليس يمكن مخالفة للاصل الذي هو الملكة العامة على هو  
 بما هو عليه يتم حينئذ الفرض الثالث ( قوله توقف فيه ) أي حيث قد وكل من عكسها وعدم عكسها غير معلوم وانما لم يعبر  
 بعدم الامتناع مع ان القوم ادعوا دعوة وأما، فلما دلت هذه الدعوة لانه لا حاجة الى ادعاء بطلان  
 الدعوة او عدم تحققه بالامتناع كاذب في التصديق ( قوله وانما الخ ) هذا ليعترض على المصنف في توقفه وحاصله انما لو انكرنا  
 المذهب المذكور لم يضر وبعدم الامتناع ومن نظرا لمذهب الفارابي لم يضر بالامتناع فلا وجه حجية فتوقف ( قوله ان ما هو  
 ج بالفضل ) أي ان كل ما انصف باخرية بالفضل هو مركوب زائد بالامكان وعكس بعض مركوب زائد بالامكان حار بالامكان  
 كاذب لصدق قبيصة كما يأتي

( قوله وما يصدق المثال المذكور في الـ (ج) في المذكور بما تقدم في عكس السوال وهو لما دللنا الى هنا قوله  
 فانه يصدق كل حار مركوب (ج) ( ١٦٦ ) ( قوله لان كل (ج) في وثا كذب ذلك العكس لصدق نفسه وهو لانيه

فلا يصدق انكس وما يصدق ذلك المذكور في السالبة بالضرورة فانه يصدق كل حار مركوب  
 زيد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد  
 بالفعل فليس بالضرورة ولا شيء من الفرس بخلاف بالضرورة فلا شيء مما هو مركوب زيد بالفعل  
 محرم بالضرورة واما اذا افترضنا بالامكان كما هو مذهب القارائي بعكس الملكية كعصا لانيه  
 فهو موهبا ان ما هو (ج) بالامكان موهبا (ب) بالامكان فاهو (ب) بالامكان (ج) بالامكان لا محالة  
 وتصحح لك من هذه الحديث

سوجه جزئية يمكنه عامة فتكون الملكية متحققة في الصري الاول والثالث ولا اشتداه ويكون التقيض  
 بالحق المقروض متحققا ان يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد فليس بالضرورة واما  
 اعتمادنا عليه به بالفعل اخطا في كما هو مذهب الشيخ يزعم للتأخرين يجب ان لا يثبت شيء من  
 هذه الاحكام فوقف المصنف حينئذ في ملكيته لا محال

متحداً منه بلين له كورين امكان الملكية كعصا واما ان ذلك تحت امكان السالبة بالضرورة  
 كعصا لانه اذا صدق لانيه من (ج ب) بالضرورة صدق لانيه من (ج ح) بالضرورة والا  
 لصدق عصه وهو عص (ج ح) بالامكان وتمكن في عص (ج ب) بالامكان وهو نفس الاصل  
 والسري في ذلك ان الملكية انا كذا متلازمين كل قيصاها متلازمين عطفاً واما حرونا لك تظهر  
 ان مذهب انتاج الملكية على ملكها وقدم امكانها على امكان الضرورية في اذكر اولي  
 والامر في ذلك أسهل ولا كل ترتب الاحكام الثلاثة على مذهب القارائي في غاية الظهور لم يشرع  
 قدس سره لانه (قوله ويكون التقيض (ج ح) اخره عن الاحكام الثلاثة لتعلقه بجميعها فانه لو ثبت للمثال  
 المذكور يطل الاحكام الثلاثة كما لا يخفى (قوله اد لا صدق) على مذهب القارائي ان كل ما هو  
 مركوب زيد فليس بالضرورة تصالح جميع (ج ح) لان بعض ما هو مركوب زيد بالامكان حار  
 بالضرورة فيصدق بعض ما هو مركوب زيد بالامكان ليس فليس بالامكان (قوله يزعم للتأخرين قبله  
 بذلك لانه لو اعتبر اصنافه بما به بالفعل بمقتضى العرض كما هو مذهب القارائي يكون الاحكام الثلاثة  
 ثابتة ابدأ منه على تلازم الامكان والفعل بمقتضى الفرض (قوله يجب ان لا يثبت (ج ح) أي عدم  
 الترتب والاشتداد واجب بغير عيب بصلان توقف المصنف (قوله فوقف المصنف لثم) قال  
 الحق انتقاري قلت المتبر هو التبر انكس وقع لرد في أنه الفعل بمقتضى عص الامر وبمقتضى  
 فرض الفرض وأن الفعل بمقتضى العرض حل هو بسو بالامكان أم لا انتهى وفيه ان اعتبار الفعل  
 بمقتضى العرض انما هو تحقيق انتقاري لم يسبق اليه أحد فيه فانه لو تردد المصنف عليه لما اوضحه  
 كما لا وجه لدل على ذلك التوقف فتوجه فيها هو الحق من مذهب القارائي وليس له يلزم  
 من ذلك ان يكون المصنف متوقفاً في جميع المسائل العينية (قد وبمقتضى ذلك (ج ح) فيه اشارة الى  
 ان جزم المصنف بعدم امكان السالبة بالضرورة كعصا استبعد من حرمه بالامكان الناشئ

من مركوب زيد بالفعل  
 بخلاف بالضرورة واما كان  
 حار التقيض صدق لان  
 كل ما هو مركوب زيد  
 بالفعل فليس بالضرورة  
 ولا شيء من الفرس بخلاف  
 بالضرورة يندج لانيه  
 بما هو مركوب زيد بالفعل  
 حار بالضرورة وهو  
 المطلوب فتكون الشرح  
 لان كل (ج ح) دليل على  
 صدق تقيض العكس واما  
 كان يقين العكس صادقاً  
 كان العكس كاذباً (قوله  
 لان مفهومها ان ما هو ج  
 بالامكان) أي ما هو حار  
 بالامكان فهو مركوب زيد  
 بالامكان وما هو مركوب  
 زيد بالامكان فهو حار  
 بالامكان (قوله ويستصح  
 لك من هذه الحديث)  
 أي من حسن هذه الساحة  
 أي من جنس الابهات  
 الثلاثة أي الردود على  
 المتقدمين وهو قوله واما  
 الثالث فتوقفه على امكان  
 السالبة مع قرأه بحيث  
 السالبة والتفنية ووجه  
 الانصاح انه قد تقدم له ان لا  
 يصح ان لا يثبت الثالث الا اذا

فلما ان الضرورية تحكي كعصا وامكانها كعصا مجموع لامكان الملكية كعصا لاجل  
 ان يكون عكس الملكية الالحاق بغيره بالضرورة وتمكن الضرورية الى شيء وحدها امكان لا ينافي الاصل الا هو لان التقيض بالامكان  
 انما هو الضرورية فتأمل



( قوله ويشتم مع الاصل هكذا قد يكون الخ ) اقتصر الشارع على ما اذا كان لاصل حرجياً لان ما لم يحرم في يوم كايه  
( قوله وهو محل سروره صادق الخ ) أي فاستعالة النتيجة يست بمعاقبة الاصل لمع ومن التصديق بغير ماس وما يأتي  
من انك حلت سكون فيها وهو كما كان اب قاب صدق فتكون النتيجة كاذبة ( قوله كذا كان اب قاب ) أي كما كان  
شيئاً انسان في نفس الامر والواقع هو انك متى لم لا يبرع عن هذه الحالة هذا هو المراد فلا يدعزبان انما انشئ نفسه  
بطل لما صرحت ساعاً ان معناه ان كذب الشيء الثابت في الواقع ما فيه من تحصيل الحاصل ( قوله اذا صدق قولنا ليس الشيء ) أي  
اذا صدق ليس الشيء اذا كان الشيء انما هو مرس صدق كذبه وهو ليس الشيء انما اذا كان الشيء فرساً كان انساناً ذلوع يصدور  
اصديق قيمه وهو قد يكون اذا كان ( ١٦٨ ) انشئ فرساً كان انساناً ويضم مع لاصل على انصغري هكذا قد يكون اده

كان لشيء فرساً كان انساناً  
وليس البتة اذا كان الشيء  
... فهو مرس ينتج قد  
لا يكون اده كان لشيء فرساً  
هو مرس وهو محال لانه  
سلب الشيء عن نفسه قوله  
لا كما كان هذا اذا كان الخ  
أي اذا كان انكس كاذب  
لا في نفسه وهو كما كان هذا  
انساناً كان حيواناً صادق  
وذلك كان انفيص صادقاً  
كان للعكس كاذباً ( قوله  
كان كانت متناقضة غاصه )  
أي بمعنى لاجس وهو  
أن يكون طرفاً صادقاً  
وقوله به يدعك أي لم  
تخص به فانه يتصور كما كان  
الانسان تاملاً كل الخ  
نعتاً فكذلك كما كان الخ  
كافاً كان الانسان نطقاً  
ويشتم مع الاصل هكذا قد يكون اده كان ( اب مع د ) وليس البتة اذا كان ( ح د قاب ) ينتج قد  
لا يكون اذا كان ( اب قاب ) وهو محل ضرورة صدق قول كذا كان ( اب قاب ) وأما ما كانت  
سابقة فلهذا اده صدق قولنا ليس البتة اذا كان ( اب مع د ) وحسب أن صدق ليس البتة اده  
كان ( ح د قاب ) والا فانه يكون اذا كان ( ح د قاب ) وهو مع لاصل ينتج قد لا يكون اذا كان  
( ح د مع د ) عدا خلف و عام يعكس النتيجة كذبة لحوار أن يكون كذا أهم من  
القدم واستماع استماع العلم فاحسن كلياً كقولنا كذا كان شيء ما كان حيواناً وعكس كذا  
كاذب وأما السالبة المؤنثة فلا تنكس لصدق قولنا قد لا يكون كذا كان هذا حيواناً هو الانسان  
مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الانسان كان حيواناً لانه كما كان هذا الانسان كان حيواناً  
اذا كانت النسبة لزومية اذ كانتات اتعاقبة فان كانت اتعاقبة خاصة لم يرد عكسها لان معادها  
موافقة صادق لصدق فكذلك اذا كان الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك فلا قائمة فيه  
وان كانت عامة لم تنكس لحوار موافقة الصدق للتقدير يكون العكس حيث لا يكون العكس صادقاً  
وأما في الترحيبات يست مسائل العلوم حتى يكون السكينة ايده وأضبط وفيه ان السوالب احادية أيضاً  
ليست مسائل العلوم مخالفة لم يشه بطريق العكس مع حرجية فيما لاه جل الله عوى مر كذا  
من انعكاس الموحدة والسالبة ساء ولا يمكن اناب ذلك طريق العكس اذ لاه فيه عدم اثبات  
عكس أحدهما من تسام عكس الأخرى وبانه طريق آخر ( قال فسلكا ان عدا الصادق الخ )  
عني ان الصادقين متوافقين من غير تفاوت لان الأمور الصادقة صادقة على جميع الأوصاف والاحوال  
الحققة معها في نفس الامر فما قيل ان موافقة كذا للقدم في الاتعاقبة ليس كواقعة التقدم له  
لحوار أن يكون التالي أهم من التامم فيكون موافقة التقدم له جزئية مع ان موافقة التالي له كلية  
ويعد عكس الموحدة الكلية وهم فليس ( قال لحوار موافقة الخ ) لان الصادق صادق على أي

( قوله موافقة صادق لصادق ) أي موافقة التالي للتقدم فالصادق الاول مصدوقه التالي والثاني مصدوقه لقدم وقوله فكذلك وأما  
أن هذا الصادق وهو التقدم وذلك الصادق وهو التالي يعني ان الصادقين متوافقين من غير تفاوت لان الأمور  
الصادقة في نفس الامر صادقة على جميع الأوصاف والاحوال الحققة معها في نفس الامر ( قوله وان كانت عامة ) أي يصدق  
الاحم وهو أن يكون التالي صادقاً سواء كان التقدم صادقاً وكذا هو كما كان الانسان حرجاً أو فرساً كان الانسان كاذباً ( قوله  
لحوار موافقة الصادق ) وهو التالي وقوله للتقدير أي شيء تقدير كان سواء قدرت الانسان حرجاً أو فرساً أو شجرأ أو  
غير ذلك لان الصادق لما كان تاماً في نفس الامر كان موافقاً ومحمداً لأي تقدير كان صادقاً وكذا وقوله بدون العكس أي  
بدون موافقة أي تقدير لصادق بحيث يبرم أن يكون التصديق السكاذب موافقاً للصدق نحو كما كان الانسان نطقاً كان الخ  
صاحلاً لان التصديق السكاذب لما لم يكن صادقاً في نفس الامر وموافقة لصدق في الواقع فرع صدقه فلم يثبت حينئذ موافقته



لصادق وأما كان الكاذب لا يجمع الصدق فلا عكسها يتأتى حيث إذا كان الخالي صادقاً والعم كاذباً نحو كذا كل أطرافه  
كل الإنسان نالفاً قد عكسها حيث كذا كل الإنسان نالفاً كان أحمر صاعداً وهذا العكس كاذب بالمتن لأن الكاذب لا يوافق  
الصدق والقضية اللاحقة مساهة على الأخص وقد عدم في العكس فلا يكون لما حيث عكس ضاملاً ( قوله البحث الثالث في  
عكس التقيض ) أي ( قوله قال قدمه للطعنين عكس التقيض ) أي لو أمضى ثابته للصدق عكس التقيض للوافق وما  
قوله للتأخرون ونسبهم النصف عكس التقيض الخالف ( قوله وتقيض ( ١٦٩ ) الجزء الأول ثانياً ) في معنى السحب

والأول مباحاً فهو من  
قيل التطف على مدلولي  
عدين مختلفين وأمرور  
مقدم ( قوله مع علماء  
الكسب والصدق يجمعهم )  
إيهام للملازمة أي مع  
بناء الكسب والصدق في  
التقيض الخاصة بين المتدينين  
مقدمة على من كونه متفقاً  
أو مقدراً وأمرور بدعية

وأما التفاضلات فلا يتصور فيها العكس لعدم استازار حراًيب عكسب سبط وقد عرفت ذلك في  
معبر البحث فان

( البحث الثالث في عكس التقيض وهو عبارة عن حمل الجزء الأول من القضية تقيض الثاني والثاني  
بين الأول مع معاملة الأصل في الكيف وموافقته في الصدق )

( أقول ) قال قدمه الطعنين عكس التقيض هو حسن تقيض الجزء الثاني جزأاً أو قسماً  
الجزء الأول ثانياً مع بناء الكسب والصدق بمجالي فإذا قل كل إنسان حيوان كان عكسه كذا ليس  
بحيوان ليس وإنسان وحكم الموجبات فيه حكم السوال في الممكن المستوي ولكن حكم الموجبة

( قوله قال قدمه الطعنين ) عكس التقيض أقول يستعمل في العلوم هو عكس التقيض بهذا المعنى \*  
وأما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها

للملازمة والافتراض  
الفرق بينهما لا يكون بواسطة  
فخرج القضية للملازمة  
بواسطة كذا ثمة والسفلة  
العامية للآثار تنبئ بالضرورة  
ثم إن هذه صيرفت لمعنى  
التقيض مع قطع النظر  
عن الجهة قرينة بيان  
الوحدات صده في أورد  
على قوله وهذا حذف  
له لا تناقض بين بعض  
( ج ) ليس ( ب ) والواقع  
عكساً لبعض الممكن وكل  
( ج ) ( ب ) المطلقة العامة

تقدير فرض إذا كان يمكن الإجماع معه ( قال وتقيض الجزء الأول ثانياً ) وفي معنى السحب والأول  
ثانياً فهو من قيل المعطف على مدلولي مائيلين مختلفين وأمرور مقسم ( قل مع بناء الكسب )  
والصدق محال قد مر من قبل سبق أن المراد ببلية لمية للملازمة ومن جهة الصدق عكسها بقاؤه في  
القضية الخاصة به التبدل مثلاً بماله من كونه محمداً أو مقدراً والمتأخر من الأروم مالا يكون  
بواسطة فيخرج القضية للملازمة التي هي أعم من عكس تقيض القضية كالثانية والمطابقة العامة  
اللازمين للضرورة وهذا تعريف لعكس التقيض مع قطع النظر عن الجهة قرينة بالالوجهات  
صده في أورد على قوله وهذا حذف له لا تناقض بين بعض ( ج ) ليس ( ب ) وكل ( ج ) المطلقة  
العامية لمحو أن يكون البعض ليس متى وقت ( ب ) في وقت آخر وبيان له لمردقولة كل ( ج )  
المطلقة العامة فإنها لا يمكن بل بالضرورة أو دائماً مثلاً وامكسه إلى كل مائيل ( ب ) ليس ( ج )  
دائماً والأخص مائيل ( ج ) بالفضل وعكس المعكس المستوي إلى قولنا بعض ( ج ) ليس ( ب )  
( ب ) بالفضل وقد كان كل ( ج ) بالضرورة أو دائماً هذا حذف فقد خرج عن المرام وأمال  
الكلام قيل يمكن إثبات امكس الموجبة الكلية كسبها من استقدا الموجبة الكلية أما من  
متساويين أو أخص أو أعم مطلقاً وقد ثبت أن بعض المتساويين متساويين وبعض الآخر  
والأعم أعم وأخص وفي نظر لأن الثالث لا ذكر أن يصدق للوحدة المركبة من تقيض طرفي

( م — ٢٢ شرح القضية ثانياً ) لجواز أن يكون البعض ليس ( ب ) في وقت آخر  
وأخص لأنه لم يرد قوله كل ( ج ) المطلقة العامة أو لا يمكن بل أورد كل ( ج ) بالضرورة أو دائماً مثلاً وامكسه إلى كل مائيل  
( ب ) ليس ( ج ) دائماً والأخص مائيل ( ج ) بالفضل ويتعكس المعكس المستوي إلى قولنا بعض ( ج ) ليس ( ب ) بالفضل وقد كان كل  
( ج ) ( ب ) بالضرورة أو دائماً هذا حذف فقد خرج عن المرام وأمال الكلام ( قوله وحكم اللوحات الخ ) أي والموجبة الكلية  
تتمكس كسبها والموجبة الجزئية لا يمكن لما كان السالبة الكلية متمكس المستوي كسبها جزئياً ثمة لا يمكن المستوي وقوله  
في العكس أي حكم السوال في الممكن المستوي حكم الموجبات حد فمكأن أن الموجبة الكلية من متمكس كسبها حد كذلك

السالبة الكلية يمكن كتمسكها، فالتسوي وكما ان الموجبة الحرة ما لا يمكن لها كذلك السالبة الحرة لا يمكنها. عكساً  
 مستويًا (قوله فاما صدق قولنا كل ج بـ) أي: «إذا صدق قولنا كل انسان حيوان انمكن الى قولنا كل مانس بجيوان  
 يسر انسان ولو لم يصدق هذا العكس لصدق لازم تقبضه وهو: «بعض مانس بجيوان انسان وينمكن بالعكس التسوي الى قولنا  
 بعض الانسان ليس بجيوان وهو ماقضى للاصل بفروض الصدق وهو كل اصل حيوان فإ أدى لماقصته مفروض الصدق  
 وهو عكس لازم للتقبض باصل صدق لازم التقبض صدق بعض يمكن وينب العكس قول الشارع ولا فمض مانس جـ  
 مراده ولو لم يصدق يمكن لصدق هذه القضية على هي لازمة لبعض العكس لانها قضية: «بعض العكس ليس بعض  
 مانس بجيوان ليس انسان وهو مشتتم على ثلاث أدوات على هاتى الاول مصعب على الثالث وعلى الثانى استخرج الامر  
 الى قولنا بعض مانس بجيوان اسلمه وانما لم يذكر الشارع التقبض فيه ودكر لازمه لان التقبض سامة جزئية وهي لا تمكن  
 مع اننا هنا جيون لعكس التقبض لاحل الاستدلال على صدق العكس فذكر لازم تقبض وهي الموجبة الجزئية لاجل ان يمكن  
 ويصح الاستدلال على صدق عكس الاصل الذي هو المطلوب وانما قلنا ويمكن بالعكس التسوي ولم نذكره يمكن التقبض  
 لثلاثا يكون في الكلام مصادفة لانا صدق (١٧٠) بانه مكعب فأجابه الدليل فامل (قوله أو يسهم) عطف على قوله

الكلية يمكن كتمسكها فاد صدق قولنا كل (ج ب) يمكن الى قولنا «بعض (ب) ليس (ج)»  
 (ج) والاقبض مانس (ج ب) ونمكن بالعكس التسوي الى قولنا بعض (ج) ليس (ب)  
 وقد كان كل (ج ب) هنا خلف وينضم الى الاصل حكما بعض - ليس (ب ج) وكل (ج ب)  
 يستج بعض مانس (ب ب) وانه محال والوجه الجزئية لا تمكن لصدق قولنا بعض الحيوان  
 لا انسان وكذب بعض الاصل لاجل حيوان والسالبة كلية كانت او حرة يمكن الى سالة جزئية  
 فاما قلنا لاني، من (ج ب) أو ليس بعضه (ب) فليصدق ليس بعض مانس (ب) ليس (ج)  
 والا فكل مانس (ب) ليس (ج) ونمكن يمكن للتقبض الى قولنا كل (ج ب) وقد كان  
 لاشيء هو ليس بعض (ج ب) هذا خلف وهكذا الترتيب الصلة الموجبة للتقبض يمكن كتمسكها  
 الموجبة للكلية على تقدير صدقها ولما لم يأت المزمع بها (فان تمكن الى سالة حرة) ولا  
 تمكن سالة كلية لصدق قولنا لاشيء من الانسان أو ليس بعض الانسان فخرس وكذب لاشيء  
 من الانسان بل الانسان ان بعض الانسان كالحجر لا انسان

وبمكن اشارة الى دليل  
 اخلف والادبارة الى  
 دليل العكس أي ان لازم  
 التقبض اما ان يمكن في  
 دليل العكس أو يضم  
 للاصل في دليل الخلف  
 (قوله والموجة الجزئية  
 الخ) من جهة الفرع على  
 قولنا «بعض الحيوان  
 الخ وكذا مانسده (قوله  
 لاشيء من ج ب) أي  
 انه اذا صدق قولنا لاشيء

من الانسان فخرس أو ليس بعض الانسان فخرس صدق عكسه وهو ليس بعض مانس فخرس ليس  
 انسان اذا لو لم يصدق بصدقه وهو كل مانس فخرس ليس انسان موجبة معدولة وينمكن يمكن للتقبض الى قولنا  
 كل انسان فخرس وهو مخالف للاصل للفروض الصدق وبه فاما من فليكن عكس تقبض العكس بطلاناً فكذلك تقبض العكس  
 فتنت العكس وان لم يذكر الشرح حد دليل الخلف لا علت ساجاً انه لا يكون الا على هيئة الشكل الاول وهو ذات غير شأنا  
 وذلك لانه اذا كان الاصل جزئية فطاهر لان الشكل الاول شرطه الانجاب في صفراء وأن يكون كبرية كلية فاداً ضم تقبض  
 انمكن للاصل الذي هو سلب جزئي لا يجوز اما ان يحمل الاصل صغرى أو كبرى فان كان صغرى لم يكن لشرط الاول  
 موجوداً وان جعل كبرى فقد الشرط الثاني وأما لو كان لاصل كلياً فلا يتأتى أن يكون الاصل صغرى فقد الشرط الاول  
 وان جعل كبرى لم يكن القيس على هيئة الشكل الاول بل الثالث ولا يمكن رده له يمكن الكبرى اذ رد الثالث لاول  
 يكون عكس الصغرى فامل فان قلت قول الشرح ويمكن يمكن التقبض فيه شيء وذلك لانه صدق الصلة الدليل على ثبوت  
 عكس التقبض فكيف يأخذ في الدليل وهل هذا الامعاد تفتل أن لا تخود عكس الموجبة وقد ثبت في مبرهنة الان لا يمكن  
 السالبة وبه وفرق وبه في تمكن السالبة الكلية كتمسكها بش الموجبة لصدق قولنا لاشيء من الانسان فخرس وكذب لاشيء من  
 الانسان بل الانسان لان الاول مصعب على الثاني فيثبت ان جميع صغرى الانسان مع ان حملته الحجر مثلا وهو غير انسان

( قوله كما كان ان كان ج الخ ) أي كما كان الشيء انسانا كان حيوانا فمكة كالم يكن حيوانا لم يكن انسانا ( قوله لان اشتد الالتزام ) وهو الحيوانية ( قوله ليس بيته ) وقد لا يكون اد كان من نبيذ ) أي اذا كان الشيء انسانا فهو مرس فمكة قد لا يكون له الالم يكن الشيء فرسا لم يكن انسانا ولولم يصدق هذا الصدق قبضه وهو كما لم يكن فرسا لم يكن انسانا ويتنكب الى كما كان انسانا كان فرسا وهو مافض للاصل الفروض الصدق ( قوله وقال للتأخرون لتج ) ماصه ان التقضي هو ما تنكب التقيض بمن واستدلوا على صحة في دلوجة السكفة والذئب باذلة وعن صحة في مثير طبقات بدليل فاني للتأخرون معوا تلك الدالة وحاص منهم للدالة للثمة له في الخبيات ان قولكم في اللوحة السكفة ادا سبق كل انسان حيوان صدق عنكم ككل ما ليس بحيوان ليس بالانسان لو لم يصدق هذا العكس لصدقت اللوحة المعدولة لذي اسلم في التقيض وهي بعض ما ليس بحيوان اسند الى آخر ما لم يصدق ان لو لم يصدق عكس ادرجة السكفة لزم صدق هذه اللوحة المعدولة بل الالتزام على عدم صدقه صدق قبضه وهو ليس ببعض ما ليس بحيوان ( ١٧١ ) ليس فاسا ولا سلم هذا التقيض مستلزم

لتلك اللوحة المحصلة لان التقيض سلبية معدولة الطرزين والتقيض الاخرى موجبة محصلة والسالبة اعلم من المحصلة لان اللوحة لا صدق الا عند وجود الموضوع ونسب المحمول له وتكدها اذ لا يصدق محلاا بخلاف السالبة فالصدق عند عدم الموضوع وعند وجوده مع عدم وجود المحمول له ولا تنكب الا عند ثبوت المحمول للموضوع وحسنه في التقيض اعصب انتهى الاول على ثبوت عدم الاسمية قولنا يلزم من ثبوت عدم الاسمية

لا اذ صدق كما كان ( اسكال ج ) فكل ما لم يكن ( ج د ) لم يكن ( اب ) لان اشتد الالتزام يستلزم انشاء انزوم والاطار اشتد الالتزام مع قد للزوم وهو ما يجزم للضرورة سيما للوحدة لطرية لا تنكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كل انسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا والاسانين تنكسان الى سادة جرئية لانه اذ صدق ليس الة او قد لا يكون ادا كان ( اب ج د ) فقد لا يكون ادا لم يكن ( ج د ) لم يكن ( اب ) والا فكيف لم يكن ( ج د ) لم يكن ( اب ) وتنكس الى كما كان ( اب ) كان ( ج د ) وقد كان ليس ثلثة او قد لا يكون ادا كان ( ب ج د ) هذا حاص وقال للتأخرون لاسلم ان لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ( ج ح ) دية مالى البان انه يلزم من صدق قولنا ليس بعض ما ليس ( ب ) ليس ( ج ) لكنه لا يلزم من صدق بعض ما ليس ( ج ح ) لان سلبية المعدولة نعم من ( قوله وقال للتأخرون لاسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس ( ب ح ) دية مالى فلياب الخ ) أقول قد دفع ذلك

قوله وقد دفع ذلك الخ ( وقد دفع ) فبعض من لا يكون المحمول من الموضوعات من التماسه وحيد يكون لتقيض المحمول افراد موجوده في لازم السالبة المعدولة وللوحدة المحصلة ولتبع قواعد القس انما هو فخر الحاجة وقد مر مثل ذلك في قوله ونفضا للتساويين متساويين ولاجل ذلك كان المشتمل في العلوم عكس التقيض على رأي المتقدمين اذ لاسمالة في العلوم يكون محمولها من الموضوعات اشتملة فليس انذار للتأخرون الا مجرد تعميم القاعدة من غير نحو تسمية تولى عليه

ثبوت الاسمية الذي هو مدلول اللوحة لا احتمال عدم لاسميه ايضا فلا يتم حيث الدليل الذي انشأه على ثبوت العكس في اللوحة السكفة ويلزم من عدم اعمانه فيها عدم اعمانه في انكس السالين سالبة جرئية لاسمائه على انكس اللوحة السكفة كصحتها لانه احدى تنكس تقيض اللوحة في عكسها والقدح في امكان اللوحة الخلية ككشف قدح في الدليلين معا فانا اكنى عليه التشرح وحاصل دفع ذلك للتح انه اذا جاد وجود عدم الزوم بين التقيض وبين القدمة المذكورة في الجدول الا من حمل هذا العكس الذي يؤخذ قبضه موجبة او معدولة الطرفين ونحن لا تأخذها كذلك بل تأخذها وتترده موجبة سالة الطرفين والى كل شيء انصب عنه حيوانيته انتفت السالبة ومن لم يلزم ان اللوحة الة الى المحمول مساواة الدالة في عدم قصده وجود الموضوع لان السلب عن شيء وانت السلب له لا نأخذ في وجهه في حس الامر بل في بشر والمثير وان كان قولك كل ما ليس بحيوان ليس بالانسان موجبة سامة الطرفين في حكم السالبة يصدق عدم الموضوع فلا يكون صيا لا يبنى السلب فان ينصب السلب الاول على ثلثان فيصير انسانا فليتب سلب الاسمية هو ثبوت الاسمية فبعض ذلك العكس ليس كل ما ليس

بحيوان ليس ماكان الشيء الاول منصوب على الشيء الثالث لان الشيء الاول داخل على سائلة الطرفين وإذا دخل السلب على سائلة سلب سله وإذا ثبت هذا التقيض ثبت لازمه وهو الحرمية العاقلة متى ما ليس بحيوان انسد قلنوع لا يرد الا اذا كانت موجبة معدولة الطرفين وبحسب الانحطاط (١٧٢) كذلك بل موجبة سالها قاناً من الدليل على انعكاس ملحوظة الكلية

كنفسها ثم الدليل أيضاً على انعكاس أساسيتين سائلة جرتية لأنتائه على انعكاس الفوجبة الكلية قبول الشرح لان السائلة المعدولة أي معدولة المحصول وان كانت معدولة للتوسوع هنا أيضاً على زعم اللانوع ولراد السائلة المتبعين وهو به أهم من اللوحة المحصلة أي محصلة المحصول وهي القضية الثالثة كورة في الدليل بدل المتبعين وقوله وصديق الامم الخ قد تقدم جوابه وهو نا محمد تلك القضية سائلة الطرفين لا معدولة هما

لأنه مأخذ تبقي الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى المدلول وقد عرفت أن اللوحة السائلة معمول مساوية للسائله قولنا كل ما ليس (ب) هو ليس (ج) موجبة سائلة الطرفين في حكم السائلة في عدم اقتضاه وجود الموضوع قاناً ما يصدق ذلك صفق ليس بمس ما ليس (ب) ليس (ج) فكان معناه سلب (ج) عن مس ما يصدق عليه سلب (ب) فلا بد أن يصدق على ذلك المس أي معنى ما ليس (ج) ويتم الدليل السائلة لمعدولة المدلول وان كانت نعم من الموجبة المحصلة لكن السائلة السالبة المحصول ليست أهم منها بل هي مساوية لها وان تم للدليل على انعكاس لوجبة الكلية كنفسها ثم الدليل أيضاً على انعكاس الساليتين سائلة جرتية لاشته عن انعكاس اللوجبة الكلية كنفسها ولذلك أكتفى في الرد على القدرح في دليل انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فانه قدح في الدليلين معاً هذا ففسهم في انعكاس طليات وأما القدرح في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال لاسلم ان اشياء اللازم يستمر اشياء اللازم وانما معان ذلك اذا كان اللازم فلياً على تقدير انشاء اللازم وهو بموجب ان لا يجهز ان يكون انشاء اللازم أمراً محالاً فيضه قاناً فرض من واقعا لم يبق للفرود مع قان الحال حاو ان يستمر الحال

(قوله لانا مأخذ تبقي الطرفين الخ) ولنا آورد كلة ليس السائلة على سلب شيء عن شيء وزيد لفظ ما حيث لا يضاف لفظ كل الى اللعل ولو أريد المدلول قليل كل لا (ب) لا (ج) (قوله مساوية السائلة) لان سلب الشيء عن شيء وأشياء السلب له لانهما في نفس الامر بل بالاعتبار فاللوجبة في حكم السائلة في عدم اقتضاه للتوسوع (قوله فلا بد أن يصدق الخ) وذلك لان كذب اللوجبة المذكورة أعني كذا ليس (ب) ليس (ج) اما لعدم التوسوع أو لعدم تساوي المدلول و الاول باطل لعدم اتصافه لوجود التوسوع لكونها في قوة السالبة فتبين أن يكون بالإصباح الثاني أعني بغير سلب (ج) محصق سلب (ب) وإذا كان سلب (ج) مسلو ما يصدق عليه سلب (ب) كان عيبه أعني ثبوت (ج) صادقاً عليه والأمر التبع التقيض والسائلة السالبة معمول في قوة الموجبة المحصلة لان سلب السلب لا يعجز الانحطاط في نفس الامر بل يعجزد الاشارة فلا حاجة الى تخصيص قولهم السائلة لا تقتضى وجود التوسوع بما عدا السائلة السائلة معمول لان ذلك فيها اذا كان الانحطاط حقيقياً (قوله هذا قدحهم الخ) أي ما ذكره المشرع قوله قاناً حرون (قوله أن يصدق لاسلم الخ) يمكن دمه بل ان ذلك انعكاس على تقدير خلاف اللازم

أي طريقة المتبعين في انعكاس غير والترتيب الخ واعلم ان المشكل في العلوم انما هو عكس التقيض بل هي التي قاله المتبعون وأما معنى لاني ذكره للتأخرون فقد مستعمل فيها (قوله وهو جعل الجزء الاول) أي من لمعية المعكوسة وقوله تقيض الثاني أي من الاصل وقوله وتذيي أي من انعكاس عن الاول من الاصل

كنفسها ثم الدليل أيضاً على انعكاس أساسيتين سائلة جرتية لأنتائه على انعكاس الفوجبة الكلية قبول الشرح لان السائلة المعدولة أي معدولة المحصول وان كانت معدولة للتوسوع هنا أيضاً على زعم اللانوع ولراد السائلة المتبعين وهو به أهم من اللوحة المحصلة أي محصلة المحصول وهي القضية الثالثة كورة في الدليل بدل المتبعين وقوله وصديق الامم الخ قد تقدم جوابه وهو نا محمد تلك القضية سائلة الطرفين لا معدولة هما

أي طريقة المتبعين في انعكاس غير والترتيب الخ واعلم ان المشكل في العلوم انما هو عكس التقيض بل هي التي قاله المتبعون وأما معنى لاني ذكره للتأخرون فقد مستعمل فيها (قوله وهو جعل الجزء الاول) أي من لمعية المعكوسة وقوله تقيض الثاني أي من الاصل وقوله وتذيي أي من انعكاس عن الاول من الاصل

( قوله يعني تأخذ الجزء الثاني الخ ) أما فسر عبارة التي هذا المعنى دون أن نقول أخذ تقبض الجزء الثاني من الأصل ونحمل  
الجزء الأول أي من الممكن لأن جعل متدي لمعولين ( ١٧٣ ) التثنية والخبر والمفعول الأول لجعل هو

يعني هذا الجزء الثاني من الأصل ونحمل الجزء الأول منه قبض له وتأخذ الجزء الأول من الأصل  
ونحمل الجزء الثاني منه قائدا جازما عكس قول كل سان حيوان حيا الحيوان وصحت غرضه الأول  
قبضه أي فلاحوا وأخذوا الإنسان وجعل الجزء الثاني منه يحصل لشيء مما ليس حيوانا فصار  
وهي القصة للمقالة من الممكن والأوضح أن يقال أنه عند قبض الجزء الثاني من الأصل أولا  
وعين الجزء الأول ثانيا مع الخاصة في السكف ولو افترض في الصدق قال

( وأما ملحوظات هذا كانت كلية فجمع بها وهي أن لا يمكن مواءمها للممكن نسوي لا يمكن  
أن يصدق بالضرورة كل شيء ليس بمحتمل وقيل لا بد من ذلك دون عكسه ففهمت وتضمن  
الضرورة والخاصة وأنه كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو ذلك كل ( ج ب ) ذلك لشيء مما ليس  
( ب ح ) والافضل ما ليس ( ب ) هو ( ج ) فالقول وهو مع الأصل يتبع معنى باليس ( ب )  
هو ( ب ) بالضرورة في الضرورة وأما في الخاصة وهو محال وأن لشروطه والعرفية المستان  
فتمثيل عرفة كلية لأنه إما صدق بالضرورة أو ذلك كل ( ج ب ) مادام ( ج ) ففانها  
لا شيء مما ليس ( ب ح ) مادام ليس ( ب ) والافضل ما ليس ( ب ) فهو ( ج ) حين هو ليس  
( ب ) وهو مع الأصل يتبع معنى ما ليس ( ب ) فهو ( ب ) حين هو ليس ( ب ) وهو محال وأما  
الخاصة فتضمن عرفة كلية لأنه في المعنى أن نمرية الصفة فلاستلزام العائين لابد وأما

( قوله سي تأخذ الجزء الثاني من الأصل ونحمل الجزء الأول منه أي من الممكن قبضه ) أقول  
أما فسر عبارة التي هذا معنى دون أن نقول أخذ قبض الجزء الثاني من الأصل ونحمل الجزء  
الأول من الممكن لأن المفعول الأول لجعل هو البناء المعنى يراد به الذات والمفعول الثاني هو  
الجزء الذي يراد به الوصف فتعريفه بغيره هو أن يحمل الجزء الأول من الممكن موضوعا  
يكونه قبض الجزء الثاني من الأصل وذلك لا يتصور إلا ما يؤخذ الجزء الثاني من الأصل ليتبين  
فيه قبضه فيحمل الجزء الأول من الممكن موضوعا بغيره بصفة أخرى كونه قبضا لجزء الثاني من  
الأصل ولو فسرت حمل قبض الجزء الثاني من الأصل جزأ أول من الممكن ريد أن يراد بالمفعول  
الأول الوصف وبالتالي فالتأخذ تأخذ هذا المعنى فالصورة مذكورة الشرح

( قوله ليتبين به قبضه ) أي لتحصيل قبضه بتدخل حرف السلب عليه ( قوله فيحمل الجزء  
الأول الخ ) أن يوضع ذلك التقبض الخاص بتدخل حرف السلب في التمرة الأولى فيحمل الجزء  
الأول من الممكن موضوعا بكونه قبض الجزء الثاني من الأصل وحاصله أن الممكن أنه كور  
أعيا يحصل أن يؤخذ الجزء الثاني من الأصل فيدخل عليه حرف السلب ويذكر أولا وحيلته  
صح أن يقال حمل قبض الجزء الثاني أولا أي موضوعا فلازلية وهو الأوضح ويصح أن يقال  
جعل الجزء الأول من الممكن موضوعا بكونه قبض الجزء الثاني من الأصل وهو معاد عبارة  
للسلب أن حمل على ظاهره قوله ( ولو فسرت ) أي عبارة التي ( قوله زعم أن يراد الخ ) أو  
يقال بتدريج لمعول الثاني على الأول لمعولا على طوله ولتقصود بما ذكره سيد فسر مره لمعول

موضوعا للأولية وهذا هو الأوضح ويصح أن يقال جعل الجزء الأول من الممكن موضوعا بكونه قبض الجزء الثاني من الأصل  
وهو معاد عبارة للسلب أن حملت على ظاهرها ما أن جعل الصانع في كلامه مضاعفا لمعول الثاني رجع كلامه للأوضح فأنزل

(قوله حكم الموجودات حكم السوالب الخ) أي فلوحة الكلية تنكس كفسف والوجه الحرثية لا تنكس وقوله يدور  
 انكس أي ليس حكم السوالب في هذا النكس حكم الموجودات في المنكس المنوي وقد بين ذلك الحكم بقوله فالوجوديات الخ  
 (قوله فالحكمة هي لا تنكس سوالها الخ) وهي لو تيقن أي الوثقة لعامة والوثقة المنتشرة والوجوديات أي الوجودية للادامة  
 والوجودية للضرورة وانكس ي ( ١٧٤ ) النكس العامة والندسة الحسة وساطقة العامة هذه اسمة لا تنكس

الادوام في اصح فلاه يصنع بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام والا فلا شيء  
 ما ليس (بج) دائماً فتنكس إلى لا شيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان لا شيء من (ج) ب  
 بالفعل حكم الادوام وبزمنه كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل ووجود الموضوع هنا حذف  
 (قول) على رأي المتأخرين حكم الموجودات فيه حكم السوالب في المنكس يستوي بدون النكس  
 فالوجودات ان كانت كلية فالحكمة هي لا تنكس سوالها فتنكس للمستوى لا تنكس يمكن التيقن لان  
 فوقية أحصاه وهي لا يمكن لصديق فوفا بالضرورة كل قرر فهو ليس بمتخلف وقت التزيح  
 لاداً مع كذب عكس وهو ليس بعض المتخلف بقدر بالامكان العام لما عرفت أن كل متخلف  
 قرر بالضرورة واما لم تنكس فوقية لم ينكس شيء من واسع لان علم انكس الاخص سترام  
 عدم النكس الاخص لما مرجع مرة بالضرورة والادامة تنكس دائماً كلية لانه اذا صدق  
 بالضرورة أو دائماً كل (ج) فداً لا شيء من ليس (بج) والا فبعض ما ليس (بج) فبعض  
 وصحة إلى الاصل وتقول بعض ما ليس (بج) بالاصل وبالضرورة أو دائماً كل (ج) ينتج  
 بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة ان كان الاصل ضرورياً ودعاً ان كان دائماً وانه محال  
 بالضرورة لا تنكس كفسف لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد عرس مع  
 كذب لا شيء مما ليس عرس مركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس عرس مركوب  
 زيد بالامكان العام وهو الحار والشرطة والعربية الباتل تنكس عربة عامة كلية لا دائماً  
 بالضرورة أو دائماً كل (ج) مدام (ج) دائماً لا شيء مما ليس (بج) مدام ليس (ب)  
 والا فبعض ما ليس (بج) حين هو ليس (ب) وصحة إلى الاصل هكذا بعض ما ليس (بج)  
 حين هو ليس (ب) بالضرورة أو دائماً كل (ج) مدام (ج) ينتج بعض ما ليس (بب)  
 حين هو ليس (ب) فانه حذف والشرطة والعربية الاختصاص بينهما عربة صفة

للمو ليس معرفة وحيد يجب تعميم الاول على الثاني لكي يثبت في الاصل مستنداً وحراً الا اذا قلب  
 قرينة والقرينة حرة (قال بحكم الادوام) لم يقل ان بالضرورة لان الادوام أحصى منه  
 فاما أقصى سلف الادوام وجود لموضوع أقصى سلف الضرورة أبعد لانه ان تحقق في ضمن  
 الادوام صديق الاول

سوالها فتنكس المنوي  
 فوجدتها لا تنكس يمكن  
 التيقن قوله والضرورة  
 الخ) فاقدم بالادام على  
 السعة التي لا تنكس  
 سواها شرح يكلم على  
 أحكامها في الموجودات  
 وهو سنة قال بالضرورة  
 الخ (قوله كل (ج) ب)  
 أي ما صدق كل احيان  
 حيوان بالضرورة أو دائماً  
 صدق عكس وهو دائماً  
 لا شيء مما ليس عرس  
 افسان ادلولي يصدق صدق  
 يقصه وهو بعض ما ليس  
 يجوز ان ادلى وصحة إلى  
 الاصل على ان الاصل  
 كدي وهو صغرى ينتج  
 بعض ما ليس عرس ان هو  
 حيوان بالضرورة دائماً  
 وهو محال وما حله انكس  
 الا من يقض النكس  
 فليكن كادار المنكس مودة  
 (قوله لانه يصدق في المثال  
 المذكور) أي المنكس  
 المستوى (قوله لانه

اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج) ب) أي كل كاتب متحرك الاصابع مدام كذا إذا صدق حيناً صدق عكس وهو  
 لا شيء مما ليس متحرك الاصابع كذا مدام ليس متحرك الاصابع ادلولي يصدق هذا لصدق تقيضه وهو بعض ما ليس  
 متحرك الاصابع كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع وكل كاتب متحرك الاصابع مدام كذا ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع  
 متحرك الاصابع حين هو ليس متحرك الاصابع وهو باطل وما جاء ذلك الضلالان الا من تيقن النكس فليكن كاداً والمنكس  
 صحيحاً (قوله محال مركوب زيد عرس) أي لانه في الواقع لا مركب الا الجبل بالنفس

( قوله لادائمة في البعض ) أي ان لادائمة في المكس يلاحد حربية ( قوله فلهذا صدق والمضرون أو دأكل ) كل ( ج ) الخ أي كل  
 كانت متحرك ، الأصابع لادائمة أي لاشي من الكسك متحرك الأصابع الفعل اذا صدق حد صدق عكسه وهو لاشي عما  
 ليس متحرك ، الأصابع تكسك ما دام ليس متحرك لأصابع لادائمة أي بعض ما ليس متحرك لا بد مع كسك بضم و لا يصح  
 جمعها بكسبة لأب كل ما ليس متحرك الأصابع كانت دائمة ككسك ( قوله وأما اللادوام في البعض الخ ) حاصله هو لم يصدق  
 لصدق بقية ، فيمكن ان يثبت لادوام الأصل ولا دوام حادث في بقية ككسك ( قوله فيسكن في قولنا الخ ) أي المكسك المنقوى  
 ( قوله المستزاد الخ ) جواب عما يقال ان لادوام الأصل سالك وعكسه سالك ولا تنص بين ما ليس بل بين ما يجب  
 وسلك وحاصل الجواب ان لادوام الأصل وان كان سابقا إلا انه مستزاد ( ١٧٥ ) لوجبة قائله كل كانت متحرك ليس متحرك

لإدانة في الحضي فانه ما صدق بالضرورة أو دائماً كل (جـ ب) مادام (ج) لا دائماً هو دائماً لاشيء بـ  
ليس (بـ ج) مادام ليس (ب) لا دائماً في الحضي أما صدق قولنا لاشيء ما ليس (بـ ج) مادام ليس  
(ب) فانه لازم مستثنى ولازم العام لازم الخاص وما اللازم في الحضي أي خاص ما ليس (بـ ج)  
بالإطلاق العام فانه يولاه لصدق قولنا لاشيء ما ليس (بـ ج) دائماً فتتمكن إلى قولنا لاشيء من  
(ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الاصل لاشيء من (جـ ب) بالفضل المستمر فتكون  
كل (ج) فهو ليس (ب) بالفضل لاستمرار السالبة السليمة بموجبية بمسألة لعمول عند وجود  
الموضوع الذي هو محقق بها بسبب الإيجاب الاصل سكر كل (ج) هو ليس (ب) بالفضل  
صادق لصدق منرومه فيكذب لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللازم أي بالفضل حقاً قال  
وإن كان جزئية فالخاصة تنكسر عربة خاصة لا مادام صدق بالضرورة أو دائماً بعض (جـ ب)  
مادام (ج) لا دائماً وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لا دائماً  
لا يفرض ذات الموضوع وهو (جـ د) يصدق (ب) لادوام ثبوت إثباته وليس (ج)  
مادام ليس (ب) والا لكان (ج) حين هو ليس (ب) ما ليس (ب) حين هو (ج) وقد كان  
(ب) مادام (ج) هذا خلف (و قد) بالفضل وهو ظاهر بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام  
ليس (ب) لا دائماً وهو المطلوب وث التوابع فلا تمكن لصدق قولنا بعض الحيوان ليس مائة  
بالضرورة المطلقة وبعض القدر هو ليس بمحض بالضرورة الزمنية دون عكسها فبعض الماهيات وفي  
ما يمكن لم يعكس شيء منها في العكس المستوي

(أقول) اختلفان من ملحوظات الجزئية، فكلان عينة عامة لانه ان صدق المقسورة أودائياً  
من (ح ب) مادام (ح) لا دائماً فبعض مائس (س) ليس (ج) مدام ليس (ب) لا دائماً  
كأنه لا دائماً أي بعض الكائنات ليس متحرك الاضامع والمثل وجب أن يصدق عكسه وهو بعض مائس متحرك الاضامع ليس  
هو ككاتب مادام ليس متحرك الاضامع لا دائماً أي ليس بعض ما ليس متحرك الاضامع ليس ككاتب باليس فالكعكس مركب من  
من شخصين ولاهما موجة مددولة يتحول والثانية عامة والاطرف محطاً والثانية قول من هذا الى فوق بعض مائس متحرك  
الاضامع كاتب ومعمل الاولى من جزئي يمكن مددولة الحصول لأسانته بضع عك ما عده أن يتبين في ذلك من ان هذا  
عكس تليق موافق لاعتبار الف والصلب كلامه في الخلف لاقى الموافقة هذا والدليل على صدق هذا الممكن ان يحرس في  
لنوصو زيد ونحمل عليه وحسب محور لا دوام الاصل وهو ليس متحرك الاضامع فتقول زيد ليس متحرك الاضامع باعتبار  
ونأني بتقدمة أجنبية عريقة طامه قائلة زيد ليس ككاتب مادام ليس متحرك الاضامع وتنت هذه لفظة بتدليل العكس فتقول  
لو لم يصدق هذه الاجنبية لصدق نقض حبيبة مدونة وهي زيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس متحرك الاضامع ثم تمكنها

كفها إلى زيد ليس متحرك الاصابع في بعض أوقات كونه كائناً وهو صاف للجزء الأول من الأصل الذي هو مفروض  
 المصدق وهو بعض المكاتب متحرك الاصابع مدام كائناً وما قلص من بعض الصدق كان كاداً فمكن نقبص كادياً، استلزمه  
 وهو اقتبص كدماً فثبت مقدمة الاجبة قصصها لمسة الاقتراس بحمل حسه كبرى ومقدمة الاقتراس صغرى يخرج قيس  
 من الشكل الثالث فده الى الشكل الاول يمكن الصغرى الى بعض ما ليس متحرك الاصابع زيد وتأني بالكبرى بعد موقوف  
 وزيد ليس مكاتب مدام ليس متحرك الاصابع ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس مكاتب وهو الجزء الاول من المكس  
 فالجزء الاول لم يرد نتيجة قيس تركب من مقدمة اجبة ومن مقدمة الاقتراس لئلا حوجة من محر الأصل فاداً حيث على  
 زيد الذي هو من افراد موضوع وصف موضوع الجزء الاول من الأصل وهو كاتب زلت زيد كاتب وصحتها عدمه  
 الاقتراس الاولى على ان هذه كبرى لاحتمل قيس من الشكل الثالث مرده الى الاول يمكن الصغرى وهي مقدمة الاقتراس  
 الاولى هكذا بعض ما ليس متحرك (١٧٦) الاصابع زيد ويريد كاتب ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب

<p>الاولى من ذات الموضوع وهو (ح د هـ) ليس (ب) بالصدق يحكم لادوام الأصل و(د) ليس (ح)          مدام ليس (ب) والا لكان (ح) في بعض أوقات كونه يس (ب) فهو ليس (ب) في بعض أوقات          كونه (ج) وقد كمل (ب) في جميع أوقات كونه (ج) هذا حذف و(د ج) بالصدق وهو ظاهر          وأذا صدق على (د) أنه يس (ب) وأنه ليس (ج) مدام ليس (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس          (ج) مدام ليس (ب) وهو الجزء الاول من المكس إذا صدق عليه أنه (ج) بالصدق فبعض          ما ليس (ب ج) بالصدق وهو مفهوم للادوام يصدق العكس غير أنه وهو المطلوب وإنما ملحوظ          الجزئية الباقية فلا تسكن لأن الوقتية أحسن السبع وضرورية أحسن الاربع التي هي الثمانين          وثمانين وهما لا تسكنان أما الضرورية فتصدق فوق بالضرورة بعض اعيوان هو ليس باسان          بدون عكسه وهو بعض الانسداد ليس بجوهر بالامكان العام اصدق فوق كل اسان جواهر بالضرورة          وأن الوقتية فلا تصدق بعض الهجر هو ليس بمحقق وف التوزيع دائماً مع كذب بعض          المحقق يس بقدر بالامكان العام لأن كل محقق غير بالضرورة متى لم تسكن لم تسكن شيء          (قال) (د) يس (ب) أي سلوبه (ب) سواء كان موضوع موجوداً أولاً لا لأنه ثابت          له (اللازم) أي المستلزم على ما فهمناه غير مفهوم عن الجزء الاول بل بمقتضى فيه الى انصار          الادوام ولا حاجة له فانه بعد اعتبار صدق (ج) عليه يكون صدقها بالضرورة انصاف (د) بيس          (ب) لا باعتبار انتهاء الموضوع أو اعتبار انتهاء انصافه بوصف الموضوع</p>	<p>بالصدق وحده هو الجزء          الثاني من المكس بحسب          ما آت الى الامر كما علمت          فبما مر اذا علمت ما قلناه          عليك فليد انشراح (قد)          ليس (ب) هذه إحدى          مقدمتي الاقتراس وهي          الخامسة من صدور الادوام          الأصل مع ذات موضوع          الأصل وقوله (ود) ليس          (ج) هذه المقدمة الاجبية          التي أثبتت دليل المكس          وقوله والا لكان (ج)          أي والا لسكان (ب ج)          ضير كان يعود على (ب)</p>
--	---

وقوله وكان (ب) في جميع الحق أي وقد كان في صدر الأصل زيد متحرك الاصابع في جميع أوقات كونه كاتباً من  
 وقوله (ود ج) بالصدق كأي مقسمة الاقتراس وقوله وهو ظاهر أي تصدق وصف الموضوع على اراده بالصدق وقوله وأذا  
 صدق عليه أنه يس (ب) أي الذي هو المقدمة الاولى من مقدمتي الاقتراس وقوله وأنه يس (ج) أي الذي هو المقدمة  
 الاجبية وعرضه بهذا تركب القيس من المقدمتين لم يرد كورين وقوله فبعض الحق هنا هو النتيجة ولكنه لا ينتجها، لا بعد  
 رده للاول يمكن الصغرى كما علمت وقوله وان صدق عليه أنه (ج) هذه هي مقسمة الاقتراس وقوله فبعض الحق في الفارة  
 حذف والأصل وأذا صدق عليه أنه (ب) الذي هو مقدمة الاولى من مقدمتي الاقتراس وأنه (ج) الذي هو النتيجة الثانية فبعض  
 الحق لأن النتيجة المذكورة انما تحصل من مقدمتي الاقتراس كما علمت لكن بعد رد القيس للشكل الاول يمكن الصغرى كما  
 علمت (قوله محكم لادوام الأصل) لم يرد أو بالضرورة لأن الادوام أحسن منه قلنا اقتضى سلب الادوام وجود موضوع  
 اقتضى سلب الضرورة أيضاً لأنه ان تخفى في ضمن الادوام فذلك وان تخفى في ضمن الادوام فيطريق الاولى انتهى بعد  
 المحكم (قوله أحسن السبع) هي الوقتية والوجودية والممكنة وتلقاه المائة



(قوله إيجاب الأخص) أي ثبوت الأخص وهو محمول المكس وقوله لكل أفراد الأعم أي أفراد موضوعه (قوله فاشع إن تمسك الخ) أي صدق قيمه فالصواب أنها تمسك جرئة (قوله لانه اذا صدق فضرورية أو دائماً لاشي من (ج ب) أي لاشي من المكس وليس معنى المكس ما كي الأصبع مادم كلاً لا دائماً أي معنى المكس ما كي الأصابع بالمثل (قوله فليصدق معنى ما ليس ب الخ) هذا عكسه أي فيجب ان يصدق معنى ما ليس ب ما كي الأصابع كالم حيث هو ليس ب ما كي الأصابع \* وانما كان هذا عكسه لانه لا م من مخالفة في السبب كما تقسم عكس نسبة موجبة جرئة (قوله لأن هناك موضوع موجود الخ) هذا جواب عما يقال كيف يستلزم من (ج ب) الذي هو سالبية هذه الملوحة مع ان السالبة لا تحضي وجود موضوع \* وحاصل الجواب ان الادوام الأصل يدل على ان موضوع الأصل موجود لأن لادوم الصاب للموجة بقضي وجود الموضوع ويحدث أن (١٧٧) يكون علة لقوله صدق فضرورية (د) ويكون دلالة لما يقوله

من الموجبات الجزئية لما عرفت مراراً قل

(وأنما السؤال كلية كانت أو جزئية فلا تمسك كلية لا محال كون بقية المحمول أهم من الموضوع وتمسك المطمان حجية مطلقة لانه اذا صدق فضرورية أو دائماً لاشي من (ج ب) ما دلم (ح) لادائماً بمعنى ما ليس ب (ج ب) حين هو يس (ب) عرض للموضوع (د) هو يس (ب) بمعنى (ج) أي معنى أوقات كونه ليس (ب) لانه يس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) فمعنى ما ليس ب (ب) هو (ج) أي معنى أحيان ليس (ب) وهو ادعى وإنما لو كانت الوجودية فتتمسك مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشي من (ج ب) فاحدى هذه الملمات لابد كونه معنى ما ليس ب (ج ب) بالاطلاق العام فعرض الموضوع (د) هو يس (ب) والجميع بالمثل لوجود الموضوع معنى ما ليس ب (ب) فهو (ج) بالحق وهو المطلوب وهذا بين عكس جزئياً (أقول) \* وأنما السبب محلي كانت أو جزئية لم تمسك كلية لا محال أن يكون خص المحمول أهم من الموضوع واستماع إيجاب الأخص لكل أفراد الأعم كنوك لاشي من الأفراد محمول في يس بجبر أهم من الأفراد فاشع أن تمسك ان كل ما ليس بجبر اسان وتمسك الخاصية حجية مطلقة لانه اذا صدق فضرورية أو دائماً لاشي من (ج ب) أو ليس بضه (ب) بمثل (ج) لادائماً فليصدق معنى ما ليس ب (ج ب) حين هو ليس (ب) لأن كانت الموضوع موجودة فلا لالة الادوام عليه فضرره (د) يس (ب) وهو مفهوم الجزء الأول و (د ج) في معنى أوقات كونه ليس (ب) لانه كان ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) وانما صدق على (د) انه ليس (ب) وانه (ج) في معنى أوقات كونه ليس (ب) معنى ما ليس ب (ج ب) حين هو يس (ب) وهو ادعى

(م - ٢٢ - شرح لشبهة آلي) الأصابع في جميع أوقات كونه كلاً دليل على صدق هذه الاجبية (قوله واما صدق على د انه ليس ب) أي ليس ما كي الأصابع الذي هو مقدمه الاضاح وقوله بأنه (ج) الخ أي وانه كان في بعض أوقات كونه ليس ب ما كي الأصابع وهو المقدسة الاجبية وعرضه بهذا الإشارته إلى ترك قياس من مقدمة الاضاح وبقدمه الاجبية لقوله فبعض ما ليس ب (ج ب) الخ أي فبعض ما ليس ب ما كي الأصابع كان حين هو ليس ب ما كي الأصابع نتيجة هذا القياس لكن ان حسمت بحدود القياس انرك منها المكس على صورة الشكل الثالث للشكل الأول يمكن الصغرى وهي مقدمة الاضاح \* فحاش القياس التركيب فهو زهد ليس ب ما كي زيد كان في بعض أوقات كونه ليس ب ما كي تمسك الصغرى الى معنى ما ليس ب ما كي زيد ثم قول وزيره كاتب في معنى أوقات كونه ليس ب ما كي ينتج معنى ما ليس ب ما كي كاتب حين هو ليس ب ما كي الاضاح

( قوله هذا ما في الكتاب ) أي هذا المذكور من ان المتكلمين يتمكنان بحسب النقص الخالف حجة مطلقة ما في ( قوله والصواب انها تمكنان حجة لادعجة ) أي يمكن قولنا بالضرورة أو دائماً لا شيء من الكتاب أو ليس بعض الكتاب ما في الاصطاح مدام كانت لادعجة حجة لادعجة قائمة بحسب ما ليس به. كي كاتب حين هو ليس ما في الاصطاح لادعجة أي ليس بعض ما ليس بما في الاصطاح كتاب بالفضل ( قوله ان الحجة ) أي اما صدق الحجة وهي الجزء الاول من النكس قلنا ذكرناه قريب من دليل الافتراض ( قوله وأما لادعوم ) أي وأما صدق اللادعوم وهو الجزء الثاني من النكس القائل ليس بعض ما ليس بما في كتاب بالفضل ( قوله فثمة يصدق على ذاته ليس ج بالفضل ) أي ولأنه يصدق على زيد أنه ليس بكتاب بالفضل وعنده مقدمة أصحبة أنصاف دليل النكس وسامعه أنه ان لم يصدق هذه الاجنية لصدق نقيضها وهو زيد كاتب دائماً وهذا النقيض مستلزم أنه ليس ساكناً دائماً وهذا اللزم يطل مخالفة لادعوم الاصل المفروض الصدق \* وذا يدل اللزم يدل للزوم وهو نقيض الاجنية القائمة به كاتب دائماً ونقض الاجنية حينئذ ينافي زيد ليس بكتاب بالفضل وأما صدقت قصصها مقدمة الافتراض وهي الاولى من مقدمتي الدليل السابق على ان هذه الاجنية كبرى وقول هكساريد ليس بساكن زيد ليس بكتاب فثمة لشكل الاول نكس الصغرى التي بعض ما ليس به كي زيد ثم نقول وزيد ليس بكتاب ينتج بعض ما ليس به كي ليس ( ١٧٨ ) بكتاب وهذا هو يعني لادعوم النكس نصيب ما يقول اليه المعنى الذي هو

الجزء الثاني قول الشارح  
 وإذا صدق على ذاته أنه  
 ليس (ب) أي الذي هو  
 مقدمة الافتراض السابعة  
 من دليل الحجة وقوله  
 وأنه ليس (ج) بالفضل  
 أي وهي مقدمة الافتراض  
 احدى اثنتي عشرة بقى النكس  
 وفرضه الاشارة الى  
 تركب قياس من حدين  
 هذا ما في الكتاب والصواب انها تمكنان حجة مطلقة لادعجة أما الحجة فهي ذكرنا وأما  
 لادعوم فأنه يصدق على (د) أنه ليس (ج) بالفضل والآن لنكس (ح) دائماً فيكون ليس  
 (ب) دائماً لادعوم سبب الياء يدوم سبب الجيم وقد كان لادعج هذا خلف وإذا صدق على  
 (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) بالفضل صدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالفضل وهو  
 معوم لادعوم وأما لو ثبتان والوجوديتان فتعكس متطابقة لانه اذا صدق لاشي من (ج ب)  
 وليس بعينه (ب) بحيثي هذه الجملات وحده أن يصدق بعض ما ليس (ب ج) بالأطلاق العام  
 لا يفرص ذات الموضوع (د) فله ليس (ب) وهو مفهوم الجزء الاول (د ج) بالفضل يتحكم  
 اللادعوم بعض ما ليس (ب ج) بالأطلاق وهو مطلوب وأما لم يتم قيد اللادعوم واللاضرورة  
 في النكس لمواز أن يكون (ج) ضرورياً (د) فلا يصدق (د) ليس (ج) بالامكان كقول ليس  
 بعض الانسان فلا كاتب لادعوم ضرورة

لقد تمين نتيجة لادعوم النكس لكن عند رد هذا التماس للشكل الاول يمكن الصغرى  
 ( قوله لانه اذا صدق لاشي من ج ب ) أي لاشي من الانسان فلا كاتب أو ليس بعض الانسان فلا كاتب الامكان مثلاً ( قوله  
 وجد ان يصدق بعض ما ليس ب ج ) أي بعض ما ليس فلا كاتب. بيان الفهم وهذا في قوة موحية قائمة ببعض الكتاب  
 اساس ( قوله لا تفرض ثلث الموضوع ) أي اننا نعرض افراد الموضوع وهو الانسان زيد وأقوله (د) ليس (ب) أي زيد ليس فلا  
 كاتب وقوله و (د ج) بالفضل أي ويريد انسان بالفضل فاذا ضمنت محسنتي الافتراض المذكورين وقتت زيد ليس فلا كاتب ويريد  
 انسان وعكست الصغرى الى معنى الكتاب ليس زيداً أو وقتت هذه زيد انسان انتج بعض الكتاب انسان وهو المطلوب  
 ( قوله ونما لم يتم قيد اللادعوم أو اللاضرورة الى النكس ) أي لما قيد النكس بإحدها بل جعل النكس بسيطة ولم يكن  
 من كلاً لاسلام وقوله قد اللادعوم أي الكائن في الوقتين والوجودية للادعجة وقوله واللاضرورة أي الكائن في الوجودية  
 اللاسروورية ( قوله لمواز أن يكون ج ضرورياً له ) أي لمواز أن يكون الاسانية ضرورياً زيد كما في المثال للتقدم ولما كان  
 ضرورياً له فلا يصبح مثله مع حيث يقال زيد ليس انسان وقوله فلا يصدق د ليس (ج) بالامكان أي الذي هو مفهوم باللاضرورة  
 على تقدير تعيد النكس به وبالأولى عدم صدق ليس ج بالفضل الذي هو مفهوم اللادعوم على تقدير تعيد النكس به لانه من  
 التفتيات الاخص من المعكاتب

(قوله مع كذب بعض الكتاب اسان لا ضرورة) أي لو حذف ذلك التذييل لاجل ضرورة وثقا بعض الكتاب اسان لكان العكس صحيحاً لان معنى لا ضرورة يس من الكتاب اساناً فالصحيح ان هذا دليل لصدق بقية وهو كل كاتب اسان لا ضرورة (قوله من ذهب الى العكس السؤال) وهي صريح الدلائل والامتنان والتمكيد وللطبعة العامة (قوله أما بعكس البعاث منها) وهي حسن الامتنان والتقدير للطبعة العامة (قوله فلو ان عاصم لا شيء مع ب) أي فلو ان صادق لا شيء من الاسان يرس ماجدى الطهات الخرس قول الشارح بالاحلاق أي خلا صدق عكس وهو يصح ما ليس يرس اسان أدولم يصدق هذا لصدق بقصده هو لا شيء عما ليس يرس اساناً ويمكن ان قول لا شيء من الاسان يرس اساناً وهذا العكس يلزمه قضية موجبة قائمة كل اسان يرس دائماً وهذا اللزم ينقض الاصل للفروض يصدق وهو لا شيء من الاسان يرس وذلك لان الموجبة الكلية تستلزم موجبة جبرية والذات الكلي يناقضه الايجاب لحديثي ولذا كان هذا اللازم مناصاً بمرس الصدق كل كاذب يكون عكس القصد كذبت لانه انما كذب اللازم كذب اللازم (١٧٩) ولم يرد كذب بقص العكس حيث جئت

مع كذب بعض الكتاب المسائل بالضرورة لأن كل كتاب إسان ضروري فلا  
أحد يوالي الدواب والشرعيات موجه كانت أو سالفة غير معلومة إلا انعكاس مدتها للغير بالضرورة  
أقول (من الناس من ذهب إلى ممكن السوالب الباقية والشرعيات وأنا انعكاس للشرعيات منها  
علاها إذا صدق لاشيء من (ج) بالامكان العلم محض ما ليس (ب) ج) بالامكان العلم والافلا شيء  
ما ليس (ب) ج) إذا فلا شيء من (ج) ليس (ب) إذا وفيه كل (ج) - دائماً وقد كان لاشيء من  
(ج) بالامكان العلم وهذا حلق وأنا انعكاس لممكنين فلهذا إذا نقضنا لاشيء من (ج) بالامكان  
العلم محض ما ليس (ب) ج) بالامكان العلم والافلا شيء ما ليس (ب) ج) بالضرورة فلا شيء من  
(ج) ليس (ب) بالضرورة وفيه كل (ج) بالضرورة وهو يعني الإله وأنا انعكاس للشرعية  
موجه فلهذا أنا صدق كلاهما (أب معاً) ليس باقية أمامي (ج) كان (أ) والافلا يكون إذا  
م يكن (ج) كان (أ) وهو مع الإله يشق قد يكون إذا م يكن (ج) قد قد وله محل أو ممكن  
العكس المستوي إلى قولنا قد يكون ذلك (أ) لم يكن (ج) يكون (أ) ملووم، التصديق وأنا  
انعكاس للشرعية السالفة فلهذا إذا نقضنا ليس التثنية أمكان (أب معاً) فله يكون إذا م يكن (ج) فله  
ولا فليس التثنية إذا لم يكن (ج) فله أمكان (أب) لم يكن (ج) فله ويرمه قد يكون إذا كان  
(أب معاً) وهو أساس الأصل ولا م ثم هذه الدلائل عند الصف وفيه بعض بدليل آخر توقف  
(أ) قال وأنا انعكاس للشرعية (أ) العبادان والحاضرات والصفة السمة وبين الانعكاس في المظنة  
الطامة التي هي أهم منها لأن انعكاس اسم يشتم انعكاس الحس لـ م

ويلزم هذا المكس نفسه موجهة كآلة قائمة كل ما حارة الصرورة وهذا ماقتضى الأصل باسرها ما استلزمه من الإيجاب الحزني  
المفروض الصدق فيكون ذلك اللازم قائم بكون ملازمه وهو المكس كائنا فيمكن التفتيش كذلك ثبت صدق المكس وهو  
المطلوب بقوله لتعارض وهو يناهض الأصل أي بالنظر لا استلزمه من السلب الحزني (قوله كما كان لا يصدق) أي كما كانت الشمس  
طالمة كان النهار موجوداً هذا صدق وهذا صدق عكسه ليس اللفظ إذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس خالفة وقرئاً ليس اللفظ  
مصدق على الثاني إذ لو لم يصدق هذا المكس لصدق نفسه وهو قد يكون إذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس طالمة قائلاً ضمنت  
صداق الأصل ليس الجارية الصغرى أمتنع قد يكون إذا لم يكن النهار موجوداً فالنهار موجود وهو مخالف لما فيه من ستر لم أجد  
التفتيش لا يخرج مع أنه لا يثبت أن سترهم أحدهم الآخر وهذا المخالفة ناجية من غيب المكس فيمكن التفتيش لطلوع المكس  
صحيحاً أو عكسته الحقولاً قد يكون إذا كانت الشمس طالمة لم يكن النهار موجوداً وهو يناهض الأصل المفروض الصدق وما ناهي  
مفروض الصدق باطل وإذا كان باطلاً كان التفتيش اشكوكى باطلاً ثبت صحة المكس وهو المطلوب وهذا الذي قدمه أولي من

قول الشرح لم يكون (ب) مملوماً بالتفصيل، وما قلناه هو الموافق لما في غير موضع نقول المدرج أو يتمكن الى قولنا الخ  
 حطفت على قوله وهو مع الاصل اشارة بدليل كان والمراد أو سكنى عكساً مستويًا وقوله فيكون (ب) أي طلوع الشمس  
 مملوماً بالتفصيل وهو وجود النهار وعدم وجوده لأنه في الأصل ملازم بوجود النهار وفي عكس نقض الممكن يكون ملازماً  
 لعدم وجوده أي وكون شيء ملازماً لتفصيلين مطلق وما جاء ملازماً (ب) للتفصيلين إلا من عكس نقض الممكن فيكون مطلقاً  
 فيكون يقضي العكس فضلاً بقوت (١٨٠) العكس وهو المطلوب وقوله بمحتمل العكس استوى أي تختم عكس التقصيص

في الانكسار وعنده أما الدليل الاول فلما لا اسم ان قولنا لاشي من (ج) ليس (ب) دائماً يستلزم  
 كل (ج) دائماً لأن السالبة للمدولة لا تستلزم للوحدة المحصلة وأما الثاني فلما لا اسم ان قولنا  
 لاشي من (ب) ليس (ج) بالضرورة يشكك الى قولنا لاشي من (ج) ليس (ب) بالضرورة ما عرفت  
 من أن السالبة للضرورة لا تنكس كعكسها ولأن سلبها ولكن لا اسم استلزام لاشي من (ج)  
 ليس (ب) بالضرورة لشكل (ج) بالضرورة وسدائع ما مر آخراً وهو أن السالبة للمدولة لا تستلزم  
 الموجبة المحصلة وأن الثالث فلما لا اسم استحالة قولنا قد يكون دائماً يكن (ج) مع عدم ثبوت الملازمة  
 الجزئية بين كل أمرين ولو كانا تقصيص مره من الشكل الثالث

قوله أما الدليل الاول فلما لا اسم ان قولنا لاشي من (ج) ليس (ب) دائماً يستلزم كل  
 (ج) دائماً لأن السالبة للمدولة لا تستلزم للوحدة المحصلة أقول قد عرفت طريق دفع ذلك  
 بأن تلك السالبة سالية المحمول وهي مستلزمة للوحدة المحصلة ويهدأ بسدق أيضاً قوله ولأن سلبها  
 لكن لا اسم استلزام لاشي من (ج) ليس (ب) بالضرورة لكن (ج) بالضرورة (قوله) وأما  
 الثالث فلما لا اسم استحالة قولنا قد يكون دائماً يكن (ج) مع عدم ثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين  
 لكنه وفي ان يقيد أحد الأمور الثلاثة واقع قطعاً ما عدم استمرار الشكل المحذور وبما عدم منتج  
 الشكل الثالث من التشرطيات الثلاثة ولما ثبوت للملازمة الجزئية بين أي أمرين كما قد علم ان لا يسدق

(قوله) وهي مستلزمة للوحدة المحصلة (الحكم) بالاستلزام ما نقلت الى التاميم بأنها مفهومة والأضد  
 عرفت أن سلب السلب عن الأصحاب من حيث الذات (قال من الشكل الثالث) قيل بل يرهان  
 من الشكل الاول بفتح النتيجة المذكورة هكذا إذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكذا تحقق المجموع  
 تحقق الآخر فإذا تحقق هذا الشيء تحقق الآخر انتهى ولا حاجة أن الصغرى على هذا التقدير اعتادية  
 ليس، سلافة فاللازم بالنتيجة لا حاجة ومعهود الشرح والسبب الشريف أمانت للملازمة الجزئية بين كل  
 أمرين فعلاً أخذ أساطم نقاش على هيئة الشكل الثالث ثم لا يجوز أن الأمور الثلاثة باطلة لأن عدم  
 استمرار الشكل المجزء وتحقق للملازمة الجزئية بين كل أمرين حتى التقصيص يهدي البطلان وإنتاج  
 هيئة الشكل الثالث مره من عليه فلا بد من التحد في ثبوت المقدمتين وقد ألقاه الخارج في شرح  
 للمجموع من المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من آخرائه له مدخل في انتفاء ذلك  
 الجزء ضرورية أن لكل واحد من الأجزاء دخلاً في تحقق المجموع فالاولى أن يكون له مدخل

المستوي قوة ليس إليه  
 إذا كان (ب مع د)  
 أي أنه إذا سبق ليس  
 إليه إذا قامت الشمس  
 طالمة كل، بل موجوداً  
 عكسه صادق وهو قد  
 يكون دائماً يكن البليل  
 موجوداً فالشمس طالمة  
 فهو لا يسدق هذا العكس  
 لصادق قيمة ليس رتبة  
 دائماً يكن البليل موجوداً  
 فالشمس طالمة يلزمه قد  
 لا يكون إذا كانت الشمس  
 طالمة يكن البليل موجوداً  
 ويلزم هذا فاللزام قد  
 يكون إذا كانت للشمس  
 طالمة فالبليل موجود وهذا  
 الاستلزام متلصص للاستلزام  
 المفروض الصغرى في مطلق  
 فاللازم الاول أيضاً مطلق  
 وكذلك النقض ختم  
 العكس وهو المطلوب لأن  
 السالبة للمدولة لا تستلزم  
 للوحدة المحصورة ذلك  
 فلما لا اسم أن يقضي الممكن

سالية مددوة وأما هوقضية سالية المحمول فالسبب الأول منها مسبب على الثاني بمعنى (ج) وجود  
 لموضوع فهي مستلزمة للوحدة المحصلة لأن سلب السلب عن الإيجاب (قوله) ما عرفت من أن السالبة للضرورة لا تنكس  
 كعكسها) أي بل تنكس دائماً وقوله ولأن سلبها أي ولأن سلبها انما يتمكن كعكسها ضرورية وقوله وسدائع ما مر آخراً  
 أي من أن السالبة للمدولة لا تستلزم للوحدة المحصورة ذلك وهذا بما عرفت آخراً (قوله) ولا اسم استحالة قولنا قد يكون دائماً  
 لم يكن (ج) مع عدم ثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين ولو كانا تقصيص مره من الشكل الثالث

(قوله وهو أنه كما تحقق التقصيص الخ) لا يقدح في تحقق الأمر والامتناع عن تحقق الإمتناع وكما تحقق الامتناع والامتناع عن تحقق الامتناع شئ قد يكون أنه تحقق الامتناع عن تحقق الإمتناع بل على وجود الامتناع بين التقييد وإذا وجدت الامتناع فيه لم تكن النتيجة محالاً للتقصيص لاستلزام أحد التقييد الآخر وإذا كانت النتيجة محالاً فيكون قبض العكس صادقاً فلا يلزم عكس الشرطه كما ذكر الصديق قبضه هذه غصه وقول الشارح وهو أنه قد تحقق التقييد أي الامتناع والامتناع وقوله تحقق أحدهما كالامتناع وقوله تحقق (١٨١) الآخر أي الامتناع قد يكون إذا تحقق

وهو أنه كما تحقق التمييز تحقق أحدها، وكل تحقق للتمييز تحقق الآخر فقد يكون لنا تحقق أحد التمييزين تحقق الآخر ولاسيما أيضاً أو استلزام (ب) لتعيين حال الجوار، بل يكون (أ) حالاً والآخر هو أن يلزم الحال

أحد الفجيس كلاس  
تحقق الآخر وهو الألسان  
فان قلت استلزم الشكل  
الجسم قطعي وعدم  
الاستلزام يمل وجود  
علامه بين كل عيسى  
عامة قد غشلت الحيرة  
لا ان بقرة العفدين  
وحدها صحح ل  
استلزم الشكل للجزم  
قطعي الثبوت وان قطريا  
لي النتيجة وجدناها  
عامة وحيث الشكل الاول  
حيثما يلم بعدم اتع  
لشكل الثابت واما عدم  
صدق صابة كية أصلا  
كافي هو لاشي من  
الاشان يجرس لوجود  
لتلازمة بين الألسان  
والقصر وهو لملل  
وأجب بان محل كور  
استلزم الشكل للجزم  
قطبيا اذا كل كل واحد  
ذلك الامانه دخل

سأله كلية لرومية في شيء من المواد وذلك لأن الكل من في سلم اجزاء هناك هو الامر الاول  
ون استمره فلما ان لا يتبع الشكل الثالث هناك هو الامر الثاني وان اتبع فقد انتظم قياس من  
الثالث يتبع للامثلة الجارية بين شيئين كما ولو كان يقيس بان قال كما كانت مجموع الامرين  
من أحدهما وكلت مجموع الامرين ثبت الامر الآخر به فقد يكون اما لمساعد الامرين لمساعد الآخر  
فلا يصدق السالبة للكلية الرومية لصدق قياس أي موحدة الجزئية الرومية في جميع المواد  
في اقتضائه وتأثيره ومن الذين أن الحرية الاسر لاحد له في اقتضائه ذلك الجزء بل وقوعه في  
الاستمرار وهو أن شيء يجري على الحسوس والامثال ولا يستلزم الاستمرار والامثال  
مع الاستمرار صدقتان على تقدير الالتزام لكن الكلام في الرومية بحسب من الامر أي  
أي على أنه ير التزام وجوده صدق يحقق للامثلة بين المجموع وكل واحد من الجزئين ضرورة  
الكل واحد من الجزئين دخلا في وجوده ولوجوده ذلك في اقتضائه انه كذا سكي يجوز  
أن يكون وجوده محالا فلا يكون لزوم بينه بحسب من الامر والكلام فيه وفيه بحث لأن  
الزوم بين الشيئين لا يقتضي أن يكون لمجموع اقتضائه للزوم وتأثير فيه لانه عبرة عن منساع  
الامتثال بينهما بموجب أن يكون مجموع استمراره من غير اقتضاء وتأثير فضلا عن أن يكون  
جزءه دخل في اقتضائه وتأثيره فخلق في اجوبه ما نشر اليه الشارح هو من الخ من الاكتفاء  
على مع كلية كما ثبت مجموع الامرين ثبت أحدهما لحوالته أن يكون شيئا محالا فعل تقدير شيئا  
لاسيق للامثلة بينه وبين جزأيه وما قبل من أن الامر بماد كذا الشارح عدم صدق بعضين  
لذلك كورين لرومية وذلك انما يثبت ثبوت للامثلة الجزئية بين كل أمرين وهو لا يحسمه بقا لا شكل  
قال كوهب اختار في كاف في إنتاج الشكل الثالث قد في شرطه في إنتاجه من للتصديق أن يكون  
أزوميتين حينئذ تبدل قوله واثبت للامثلة الجزئية على قوله وأما احتياج كل شيء مع قبضه  
لفرد أو كونها انسانية فليس الأحسن بل عدم تحقق كل مجموع من كل أمرين فليس الامر

في تحقيق الشكل من كان الشكل نمكاً ومن ليس من الانساق والافانسان لا يستلزم، لانساق والافانسان لم يفلترتان صادقان على  
خبر، الالتزام لشكى الكلام في الزمنية بحسب الامر واداك انك انك لا تستلزم الخبر الا اذا كان خبره له مدعى في  
تحقيق الشكل كايكون الشكل نمكاً ولو كان الشكل من نمك وعرس وقوعه فلا يبقى لزوم علم حينئذ ان اللزوم في المقدمتين غير  
ممنوع من قوله كما نعتي التقيض تحقق أحدهما لان تحقق التقيض غير ممكن من فرضي فاستلزامه تحقق أحدهما لا يمتنع فانتاج  
الحال انما جاز من كذب المقدمتين (قوله لجواز ان يكون ب هـ) أي لجواز أن يكون ملوح الشمس هـلا والحال يجوز أن  
يستلزم الحال ألا ترى ان عدم الاله فانه محال ومستلزم لعدم العلم وعدم وجود العلم محال بالصورة



(قوله معا كان هل الروم) أي في الروم وقوله أي متى تحقق الخ يسأل عن الأحكام في الروم (قوله أي متى تحقق منه الخ) أي (وذلك كطود وأيضا فإن بها مع الخ مع الأول مستلزم تحقيق التالي وكذلك عن الذي يسلم قبض القدم يخرج من هذا صحتنا وهي كما كان أبيض فهو ليس أسود وكذا كان أسود فهو ليس بيضا) (قوله ومتى تحقق مع الخ) أي (هو هذا الشيء) لما عبر أبيض وأما غير أسود فهو بالصيغة يتبع الخ عن حزب ولا معنى له في الأول لأن ما هو بالتحقيق لازم وفي الثاني عكس ذلك وهذا من قوله متى كسب في الروم (قوله ما من (١٨٣) الروم الخ) شروع في بيان

قبس من روم وعين لازم هو هذا الاصلان متساويان على الزوم أي متى تحقق مع الجمع بين  
أمرين يكون عين كل واحد منهما مسلما بقبس الآخر ومتى تحقق مع كل واحد من أمرين يكون  
قبس كل واحد منهما مسلما لعين الآخر أما ان الزوم بين الأمرين يستلزم الاصلين فلا  
ولا ذلك لبطل الزوم بينهما فله على تقدير الزوم بين أمرين لوم يصدق مع الجمع بين عين الزوم  
وقبس الزوم لحاز ثبوت الزوم مع قبس الزوم فيجوز وقوع الزوم بدوئ الزوم فيطرح  
للإلزام بينهما هذا حلف ٥ وكذلك لو لم يصدق مع الحلو بين قبس الزوم وعين الزوم لحال  
ارتفاع قبس الزوم وعين الزوم فيجوز ثبوت الزوم بدون الزوم فيطرح الزوم بينهما هذا  
حلف ٥ وأما ان الاصلين متساويين على الزوم فلا لسل الاصل فلهذا تحقق مع  
الجمع بين أمرين ولو لم يجب ثبوت قبس الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لحال ثبوت عين  
الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع السببين فلا يكون بينهما مع الجمع وكذلك إذا تحقق مع الحلو  
بين أمرين ولو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير قبس كل واحد منهما لحال ثبوت قبس الآخر  
على ذلك التقدير فيجوز ارتفاعهما فلا يكون بينهما مع الحلو والتقصص الحقيقية يستلزم أربع  
معاملات مقدم متصلتين عين أحد الطرفين وتاليه قبس الآخر ومقدم آخرين قبس أحد  
الطرفين وتاليه عين الآخر أي متى صدق الاصلان الحقيقيين بين أمرين استلزم عين كل واحد  
منهما قبس الآخر وقبس كل واحد منهما عين الآخر أما الاول فلا لو لم يجب ثبوت قبس  
الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لحال ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما  
وكان بينهما اتصال حقيقي هذا حلف ٥ وأما الثاني فلا لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير  
قبس كل واحد منهما لحال ثبوت قبس الآخر على تقدير عين كل واحد منهما فيجوز ارتفاع  
الطرفين فلا يكون بينهما فصل حقيقي وللقدر خلافه هذا حلف وكل واحد من غير المتعدي  
أي من ماضي الجمع والحلو كاستلزام الأخرى من قبس جزأها فحق صدق مع الجمع بين أمرين  
صدق مع الحلو بين مضيها فلهذا يجوز ارتفاع التبيين لجعل اجتماع السببين فلا يكون بينهما  
مع الجمع ومهما صدق مع الحلو بين أمرين صدق مع الجمع بين قبسهما فلهذا حال اجتماع  
المتصلات والتقصصات وتلزم المتصلات المختلفة الجنس لا احتياج إلى ذلك للاستلزام في معرفة  
احتاج الياس الاستثنائي ماشار وصم أحد طريقه ورفعها كما سيأتي

فرد أوليس زوج (قوله أما الأول) أي القسم الأول الذي صير فيه مع الجمع (قوله وكان بينهما اتصال الخ) أي وقد كان بينهما بحسب الأصل اتصال حقيقي الخ (قوله وأما الثاني) أي وأما القسم الثاني الذي أثير فيه مع الخلو (قوله وبكى واحدة الخ) شروع في استدعاء للتوصلات بمها لبس فهو عبر ماسر لأن ماسر في استدعاء للتوصلات للتوصلات (قوله فنسزم الآسرى) نحو هذا الشيء (أما يبيس أو أسود في مائة جمع فافا قد لما غير أبيش أو غير أسود كانت مائة نحو ومثال مائة الخلو الشيء) أما غير أبيش أو أسود فافا أخذت قبض الحرايين وقت الشيء (أما أبيش أو أسود كانت مائة جمع

( بحث القياس ) قوله المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من العلم ( المقصود من هذا الكلام ترعيب المنع إلى تحصيله وبذلك سعى في تحقيقه وجمعه وقوله من العلم من اما تنبؤية أي من جهة مباحث العلم واما عملية المقصد لا من جهة المقصد قد يكون وسيلة إلى آخر وعلى كلا التقديرين يتبدان مباحث القياس أهم بمقصد العلم ( قوله المطلب في القياس ) أي لافي الاستقراء والتفصيل ( قوله لانه معدة في استحصال النتائج تصديقية ) أي في أنه المعدني تصديقية لانه قد يبعد العلم ليبنى وذلك بما اذا كانت مقدساته يقينية معلوف الاستقراء والتفصيل فانها وان كانت تخص لمطالب التصديقية لكنها غير معدة لانها لا تهيئ اليقين صلا والمطلوب من ذلك من التبدل قوله لانه معدة الخ فالجواب في كون الاستقراء والتفصيل مقصودا قسوى وان المقصد الأقصى للكلام ( ١٨١ ) في العلم لافي الاستقراء والتفصيل فقط وكان الاولى للشراح

لنفسين طار اوضاع التعبير فلا يكون بينهما مسخ الخلو قال  
( قوله الثالثة في القياس وفيها حجة صول ) الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه \* القياس  
قول مؤلف من قضايا متى سمعت ريم عبا لذلها قول آخر (   
( أقول ) المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من العلم الكلام في القياس لانه المعدة في استحصال  
المعدية التصديقية وحده انه قول مؤلف من قضايا متى سمعت ريم عبا لذلها قول آخر كقول العالم  
( قوله المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من العلم الكلام في القياس ) ( أقول ذلك لان مقصد العلوم  
اسوة هي مسائل التي ادراكها تصديقات فالمقصود في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية  
واما الادراكات التصويرية فلما تطلب فيها لكونها وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك ان  
التصديقات الكلية هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالاندر لصعوبة في  
مبادئ التصفية فصدرت مطلوبة في العلوم الحقيقية والكامل من التصورات  
( قوله المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من العلم ) المقصود منه ترعيب المنع إلى تحقيقه وبذلك سعى  
في تحقيقه وجمعه وقوله من اما تنبؤية أي من جهة مباحث العلم واما عملية المقصد لان من جهة المقصد  
قد يكون وسيلة إلى آخر وعلى التقديرين يتبدان مباحث القياس أهم بمقصد العلم ( قوله وذلك الخ )  
حللته ان للمطلقة آلة له لوم وحقيقتها التصديقات للمساخ وتصورات مبادئ وسائل اليه ولا  
شك ان تعليق المقصد بالآلة على حسب سبق المقصد بهذا الآلة فيكون مباحث الموضوع الى التصديق  
اخر في المقصد \* ثم ان المقصد من القياس يكون مباحثه مقصداً أقصى من كل مباحثه  
( قوله لان مقصد العلوم الخ ) أي المقاصد الاساية فلا يبقى ما قبل ان أحرار العلوم ثلاثة لبيانها  
والموضوع والمساخ ( قوله التي وصلت الخ ) أي لا يمتثل التبعيض في نفس الامر ولا عند الحكماء  
( قوله في المبادئ التصفية ) أي اليقينية بدعية كانت أو بطريقة

ن يقول المقصد الأقصى  
والمطلب الأعلى في الكلام  
في القياس لافي المعروف  
لان التصديقات الكلية  
في غير هذا العلم هي  
الصورة وتصوراتها وسيلة  
طافكتلك حجة القياس  
يحمل هو المقصود لانه  
الموصل لتلك المقصودات  
والصيرورات غير معدودة  
لانها موصلة للتصورات  
التي هي معدودة ولا في  
الاستقراء والتفصيل لان  
القياس هو معدة في  
تحصيل المقال التصديقية  
فان قلت يمكن ان يعمد في  
كلام الشارح من يتبد قوله  
الكلام في القياس أي لافي  
المعرف ولا في الاستقراء  
والتفصيل لان القياس هو

المعدية الخ أي بخلاف غيره من الثلاثة فانه ليس معدة ان يحصل التصديق التصديقية أصلا كالمعرف ومعدية  
يحصيها ولكنه ليس معدة كالاستقراء والتفصيل فانه هذا معدة وغير متبادر من كلامه ان المقاصد من قوله الكلام في القياس لانه  
المعدية الخ ان المقصد أي لافي الاستقراء والتفصيل كما قبل ( قوله وحده الخ ) أشار الى أنه حد اسمي لكونه معهودا اصطلاحيا  
( قوله متى سمعت ) أي ثبت وقوله قول مؤلف أي قول ملفوظ أو مقول وقوله مؤلف من قضايا أي مطلوبة أو مقولة  
اذ هذا الحد يمكن ان يحمل حدا لقياس المقول وهو المركب من القضية الكلية أي انحصل معوماتها في المعرف ويمكن أن  
يحمل حدا لقياس الملقوط وهو المركب من تصديق الملقوط فما كان حمل حدا لقياس للمعول أريد بالتصور والتصديق الأمور  
المقولة وان جعل حدا لمقصود أريد بها الامور الملقولة وعلى كل حال قوله يلزمها قول آخر الذي هو النتيجة المراد به قول  
مقول لان التلطف بالنتيجة عبر لازم لقياس الملقوط ولا للمقود وقوله لزم عنها عي معنى من أي نشأ منها أي من ذلها



( قوله وهو المركب ) أي وأما المركب فليس قولاً شاملاً للمركب وقوله وهو المركب هو خبر القول وقوله أما المفهوم القليل الخ خبر مدخر وقيل الخبر عن القول هو قوله ما ينبغي بالقياس وقوله وهو المركب حجة متقدمة بين يديه والخبر ( قوله القياس المقبول ) فإذا استعصرت في ذلك العلم وشئت لتبرير له وشئت الحدوث لتبرير كل ذلك قياساً مقبولاً وأعلم أن إطلاق القياس على كل من القلوط وسعول حجة الآية وصح في الأصل المقبول ثم نقل المقبول بواسطة دلالة على استعول وإن القول مشترك بين القلوط والقول ( ١٨٥ ) شيئاً كما مبيناً على قول موسوع

متبر وكل متبر حادث في قول مؤلف من قضيتين إذا سلمنا ثم فيها دلالة قول آخر وهو أن العالم حادث بالقول وهو المركب ، أما المفهوم القليل وهو جنس القياس المقبول وأما القلوط وهو جنس القياس القلوط والراد من القصة ما فوق قصة واحدة يتناول القياس البسيط المؤلف

وصل إلى كنه الحقيقة وذلك مبني على مشعر بل مشعر على تعاقب التصورات في العلوم الطبيعية لا تكون وسائل إلى التصديقات المطلوبة ولهذا لم يرد تصورات بالذات بل بالقياس إلى تلك التصديقات هرة عن التصورات فلهذا لا يوجد التصديقات، درأ كانت كامة قطع النص بما دون التصورات فذلك صارت معلومة في العلوم للدوة دون التصورات وهذا كان المقصود الأصل هو العلم التصديقي كان يصح في هذا الفن عن الطريق للوصول إليه أدخل في القصد بالقياس إلى البحث عن الوصول إلى تصور لأن حاله صلب في هذا النص كمثل الوصول إليها في العلوم الحكيمة ثم نزل الوصول إلى التصديق ينقسم إلى أقسام قياسي واستدراعي وتبني سكر المدة من والتجديد للمعاليقي هو القياس صار الكلام فيه مقصداً أقصى ومطلباً أعلى في هذا النص بالقياس إلى الكلام الوصول إلى التصديق والقياس إلى ما هو موصى إلى التصديق ولهذا جعل الاستدراعي والتبني من نواحي القياس ووجه ( قوله فالقول ) أي قول يعني أن القياس أما مقبول وهو مركب من القضايا المقبولة وأما مسعول وهو

( قوله ما وصل إلى كنه الحقيقة ) لأن تصور الشيء ما توجه تصور ناقص ولم يرد به سكره السكت التفصيل فإن تصور الشيء فأنه الاحكامي متحقق ولا لا متع تصور بالوجه ( قوله بل من غير ) لعدم الإلزام على الدلائل ( قوله في حال ) لا لا بد لكل تصديق من كرامة تصورات ( قوله وأيضاً الخ ) عطف على قوله ، التصديقات الكاملة بيان لمرجوعه حر ( قوله التصديقات ) قيمة كانت أو غير قبيحة ( قوله تلخ العسها ) تصدير لتلخات ف فيها من رد الحاطل وحصول الجرم في الحجة بخلاف التصورات فإن النفس بعدها بترقة لأن يحكم عليها أوصافاً ( قوله وهذا كان الخ ) مقدمة ثابتة للدليل معلوف على قوله فالقصد في تلك العلوم ما لا ركا كانت التصديقية ودونها اعتراض بيان ذلك ( قوله بالقياس إلى الكلام الوصول إلى القصد ) فالمدح ما توهم أن النص قديماً صحت التصورات والقصد الاتصفي منها لفراغات وساحت التصديقات والقصد الاتصفي منها القياس فلا يصح حصر القصد الاتصفي من النص في القياس ( قال رحمه ) أشار إلى أنه حد اسمي لسكوته مفهوم اصطلاحياً ( قال هو المركب ) هو فصل أو متداً وخبر

( م - ٢٤ ) شروح النسخة كان لم يعلم حل هو مبدلاً ( قوله من النص ) اعترض بأنه أن أراد ما هي النصاً بالقوة كان التعريف صادقاً بالنسبة الشرطية فلا يكون مسمى وأن أراد ما هي النصاً بالفعل خرج القياس الشرعي فلا يكون مسمىاً هو جيباً لما عتار الأول ولا سمح أنه صادق بالنسبة للشرطية لا غيراً لما عتار الأول متى سمع الخ لأن أخراماً لا تختل التسليم لوجود ذلك مع وهو لا يشرط أو القصد أن المراد بالتصديق ما يضمن نصاً يتأوخيلاً لشرح الشرطية بهذا فإما ( قوله ما فوق قضية الخ ) وسواء كانت كورتين أو أصدافاً مقدرة أو لا أخرى مذ كورتين فلا تسمى لأنه في أو الشمس طاعة لأن الظاهر موجود

من قصتين كما ذكرنا والقياس للرك من قضيا فوق اثنين كما سيجي واحقر به من القصية  
لواحدة مستلزمة لثانيتها هكذا مستوي أو عكس فقياسها لثاني قياساً وقوله متى سمعت اشدة

مركب من القضاة للمعولة والاول هو لقياس حقيقة والثاني انه سمي قياساً لدلالته على الاول  
وعند الحد يمكن أن يعمل حداً لكل واحد منهما فان جعل جداً لقياس المقبول يرد بالقول  
ولقياس الامور بالمعولة وان جعل حداً للمعسوع يرد بها الامور بالمعولة وعلى التقديرين يرد

للمركب والحق خبر بالقول وقوله ان المقبول المعنى خير بعد خبره وقيل الحقية معترضة بين دلالة  
وحيثه عن ان المقبول المعنى (قاله فوق قصة واحدة) سواء كانا مذكورين أو أحدهما مقسمة نحو  
لان نفس عوي واما كانت لثلاث طالعة قالها موجود قوله حقيقة (أي من حيث حقيقة وجوده)  
لا اختار أمر خارج عنه ولم يرد بها ما يدل اشاراً فان اطلاق القياس على المقبول أيضاً حقيقة إلا انه  
نقل اليه بواسطة دلالة على المقبول واليه اشار قوله سمي (قوله فان جعل حداً الخ) يستفاد من

كلام الشرح في شرح المطالع أن نقول مشترك معوي بينهما وان الشريف للمقتر مشترك حيث  
قال ما نقول جسم يبدى يقال بالاشتراك على المقبول وعلى المقبول المعنى فكأنه أراد بالركب المعنى المعوي  
لا الاصطلاحي اذ ليس ذلك مشتركاً بين اركب المقبول والمقبول وحيث يرد الاعتراض الذي  
ذكره في شرح المطالع من أن بعد مؤلف مستمرك ولا بدفع ماله ذكر يصح صديق من به على ما فهم  
وماد كره قدس سره موصفاً لما ذكره المحقق التتاراني يدعى أنه جعل القول على المعنى الاصطلاحي  
وانه مشترك لمعني بينهما وحيث لا يصح تعليل كلمة من به ولا قال المحقق التتاراني ذكر للثلاث

يصح تعليل من به وقال السيد نسبه قدس سره في شرح الواثق ان ذكر مؤلف ثلاث يتوهم  
أن القصد قول من حقه المقصود بان يكون من تيجسية وما قيل أن العبارة اقصاه في ذلك الحق  
قصية من المعنى أو قول من الاقوال وان الجمع في ذلك المعنى يكون بمجاء لا بمعنى ما عوق الواحد  
فانه يدفع كونه سرهما في ذلك المعنى لاثومهم قوله (وعلى التقديرين) بخلاف المعقولة منها لامة

لقول المصنف وهو صاهر والمقبول لان الخفض يستلزم تعقل معانيه بالنسبة الى العالم بلوضع وتعقل  
معانيه على جميع النسخ يستلزم لتيجسية (قال) (والقياس المركب الخ) قال المحقق التتاراني  
القياس المنتج مطلوب واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لأزيد ولا يقتض  
لكي ذلك القياس قد يفتقر معتماده أو أحدهما الى الكسب بقياس آخر وكذلك لي أن يقتض  
الكسب الى المادي والديهي أو تسعة فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المنتج لمطلوب  
سموا ذلك قياساً مركباً أو عدوه من لودحق القياس انتهى ويظهر منه أن كل واحد من تلك

الاقية بالنظر الى نتيجتها داخل في القياس البسيط ونحوها ليس من أمراء القياس فلا معنى  
لقوله ليشمل القياس المركب فالصواب أن يقل والمراد بالقضاة ما عوق الواحد لان القياس لا يترك  
الا من قصتين قاله الشرح في شرح المطالع لاجال لوعى بالقضاة ما عوق الدم دحات القصية الشرطية  
ولوعى ما عوق المفضل خرج القياس الشرعي لا كما قول المعنى ما عوق وبمخرج الشرعية بقوله متى  
سلبت فان أجزاء لا يفتقر التسليم لوجود المانع أعني أدوات الشرط أو العناد أو المعنى بالقضية  
ما يتصل بمسألة أو تخيلاً فيخرج الشرطية بها

(قوله والقياس للمركب الخ)

قال لعمد القياس المنتج

المطلوب واحد يكون مؤلفاً

بحكم الاستقراء الصحيح

من مقدمتين لأزيد ولا

أقتض لكن ذلك القياس

قد تقتض ملة مشابه أو

احدهما الى الكسب

بقياس آخر وكذلك لي

أن يقتض الكسب الى

المادي الجسمية أو التسعة

فيكون هناك قياسات مترتبة

محصلة للقياس المنتج

لمطلوب فسواء ذلك قياساً

مركباً وعدوه من لودحق

القياس انتهى كلامه ويظهر

منه أن كل واحد من تلك

الاقية بالنظر الى نتيجتها

داخل في القياس البسيط

ونحوها ليس من أفراد

القياس فلا معنى لقوله

ليشمل القياس المركب

فالصواب أن يقال واما

القضية ما فوق الواحد لان

القياس لا يترك الامن

قصتين

إلى أن تلك العصابة لا تحب أن تكون مسخرة في هبها بل تحب أن تكون محبة لو سلمت لهم عنها  
فوق آخر بندرج في الحاد القياس الصادق للقسمة وتكديها كقولهم كل الناس حمر وكل حمر  
عبد فان هاتين العنيتين و ن كذا الا انها محبة لو سلمنا لهم انها كل انسان حادوقه لهم

فالقول الآخر الذي هو النتيجة، يقول المعمدان لأن القبط، النتيجة مع لارم القدس المسمول ولا المعمدان (قوله) سخر في أحد العباس الصدق القنصل (كادبا) أقوم بزيادته لو قيل هو قول مؤلف من قصد لرم عيا لها قول آخر (بأنه) اليوم إلى أن تلك القنصل صادقة في أصحاب

( قال لأحمد أن تكون مسألة في ضلها ) أي مشقولة بل لو كانت كاذبة متكررة كما هي بحيث لو سلمت  
ثم عني قول آخر هي قياس فالقياس من حيث أنه قياس بمعنى أن يؤخذ بحيث يشمل المرحلي  
والمتدلي والمحملي ونسوقسطائي والشمري هـ والحطلي والحطلي والسوقسطائي لا يجب أن تكون  
مقدماتها حقيقياتها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت ثم عني ما يلزم هو أن القياس الشمري فإنه  
والجواب يحاول الشاعر التصديق بل التخييل لكن يظهر إرادة التصديق ويستعمل مقدمة عن أنها  
مسألة فإذا قال فلان فلا حس هو يقبس هكذا فلان حس وكل حس قر هو فهو إذا سلم فالف  
ثم قول آخر لكن الشاعر لا يقصد هذا اللزوم وإن كان يظهر أنه يريد حتى يتجمل به ويرد أو يتم  
كذا في شرح السطام ( قال وكأني ) كلها أو بعضها فإن السكيب عدم العمق ولذا وضع في بعض النسخ  
كل حجر حماد وفي بعضها كل حجر هـ ( قوله يريد الخ ) أمر من الوقوع والافتقار هـ  
يشمل عليه القضية ليس من الأمور البديهية لأننا نرى أن يكون الخارج طرفاً في وجوده وهو طرأ ولا  
يعتبر نفسه لأن الطرف قد لا يكون من الأمور البديهية فزعم النتيجة للقياس لا يكون محس  
الخارج بل محس نفس الأمر في الدعوى فاما أن يتوهم الغلبة التي يشعر بها لفظة منها فالزوم فيها  
من حيث أنه فان لم يبق بالمقدارين على الهيئة المخصوصة بوجوب التصديق بالنتيجة ولا بوجوب  
تحققها تحقق النتيجة وكذا الفصية الواحدة بالقياس إلى عكسها ولا لزوم منه محس اليقين فلا  
عني أن يكون عني فالزوم فيها بمعنى الاستصحاب أنالها بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس ولا  
بد حيث من اعتبار قيد آخر أيضاً وهو فطش كيفية لأدراج يدخل الأشكال الثلاثة في العلم بها  
يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما يدل أن الزوم أهم من الدين وغيره لا ينفع لأن التعميم  
فرع تحقق الزوم وانتاع الأشكال والأعكاش بين التعميم متحقق في ذلك لأشكالاً جديدة قيد متى  
سالت للإشارة إلى أن الزوم بين التعميم بشرط ما هي مقدمات القياس والاعتقاد بها الأخرى أن  
قياس كل واحد من المحسّن لا وجه الأمر بالنتيجة لاخر لعدم استقلاله بمقدمات قبله ولصواب  
حيث أنه لأن الهيئة مدخل في الزوم وأما أن لا تلتزم البنية لتساعده من لفظة عني فالزوم فيها  
من حيث التحقق في نفس الأمر هي لو تحقق فالتحقق في نفس الأمر تحقق القول الآخر  
سواء علمها أحد أو لم يعلم وسواء كانت للتعميم صادقة أو كاذبة فإن الزوم لا يتوقف على تحقق  
الطرفين الأخرى أن قولهم العلم حس وظ فحينئذ يستلزم من المؤثر لو ثبت في نفس الأمر بسوء  
نبوت العالم مستلزم من المؤثر ويتخذ الزوم بمقتضى أمضى استبعاد الأعكاش وهو متحقق في جميع  
الأشكال لا راسة ولا يحتاج إلى قيد الزوم محس اليقين ولا إلى اعتبار الهيئة في الزوم والعصب

(قوله لا يجب أن تكون  
مسئلاً في نفسها) أي لا  
يجب أن تكون مقولة  
بجس ذاتها بل لو كانت  
متكررة ولكن بحيث لو  
سألت زعماء قول آخر  
هو قياس لأن القياس  
من حيث أنه قياس يجب  
أن يؤخذ بحسب بطل  
البرهان؛ الجدل والخطابي  
ولولفظي ولا يجب  
أن يكون مقسماً حقيقة  
في نفسها بل يجب لو  
سألت زمع ما يؤزم  
(قوله وكادها) أي كادها  
أو بشها لأن السكتب  
عدم الصدق (قوله وكل  
حصر حاد) أي معنى السخ  
حصر ويكون تمثيلاً لما  
هذا كائن كذا في ... وفي  
سما هو لا يكون تمثيلاً لما  
إذا كائن كذا في ... مقار  
كذب المصوح وهو  
الأي خط

الأولى فقط

(قوله فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم بل) هذا صريح في ان الاستقراء والتجديد كل واحد منهما مركب من مقدمات وهو كذلك. لا انها ليست على هيئة القياس القطعي. قال الاستقراء. ان قول الطائر يجرى فكذلك الاسفل عند الصبح والجل يجرى فكذلك الاسفل عند الصبح والجل يجرى فكذلك الاسفل عند الصبح والجل يجرى. لا سلم عند الصبح فهو سره مقدمات لاجل تفصيل النتيجة وتفرص ان التكلم باب على طه ان كل الامر ان مقصده بذلك الحكم كتحرك الاسفل بحيث لا يلزم ان هناك فرداً منفصلاً بجملة ذلك الحكم أي منتهى التحرك مثلاً كالتمسك لسكن هذه النتيجة ليست لازمة لذات المقدمات لانها لا يمكن تحلف ذلك استلزاماً كالتحرك لثبات الاسفل من المقدمات لانه لا علاقة بين تمنع الجزئيات تبعاً ناقصاً وبين الحكم الكلي الا على ان يكون اجزائي غير انتفع مثل انتفع ولا علاقة بين الجزئيين أي المنتفع وغيره الا وجوده لجميع المشترك فيها. وهذا التمثيل ان يقال النتيجة مسكرو (١٨٨) كالتحريك فان مقدمات ينتج ذلك ان النتيجة حرام وهذه النتيجة

في مخرج الاستقراء والتجديد قال مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تحلف مانعها معها ما يبرهن من النتيجة فيخرج من الحد القياس الكذاب المقدمات تزيد قوله لو سلمت ايضاً ولها حجة قال انما الشرط كقول الحقيق والقدر

لواحدة مستمرة لكنها مغلطة فيه غلوحة بقوله مؤلف من قصايا وقيد لو سلمت ليس لازماً انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل لازمة التعميم ودفع توهم احتصاص العرض بالقضايا الصادقة كانه قبل قود مؤلف من قصايا سواء كانت صادقة أو لا فربما قول آخر ففهموا المحالفة للتمسك من التمسك بالشرط غير مراد هذا لان النتيجة حجة في معنى التعميم وهذا هو مراد الشارح والبيد رحمه الله عليها حلاً فتعريف على نظيره. وأما ما قلناه الخفي المنازلي في شرح شرح المختصر العصري من أن الاستقراء في الصدقات الحسن انما هو على تقدير التسليم وان بدونه فلا استقراء الا في برهان قوحيه غير ظاهر لانه من غير القوم من حيث فعله فلا لزوم في البرهان بدون التسليم ايضاً من غير اللبطل في دليل الخفي لا يبعد التمسك لعدم التسليم ومن اعتبره لمقرره بحسب ثبوت في صس الامر فهو متحقق في ذلك من غير التسليم كما عرفت وهذا هو التحقيق الخفي في القول وأنت بعد الاجماع عليه وتديره حتى ندر تفك على عزات الدرس في هذا المقام ترك به حافة الشأمة والاحلال (قوله فان ادلت الشرط بل) لان التقدير بمجامع التحقيق فاقيل ان تساد من حرف الشرط المقدور فاعكس ودراسة أمر التوهم ادنوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها من النتيجة كاذبة فيخرج عن الحد القياس الصدقي المقدمات توهم (قال يخرج الاستقراء والتجديد) أي من حيث انه استقراء وتجدد فانه انما رد الى هيئة القياس فلو لم يتفق والسر في ذلك ان

ليست لازمة لذات المقدمات لانها لا يمكن تحلف لدلزل كاطرفة عن المقدمات وبيان ذلك ان الله في الحكم للوجود في غير اما منصوصة و مستقلة فالاولى ان يبرهن ان الشارح قلنا ان الله في الحر الاسكار فادنا وجدت هذه العلة في التمسك مثلاً لا يلزم ان يكون حراماً لولول ان يكون اشوط خصوص الحق في الحرمة فلا يكون وجود الاسكار في التمسك قطبي أي معبداً لقطع حرمة فيمكن تحلف الحر مقص المقدمات فقيست النتيجة لازمة

فان المقدمات من حيث انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء والتجديد من الدليل لاجل فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العرفي آخر. قلت ان الدليل عندهم مبين (أحدهما) للوصول الى التصديق وما فاضل فيه (والمثاني) أحسن وهو بانى لك كور محض بالقول القطعي على ما سن عليه في مناقب ومن هذا أي من جعل الدليل بانى لك كور وهو ما يلزم من العلم به العرفي آخر حجة ما تقياس القطعي يع من القياس للعائد للصورة غير داخل في نفعه. ثم اعلم ان اخراج الاستقراء والتجديد من تعريف القياس قوله لم عليها بل انما هو من حيث انها استقراء وتجدد انما لو رد الى هيئة القياس كان قول هذا مسكرو وكل مسكرو حرام لو وجد القوم حيث وجد ذلك ان القوم موطن بذكر الجسد الاصغر تحت الاكبر في القياس الاضرب واستقراء تقدمه فالتالي في الاستدلال سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فادنا تحقق للقدسات المقدمات عليها تحقق القوم بخلاف الاستقراء والتجديد فليس فيه اندراج ولا استلزام مقدم لثاني. ثم اعلم ان النتيجة كذبة تكون قضية وآرة تكون حجة فان قلت هل يمكن رد لاستقراء الى هيئة القياس



(قوله لا يجب أن يكون مبايناً) ألا ترى أن لسان مدين الحجر والحجر مدين للحجر والاسنان لاباين الحيوان (قوله أورد به أن القول اللازم يجب أن يكون (١٩٠) مذهباً الخ) أي لأن الواحد إذا وصف بتدبيره شبيهة بمراده أنه

لم يرد منه أن (١) ساي (الخ) لأن مدين للمدين شيء لا يجب أن يكون مبايناً له وكذلك إذا قلنا (٢) ص (ب) (ب) (وب) ص (ج) في مازم منه أن (١) ص (ج) لأن نصف النصف لا يكون صفة وقوله قول آخر أورد به أن القول اللازم يجب أن يكون معيار الشكل واحدة من هذه القناعات فانه لو لم يتغير ذلك في نفس الزم أن يكون كل قصتين قياساً كيف كانت لا تتغير أدمي احدهما وعدا الحد مقنوس القضية المركبة المتضمنة سكبها المتنوى أو عكس قبضتها فانه يصدق عليها أنها قول مؤلف من قصتين يستلزم ذاته قولاً آخر لكن لا يسمى قياساً قائم (وهو استثنائي أن كان عين النتيجة أو يقسم مذكوراً فيه المقول كقولنا ن كان هذا حسياً فهو متضمن لكنه جسم منتج أنه متغير وهو نبيه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس متغير منتج أنه ليس بجسم وحيثه مذكور فيه واقتراني أن لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حدث منتج كل جسم حادث وليس هو ولا قبضته مذكور فيه بالعمل) (٢) قول (القياس اما استثنائي أو اقتراني لانه أن يكون عين النتيجة أو يقسم مذكوراً فيه بالنفس أولاً يكون شيء منها مذكوراً فيه بالمقول والاول استثنائي كقولنا أن كان هذا جسم فهو متغير لكنه جسم منتج أنه متغير فهو جسم مذكور في القياس ولكنه ليس متغير منتج أنه ليس بجسم وتقصصاً أي قول انه جسم مذكور في القياس بالعمل والاسم استثنائي لا يثبت على حرف الاستثناء أي لكن والثاني اقتراني كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالجسم محدث فليس

معيار لكل واحد من آحاده ولا يجب معياره لآخره الا حاد الأثرى انه اذا قال له على قدم وشي آخر وعصر الشيء الآخر يصعب القدم فانه يصح (قوله كيف كانت) أي سوله كانتا على هيئة شكل أم لا (قوله لا تتغير أدمي احدهما) أي لأن الشكل مستلزم لغيره (قوله بالنسبة المركبة) كالمركبة الخاصة كما في قولك كل ثور باردة بالامكان الغضاض واجب

هجة حجة على الاسان فصلا عن الروم (قال أورد به الخ) قال الواحد اذا وصف بتدبيره لغيره لغيره يرد به معارضة لكل واحد من آحاده بد معارضة للجموع غير محتاج الى البيان وما قبله يبعد معارضة لكل واحد حتى لآخره الاسان أيضاً فقوم الا ترى انه اذا قال له على دراهم وشي آخر وعصر الشيء الآخر يصعب للمهرم يصح (قال لم أن يكون كل قصتين الخ) قد عرفت ان شاء محقق الشرح فترى كيف على عدم عتار القولية التي يشعر بها كلمة عنها ملائحة ان المقامين مستلزمين لاجتماعهما ولا يرد من عهد (قال وعدا الحد مقنوس الخ) قال الحق القناعات القناعات القناعات المركبة انما يقال لما في العرف انها قضية واحدة مركبة من قصتين ولا يقال انها قصبتان فبقية الاعتراض لتأخر وجهه انه اذا صدق عليه انه قضية واحدة مركبة من قصتين صدق عليه انه قول مؤلف من قصتين يرمي عنها شأنها قول آخر وعدم اطلاق اسم قصتين لا يمنع في دفع الاعتراض والحوال على القناعات أن لا تتغير من قول من قصبتان يكون القصبتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة بطرء والثاني قيد الاول يستلزم منه القضية متضمنة في دوام الحكم السابق (وسرورته (قال وهو استثنائي) قسمه في التقسيم ستكون مفهومة وجودياً وكونه بدعي الإنتاج بجميع قرائنه وأخره في الاحكام اعتباراً بشأن الاقتراني لسكونه مباحته (قال مذكور فيه) بل ذكر الباني في القياس المعطوط وذكره القالب في المقول (قال على حرف الاستثناء) أي لكن في النتائج الاستثناء أن شاء الله تعالى كقولنا واستثناء كقولنا وباب يرد على فكره الثاني مرئى ذو حمله شيئاً متوالياً أو مائتين والاستثناء

عن هذا القناعات هذا استلزام من قول من قصبتان أن تكون القصبتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة الجزء الثاني كقولنا لا بد أن أولاً بالضرورة أو بالامكان الخاص قيد الجزء الاول يستلزم منه القضية ما عدا في دوام الحكم السابق أو ضروريته فليس في القضية المركبة الا مصرع قضية واحدة فقط (قوله اما استثنائي الخ) قدمه في التقسيم لأن مفهومة وجودي والاقتراني مفهومة

عدي والوجودي مفهم على العمدي وأخر الاستثنائي في بيان الاحكام اعتباراً بشأن الاقتراني (قوله مذكوراً فيه بالمقول) أي بالذكر الباني في القناعات المعطوط والذكر الثاني في القناعات المعطوط هو

(قوله لاقرآن عبوديه) أي الحمد الأخضر والأوسد والاكثر (قوله لا له) لو لم يقيد لعدل (الح) وذلك لأن ذكر النتيجة ليس إلا ذكر أحد أجزائها بحدية لأن الحقيقة ليست بمعطولة ثم إن ذكرها قد يكون مطلقاً محال كونها مطلق وقد يكون مطلقاً محال كونها بالقدرة فهو لم يبيد ما حمل استس مهرب الاستثنائي معاً ومهرب الاقرآن محالاً لا به يدخل في مهرب الاقرآن حينئذ شيء أصلاً بل تمدد جميع الأفراد في مهرب الاستثنائي (قوله دعي طرفاً) أي طرقاً للنتيجة وكذلك الصبر في همتها للنتيجة قوله منه يحصل «قوة أي لا يذهب فتكون النتيجة مذكورة فيها أي في المقدمات الاقرآنية وقوله البقرة أي حال كونها خاصة بالقوة (وقوله والاسكان نفساً الخ) أي والاحتياط (١٩١) القسم بل قلناه صحيح ولا يصح لأن

به تقسيم امي الى خمسة  
 واثني عشر وهو ما نقلناه  
 باستقام اذ احاج الشيء  
 وبسببته تحت والاوّل  
 حذف الشرط الثاني  
 ويقول بعد التقسيم  
 قد يكون تقسيم الشيء الى  
 خمسة وغيره ويمكن ان  
 يذهب عن الشيء لانه ا م  
 يمكن قياساً بعد التقسيم  
 ووجه البلاطان ظاهره فان  
 حصل زراع قلد بل امان  
 م يكن ما نقلناه تقسيم  
 الشيء الى خمسة ( قوله  
 بعد التصريح ) أي  
 لم يرغب القياس حيث قيل  
 فيه من سبب اثم عنها  
 فنقول ، حرأي مقدر  
 بالمقدمين ( قوله ) وانما نقل  
 ( صحتك ) أي وانما  
 يكون غير مقابلة

هو ولا قصده مدكوراً في القياس «الفعل» وانما هي انما بدأ لانتزاع الحدود فيه وانما قيد ذكر النتيجة وتوضيحها في التعريف بالفعل لانه لو لم يقيد لاجل الاقاربيات في حد القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي حيث التأثيرية ومادتها مدكورة في الاقاربيات وسنة التي «ما» يحصل «القول» فتكون النتيجة مدكورة فيه «القول» فكل ما أطلق ذكر النتيجة في التعريف لا يتقص تعريف الاستثنائي مما هو تعريف الاقاربيات حتماً لإبطال أحد الاسمين لازدواج اما سلطان تعريف القياس ذو بطلان تقسيمه الي قسمين لان الاستثنائي لان يمكن قياساً بطل التعقيم والا لكان قياساً للتي «الى» عنه «والى» غيره وان كان قياساً بطل التعريف لانه اعتبر فيه ان يكون القول ملازم ما يراى السلك واحد من المقدمات «وإذا كانت النتيجة مدكورة في القياس بالفعل لم تكن مقدرة لاجل واحدة من مقدماته لانه قول لاسم في المقيدة «إذا كانت مدكورة وبطل في القياس لم تكن مغايرة لاجل واحدة من المقدمات وانما تكون كذلك لو لم تكن النتيجة جزءاً للمقدمة وهو مدعوق الفلاسفة في القياس الاستثنائي ليس قولاً فلسفياً طائفة

اسكن واحدة منها بل كانت واحدة منها لو لم يكن النتيجة حراً المقعدة أي كانت مقعدة فيهما وهو مجموع لأن المقعدة  
 (ح) قوله فان المقعدة في قيس الاستثنائي (ح) اعلم أن أصل القيس ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً سكن الشمس  
 طالعة فالنهار موجود فالنتيجة هي نوك فالنهار موجود وهي معنى المقعدة القائمة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اذا  
 عرفت هذا فنقول التدرج بين المقعدة في الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة في الكلام حذف والاصل ليس نوك الشمس  
 طالعة فقد لا النهار موجود ضد بل هي القضية المقعدة لاستزاج طلوع الشمس وجود النهار والنتيجة معنى هذه المقعدة  
 لا كلها فنقول الشارح بل استلزامه وجود النهار منه بل القضية للمقدمة لاستزاجه لوجود النهار وهي ان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود

(قوله لا يخالج) متناً هذا (١٩٢) السؤال ما ذكر في الجواب من أن النتيجة جزء مقدمة وحدها أنا لا سم

بل استلزامه لوجود آثار لا يخلو النتيجة وتبنيها قضية لأجلها الصدق والكذب والصدق  
في القياس الاستثنائي ليس تبنيها فلا يكون عين النتيجة أو تبنيها من كورين فيه بالمثل لأن محور  
المراد بذلك أن يكون طرفاً النتيجة أو تبنيها من كورين فيه بالقرب القدي في النتيجة وعلى هذا  
فلا إشكال قال

(وموضوع المقطوع فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية بنتي جودت جزء قياس تسمى مقدمة  
والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى والسكرر وجه حد أو وسط واقتراح  
الصغرى الكبرى يسمى فرضة وصغرى وأهية خاصة من كيفية وضع حد الأوسط عند المحرر  
الأخرى تسمى شكلاً وهو وحدة لأن أحد الأوساط كان محمولا في الصغرى وموضوعها في  
الكبرى هو الشكل الأول وإن كان محمولا فيها فهو بشكل الثاني وإن كان موضوعاً فيها فهو  
الشكل الثالث وإن كان موضوعاً في الصغرى محمولا في الكبرى هو الشكل الرابع)

(أقول) القياس الاقتراني إما حلي أو مركب من حليتين أو شرعي إن لم يدرك منهما ولما كان  
(قوله لا أقول المراد بذلك) أقول هذا هو التحقيق لأن النتيجة لا يمكن أن تكون مذكورة  
فيها في القياس لأجل أن تكون عيناً حدياً للمقدّمين ولا أن تكون جزءاً من أحدهما ولا لئلا  
يحل النتيجة مقدماً على البطل القياس برتبة أو مرتبتين وكذلك تبنيها لا يمكن أن يكون تبنيها  
مذكوراً في القياس ولا لئلا تكون التصديق بتبنيها النتيجة معاً على القياس ومع التصديق تبنيها  
لا يصح التصديق بها

ثم الظاهر أن حاله لا يكون تبنيها القدي إلى نفسه وإلى غيره قيل أن كونه تبنيها القدي إلى نفسه  
وإلى غيره لازم لتبنيها على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قدياً فهو لازم لبطان القياس  
وعنده فيمكن أن يخلص مع قوه والا لئلا تكون تبنيها القدي إلى نفسه وإلى غيره أي أن لم يطل  
التبنيها كان تبنيها القدي إلى نفسه وإلى غيره فإنه ن بطل التبنيها كان تبنيها القدي إلى نفسه وإلى  
غيره وفيه نظر لأن كونه تبنيها القدي إلى نفسه وإلى غيره يستلزم كونه تبنيها دون العكس (قال  
بل استلزامه لوجود لتهار) أي القضية التي بعيد استلزامه لوجود الهار (قال لا يقال لنتيجة بل) متناً  
هذا السؤال كون النتيجة جزء المقدمة يعني أن النتيجة وتبنيها قضية والمذكور في القياس  
لست قضية ولا يكون النتيجة وتبنيها مذكورة فيه ومعنى كونها قضية أيهاا مشتقان على  
الاسم الثامنة بختلاف جزء الله خدمة أقا في أن ذكر القدي أقاؤه وهو لا ينبغي التصديق به  
فانتيجه أو تبنيها من كور فيه بقول الآلة لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون  
النتيجة قولاً آخر مع كونها مذكورة فيه يعنيها فله يصح أن يكون شيء عين شيء في الذكر ولا  
يكون عينه في العبر وهم (قال وعلى حد فلا إشكال) أصل الكلام فلا إشكال على هذا إلا أنه  
لم يقدم الحار والمحرور أدخل عليه الواو ليدل على أنه معلق عما بعده وهو شائع في كلامهم وفي  
بعض المسح بدون الله فقبل أدخل الله تعالى تنزيلاً قوله على هذا مرة إذ كان كذلك وهم (قال  
القياس الاقتراني الخ) فيه تعرض للمصنف أنه ينبغي أن يثبت الاقتراني أيضاً إلى الحلي والأصلي  
ثم يقول وموضوع المقطوع أو يقول والمحكوم عليه والمحكوم به يد موضوع والمحمول

أب النتيجة مذكورة في  
أيامس لأن النتيجة قضية  
محملة للصدق والكذب  
وما في القياس ليس  
بخصبة لأنه لا يحصل  
الصدق والكذب بتبني  
النتيجة ليست في القياس  
وهو لمطلوب فالسؤال  
وأورد على الجواب ويصح  
أن يكون وارداً على أصل  
الكلام وهو قوله أن  
الاستثنائي ما كان عين  
النتيجة مذكوراً فيه  
بالمثل أو تبنيها فأمثل  
(وقوله مذكورين)

بالقريب) أي من غير  
أن يكون هناك فاصل  
بينهما فلا يفسد أن هذا  
موجود في الشكل الثالث  
لأنه قد فصل بين الطرفين  
بصور الكبرى فأمثل  
(قوله وعلى هذا فلا  
إشكال) أصل الكلام  
فلا إشكال على هذا إلا  
أنه لا قد يخالج والمحرور  
أدخل عليه الواو على أنه  
معلق به بعدوهو شائع  
في كلامهم وفي بعض النسخ  
بدون فاء فاقبل أدخل  
الله تعالى قوله على هذا





(قوله توسطه بين الخ) هذا لا يظهر في غير الشكل الاول وأحب بان المراد قوله توسطه أي اكونه واسطة في نسبة أحد طرفي المطلوب الى الآخر وهو بهذا المعنى شامل لجميع الاشكال (قوله لانهات لاصر) أي بوصفها ما حود من وصف جزئها وكذا يقال في بسطه وليس هو من باب نسبة الشيء بوصف جزئه لانها يسمى صفى والوصف في الحد أصغر (قوله في بعضها الخ) أي والاقدون (١٩٤) فلاضار الايهض انصبوب لها وعندئذ السبب انصبوب لها نعم من أن

توسطه بين طرفي لصبوب والقدسة الي فيها الاصفر يسمى صفى لان ذات الاصفر والتي فيها الاكبر كبرى لان ذات الاكبر واقدان الصفري بالكبرى في انصبوبها وسلبها وكليتها وجزئها يسمى فرينة وصرها والميتة الخاصة من وضع الحد الأوسط عند الحسن الآخرين لصبوبه عليها أو وصه لها أو حله على أحد ما وصه الاخر تسمى شكلا وهو أربعة لأن الأوسط ان كان محولا في الصفري وموضوعا في الكبرى هو الشكل الاول وان كان محولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها هو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري ومحولا في الكبرى هو الشكل الرابع \* وانما وصه الاشكال في هذه المراتب لأن الشكل الاول على النظم الطبيعي فان اتوب أد أنشرف لطلب هو الوجهة السطية وموضوعها أنص من محولها في الاعلى وان جز أن يكون مساويا له أيضا

لكنوت أو الانتفاء مع تكرر ذلك الثالث سواء كان اجراء المطلوب مفردا أو قسما وهذا المصير انما هو بطريق الاستقراء ولا يتغيره حوز أن يكون يزوم المطلوب لقياس لانه بواسطة منجبة سوى هذين الوجهين ولا يرد قياس المساواة لأن الكلام في حصر القياس المعروف فاسبق وهو خارج عنه ولا ان قولنا كل (ج) (د) وكل (أ) لا (ب) ينتج لاشي من (ج) (أ) مع عدم تكرر الأوسط لأن الساجه بواسطة اسرار الكبري لقولنا لاشي من (أ) وقس على ذلك أنه لا ولا مايق من أن الدوران والتدبير والتضميم بيد علي الامر مشترك مع جميعها في التوسمين الله كورين لانتهاء الزوم فيه (قوله اد أنشرف للمطالب الخ) يريد ان قوله في الأغلب ليس على اطلاعه لأن الموضوع في السالبة الكلية مياير للمعمول وفي دلوجة والسالبة الحرئين قد يكون أهم منه بل دراد منه في أعلى أنشرف للمطالب أعني دلوجة الكلية انه أطلق الحكم خيبا على شرافتها فكانها كل المطالب (قوله وان حار أن يكون الخ) انه بسط الحواجز على فقهه والا فالواجب أن يكون مساويا له (قال توسطه الخ) أي لكونه واسطة يتوسطه الى نسبة أحد الطرفين للاخر أو متوسط في انه كره والتوسط في الصفري والكبرى اكونه أهم من الاصر وأهم من الاكبر في الاعص (قال لانهات لاصر) فهو نسبة يوسف جزئه قابدا وقادرا الخ) قاله لخلق التثاراتي التحديق أن القياس باعتبار انحصار مقدمتيه بقدرتين وسلب وكليتها وجزئها يسمى فرينة وصرها ويعتبر الميتة الخاصة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الاصر ولا كرس جهة كونه موضوعا ومحولا يسمى شكلا فقد بسطنا الشكل مع اختلاف الصرب وهو ظاهر وقد يكون العكس كما هو جزيين المكتبين من الشكل الاول والثالث (قال على النظم الطبيعي) أي الذي يختصه الطبيعة المستعينة

يكونا وجزيين أو احدهما موجبة والآخرى سالبة أو يكونا سالبتين وكذا قالها بسطه (وهو له) يسمى فرينة وصرها الخ) أي الصدوق الصرب بأسى متضاري هو الاقواس ومصدق الشكل هو الميتة هذا مظهر وهو خلاص التحديق والتحقيق كاقبال السعد ان القياس باعتبار انحصار مقدمتيه المقترنين وسلبها وكليتها وجزئها يسمى فرينة وصرها والميتة الخاصة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الاصر والا كبر من جهة كونه موضوعا ومحولا يسمى شكلا ولاجن هنا قد يتعد اشكال وينتف الصرب وهو طسار في جميع الاشكال الاربعة فان صروب الشكل الاول ستة عشر مع اتحاد اشكالها وقد يختلف الشكل ويعد الصرب وذلك كما لو كان

من كائين موجبين فلهما يشان في الشكل الاول والثالث قد اتحد الصرب واحتلف الشكل (قوله على النظم الطبيعي) أي الذي يختصه الطبيعة المستعينة وذلك لأن هذه الاشكال الاربعة ان اتحدت بواسطة صديق قضية بدئية وهي ان التدرج في التدرج في الشيء مدرج في ذلك الشيء وهي ماهرة في الاول دون ما عساه هذا احتيج لرد السالبة الأخيرة للاول فاقبل

العلم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى بعد الأوسع ثم منه الى محمول حتى يؤول  
 من الانتقال من موضوعه الى محموله \* وهذا لا يوجد الا في الأول لهذا وضع في المرة الأولى  
 ثم وضع الشكل الثاني لانه أقرب الاشكال للقابلة اليه مشاركته لانه في صفاته وهي أشرف للتقدمين  
 لأنها لما على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول إذ المحمول بما يعال لاحتاجه اما إيجاد  
 أو سلب \* ثم للشكل الثالث لأن له قرنا اليه لمشاركته فيه في أحسن من اثنين ثم الرابع إذ اقرب  
 له أصلا عما كانت فيه في القديسين وسد عن الصبح حدثا قال

(أ) لشكل الأول فشرط انتاجه ليجاب القنرى واللام يتخرج الاصغر في الأوسط وكلية  
 الكبرى والا لا تحدث أن يكون المعنى المحكوم عليه مالا كبر غير المعنى المحكوم به على الاسم  
 وصورة شائعة. ربع (الأول) من موجبتين يبين منتج موحدة كلية كقولنا كل (ج) وكل (ب) (أ)  
 وكل (ج) (أ) الثاني من كسيتين الصغرى موحدة والكبرى ماسة منتج مالة كلية كقولنا كل (ج) (ب)  
 ولا شيء من (ب) فلا شيء من (ج) الثالث من موجبتين والصغرى جريئة منتج موحدة  
 جريئة كقولنا بعض (ج) (ب) وكل (ب) بعض (ج) الرابع من موحدة جريئة صغرى ماسة  
 كلية كبرى منتج مالة جريئة كقولنا بعض (ج) (ب) ولا شيء من (ب) بعض (ج) ليس (أ)  
 وينتج هذا الشكل بذلة بقائهما

(أقول) اعلم أن انتاج الاشكال الأربعة شرائط محسب كبريه بصفاته وكبرها وشرفها محسب  
 جهة المقدمات \* أما الشرائط التي محسب الحجة فببانيات يباينها في فصل الشكليات \* والشرائط  
 التي محسب الكمية والكمية في الشكل الأول أمران (أحدهما) محسب الكمية بجنس الصغرى  
 (وثانيهما) محسب الكمية بجنس الكبرى

(أقول فبانياتك يباينها في فصل المتفاوتات) أقول والله أنرد لشرائط محسب الحجة فصلا على حدة  
 لتكون أسهل في لفظها أبعد منه للتكثرة للشعب

(أقول فلاحظه للتكثرة) الظاهر لما حانها أي الشرائط الاله أنرد ضير اندك الواحد فسق  
 التصير منه بامتناع (قال في الشكل الأول) ضرب (أ) قيل قد يتحقق الشرائط ولا يتبع وقد  
 لا يتحقق الشرائط ويتبع اما الأول فهو قولنا مورد القصة علم وكل علم أم ضروري أو سطري  
 وقولنا بعض الخواص امثال ولا شيء من الانسان سوع مع كذب مبيحتها والحوال عن لأول ان  
 الصغرى كلابية لأن مورد القصة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان أردت من حيث حصوله في  
 التبعين فلا سلم كذب النتيجة وعن الثاني من الصغرى ليست من القصة المتعارفة بل يكون المحمول  
 فيه سادقا على أفراد الموضوع صدق الكل على جزئياته إذ الحكم عليها بمقادير المحمول فالصواعق  
 دها وحرا وما الثاني فهو قولنا لا شيء من الحجر ينجو وبعض الجيوب هو الصالح  
 قاله يتبع لا شيء من الحجر يصلح لانه الامرين لأن سلب شيء عن كل أفراد شيء وحصر  
 شيء آخر في بعض المطلوب بعيد سلب المحصور عن ذلك الشكل والحوال ان انت انتاج  
 للذكور واسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصورا لأناصر هيئة الشكل فانه مبدل الكبرى  
 بقولنا بعض الجيوبان جسم كان ملحقا بالإجمال

(أقول وصورة الثانية)  
 يقال تحت النافذة غدا  
 وشامسا ونظما أهلها أدا  
 ولدها يتندي ولا يتندي  
 ويقال تحت القمر من أدا  
 حان مناجها وقبل انجحت  
 يعني تحت كداني شمس  
 العلوم دأعت هذا العلم  
 أن ما قاله معهم منوصا  
 على الشارح حيث قاله  
 صرويه الثانية أن هذا  
 لا يخرج كلام أهل اللغة  
 لا يتبع في اللغة لا يستعمل  
 إلا منبأ لا يجوز فلا  
 يستعمل في اللغة ولا متبعة  
 على صيغة اسم الفاعل  
 محذرة وهم

(قوله لكر الشخصية)

جواب عما قيل لا سلم أن

ضرورت الشكل الأول بحسب

الاستدانة شرط أربعة

وعشرون لأن الشخصية

معتبرة في كرام تكون

بالصاف أي موحدة أو سالمة

مفروقة في أحوال الصغرى

الأربعة فبأنه إذا وضعت

على ثلاثة عشر كانت أربعة

وعشرين (قوله من المنة

لسكية) أي هي واحدة

في السكية لأن السكية

فيها ضبط لموصفها

فكذلك هذه (قوله

لانتجا في كبرى هذا

الشكل) لا مفهوم هذا

الشكل بل وكما في كبرى

غيره (قوله الأول من

موجبتين كليتين الخ)

جاءوا الصريين الأولين

منتجين للسكيتين مع إنتاج

الجزئيين لأن الجزئية

يلزمها السكية ولأن

اللازم للشيء لازم للشيء

بشيء (قوله كقولنا كل

ج يلد ج أي كل إنسان

حيوان وكل حيوان جسم

ينتج كل إنسان جسم

أما الأول فلأن الصغرى لو كانت سالمة لم يندرج الأصغر تحت الأوسط فلم يحصل الانتجا  
لأن الكبرى بذل على أن ما ثبت له الأوسط فهو محكوم عليه بالأكثر والصغرى على تقدير كونها  
سادة حكمة بين الأوسط مطلوب من الأصغر فالأصغر يكون داخلها فثبت له الأوسط فالحكم  
على ما ثبت له الأوسط لا يندرج إلى الأصغر فلا يلزم النتيجة \* وثم الثاني فلأن الكبرى لو كانت  
جزئية \* وكان معاد أن ينص الأوسط محكوم عليه بالأكثر \* وحز أن يكون الأصغر غير ذلك  
البعض فالحكم على بعض الأوسط لا يندرج إلى الأصغر فلا يلزم النتيجة مثلا يصدق على كل إنسان  
حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الإنسان فرس \* وصرو به النسخة بتضار هذين  
لشخص أربعة لأن الصغروب \* تلكمة الاستداد في كل شكل منه عشر كانت قد علمت أن القضية  
منحصرة في الشخصية والمقصود \* والهمة لكر الشخصية متولة مثالة الأكلة لانتجاها في كبرى  
هذا الشكل \* فإذا قفاهد \* زيد \* السن ينتج بالضرورة هذا إنسان \* والهمة في قوة الجزئية  
بالقضية المنتجة ليست إلا المصورة وهي أربعة السكيتين والجزئيتين وهي منتجة في الصغرى  
وفي الكبرى فإذا قريت إحدى الصغريتين الأربع \* إحدى السكيات الأربع يحصل منه ستة عشر  
صريا لكر اشتراط الأمر الأول أسقط غاية أصرب الصغريين السكيتين مع السكيتين الأربع  
والأمر الثاني أربعة أخرى للصغريين \* لو جئنا مع الجزئيتين من سبق الأربع أسرب الأول  
من موجبتين كليتين ينتج موجهة كلمة كقولنا كل (ج ب) وكل (سا) فكل (ج ا)

(قوله لكر اشتراط الأمر الأول أسقط غاية أقرب) \* نقول هنا طريقة الحذف والاستقط \* وثم  
طريقة التحصيل هو أن يقال الصغرى موجبتين مع السكيتين في الكبرى فتحصن أربعة نفس  
على ذلك سائر الأشكال \* وأعلم أن حاصل الشكل الأول هو إدراج الأصغر بكلمة أو معناه في  
فالأوسط المحكوم عليه كذا بالأكثر \* إنجابا أو ساديا فيكون الأصغر بكلمة \* وبصه أيضا محكوم عليه  
بلاكثر \* أما إنجابا أو ساديا فينتج المصورات الأربع وذلك من خواصه فإن ما عداه لا ينتج انحصارا  
كلها وإن حاصل الشكل الثاني من الأصغر والأكثر متافان في الأوسط \* وبذلك \* فينتجان قطعا  
فيكون الأكبر مسلوبا عن الأصغر كلها \* وحزنا فلا ينتج عكس الذي الاستدانة مصر منه سبيل

(قأد الأول) ماد كره دليلي للاشتراط المذكور ولعصوده في الشكل الأول وأورده ولم يذكر  
الدليل إلا في أقصى الاختلاف مع جريانه فيه لعدم الحاجة إليه بعبارة الشكل الباقية فإن دليلها  
الشيء هو عدم الإدراج في فو \* اكتشافها بالدليل الآتي \* وها هنا قلنا غير أن الاختلاف فيه من انتفاء  
أحد الأمرين لانا إذا قلنا لا شيء من الخمر يحويون وكل حيوان جسم أو جسم كان ملحق في الأول  
السلب في الثاني الإيجاب \* وها هنا كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس \* ونطلق كل ملحق في  
الأول السلب في الثاني \* والاعجاب (بالوجود والنتيجة) في شمس العلوم تحت الدقة غنا وتساويها  
أهلها لها \* وها هنا الصغرى \* ولا تمنى \* وتنتج الفرس إما حان ساجها وقيل \* ثبت معنى تحت  
في قيل لا يساعد أهل اللغة استعمال النسخة لأن \* ينتج لم يستعمل الا بهول \* وكذا لا يصبح قوم  
الصغروب المنتجة على صيغة اسم الفاعل لأن للتشتمل انتج الثلاثة أهلها وهم (قأد الأول من موجبتين  
كليتين) \* جمعا \* الصغريين الأولين منتجين للسكيتين مع انهما ينتجان للجزئيتين أيضا لأن لزومه

( قوله الثاني من كليات الخ ) نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الطيور يحس ويتبع لشيء من الالسان محس ( قوله الثالث من موجبات الخ ) نحو معنى الطيور الانسان وكل اسلاف ملحق يتبع معنى الحيوان ملحق ( قوله رابع من موحة الخ ) نحو بعض الطيور انسان ولا شيء من الالسان يحس ويتبع ليس معنى الطيور يحس ( قوله ١٩٧ ) ونتائج هذه الصعوبات

الثاني من كليتين: الصغرى موجبة كلية والكمى سالبة كلية ينتج سالبة كلية (ج ب) ولا شيء من (سا) الا شيء من (جا) الثالث من وحيتين والصغرى حرة ينتج موجبة حرة كقولنا بعض (ج ب) وكل (سا) فبعض (جا) الرابع من موجبة حرة صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) لا شيء من (ب ا) فبعض (ج ا) ينتج هذه نصوص بية بذاتها لا تحتاج الى رحاها وواعظ زهد كبيرين الجواب وسلب واشترطها الاتحاد لانه وجود والسلب عدم والوجود شرف وكين السلالة واخرى واشترطها السالبة لانها أصسط وأقرب في العلوم وأخص من الحرية والاحص لاشيائه على أمر رائد أشرف من هنا تكون الموجبة الكلية أشرف المصنوعات لانها على أشرف وأحبها السالبة الحرية لانها على أخصب والسالبة السالبة شرف من لوجه الحرية لان شرف السلب السلكي لصور السالبة وشرف الاتحاد الحرثي بحسب الاتحاد وشرف الاتحاد من جهة واحدة وشرف السالبة من جهات متعددة ولا كان المقصود من الآتية تاليفها وتب تاليفها برب منبها شرفا فقدم للشيخ الاشرف على غيره قال

(وأما الشكل الذي تشرطه الخلاف فمقتضيه بالكيف وكلفة السكرى والاحتمال الاختلاف  
لوجبه لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع انجذاب الموجة تارة ومع سلبها أخرى)  
(أقول) لانتاج الشكل الذي أيضاً نرحل من حسب كميته والكيفية باعتبار كميته باختلاف  
مقتضيه في الكيفيات تكون أحد ما موحدة والأخرى سالبة وهو أن حسب الكيفية فكيفية  
السكرى وذلك لأنه لو لم تحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف للوجوب للتم وهو صدق  
القياس تارة مع الاعجاب وأخرى مع السلب والاختلاف موجب لعدم أن لزوم الاختلاف على  
سالبة كمية وأحرار سالبة حرية وأن حاصل الشكل الثالث من الأصغر لاقى الأوسط معلوماً والأكبر  
ألقاه أيضاً أوسط متلائم في أصله لما بينهما أولاً فلا ينتج الشكل الثالث الجزئية الثلاثة  
صواب منه ينتج موجبة حرية وثلاثة أخرى سالبة حرية \* وأما الشكل الرابع فينتج موجبة  
جزئية وسالبة اما كمية أو جزئية

وبأسطة المقدمة لاجتبية وهي ان لازم للاراد فتمنى لازم لذلك الشيء ( قال وتامع جسم القصور )  
 أي من حيث لها نتائج يقول الى نتائجها ينة أي مدارة بذات القصور لا يحتاج الى برهان ( قال  
 والوجود أشرف ) ( لزم الكائنات عليه ( قال لها صلت ) أي أهل صلتاً بخلاف الخرافات  
 ( قال ولما كان المقصود من الاقضية ) أي المنفعة لها والقصود بحسب نتائجهم ينة فما الاشكال  
 بحسبها بعدم لزوم النتيجة لها ( قال حصل الاختلاف للوجوب العلم ) موجب العلم عدم الادراج  
 والاختلاف أثره الدال عليه فالعلم من حيث العلم

من السكيب لا يتشكل على هذا الشرط عدم الاندراج كما سرفي شكل لان الاول الاندراج قد غمره له أولا بخلاته في الشكل الاول لان الاندراج قد انما يكون بعد رد (قوله وهو صدق الفلاس) اني يحق له قوة مع الانجاب وكثرة مع السلب والمرح ان الفلاس واحد (قوله والاختلاف هو حاله) في الحقيقه هو حاله عدم الاندراج والاختلاف اثره انقال عليه

(قوله فلائه تصديق كل اسان (١٩٨) حيوان وكل تاللق حيوان واطلق الايجاب) أي الذي هو كل سان تاللق وهو

تقدير انتهاء القسمة الاول فانه لو انقضت القسمة في السبب فانه يكون موجبتين أو  
سالتين وأما كان يخفى لاختلاف هو ان اذا كانتا موجبتين فانه يصدق كل انسان حيوان وكل  
طائر حيوان والحق الإيجاب ولو بدلت الكبرى قولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وهو  
اننا كننا سالتين للصدق قولنا لشيء من الانسان حصص ولا شيء من الفرس يحصر فأحق السلب  
ولو بدلت ولا شيء من الصادق بغير خلق الإيجاب وأما زعم الاختلاف على تقدير اسمه الشرط  
الثاني فانه لو كانت الكبرى جزئية فهي لها أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين  
يخفى لاختلافه ان على تقدير بعضها صدق قولنا لشيء من الانسان عرس وبعض الطيور  
فرس والصدق الإيجاب ولو بدلت الكبرى يقولنا وبعض الصادق فرس كل الصادق السلب وأما  
على تقدير صدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصدق الإيجاب أو  
بعض الجسم ليس بحيوان والحق السلب وأما ان الاختلاف موجب لعدم اليأس فانه صدق  
مع الإيجاب لم يكن متجهاً للسلب والصدق مع السلب لم يكن متجهاً للإيجاب لأن السلب لا يتأخر  
استلزام القياس لاحدهما على التامين قال

(وصروه الدخنة أيضاً) أوجه الأول من كلتيين والصمري موجه ينتج سالة كلية كقولنا كل (ج) ولا شيء من (أ ب) فلا شيء من (ح أ) ملطف وهو ضم نقض النتيجة الى الكبرى لينتج نقض الصغرى والعكس الكبرى ليرد الى الشكل الأول والثاني من كلتيين والصغرى موجهة كلية ينتج ربة كلية كقولنا لا شيء من (ج ب) وكل (أ ب) فلا شيء من (ج أ) ملطف وعكس الصغرى وحملها كبرى ثم عكس النتيجة فانتج موجهة جريئة صغرى وغالبية كلية كبرى ينتج سالة جزئية كقولك بعض (ج ب) ولا شيء من (أ ب) فبعض بعض (ج أ) ملطف وعكس الكبرى ليرجع الى الأول وعرض موضوع الأول الجزئية (د) فكل (د ب) ولا شيء من (أ ب) فلا شيء من (د أ) ثم قول بعض (ج د) ولا شيء من (د أ) فبعض (ج أ) ليس (أ) الزايع من سالة جريئة صغرى وموجهة كلية كبرى ينتج سالة جريئة كقولك بعض (ج أ) ليس (ب) وكل (أ ب) بعض (ج أ) ليس (أ) ملطف والافتراس ان كانت السادة مكررة (أول) الصروب الفتحة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين فصلاً أوجه لا يسقط افتراس الشرط الأول غاية صروب السالتين وللوجبتان الكلبيتان والوجبتان والافتراضان والافتراض الشرط الثاني أرضة صغرى الكبرى للوجه واخرشة مع السالتين والجرئة سادة مع الوجبتين فبقب الصروب النافعة، أوجه الأول من كلتيين والصغرى سادة ينتج سالة كلية كقولك كل (ج ب) ولا شيء من (أ ب) فلا شيء من (ج أ) يباه ملطف والعكس أما ملطف فهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقض النتيجة ويجعل الصمري لأن نتائج هذا الشكل سالة حقيقتها وهو موجهة يصلح لصغرى الشكل الأول وحمل كبرى القياس كبرى لانه لكلين فصيح لصغرى الشكل الأول (قال ان كانت السالة مكررة) لاساحة الى هذا المعنى لأن الصغرى موجهة كلية الموصوع موجود وفقاً لمذكوره في شرح اصطلاح

تجربة ذلك الناس وقوله  
كان الحق السلب أي  
وأما الإيجاب الذي هو  
تجربته وهو كل إنسان  
فمن فكلية ( قوله  
الحق السلب ) أي الذي  
هو نتيجة ذلك الناس  
وهو لا شيء من الأتس  
فمن وقوله ولو قد  
ولا شيء من الخلق  
عجز أي لو قدنا بدل  
السبكي لشي من الخلق  
عجز كان الحق الإيجاب  
و نتيجة ذلك التيس  
وهي لشي من الإنسان  
يناطق فكلية ( قوله  
فعل لم أن تكون موجبة )  
أي والصبر سانية  
جبرية أو كلية وقوله  
وسالتي ولصبري  
موجبة جزئية أو كلية  
فقط هذا أربعة وع  
تقسم ثمانية ( قوله لأن  
الحق بالاستساح الخ )  
أي فالزوم واحد فقط  
كان إما أو سلباً وحدا  
فدو حده ومقتضى أنه يكون  
في الإيجس أربعة يكون في  
السلب من أن لسة الإيجاب  
أو السلب فليس الناس  
مستوفى لشي بمعنى ( قوله  
المتعارف ) أي بالكلية

والطرية للسابين أي كائن ذو جوار أو عظمته وكذا غالب قوتها للوجع فالتساقط فمما زاد معقود وجعنا السرب  
فمما أوقفه الأول من كينين أو السكرى مائة نحو كل اثنان حبيب ولا شيء من الحجر بحريون ولا شيء من الاسان بحجر

(قوله فعال لوم يصدق لاني من ج ا) أي لاني من الانسان يحجر صدق فيه وهو نفس الانسان حصر لم يضم هذا التقييد في الكبرى اليان هكذا نفس الانسان حصر ولا شيء من لجر حيوان ينتج من الشكل الاول. نفس الانسان ليس حيوان وهذا متناقض للصري اليان القروسة الصدق وهي كل انسان حيوان وما نفس مرسوم الصدق فهو طفل وهذا البطلان انا حصر من الصغرى التي هي فيض نتيجة تكون دالة فتكون نتيجة حاد وهو المطلوب (قوله لا يلزم من الصورة) أي لم يحصل من احية لانها علة الشكل الاول المستوفى لشروطه وهي مسببة الانتاج (قوله يكون من لاداة) كونه من اداة عن محض لان يكون من ذات اسكري اوس ذات الصغرى في ذلك قوله وليس من الكبرى لانها مفعولة الصدق فعند ان يكون من فيض النتيجة وهي للصغرى (قوله ليس من صدقت القريية) أي الصبر الذي ان اكلام فيه الذي هو الاول من الشكل الثاني وما اذ يكون للموحة وساعة وقوله صدقت الصغرى مع عكس الكبرى أي وهو عين الشكل الاول فالاول لازم هذا الصبر عكس الكبرى ووجه القروم ان عكس الكبرى لازم لما يبرهن من صدق الاصل صدق العكس فيبرن حيث انه من صدق هذا الصبر صدق ذلك (١٩٩) الصبر في صدق كل انبى حيوان ولا

فيقطن منها قس في الشكل الاول ينح ما يعضى الصبرى فيقال لو لم يصق لاني من (ح) (ا) صدق من (ج) (ا) ونفسه الى الكبرى هكذا نفس (ح) (ا) ولا شيء من (ا) (ب) ينح من شكل الاول نفس (ح) (ب) (ب) وقد كان المعنى كل (ح) (ب) هذا حلف والمخلف لا يرم من الصورة لانها بهذه الانتاج يكون من طائفة وانس من الكبرى لانها معروفة الصدق قد بين أن يكون من نفس نتيجة يكون عالاً فالنتيجة حق وأما العكس فان ينس الكبرى يرد الى الشكل الاول وينح النتيجة امد كوة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصبرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصبرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة في صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كتب الصبرى سائلة ينتج سائلة كمية كموك لاني من (ج) (ب) وكل (ا) (ب) فلا شيء من (ح) (ا) مخلف والعكس ما المخلف فالطريق المذكور وما امكن فلا يمكن عكس الكبرى لانها لا يمكنها لاتمكن الاجزئية والحزئية لانح في كبرى الشكل الاول بل عكس الصبرى وجعلها كبرى ثم عكس نتيجة فان عكست لاني من (ج) (ب) الى لاني من (ب) (ج) وجعلها كبرى وكري لقياس الصبرى وفك كل (ا) (ب) فلا شيء من (ب) (ج) ينتج من كبرى الشكل الاول لاني من (ا) (ج) وهو يعكس الى لاني من (ج) (ا) وهو المطلوب الثالث من سنري موجه جزئية وكبرى سائلة كمية شح سائلة جزئية كنوناً

الكل الثاني والجواب أنه متى صدقت الفريضة صدقت المصري مع عكس الكبري ومتى صدقت المصري مع عكس الكبري صدقت النتيجة يدع أنه متى صدقت الفريضة صدقت النتيجة وسامعنا أن الثاني لازم فلازم، والنتيجة لازمة فلازم ولازم اللازم لا شيء لازم لذلك لا شيء (قوله الثاني من كتابي) والمصري سادة نحو لا شيء من الأسان فرس وكل صاعد فرس يتنج لا شيء من الأسان صاعد (قوله فالطريق لهذه كود) أي إن قول أولي لمصدق هذه النتيجة صدق قصصا وهي بعض الأسان صاعد فبعض هذه النبط لشكرى على أنه صرى هكذا بعض الأسان صاعد وكل صاعد فرس يتنج بعض الأسان صاعد وهو مناقض للمصري للفريضة الصدق والناقضة أتا جاءت من قبض النتيجة فيكون عينها حقا وهو المطلوب (قوله فإذا عكس لا شيء من ج ب) أي فإذا عكسا لا شيء من الأسان فرس لا شيء من الفرس فإسار (قوله وثلا كل ا ب) أي وثلا كل صاعد فرس ولا شيء من الفرس فإسار لا شيء من الصاعد فإسار وهو يتسك الى لا شيء من الأسان فإسار وهو المطلوب (قوله ثالث من صدى موجة حربية وكبرى سادة كية) نحو بعض الأسان حيوان ولا شيء من الحبر حيوان يتنج بعض الأسان ليس بحجر

(قوله بالخلف والنكس) كما مر ان تقول لو لم تصدق هذه نتيجة وهي نفس الاسان ليس بحجر لصدق تحريضها وهو كل اسان حصر ونقصا لكبرى الامل هكذا كل اسان حجر ولا شيء من الحجر حيوان ينتج لاشي من الاسان حيوان وقد كل الاصل بعض الاسان حيوان هذا خلف جدا طريقا خلفه وان العكس فتمكس الكبرى وهي لاشي من الحجر حيوان الى لاشي من الحيوان بحجر فبره اى الشكل الاول فتكون النتيجة نفس الاسان ليس بحجر وهو المطلوب (قوله وهو ان يفرض ذات موضوع مصرى الخ) سمته انك تفرض موضوع مصرى أي بصدق ان الاسان كاتب وتعمل عليه وصف الصواب ثم وصف موضوع فتقول كل كاتب حيوان وكل كاتب اسان ثم تأخذ المقدمة الاولى وهي كل كاتب حيوان ونقصا لكبرى الاصل وتقول ولا شيء من الحجر حيوان ينتج من العكس الاول من الشكل الثاني لاشي من الكتاب بحجر ثم تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي (٢٠٠) الافتراض وهي الحاصلة من حل وصف الموضوع على (د) وهي كل كاتب

اسان فتكمسها الى نفس الاسان كاتب وتضع هذه النتيجة النتيجة الاولى على ان هذه مصرى هكذا بعض الاسان كاتب ولا شيء من الكتاب بحجر ينتج من الشكل الاول بعض الاسان ليس بحجر وهو المطلوب (قوله ولكن من ضرب أحجل) أي كما حاله أقام الدليل على الانتاج فحضر انك بقياض من الضرب الثاني وقد أقام الدليل عليه فيما مر (قوله لانها لا تقل العكس) أي لما مرى السالبة الجزئية لا عكس لها (قوله واستعمل قولنا) أي هو يكون من احدى الخاصيتين أي للشرطة الخاصة والعربية الخاصة فانه قد مر ان الخاصيتين الجزئيتين يمكنان عرقية خاصة (قوله اذا كانت السالبة الجزئية مركبة) شرط في الافتراض مثلا بعض الكتاب ليس ساكن الاصابع مدام كاتباً لازماً وكل جاد ساكن الاصابع ينتج بعض الكتاب ليس بمجاهد والمصرى سالبة حرة مركبة فوضوح موجود لان العجز ايجاب لان لاذا لم يصح بعض الكتاب ساكن الاصابع بالفعل وانما كان سحج موجوداً فذلك على ان الموضوع موجود ففرض الموضوع شيئاً معيناً كزيد وتعمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع وتقول زيد كاتب زيد ليس ساكن الاصابع ثم حد لنفسه ثانياً وصفاً ففكرى هكذا زيد ليس ساكن الاصابع وكل جاد ساكن الاصابع ينتج زيد ليس بمجاهد ثم سم هذه النتيجة للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض بعدكسك تلك المقدمة فتقول بعض الكتاب زيد وليس بمجاهد ينتج بعض الكتاب ليس بمجاهد وهو المطلوب (قوله الاولى من موجبتين كلتيه ينتج موجبة حرة هو كل جاد الخ) أي كل اسان حيوان وكل اسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

لا ينتج في العكس الخبيثين (قوله واستعمل قولنا) أي هو يكون من احدى الخاصيتين أي للشرطة الخاصة والعربية الخاصة فانه قد مر ان الخاصيتين الجزئيتين يمكنان عرقية خاصة (قوله اذا كانت السالبة الجزئية مركبة) شرط في الافتراض مثلا بعض الكتاب ليس ساكن الاصابع مدام كاتباً لازماً وكل جاد ساكن الاصابع ينتج بعض الكتاب ليس بمجاهد والمصرى سالبة حرة مركبة فوضوح موجود لان العجز ايجاب لان لاذا لم يصح بعض الكتاب ساكن الاصابع بالفعل وانما كان سحج موجوداً فذلك على ان الموضوع موجود ففرض الموضوع شيئاً معيناً كزيد وتعمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع وتقول زيد كاتب زيد ليس ساكن الاصابع ثم حد لنفسه ثانياً وصفاً ففكرى هكذا زيد ليس ساكن الاصابع وكل جاد ساكن الاصابع ينتج زيد ليس بمجاهد ثم سم هذه النتيجة للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض بعدكسك تلك المقدمة فتقول بعض الكتاب زيد وليس بمجاهد ينتج بعض الكتاب ليس بمجاهد وهو المطلوب (قوله الاولى من موجبتين كلتيه ينتج موجبة حرة هو كل جاد الخ) أي كل اسان حيوان وكل اسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق



( قوله ، خلف ) ما نقول يوم تصدق النتيجة لصق تقيضا ونعمه كبرى على مثله ما تقدم ينتج ، ما يأتي ، حتى للقدست للفروضة  
 الصديق ( قوله فكل د ب ) أي قصده لصري القياس ( قوله ان د ع من موجبة حربية صرى وسالبة كلية كبرى ) نحو بعض  
 ب ج الخ أي بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان يصح ان يصح الحيوان ليس يصح فهو تصدق هذه النتيجة  
 لصديق ، يصح ثم نحمل ذلك التقيص كبرى لصري الاصل ينتج بعض الانسان صها وهو صاف لسكري ، الاصل والفروضة  
 الصديق هذا طريق الخلف وطريق العكس ان تمكن الصري فيريد ان الشكل الاول ينتج المطلوب ، وأما دليل  
 الافتراض في هذا ، سرب ان يرض من موضوع الصري شيئا مبيئا كصاحك ونعمه عليه وصفي الموضوع والمحول في الصغرى  
 يقول كل صاحك انسان وكل صاحك حيوان فضم الأولى من هاتين المقدمتين الكبرى القياس على ان كبرى القياس  
 كبرى ينتج لاشيء من الضابط بعضا فتمسك لثابة الافتراض على ان ثابة الافتراض كبرى ينتج بعض اخوان ليس يصح  
 وهو المطلوب ( قوله البدس من موجبة كلية صرى وسالبة جرئة كبرى ) ( ٢٠١ ) نحو كل ب ج أي كل انسان

حيوان وبعض الانسان  
 صرى من بعض الحيوان  
 ليس يرض وهو تصدق  
 هذه النتيجة لصديق  
 تقيضا وهو كل حيوان  
 فرس ويضم لصغرى  
 القياس هكذا كل انسان  
 حيوان وكل حيوان  
 فرس ينتج كل انسان  
 فرس وهو نفس الكبرى  
 الفروضة الصديق ( قوله  
 ان كانت السالبة مركبة مثلا  
 كد كاتب انسان وبعض  
 انسان ليس ساكني  
 الاصابع مادام كاتب لا ماداما  
 ينتج بعض الانسان ليس

بعض ( ج ) ، خلف وهو ضم بعض النتيجة الى الصغرى ينتج بعض الكبرى ولما د الى الاول  
 يمكن الصغرى ( الثاني ) من كبريى ولا كبرى سالبة ينتج سالبة كبريى كونا فكل ( ب ج ) ولا  
 شيء من ( ب ا ) فبعض ( ج ) ليس ( ا ) ، الخلف وبكسر الصغرى ( الثالث ) من موجبتين والكبرى  
 كلية ينتج موجبة حربية كونا بعض ( ب ج ) وكل ( ب ا ) بعض ( ج ا ) ، الخلف وبكسر  
 الصغرى وعرض موضوع الحربية ( د ) مكل ( د ب ) وكل ( ب ا ) مكل ( د ا ) ثم يقول  
 كل ( د ج ) وكل ( د ا ) فبعض ( ج ا ) وهو المطلوب ( الرابع ) من موجبة جزئية صغرى وسالبة  
 كلية كبرى ينتج سالبة حربية كونا بعض ( ب ج ) ولا شيء من ( ب ا ) بعض ( ج ) ليس ( ا )  
 ، الخلف وبكسر الصغرى والافتراض ( الخامس ) من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة حربية  
 كونا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) بعض ( ج ا ) ، الخلف وبكسر الكبرى وحسب صغرى ثم  
 عكس النتيجة ، والافتراض ( السادس ) من موجبة كلية صغرى وسالبة حربية كبرى ينتج سالبة  
 حربية كونا كل ( ب ج ) وبعض ( ب ا ) ليس ( ا ) فبعض ( ج ا ) ليس ( ا ) ، الخلف والافتراض  
 ان كانت السالبة مركبة (

( قول ) يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كمية المقدمات ايجاب صغرى وموجب وكسمة  
 كمية احدى المقدمتين \* اما ايجاب صغرى فلا بد لو كانت سالبة والكبرى اما أن تكون موجبة  
 أو سالبة وأما كان يحصل ، لاختلاف للوجوب لهما الانتاج لما اذا كانت موجبة فكمونا لأن في

( م - ٢٦ - ) شروح اشخصية فأن ( ساكني الاصابع مادام كاتباً فالكبرى موجودة الموضوع وان كانت سالبة  
 لان الجزء الثاني ما كان موحداً دل ذلك على ان الجزء الاول موضوعه موجود فترض ( ج ) موضوع الكبرى شيئا مبيئا  
 كبرى ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحول \* فتقول زيد كاتب ليس ساكني الاصابع ثم تأخذ ، الأولى من هاتين المقدمتين  
 ونحملها صغرى ونعمه لما صغرى القياس على انها كبرى هكذا زيد كاتب وكل كاتب انسان ينتج زيد انسان ثم تأخذ هذه  
 النتيجة ونقسمها المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض على ان المقدمة المذكورة كبرى هكذا ، زيد انسان زيد ليس ساكني  
 الاصابع ينتج بعض الانسان ليس ساكني ، الاصابع فالافتراض في كبرى هذا الصرب لا يتأق فيها دليل الافتراض الا ان كانت  
 مركبة لانها سالبة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع حتى يعرض شيئا مبيئا الا ان تكون مركبة \* هذا حاصل كلام الخارج  
 والخلق ان كبرى هذا الضرب وان تمكن مركبة يأتي فيها دليل الافتراض لان موضوعها موجود اد الموضوع في الكبرى هو  
 موضوع للصغرى فيه والصغرى موجبة فيكون موجوداً لثابة فأكمل ثم بعد ان كتبت هذه رأيت العلامة عبد الحكيم  
 صرح جدا حيث قال قوله ، كانت مركبة لاساحة لهذا التقييد لان الصغرى موجبة والكبرى موضوعها ( ج ) موجود فأكمل

(قوله اذ هذا الشكل الخ) (٢٠٢) عه لتكون تقضى النتيجة كلياً (قوله وانها عكس الصغرى) أي

الاسان عرس وكل انسان حيوان أو ناطق فأخلق في الآول الایموب وفي الثاني السلب \* وأما اذا كانت سده فكما اذا هذا الكبرى عكس ولا شيء من لاسان صها أو حصار والصادق في الآول الایموب وفي الثاني السلب \* وأما كية احدى المقدمتين فلهذا لو كنا جريئين احتمل أن يكون نصح من الاوسط المحكوم عليه لا كبر غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالأصغر لم يجب تعدد الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان اسنان وبعضه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يمتد الى البعض المحكوم عليه بالانسانية واعتبار هذين الشرطين تحصل الصروب ستة لان اشتراط إيجاب الصغرى حذف تخاية أصرب كما في الاول واشترط كية احدها حذف ضروب آخرين وهما الكبرى الجزئية مع للوحدة الجزئية الاول من موجتين كلبتي يتبع موجة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) وحيث حددنا طلق وطريقه في هذا الشكل أن يجعل قبض النتيجة سلبية كبرى اذ هذا الشكل لا يتبع الا جزئية وصغرى القياس لإيجابها صغرى فبقبض منها قياس في الشكل الاول يتبع لا يبقى الكبرى فبقا لو لم يصدق بعض (ج ا) لصدق لاشيء من (ج ا) وكل (ب ج) ولا شيء من (ج ا) يتبع لاشيء من (ب ا) وكان الكبرى كل (ب ا) هذا حذف وانها عكس الصغرى ليرجع الى شكل الاول ويتبع النتيجة السالبة عنها الثاني من كيتين وسكبرى سالبة يتبع سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج ا) الخلف وعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول للا فرق \* وأما في تتبع هذان الصريان كية لجواب أن يكون الاصغر عر من الاكبر وامتد إيجاب الاخص لكل أمه الامم أو سلبها كقولنا كل الانسان حيوان وكل اسن ناطق أو لاشيء من الاسان عرس وما لم يتبعها السكبية لم ينتج شيء من الضروب البقية لان الصرب الاول لأخص نصروب النتيجة للإيجاب والصرب الثاني لأخص الصروب النتيجة للسلب وعدم إنتاج الاخص مستلزم لعدم إنتاج الامم \* الثالث من موجتين والكبرى كية يتبع موجة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وبكس الصغرى وهو ظاهر والافتراس وهو أن يرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) وكل (د ج) فبعض المقدمة الاولى الى الكبرى لقياس ليتبع من الشكل الاول كل (د ا) ثم تعبدلها كبرى المقدمة الثانية يتبع من أول هذا الشكل بعض (ج ا) وهو المطلوب الرابع من موجة جزئية صغرى وسالبة كية كبرى يتبع سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) بالصغرى الثلاثة والشكل ظاهر الخامس من موجتين والصغرى كية يتبع موجة جزئية كقولنا

الجزئية (قوله وهو ان يرض موضوع الجزئية د) أي ضابط وتعمل عليه معنى اصغروا والموضوع فتقو كل صاحب اسنان وكل صاحب حيوان ثم قسم المقدمة الاولى الى كبرى القياس ثم تأخذ النتيجة وتعبدلها كبرى المقدمة الافراس الثانية يتبع من الشكل الثالث بعض الحيوان وهو المطلوب وأعلم انه يؤخذ من امساره كلام الشارح هـ وفيه سد ان دليل الافتراض لا يكون الا في الجزئية التي موضوعها موجود ويؤيد هذا انه لم يأت به في الصربين الاولين لكونهما من كيتين وكذلك الشيخ السوسي في مختصره كذا قال بعضهم ولكن في مني اهله مرفق أول العكس المستوي من دليل الافتراض يكون أمراً في السكبتين وكية للوضوع لانافي فرض للوضوع شيئاً ميباً لان المفروض أصح آخر عبر الوقوع وكنت قلت ذلك عن عبد الحكيم فراجع ماسر لأمل

(قوله لان الجزئية لاتقع في كبرى الشكل الاول) أي لانها ممكن (٢٠٣) حرية (قوله لاتصح لصعوبة

الشكل الاول) أي لان الكبرى لاتصلحت بصير  
 من الشكل الرابع  
 ويرد الى الاول ممكن  
 الترتيب فيكون الامر الى  
 ان عكس الكبرى قد  
 وقع صغرى في الشكل  
 الاول (قوله والاصح  
 أنشرف) أي فلها قدموا  
 هذين الصغرى على غيرها  
 من الصغرى وقدم الاول  
 على الثاني لشرفه بإيجاب  
 مقدمته • وقدم الثالث  
 على الرابع ليكون كبراه  
 موجه فهو أنشرف منه  
 وقدم الخامس على السادس  
 لشرفه بكونه كتنا  
 مقدمته موجه • وأظهر  
 كل ذلك لم يتعرض  
 للشارح له في قوله  
 يندرج في قول الخليل  
 وإظهار هذين الشرطين  
 يحصل السر وبمنتهى  
 يحصل الزامه لا للفظ  
 له في اعتبار الاشتراطات  
 هو الاستعداد لا التحصيل  
 فادفع ديقا ان في كلام  
 الشارح نايب وذلك لان  
 قوله وبانتبه هذين الشرطين  
 يحصل الضرر وستة يقتضي  
 ان هذا الاشتراط معنوي  
 التحصيل وقوله يند لان

كل (ب ج) • ومع (ب ا) لبعض (ج ا) • بالخلق والامر من وهو فرض موضوع الكبرى  
 (د) فشكل (د ب) وكل (د ا) • يحصل للقدمة الاولى صغرى وصغرى الاصل كبرى فشكل  
 (د ب) وكل (ب ج) ينتج من لشكل الاول كل (د ج) • وعلمنا صغرى للقدمة الثانية  
 هكذا كل (د ج) وكل (د ا) • فمعنى (ج ا) • وهو المطلوب • ممكن الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس  
 النتيجة لا يمكن الصغرى لان الكبرى حرية والجزئية لاتصح كبروية لشكل الاول • السادس  
 من موجه كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كموثلا كل (ب ج) • ومع (ب ا)  
 ليس (ا) • مع (ج) ليس (ا) • بالخلق والامر من في الكبرى ان كانت سالبة مركبة ليتحقق  
 وجود الموضوع لا يمكن التسغري لان الجزئية لاتقع في كبرى الشكل الاول ولا عكس الكبرى  
 لانها لاتقبل العكس • وتقدر امكانها لاتصح لصعوبة الشكل الاول • وانما وضعت هذه ضرور  
 في هذه الزمان لان الاول • حصن الصغرى للنتيجة بواجب • ولثاني خصن الصغرى للنتيجة • والاب  
 والاصح أنشرف • وقدم ثالث والرابع على الاجرين لاشتمالي على كبرى الشكل الاول • قال  
 (وَأَمَّا الشَّكْلُ الرَّابِعُ فَشَرْطُهُ حَسْبُ الْكِبَرِيَّةِ وَالْكِبَرِيَّةُ بِحَيْثُ لَقَدْ تَبَيَّنَ كُلُّهُ الصَّغَرِيُّ بِاخْتِلَافِهِ  
 بِالْكَفِّ مَعَ كُلِّهِ أَحَدَاهُمَا وَالْأَخْلَافُ لِلْوُجُوبِ لِمَعَ الْأَخْبَاحِ • وَصَرُوحُهَا نَحْوُ ثَلَاثَةِ الْأَوَّلِ  
 مِنْ مَوْحِيْنِ كِلَيْنِ يَنْتَجِ مَوْجَةٌ حَرْثِيَّةٌ كَمَوْثَلِ كُلِّ (ب ج) وَكُلِّ (ب ا) • مَعْنَى (ج ا) • مَعْنَى (ب ج)  
 ثُمَّ عَكْسُ النَّجِيَّةِ الثَّانِي مِنْ مَوْحِيْنِ وَالْكِبَرِيَّةُ حَرْثِيَّةٌ يَنْتَجِ مَوْجَةً حَرْثِيَّةً كَمَوْثَلِ كُلِّ (ب ج) وَبَعْضُ  
 (ا ب) • مَعْنَى (ج ا) • لَامَر • الثَّانِي مِنْ كِلَيْنِ وَالصَّغَرِيُّ سَالِبَةٌ يَنْتَجِ سَالِبَةً كَمَوْثَلِ كُلِّ (ب ج) • مَعْنَى (ب ج)  
 وَكُلِّ (ا ب) • فَلَا شَيْءَ مِنْ (ج ا) • لَامَرِ الرِّبْعِ مِنْ كِلَيْنِ وَالصَّغَرِيُّ مَوْجَةٌ يَنْتَجِ سَالِبَةً حَرْثِيَّةً كَمَوْثَلِ  
 (ب ج) • وَلَا شَيْءَ مِنْ (ا ب) • مَعْنَى (ج ا) • لَامَرِ (ا) • يَمَكُنُ الْقَدَمَتَيْنِ • الْحَدْسُ مِنْ مَوْحَةٍ حَرْثِيَّةٍ صَغَرِيَّةٍ  
 وَسَالِبَةٍ كُلِّهَا كَبَرِيَّةٌ يَنْتَجِ سَالِبَةً حَرْثِيَّةً كَمَوْثَلِ كُلِّ (ب ج) • وَلَا شَيْءَ مِنْ (ا ب) • لَامَرِ (ب ج)  
 لَيْسَ (ا) • لَامَرِ • السَّادِسُ مِنْ سَالِبَةٍ حَرْثِيَّةٍ صَغَرِيَّةٍ وَمَوْحَةٍ كُلِّهَا كَبَرِيَّةٌ يَنْتَجِ سَالِبَةً حَرْثِيَّةً  
 كَمَوْثَلِ كُلِّ (ب ج) • لَامَرِ (ب ج) • وَكُلِّ (ا ب) • مَعْنَى (ج ا) • لَامَرِ (ا) • يَمَكُنُ الصَّغَرِيَّةَ يَرْتَدُّ إِلَى  
 الثَّانِي • السَّادِسُ مِنْ مَوْحَةٍ كُلِّهَا صَغَرِيَّةٍ وَسَالِبَةٍ حَرْثِيَّةٍ كَبَرِيَّةٌ يَنْتَجِ سَالِبَةً حَرْثِيَّةً كَمَوْثَلِ كُلِّ (ب ج)  
 وَبَعْضُ (ا) • لَامَرِ (ب ج) • مَعْنَى (ج ا) • لَامَرِ (ا) • يَمَكُنُ الْكِبَرِيَّةَ يَرْتَدُّ إِلَى الثَّانِي • لَمَنْ مِنْ سَالِبَةٍ  
 كُلِّهَا صَغَرِيَّةٍ وَمَوْجَةٍ حَرْثِيَّةٍ كَبَرِيَّةٌ يَنْتَجِ سَالِبَةً حَرْثِيَّةً كَمَوْثَلِ كُلِّ (ب ج) • مَعْنَى (ا ب)  
 بَعْضُ (ج ا) • لَامَرِ (ا) • يَمَكُنُ الْقَرِيبَ ثُمَّ عَكْسُ النَّجِيَّةِ  
 (أَقُولُ) • شَرْطُ امْتِنَاعِ الشَّكْلِ الرَّابِعِ حَسْبُ الْكِبَرِيَّةِ وَالْكِبَرِيَّةُ حَسْبُ الْأَمْرِ • وَهُوَ لَا إِجْبَابَ  
 لِلْقَدَمَتَيْنِ مَعَ كُلِّهَا الصَّغَرِيَّةِ أَوْ اخْتِلَافِهَا بِالْكَفِّ مَعَ كُلِّهَا أَحَدَاهُمَا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُولَا أَحَدَاهُمَا  
 أَحَدُ الْأُمُورِ ثَلَاثَاتٍ أَمَّا سَبْعُ الْقَدَمَتَيْنِ أَوْ إِجْبَابُهُمَا مَعَ حَرْثِيَّةٍ صَغَرِيَّةٍ أَوْ اخْتِلَافِهَا بِالْكَفِّ  
 (قَالَ وَأَمَّا وَصَلْتُ إِلَيْهِ) • وَأَمَّا قَدَمُ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي فَشَرْطُ الْإِجْبَابِ وَكَذَا قَدَمُ الثَّانِي عَلَى الرَّابِعِ  
 لَكُونَ كَبَرَاهُ مَوْجَةٌ وَكَذَا قَدَمُ الْخَامِسِ عَلَى السَّادِسِ لَكُونَ كَتَا مَقْدَمَتِهِ مَوْجَةٌ وَتَلْهُو  
 كُلِّ ذَلِكَ لَمْ يَتَرَضَّ الشَّارِحُ •

اشترط الخ يقتضى انه دليل للاسقاط فاقبل • وحصل المطلوب ان يتصور له الثاني وأن الامر الاول يحصل من غير قصد  
 به الزامه تأمل انتهى شيئا

(قوله أما إذا كانتا سالتين الخ) بين الاختلاف في الساليتين السكيتين حيث قال لمصدق قولنا لاشي\* من الانسان عرس مع عموم المدعى فلسيتين الجزئيتين أيضاً لان السكيتين تخص من الجزئيين وعلمنا اننا لا نتبع مستلزم لانتاج الاعم ومن هنا نعرف ان قولنا انصارح اما اذا كانتا سالتين لا يثبت حقولاً كليتين قائلاً (قوله صدق قولك الخ) أي صدق محض السادة لا يحجب الحقيقة لفساد النتيجة تارة وصدفها أخرى (قوله الاول من موحيتين كليتين الخ) نحو كذا انسان حيوان وكل فاطق انسان (٢٠٤) فمضى الحيوان فاطق (قوله اوردت الى الشكل الاول هكذا كذاب الخ)

مع حزمهما وعلى التقدير يتحقق الاختلاف للوجوب لعدم الانتاج \* اما اذا كانتا سالتين فمصدق قولنا لاشي\* من الانسان عرس ولا شي\* من اجنر بالسان والحق السلف أو لاشي\* من العاصل بالسان والحق الايجاب \* وأما اذا كانتا موحيتين والصغرى جزئية فمصدق قولنا بعض الحيوان انسان وكل فاطق حيوان مع حجة الايجاب أو كل عرس حيوان مع حجة السلف \* وأما اذا كانتا مختلفتين بالسكيفية مع كونها جزئيتين فلازم الموجبة ان كانت صغرى صادق فوق مضمي الفاطق انسان وبعض الحيوان ليس فاطق أو بعض العرس ليس فاطق \* والعاصد في الاول الايجاب وفي الثاني السلف وان كانت كبرى صادق بعض الانسان ليس عرس وبعض الحيوان انسان واطق الايجاب \* وبعض الفاطق انسان والحق سلف وصروبه التبعة بحسب هذا الاشتراط فبالبينة لسقوط أزمة أسرب باعتبار عدم الساليتين وصرفين لعدم اللوجتين مع جزئية الصغرى وأعرس لعدم المختلفتين الجزئيتين الاول من موحيتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وكل (اب) فمضى (ج) يمكن الترتيب ثم عكس النتيجة فاما هنا عكس الترتيب اوردت الى الشكل الاول هكذا كل (اب) وكل (بج) ينتج كل (اج) وهو يمكن في بعض (ج) وهو لمطلوب ولا ينتج كلياً طوار أن يكون الامر نعم من الاكبر وانتاج حمل الاخص على كل أفراد الام كقولنا كل انسان حيوان وكل فاطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان فاطق الثاني من موحيتين والسكيرية جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (اب) فمضى (ج) يمكن الترتيب أيضاً كما \* الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي\* من (بج) وكل (اب) فلا شي\* من (ج) يمكن الترتيب أيضاً كما \* الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (بج) ولا شي\* من (اب) فمضى (ج) ليس (ا) يمكن التلمستين يرجع الى الشكل الاول هكذا بعض (بج) ولا شي\* من (اب) فمضى (ج) ليس (ا) وهو لمطلوب ولا ينتج كلياً لاجتماع عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شي\* من العرس انسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان فرساً \* الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (بج) ولا شي\* من (اب) فمضى (ج) ليس (ا)

(قال اما اذا كانتا سالتين الخ) بين الاختلاف في الساليتين كليتين مع عموم المدعى الساليتين الجزئيتين أيضاً لان علم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم

أي كل فاطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل فاطق حيوان وهو يمكن الى بعض الحيوان فاطق وهو المطلوب (قوله وانتاج حمل الاخص الخ) الخ حاليه أي والحال انه ينتج المنع عدم انتاجه كلياً لا يفرم عليه من السكيب (قوله مع ان الحق في قوة الحق لانه وانتاج حمل الاخص الخ) أي انتاج حمل الاخص لان الحق في النتيجة مذكر أي انما انتجت السكيب لمصدق هذه الجزئية (قوله الثاني من موحيتين والسكيرية جزئية ينتج موجبة جزئية نحو كل ب ج الخ) أي نحو كل انسان حيوان وبعض الفاطق انسان فمضى الحيوان فاطق (قوله الثالث من كليتين والصغرى

سالبة ينتج سالبة كلية نحو لاشي\* من ب ج الخ) أي لاشي\* من الانسان بمجره وكل فاطق يمكن انسان فلا شي\* من المحر فاطق وقوله يمكن الترتيب أيضاً كما \* أي مع عكس النتيجة (قوله الرابع من كليتين والصغرى موجبة الخ) نحو كل انسان حيوان ولا شي\* من العرس انسان فمضى الحيوان ليس عرس وقوله يرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب أي بعض الحيوان انسان ولا شي\* من الانسان فمضى الحيوان ليس عرس وهو المطلوب (قوله الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى)

( قوله يمكن للتدوين كما مر ) أي نقول هكذا بعض الحيوان اسد ولا شيء من الاسان عرس من شج بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب ( قوله السدس من سالة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ) نحو عرس الاسان ليس بحجر وكل علق اسان فيمن الحجر ليس ساطق ( قوله يمكن الصغرى ) لابد الى الشكل الثاني فنقول بعض الحجر ليس بسان وال اسان ساطق بعض الحجر ليس ساطق وهو المطلوب هذا كلام التاراج وسكن فيه ان نصغرى سالة جزئية ونقدم لها لانعكس ومثل هذا يقال في الصغرى السابعة وفي عكس النتيجة الثامن وحاصل الجواب كما يؤخذ مما يأتي في التاراج فيل حصل المختلطات انه يشترط في سالة السادس مع ماسده ان تكون إحدى الخاصيتين أي الترتيطة الحتمية واسمعية وخاصة وهي يمكن وتنبه هنا المبسطة فرض مثال وهو لا يشترط صحة تأمل ( قوله ٢٠٥ ) السابعة من موجبة كلية صغرى

وسالة جزئية كبرى  
 سابع سادسة جزئية نحو كل  
 اسان حيوان وبعض  
 القرس ليس بسان وبعض  
 الحيوان ليس بفرس  
 ( قوله يمكن الصغرى  
 يرجع الى الشكل الثالث )  
 اما لم يرجع الى الشكل  
 الاول يمكن للتدوين  
 لاحتلال شروطه لانه  
 يلزم ان يكون كبراه سالة  
 جزئية ( قوله يمكن من  
 سالة ) نحو لاني من  
 الاسان بحجر وبعض  
 الناطق اسان فبعض الحجر  
 ليس ساطق ( قوله ليس  
 بقدر انشاجها ) أي من  
 حيث كونها شج انشاجا  
 وكلية وقوله لانها  
 لبعدها عن الصبح لم  
 وذلك لانها ليست من

يمكن للتدوين كما مر السادس من سالة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالة جزئية  
 كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (أ) بعض (ج) ليس (أ) يمكن الصغرى ليرتد الى الشكل  
 الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعبارة السام من موجبة كلية صغرى وسالة جزئية كبرى منتج  
 سالة جزئية كقولنا كل (ج) بعض (أ) ليس (ب) بعض (ج) ليس (أ) يمكن الصغرى  
 يرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة \* الثامن من سابه كلية صغرى وموجبة جزئية  
 كبرى ينتج سالة جزئية كقولنا لاني من (سج) وبعض (أب) بعض (ج) ليس (أ) يمكن  
 الترتيب يرتد الى الشكل الاول \* ثم عكس النتيجة وترتب هذه الصغرى ليس بقدر انشاجها لاني  
 لبعدها عن الصبح لم ينتج بانها بل مشلول معها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين  
 كبيتين والاعجاب السكلي أشرف الرابع \* وقدم الثاني أصا وكان الثالث الرابع من كبيتين  
 والسكلي أشرف وان كان سالا من صغرى وان كان انشاجا لشاركته لاول في إيجاب التدوين وفي  
 أحكام الاستسلام كما سطره \* ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول يمكن الترتيب \* ثم انشاج لكونه  
 أحسن من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول يمكن للتدوين \* ثم السادس  
 والباقي على الثامن لانها على الإيجاب سكلي دونه \* وقدم السادس على السابع لارتداده الى  
 الشكل الثاني دون السابع قال  
 ( ويمكن بيان الحصة الاول بخلاف وهو ضم نقبض النتيجة الى إحدى التدوين ينتج ماسمكس  
 الى قبض الأخرى والثاني والخمس الافتراض وثبت ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن  
 اسم الذي هو (أب) فشكل (أ) وكل (د) فنقول كل (ب) وكل (د) (د) بعض (ج) (ج) (د)  
 ثم قول بعض (ج) وكل (أ) بعض (ج) (أ) وهو المطلوب )  
 ( أقول ) يمكن بيان انشاج الصغرى الحصة الاول بخلاف وهو أن يضم نقبض النتيجة الى إحدى  
 التدوين لينتج ماسمكس الى قبض الأخرى لاني في التفسير للتدوين للاعجاب فيجسد قبض

الشكل الاول الذي انشاجه هو الموافق لقطع ماعطف ولا مشبهة على شيء \* يناسب الاول هنا كانت ببدء عن العلم  
 مخلوفاً الثاني فانه يناسب الاول في كبره من كوا لا بد يكون كلية وثالث يناسبه في صغر من حيث انه لابد من إيجابها  
 تأمل ( قوله دوه ) أي دون ثامن ( قوله دون السابع ) أي فانه يرتد الى الثالث وما يرتد الى الثاني أشرف مما يرتد الى  
 الثالث ( قوله اما من الصغرى ) ينتج للاعجاب وهما الاولان \* فالاول منهما مركب من كبيتين موجبتين كما مر وهو كل  
 اسان حيوان وكل ناطق اسان فبعض الحيوان ساطق \* والثاني من موجبتين أولاهما كلية وثانية جزئية هكذا كل  
 النسن حيوان وبعض الناطق اسان منتج من الحيوان ناطق \* فالنتيجة في الاول والثاني وحينئذ لم تصدق هذه النتيجة  
 لصغرى قبضها ونجمه كبرى لصغرى التماس ثم تمكن هذه النتيجة الى مباحث الصغرى والكبرى ومفروضة الصغرى فاما

منها وهو عكس النتيجة كسب منكسك النتيجة كاذب وكسبها انما جاء من صغرى القياس التي هو تقبض نتيجة القياس  
الاول فتكون النتيجة الاولى صادقة انما يقول الشارح ولم يصدق بعض ج أي صس الحيوان فاسبق هذه نتيجة القياس  
الاولين المتعينين للإيجاب كما علمت وقوله لصدق لاشيء من ج أ أي لصدق فيها وهو لاشيء من الحيوان يتعلق بمجملها  
كبرى لصغرى القياس وهو كل ب ج أي كل اسن حيوان بحيث تقول كل اسن حيوان ولا شيء من الحيوان يتعلق  
بشيء لاشيء من الاسان متعلق وينسكب الي لاشيء من لناطق اسان وهذا يص (د) كبرى الصرب الاول وهي كل لناطق  
اسان وبناقص كبرى الثاني وهي صس لناطق اسان وانما صير الشارح بالعماد بالظن للاول لعدم التفاضل لان عكس  
النتيجة كسبة وكبرى الاول كسبة ولا تناقض بين كنتين بمجال التاني فان كبرى القياس حريثة والحزبية الواحدة يتألفه  
السلة السلبية (قوله ملا فو لم يصدق لاشيء من ج الخ) هذا هو النتيجة التي انعمها الشكل الثالث أي لاشيء من الحجر  
متعلق وأصل الدليل هكذا لاشيء (٢٠٦) من الاسان بحجر وكل لناطق اسان يتبع لاشيء من الحجر متعلق

النتيجة لكونه كذا كبرى وصغرى القياس لانها صغرى فيصطلح على هيئة الشكل الاول كما صر  
في مختلف المستعمل في الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنسكب الي مباحي الكسبة قول لم يصدق  
بعض (ج أ) لصدق لاشيء من (ج أ) فبعض كبرى لصغرى القياس وهو كل (ج ب) يتبع  
لا شيء من (ب) وينسكب الي لاشيء من (ب) وهو يصدق كبرى الصرب الاول ويتبع كبرى  
الصرب الثاني وأما في الصرب النتيجة لعل فيحصل تقبض النتيجة لانها صغرى وكبرى القياس  
لكنها كبرى كما علمنا في الصرب الاول من الشكل الثل يتبع من الشكل الاول نتيجة تنسكب  
الي مباحي الصغرى مثلا فو لم يصدق لاشيء من (ج أ) لصدق بعض (ج أ) فبعضها صغرى لكبرى  
القياس وهو كل (ب) ليتبع بعض (ج ب) بعض (ج ب) وقد كان صغرى لقياس لاشيء من  
(ج ب) هذا صعب وكذلك ينبغي بين الصرب الثاني والخامس فالاخر من اما بيانه في الثاني  
فهو أن يصرص البعض الذي هو (أ ب د) فشكل (د أ) وكل (د ب) فبعض كل (د ب) كبرى  
الي صغرى القياس وقول كل (ج ب) وكل (د ب) فبعض من أول هذا لشكل بعض (ج د)  
فبعضها صغرى لكل (د أ) ليتبع من الشكل الاول بعض (ج أ) وهو المطلوب وأدريه في  
الخامس فهو أن يفرض البعض الثاني هو (ج ب د) فشكل (د ب) وكل (د ب) فبعض من أول هذا لشكل  
(د ب) ولا شيء من (ب) يتبع من الشكل الثاني لاشيء من (د أ) فبعض كبرى لكل (د ب)  
ليتبع من الثالث بعض (ج ب) ليس (أ) وهو المطلوب وانما ان يحصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة

لو لم يصدق هذه لصدق  
تقبض بعض الحجر  
ناطق ه ثم نحصل هذا  
التقبض صغرى لكبرى  
القياس وهو كل لناطق  
اسان بحيث تقول  
بعض الحجر لناطق وكل  
ناطق اسان يتبع بعض  
الحجر اسان فبعضها الي  
بعض الاسان حجر ه  
وهذا يتألف صغرى  
القياس وهو صه الصدق  
وهي لاشيء من الاسان  
بحجر (قوله لو كذلك يمكن  
بين الصرب الثاني والخامس  
الخ) للصرب الثاني محو كل

اسن حيوان ويمكن لناطق اسان يتبع بعض الحيوان متعلق والصرب الخامس نحو بعض الاسان حيوان ولا  
شيء من الحجر فاسان يتبع بعض الحيوان ليس صغرى (قوله فهو ان تفرض البعض الذي هو (د ب) أي بعض لناطق اسان  
وهو كره وقوله (د) أي كاتب ثم نحصل عليه وصي للوضع ونحوه بحيث تقول كل كاتب لناطق وكل كاتب اسان ثم قسم  
هذه الكاتبة صغرى القياس هكذا كل اسان حيوان وكل كاتب اسان يتبع بعض الحيوان كاتبة ثم نحصل هذه النتيجة صغرى  
للمقدمة الافتراض الثانية وتقول بعض الحيوان كاتب وكل كاتب لناطق يتبع بعض الحيوان لناطق وهو المطلوب (قوله وأدريه  
في الخامس) وهو صس لناطق اسان ولا شيء من الحجر فاسان فهو ان تفرض البعض الذي هو موضوع الصغرى كاتب  
ونحصل عليه وصي للوضع ونحوه بحيث تقول كل كاتبة اسان وكل كاتبة حيوان ثم تأخذ للمقدمة الأولى ونحصلها صغرى  
لكبرى القياس هكذا كل كاتب اسان ولا شيء من الحجر فاسان يتبع لاشيء من الكاتبة صغرى من الشكل الثاني ثم تأخذ  
المقدمة الثانية من مبدئي الافتراض صغرى ونحصلها صغرى ونحصل هذه النتيجة كبرى هكذا كل كاتب حيوان ولا شيء من الكاتب  
بحجر يتبع بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب

( قوله على ذات الموضوع ) أي افراد الموضوع أي على بشرية وقوة يحصل أي عند القرس وقوله مقدسان كلبتان أي كلبتان ولو تفرقا فيحصل شخصيتان على ما يأتي ( قوله لا اختيار الخ ) حروب عند قتال حديما كلبتين طاهر انا كانت مقدمة التماس كلبة \* واما لو كانت حربية فلا تظهر ذلك \* وحاصل المسواب انما اشترط سائر افراد ذلك البعض الذي فرصاد وحده عليه الوصفين كانت كلبتين بهذا الاعتبار \* فلو قلت كل انسان حيوان أو بعض الاسنان حيوان وقرضت الموضوع فيما كان لابد من اشارة جميع افراد الكائنات وهذا الاعتبار يكون كلفة فقول كل كاتب انسان كل كاتب حيوان ( قوله ولسميتها ) أي سائر افراد ذلك البعض لانما سائر افراد موضوع كاتب مثلا واعتبر سائر افراده مطلقا عليها كانت ( قوله فلو قلت الخ ) وارد على قوله لا اختيار سائر الخ \* وحاصله ان اعتبار سائر افراد ذلك البعض الذي يرض موضوعا مطلقا اذا كان ذلك البعض الملقى له افراد اياها يمكن ان يكون محدودا فلا يكون الحاصل بعد حل وصي الموضوع وانهمون عليه كلبين بل شخصيتان فلا يتأني ما انت سائر افراد ذلك البعض لانه لا افراد له فكيف يقولون يحصل قضيتان كلبتان لا اختيار الخ ( قوله حينئذ تحصل قضيتان شخصيتان ) ( ٢٠٧ ) وذلك لان الموضوع لا ينحصر

من مقدمتي التماس ومحل وصفا موضوعها ومحولها على ذات الموضوع فتحصل مع مثال كلبتين وان كانت مقدمة التماس حربية لا اختيار سائر افراد ذلك البعض ولسميتها به فان قلت ربما لا تستعمل ذات الموضوع بل يكون منحصر في فرد واحد فلا يحصل كلفة لاتصافه بذلك تعدد الافراد فتقول حينئذ يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات في الامايج بقررة الكليات على ان ذلك لا يكون الا قدر ما لا شك ان أحد الموضوعين هو الحد الأوسط في التماس فيكون احدي مقدمتي الافتراض محولها الحد الأوسط فتلتزم هذه للتدعيم الافتراضية مع المقدمة لآخرى الدبائية ويصح نتيجة اد حصلت الى المقدمة الأخرى الافتراضية تحصل النتيجة المطلوبة في الافتراض فيسان وزعم القوم ان أحدهم لابد أن يكون على نظم الشكل الأول والآخر على نظم ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الاملاق لان الافتراض في حاشي هذا الشكل ليس كذلك بل أحد المقدمات فيه من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث الافتراض في ثابته وبما لا يجب ان يفرد كما قررناه فانه يمكن ان يبين بحيث يكون التماس الأول من الشكل الأول والثاني من الثالث ( قال فانه يمكن الخ ) فان جعل مقدمة الافتراض صغرى التماس هكذا كل ( دد ) وكل ( جج ) يتبع كل ( دد ) ثم نعم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل ( دد ) وكل ( دد ) أو فالتمس يتبع النتيجة المطلوبة

( قوله لا يجب ان يفرد كما قررناه ) حاصله ان الصرب الثاني من الشكل الرابع وهو كل انسان حيوان وبعض الطائفي اسنان يتبع بعض الحيوان فالتلق \* ضرر القوم دليل الافتراض على صحة انتاجه بم حاصله ان فرض موضوع سكرى وهو بعض الانسان كاتب ومحل عليه وصي الموضوع وانهمون ونقول كل كاتب فالتلق كل كاتب اسنان ثم نأخذ هذه المقدمة الثانية ونضمها لصغرى التماس هكذا كل انسان حيوان وكل كاتب انسان من الشكل الرابع يتبع بعض حيوان كاتب ثم نصل هذه النتيجة صغرى المقدمة الثانية هكذا بعض الحيوان كاتب وكل كاتب فالتلق يتبع بعض حيوان فالتلق وهو المطلوب فتدليل الافتراض على كلامهم مركب من قياسين أولاها من الشكل الرابع وثانيها من الشكل الأول وهذا التقرير الثاني قرره ليس بمنع لانه يمكن ان يبين محالة يكون التماس الأول من الشكل الأول والثاني من الثالث وذلك بان نصل مقدمة الافتراض الثانية وهي كل كاتب انسان صغرى التماس هكذا كل كاتب انسان وكل انسان حيوان يتبع كل كاتب حيوان ثم نعم هذه النتيجة المقدمة الأخرى من مقدمتي الافتراض على ان النتيجة سكرى هكذا كل كاتب فالتلق وكل كاتب حيوان يتبع كل فالتلق حيوان ثم عكس النتيجة الى بعض الحيوان فالتلق وهو المطلوب

(قوله أظهور وأبين من الاستنتاج من الرابع والاول) في كاردوه (قوله ثم اثبت تراجم بنصوص) أي يحدون دليل الافتراض في لب المكوس في السكيات أي كما يجردها في خزيات (قوله وهو أيضاً ليس بمستقيم) أي وحصرهم الافتراض في بلد الاقصة في الحرثات ليس بمستقيم الخ (قوله بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم الخ) يعني ان تخصيص الافتراض بطريقتين صحيح في الشكل الثاني والثالث، ولا يجري في امكانية باقي فيها وأما في الشكل الرابع فلا يصح التخصيص إذ يتم في القدمة السكيات أيضاً وبما ذلك (٢٠٨) في الشكل الثاني في الضرر الرابع منه وهو نفس الحجر ليس بجوار

على أن الاستنتاج من الأول والثالث أظهر وأبين من الاستنتاج من الرابع والأول ثم انك تراهم يعترضون في باب العكس في الكتابات ولا يعضنون في باب الأقبية إلا في الحزبات وهو أيضا نفس محتقن مطلق إلا الفاضل في الشكل الثاني والثالث لايم في الخدمة الكلية لأن أحد قياسيه أمر غير مشتق على شرائط الاتساق أو مرص على هيئة تصرف للطلوب استباحه

(قال في الانفاص الح) يعني ان تخصيصهم الاعراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث  
لان الجبري في المقدمة الكلية التي فيها ما في الشكل الرابع يتم في المقدمة الكلية ويساها في  
الضرب الاول من الثاني يعني كل (ح ب) ولا شيء من (ا ب) فلان اذا فرضا الموضوع (د)  
يحصل كل (د ج) وكل (د ب) فاذا جعلناه صغرى للكبرى هكذا كل (د ب) ولا شيء من (ا ب)  
يحصل فيه هيئة الضرب المطلوب اتاحه وان جعلناه كبرى للكبرى القياس هكذا لا شيء من (ا ب)  
وكل (د ب) يصير ضرب الثاني منه على انا ضمننا نتيجة الى المقدمة الثانية يحصل ضرب  
الرابع من الرابع ونتيجة سالبة جبرية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الثاني منه أعني لا شيء  
من (ج ب) وكل (ا ب) فلان اذا فرضا الموضوع (د) يحصل كل (دا) وكل (د ب) فان جعلناه  
كبرى لصغرى القياس يحصل فيه هيئة ضرب المطلوب اتاحه وان جعلناه صغرى لصغرى القياس  
هكذا كل (د ب) ولا شيء من (ج ب) ينتج لا شيء من (د ج) يضمنه الى كل (دا) يحصل الضرب  
الثاني من الشكل الثالث مع ان يتبين سالبة جبرية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الرابع منه  
أعني بعض (ج ب) ليس (ب) وكل (ا ب) فلان اذا فرضا الموضوع (د) يحصل كل (دا) وكل (د ب) فان  
جعلناه كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا  
كل (د ب) وبعض (ج ب) ليس (ب) يسمى شرط امتناع الشكل الثاني أعني كلية الكبرى وكذلك  
في شكل الثالث اذ في الضرب الاول منه أعني كل (ب ج) وكل (ا ب) فاذا فرضا في الصغرى يحصل  
كل (د ب) وكل (د ج) نعم المقدمة الاولى الى كبرى القياس هكذا كل (د ب) وكل (ب ج) ينتج من  
الضرب الاول من الشكل الاول كل (دا) مضمنا الى المقدمة الثانية يحصل هيئة الضرب المطلوب وان  
فرضا في الكبرى يحصل كل (د ب) وكل (دا) نعم المقدمة الاولى الى الصغرى يحصل الضرب الاول  
من الشكل الاول ومع نتيجة بعد ضمها الى المقدمة الثانية يحصل بعينه الضرب المطلوب وأما في  
الضرب الثاني منه أعني كل (ب ج) ولا شيء من (ب ب) فان جمعت المقدمة الاولى من مقدسي

حيث ان يكون دليل الاقتراس في الشكل الثاني انما يكون في ايجابية لافي الكلية وأما بيان ذلك في الشكل الثالث في العرّب الرابع منه نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان صهيال فبعض الحيوان ليس صهيال فاما عرضنا موسوع الفكرى كما وجدته عليه وصي الموضوع والمعمول ولقدنا كل كاتب انسان ولا شيء من الكائنات صهيال وأدعنا المقدمة الاولى وجهتها كبرى مصرى لتبين هكذا بعض الانسان حيوانا وكل كاتب انسان كائن من الكائنات الرابع انما هو لشرط الانتاج وان جعلناه مصرى لنعرض القياس كائن من الشكل الاول لعدم لشرط الانتاج انهي كلفة الفكرى







( قوله عليه الصغرى أى أن تكون الصغرى غير محكمة عامة وغير محكمة خاصة ) قوله قال لو كانت محكمة ( أى هذه أو خاصة ) وسبكرى فمعية لم يجب الخ ( قوله محكوم عليه ) أى بطلان أو ساقا ( قوله والاصغر ليس مح هو أوسط بالدم ) أى على تقدير كون الصغرى محكمة فلا يكون الاصغر من أفراد الأوسط بالفعل بل بالامكان وحيث يجوز أن يخرج أى المسمى وأن لا يخرج فتقول الشارح طرز الخ الأول امتقائه إذ تعرضه على مذهبين تربع التمسك على نفسه إذ لا مسمى لكونه من أمر هذه بالامكان إلا ما ذكره قائل ( قوله من الأوسط إليه ) أى إلى الاصغر وقوله في الفرض ( ٢١١ ) المذكور أى في حكم من السوالب

في المقدمات صير لانحاز الأشكال شرائط لها التمثل الأول بشرطه بانحاز أخيه فمعية الصغرى فحقها لو كانت محكمة لم يجب تمسك الحكم من الأوسط إلى الاصغر لأن الكبرى تدل على أن كل واحد هو أوسط بالفعل محكوم عليه الأكبر والاصغر ليس مح هو أوسط بالفعل بل بالامكان طار أن يبنى بالقوة ولا يخرج مح إلى التمثل علم يتبدل الحكم من الأوسط إليه مثلا يصدق في الفرض المذكور كل حار مركوب ويد بالامكان علم وكل مركوب زيد فمرس بالضرورة ولا يصدق كل حار مرس بالامكان العلم لأن معنى الكبرى أن كل واحد هو مركوب زيد بالفعل هو مرس بالضرورة والشارح ليس مركوب زيد بالفعل أصلا فالحكم على المركوب مائل لأشده باله قال ( والنتيجة فيه كالكبرى أن كانت غير مشروطتين والفرقتين والافتكا صغرى محدودة عنها فيه الإلزام وللضرورة والضرورة الخاصة بالصغرى أن كانت الكبرى أحدتي المادتين وهذا صم الإلزام لطلبها أن كانت إحدى الخاصتين )

( قول ) قد عرفت أن سوابجها للضرورة ثلاث عشرة فاما اعتبارها في الصغرى والكبرى جعل مائة وأسمه وستون احتلاطا وهي خاصة من صيرت ثلاثة عشر في صم لكن اشتراط عليه الصغرى أسقط من تلك المائة ستة وعشرون احتلاطا وهي خاصة من صيرت للمكتسبين في ثلاثة عشر بقيت الاختلافات المتنبه مائة وثلاثة وأربعين وضابط التنبه أن الكبرى إما أن تكون

( قال محكوم عليه ) أى إيجابا أو ساقا ( قوله والاصغر ليس مح هو أوسط الخ ) أى على تقدير كون الصغرى محكمة ليس مدلولها الاصغر ليس وسط فافهم بل بالامكان طار أن لا يكون أوسط بالفعل فقدم استدراك قوله طار أن يبقى بالقوة الخ وأن يكون تعرضه على مدله فمرس التمسك على صم على ملوهم ( قال وكل مركوب زيد فمرس بالضرورة ) لأن قال لو صدق هذه القضية لصدق لأنني من مركوب زيد محار بالضرورة وهي تمكن من الحكم بمركوب زيد دائما فكيف يصدق كل حار مركوب زيد بالامكان لا نقول يمكن الحكم لا يصدق دوام التسليم لو استلزم الدوام بالضرورة كان مدافعه ويذكر أنه غير مح لو أمكن بالضرورة كنعها بطل التماسك فله كود لتحقيق التباين بين التمسكين ( قال بالحكم على المركوب بالفعل لا يتسدى إليه ) أي فعلى صدقها مطاعاً الواقع كما يدل عليه قوله مثلا يصدق فلا يرد أن تعرضه على ما قسم محل بحث لأن مدور

امكان الإيجاب لا يتالي دوام التسليم مح لو استلزم الدوام بالضرورة كان مدافعه ويذكر أنه غير مح لو أمكن بالضرورة كنعها بطل التماسك فله كود لتحقيق التباين بين التمسكين ( قوله بالحكم على المركوب بالفعل لا يتسدى إليه ) أى تعدد صادقاً مطاعاً الواقع كما يدل عليه قوله مثلا يصدق فلا يرد أن تعرضه على ما قسم محل بحث لأن مدور عدم فمعية الحكم عدم حمل الاصغر مركوب زيد بالفعل لا على عدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد وحده كذلك يتسدى الحكم إليه ( قوله من صير المكتسبين ) أى الماسة والخاصة وقوله ومشروطتان أى العامة وخاصة وقوله والفرقتان أى العامة والخاصة

(قوله احدى القسح) هي التامتان ولوقتيتان والوجوديتان والمكنان والطاقة العامة (قوله فالنتيجة كالسكري) أي نخرج كالسكري في السطحة (قوله لكن ان كان قسح) أي في الصدري وقوله قيد اللادوام أي في الشرطية الخاصة والرفقية والوقتيتين والوجودية اللاتامة وقوله أو بالضرورة أي في الوجودية بالضرورة وقوله ان وجد فيها قيد اللادوام أي السطحي لا الحرفي لأن كبرى الشكل الاول (٢١٢) لا يد ان تكون كلمة لأن قيد اللادوام يقع كبرى كما يأتي تفصيله وتوضيحه

احدى الوصيات الاربع التي هي للشرطتان والشرعيتين أو غير هاتين كانت السكري غير الوصيات الاربع بان يكون احدى التسع لثانيه فالنتيجة كالسكري وان كان احدها فالنتيجة كالسكري لكن ان كان فيها قيد اللادوام او بالضرورة حدتها وكذلك ان وجد فيها ضرورة خصوصية بها أي غير مشتركة بينها وبين السكري ثم ينظر في السكري ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما ان ذلك كانت احدى الوصيات الخمس الى انصهرت كالطبع الحاصل منها جهة النتيجة أما الاول وهو ان سكري اذا كانت غير الوصيات الاربع كانت النتيجة كالسكري فلا اندراج اليه فان السكري حيث دلل على ان كل ماثل له الاوسط بالفضل فهو محكوم عليه بالاكبر فلهذه المعرة في السكري لكن

عدم عدمه حكم عدم حمل الاصغر مركوب زيد بالفضل لا عدم كونه مركوب زيد بالفضل حتى لو لم يكن مركوب زيد بالفضل وجعل الاصغر كذلك بتدسي الحكم اليه (قال وكذلك) أي مثل حذف اللادوام والبالضرورة (حدثنا بالضرورة بالخصوص) ان واحدها به (قال وان كان فيها قيد اللادوام) أي السطحي ولذا قيد بقوله كما اذا كانت احدى الوصيات وأما اللادوام الحرفي فلم يعدم اشتاده في كبرى الشكل الاول لاسم الى النتيجة (قال فلا يفرع اليه) أي اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لأن الكلام فيه فلا يرد انه حاصل في جميع شروط الشكل الاول مع ذلك كالسكري (قال فان السكري الخ) أمت الاندراج اليه خياس استثنائي استثنى فيه حينئذ المقدم فنتج عين التالي ولا يخفى ان القياس المذكور حار في الوصيات الاربع فيزم ان يكون النتيجة فيها كالسكري أصح الفاسخ في شرح المطالع له لاشتراك في أن جميع استدلالات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة فلكري إلا أن نتيجة اذا كانت السكري احدى الوصيات الاربع هي ان الاصغر أكبر مداهم أوسط والاوسط واجب الحدف من النتيجة ولذا حذف الاوسط منها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصدري بالشرط المذكور وان كان الاوسط مستنداً للاكبر بالضرورة الخ هكذا وقع في شرح المطالع ولا يخفى ذلك لانه لا يمكن عقله على قوله ولما كان للاوسط مستنداً للاكبر لشروطه ولا يخفى قوله فان كان ثبوت الاوسط له دائماً الخ وهو ظاهر ولأن كون ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط متحقق سواء كان الاوسط مستنداً للاكبر بالضرورة أو لا والوصوب ما قل الحق للتمتاز في مناه لو كان الاوسط مستنداً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط من انه دام والوقتية والضرورة لأن له ثم دللنا ثم قلنا دهم ذلك الشيء وكذا الصدري والصدري لثني صدري ذلك الشيء دائماً وقتاً

بحصل أنفسه شدة (قوله وكذلك) أي مثل حذف قيد اللادوام وبالضرورة حدتها بالضرورة ان واحدها بها (قوله بالضرورة بها) أي غير مشتركة بينها وبين السكري بان لم تكن السكري بالضرورة طاعة ولا مشروطة خاصة بان تكون عرقية مطلقة اد لو كانت مشروطة مطلقة لم تكن الضرورة خصوصية فقدم المحصور في الاثنين (قوله ثم ينظر في الكبرى الخ) أي والموضوع بماله بان لم تكن الكبرى احدى القسح ان كانت احدى الوصيات الاربع (قوله فكان جهة النتيجة) أي طاعة فالنتيجة هو المحفوظ مع اللادوام (قوله فلا اندراج اليه) أي فلا اندراج للاصغر تحت الاكبر بحسب تلك الحالة اندراجاً يند أي وانما لانه من

الشكل الاول أي ان الاوسط محكوم عليه بجهة الاكبر والاصغر مسرج في الاوسط فبزم تدسي الجهة له الاصغر (قوله فان السكري الخ) هذا إشارة لدليل استثنائي أمت في الاندراج اليه وقد استثنى فيه عين لعدم فاسخ عين التالي والأصل كتابتة الاوسط بالفضل هو محكوم عليه بالاكبر لكن الاصغر محتمل في الاوسط بالفضل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بنفسه الجهة ولا يخفى ان القياس المذكور حار في الوصيات الاربع فيزم ان تكون النتيجة فيها كالسكري

(قوله مستديماً للاكبر) أي مستديماً وحذاً ومستديماً له وعلة فيه وملخص هذا الكلام ان الأوسط علة في ثبوت الاكبر ثم ان كان الأوسط مثلاً للاصغر على القبول كان الاكبر كذلك لان اللازم تابع للغير مع وجود الاوسط وجد الاصغر والا فلا وان كان ليس ناسأً للاصغر على انه ولم يكن الاكبر كذلك ثم لا ينبغي ان يفتى الاوسط فلا كراهة ان يكون علة بقتضى الوجود وعدم التمسك كافي كمن كاتب متحرك الاوسط مع مدغم كان فان الكاتب يطلب لتحرك طلب غلبا في وقت لكتابه ولما ان يكون ناديا يقتضي ان لو لم نحو كمن تلك متحرك فان تلك طلب لتحرك فلما نادى اذا عمت هذا يقول الشارح وبك كل الاوسط مستديماً للاكبر صادق من يكون الاستدانة عقلية أو جديفة وقوله بد وان كان الأوسط مستديماً للاكبر بالضرورة النسخ داخل لما قبله فلا يثبت ان يكون مقديلاً لان التبدل انه عطف على قوله ولما كان الأوسط مستديماً النسخ والعطف يقتضي الثابتة والاسباب ان يقول هذه وان كان ثبوت الاكبر له بالضرورة كان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري وعمل هذا تحريماً كافي قد على قوله وما كان الأوسط مستديماً للاكبر (٢١٣) كان ثبوت الأوسط للاصغر محسب

الاصغر مما عتق له الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه فلا كراهة مثلاً له بالضرورة وأما الثاني وهو ان الكسرى اذا كانت إحدى الوصفتين الأربع كانت النتيجة كالمصري فان الكسرى تعل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الأوسط مستديماً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر محسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الأوسط له دائماً كان ثبوت الاكبر له دائماً أيضاً وان كان في وقت كان في وقت وان كان الأوسط مستديماً للاكبر بالضرورة كافي للضرورة طين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر محسب ضرورة ثبوت الأوسط له لان الضروري للضرورة ضروري ولما حذف الادوام المصري وللضرورة فلا ان المصري كانت موجبة كان الادوام واللاضرورة بها سائلة (قال فلان المصري الخ) هذا التعليل قد خرج في شرح لمطلع على النص ثم قال وفيه مذهب ونفس وجهه ان الكلام منه ان لا ينجح ضم لادوام المصري مع الكسرى لان لا يكون النتيجة كالمصري في اعتبار النتيجة لادوام مصره فان الأوسط قد كان مستديماً للاكبر فأي جهة عتق الأوسط للاصغر كانت النتيجة مقبولة ولا يتوقف ذلك على انتاج الادوام الصالح في مصري الشكل الاول وعلى صاحب لمطلع ان حمل الاكبر على الأوسط وان كانت مذهباً بدوابع الوصف سكن لا يرد منه ان يكون مقتضياً على وقت ثبوت وصف الأوسط بل يجوز ان يكون دائماً لسكن ما عتق له الاوسط فلا يصح لادوام المصري كمن ادس ما جلت دائماً وكل صاحب حيوان مادام صاحباً مع كذب كل النسل حيواناً دائماً قال المحقق الشارح في وضحي ان هذا لا يسع على تمرير ان يصر الوصفية دام الوصف لا لاحتل الوصف ولا لشرط الوصف

الاكبر ناسأً للاصغر بالضرورة وفيه نظر لان ثبوت للاصغر فلا كراهة في ثبوت الأوسط له لو لم يثبت ان الأوسط ان كان علة في الاكبر ضرورة كان الاكبر ناسأً للاصغر ضرورة وان كان ثابتاً له فانه فيكون ثبوت الاكبر للاصغر نادياً لان الاصغر من جريبات الأوسط فاقبل (قوله لان الضروري ضروري) أي لان الضروري للضرورة الشيء ضروري لذلك الشيء مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان حس ما دام حيواناً الحسية لازمة للجوابه لان الجوابية علة فيه بالضرورة هي لازمة للانسان ضرورة فالضرورة عبدة عن الجسدية التي هو الاكبر وقوله ضروري معدوقه الاصغر وهو الانسان (قوله ولما حذف لادوام المصري والضرورة) أي ان ما عتق لثبوت أي وأما حذف لادوام المصري والافصاح عن صدره فقط وذلك لما كانت المصري مشروطة خاصة أو عريضة خاصة أو إحدى الوصفتين و كوجودية اللائحة نحو كل كاتب متحرك الاصلح مادام كاتباً دائماً وقوله ولا ضرورتها في والافصاح على صدره وذلك لما كانت وجودية بالضرورة وقوله كانت موجبة الخ وذلك لانه كلامنا في الشكل الاول وسراده لا يثبت ان

( قوله والبناء لابد من الح ) أي وانما كان لابد من الحلا يؤخذ لادوام في النتيجة الأولى إلى استلزام الصغر الصغرى  
هذا كلامه وقد حال أن شئت المحمول للموضوع فيها ذكر من انحصار ليس بدائم في البحر إذ تحرك الاصابع للكتاب ليس  
بدائم بل وقت الكتابة صحت فيمكن الالتفات للادوام في النتيجة من حيث أنه ثابت في الجزء الأول ولأولم فلا تظنر للواقع  
ذكره الشارح من التعديل منصوص بما عشت فالأولى في التعديل أن قول لا به لو لم يحذف لادوام ولا ضرورة لزم الكسوف  
النتيجة مثلاً كل انسان صمد لا دائماً وكل صاحب حيوان مدائم صاحبك لو لم يحذف لادوام في النتيجة بل استلزامه في الكسوف  
كل أساس حيوان لا دائماً وهو كاذب ( قوله وأما حذف الضرورة انحصاراً ) وذلك كما في قولك انشأوا إلهه الدنيا  
هذا قول بالضرورة وكل فلك متحرك مادام مسكاً شوت القديسة لهجه وأما والتحرك غير واجب بل دائم فلا يصح الحكم  
عن السماء حيث أنها متحركة بالضرورة وقد أقام الشارح على ذلك دليلاً استثنائياً استثنى فيه عن القدم فتشع عيون الناس  
وحصيه كما كانت الكسوف حادثة من الضرورة والموضوع أن الصغرى مبدئية بما جاز استكشاف الاكبر عن كل ما مات له الاوسط  
لكي لا يصح في الامراء التي تمت له الاوسط فيجوز استكشاف الاكبر ( قوله وأما ضم لادوام الكبرى ) مثلاً رذ كاذب  
وكل كاذب متحرك الاصابع بالضرورة مدائم كذا لادواماً فالحركة ثابتة لكاذب بالضرورة وكذا لكاذب غير دائم ( ليدل على التحرك  
دائماً بترديد نفس النتيجة ( ٢١٤ ) التي هي في الحقيقة متحركة والكسوف بدائم فكل ذلك التحرك لا يسلوون فأنه كاذب وحوادثاً

والسؤال لابد من الح في إنتاج هذا الشكل وأما حذف الضرورة خصوصاً بالصغرى فلا ان الكبرى	وعدم وجود النتيجة
ادام يمكنها ضرورة جز استكشاف الاكبر عن كل ما مات له الاوسط لكي لا يصح في الامراء	يصح في الادوام بل ان قول
الاوسط فيجوز استكشاف الاكبر عن الصغرى لم يتعد صغرى الصغرى إلى النتيجة واما ضم لادوام	في نتيجة القياس ويد
الكبرى فلا يصح ابراهيم أيضاً فلا الكبرى حيث تدل على ان الاكبر غير دائم لنقل ما هو أوسط	متحرك لا دائماً ناصب
بالقول والاصغر كما هو أوسط بالقول يكون الاكبر غير دائم مثلاً الصغرى العينية مع الشرط	أن الاكبر تمت فلا اوسط
العامة ينتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى منها ومع للشرط الخاصة تنتج ضرورة لادامة	لا على الادوام والاصغر من
الاهتمام للادوام مع الصغرى لكي القياس القديس مع ضمانات لا يثبت منها لان القياس ضروري	جهة أفراد الاوسط فلا كبر
النتيجة قوة تنظيم القياس الصدق مع ضمانات منها لم يصدق المطلوب بدون الالتزام وأنه محال ومع	عزائم له دائماً ( قوله
الضرورة العامة ينتج دأمة لحذف الضرورة التي هي المختصة بالصغرى منها لم يبق الا الادوام	مثلاً الصغرى الضرورية

مع للشرط العامة الخ ) نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة فادام حيواناً ينتج كل  
حيوان جسم بالضرورة فالنتيجة كالصغرى فيها قيد الضرورة وذلك لان الحيوانة مأمنة للاسراع ضرورة والحيوانية على الحقيقة  
ضرورة والحيوانية لازمة للاسراع على الحقيقة ( قوله ومع للشرط الخاصة تنتج ضرورة لادامة الخ ) وذلك نحو كل انسان  
حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً لا شأ فالأولى صادقة والثانية كاذبة ينتج كل انسان جسم بالضرورة  
لاداماً وهذه النتيجة كاذبة وذلك لكسوف النتيجة الثانية لا كسوفها أن مصر الحيوان ليس عظم ولهذا لا يمتثل قياس مركب  
من هاتين القديسين والحكم أنها صديقتان معاً بل احدهما صديقة والاخرى كاذبة فتكون للشرط ومع للشرط الخاصة  
ضرورة لادامة ناس في هذا النتيجة على تقدير تركه ثم بعد ذلك يمكن أن يكون القياس المركب منها قد يكون صحيحاً  
فاستدرك على ذلك وقال لكي القياس الخ وقول الشارح ينتج ضرورة لادامة ليس في هذا مصادرة لان أحد جهة الصغرى  
وصح للادوام الكبرى الصغرى قد علم دلالة ما سر ( قوله قوة تنظيم الخ ) سائل هذا السلام أن النتيجة لازمة للقياس وهي  
كاذبة وبلا من كذبها كذب القياس والا لم وجود ضروري بدون الملازم وأنه محال ومن هذا يعلم أن هذا الصغر عظم بهم  
ناس ( قوله ومع النتيجة العامة الخ ) نحو هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام هناك كاذب ينتج هذا متحرك دائماً وهو  
صديق لان شوت المتحرك دواهي لاصوري والعلكية وان كانت ضرورية لكي لا تصح أن يكون المتحرك ضرورياً وقوله  
فم يبق الا الادوام أي لما يؤخذ من الكبرى

( قوله ومع الرتبة اربعة دائمة لافانته ) وذلك نحو قولك هذا لك القشرة وكل فاك مثلك لا دائمة  
دائمة لادائمة وهي هنا محتركة مادام فاك لا دائمة وذلك لحذف القشرة وصم الايام لانها المصعد الكافي في الكبر  
لان صدور حبة صفة محتوية على الدوام وهذه القشرة كاذبة لان الدوام يجب الايام والقياس ملزوم لها وكذب اللازم  
يستلزم كذب المطلوب وانما كان غير البينة وهو لادائمة مانعاً لصدورها لان لادائمة معناه لاشئ من الفاك مثلك لا دائم  
( قوله كما ضربت ) أي من قوله لا دائمة لانها ملزوم بنبهته الخ ( قوله والله عني الدائمة مع احدي المبلتين الخ ) وذلك نحو  
كل اسد حيوان دائماً وكل حيوان جسم مدام حيواناً يبيع كل حيوان جسم دائماً وهو صادق ( قوله ومع احدي  
الخاصتين الخ ) أي وهو غير صادق لما تقدم من التبدل لما تقدم من ( ٢١٥ ) التبدل والمثل يأتي حد ( قوله

لا يزال الخ) حاصله أنه  
قد ذكر فيها من أن  
الصروية الصغرى مع  
الشروط العامة منتج  
صروية وثلاثة الصغرى  
مع الشروط العامة  
منتج عامة فرد عليه أن  
الصروية قد حسرت  
فيها من يتغير في  
أودعها حالة كونها  
معمدة بالتفسير الأول  
وهو الصروية ملغاة  
وعبث بإسأل الأمر  
لكنني وهو أن الغاية مع  
الشروط منتج قائمة  
باللزام عليه، وبهو  
بأنها صروية لادقة  
وبن حسرت بالتفسير  
الثاني وهو الصروية  
شروط الوسط يس

ومع المعرفة الخاصة دائمة لا دائمة تحذف المعرفة وصف اللادوام والقبس الصادق للمصعب  
لا يتقدم بها أيضا كما عرفت والعصرى بدائمة مع إحدى العامين تنجح دائمة ومع إحدى الماهيتين  
دائمة لادائمة ولا جد في مقدمتها القياس منها أيضا كما عرفت لأبواب الشروطة من صيرت بالمعرفة  
مادام الوصف أنجح العصرى بدائمة بها ضرورية كالضرورة لأن أحسب في الكبرى ضرورة  
الأكبر لكل ما ثبت له الأوسد دام وصف اللا بدوم في صيرت له وصف الأوسط هو الأصغر  
فيكون الأكبر ضروري أثبت له وان صيرت المعرفة شرط الوصف في ينح العصرى الضرورية  
بها ضرورية كالدائمة لادائمة الكبرى على أن ضرورة الأكبر شرط وصف الأوسط واللا بدوم  
أيضا لأن الأكبر ضروري للأصغر بشرط وصف الأوسط لكل الأوسط وأبج حذف عن  
النتيجة طارئة لا بد ضرورة الأكبر

الذي الأول وهو أن الضرورة مع الشريعة تخرج ضرورية إذ إطلاعه عليه إنما هو متأخراً دائماً ومناطاً بالضرورة لا بغيره  
الأول كما مر كل قرينة من أجله فبما في موضوعه وكل متخلف مطلق بالضرورة مادام متخلفاً  
فالكبرى صدقة والاعتقاد بأن الضروريات في وقت ما ينتج الضروريات فلا يخرج مائة خلافاً  
لما مر لأن ثبوت الإطلاعه بأن الضروريات في وقت ما ينتج الضروريات فلا يخرج مائة خلافاً  
الثاني كل الممنوعين وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً أي شرط الحيوانية فلا ينتج كل الممنوعين بالضرورة  
لأن الشرط قد حلت عند الانتاج والضرورة إنما جلت منه (قوله لكن الأوسط وأحد الجمل) أي مع شرطية اللوح  
لأنه لا يوجد وقوله عن النتيجة أي عند الاستنتاج

(قوله لانا نقول) ح) حاصله باختار الشق الثاني فعبارة التعبير تكفي وقوله جاز ان لا يفي خبره ورعا لا كبره حد حذفه لا وسط لا يسلّم  
 ادليل القائم على ثبوت الضرورة (٢١٦) وهو ان لا يفتق (قوله وصف الارسطه) وهو الحيوانية (قوله ذات الاصغر) مراد

لأنه لو وصفت الأوساط أفعالاً مبرورة لما كان الاستدلال مستلزماً لها، فكيف تحقق الأوساط تحقق ذات الأوساط  
ووصف الأوساط بالضرورية، وكل تمسك بتمسك ضرورة الأوساط، فكيف تحقق الأوساط تحقق ضرورة  
الأوساط وهو المطلوب. ثم إنك لو تأملت في تمسك أنك أن استخرج نتائج الاختلاف الباقية  
من الصلوات المذكورة، فإنك تشكك فيك شيء مما فارقنا إلى هذا الجدول، فتمسك بمصلحة

﴿ جدولی اقتصادیات المختلطات ﴾

[illegible]

قال ( وأما الشكل الثاني بشرطه بحسب الجهة أمام أحد صدق التوهم على الصغرى أو كون الكبرى من القضايا الممكنة السوالب والثاني أن لا تستلزم للممكنة الا مع الضرورية المطلقة أو مع السكبريين الشرطيين )

( أقول ) يشترط في إنتاج الشكل الثاني بحسب الجهة أمام كل واحد منها أحد الأمرين الأول صدق التوهم على الصغرى أي كونه ضرورية أو دافعة أو كون الكبرى من القضايا الست للممكنة السوالب وذلك لانه لو اقتضاها لكلمات الصغرى غير الضرورية والمطلقة وهي إحدى عشرة والكبرى ( قال لا نفرد ) جواباً باختيار الشق الثاني والبيان للعدة النوعه أعني إنتاجها مع الضرورة ضرورة قياس على هيئة الشكل الأول من التصانيف

الأربعة والثانية مع المصري من جهة يسار (قوله الأول صديق الخ) حاصله أن المصري أب أن تكون إحدى  
القائمين وإن لم تكن الكري من جهة يالست للمعكبة لساواب وأما أن تكون الكري من إحدى الست وهي المائتين والثمان  
واصطاح أن لم تكن مصر يدانية (قوله لا تلوطا شيا) أي الأمر هوها كون المصري إحدى المائتين وكون الكري إحدى الست



(قوله من القضايا) السبع السبع المتكدة السوال وهي الوقتان والرجوعتان والمكتتان ولعلنا قلنا (قوله أحسن من السبع الباقية) فيه تسع أذ الذي ست لأنها إحدى عشر بشرطة الخاصة بها وهي أحسن من ثلاثة وكذلك منها الوقتية وهي أحسن من الثاني وهو ست الوقتية من جهة السبع ثم لا يحدك أن شارح عمل حصن إحدى عشر، بشرطة الخاصة والوقتية وحسن المشروطة أحسن من ثلاثة والوقتية أحسن من الثاني مع أن الشرطية الخاصة أحسن القضايا كلها فلم يبق من أول الامر وأحسن الصغريات للشرطية الخاصة فت أتت أجل الأخص فحين لماعت أن إحدى عشر منها مالمها عكس \* ومنها مالمها لسوالها عكس فالأولى وهي المشروطة من التي لسوالها عكس (٢١٧) وأن الوقتية فهي من السعة التي

لعكس لسوالها فهدأ أحسن هذا التسع والأخرى كذلك وهذا لا ينافي أن للشرطية أحسن من الوقتية فمن (قوله مادام محسناً) شارح للشرطية وقوله أولى وقت معين إشارة للوقتية (قوله مع امتناع السلب) أي الذي هو نتيجة ذلك القياس وهي لأشئ من متعسف فسر \* وقوله بالأمكن لمع أنا خير حسناً مع أن الامكان ليس موجوداً لا في الصغرى ولا في الكبرى لأن الامكان أهم من جهة النتيجة الحارضية فلذا كان السلب لا يصدق بالبرهانات فلا يصدق مع أخسها (قوله امتنع الانجاب) أي وحدق السلب الذي هو النتيجة وهو لأشئ من المتعسف

من انصاف السبع الغير المتكدة السوال وأحسن من الشرطية الخاصة والوقتية لأن الشرطية الخاصة أحسن من الشرطية العامة والوقتية من تسع بآية وأحسن الكبريات السبع الوقتية واختلاط الصغرين أعني بشرطية الخاصة الوقتية مع الكبرى الوقتية غير متنج اختلافه ولو جوب لعدم الانتاج أنه يصدق فوق لأشئ من المتعسف يصح بالسرور مادام متنج أو في وقت معين لا دائماً وكل قر مصح بالسرور. وفي وقت معين لا دائماً مع امتناع السلب لا يمكن العام لصدق كل متعسف فم الضرورة وهو ذلك الكبرى قولاً وكل شمس صغرى في وقت معين لا دائماً لمتنع الانجاب ومضى لم ينج هذا الاختلاط لم ينج سائر الاختلاط لا اشتراط عدم امتناع الأخص عدم امتناع الأعم \* والثاني عدم امتناع المكنة إلا مع الضرورة للطققة أو مع الكبريات المشروطتين \* ومحصلة أن المكنة إن كانت صغرى لم تستعمل إلا مع الضرورة المطلقة أو الشرطيتين وإن كانت كبرى لم تستعمل إلا مع الضرورة المطلقة \* أما الأول فلا بد من دليل من الشرط الأول أن المكنة الصغرى لا تتنج مع السبع الغير المتكدة السوال لعدم صدق التوافق على الصغرى وعدم كون الكبرى من الست للمكنة السوال ولو استعمل للمكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوام الثلاث التي هي الثلاثة والعرفتان لكن اختلاطها مع الثلاثة عقيم لجواز أن يكون الثابت لشيء بالامكان مسلو به عنه دائماً كقولنا كل رومي

(قال لأن للشرطية الخاصة أحسن من الشرطية العامة ولعرفتين) لم يشر خصوصاً من منطقة العامة والمكتتين وأحسن خصوص الوقتية منها لاختلافها مع الوقتية في عدم الامكان (قال والوقتية من السبع الباقية) من قيل سقطت على معنويتين والوجود ليس مقدم ولذا وقع في نفس التسع والوقتية أحسن من السبع الباقية وعلى أي تقدير الصواب من الست الباقية أو أحسن تسع الباقية لأن الفصل لا يكون داخلياً في الفصل عليه من التضييق ويكون داخلياً في الفصل عليه بالإضافة على ما صرح به في الرضي (قال طوار أن يكون الخ) بناء على أن مقدم لا يستلزم الضرورة ولا لا متنع ثبوت الامكان وكذا قوله فيما سأل طوار أن يكون المنسوب عن الشيء بالامكان ثابتاً له دائماً

(م - ٢٨ - شروح التسمية ثلث) شمس خلافة في الأول منه. اختلفت النتيجة العامة صدقاً وكذا (قوله والثاني عدم استعمال الخ) أي والثاني من الامرين (قوله إلا مع الضرورية) أي صغرى أو كبرى (قوله أما الأول) وهو أن المكنة أذ كانت صغرى لم تستعمل إلا مع الضرورية المطلقة ومع إحدى عشر وطقين (قوله مع غير الضروريات الثلاث) المراد بشروريات الثلاث الضرورية المطلقة والشرطيتين (قوله مع الدوام الثلاث) أي الثلاثة المطلقة والعرفتان (قوله لجواز أن يكون الثابت لشيء) مصدق الشيء الرومي ومصدق الثابت الاسود في مثال الآتي فاسألنا ثبات الرومي بالامكان ومنسوب عنه دائماً

(قوله مع امتناع سلب الشيء عن نفسه) أي الشيء هو التفتحة وهي لاشيء من الرومي برومي (قوله امتنع الانجاب) أي وصح السلب حقيقة هذا الشكل امتناع السلب وهذا السلب قوة يكون صدقه وقوة يكون كاذبا فالمسكة لا تنج مع الدائمة ولا تنج مع العرفيين لأن الأولى أحسن • وقوله امتنع الانجاب وهو كل رومي ترك وهو خلاف النتيجة أو النتيجة وهي لاشيء من الرومي برمي صحة (قوله ويترجم من عدم هذا الاحتياط) أي احتياط المسكة الصغرى مع الكبرى (قوله قدم امتناع العرفية أي عامة) وهو صدر الحركة • وقوله وعدم امتناع اللادوم أي أيضاً أي كعدم امتناع المعرفة العامة مع المسكة • وقوله اللادوم وهو حجر الحركة (قوله وعدم امتناع اللادوم) وذلك لأنه لا يجب والمسكة بوجوبه وبشكل الثاني ينفرد فيه اختلاف القميين في الكيف هوذا بالنسبة لصدور قد عجز (قوله بحرثيب) أي عجز في الحركة والأولى قد عجز على قوله للمسكة بل يقول لم تنج العرفية الخاصة بحركتها مع المسكة إذ كلامه ربما أوحى أن الصغير وضع للمسكة (قوله يكون العرفية الخاصة مع) أي مع المسكة عتية فالنعم إلى الاثنين مما لا بد منها (قوله إذ لاشيء) أي بالقصور وهذا دالة النعم في الحركتين فالنعم كدب الحركتين لا يكذب أحدهما (قوله امتناع أحد حركتها) امتناع الجزء الآخر أولاً فامتنع الحركتين لا ينفرد (قوله ومن هذا) أي من أن ليس بامتناع العتية مع (قوله من مركبة وبسطة قياس) حاصلان من صم البسيطة لصدور مركبة ثم لمجرها (قوله أربعة أقيسة) (٢١٨) حاصلة من أحد صدر الأولى مع كل من صدر الأخرى ومجرها وأحد حجر

الأولى مع كل من صدر الأخرى ومجرها (قوله) قال كان امتنع بها قياساً واحداً (نحو لاشيء من الإنسان متحرك) (الاصحاب بالفعل لادائي) أي كل إنسان متحرك الأصابع بالفعل وكل كاتب متحرك الأصابع مدم كاتبا لادائي أي

لا شيء من الكاتب متحرك الأصابع بالفعل • فالأولى وهي الصغرى وجودية لادائية • والثانية مشروطة خاصة إذا قلنا أخذت صدر الأولى مع صدر الثانية امتنع لاشيء من الإنسان كاتب بالفعل بخلاف لادائي فالنتيجة بسيطة • فلما أخذت صدر الأولى مع حجر الثانية بل قلب لاشيء من الإنسان متحرك الأصابع بالفعل لاشيء من كاتب بالفعل (الاصحاب بالفعل أو أخذت حجر الأولى مع صدر الثانية فلا يتنج فيها لأحد القميين حيث في الكيف وإن أخذت حجر الأولى مع حجر الثانية فلا يتنج لانها وإن امتنعت كيد لكه مركب من مطلقين عتيين وهما غير متحتين لم يوجد شرط لهما ضد أحوى هذا المثال على إمكان تركب أربع أنفس ولكن ينتج منها واحد فقط (قوله والأدركت النتائج الخ) كما لو قلت كل إنسان آكل بالفعل لادائي أي لاشيء من الإنسان بآكل بالفعل وكل آكل متحرك القيم لادائيا فمما وجوديتان لادائيتان ينتجان كل إنسان بحركه فله لادائي فذا أخذ صدر الأولى مع صدر الثانية امتنع فتقول كل إنسان آكل بالفعل وكل آكل بحركه فله وكذا إذا أخذ صدر الأول وعجز الثاني امتنع أيضا فتقول في تركبه هكذا كل إنسان آكل بالفعل ولا شيء من الآكل بحركه فله بالفعل فتركب نتيجة بهذا القياس مع نتيجة القياس الثاني فله وتقول في كل إنسان يجره فله بالفعل لادائي كما قلت فلا دالما بالنتيجة الخاصة من صدر الأولى مع حجر الثانية وكل إنسان يجره فله بالفعل بالنتيجة صدر الأولى مع صدر الثانية ولو أخذت حجر الأولى مع صدر الثانية أو مجرها لم ينتج لعدم شرط ذلك للشكل وهو انجاب صغرا

(قوله مع غير الضرورية والخاصة) أي من كانت مع واحدة من الأحد عشر غيرها (قوله من الخاصة) أي وهي العامة والدائمة والخاصة (قوله لشكل احتلاطها مع دائمة) أي فقط لا الزمان لأن الثاني مني كما تقدم في الشرط الأول وحاصل اصحاب المقام أن الصغرى إما إحدى المتكافئتين أو الكبرى إحدى الستة فإن الثاني كونها إحدى الستة فإن كانت محكمة فلا بد أن تكون الصغرى ضرورية فهذا لم تكن كذلك عند البعض الأمر في الدائمة فالسبب الذي للملكية التساوي ماسداً للملكية ينتج مع الصغرى الضرورية والدائمة فإذا كانت محكمة فلا ينتج إلا مع الضرورية وهذا لم تكن سرورية بحيث الخاصة والمطلوب أن لا يتصور أن لا يشرط الأول لأن الصغرى لا تنافي مع الدائمة فالنتيجة كالنتاج مع الضرورية وليس كذلك (قوله مع امتناع السلب) وهو لأن من الزم من يروى في مفاصل أن الكبرى إذا كانت محكمة والصغرى دائمة احتلت النتيجة (قوله في سبع كبريات) أي التي لا تنفك سواها (٢١٩) (قوله بالمتكافئين) أي العامة

والخاصة وقوله بالمتكافئين أي العامة والخاصة (قوله بل تكون سرورية بل) أي أن يكون إحدى مقدمتين ضرورية بل (قوله بالنتيجة)

أد كانت كبرى لم تشمل إلا مع الضرورة لفظها فله قد تبين من الشرط الأول أن للملكية الكبرى مع غير الضرورية والدائمة حقيقة مدم صدق اللزوم على الصغرى وعدم كون الكبرى من الخاصة الست فلو استلقت الملكية الكبرى مع غير الضرورية لشكل احتلاطها مع الدائمة وهو غير منتج طرأ أن يكون المنسوب عن مثليه بالامكان فأنه دائماً كقولنا كل رومي أسنن دائماً ولا شيء من الرومي يبيع بالامكان مع امتناع السلب ولو ففأ بدل الكبرى ولا شيء من الحمدي ما يبيع بالامكان امتنع الإيجاب قد (والنتيجة دائماً أن صدق اللزوم على إحدى مقدمتيه ولا لشك الصغرى محذوفاً عنها اللزوم واللا ضرورية والضرورية أية سرورية كانت)

أحداهما دائمة والأخرى ضرورية أو ضروريتين وسبب البحث في الدائمة (قوله كونه كالصغرى) أي في مطلق الوقت (قوله أي اللزوم) تحسب لتقديره يقال لها قيد الوجود لأنها يشهد أن الوجود التعميم (قوله وحذف الضرورة) أي أنها كان فيها ضرورة كما يأتي صريحاً في مطلق الوقتية كالصغرى في مطلق الوقتية

(أقول) الاحتمالات الثلاثة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين أربعة وتكون لأن الشرط الأول أسقط سبعة وسبعين احتلاطاً وهي الخامسة من صوب إحدى عشرة صغرى في صبح كبريات والشرط الثاني أسقط ثمانية للمكافئين الصغرى مع الدائمة والكبرى مع الدائمة ونساق في انتاج أن اللزوم إما أن يصدق على إحدى مقدمتيه بل تكون ضرورية أو دائمة أو لا يصدق فإن صدق اللزوم على إحدى مقدمتين فالنتيجة دائمة والآخرية كالصغرى بشرط حذف قيدي الوجود أي اللزوم واللا ضرورية منها وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفيّة أو وقتية أما أن النتيجة كالنتيجة الدائمة أو كالصغرى في المراجع المذكورة في الملاحظات من الخلف والنكس والافتراس مثلاً إما صدق كل (ج ب) بالاطلاق ولا شيء من (أ ب) بالضرورة أو دائماً فلا شيء من (ج) دائماً والآخر (ج أ) بالاطلاق ومحملة صغرى كبرى لميسر حكماً بمنس (ج أ) بالاطلاق ولا شيء من (أ ب) بالضرورة أو دائماً ينتج من الأول بمنس (ج)

(قوله وحذف الضرورة منها) أي من النتيجة (قوله سواء كانت وصفيّة) أي كافي الشرط وقوله أو وقتية أي كافي الوقتية (قوله فالأربعين المذكورة في الملاحظات) أي التي لم تحيد بحجة من الحقائق وانعكس ما ذكره أنه ينتج أن النتيجة كالنتيجة الثالثة وما يكون النتيجة كالصغرى فلا بد أن تكون أن عنت طريق الاستدلال بما ذكره فاستدل على ذلك مثلاً ذكره فالنتيجة بين كمية الاستدلال فاستدل على وحدة من دعوتين وأما الأخرى: كالأعلى من الشرط (قوله أمّا صدق كل (ج ب) أي كل الإنسان حيوان بالاطلاق ولا شيء من الحيوان حيوان بالضرورة أو دائماً ينتج لاشي من الإنسان بمحملة دائماً لم يصدق هذا لصدق بعض الإنسان جبر ما أن نتج صغرى لكبرى التبريد ينتج بعض الإنسان محرم وهو ينافي الصغرى الصادقة فأنها كاذب وما جاء الكذب إلا من الجنس ما يمكن كاذباً فنتج النتيجة صادقة أو أمك تنكس الكبرى إلى لاشي من الحيوان بمحملة دائماً فبرر أنه الشك الأول ينتج النتيجة المطلوبة

(قوله ومن هنا) أي من قوله أو ممكن الكبريى لى لاشئ من (ب) (أ) دأماً للبعد ان الضرورية تسكن دأمة وقوله لو  
استكست كنفه أنتجت الضرورية أى لكسك لم تعكس الا دأمة لالضرورة فلا تنتج ضرورة في هذا لشكل ضرورية (قوله  
لا يقال للمقدس ان الخ) هذا وادخل ان الاناج دأمة. هنا كانتا ضروريتين (قوله لان الاوسط الخ) أي كالمركبة ايتى قولك  
كل اسنان حيوان بالضرورة ولا شئ من الحجر بجيوان قد ثبوت للانسان واجب وسلبها عن الحجر واجب أيضاً حيث  
يكون سلب الحجر من الانسان ضروري لانه دائم فقد (قوله لا تقول الخ) حاصره ان الحكم في المقدمتين ليس الا  
في الاوسط وهو ايجاب ان ضروري لثبوت للانسان وضروري السلب عن الحجر وبهم من هذا ساقى ذات الاسنان  
وذاات الحجر وعندما اللازم ليس مطلوباً له ان لا تلتفت له كون مدقة وصف أحد الطرفين لذات الآخر ضرورة أو غير  
ضروري. واذ كان الملتصق له أتما هو هذا فلا تكون نتيجة الا دأمة لان ساقى وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون  
ضرورياً وتارة لا باختلاف دلالة قى متافكا انذ كور كما ان ذات الحجر متافكة لذات الانسان بالضرورة كذلك وصف الحجر  
ساقى لذات الانسان بالضرورة (٢٢٠) أمضى نحو لاشئ من الخار عرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس فليس

فرس والخار له ذات  
ووصف فله اتصال وعى  
الأفراد ووصله بالضرورة  
وكذا مركوب زيد  
ذات أى المراد الفرس  
ووصف وهو الركوبة  
فذاات الحجر متافكة لذات  
فرس بالضرورة وما  
وصف المركوب وهو  
الركوبة فلا تناف ذات  
الخار ضرورة بل عاتما  
لان الخار مركوب زيد  
بالامكان لانه متصل  
يصح حيث ان يقال ليس

يس (ب) بالضرورة أو دائم وقد كان كل (ج ب) بالإعلاق هذا حذف أو ممكن الكبري  
الى لاشئ من (سأ) دائما ينتج نتيجة المطلوبة ومن هه بظهر أن الساقى الضرورية لم يمكن  
كنفه أنتجت الضرورية في هذا لشكل ضرورة فيما لم يبين ذلك انحصار في النتيجة على الدوام  
لاجل المقدمتين اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورة لان الاوسط ذا كان  
ضروري لثبوت لاحد الطرفين وضروري سلب عن الآخر يكون أحد الطرفين ضروري  
السلب عن الآخر لئلا يكون بين الطرفين سلبية ضرورة فيكون نتيجة الطرفين ضرورة لا تقول  
الحكم في المقدمتين ليس الا بأن لاوسط ضروري لثبوت ذات أحد الطرفين ضروري السلب  
عن ذات الآخر واللازم منه ان ذات أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس  
مطلوب بل المطلوب ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر ولا يلزم من  
ضرورة سلب لذات ضرورة سلب الوصف لتصدق قوله في التاكيد مشهور لاشئ من الخار  
عرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس هه الخار مركوب  
زيد بالضرورة لان كل حصر مركوب زيد بالامكان. وأما حذف قبدي الوحد من الصغرى  
فلاها ان كانت مع كبري بسيطة كان قبدي وجودها هو حالها في التكيف وان كانت مع مركبة

فرس والخار له ذات  
ووصف فله اتصال وعى  
الأفراد ووصله بالضرورة  
وكذا مركوب زيد  
ذات أى المراد الفرس  
ووصف وهو الركوبة  
فذاات الحجر متافكة لذات  
فرس بالضرورة وما  
وصف المركوب وهو  
الركوبة فلا تناف ذات  
الخار ضرورة بل عاتما  
لان الخار مركوب زيد  
بالامكان لانه متصل  
يصح حيث ان يقال ليس

بعض الخار مركوب زيد بالضرورة بل يشي ان قد دائما فلا كانت متافكة وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون  
ضرورياً وتارة لا. وأما مدقة له على حية الدوام ثابت لا تتخلف حصلت النتيجة دأمة لانه لا تتخلف ان لو كان المنطوق له  
اللازم بالحكم في المقدمتين وهو ما لا متافكة احدى المقامين الاخرى لسكان ضرورة لان هذا ضروري لا يمتنع أصلاً أسكه  
ليس متافكا له فأمضى (قوله بل المطلوب) أى بل المنطوق له ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب الخ في الكلام حذف  
بدليل قوله ولا يلزم الخ والاصل ان المطلوب ان وصف أحد الطرفين هل هو ضروري أم لا فنقول في جوابه ليس بضروري  
لانه لا يلزم الخ (قوله فلاها ان كانت) أى الصغرى ان كانت الخ فصغرى مركبة والكبرى بسيطة فيزم ان قيد لادانها  
في الصغرى موافق لكبرى في السكيب مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع لادانها ولا شئ من التدريس بمتحرك الاصابع فقد  
نوافى العبر مع اسكبرى للاعلاق في السكيب (قوله وان كانت مع مركبة لم ينتج الخ) فاما كان كل مهمما مركباً فلذا كانت  
الاولى موجبة والاخرى سالبة هو العكس وكل منهما فيه قيد لادانها فلا ينتج هه الاول مع صدور الثانية للاعلاق في  
السكيب ولا مع محورها لان لادانها مطلقة عامة والقياس للمركب من مطلقين حالة كونه من الشكل الثالث لم ينتج

( قوله لم ينتج مع أصلها ) أي لم ينتج غير المركبة الأولى مع أصل الكبريى مع صدرها ( قوله لا ذكرنا ) أي من اتفاقها في السكيب ، قوله لأن قيدي الوجود بأي فياضتين ( قوله ان مطلقان ) أي من كائنا في نفس الوجود أو ممكنات في كائنا في عين الوجود ، وقوله أو مطلقاً مع إمكانية أي ان قيدياً أحدهما بالوجود والآخرى وبلا ضرورة ( قوله وان حذف الضرورة من الصبرى ) أي أنا كانت وصية أو وقية ( قوله ولأن القدر ) أي القدر من أي فلا موضوع مثلاً وقوله ان الوجود لا يصدق على الصبرى أي غلبت ضرورة ولا دائمة ( قوله فلو كان فيها ضرورة ) أي هل تقديره لو كان فيها ضرورة فكان الخ ( قوله لسكانت ) أي ضرورة من الوقت اذا كانت وقية ومشروطة أو الوصف اذا كانت مشروطة ( قوله والضرورة فيها ) أي في القياسين المرئيين من مشروعتين أو من وقية ومشروطة ( قوله فلا الأوسط فيها ضروري الخ ) وذلك هو لاني من الحكماء يدرس بالضرورة مادام حاراً وكل مركوب زيد فليس بالضرورة من مركوب ( ٢٢١ ) زيد فليس كذلك وليس وهو ثابت

م. ينتج مع أصلها ذكرنا ولا مع قيد وجودها لأن قيدي الوجود ان مطلقان أو مختار أو مطلقاً وممكنة ولا انتج في هذا الشكل منها \* وأما حذف الضرورة من الصبرى فلا القدران للوجود لا يصدق على الصبرى فلو كان فيها ضرورة فكانت ضرورة مشروطة أو الضرورة المطلقة أو الضرورة المشترطة \* وحسن الاختلاط من أحدها ومن مقابلة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقية ومشروطة والصبر ضرورة فيها إشتغال النتيجة لما بالاختلاط من المشروطتين فلا ان الأوسط فيها ضروري ثبوت مجموع ذلك أحد الطرفين ووصف ضروري سلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم معاً ، فإشكال الضرورة بين مجموعين وعلوهم ضرورة مثلاً وصف أحد الطرفين مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم وإنما في الاختلاط من الوقية والمشروطة فلا الأوسط اذا كان ضروري الثبوت للأصغر في نفس أوقات ذاته وضروري السلب عن الأكبر شرط الوصف لم يلزم منه إلا ذات الأكبر مع وصف ضروري السلب عن الأصغر في نفس الأوقات \* وأما ان وصف الأكبر ضروري السلب عن ذات الأصغر فلا يلزم لجوار أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتضائهما ذلك الوصف \* فلم يظهر ( قال لا ذكرنا ) من اتفاقها في السكيب ( قال لا قيد الوجود الخ ) أي في تلكتين مطلقتين كانتا مقيدتين بالوجود أو ممكنات من كائنا مقيدتين بالضرورة أو مطلقاً وممكنة ان كانتا مختلفتين ( قال ان الوجود لا يصدق على الصبرى ) تخصص الصبرى بذلك لأن الكلام في حذف الضرورة منه والاختلاف من عدمه في الوجود على شيء من التقديرات ولذا كان الاختلاط من كذا أن أحسن الاختلاط فلا يرد أحسن الاختلاط للضرورة والوقية مع الضرورة

غير لازم ) صفة الحذف والاصل والمطلوب أنه هو مدعاة وصف أحد الطرفين لمجموعة ذات الآخر ووصفه هل يكون ذلك ضرورياً أو لا يكون فنقول في جوابه لا يكون ضرورياً لأنه غير لازم أي لأنه لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف فقول ( قوله ) وفي في الاختلاط من الوقية الخ ( وذلك هو كل قرر محض بالضرورة وقت الحيلة ولا شيء من المضي عليها إلا تنحصر مادام معينا \* والمراد من الذي التجويع بالوسط مشغف وهو ضروري الثبوت للصبرى في نفس أوقات ذلك ضروري السلب عن الأكبر وهو الذي لا يشرط الوصف ذلك الأكبر وهو أفراد التجويع مع وصفه ضروري السلب عن الأصغر في نفس أوقات \* وأما ان وصف الأكبر وهو الانتهاء ضروري السلب عن الأصغر فلا لأنه لا يثنى الأصغر الا لمجموع لا الوصف فلا يصح أن قول لاني من القدر بغير بالضرورة لأنه معني بالانكسار \* هذا منحصص كلامه \* وفيه خبر لأن الكبري اذا كانت مشروطة طاعة والصبرى رتبة فالنتيجة تابعة للصبرى كما قال فيها سبق وحيداً فيخرج في النتيجة وقت الحيلة تنتج بالضرورة حيثه فأنزل

( قوله تحدث الضرورة من الصغرى ) وذلك لانه لو انكنت الشرهه كنفسها رجع للشكل الاول فاشكل الاول ادا كانت كراه ضرورية فانه يتيج ضرورية ( ٢٢٢ ) على ما مر ( قوله اكرر الصغرى ) صفة المراد به ما ليس بممكنة

( قوله كل ما هو مركوب زيد ) أي بالفعل فالحق الاوسط مركوب زيد والاصغر مركوب عمرو بالامكان والا كبر قرس ومعلوم ان الحد الاوسط يعني ويشرح قصد الاستنتاج فينتج ذلك الجليس نفس مركوب عمرو وقرس بالضرورة وهو كاد ان مركوبه بالصدق حذر فالكذب انما جاء من الامكان \* فنقول الشارح والاوسط ليس باصغري والاوسط رعو مركوب في المثال ليس باصغر بالفعل أي ليس مركوب عمرو

بالفعل بل بالامكان فحذر ان لا يصدق الاوسط على الاصغر بالفعل \* وتقول الشارح فحذر ان لا يصدق الاوسط على الاصل الاولي ان يقول كما قضا شريك لا يصدق الاوسط على الاصغر بالفعل بدليله قوله فلم يدرج الاصغر بالفعل منه \* وقوله فلم يصدق مركوب عمرو بالفعل الاولي ان يقول لم يصدق مركوب رعو بالفعل على مركوب عمرو ولم يدرج

هذا القسم فلهلك تصحيح عدد الجدول

صغريات كبريات	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عربية عامة	عربية خاصة
مشروطة عامة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة
مشروحة خاصة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة
عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة
عربية خاصة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة	عربية عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لاصرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجبة	وجبة مطلقة	وجبة مطلقة	وجبة مطلقة	وجبة مطلقة
متشعبة	متشعبة مطلقة	متشعبة مطلقة	متشعبة مطلقة	متشعبة مطلقة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة
ممكنة خاصة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة

فان ( وأما الشكل الثالث مشروحة فعلية الصغرى والنتيجة كالسكري ان كانت السكري غير الاربع والا فممكن الصغرى محدودا فها اللادولم ان كانت السكري احدى العائتين ومصنوعا اليه ان كانت احدى الخاصتين )

( أول ) شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة لم يرم لمدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في السكري على ما هو وسط بالفعل والاوسط ليس باصغر بالفعل بل بالامكان فحذر ان لا يصدق الاصغر بالفعل على الاوسط لم يدرج الاصغر تحت الاوسط فلا يرم من الحكم الا كبر على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اننا فرغنا ان وذا يركب العروس ولم يركب الحار وعمر يركب الحار دون القرس تصديق قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب رعو قوسا كمد قوسا بعض ما هو مركوب عمرو وقرس بالفعل بل بالامكان فالحذر ان كل ما هو مركوب عمرو حذر بالضرورة فان لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يدرج الاصغر تحت حتى تمدى الحكم به الله واعتبار هذا الشرط سقط من الاختلافات مسكنة الاعداد ستة وعشرون اختلافا وحيث الاختلافات للنتيجة مائة وثلاثة وعشرين والسكري فيها اما ان تكون احدى الوصيات الاربع اولا فكون على فممكن احدى

الا صغر تحت ( قوله سقط من الاختلافات الج ) وذلك لان ممكنين انا صر بمها في ثلاثة عشر السكريات كالخاصة الوصيات وعشري ( قوله وفي الاختلافات الستة ) وذلك لان النصيب ثلاثة عشر انا صر بها في مائة وستة والعرب مائة وستة وستين فاشراط قضية الصغرى أسقط ستة وعشرين في مائة وثلاثة وأربعين ( قوله والسكري فيها ) أي في مائة وثلاثة وأربعين

(قوله كانت جهة النتيجة جهة الكبري بمسب) \* وذلك نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالعمل \* وكل كاتب قاض على القلم يده  
 يعمل بهذا القياس من الشكل الثالث وهو يرد للشكل الاول بسكن الصرى أى مض متحرك الاصابع كاتب للعمل وكل كاتب  
 قاض على القلم يده بالعمل ينتج من متحرك الاصابع قاض على القلم يده بالعمل والنتيجة كالسكري (قوله وان كانت إحدى  
 الأربع) أى مشروطين والمرتبتين (قوله محفوظا في الادوام) أى الذي في عكس الصغرى يمكن انصرى انما كان  
 فيه قيد الادوام فانه يحدف في النتيجة فالصغرى في مسب وراجع لمسك (٢٢٣) \* والنتيجة \* وذلك نحو كل كاتب

بالوصيات الأربع بل إحدى التسع السابقة كاتب جهة نتيجة جهة الكبري بمسب وان كانا إحدى  
 الأربع فالنتيجة كعكس الصغرى محدوقا به فالادوام ان كان العكس مفيداً به ومضموماً اليه  
 لا دوام السكري ان كانت إحدى الخاصتين اما ان النتيجة كالسكري أو كعكس الصغرى فيالطرف  
 المذكورة من الخلف والعكس والاضراس على مسبق بمسب \* وما حذف الادوام من عكس  
 انصرى فلا عكس الصغرى موجبة يكون لا دوام سائداً ولا مدخل في صغرى هذا الشكل  
 وأما من لا دوام الكبري فلا ينتج مع الصغرى لا دوام النتيجة وتعميل نتائج اصطلاحات القسم  
 الثاني في هذا الحصول

(١) (قوله أما الشكل الأول شرطه باعتبار الجهة ان تكون الصغرى بمسب) \* قول اشتراط ذلك من  
 على ان للغير في الوصف العلوي ان يكون بالفعل بحسب اصارج وانما اذا اكتفى بمجرد الاشكال  
 كما هو مذهب الفارابي \* فممكنة نتيج في صغرى الشكل الأول وكذا في صغرى شكل ثالث والقص  
 المذكور هما وهناك مدفع \* لا تصدق حينئذ بلندمة الفائقة كل مركوب زيد فوس بالضرورة  
 (قوله بل إحدى التسع كانت النتيجة جهة الكبري بمسب) \* قوله به بحث لان الصغرى ان كانت  
 إحدى الدائمين والسكري مطلقة عامة قول الصاط \* المذكور تكون النتيجة مطلقة عامة والحق  
 ان النتيجة حينئذ مطلقة وتعميلها يعلم من شرح الطالع

(قوله وتعميلها تعلم من شرح الطالع) في شرح مدسح \* واعلم ان الصغرى الصادرة أو  
 الدائنة مع العمليات الخمس اعني الوجوديتين والمطلقة العامة ينتج مع مدركاته من  
 النتيجة وهو مذهب اسكري بحسب الجهة حينئذ لا دائنة في اثلاثة الاول ولا ضرورية في الرامة  
 وحينئذ مطلقة في الاحدة فانه صدق كس (ج ب) دائماً وكس (ج ا) بالاطلاق العام  
 ينتج بعض (ب ا) حين هو (ب) لا لا بد من اجتماع وصف الاسمر والاكر حيناً لا اتصال  
 الاوسط بالاسمر دائماً واتصافه بالاكر بالفعل وكذا لو كان يلك السكري لاشي من (ج ا)  
 ينتج بعض (ب ا) ليس (ا) حين هو (ب) لا لا بد من عدم جتماع الوجوديين في الاوسط وقتئذ  
 انتهى ومقصوده الاخر من على القوم بهم قالوا النتيجة فيه كالسكري وليس كذلك لان النتيجة  
 لا بد ان يكون أحسن فصبه يلزم التيسر فيها في ليس كذلك فانه لا يلزم ما ذكره

وكل كاتب قاض على القلم يده دائماً ينتج من متحرك الاصابع قاض على القلم يده حين هو متحرك الاصابع  
 لا دائماً أى غير المتحرك ليس بقاض فلا دائمة نتيجة قياس من الصغرى مع لعجز فيقدم في النتيجة لا دائماً الذي  
 في السكري وفي الحقيقة النتيجة التي عليها مجرد نتيجة قياس مركب من الصغرى مع محز ثنائية ومدرها نتيجة قياس مركب  
 من الصغرى ومن مدرها كية أى السكري (قوله وما حذف الادوام الخ) حاصل هذا الكلام لفرق بين حذف الادوام  
 الذي في عكس الصغرى ومن دوام الذي في السكري (قوله لا دوام النتيجة) أى ينتج لا دوام الذي في النتيجة

( قوله كون القياس فيه من العلقات ) أى يترتب أن تكون معدته من القبيات سواء كانت صفراء و كبرياء و القبيات المراد بها معدا المكثين اقلها أعم ( ٢٢٤ ) القياس أى نعم من جهة تحقق أد كل صفة صلح ان تكون مطلقه أو مشروطة

صرفات كريات	المشروطة العامة	العربية العامة	المشروطة الخاصة	العربية الخاصة
حروية	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة لادائه	حبيبة لادائه
حائه	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة لادائه	حبيبة لادائه
مشروحة عامه	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة لادائه	حبيبة لادائه
حرفه عامه	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة لادائه	حبيبة لادائه
مشروطة خاصة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة لادائه	حبيبة لادائه
حرفه خاصه	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة لادائه	حبيبة لادائه
مطامه عامه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائه	وجودية لادائه
وجودية لادائه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائه	وجودية لادائه
وجودية لاصروية	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائه	وجودية لادائه
وثيه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائه	وجودية لادائه
متشجرة	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائه	وجودية لادائه

قال ( وأما الشكل الرابع فشرط استاح محب الجهة أو دور خصة الاول كون القياس فيه من الصليبات \* الثاني استكاس السالبة مستحبة فيه \* الثالث صدق الدوام على صبرى الضرب الثالث أو العرض الدم على كراه \* الرابع كون الكبرى فى السادس من التمسكة السوال \* الخامس كون الصغرى فى الثامن من إحدى الخاصتين والكبرى عما يصدق عليها العرفى العام ) ( نقول ) لانتاج الشكل الرابع محب الجهة شرائط خمسة \* الاول كون القياس فيه من الصليبات حتى لا يستعمل فيه التمسكة أصلاً لان التمسكة إما أن تكون موجبة أو سالبة وأياً كان لا ينتج أما التمسكة السالبة على سبيلها في الشرط الثاني من وجوب استكاس السالبة فيه \* وأما التمسكة الموجبة فلاها إما أن تكون صغرى أو كبرى وعلى كلا التقديرين يحقق الاختلاف أما إذا كانت صغرى فليصدق قولنا فى العرفى ان كود كل تابعى مركوب ويد بالامكان وكل حمار تابعى بالضرورة مع ان الحق السند وصدق هذا الاختلاط مع حقيقة الإيجاب كثيره واما إذا كانت كبرى فكقول كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالامكان الخاص مع امتناع الإيجاب ولا بد لنا الكبرى قولنا وكل حمار مركوب زيد بالامكان كل الحق \* لايجاب \* بشرط الثاني أن تكون السالبة المستعملة فيه معدة لأن أحص السوالب الغير للتمسكة هي السالبة التوقفية هي يلزمها الإحص من ذلك \* قد الشارح فى شرح المطالع وأعلم أن من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لأن الدعوى فى جهة التبعيه تحس الجهات اللازمة للقياس عن سمعت وما ذكرنا ظهر فساد ما قبل ان ما فى شرح المطالع موافق لما فى هذا الشرح فانه من على ان كون تبعيتها كالكبرى لا ينافي كون تبعيتها القصدية المذكورة

أو غيرها صلح ان تكون تمسكة ولا عكس كما علم مما سبق فى الموجبات فالمتمسكتان أعم الإيجاب ويلهما التمسكة العامة ( قوله حتى لا يستعمل ) حتى بمعنى فاه بالتزويج أى فلا يستعمل فيه التمسكة أصلاً أى لا على السب صغرى ولا على السب كبرى لا موجبة ولا سالبة لا عامة ولا خاصة ( قوله مع ان الحق السلب ) أى وأما الإيجاب وهو التبعية لهذا القياس وهي كل مركوب زيد حمار فهو كاذب لوجوب صدق المحمول على أفراد الموضوع والمحل فيكون الحق كل مركوب زيد بالفضل حمار مع انه لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة ( قوله وصدق هذا الاختلاط ) مع صفة الإيجاب وذلك نحو كل اسنان ضحك بالامكان وكل باطنى اسنان ينتج كل ضاحك باطنى وقوله كثير حمر من قوله وسبق هذا



( قوله والحق الإيجاب ) أي وأما السلب وهو لا شيء من المنصف يدعي معرفته كاذب لصديق يقضه وهو بعض المنصف يدعي  
هو والحق فلا بد وذهب السوء شيئا مما لا شيء في يكسف \* وأما ما ذهب فهو اختلاف اجراء سطح القدر في قوله لا يجوز ( قوله  
باتوقيت ) أي وقت التبريع ( قوله مع امتناع السلب ) وهو لا شيء من ذي حق بقدر ( قوله لكن لما كانت الصغرى الخ )  
حاصله ان الصغرى \* ضرورة أو دائماً فسطح المكسرات وفي إحدى عشر يخرج \* تقدم سبعة وهو ان تكون الصغرى  
يصح امتنعها فيخرج سبعة من الاحدى عشر مقبلة أربعة وهو المقتضى له لأن فيسطر لها مع السبعة وهي لا يمكن فاطمحين  
لا يخرج لكن خرج بما تقدم معها وخرج بما معها ( قوله فم سبق الخ ) أي لم سبق شيء يحتاج لاخره ( قوله  
وأحسن الصغرى ) وهي الوصيات الأربع وقوة والكبريات وهي سبع ( ٢٢٥ ) التي لا يمكن سواها ( قوله لانه

يصدق لا شيء الخ ) مثال  
للضرورة الحاصلة الواقعة  
صغرى مع الكبرى الوقية  
( قوله مع امتناع سب  
الخ ) الذي هو نتيجة ذلك  
القياس وهو لا شيء من  
للصغرى بالامانة الصغرى  
فمر وهو كاذب لصديق  
يقضه وهو بعض الذي  
فر ( قوله ان البيان )  
يريد عدم امتناع القياس  
الذي قد فيه الشرط الثاني  
وذلك ( قوله انما يتم  
لويين فيها ) أي في حال  
فدها الإيجاب أي كايين  
امتنع السلب حتى يلزم  
الاختلاف لئلا يوجب لعدم  
ولكنهم لم يبيوا امتناع  
الإيجاب عند تقدمه وجبته  
فيقال ان النتيجة موجبة  
دائي وأبدأ ولا يشترط

ان ان تكون صغرى أو كبرى وأما ما لم يتبع \* اذا كانت صغرى فتصدق قولنا لا شيء من  
القدر بتخصف باتوقيت لادائ \* وكذا دي هو هو قدر بالضرورة والحق الإيجاب هو اذا كانت  
كبرى فتصدق قولنا كل منصف هو ذو هو بالضرورة ولا شيء من القدر بتخصف باتوقيت  
لادائ \* مع امتناع السلب \* التبريد الثالث ان يصدق الدوران في السرب الثالث على قدره ان يكون  
ضرورة أو دائماً \* والبرقي الدم على كبره ان يكون من القضاء است التمكن \* السوال قانه لو  
استي الامران كانت الصغرى إحدى القضايا الغير الضرورية والدائمة وهي إحدى عشرة والكبرى  
أحدى البسج لكن \* كانت الصغرى في هذا السرب سالة \* وقد سبق ان السالة لمصلحة في  
هذا الشكل يجب ان تكون ممكنة سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى إحدى البسج مع  
الكبريات السبع \* لم سبق الا اختلاط صغرى إحدى الوصيات الأربع مع إحدى السبع وأحسن  
الصغرى للضرورة الخاصة والكبريات الوقية \* وهي لا تتج معها في كتج البواني وذلك لا يصدق  
لا شيء من المنصف عمى \* بالامانة الصغرى بالضرورة مادام محصفاً لادائ \* وكل قدر منصف  
باتوقيت لادائ \* مع امتناع سب القدر من للصغرى بالامانة الصغرى \* وانما ان السلب في الشرط  
الثاني والثالث انما يتم لو بين فيها امتناع الإيجاب حتى يلزم الاختلاف لكن \* بقصر ضرورة قص  
يدل عليه \* الشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست الممكنة للسوال

( قال انما يتم لو بين فيها امتناع الإيجاب الخ ) فلما لم يوفق التفاضل في الدوران لم يشدوا على ان كل  
سرب اشتمل على سالب فيجيبه سالة فلذا انى ضرورة امتناع السلب عند يتم لاطوب وللصغرى  
ان يول لم لا يجوز أن يكون النتيجة ممكنة ووحدة والتبع كثيراً ما يتبع الموحدة من  
السوال والتمكن والاستدلال ان النتيجة تقع أحسن فيقتضىين \* بل لا بد من قاعدة انما تست  
يستقر \* الخواشات فلو أثبت شيء من الخواشات ما كان دوراً لتوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك  
الجزئي والممكن

( م - ٢٩ شرح التسمية كافي ) الشرط الثاني ولا الثالث لعدم الاختلاف منه فقد عذر الشرطين  
والحاصل انه لم يذكر مدة يكون الحق فيها سلب وانما ذكر مدة يكون الحق فيها الإيجاب فقد وحيث لم يتبعه الامتناع  
بل هو لازم لخالق واحدة وحيث هو منتج للإجماع ولو كان محالاً فكيف القياس فلا معنى للإشراط فالإيجاب صحيح على  
الدوام واحتواء القياس غير صغرى في ذلك وحيث \* شرط الثاني والثالث لا معنى \* ولا يقل ان القياس ان كان إحدى  
قضايا سالة يلزم ان يكون النتيجة كذلك لانهما تقع الاخر لا قول هذا انى فهو محسوس بغير الشكل الرابع تأمن ( قوله  
كون الكبرى في الضرب السادس الخ ) انما ان السرب السادس كما مر مركب من صغرى سالة حرة وكبرى موحدة كلية  
ويشترط في هذه الكلية ان تكون من سبعة ممكنة لسوال

( قوله ليرد الى الشكل الثاني ) وجبنا به شرط في الشكل الثاني لكونه يرجع اليه بعكس الصغرى كما أشار له بقوله فلا بد فيه أي في الضرب سادس من شرطين هما شرطا الثاني ( قوله سادس خاصة ) أي عريضة أو مشروطة ( قوله مع ) أي المصادفة ها وقوله على الشرط لمعتبر الخ هو ما نشر اليه بقوله وشرطه أن الخ ( قوله وشرطه أي شرط الشكل الثاني المنبر محسب لجهة ( قوله الخامس كون صغرى الضرب الثامن الخ ) اعلم أن الثامن مركب من سادس كلية صغرى وموجة جزئية كبرى فشرط أن يكون صفراء إحدى الخاصتين وكبراه أن تكونت إحدى الضعيفات وهو المراد بقوله مما يصدق عليه المر في العام ( قوله ليرجع ( ٢٢٦ ) الى الشكل الاول ) أي به شرطه فيه ، يشترط في الاول بحسب الجهة كما أشار

اليه قوله فلا بد قاله ( قوله اذا بدلت احدهما بالآخرى ) ان جعلت الصغرى كبرى والكبرى صغرى ( قوله لو كانت كبراه ) أي كبرى الاول وكذا الصغرى صفراء ( قوله وصفراء إحدى الضعيفات ) أي الضعيفتين والمانتين والخاصتين وهما اشترط في الضرب الثامن كون صفراء إحدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه المر في العام لان انتاجه انما يظهر ممكن التزويج ليرجع الى الاول \* ثم بعكس النتيجة فلا بد أن يكون مقدمتان بحيث اذا بدلت احدهما بالآخرى نتيجة سادس خاصة لثبوت الاكسايين أي نتيجة لطلوة \* والشكل الاول انما يتضح سادس خاصة لو كان كبراه إحدى الخاصتين وصفراء إحدى الضعيفات البتة التي يصدق عليها المر في العام \* أما اذا كان صفراء إحدى الضعيفات الاربع فظاهر \* وأما اذا كانت إحدى اثنيتين فلان النتيجة حيث ضرورة لامائية أو ثالثة لادامة وهما محس من العريضة الخامسة فيصدق على النتيجة السادس الجزئية العريضة الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب أن تكون صغرى هذا الضرب إحدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وكبراه من الضعيفات البتة لانها صغرى الشكل الاول ومن هنا يظهر أن الصغرى السادس لما كان متاحة انما يتبين ممكن لكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب أن تكون السادس المستعملة به قابلة للاكسايين وان تكون موجبة مع عكس على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه أجزأ من شرطين ( أحدهما ) أن تكون السادس إحدى الخاصتين ( وثانيها ) أن تكون الموجبة عليه لان الصغرى لم تكن عقيمة في الشكل الثالث \* وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس \* والشرط الثاني قد علم من اول الترويض وهو عدم استعمل المتكئة في هذا الشكل قال

( قال قد علم في فصل القياس ) حيث بين أن المتحرير اشترط كون السادس في الضروب الثلاثة إحدى الخاصتين وكان الأولى على هذا ان يترك اشترط كون الصغرى الثامن إحدى

خاصة جزئية كما ذكر \* وحاصل جواب أنه يلزم من كونها ضرورة لادامة أو دائمة ان تكون النتيجة سادس جزئية خاصة كما أشار به الفرح تأمل ( قوله فلان النتيجة الخ ) علة لمحدوف وأما اذا كانت إحدى الخاصتين الشكل الاول السادس الخاصة لان النتيجة الخ ( قوله وهما أخص من العريضة ) أي والاخص مستلزم تلازم ( قوله تصدق على النتيجة ) أي فيصحق العريضة الخامسة اذا كانت النتيجة سادس جزئية. هذا هو المراد من ان النتيجة لما كانت ضرورة لادامة أو دائمة لانائية تكون كائنية ( قوله ومن هنا ) أي من هذا الكلام ظهر الخ \* وخاصة أنه ان رد ضرب لصغرى فلا بد ان يوجد فيه شرط مردود اليه ( قوله ان الصغرى السادس ) هو مركب من موجبة كلية صغرى وسادس جزئية كبرى وقوله مع عكسها أي مع عكس السادس

( قوله في الضربين الأولين ) الأول مقدمته كيتان موجبان \* والثاني صفراء موحية كلية والكبرى موحية جزئية وفي  
 إن ترك الأول والثاني في الإيماء في كلية الصغرى جميعها وقوله وفي الصفراء ثالث الخ ) الصغرى فيه سالة كلية والكبرى  
 موحية كلية ( قوله وفي الصفراء الرابع ) صفراء موحية كلية وكبراء ( ٢٢٧ ) سالة كلية \* والخالص صفراء

موحة جزئية وكبراء سالة  
 كلية فقد اشتركا في الخلف  
 الصغرى في كل الكبرى كل  
 سالة فواجب جميعها ( قوله  
 وفي السادس ) صفراء  
 سالة جزئية وكبراء  
 موحية كلية \* وأما الثامن  
 صفراء سالة كلية وكبراء  
 موحية جزئية فقد اشتركا  
 في سلب صغرى كل منهما  
 والجبب الكبرى كل منهما  
 من اختلاف جميعها سالة  
 والجزئية هذا جمع بينهما  
 ( قوله وفي السابع الخ )  
 صفراء موحية كلية وكبراء  
 سالة جزئية ( قوله  
 وفي ثمانية الخ ) أعز أنه قد  
 تقسم بالثلاثين بمسكن  
 جينية مغلقة وكذا  
 للشرطة العامة والرفية  
 نائمة والمساكن حنية  
 مغلقة لأمانة والوقيتان  
 والوجوديات والمطلقة  
 بأمانة مغلقة عامة إذا علمت

( والنتيجة في الصغرى الأولى يمكن الصغرى أن صدق الأولام عليها \* وكان القياس من است  
 التمسكة السوالب والافتقار عامة وفي الصفراء ثالث قائمة أن صدق الأولام على إحدى مقدمتيه  
 والأمكن الصغرى \* وفي الضرب الرابع والخامس قائمة أن صدق الأولام على الكبرى ولا  
 يمكن الصغرى محسوزة عنها الأولام \* وفي السادس كما في الشكل الثاني صدق عكس الصغرى  
 وفي السابع كما في الشكل ثالث صدق عكس الكبرى \* وفي الثامن صدق عكس النتيجة صدق  
 عكس الترتيب )

( أقول ) للنتيج من الاحتكام محسب الشرائع المذكورة في كل واحد من الصغرى الأولى  
 مائة واحد وعشرون وهي المحسبة من ضرب التوحفات الفعلية لأحدى عشرة في صفراء وفي  
 الصفراء الثالث ستة وأربعون وهي المحسبة من الصغرى المذكورتين مع التعليلات الأحدى عشرة ومن  
 الصفريات المشتركة والمرتدين مع الست التمسكة السوالب وفي الرابع والخامس ستة وستون  
 وهي التي تحصل من الصفريات الفعلية الأحدى عشرة مع الست التمسكة السوالب \* وفي السادس  
 والثامن تسعة عشر تخص من الصغرى لمطابقين مع الست التمسكة السوالب \* وفي السابع تسعة  
 وعشرون تحصل من الكبرى لمطابقين مع النتائج الأحدى عشرة والنتيجة في الضرب الأولين  
 يمكن الصغرى أن تاصغر موقوفة أو دائمة أو كان القياس من الست التمسكة السوالب والافتقار  
 عامة \* وفي الصفراء الثالث قائمة أن كانت إحدى المقدمتين ضرورية أو دائمة والأمكن الصغرى  
 وفي الرابع والخامس قائمة أن كانت الكبرى ضرورية أو دائمة والأمكن الصغرى محسوزة  
 عن الأولام وبأن الشكل الرابع كما في الكورة في السطحات \* وفي السادس كما في الشكل الثاني  
 صدق عكس الصغرى \* وفي السابع كما في الشكل الثالث صدق عكس الكبرى \* وفي الثامن كما في  
 الشكل الأول عكس النتيجة صدق عكس الترتيب \* والمطلحة لا كانت هذه الصفراء الثلاثة الأحدى عشرة  
 في الأشكال الثلاثة المذكورة كما ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الأشكال بعضها في  
 السادس والسابع ويمكن في الثامن وعكس بمطابقة هذا الحلول \*

المطابقين إلا أنه أنه ذكره ليان اشتراط كون كبراء ما صدق عليه الترفي باسم كما يظهر من  
 ملاحظة دليله \* وأما دليل في وجه عدم الذكر من أن جميع ما ذكر في الثامن كما شره قوله  
 ومن هنا يظهر الخ فليس شيء لأنه لم يذكر في نفس دليل اشتراطه في الثامن حتى يظهر منه  
 اشتراطه في السابع

ولا أي بأن لم يكن القياس صفراء ضرورية \* أو دائمة أو مكن القياس من الست التمسكة بأن كانتا متعينين أو وجوديين أو  
 احدهما مغلقة خاصة ونوصيح هذا الكلام بمرس من الصاع الذي نعته ( قوله وفي الثامن التمسك الخ ) الأولي أن يقول وفي  
 الثامن كما في الأول صدق عكس الترتيب نظير ما قبله



﴿ جدول نتائج صرف ثلاث وهو من كتيبي والصغرى سابعة ﴾

كرويات صغريات ضرورية	ثالثة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة	دائمة
مشروطة عامة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لأدائه في بعض	عرفية لأدائه في بعض
عرفية عامة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لأدائه في بعض	عرفية لأدائه في بعض
مشروطة خاصة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لأدائه في بعض	عرفية لأدائه في بعض
عرفية خاصة	دائمة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية لأدائه في بعض	عرفية لأدائه في بعض
مطلقة عامة	دائمة	عقبة	عقبة	عقبة	عقبة
وجودية لأدائه	دائمة	عقبة	عقبة	عقبة	عقبة
وجودية لأمرورية	دائمة	عقبة	عقبة	عقبة	عقبة
وقته	دائمة	عقبة	عقبة	عقبة	عقبة
منتشرة	دائمة	عقبة	عقبة	عقبة	عقبة

﴿ جدول نتائج الصرف الرابع وهو من كتيبي والصغرى موحدة واخماس

وهو من موحدة جزئية صغرى وسابعة كتيبة كبرى ﴾

صغريات كرويات ضرورية	ضرورية دائمة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
دائمة	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
مشروطة عامة	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
عرفية عامة	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
مشروطة خاصة	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
عرفية خاصة	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
مطلقة عامة	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
وجودية لأدائه	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
وجودية لأمرورية	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
وقته	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة
منتشرة	دائمة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة	حبيبة مطلقة



(قوله بل هو ملائزك) من المليات الخاصة (قوله سواء ترك الح) أي ونسبته شرطياً في الأول طامع \* وما في الثاني  
 فن هذا أصار تسمية الشكل باسم غيره وعطى الشرطية لانه أكبر جرئة (٢٣١) (قوله من التقدم) نحو كما كانت

الشمس طالعة فاللهار  
 موجوداً كما كانت الشمس  
 طالعة فالعلم محي\* (قوله  
 أو الثاني) نحو كما كانت  
 الشمس طالعة كان اللهار  
 موجوداً وكما كان اللهار  
 موجوداً فالعلم مبني\*  
 (قوله وما في جزء غير  
 تام) نحو كما كان زيد  
 اسماً كان حيواناً فالعلم  
 كان زيداً شاكاً كان شيئاً  
 متبعاً فهدويع الاشتراك  
 لزيد هو جزء التقدم من  
 كل شيئاً وقوله \* والثاني  
 نحو كما كان الشيء اسماً  
 كان حيواناً فالعلم كان  
 الجسم شاكاً كان الحيوان  
 متبعاً فقد اشتركا في  
 الحيوانية فالجزء الثاني  
 في كل شيئاً (قوله وأما  
 في جزء تم من أحدهما  
 الح) نحو كما كان زيد  
 اسماً كان حيواناً شاكاً  
 وكل كان الجسم متبشياً كل  
 حيواناً فالحيوان وقع  
 جزء من الثاني في الأولى  
 وتبشياً في الثانية وقوله لكن  
 القريب الطمع الخ وذلك  
 لانه يتبشأ حتى (قوله هو

قال في الفصل الثالث في الأقترابات الكائنة من الشرطيات \* وهي خمسة أقسام القسم الأول  
 ما يتركب من المتصلات والمطلوع منه ما كانت المشتركة في جزء تام من المتقدمين \* وعند الاشتكال  
 الأربعة فيه لانه ان كان تأيياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو لشكل الأول وان كان تأيياً فيها  
 فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيها فهو شكل الثالث وان كان مقدماً في الصغرى وتأياً في  
 الكبرى فهو الشكل الرابع \* وشرائع الإنتاج وعند الضرورة وتنبه في لكية والخفية في  
 كل شكل كما في الجملات من غير فرق بين الصورت الأولى من الشكل الأول كما كان (ابجد)  
 وكما كان (جدهز) ينتج كما تلى (د) (هز)

(أقول) ليس ايراد ناقص الشرطي هو الترك من الشرطيات الخاصة بل هو مالا يترك من  
 الجملات سواء تركب من شرطيات خاصة أو من الشرطيات والحدوث \* وأقسام خمسة لانه ان  
 تركب من متصلين أو من متصلين أو حصرية ومنصبة أو حلية ومنصبة أو منصبة ومنصبة \* فقسم  
 الأول ما يتركب من المتصلين والشرطية بينهما إما في جزء تام من كلي واحد منهما وهو المقدم سكاله  
 أو الثاني كئيله \* وإما في جزء غير تام منها في جزء من التقدم \* والثاني \* وما في جزء تام من  
 أحدهما غير تام من الآخر فهو عدة ثلاثة أقسام لسكن القريب طامع منها الأول وهو ما يكون  
 الشرطية في جزء تام من المتقدمين وتنبه فيه الاشكال الأربعة لأن الأوسط وهو مشترك بينهما  
 ان كان تأيياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو لشكل الأول كقولنا كما كان (ابجد) \* وقد كان  
 (جدهز) حكماً كان (صغرى) وان كان تأيياً فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كما كان (ابجد)  
 وليس التام كما كان (هز) فبين التام ان كان (ابجد) \* وبكل مقدماً فيها فهو الشكل  
 الثالث كقولنا كما كان (جدهز) \* وقد كان (ح د هز) فقد يكون (د هز) (ابجد) \* وان كان مقدماً  
 في الصغرى وتأياً في الكبرى فهو لشكل الرابع كقولنا كما كان (جدهز) \* وقد كان (هز) (جدهز)  
 فقد يكون (د هز) \* وشرائع إنتاج هذه الاشكال كما في الجملات من غير فرق حتى

(قال الفصل الثالث في الأقترابات الح) \* كان للحدوث فعليات وفعليات كذا الشرطيات قد  
 تكون فطرية كقولنا كما كانت الشمس طالعة كان اللهار موجوداً \* وقد تكون صورية كقولنا كما  
 وجد المنكر وحده واجب الوجود فقت اعطاه اى معرفة الاقضية الشرطية الاقترابية لاسباب  
 المحاسبة المشتمل على كتاب القديس واسيب ان وسطو لم يورد هذا البقي في تعلم رغم  
 بعضهم انه لاسباحه اليه لان معرفة الاقترابية الحلية يبي عن ذكرها وليس يتو ما بين حكماء  
 من الاختلافات الواضحة (قد سواء ترك الح) اى تسمية الأول قطار وما تسمية الثاني  
 تسمية الكل هم الجزء الأعظم (قال القسم الأول الح) جيد هذا قبله أولاً لان اطلاق  
 الشرطية على تسمية حقيقة وعلى المقصود مجرد \* ويتركب من تسميات تسمية تأيياً لاشبهه على  
 الشرطيات الصرفة \* وبتركب من تسمية والحلية كذا لاشبهه على التسمية

الشكل الأول كقولنا (نح) أي كما كانت الشمس طالعة فاللهار موجوداً \* (قوله هو الثاني) نحو  
 كما كانت الشمس طالعة فاللهار موجود وليس ثابت اذا كانت السكون كصحة فاللهار موجود من الشكل الثاني (قوله هو الثالث)  
 نحو كما كانت الشمس طالعة فاللهار موجود فكذلك كانت الشمس طالعة معني\* ينتج جزئية (قوله هو الرابع) نحو كما كانت











(قوله) لكن المطروح هو الخ أي لانه سهل نتيجة عما لو كانت النتيجة كبرى كما يصح للاطلاع على الكتب معلومة (قوله) كما كان ان  
 (مجد) أي كما كان هذا مفرقا لغير فهو أيضا ودلها أو قد يكون اما ان يكون أبيس أو أسود فالنتيجة المذكورة وهما أيضا  
 أو أسود ماسة جمع فخور ارتعاها فابيس للثاني للأسود لازم للمفرق لغير فالفرق لغير ماف للأسود أيضا فالنتيجة دائي  
 أو قد يكون هذا ان يكون مفرقا لغير أو أسود فالنتيجة في هذا المثال في جزء تام وهو الذي يتلوه وانما أحده مع مقدم  
 الثانية حصل فليس من الشكل الأول والنتيجة وقعت صغرى فالنتيجة (قوله كذا) أي في النتيجة وقوله  
 أو جربا أي في الطريقة لان امتناع (٢٣٠) الاجتهاد مع اللازم كاستناع احتياج الأبيض للازوم للمفرق مع الأسود

ومهما وكما كان المطروح منه ما تكون النتيجة صغرى والنتيجة كبرى موجهة مثال الأول قولنا  
 كل (اصح) ودائما اما كل (ج) أو (د) ماسة الجمع ينتج دائما ما أن يكون (اب) أو (د)  
 ماسة الجمع لا سمرام امتناع الاحتياج مع اللازم دائما أو في الجملة امتناعه مع اللزوم دائما أو في الجملة  
 وماسة الخلو ينتج قد يكون تام يكن (اصح) لاستلزام تقيض الاوسط لظرفين استلزاما كليا  
 واستلزام ذلك لمطلوب من الثالث ومثال الثاني كما كان (اصح) ودائما اما كل (د) أو (د)  
 ماسة الخلو ينتج كما كان (اب) اما كل (ج) أو (د) والاستتعا في هذه الاقسام الى الرسائل  
 التي محملها في جملة المنطق  
 (أقول) آخر أقسام الاقتربات الشرطية مبرك من النتيجة والنتيجة والنتيجة بينهما اما في  
 جزء تام ماسا أو في جزء غير تام ماسا أو في جزء تام من احداهما غير تام من الاخرى فهذه أقسام  
 ثلاثة أقصر للوصف على الفسوف الاولين وكل منها ينقسم الى قسمين لان النتيجة فيها اما ان  
 تكون صغرى أو كبرى فكل المطروح منها ما تكون النتيجة صغرى والنتيجة موجهة كبرى  
 الأول وهو ما يكون النتيجة في جزء تام من المقدمين فالنتيجة اما ماسة الجمع أو ماسة الخلو  
 فان كانت ماسة الجمع كقولنا كل (اصح) ودائما أو قد يكون اما (ج) أو (د) ماسة الجمع  
 ينتج دائما أو قد يكون اما (اب) أو (د) لان (ج) لازم (اب) و (د) ينتج الاحتياج مع (ج)  
 كمالا كان أو جزئيا فيكون (د) ينتج الاحتياج مع (اب) كذلك لان امتناع الاحتياج مع اللازم  
 دائما أو في الجملة يستلزم امتناع الاحتياج مع اللزوم دائما أو في الجملة وان كانت ماسة الخلو كما في  
 المثال المذكور والنتيجة ماسة الخلو ينتج قد يكون اما (اب) (د) لان تقيض الاوسط  
 وهو تقيض (د) يستلزم طريق النتيجة أعني تقيض (اب) وعين (د) انه يستلزم تقيض (اب)  
 فلان تقيض اللازم يستلزم تقيض اللزوم وانما يستلزم عين (د) طبع الخلو بين (ج) و (د)  
 بشكل أمرين بينهما منع الخلو يستلزم تقيض كل واحد منهما عين الآخر على ما مر في كلام  
 الشرطيات وانما استلزم تقيض الاوسط الطريق أنتج من شكل الثالث ان تقيض (اب) قد يستلزم  
 (قال من الشكل الثالث) هكذا كما تحققت تقيض الاوسط تحققت الطرف الأول من النتيجة أعني

وقوله دائما أي في النتيجة  
 النتيجة وقوله أو في الجملة  
 أي في النتيجة الجزئية  
 وقوله يستلزم امتناع الاحتياج  
 مع اللزوم أي يستلزم  
 امتناع الاحتياج بين  
 الأسود والشرط (قوله  
 والنتيجة ماسة الخلو)  
 القول للمحال أي ان المثال  
 المتقدم مألوف ويصح  
 في منتهى ان تكون  
 ماسة جمع ويصح ان  
 تكون ماسة الخلو فتتضمن  
 تلك المادتين ماسا ماسا  
 في فان شرطها بصرف  
 فابيس وأسد كما كانت  
 ماسة جمع وان شرطها  
 بكذا كان وفي المركب  
 هو في البحر ودائما أو  
 قد يكون اما ان يكون في  
 البحر وامام لا يفرق كانت  
 ماسة خلو حكما

والنتيجة اما أن يكون في المركب وانما ان لا يفرق (قوله) ينتج قد يكون الخ أي ينتج ادالم يكن في المركب  
 هو لا يفرق واعلم ان ماسة الخلو اما ان تلحق أحد جزئها بآخر الجزاء الآخر وحيث لا تأتي به نشاوع لازم للنتيجة التي تقدم  
 وهي زيد اما ان يكون في المركب وانما ان لا يفرق لانه نتيجة تأمل (قوله) لا تقيض الخ (قوله) دليل لاثبات اللازم الذي  
 ذكره فالأوسط المذكور في التماس يكون في البحر وجميعه لا يكون في البحر وقوله يستلزم طريق النتيجة أي ان يدل كذا  
 لم يكن في البحر فهو ليس في المركب وكذا لم يكن في البحر فهو لا يفرق قد يكون اما لم يكن في المركب فلا يفرق (قوله) وانما  
 استلزم تقيض الاوسط الطريق أي طريق النتيجة أي طريق لارها كما سبق وقوله أنتج أي تقيض الاوسط وقوله من الشكل

الثالث أى فالتشكل الثالث مركب من تجميع الأوسع مع تقيض الأول وعين الثاني من النتيجة بل يقال كلما لم يكن جـ قابلاً  
 أب وكلما لم يكن جـ هو جـ فيج قد يكون اذام يكن أب هو د (قوله وكقولنا كلما كان أب هوكل جـ مع) أى كلما كان الألسان  
 حيواناً وكل بشر ناطق ودأماً ما كل ناطق ناطق أو كل ناطق حمار فالحكماء يسمون منتج كما كان الألسان حيواناً فما كل  
 بشر ناطق أو كل ناطق حمار (قوله لأنه كما فرض أب) ابتداء للأولى المتصلة أى لأنه كما فرض كان الألسان حيواناً  
 فكل بشر ناطق (قوله فالواقع حيثما من متصلة مع كل ده) وهو الجزء الأول منها وقوله ذو (دز) أو هو الجزء الثاني منها  
 وحاصل ذلك أنه على فرض وقوع الجزء الأول من المتصلة مع فرض وقوع المتصلة معق قاي من الشكل الأول فيجته جـ هـ  
 وعلى فرض أن الواقع إنما هو الجزء الثاني من المتصلة كل الخالص للمقدم (٢٣١) من المتصلة هو ذلك الجزء الثاني

عنه وهو (دز) وحشد  
 كما عقق المقدم محقق  
 معه أما النتيجة أو الجزء  
 الثاني من المتصلة فتكون  
 الخارج فإن كان (ده)  
 أى كان الواقع من  
 بمصلة الجزء الأول  
 وقوله فالواقع على تقدير  
 (أب) أى تقدير نبوت  
 للمتصلة هذا القياس للمنظم  
 من المتصلة ومن الجزء  
 الأول من المتصلة  
 وقوله هو ما يستلزم كل  
 (جـ هـ) هذا نتيجة القياس  
 وقوله (أب) كان (دز)  
 أى وإن كان الواقع (دز)  
 لذي هو الجزء الثاني من  
 للمتصلة وقوله فضل تقدير  
 أب يكون الواقع الخ في  
 الكلام حذف والاصل  
 وإن كان (و) فقل تقدير

عين (دز) وهو المطلوب « وأما الثاني وهو ما يكون الشرط في جـه غير تام من المقدمتين ولكن  
 المتصلة «بما الخلو فكقولنا كلما كان (أب) هوكل (جـ د) ودأماً ما كل (ده) أو (دز) ينتج كـ  
 كل (أب) فما كل (جـ هـ) ذو (دز) لأنه كما فرض (أب) كان (جـ د) فالواقع حيثما من المتصلة  
 ما كل (ده) أو (دز) فإن كان (ده) فالواقع على تقدير (أب) كل (جـ د) وكل (ده) وهو يستلزم  
 كـ (جـ هـ) وإن كان (دز) فهي تقدير (أب) يكون الواقع ما كل (جـ هـ) أو (دز) أو هو المطلوب  
 هذا كلام احتمالي في الاقتضائيات الشرطية وأما بـ فبما عليها فهو بما لا يليق باختصارات قل  
 (الفصل الرابع في قياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين أحدهما شرطية والأخرى وضع  
 لاجد جـ رأياً أو وضعه ليلزم وضع الآخر أو نفسه ويجب للشرطية ولو بوجبة للمتصلة  
 وعنادية للمتصلة وكليتها أو كلية الموضع أو الزعم أن لم يكن وهذا الانفصال والاتصال هو مبني وقت  
 التوضيح والرفع)  
 (أقول) قد مر أن القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة أو عيضاها كورأيه الفهم فالتفكير  
 فيه من النتيجة أو فقيها ما مقدمة من مقدماته وهو محال والألزم أن أت الشئ بعينه أو متعبه  
 أو جزء من مقدماته وللمقدمة التي جزؤها قضية فتكون شرطية والأخرى وضعية فقياس الاستثنائي  
 ما يكون مركباً من مقدمتين أحدهما شرطية والأخرى وضعية أي أشاف لاجد جزئها أو وضعه  
 أي فيه ليلزم وضعه الجزء الآخر أو وضعه فكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالقمر موجود لكن  
 الشمس طالعة ينتج أن القمر موجود وسكن القهر ليس موجود ينتج أن الشمس ليست طالعة  
 وكقولنا دأماً ما أب يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكن هذا العدد زوج ينتج أنه ليس عدد  
 ليس (أب) وكما تجمع تقيض الأوسط فجمع الطرف الآخر أي (دز) يذبح قد يكون إذا تحقق  
 منصرف الأول محقق الطرف الثاني مثلاً كما لم يكن (جـ د) لم يكن (أب) وكما لم يكن (جـ د) (فقر)  
 ينتج قد يكون دأماً لم يكن (أب) (فقر)

أن يكون الواقع كما كل (أب) فكل (جـ د) كان الخاصم (دز) لاغير حيث عصب ما ذكر من أن يقرب على ثوب الشرطية  
 الجزء الأول أو الثاني فنتج بالنتيجة هكذا ما كل (جـ هـ) أو (دز) وهو المطلوب (قوله والألزم إثبات الخ) أي والأل  
 ما لم يفتأ محال فلا يصح لأنه يلزم إثبات الذي نفسه أي واستحالة قضيته سبحانه تعالى طاهرة (قوله وأخرى من مقدماته)  
 عطف على مقدمة أي ولا محالة في ذلك عليك هو المتعين (قوله وللمقدمة التي جزؤها الخ) يحصل من النتيجة قضية وهي جزء  
 من مقدمة من مقدمات القياس وحشد فلا يكون مقدمة القياس الشرطية هوكل الشرط وللمقدمة التي جزؤها الخ أي ومن  
 مقدمة القياس التي تضمنت النتيجة جزءاً (أب) (قوله والأخرى وضعية) أي أثبت أي ذات وضع وإثبات (قوله وكقولنا دأماً  
 الخ) سيأتي أن لمركب من المتصلة الحقيقة كما في هذا المثال له أربع نتائج فاقصر للتدريج على اثنين منها هنا

( قوله وفي المتصلات نتج ازعم الرفع ) طعن في الحقيقة وسدعة الجمع لأن طاعنه وصح ككل من الطرفين وقوله والممكن طعن في الحقيقة وسدعة الخو ولزم منها منتج فوضع رجع ككل من الطرفين منتج لزم الآخر صلح ها ان الحقيقة رجع منتج فوضع ككل واحد من طرفيها منتج دفع الآخر وفتح هذا أسد رجع ككل واحد منهما منتج لاشات الآخر وفتح هذا أشار كما سيأتي ( قوله سب الزوم ) أي في متصله وقوله والمقد أي في المنفصلة وقوله لم يزوم من وجود أحدهما حسب المنفصلة كما في قولك شيئا ليس كلما كانت الشمس ظاهرة كان النهار موجوداً ثبت سب الزوم بين مخرج الشمس ووجود النهار فلا يلزم حينئذ من وجود أحدهما وجود الآخر وهذا فرض من حيث تنوع سطر عن الصحة وصدق وقوله أو عدمه مناسب للمنفصلة الحقيقية وماهية الجمع وقوله وجود الآخر أو عدمه راجع لكل من قوله وجود أحدهما أو عدمه أي أنه لا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر ولا يلزم من وجود أحدهما عدم الآخر ولا يلزم من عدم أحدهما وجود الآخر ولا عدمه فالأقسام أربعة ( ٢٣٢ ) فتوجه لم يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر فخرجت للمنفصلة قل شأنها أنه

يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر  
وجود الآخر وقوله لم يلزم وجود أحدهما عدم الآخر خرج به صحة المتصلة وماتمة الجمع فانه يلزم من وجود أحد الطرفين عدم الآخر وقوله أو عدمه أي لم يلزم من عدم أحدهما وجود الآخر فخرج به الحقيقة وسدعة الخو فان شأنها أنه يلزم من عدم أحد طرفيها وجود الآخر ولا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر فخرج به الحقيقة وسدعة الخو

واكنه ليس بزوج منتج أنه مر في المتصلات الوضع والرفع والرفع والرفع وفي المتصلات منتج الوضع والرفع والممكن ويفتر في إنتاج هذا التبعيض شرائط ( أحدها ) أن تكون الشرطية موحدة قائم لو كانت سائبة لم منتج شيئاً لا الوضع ولا الرفع قال معنى الشرطية سداسة سلب الزوم والمصاد وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم أو عدم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه ( وثانيها ) أن تكون الشرطية لزومية من كانت منفصلة وعندها من كانت منفصلة لا اتفاقية لأن العلم صدق الاتفاقية أو كدها موقوف على العلم صدق أحد طرفيها أو كدها فلو استند العلم صدق أحد الطرفين أو كدها من الاتفاقية يلزم الدور ( وثالثها ) أحد الأمرين وهو اما كلية الشرطية ( قال لان العلم صدق الاتفاقية الخ ) أي المتصلة موقوف على العلم يصدق أحد طرفيها أي الثاني لانه لا بد فيها سواء كانت عامة أو خاصة من صدق الثاني ولذا اكتفى به ( قال فلو استند بها العلم يصدق أحد الطرفين ) أي الثاني لانه لا يمكن استند صدق المقدم على الاستدلال المتصل مطابقاً يلزم الدور وهذا لتوجيه هو الموقوف لما في شرحه يطالع حيث قال لان العلم صدق الاتفاقية يستند من العلم صدق الثاني فلو استند العلم بها لزم الدور وجب به يكون التمرض الكذب في جميع موارد الثلاثة استلزماً وانما لم يشرع بسبب عدم إنتاج الرفع لان الاتفاقية المتصلة لا يمكن إنتاج الرفع منها لان صدق الثاني متعين فيها وكذا عدم إنتاج المنفصلة الاتفاقية لظهور جلتا للتبعيض على المتصلة بين يفسال صدق المتصلة الاتفاقية موقوف على صدق أحد طرفيها ان

يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر  
وجود الآخر وقوله لم يلزم وجود أحدهما عدم الآخر خرج به صحة المتصلة وماتمة الجمع فانه يلزم من وجود أحد الطرفين عدم الآخر وقوله أو عدمه أي لم يلزم من عدم أحدهما وجود الآخر فخرج به الحقيقة وسدعة الخو فان شأنها أنه يلزم من عدم أحد طرفيها وجود الآخر ولا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر فخرج به الحقيقة وسدعة الخو

بالنظر لاستدسته للتبعيض فان شأنها أنه يلزم من عدم أحد طرفيها عدم الآخر كما مر أن استند قبض الثاني أو منتج فبعض ليقدم ( قوله لان العلم صدق الاتفاقية الخ ) سلم ان الاتفاقية تعني الأمم ما كان تابعاً صادقاً كان المقدم صادقاً أم لا فادراك أنها أدعية متوقف على صدق الثاني فلا بد من جهة ويعلم صدقه من ثبات المقدم أو جهة الزوم ثبات الثاني سببه وهو دور هوبين ذلك ان زبنا الزعمي أسود ولا يعرف الكتابة فإذا قلت هذا أسود أو ليس كاتب كانت مائة نحو الصدقية أي أنه لا يجوز الواقع من هذا أو هذا والصدقية لأنه اتفق في الخارج أنه يتبعف بهذا الأمر وهذا الآخر فلا عار بينهما بحسب ما اتفق في هذا المورد وصاحبه مائة الخلو ان تستدل برفع أحد جزئها على ثبوت الآخر ضمن هذه الاتفاقية مائة الخلو متوقف على ذلك وحيث فلا يستلزم منها ذلك بحيث يقال لكنه كاتب فهو أسود فلهذا وإذا قلت في المثال المذكور هذا اما ليس بأسود أو كاتب كانت مائة جمع فحوز الخو اتفاقية والممكن كونها اتفاقية موقوف على ثبوت الثاني لان مائة أجمع صاعداً ان تستدل بآيات أحد طرفيها على نفي الآخر فاما استدعها وقلت لكنه كاتب منتج أنه أسود فلا يصح لانها عندما أنها مائة حمم اتفاقية إلا نهمة نتيجة ه وانفتحت في الرص المذكور هذا أسود أو كاتب كانت حقيقياً اتفاقية ه

وصدقنا من يستعمل على ثبوت أحد جريئهم رفع الآخر وبالعكس وحيث فلا مستنج منها ذلك بحيث يتبادر بكنه ليس  
بكتاب هو أسود لا ما علمت أنها حقيقة اتفاقية إلا من هذه النتيجة نأخذت هذا ضلوع بشرح موقوف على العلم صدق  
أحد الطرفين قصر على المنع الاتفاقية كما في كل كان إلا أن حيوات كان الحكم كالمعاً فلا مدح لها اتفاقية إلا إذا علمنا صدق  
الذي وحشد فلا نستنج بحيث يقال إنك لا ناسل حيوان فالحل هو الحق وعلى الفصاة مائة الخلو ووجهه وكنهه عطف  
على يصدق أي العلم صدق الاتفاقية موقوف على العلم بكنهه وهذا قصر على النتيجة مائة الخلو عطف ولا يشمل الحقيقة لأن  
العلم صدقها يتوقف على العلم بها فإذا رجع التالي فمستلزم وبالعكس فخطأ حقيقة يتوقف على أنات أحد الأمرين عند اسماء  
الآخر بخلاف مائة الخلو فاما متوقعة على الزعم فبعض الوصع هو أحد منها لجوء الدور وبخلاف مائة الخلو فاما متوقعة  
على الوصع فبعض اربع وحيد فلو أخذ منها لجوء الدور وقد يجلس شارح من كلمة أو في قوله أو كنهه فبعض الخلو ي  
إن العلم صدق الاتفاقية متصلة كتاب أو منفصلة موقوف على العلم صدق (٢٢٣) أحد طرفها أعني الثاني في الاتفاقية

للمصلحة وصدق أحد  
طرفها مطلقاً في النتيجة  
الاتفاقية المائة الخلو  
أو كنهه في الاتفاقية  
بنتيجة مائة الخلو وعلى  
صدق وكنهه معاً في  
الحقيقة هو استبعاد العلم  
صدق أحد الطرفين  
أعني الثاني في النتيجة  
أو مطلقاً في النتيجة  
مائة الخلو وكنهه في  
مائة الخلو ثم الدور  
وعلى هذا أحوال يجوز قوله  
أو كنهها ففقط استطرادي  
إذا لا دخل لكتفبه  
الاتفاقية في الإنتاج (قوله  
أي كنية الوصع) امرأ

أو كنية الاستثناء أي كنية الوصع أو طرح قوله أو استنى الأمر أن يكون المراد به العبد  
على حسي الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يقوم من استأخذ حراً في الشرطية أو غيره  
ثبوت الآخر أو انتفاء فهم ولا إذا كانت وقت الاتصال والانفصال ووصفها هو معنى وقت  
الاستثناء ووصفه فانه يتبع القابض حيث ضرورة كقول إن قدم زده في وقت العبر مع عمرو  
كانت مائة الخلو أو كنهه لأن كانت مائة الخلو هو استبعاد العلم صدق أحد طرفها أو كنهه بها  
ثم الدور وبقائه من المعلوم سابقاً صدق أحد الطرفين لأجل التبع وللشك صدق على التبعين  
مدعوة لأن العلم صدق أحد الطرفين على التبعين لازم في الاتفاقية للمصلحة وذلك أن قوله  
بوجهه غير المتنازع أن العلم صدق الاتفاقية مائة الخلو أو منفصلة موقوف على العلم صدق أحد طرفه  
عني التالي في الاتفاقية للمصلحة وصدق أحد طرفها مطلقاً في النتيجة الاتفاقية لمائة الخلو أو كنهه  
في النتيجة الاتفاقية لمائة الخلو وعلى صدقه وكنهه معاً في الحقيقة مكملته وفي قوله أو كنهه فبعض  
خلو هو استبعاد العلم صدق أحد الطرفين أي التالي في النتيجة أو مطلقاً في النتيجة المائة الخلو  
أو مكناه في مائة الخلو ثم الدور وحيثه يكون ذكر قوله أو كنهها فقط استطرادي إذا لا دخل  
لكتفبه الاتفاقية في الإنتاج وعلى كلا الوجهين يتضح ما أورده الحق الفعالي من أن تقرير الشارح  
في غاية اقتصاد لأنه جعل كلا من الوقوف وبتوقف حصة العلم صدق أحد الطرفين أو كنهه وسائر  
يكون الطرف للموقوف عبر الطرف الوقوف عيه فلا يرم الدور فبعض (فان أو كنية الاستثناء)  
رود بين الأمرين على طبع الذي وذكر العهد وقت الاتصال أو الانفصال والاستثناء فبعض فهم الا

بكنية الوصع الموقوف في الاحوال والامتنع وليس لمراها السوم على الأفراد قوله على بعض الاوضاع أي على بعض الاحوال  
(قوله كذا إذا ان قدم زيد الخ) أي هو حذو وقت الظهور ولذا ان قدم زيد مع عمرو اكرمه فلا يشك لكتفه قدم عمرو  
فاكرمت لأن الشرطية مبهمة ليس فيها عموم في الامتنع ولا في الاحوال وكذلك الثانية ليس فيها عموم يجوز أن يكون  
لمراد من الشرطية أن حاص عمرو وقت الظهور وللمراد من الاستثنائية وقت العصر أي لكتفه قدم زيد مع عمرو وقت العصر فلم  
يحصل للعلق عيه حينئذ فلا تصدق الاستثنائية فالحال شخصيتين هو للمراها لو جعلت الأولى كنية أي مائة الخلو للأزمن  
والاوضاع والثانية مبهمة نحو كني به زيد مع عمرو اكرمت مكناه مع عمرو لوجود الابداج وكانت الثانية مائة  
في الامتنع نحو ان جاء زيد مع عمرو اكرمت لكتفه جاء مع عمرو في أي زمن وكذا تصح الاستثنائية لوجود الابداج  
والحاصل أن قيد الاثنين المر من الواحد أو حبس الأولى عامة في الرمن والثانية مبهمة أو بالعكس هو التبعين ومما لها معاً  
هو المنابع من الإنتاج فقام

(قوة) والراد بكلمة الاستثناء (ل) اعلم ان ظهور الفرد غير موجود عند الفلاسفة فصل هذا، فنقول كل كائن الواجب أي واجب الوجود والمظهر أي المظهر الفرد موجودين كل الواجب موجوداً بـ وكل كائن الواجب والمظهر موجوداً كل مظهر، موجوداً ينتج من انشكك الثالث قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان المظهر موجوداً فلماذا أخذت نتيجة هذا بشكل الافتراضي وركبته مع عقيدة استثنائية هكذا قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان المظهر موجوداً ولكن الواجب موجود فلا ينتج فالخروج موجود لعدم كفاية الاستثنائية لان وجود الواجب وان كان دائماً في جميع الازمنة لكن لا مع جميع الاحوال والاضاع التبرير المتأخر للواجب لان من جهة الاوضاع أي الاحوال التبرير، ثمانية الواجب احتجنا به مع المظهر الذي لا يخفى والمظهر الذي لا يخفى ليس بوجوده عندهم فلا تأتي حينئذ احتياج الواجب معه فالاستثنائية ليست مطلبة اما غلطت هذا فنقول الشرح فلما قلنا قد يكون اذا كان (اب) (ج) مثلاً (ب) نتيجة التمسك الافتراضي التي يريد جعلها شرطية اي قد يكون اذا كان الواجب موجوداً فالخروج موجود وقوة وكان ا ب واقف أي وكان الواجب موجوداً واقف دائماً وقوله لم يبرم بمجرد ذلك أي بمجرد دوام وجود الواجب وقوله تحقق (ج) أي تحقق ان المظهر موجود وقوله واقف اي لم يبرم أي وان كان يبرم من تحقق وجود الواجب تحقق وجود المظهر وقوله ب وكان (اب) أي لو كان وجود الواجب وقوله لم يبرم أي لا تأتي (اب) أي لم يبرم لا سابق وجود الواجب والاولى لا تأتي فيه (٢٣٤) المطابق في محل الاصحاح وقوله وليس يبرم من وقوعه دائماً أي وليس يبرم من

أكرمه لكه قدم محرو في ذلك الوقت فأكبرته والمراد بكيفية الاستدلال ليس تعقيد في جميع  
الأمثلة فقط بل مع جميع الأوضاع التي لاسانفي وضع للعدم فاداءا قد يكون اداكرا (ب) صحت  
وكان (اب) واقفا دائما بل لم يجر بمجرد ذلك محقق (ج) في الآية وانما يرم ذلك لو كان (اب) كما  
هو واقع دائما كان واقفا مع جميع الأوضاع التي لاسانفي (اب) وليس يرم من وقوعه دائما وقوعه  
مع جميع الأوضاع غير الشافية لولو أن يكون له وضع غير صف ولا يكون له تحقق أصلا  
ولذلك كور في مص الكتاب ان دوام الوضع والزمع متع وهو أيضا صحت لو صيرت شرعية الشكفة  
اذا كان الخ مشاوة الى حقته وبدرة كذا كقوله في شرح المطالع بلفظ المهم إشارة الى انهم بالنسبة الى كلية  
شرعية فلا ينقضه ما كان أحد الامور الثلاثة (وقال المراد بكيفية الاستثناء سواء كان عملية كذا كانت  
الشرعية مركبة من حصيلتين أو شرعية من يترك من شرعيتين أو من شرعية وحيلة عموم الامور  
والأوضاع دون عموم الأفراد عريضة أو الاستثناء جزء من الشرعية وكيفية عموم الامور والأوضاع

الشرطية غير بناسم للمقدم فلا تكون الاستثنائية القليلة لكن الواجب موجود كلية  
أي لس موجوداً على كل حال وصحة عقد متى الصفات (قوله والمرد بكلمة الاستثنائية) أي سواء كان حالية كما إذا  
كانت الشرطية مركبة من حائتين أو شرطية بان عكس من شرطين أو من شرطية وحالية صوم الأدم والأوضاع  
دون عموم الأفراد بقرينة الاستثناء جزء من الشرطية ولكنها يصوم الألمان والأوضاع (قوله في بعض الكتب أن  
عدم الوضوح أو الترفع) أي دولم نبوت أنفسهم أو دولم ومع الثاني منتج أي ثبوت الثاني ولقيص للمقدم أي من المنصور له في  
كلية الاستثناء كونه في جميع الأقسام فقط ولا يشرط صلاحية جميع الأوضاع الغير إثنائية كما هو القول الأول هذا سائل  
بأن في بعض الكتب ورد التنازع بين حصاً أمّا يصبح إذا قلنا أن الزوم والصاد في الشرطية والكلمة التي هي أصل للشرطية  
الحالية تقتضي ما قيل في الكلمة الحزنية المذكورة بتحقيق مع أوضاع في أحوال لتقسم الحاصلة في نفس الأمر بحيث يكون  
للمقدم والصاد مع جميع أحواله التي من جعلها مصاحبة للثاني في الوجود وذلك لا يكون إلا إذا كان الثاني موجوداً قادماً  
للشرطية بذلك لزم أن يكون الاستثناء للمبر فيه جميع زمن كلياً لأن الاستثناء ثابت للثاني للصادق لنفسه في الزمان  
بالأوضاع فيكون كلياً لكن الشرطية في عصر واحد كما ذكر من يحقق الزوم أو الصاد مع وجود الأوضاع الغير الشبيهة للمقدم  
سواء كانت تلك الأوضاع ثابتة في نفس الأمر أم لا وجبت فلا يكتفي في كلية الاستثنائية جميع أوضاع صعد بل مع جميع الأوضاع



(قوله مع جمع الأوضاع المنبذة) أي الواقعية وقوله تحفه أي دوام بوضع (قوله بل هي) أي الشرطية (قوله  
المر الشافية للقدم) أي وإن لم تكن واقعية (قوله عند) كاجتماع الواجب (٢٣٥) مع الجزء وقوله لا يوجد أي ذلك

الشرط وقوله مع وجود  
اللزوم أي وجود الواجب  
وقوله فيكون أن يكون  
اللزوم في الجزئية أي في  
قبوله مثلاً قد يكون لنا

كان الواجب موجوداً  
كل جزء موجوداً بطروم  
وجود الجزء لوجود  
الواجب بشرط لا يوجد  
ذلك الشرط أبداً وإن  
كان للزوم وهو الواجب  
موجوداً دائماً وقوله  
وحيث أن أي حين إذا كان

الزوم بشرط لا يوجد  
أبداً مع وجود الزوم  
لا يلزم وجود الزوم وهو  
وجود الجزء وقوله لعدم  
تحقق وضع للزوم أي  
عدم إثبات الزوم وهو  
وجود الواجب مع للزوم  
وشرطه أي الاجتماع  
وقوله لانعدامنا دائماً أي  
لانعدام الزوم والشرط  
فالمراد ليس بوجود عدمه  
وكذلك شرط الزوم  
وهو اجتماع الواجب  
ليس بواقع (قوله من  
الشكل الثالث الخ) أي  
حال كون قولنا إن ذكر  
كمية قياس من الشكل

بما يكون للزوم أو الساد مع مستحقاً مع الأوضاع المتشعبة في نفس الأمر حتى يلزم من دوام الواجب  
أو الزم تحفه مع جميع الأوضاع المتشعبة وليس كذلك بل هي مفسرة لتتحقق بطروم أو صفة  
على الأوضاع غير الشافية لنفسه فيكون أن يكون الزوم في الجزئية لا بشرط لا يوجد أبداً مع  
وجود للزوم دائماً وحيث لا يلزم وجود الزوم لعدم تحقق وضع الشرط مع للزوم وشرط  
لانعدامنا دائماً كما يصدق فوق قد يكون لنا كل الواجب موجوداً كل الجزء موجوداً من الشكل  
الثالث والخامس موجود دائماً ولا يلزم منه أن يكون الجزء موجوداً في الجملة لأن الزوم حياً  
أما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع أصلاً قال

(والشرطية لتوضوعة فيه أن كانت متصلة فاستند عين المقدم ينتج عين التالي واستند تقيس التالي  
ينتج تقيس التقديم ولا يلزم الزوم دون العكس في شيء منها لا يمكن أن يكون التالي أهم من التقديم  
ولأن كانت متصلة فإن كانت حتمية فاستند عين أي جزء كان ينتج تقيس الآخر لاستمالة المجمع  
واستند تقيس أي جزء كان ينتج من الآخر لاستمالة المجمع وإن كانت ماسة المجمع ينتج التقيس  
الاول فقط لاستمالة الاجتماع دور المجمع وإن كانت ماسة المجمع ينتج التقيس الثاني فقط لاستمالة  
المجمع دون المجمع)

(أقول) الشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي إما متصلة أو متصلة فإن كانت متصلة ينتج  
استند عين مقدمها عين التالي والأزوم استحالة الزوم عن الزوم فيبيان للزوم واستند تقيس  
تالياً تقيس التقديم والأزوم وجود للزوم بدون الزوم فيبيان للزوم أيضاً دون عكس في شيء  
منها أي لا ينتج استند عين التالي عين التقديم ولا استند تقيس التقديم تقيس التالي لجواز أن  
يكون التالي أهم من عين المقدم فلا يلزم من وجود الزوم وجود للزوم ولا من عدم للزوم  
عدم الزوم ومن كانت متصلة فإن كانت حتمية ينتج استند عين أي جزء كل تقيس الآخر  
لاستمالة المجمع بينهما واستند تقيس أي جزء كان عين الآخر لاستمالة المجمع فيكون لما راع  
شأنه أن كان اعتبار استند العين والثبات باعتبار استند التقيس كقولنا إما أن يكون هذا العدد  
زوجاً أو فرداً لكنه زوج فهو ليس فرداً لكنه ليس زوج فهو فرد فهو ليس زوج لكنه  
ليس فرد فهو زوج وإن كانت ماسة المجمع أنتج التقيس الأول فقط أي استند عين أي جزء كان  
تقيس الآخر لاستمالة الاجتماع بينهما ولا ينتج استند تقيس أي جزء كان عين الآخر لجواز

(قال من الشكل الثالث) بل يقال كل كل الواجب والجزء موجودين كان الواجب موجوداً  
وكل كل الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً ينتج التقيس المذكورة وقد سمع  
منا تحقيق إنتاج هذا التقيس وعدمه لا لا يريد عيني بيان قول السيد قدس سره وهذا ممكنة  
(قال وليس واقع أصلاً) لاستمالة وجود الجزء الذي لا يتغير عندهم (قال فلا يلزم من وجوده)  
أي من حيث هيته وإن استمره بواسطة خصوصية مادة السوادة

(م - ٣١ - شرح الشخصية ثاني) الثالث وسماه كلها كتاب الواجب والجزء موجودين كل الواجب  
موجوداً وكل كل الواجب والجزء موجودين كل الجزء موجوداً ينتج التقيس المذكورة (قوله على وضع اجتماع الخ)  
الاستمالة بداية أي عن وضع هو اجتماع الواجب والجزء في الوجود وقوله وهو ليس بواقع أي عند الاستمالة

﴿فصل﴾ في واثق الميائين (٢٣٦) عدوا القياس اترك من لواحق القياس لان المركب فرع البسيط واما

لو قطعهما فيكون لما يحتاج بحسب استثناء المعين كموك اما ان يكون هذا الشيء شجراً او حرجراً  
لكنه شجر فهو ليس بحجر لانه حجر فهو ليس بشجر وان كانت دابة الخلو يتبع لغيره  
الذي فقد اي استثناء فيشاي حرجه كان عين الاخر لانتفاع ارضعتهما ولا يتبع استثناء عين اي  
شيء من حرجها فيفرض الاخر لامكان استثناءهما فيكون لما أيضاً فيحتاج بحسب استثناء الفقيص  
كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لاشعراً او لاحجراً لكنه شجر فهو لاحجر لكنه حصر  
في لاشجر قال

في الفصل الخامس في تباحث القياس ﴿ وهي أدعية (الاول) بقياس المرك وهو ما يتكبر من  
 منعدمت يتبع بعضها نتيجة يوم معا ومن مقدمات أخرى قبيحة وهم جرا الى أن يفصل المطلوب  
 وهي اما موصول النتائج كقوك كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ح د) وكل (د ا)  
 فكل (ج ا) ثم كل (ح ا) وكل (ا ب) فكل (ج ب) وقد موصول النتائج كقوك كل (ج ب)  
 وكل (ب د) فكل (ج د) وكل (ا ب) فكل (ج ب) ﴾

(أقول) القياس المركب قياس مركب من مقدمات ينتج معدتان هما نتيجة وهي مع المقدمة الأخرى تنتج أخرى وهم جوا إلى أن يحصل المطلوب وذلك إنما يكون إذا كان القياس المنتج المطلوب يحتاج مقدّماته أو أحدها إلى كسب قياسي آخر كذلك أي أن ينبغي الكسب إلى الابداء التدرجية فلوكون هذه قبست مؤنة محصلة للمطلوب هو خلاصتي قياساً مركباً فإن صرح بنتائج تلك القياسات حتى يوصلو النتائج فوصل تلك النتائج بالمقدمات كفوف كل (حـ) وكل (بد) فنكمل (جـ د) ثم كل (جـ د) فكل (جـ) ثم كل (جـ) وكل (هـ) فكل (هـ) لو ان لمصرح بها سعى بمصول النتائج فصلها عن المقدمات في الذكر وإن كانت مراد من جهة المعنى كقولنا كل (جـد) وكل (بد) وكل (دا) وكل (اهـ) فكل (هـ) قال

(الثاني) قاس الخلف وهو آتت الطلوع فاعطال قبضه كقولك لو كذب ليلى كذا (ج) لكان كذا (ج) ولو كذا (ب) على انه مقدمة صادقة ينتج لو كذب يس كذا (ج) لكان كذا (ج) (ب) اسكن يس كل (ج) على انه محال فينتج ليس كل (ج) وهو المطلوب (ب)

(أقول) قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بإبطال نقيضه وادعى معني سابقا أي بإبطال لا لاه باطل في ضده بل لانه يثبت البطل على تنزيه عدم حقيقة المطلوب

(قوله) واتعاصمي خلفا أي (مطلبا) أقول، هذا الوجه في التسمية هو الذي ارتضاه الجمهور وقيل إنما سمي خلفا لأن للتصاك به بنت مطوبة بهلال فبها فكاه يأتي مطوبة لا على سبيل الاستعارة بل من حظه ويؤيده نسبة القنيس الذي ساق إلى المطلوب استءاد أي من غير لمرض لا لعلل فبها كاستمير كان للتصاك به يأتي مطوبة من قدامه على الاستعارة

(قال المصنف في لواحق القياس) عدوا القياس للمركب لواحق القياس لأن المركب فرع البسيط وتوابعه والاعتناء والتشكيل لادم افتادها اليقين (قال فيكون هناك قياسان الخ) والطر الى نتائجها أنفسه وبالطر الى مطلوب قياس واحد

وہو

الغزل العلاءي سارقون ثم يقول هؤلاء سارقون وكل سارق تقطع يده هؤلاء تقطع أيديهم

(قوله وهو مركب من قياسي) أي فهو قسم القياس المركب وعنده من (٢٣٧) إثباته وهو أنه بواسطة كونه خاصاً

(قوله وليكن المطلوب  
ليس كل (ج ب) الخ)  
مثلا امعوى ليس كل  
حيوان اسد فيحتاج  
الحصم ويقول لانهم  
دك يقول انسى نوم  
سند، ليس كل حيوان

وہو مرکب من قبیلین جسم مقرر من منصفہ وحیدہ والاخر استثنائی و لکن المطلوب  
 پس کل (ج ب) بقولہ لو لم یصدق پس کل (ج ب) صدق قبضہ و هو کل (ج ب)  
 و فعرض ان ہما مقدمۃ صادقة فی نفس الامر و ہی کل (ب ا) فیصدی بکری لانتصہ و هو القیاس  
 الاقرانی لیصح لو لم یصدق پس کل (ج ب) لکن کل (ج ا) تم تحلل عدہ البیحة مذمۃ  
 فہیاس الاستثنائی و مستوی فیض الثانی بقول لکن پس کل (ج ا) علی ان کل (ج ا) مریحان  
 و ینتج پس کل (ج ب) و هو المطلوب قل

اصب لصدق كل  
حيوان السن لانه قصه  
ثم تأتي بخدمة احتية  
صادقة في صبا فتقول  
وكن انسان فاطق ثم  
حجم كبرى تشقة  
وهو القياس الانساني  
فتقول حكما الورم صدق  
ليس كل حيوان انسان  
لصدق كل حيوان انسان  
وكل انسان فاطق يشع

(قوله وهو مركب من قياسين) قوله "ويعبیه" نداء أن يقال فرح صدق قولنا كل (ج) (ب) فعل لم يتصور يجب أن يصدق في عكسه بعض (بج) بالعدل ثم استدل على صدق هذا العكس قيس الخلف حكاه و لم يصدق هذا العكس على غيره صدق لأصل لما في قيسه مع الأصل لهذه مقدمة متصلة بالاصل لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض (بج) بالعدل لصدق لأنش من (بج) دائما مع قولنا كل (ج ب) بالعدل ثم لم يصح أي هذه التبعة متبعة أخرى حكاه وكذا صدق لأنش من (بج) دائما مع قولنا كل (ج ب) بالعدل صدق قولنا لأنش من (ج ج) دائما بهذا قياس القراني مركب من منسطين يعج لو لم يصدق بعض (ج ج) بالعدل صدق لأنش من (ج ج) دائما ثم جعل هذه التبعة مقدمة في التماس الاستثنائي وقول لو لم يصدق بعض (ج ب) بالعدل لصدق لأنش من (ج ج) دائما لكن التذييل أدخل فالقدم مثله عند أنش نعم صدق بعض (بج) بالعدل فبعض صدقه بعد جعل المطلوب بدريق الخلف من قياسين قرآني واستثنائي كما ذكره وقدس سر على "وغيره" قياس الخلف في آيات التبع

لَوْ يَصْدَقُ بِسْمِ  
حَيُّونَ انْفِصَالُ  
كُلِّ حَيَّوْنٍ مُطْلَقٌ ثُمَّ  
يُجْعَلُ مِنْهُ الْقَبِيضَةُ  
مُقَدَّمَةُ انْفِصَالِ الْاَسْمَاءِ  
وَتُسَمَّى مِنْ صِفَتِهَا الثَّانِي  
مَحْمُودٌ قَوْلُ لَكِنْ لَيْسَ  
كُلِّ حَيَّوْنٍ مُطْلَقٌ بِسْمِ  
لَيْسَ كُلُّ اَصْنَافٍ حَيَّوْنٍ  
وَعِنْدَ عَدَلٍ وَهَذَا الْحَالُ  
اَتَمُّ سَهْوٍ مِنْ صِدْقِ  
بَعْضِ الْمَسِيحِيِّ وَمَا دَعَى  
لِلْمَحَالِّ هُوَ عَوْدُ ذَلِكَ  
لِلْمَعْنَى حُوَ الْمَعْنَى وَهُوَ

(قل وهو مركب من قبايسين الخ) فهو قسم القبايس المركب وعده من القواحق بأمراده وسهلا  
مخصوصية كونه خلقة (قل أحداهم القذاي) إما كان القبايس محصورا في لاقتراني والاششافي ربح  
رد هذا القبايس وتحليله الى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر رأى الشيخ عليه هو  
مركب من القتراني وستائفي (قل من مصدة وحيلة الخ) في شرح الطابع وكون بدأ مركبا  
من قبايس (أحدهما) اقتراني مركب من متصلتي أحدهما من الملازمة بين المطلوب  
للموضوع على أنه ليس بحق وتقيض المطلوب وهذه الملازمة رتبة ذاتها والأخرى الملازمة بين  
تقيض المطلوب الموضوع على أنه حق وبين أمر محال وعنده الملازمة ربما يحتاج الى البيان  
فينتج مصدرة من المطلوب على أنه ليس بحق ومن الامر المحال (وكذلك) استأنى مشددا  
على مصدرة ترومية وهي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء تقيض التالي لينج تقيض القسم فيرد  
لتحقق المطلوب لا طحيصه لو لم يتحقق المطلوب لتحقق تقيضه ولو تحقق عيصة لتحقق محال  
لكن المحال ليس يتحقق فليس للمطلوب ليس يتحقق فالمطلوب منحقق انتهى وهذا استمر  
تركيب الاقتراني من مصدرة وحيلة هي المتشعبة في الامر نفسا لطلوب لسلطة كما يظهر من  
التال المذكور في التشرح

المطلوب (توبه لصدق قبضه) وهو كل (ج د) اء كان حاضراً قبضه لأن المديني سألته جريته فطلبه أنه دخل ليس على كل والسبب الخزن اء بتفحصه الايجاب الكلي

المطلوب (توه لصدق قيصه) وهو كل (ج د) اما كل هذا قيصه لان المدي سالفه جريشه مطلوبه انه دخل ليس على كل والسبب الخزن اما نتائجها الايجاب الكلي

( قوله الاستقراء هو الحكم على كلي الخ ) فيه مسأله لان الاستقراء ليس هو الحكم على الظني بل هو عبارة عن فصلا سروده ليستنتج منه الحكم على الكلي وانما كان عبارة عما ذكر لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم على الكلي فحكم على الكلي هو الظني هو تعريف ما ذهب اليه لقوله عليه كما ان قول بعضهم في تعريفه هو تصحيح أمور جزئية ليحكم بمحكمها على أمر يشتمل على ( ٢٢٨ ) تلك الجزئيات تعريف له ناسب فقد علم ان الاستقراء المعروف بما ذكر

( الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك ذك الأسفل عند المنع لان الأسفل والبهائم والسباع كذلك وهو لا يبعد اليقين لاحتمال أن لا يكون السلك بهذه المثابة كالتفصيح )  
( أقول الاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وانما قال في أكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً عاماً وسمي استقراء لان مقدماته لا تحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك ذك الأسفل فذك الأسفل عند المنع لان الأسفل والبهائم والسباع كذلك وهو لا يبعد اليقين لطوار وجوده في آخره يستثنى أو يكون حكمه محالاً لما استقرى كالتفصيح في مثلاً ذلك قال

( قال الاستقراء ) الذي عد من التواحق فلا يرد أن التوهم صرحوا بالعلم الاستقراء الى تمام وهو قياس المقسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف بالتوهم من إطلاق لفظ الاستقراء ( قل وهو الحكم على كلي الخ ) فيه لسام لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم الظني لانفسه فهو تعريف ما ذهب اليه لقوله عليه كما ان قولهم هو تصحيح أمور جزئية ليحكم بمحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات تعريف له السبب وحقيقته معلومات تصدقية تحصل من تتبع الجزئيات يستتر معلوماً تصديقياً متشكلاً على يشتملها ( قال لوجوده في أكثر جزئياته ) أي في نفس الأمر لا عند المستتر ( والا لا أفاد الحكم على الكلي ) قال لان الحكم لو كان موجوداً ( يعني ان الأصل أن يكون التوهم في التصديقات للاعتراف فيكون قيد الأكثر للاعتراف عن الجميع فلا يرد ما أوردته الجفني للشافعي من أن الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثرها سرودة ( قال موجوداً في جميع جزئياته ) في نفس الأمر كما هو عند المستتر في حكم استقراء أي التمسك بمبدأ من لواحق اليقين بل قياساً مقسماً والحقيقة وان لم يكن في صورة اليقين كما ان الاستقراء الخاص اذا أورد على سبيل ترديد الموضوع بين الجزئيات يكون في صورة اليقين المقسم وليس بذلك حقيقة فلا يرد ما قبله انما يكون قياساً مقسماً لو كان يحصل الحكم الكلي ترديد الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد بالأكثر عاماً لو كان يحدد الحكم على كل واحد كما في صورته فمع الأكثر فلا تفاوت بين الأكثر والجميع وتحقيقه ما ذكره قدس سره في حاشية شرح التحرير لا بد في الاستقراء من حصر الكلي في جزئياته ثم احراز حكم واحد على تلك الجزئيات ليستدلى بذلك الحكم الى ذلك ( سكتي فان كان ذلك الحصر مقسماً بن جفني ان ليس له جزئي آخر كان ذلك

هو الاستقراء بالمعنى من التواحق وهو الاستقراء ناقص التوهم من قطع الاستقراء فلا يرضى بأن التوهم صرحوا بأن الاستقراء يقسم الى ناقص وتمام وهو اليقين المقسم \* والثالث ليس من التواحق فكيف يجعل الاستقراء مطلقاً من التواحق فكان عليه ان يقيده بالنقص لان الإطلاق في مقام التتبع خطأ ( قوله لوجوده في أكثر جزئياته ) أي لوجود الحكم بمقتضى الحكوم \* في أكثر الجزئيات أي في نفس الأمر لا عند المستتر لا لابد ان يكون المستتر ملحقاً بوجوبه انه لم يبق فرد الا وجه هذا الحكم أي الحكوم به ان لو علم ان هذا الحكم انما هو أكثر الأفراد فلا يصح له حيث

ان يحكم على الظني بذلك الحكم ( قوله لو كان موجوداً في جميع جزئياته ) أي في نفس الأمر كما عند المستتر ( قوله لم يكن استقراء ) أي ملحقاً للزاد ما وهو التامس فلا يقال انه قدس له استقراء تام لكن لانسان امراد من ويقال له دليل معكم بكسر اللين فساد القسم له عاري كان مستترى جميع افراد الجيوب وتقول الجيوب ان اسنان أو حمر أو مل أو فرس الخ وكل انسان يحرك ذك وكل حمار يحرك ذك وكل صبي يحرك ذك فنتج كل حيوان يحرك ذك وهذا فرس مثال ( قوله كالتفصيح ) هذا مثال للفرد الذي حكمه مختلفاً استترى بالصل والفرد من ان المستترى لم يكن عاماً بهذا الفرد كما علمته

الراج

(قوله وهو آيات) حكم في حرفي فيه ان التمثيل حجة موحدة او التصديق (٢٣٩) وليس هو الآيات وآيات الالهام

ثمرة للترتبة عليه وحقيقته  
مطلوبات تصديقه يحصل  
من آيات حكم في حرفي  
ثبوت في امر لاجل  
مسي مشترك بينها  
مؤثر في ذلك الحكم  
كان نقول العالم مؤلف  
هو كليت ينتج انه  
حدث وليس هنا صوري  
ولا تكبري (قوله والمشتراك)  
علة لكونه مؤثراً في  
الحكم وجسده لحد الاصل  
والشرع على الحكم (قوله  
وانتروا عليه للمشتراك)  
أي أشواجه علة وآيات  
خص است القلية يهدي  
الامر من مكوناتها أشهر  
الوجود والافتات هذيلة  
أشور آخر عيرهم  
مذكورة في جميع  
المواضع أحدهم الدوران  
قد يصبر عنه بطوره  
والعقل أي الاستزمام  
وجود أو عدماً فكلها  
وحد الثابت متلا وجه  
الحدوث كما في البيت  
وكلها اشق التائيف كما  
في التقديم اشق المحدث  
عنه (قوله آية) أي  
علامة كون للدار وهو

(الراسع التيسر) وهو آيات حكم في حرفي وجه في حرفي آخر لمنى مشترك بينهما كقولهم العالم  
مؤلف هو حدث كليت وتبينوا عليه المنى مشترك بالذوات وتلقين غير المراد من التقي  
والآيات كقولهم علة لحدوث اما كليت أو كذا أو كذا والاخران مطلقا فالمشتراك قدس الاول  
وهو صعب أما انه دوران فلان المخرم لاخر من الملة وسائر التماسخ القلوبية مدارجها ليست  
الملة وأما التمسك فمطر مخرج لطوار عية غير المذكور ويعد بر تدعيم عية المشترك في المنى عليه  
لا يلزم عية في القليس لطوار ان تكون خصوصية القليس عليه شرطاً للعلة أو خصوصية القليس  
خاصة منها)

(أقول) التمثيل سات حكم واحد في حرفي ثبوت في حرفي آخر لمنى مشترك بينهما والتعصية  
يسمونه قياساً ولحرفي الاول حرفاً والذي أصلاً والمشتراك علة واجتماعاً كما يقال العالم مؤلف فهو  
حدث كليت يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العلة حادثة كليت  
وتبينوا عليه للمشتراك وجهين (أحدهما) الدوران وهو اقرب الى الشيء بجده وجوداً وهدماً كما قال  
الحدوث دائر مع التائيف وجوداً وهدماً أما وجوداً في البيت وما عداهما في الواجب فتسالي  
والدوران أية كون امدار علة فداثر يكون فالتألف علة لحدوث (وثانيهما) التسير والتقسيم وهو  
ايراد أوصاف الاصل واهتمام بعضها ببعض التي للعلة كما يقال علة الحدوث في البيت اما التائيف  
أو الامكان والثاني مطلق بالتصنيف

الاستقراء تاماً وقيماً مقبلاً فان كان ثبوت ذلك الحكم تلك الجزئيات قطعاً ايضاً فهد الجزم  
بالقبضية الكلية وان كان مطلب أفاد الظن بها ومن كان ذلك المحصر ادعائياً لم يكون هناك حرفي  
آخر لم يذكر ولم يستقرأ حاله لكنه ادعى بحسب الظن ان جويلته ما ذكر فقط أفاد ظن  
بالقبضية الكلية اد التردد الواحد ملحق بالاعم الاعلى في عالم الظن ولم يند قية لطوار الحادثة  
اشق وهو تخليق قليس يقيد التفرق الخلق بين القليس التقسيم والاستقراء التامس والعلة لحد  
عرض بعض الظاهرين من انه لا يمس ادعاء المحصر في الاستقراء التامس كما يشهد به لرجوع الى  
الوجدان فدفوع فانه ان اواء به عدم التصريح به فليس وان اراد عدمه صريحاً وجعلاً فمتنوع فانه  
كيف ينبغي الحكم الى الاكلي بدور المحصر (قال القليل وهو است حكم في حرفي الخ) فيه ايض  
لما صبح شريف النبي بآثره للترتب عليه وحقيقته معصومة تصديقه بعد آيات حكم في حرفي  
ثبوت في آخر لاجل مسمى مشترك بينهما يؤثر في ذلك الحكم والدارد لم حرفي الجزم لاساق  
المنى المشترك في ما يشبه المنى المشترك سواء كان محولاً عليه ولا وفي شرح الدالاف من ان  
الاستدلال اما بالاشتمال أو بالاستدلال الاول اما بتشابه الدليل على الدليل أو بالعكس أو بتشابه  
من ناك عليها والاطهر ان يقال آيات حكم لآخر ثبوت في آخر لعله مشتركة بينهما (قالوا للمشتراك  
علة) لكونه مؤثراً في احكام وحلماً بله الاصل والشرع في الحكم (قالوا) نعم، عليه للمشتراك  
الخ) حص آيات العلة ههنا استكونها أشهر الوجود للثبوت فلهذا (قال أحدهم) لمقود ان) وقد  
يبر عنه الطرد والعكس أي الاستزمام وجوداً وهدماً (قال السمر) والتسليم) قال في القاموس  
السمر استعان عور المحرج وعيره والرد استعان أوصاف الاصل ايضاً يصلح لعلة الحكم

التائيف وقوله علة فداثر أي وهو الحدوث (قوله السمر) للرداد به امتناع أوصاف الاصل فيها يصلح لعلة الحكم

(قوله لان صفات الواجب ممكنة وليست حادثية) أي حدودها زمانية بمعنى انها مسوقة للمرسم وهذا لا ينافي انها حادثية عندكم ذاتياً أي لان ذاتها ثلاثة لاستنادها لذات الواجب لان ذات الواجب أثرت في طريق العلم وهذا كانه بناء على مدعيه في المعنى ان يرى والسند وغيرهما من الايجاب من ان صفات الله قديمة الغير ممكنة بالذات لاعتلى مطلقه السوسى ومن تبعه من انها قديمة بذاتها ولا تميل ولا شيء هي مثل الذات سواء سواء قال قلت كثيراً ما يقولون ان القول بالتمثيل لا يقول به الا الفلاسفة فقل ما ذكر يلزم ان يكون أهل السنة قائلين به قلت ان الذي قاله المشرقة التمسيل في الحادث أي ان العلم بالحادث قائم عن الواجب بطريق التماثل ولا قدرة ولا ارادة ولا شيء وأما القول بالتأويل في القديم فلا ضرر فيه على ان الحق الذي شئنا اتباعه مطلقه السوسى (قوله اما الدوران الخ) حاصل هذا المنع ان الله وان لازم أهم من العلية فلا يلزم كون المدار عنه فحكمه ونعما فان أهم لان الجزء ( ٢٤٠ ) الأخير من العلية فيه لا وروى وليس بمعناه كما لو علم القصاص بالقتل

العلم له وان قال الجزء الأخير من العلية التامة والشرط المناري مدار السلوك مع انه ليس به وإنما اسير والتقسيم فلا يصحصر العلة في الاوصاف المذكورة مجموع لان التقسيم ليس مردداً بين التي والآيات بل ان تكون العلة غير ما ذكرت بعد تعليم هذه الحصر لا سلب بل لا شك ان ذلك عن في الاصل يلزم ان يكون عنه في الفرع حلوان ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية أو خصوصية الفرع ماسة بها قال وأما الختم فيها عند (الاول) في مواد الاقية وهي يقينيات وغير يقينيات أما اليقينية (صحت أو يات وهي قضايا تصورية فيها كافي الحزم والاسس ومنها كقولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم بها قوى طامرة أو مظهرة كالحكم بان الشمس مضيئة وأن لنا خوفاً وغضباً وغريفاً وهي قضايا يحكم بها مشاهدات متكررة مديدة بغير كاشحكم بان شرب السموتيا موجب للاسهال وحديث وهي قضايا يحكم بها الحدس قوي من النفس مفيد لفهم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الاستدلال من البديهي الى الصالحات ومتواترات وهي قضايا يحكم بها لكثرة لشهادات عند العلم بعدم امتناعها والامن من تناولها عليها كالحكم بوجود مكة وعدد ولا يخفى مبلغ الشهادات في عند بل اليقين هو القاصي بكمال الصدق والتمسك الحاصل من التجوية واحسن وتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي

قال اما الدوران الخ) يرمى ان الدوران لازم أهم من العلية فلا يلزم كون المدار عنه فحكمه حتى يستلزم وجوده في الفرع وجود الحكم فيها (قال مع قساي هذه الحصر) ان يكون مردداً بين التي والآيات (قال حلوان ان يكون الخ) وهذا طاهر ان التمثيل لا يكون مفيداً للغير الا اذا ثبت دلية اجماع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً أو خصوصية الفرع قطعاً لكن تحصل انهم بهذه

انصافه بالاول فيه الدوران بخلاف الجزء الاول منه لادراك ان عنه (قوله لان التقسيم ليس مردداً) أي لانه التي ما قبل العلة له التأنيب أو الامكان فهو ليس حصر الجميع الاوصاف الصالحة للعلم ولا يكون حاصراً الاول لو كان مردداً بين التي والآيات كان قول العلم ان ار كنون كذا اولاً والذي ان كذا اولاً والتي ما كذا أو كذا إلى ان يحصر العلة في الاوصاف التي يمكن ان تكون عنه ثم يقول لا جاز ان تكون كذا ركبة ولا كذا كذا ولا كذا ركبة ان تكون العلة كذا (قوله حلوان ان يكون خصوصية الاصل الخ) أي فلا تظهر العلة الا اذا ثبت عدم خصوصية الاصل أو عدم خصوصية الفرع وثبت السند بذلك صعب لا يمكن ولا حل هذا لم ينسوا الختم الى ما بعد اليمين وإلى ما بعد النطق كما فسوا الاستثناء لان افادة التمثيل اليقين موقوف على ثبوت علية اجماع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً وعدم كون خصوصية الفرع ماسة بها وثبت هذا صعب لا يكاد يمكن

(قوله كذلك يجب عليه النظر في مواد الاقضية) أي الصلحا التي تركب منها الاقضية من كونها يفتيات وغير يفتيات فالمراد بالنظر في المواد النظر في الصلحا من حيث ذاتها بقطع نظر عن ترك القياس من هيئة مخصوصة ونحوه بالنظر في صورة الاقضية انبثقت عن اشتراط اشتراط في الصرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية أو لطيفة والحاصل ان البحث عن اشتراط اشتراط في الصرى والكبرى بحسب الكيفية أو لطيفة ليس نظرا في مواد الاقضية بل نظرا في صورها لسكونها خاصة بهيئة مخصوصة فان قلت كان الواجب ان يثبت انبثقت في المواد على بحث في الاقضية لأن الجزء من قسم على الشكل فكذلك سأل على ما تلقى الشكل قلت انه قسم البحث عن الاقضية للاعلام بها لانها مقصودة للثبات وأما البحث في المواد فمقصود عرضا ونسب لغيره فقول شارح كذلك يجب الخ أي على من يفتي تتبع لغيره من وجوب الوسائل تأمل وقوله الكيفية وصف كاشف لان المواد كما مر كونها مفيد أو غيرها وهي كية (٢٤١) (بوجه حتى يمكن الاحتراز الخ)

أي لان كان كانت للتفتيات  
بقيمة كانت النتيجة كذلك  
والأفلا • فما قلت كل  
أساس جسد وكل جاد  
حيوان فالصورة صهيبة  
ولذلك فاستدله أما  
يقيم ونعما حريثات أو  
غير يفتيات ونعما حريثات  
كثيره (قوله هو اعتقاد  
الشيء الخ) أي كان يعتقد  
ان الله موجود يعتقد انه  
لا بد ان يكون موجودا  
اعتقادا مطبعا للواقع  
قال قلت هذا التعريف  
يقتضي ان اليقين مركب  
من اعتقاد من اعتقاد مقتضى  
تفسيرهم له به الاعتقاد  
المعتمد للواقع الحق عن  
دليل يقتضي انه بسيط

التي يتحكم بها بواسطة لا يجب عن الله عند تصور حدودها كالحكم على الامرة زوج لا تقاسمها  
بنسوية (أقول) كما يجب على من يطالع النظر في صورة الاقضية كذلك يجب عليه النظر في موادها الكيفية  
حتى يتمكن الاحتراز عن الخطأ في التكرار من جهتي الصورة والذات ومواد الاقضية باليقينية وغير  
يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه كما مع اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون الا كما اعتقد مطابعا  
لنص الامر غير ممكن بدو ان يفيد لأول بمرح الطن وبذلك الجهل للترك وبذلك معتقد  
للقول • أذ اليقين ضروري وهي مادة أول في الاقتداء وتقرينات أذ الضرورية حسبان  
الحاكم صدق الصلحا اليقينية اما الصلح أو الحس أو تركب منها لا يحصر الدرك في الحس والعقل  
الامور حسب حداد فلهذا لم يقسموا القليل الى ما يبعد البين وإلى ما يبعد الظن كاقسموا الاستدلال  
(قل يجب عليه النظر في موادها الخ) أي النظر في الصلحا من حيث ذاتها مع قطع النظر عن تركب  
بهيئة مخصوصة فاليقين عن اشتراط اشتراط في الصرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية  
والطيفة ليس نظرا في مواد الاقضية لسكونها خاصة بهيئة مخصوصة (قوله اليقين هو اعتقاد الخ)  
حقية اليقين اعتماد بسيط وهو الاعتقاد المعتمد للواقع الثابت الا أنه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى  
الاعتقادين على المعتمد فلهذا لا يكون الا كما (قال انه لا يمكن ان يكون الا كما) أي  
لا يجوز التسفل خيصة لا أنه لا يمكن في نفس الامر الا ذلك الاعتقاد والا ريم لتصور البين في  
الصلحا الضرورية (قل لان الحكم الخ) هذا وجه سبب الاقسام الثلاثة وليس دليلا عقليا للاعتماد  
كما لا يمكن (قال وان العقل) أي بدون استماع من الحس (قال أو الحس) معنى كونه حاكما  
انه لا يتوقف حكم العقل بعد الاحساس على أمر آخر فكلما حكم بخلافه اذا كان الحكم

وله اعتقاد واحد قلت ان تفسيرهم لم يرد قلوه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين لان اعزيم تفصيله اعتقاده لا يكون  
الا كما فرحم الامر الى ما قاله الشارح وقوله وبالتحديد الاول وهو قوله مع اعتقاد الخ فان قلت ان النظر ليس داخلا في  
الحس حتى يخرج بالصلح لان الاعتقاد هو حكم القهين المعتمد فليس شاملا للظن قلت فمراد الاعتقاد هنا بتعريف الحس  
لله كودنه للمثاقفة وهو حصول الصورة وبها شاملا له عند آخر جهات الصلح تأمل (قوله لان الحكم الخ) هذا وجه  
صط الاقسام اربعة وليس دليلا عقليا للاعتماد لعدم زوجه بين البين والاشياء كالايمان (قوله أما العقل) أي بدون استماع  
من الحس (قوله أو الحس) ظاهر ان الحكم غير الحس وليس كذلك بل الحكم انما هو العمل سكن كل العمل لا يتوقف  
حكمه على شيء بعد الاحساس فكذلك الحس هو الحكم بخلافه اذا كان الحكم مركب منها فان العقل يتوقف حكمه حيث  
بعد الاحساس على استماع قياس خفي كإسباقيته ان شاء الله

( قوله بمجرد تصور الطرفين ) أي سواء كان بدنياً كالأشكال المذكورة فإن تصور الشكل والحركة بدنيان أو كان نظرياً فهو المنسك  
يحتاج في وجوده إلى مرجح ( قوله الشكل أعظم من الحركة ) أي الشكل التقديري أعظم في القدر من حركته الحرة  
التقديري فإذا تصورنا الطرفين أي الشكل وأعضائه من الحركة حكم العقل أي أدراكنا شوباً عظيمة الشكل من الحركة ولا  
يتوقف في حكمه على شيء آخر أصلاً ( قوله فلا بد أن لا تنطبق تلك الوساطة إلخ ) من تكون تصورات الطرفين مبرومة فليس  
يوجب الحكم بها فهي قريبة من الأوليات ولم تكن تلك تقاضاً مبدئياً أو ضرورة احتياجية إلى تحصيل قياس ( قوله  
والا ) أي جزمنا ( قوله وتسمى ) ( ٢٤٢ ) أي تلك المقامات المحكوم بها بواسطة قياس لا يجب عن النفس قياسها

فإن كان الحاكم هو العقل فإما أن يكون حكم العمل بمجرد تصور الطرفين أو بواسطة فإن كان حكم  
العقل بمجرد تصورهما سميت تلك شيئاً أوبت كقولنا الشكل أعظم من الحركة وإن لم يكن حكم  
العقل بمجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد أن لا تنطبق تلك الوساطة عن النفس عند تصورهما  
والإلزام في تلك القضايا مادي أول وتسمى قضايا قياسها معها كقولنا الأربعة روج فإن من تصور  
الأربعة والزوج تصور الانقسام يتسلوون في المثلون ترسم في هذه أن الأربعة مقسمة بمساويين وكل  
منقسم بمساويين فهو زوج فهي قضية قياسها معها في النفس وإن كان الحاكم هو الحس فهي المشاهدات فإن  
كان من الحواس الظاهرة سميت حسابات كالحكم بالشمس مضيئاً من كان من الحواس الباطنة سميت  
مركا فله حيث يتوقف الحكم على أصنام قياس غير ( قال بمجرد تصور الطرفين ) سواء كانا  
بدنيين كاللذين المذكورين أو نظريين فهو المنسك يحتاج في وجوده إلى مرجح وقد يتوقف العمل على  
الحكم لأول هذه تصور لأطرافها لثلاثة أركان كالحسين والله وما لا تدريس القنطرة  
للعائد للصاعدة للأوليات كما يكون لبعض القوام والجهل ( قال الشكل أعظم من الحركة ) أي  
الشكل التقديري أعظم في القصور من حركته التقديري ( قال أن لا تنطبق إلخ ) أي يكون تصور  
أطرافها مبرومة لقياس يوجب الحكم بها وهي قريبة من الأوليات ( قال لم تكن تلك القضايا مادية  
أول ) ضرورة احتياجها إلى تحصيل قياس يتبين وقته أنه يجوز أن يحصل للذهن من حيث يكون  
مبدئياً أول والجواب أنه ( ج ) يكون من الحدسيات ونقروا أنه ليس من الانقسام البدئية ( قال  
فإن من تصور الأربعة ) وهو ما يتركب من أربع وحدات وروج وهو كون العدد مشتملاً على  
عديدين لا يقبل أحدهما على الآخر وهو غير الانقسام ولذا إذا رددنا عدد في فردية نفسه  
وروحيته فسمه فإن انقسم بمساويين حكم بأنه زوج والأحكام أنه فردية قيل إن الزوجية هو  
الانقسام بمساويين وهم ( قال هي للمشاهدات ) سواء كانت جبرية كعقول هذه النار حارة أو كية  
هو كل النار حارة فإن الأحاسيس بالمرئيات الكثيرة تعد النفس لقبول الحكم السكلي والفرق  
بين وبين الاستقراء أن الاستقراء يحتاج فيه إلى حصر المرئيات إما حقيقياً أو ادعائياً كما مر ( قال  
إن كان من الحواس الباطنة إلخ ) اختلف في أن هذه القوة مادياً هي من إحدى القوى المشتركة

مع أي صاحب طه في  
النفس ( قوله الأربعة  
روح ) أي هذه قضية  
قريبة من الأوليات لأن  
حكم العقل يتوقف على  
قياس لا يجب عن العقل  
في حالة قوله الأربعة  
زوج قام بدنه أنها  
منقسمة بمساويين وكل  
ما هو كذلك فهو زوج  
( قوله فإن من تصور الأربعة  
إلخ ) ظاهره من الأربعة  
صير الزوجية وغير  
الانقسام بمساويين بل  
الأربعة لها معنى والزوج  
له معنى والانقسام لازم  
لها وهو كذلك فالأربعة  
هو ما يتركب من أربع  
وحدات والزوج كون  
العدد مشتملاً على عددين  
لا يقبل أحدهما على  
الآخر وهو غير الانقسام  
فلي حساً قولهم الأربعة

ضبط الآتين فيه تسمح لأن حساً لازم للأربعة لأنه حقيقياً تأخذ ( قوله قياسها معها في النفس ) أي وحدانيات  
مليحة في الذهن ( قوله كالحكم بالشمس إلخ ) فالطالع بضوء الشمس هو العقل بواسطة الحس أي كالحكم من النار  
حارة أو كل من حارة لكن للمشاهد في مثالي المرئيات والأحاسيس بالمرئيات الكثيرة يصير النفس قايمة بحكم السكلي لأن  
العقل إنما يدرك الأمور السكلية والفرق بين هذا وبين الاستقراء أن الاستقراء يحتاج فيه إلى حصر المرئيات كلها حقيقة  
أو ادعائياً كما مر بخلاف المشاهدات حد فإن مشاهدات المرئيات الكثيرة كاف فاقبل ( قوله أن كان من الحواس الباطنة  
إلخ ) اعلم أن اختلف في هذه القوة المشتركة فلا موزع في إيجادها شخص من نفس كاطوع والعقل والنفس هل هي من إحدى



التي هي الحركة الحسنة المشهورة أعني الواجبه والمنسوبة للشيء الى آخرها ثم هي قوي أخرى يقال لها وحدانيات قولان في المسئلة ثم انه على قولنا انها احداهما فالظاهر انها اليوم وحدها قالوا من ذلك انما هي الجزئية بطلانية أي الله تعالى بطمس كالمفسد والوجود التي يكون ادراكها محصوراً حسب ما سبقت تلك البدييات وحدانيات وان ذلك انما هي الجزئية التي ذكرنا بها سبقت تلك المذكور وحسبنا والتاخر هو أصغر الموجودات على ما يشمل القسمين ولها لم يذكر الوحيات سابقاً من الضروريات والوجدانيات معجده بنوعها كشموساً ودوائها وبها دلالة (قوله ضابطاً يحكم العقل بها الخ) مثل قوله مكافؤة موجودة أو بعبارة واحدة فهدمنا بضم الفتح تصحيحاً بواسطة السماع فدل على هذا العقل والمنطق وحديث فلا بد من الاستعداد الى قياس حي فان قالوا هذا هو قوم يستعملونهم على الكسب وكفى (٢٤٣) خبر قوم كذلك فدلوا واقع منتج

هذا الخبر واقع حكم العقل بوجوده كمتوقف به لا يحسن على قياس حتى أي غير مصرح في الشارحة \* واعلم انه بشرط في التواتر ان يكون مستند الحق عن يكون الخبرون كالمطابقين ذلك الامر الذي أخبروا به لانهم سجدوا من عدد لا يقيد خبرهم العلم الضروري والا فلا والله ترك هذا القيد لان احاطة النفس بواقعها على الكسب لا تكون الا في المحسوس تأمل (قوله وسيلع الشهادات الخ) للراد للشهادات القبيات أي والمدلول هو أي القيد فينبذت غير محصور الخ (قوله بل الحكم يكال

وحدانيات كالحكم بان لنا حواً وعصباً وان كان مركباً من الحس والعقل فالحس اما أن يكون حس السمع أو غيره قل كان حس السمع هي للتواتر وهي ضابطاً يحكم العقل به بواسطة السماع من جمع كثير أحوال العقل في حوزهم على الكسب كالحكم بوجوده مكافؤة وضابطاً للشهادات غير متحصرة في عدد من الحواكم كمال العدد حصول يقين ومن الناس من عين عند التواتر ان وليس بشيء \* وان كان غير حس السمع قلنا أن يخرج العقل في الخزم الى تكرار المشاهدات مرة بعد أخرى أولاً يحتاج فان اسما في الخبرات كالحكم ان شرب السموم سهل بواسطة مشاهدات متكررة وان لم ينتج الى تكرار المشاهدات فهي الحدسيات كالحكم بان والحق مستند

المنهورة أو من غيرها قال الامام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احديهما فالظاهر انها اليوم فالله الجزئية الحسية التي يكون ادراكها محصوراً حسب ما سبقت وحدانيات والتي ادراكها شاملاً يسمى وحيات كذا أقدمه مع الصلاة في تيمانه على شرح مختصر الأصول والتاخر ادانيك الوحدانيات هما على ما يشمل القسمين فلما لم يذكر الوحيات قبلاً من الضروريات ومن الوجدانيات معجده بنوعها كشموساً ودوائها وبها دلالة (قوله بواسطة سماع الخ) ولابد مع ذلك من اتصال قياس حتى وهو انه خبر قوم يستعملونهم على الكسب وكل خبر كذلك فدلوا واقع الا ان العلم بهذا القياس حاصل بالضرورة ولما بينا للتواتر العلم والبيان بخلاف خبر الرسول فانه جيب العلم النظري لا يحتاج الى قياس مكرري وبشرط في التواتر ان تكون مستند الى الحس فيكون الحاصل من التواتر عما جرياً من شأنه ان يحصل بالاحساس وله ترك هذا القيد لان استحضار العقل وواقعهم على الكسب لا يكون الا في المحسوس (قال في ابرار) ولا بد بها من اتصال قياس حتى وهو الوقوع التكرار على سبب وسبب ادعاء أو لا يكون انفاً بل لادله من سبب وان لم يعرف ما عاينه ذلك السبب \* وهذا على حصول السبب غير حصول السبب قطعا (قد وان لم ينتج الى تكرار الخ) هذا مخالف لما

(م - ٣٢ - شرح الشريعة ثاني) العدد الخ أي قل حصل اليقين من عشرين استدلاً بمحصل اليقين على كمال العدد خبره يقين كمال العدد صرف باليقين لان اليقين يرفع بالعدد لانه لا يدل اليقين يحصل من عشرين حزماً (قوله مرة بعد أخرى) اما ان يكون مرتباً قوله تكرر عشراً لانه من حصول ذلك ثلاث مرات لان التكرار يحصل مرتين والتكرار الثاني يحصل بالمرّة الثالثة ويحتمل ان يكون مرتباً بالمشاهدة على انه خبر تكرر من هذا يمكن بمحصل مرتان وحدها هو الاظهر (قوله بواسطة مشاهدات) أي حش مشاهدات والا لا يقتضي انه لابد من حصة لا كثر لان الجمع انه ثلاثة وتكراره يحصل بثلاثة وهو مخالف لما تأمل (قوله كالحكم بان يور التمر الخ) أي ما على مدعيها انه من ان القمر جرم أسود وكثرة حياته وقتها بحسب القرب والبعد من الشمس

( قوله اختلاف أوضاعه ) أي أحواله وقوله قريبا وبعدا أي من جهة القرب والبعد ( قوله والجسد هو سرعة الانتقال الخ ) أي المطلوب الحكم بأن نور القمر مشتق من نور الشمس بالمادي حصول الضوء عند القرب وعدم القرب أي اختلاف التشكلات عند اختلاف الأحوال ( قوله ويقال ) أي يقال الجسد ( قوله فانه حركة النفس الخ ) مثلا العالم متغير وكل متغير يحدث يتبع العالم حدث قام بسلك حركتها الأولى حركتها من الطالب إلى جهة السدى وإلى الطالبان \* والحركة الثانية انتقاله من السدى ورجوعها لمطالب فالتسليم بلاسلط الدعوى وهي حدوث العالم ولكن لا يعلم هل ذلك واقع ولا صرف بعديات فقد توجهت عنه وتحركت من الطالب للسدى ١٥٨ قام لدليل عن رتب بعديات فينقل الدهن من تلك المبادئ للمطالب ( قوله حركة النفس نحو المادي ) أي حركتها من الطالب للسدى وقوله ورجوعه عنها أي ورجوع النفس عن تلك المادي إلى الطالب ( قوله من حركتين ) أي حركة لتجصيل السدى وحركة لتجصيل الطالب ( قوله إذ لا حركة فيه مثلا ) أي لا حركة ( ٢٤٤ ) النفس فيه من لمباني لمطالب حسه هو الثاني وذلك لأن النفس يغفل

من نور الشمس لا اختلاف مشكلاته النورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا وبعدا \* والجسد هو سرعة الانتقال من لمباني إلى الطالب ويقال له فكر فانه حركة النفس نحو المادي ورجوعه عنها إلى الطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف النفس إذ لا حركة فيه مثلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه أي الوجود وحقيقته أن تستلج للمادي ( قوله والجسد هو سرعة الانتقال ) أقول فيه مسهلة في المبدء موافقة للفتن بأن السرعة من الأوصاف المارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بأن لا حركة في الجسد فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح لئلا يكون الانتقال دعة سرعة والأمريتين

في شرح الموقب من أنه لا بد في الحديث من تكرار أمثلهات ومقارنة القياس الخفي كما في الخراف والفرق بينهما أن السبب في الجزئيات معلوم السبب مجهول لهاية فلا تكن عياس للفرق ها قايما واحدا وهو أنه لو لم يكن له لم يكن دائما وأكثره وأن السبب في الحديثات معلوم السبب والمباني فذلك كان للفرق في أجيال مختلفة بحسب اختلاف العمل في مباحثها انتهى ولحق أن الجسم لا يحتاج إلى مشاهدة حسلا عن تركها فان الطالب المثلية قد يكون حسنة والأمريتين لا يخلق عند التعريف بها لمعول المراد ( قد من حركتين ) حركة لتجصيل المادي وحركة لترتيبها ( قال إذ لا حركة فيه ) أي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجوار أن تستلج المادي والمطالب ساء في النفس من غير تقدم شوق ومطلب ( قال وحقيقته أن تستلج للمادي الخ ) يعني

من المادي إلى الطالب على ميل التبرع من غير مهية فكان زمان حصول المبادئ وحصول لمطالب واحد وأما قد ن الثاني أنه هو الحركة من لمباني لمطالب لأن السدى قد تستلج ابتداء من غير ذكر وقد تحصل تفكر وقوله والانتقال فيه أي الانتقال فيه من المادي لمطالب ليس بحركة وقوله لا الحركة تدريجية أي حصة سرعة من عيب مهية فسرعة الانتقال كان لم

يوجد حركة وإن كان الواقع أن فيه حركة لكنها سرية \* وأن كان الواقع ذلك لما تقدم أن الجسد هو سرعة الانتقال الخ والسرعة كالبطء من أوصاف الحركة \* فالطالع أن الفكر حركته في الانتقال من المبادئ لمطالب فيها بطء بخلاف الحركة في الجسمات فسرعتها كأنها لم تكن موجودة أصلا ( قوله إلى الوجود ) أي لأن هذا الحركة لا يحصل لها بطء كالحاسة في الفكر فكل المبادئ والمطالب حسلا في آن واحد بخلاف الحاسة في الفكر عنها بطؤها وثبوتها ومن حصول لمطالب غير زمان العلم بعديات الثمت لها واشتروها هكذا قرر الشيخ بعد أن قرر ما قلناه عند الحكم والتي قلناه عند الحكم أن قوله إذ لا حركة فيه أصلا أي لا حركة فيه لازمة من الحركتين أصلا أي أنه لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجوار أن تظهر للمباني والمنسوب ما في النفس من غير تقدم شوق وقد يصحب حركة الشوق وحدها كان يحيط بالدليل على نور القمر مستند أولا فينقل الدهن إلى التشكلات ومن لمباني فيجاءها بمطوب كالوجود حيث حركته هو أمالو حطر ابتداء التشكلات والمطوب معال يمكن هناك حركة أصلا \* ثم أنه ارتضى الأول ورجع عما قلناه الحكيم ( قوله وحقيقته ) أي حقيقة الجسد وقوله أن تستلج أي تظهر

( قوله فيحصل المطلوب ) لقد اقرب في الزمان على مقتله أولا من من وملا السدي غير زمان المطلوب في الواقع الا ان تلك الحركة على سبيل التبرج واما على ماقله عند الحكم فقد تكون للترتيب في التفتن بما اذا حصل الى آل و احد ( قوله والمخرجات والحديدات يست بجهة الخ ) أي وكذلك المتواترات كما قال ( ٢٤٥ ) . لمصنف لا يكون حجة على الغير

لاحال انه يسلمه التواتر وانما لم يذكرها للشرح لانها لا تقيد الاحكام غير ثبوت شأنه يحصل بالاحساس في الاستدلال في العلوم اذ التسامع انما هو للقبول لا للثبات ( قوله في عبارة مسنده ) وذلك لان طاعنه ان الاحكام معسورة على المؤلف من الضروريات التي تقطع مع ان البرهان هو المؤلف من اليقنيات سواء كانت ضرورية وهي التي السابقة أو نظرية قد أقام اليقنيات مقدها ( قوله علة لنسبة الاكثر الى الاقل في النفس ) أي علة لتصديق ثبوت الاكثر للاقل ( قوله لانه يعطي للنسبة ) أي علة صلة أي جبر ان الأوسط علة في ثبوت الاكثر للاقل في النفس والمخرج ( قوله معنى الاغلاط ) أي تصوير الضائع الاربع التي هي الضمراء والضمراء وضوء والدم فكل شخص لابد

الرتبة في النفس فيحصل المطلوب فيه والمخرجات والحديدات ليست حجة على الغير طوارا ان يحصل له الحدس أو التجربة القيد على العلم بها قال

( والفيلسوف مؤلف من هذه الأقسام يسمى برهان وهو الذي يكون اخذ الأوسط فيه علة للنسبة في النفس والبرهان كقولنا حد مشق الاغلاط وكل متضمن الاغلاط فهو محمول محمول هو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في النفس علة كقولنا حد محمول وكل محمول فهو متضمن الاغلاط هذه متضمن الاغلاط )

( أقول ) في عبارة مسنده بل البرهان هو نفس المؤلف من اليقنيات سواء كانت استثناء وهي الضروريات الست أو بواسطة وهي المخرجات واخذ الأوسط فيه لابد أن يكون علة لنسبة الاكثر الى الاقل في النفس قال مع ذلك علة في وجود تلك النسبة في المخرج أي هو برهان في لانه يعطي اليقنية في النفس والمخرج كقولنا حد متضمن الاغلاط وكل متضمن الاغلاط فهو محمول فلهذا محمول متضمن الاغلاط كما أنه علة ثبوت أي في النفس كذلك علة ثبوت أي في المخرج و لم يكن كذلك بل لا يكون علة كإسبة الا في النفس فهو برهان في لانه يبيد نسبة النسبة في المخرج دون بينها كقولنا حد محمول وكل محمول متضمن الاغلاط هذه متضمن الاغلاط فكل ما كانت علة ثبوت نفس الاغلاط في النفس أيها يست علة في المخرج بل الامر بالمعسورة قال

وأما غير اليقنيات فست مشهورات وهي قضايا تحكم بها الاعتراف جميع الناس بها لمصلحة علة أو رافة وجبة أو افعالات من عادات وشرائع وآداب والمفروق بها وبين الأوليات من الأساس ( وحوالا ونفسه مع قطع النظر عن وروء عقول لم يحكم بها بخلاف الايجاب كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف الثوبه مسموم ومراعاة الصدقة محمود ) ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات وأهل كل صناعة بحسب مصلحتها وهي قضايا تدل من الحسب يبي عليها

ان انتهاء الحركة الثانية لازم في الحسب سوء وجدت الحركة الاولى أو لا ( قال والمخرجات ) وكذلك المتواترات الا انه لم يذكرها لانها لا تعد الاحكام حيزية من شأنه ان يحصل بالاحساس فهي لا تستند في العلوم ( قال في عبارة مسنده ) بخلاف أصل اليقنيات معانها ( قال علة لنسبة الاكثر الى الاقل في النفس ) أي علة لتصديق ثبوت الاكثر للاقل ( قال لانه يعطي النسبة في النفس والمخرج ) معنى علة النسبة في النفس اعطاء النسبة في التصديق ومعنى اعطاء النسبة في المخرج اعطاء النسبة في الوجود الخارجي على ما في شرح لطائف فيو يعطي النسبة على الاغلاط يكون كاذبا في الغالب فذلك يسمى برهانا في القديع في قول من ذكر علة النسبة في النفس مستتركة لاشتراك بين البراهين ( قال لانه يبيد نسبة النسبة في المخرج ) أي تحقق النسبة بين الاقل والاكثر في خارج النفس دون بينها أي في المخرج

من احتجنا فيه لكن تارة لتدل ولا يرد أحدها على ماها وهذا مقصد لتبراج والاغلاط وان ورد أحدها قيل له متضمن الاغلاط أي متبرج وهو قال صراوى ان كان الرائد هو المعراء ولمعنى ان كان الرائد انما هو التبرج وهكذا ( قوله لانه يبيد نسبة النسبة ) أي ثبوتها في النفس أي يبيد تحقق النسبة في النفس دون بينها أي دون محورها في المخرج

(قوله وهي قصيدة) معروف بإجماع الناس لم يرد بالناس الاستعراق الحقيقي اذ لا قصيدة يعترف بها جميع أفراد الانسان بل المفرد الاستعراق المرئي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو أهل ساعة أو نحو ذلك ثم انه لا بد من اعتبار الحقيقة أي يحكم بها العقل لا حس انما هذا القيد لاجل ان يخرج الاوليات أو من قيد القضاة غير اليقينية بقرينة القسم تأمل وقوله يعترف أي يجهلها (قوله البطل حسن) صفة مستعملة لكل أحد مفردة مشهورة بالحكم وسبب شهرتها ما في البطل من الصلابة العامة (قوله من الحجة) أي القسبة (قوله كشف العورة مذموم) (٢٢٦) أي فهم قصيدة مشهورة وسبب شهرتها في كشف العورة من التسبب بالتحقق

السلام دفعه كسبا لم يقصدها سائق تحول لعنه والتباس لؤلوف من هذين يسمى جدا لاول العرض منه يتابع القاص من ادراك الموهل والزم الحضم \* ومجولات وهي قضاي تؤخذ على معتقد فيه اما لامر ساجي أو يرد عقل ودين كآخذون من أهل العلم والزم \* ومثولات وهي قصيدة يحكم بها التماس العقل كقولك قلان يطوف باليد هو سارق \* وليس لؤلوف من هذين يسمى حطاية والمرس منه زعيم السمع فيما يتبعه من تهذيب الاخلاق وأمر الله \* ومجولات وهي قضاي اذا أودعت على النفس أثرت فيها تأثيراً محسناً من قيس ويسط كقولهم اعز ياقوت خسيانة والصل مرة موهبة \* والقيس المؤقت منها يسمى شرأ والمرس منه خصال القس للزعب والتعبير وروجه الورى والصور الطيب \* ووهيات وهي قضاي كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا كذا موجود مشار إليه ووراء العلم هناك لانه لا له ولولا دفع العقل والشرائع لكلمات من الاوليات وعرف كذب الوهم لواقفته العقل في مقاسات القياس لا في تقيض حكمه وانكساره وفيه عند الوصول أي التيقن والتباس المؤلف بها يسمى مسطرة والعرض منه اعطاء الحضم وتقبله (أقول) من غير اليقينية الشهوات وهي قضاي يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها بها بينهم اما اشتغالها على مصلحة جادة كقولنا بطل حسن والعقل قبيح \* واما ما في طبعهم من الرقة كقولنا مراعاة الصعاء محمودة \* واما ما فيهم من الحجة كقولنا كشف العورة مذموم \* واما الاعمالهم من (قال والعرض منه الزلم الحضم) أي اسكانه قس الجدلي قد يكون محسناً حقيقياً للرأي ودية سعيه ان لا يصير ملزوماً وقد يكون سائلاً معتزلاً عادماً يوسع ما يغايه سعيه ان يلزم الحضم (قال وهي قضاي يعترف بها جميع الناس) لم يرد بالناس الاستعراق الحقيقي اذ لا قصيدة يعترف بها جميع افراد الانسان بل المرئي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو ساعة أو غير ذلك فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة أي يحكم بها العقل لاجل اعتبار الناس ليخرج الاوليات أو تقييد القضاة غير اليقينية بقرينة القسم والقول به محذور ان يكون بعض القضاة من الاوليات باعتبارهم مشهورات باعتبار بيانهم كل واحد منهم قسماً للتأنيب أي القبيات وغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية غيبية باعتبار غير يقينية باعتبار آخر اذ لا يجمع اليقين بغيره وبهذا طبع فساد ما قيل ان قياس مؤلف من قضاي مشهورة أو مسطرة وان كانت في الواقع يقينية أو اولية على انه يستلزم دخال المسلمات الحس

بكره ان ترى عودته ويحصل له سبب رويته عصوية وحجة وصورة (قوله واما انصالاتهم) أي تأثر خوسهم للناشي في ذلك التاثر من طائفتهم أو من شرائع وآداب مثلاً قول من الهند أي الخوس ذبح الجيوب قبيح قضية مشهورة فيما بينهم وسبب شهرتها كراهيتهم لذبح الجيوب والكراهية تأثر واعمال القس وحرمة الكراهية تقتضي من اعتداهم لعدم دفعه وكذا دفع الجيوب غير قبيح قضية مشهورة عندنا بسبب شهرتها حسن دفعه ومثلاً الحسن الذي هو تأثر واعمال القس ناشي من ايجاد لايحه هذا مثلاً ما اذا كان للتأثر والاتصال صدرأ ونشأ من العامة أي الاعتدال مثلاً ما اذا

كل صادر من الشرائع كقولك الوتر مذموب فانه قصيدة مشهورة وسبب شهرتها تأثر القوس حسن الوتر وهذا انما جاء بتأنيدهم من الشرائع أي الاحاديث وبهذا أي عمل الشرائع على الاحاديث لم ان القضاة غير الشرائع وان الاعمال كانت حصص من فهم الشرائع وحصل سبب هذه الاعمال تلك القضاة ومثلاً ما اذا كان تأثر الاعمال ناشئ عن آداب غير شرعية كقولك ما دواة الدخان يجالسي أهل الفضل قبيح وغيره من هذا النوع فان هذه مشهورة وسبب شهرتها اصل القس وتأثرها بحسن عدم نقد وقبحه الثاني ذلك من أي لا ذنب الامور المستقيمة بين الناس كمال تحجيد زبدا لا يصل ذلك بمجالس أهل الفضل وكذا عمرو وحاصل وكل من فهم يعلم عليه فيؤخذ من اعتدال الافراد تلك القضية السلبية بسبب الاعمال الحاصل في القس تأمل

قوله لو فرض نفسه حايث الخ أي قاله لو خل مع هذه لا يحكم بان كشف العورة مذموم بخلاف كونه أو حد نصف الاثنين  
 فانه يحكم بها (قوله ولكن أهل صعدة الخ) لا ترى إلى المراكبة كان لم يصطلحوا على لافها أي معاشر القوم فتوات  
 أحد الزاوي ومن الغالب مدح من مشهورة فيهم دون غيرهم (قوله وهي قضايا تسم أي قضايا من الذي تسم من الخصم  
 أي يسم للخصم أي نفسها الخسم وهو الناظر في نفس الامم وقوله وبين عليها الكلام أي وفي إحدى على تلك القضايا كلام  
 دفع الخصم من قول لئلا يسمي للخصم ان سمت أي الخصم تلك القضايا (٢٤٧) وما تسم ليدعي وسقط اعتراضك

عدائهم كسبح دمع الحيوات عند أهل الهند وعدم فحمة عدد غيرهم \* وما من شرائع وأب  
 كالأمور الشرعية وغيرها واما مبلغ الشهرة بحيث تكتسب بالأوليات وخرق بينهما من الامساك لو  
 فرض نفسه حايث من جميع الامور لمائة لعقبة حكم بالأوليات دون للشهورات وهي قد تكون  
 صادقة وقد تكون كاذبة لمخالف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب عادتهم وآدابهم لكل أهل  
 صعدة أيضا مشهورات بحسب آدابهم \* وما للشك وهي قضايا تسم من الخصم وبين عليها الكلام  
 لغرض سواء كانت مسلمة فيها وبينها خاصة أو بين أهل السلم كتسليم القنينة مسائل أصول الفقه  
 كما يستدل التقية على وجوب الزكاة في حق النائمة قوله عليه الصلاة والسلام في المولى وكذا طوقا  
 الختم هذا خبر واحد فلا سلم له حجة فعول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن  
 تأخذ به مسائل والمباني المذهب من للشهورات والمسلمات يسمى جدلا والفرض منه الزم  
 الخصم واتفاق من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان \* ومنها للقولات وهي قضايا تؤخذ من  
 مستند فيه اما لاسم سيورى من المعجرات والفكرات كالآباء والأولاد \* وما لا اختصاصه عز  
 عمل ودين كاهل العلم والرحمة وهي نافذة حدة في تعظيم أمر الله تعالى والشبهة على خلق الله  
 تعالى \* ومنها المثلثات وهي قضايا يحكم بها النفس حكما واحدا مع تجويز قبضه كقولنا فلان  
 بطوف داليل وكل من بطوف داليل هو سارق فلان سارق والقياس المركب من القولات  
 والمنشآت تسمى خطابة

(قال تؤخذ من مستند فيه) فلا بد هنا أيضا من اعتبار الحقيقة أو التيقن بغير يقينية فلا يرد  
 ان لا يؤخذ من يستند فيه قد يكون يقينيا فلا يصح قوله والقياس المركب من القولات يسمى  
 خطابة (قال كالأباء عليهم الصلوة والسلام) انصوب تركه لأن القضايا المسأخوة من الأبناء  
 قضايا يقينية نظيرة مستفادة من قياس برهاني وهو أنه خبر من ثبت صدقه بالمعجرات وكل خبر  
 شاهد هذا فهو صادق ومنه اراد احصاء في غير الاحكام التلخيصية بل كذهم فيه مائل غلام  
 عدم وقوعه نقلا عن م. بن في محله (قال يحكم بها العقل حكما واحدا) أي سف الحكم بها  
 هو ان حجتين فيخرج المشهورات والمسلمات والقولات ويدخل التحريبات والنواهي والخصومات  
 القدر الواضحة حد بلزم ثم أنهم حصروا الحد والخطابة بالقياس لانهما لا يثبتون الا به والا فهما  
 قد يكمل استقراء وتخيلا

مكارة وإسكارة لإرواق (قوله واتفاق من هو قاصر الخ) وذلك كما يقال لقاصر عن ادراك البرهان اليقيني في أو حايث لو كان  
 هناك الممان لتسدت المشككة بدليل فساد المركب حين وجود وجيب لما قلنا فسدان غير يقينية ومسلطة (قوله تؤخذ من  
 يستند فيه) لا بد من اعتبار الحقيقة أي من حيث لا يستند فيه فلا يرد ان المأخوذ من يستند فيه قد يكون يقينيا فلا يصح  
 قوله والقياس المركب من المثلثات يسمى خطابة (قوله كالأباء) انصوب اسقطه لأن القضايا المسأخوة من الأبناء  
 يقينية لا بد كقينة يرواها هو ان هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجرات وكل خبر من هو كذلك فهو يقيني

( قوله والفرش منها ترعيب الناس الخ ) أي أن الفرش من الخطاة تحصيل أحكام تمنع الناس أو تصرفهم ليرضوا في الاتيان بها أو يفرغوا عنها منهم أمر لستش والحد ( قوله يحيل بها ) أي قصد انتفاع مدلول القضي في الحيل لتأثر النفس بالقبض أو البعد . اوجحين للترعيب أو الرعة ( قوله كما إذا قيل ) أي لمن لا يعرف الخبر وارتد ان ترعيب في شره ( قوله ولما قيل ) أي لمن لا يعرف حقيقة السبل وارتد ان شره ( قوله مرة موهوعة ) أي حصة المزارعة وقوله موهوعة أي مقيأة أي موهوعة لائق ( قوله وحرص منه فقال النفس الخ ) يعني ان الشمر أي للتكلم يورد القدمات الخفية على هيئة غيبات للتمتع بالنتيجة فكما غير معصوده ( ٢٤٨ ) منه بالأسفل المقصود منه الترعيب والتزهيب وهي بخرلة النتيجة ( قوله ويريد

والفرش من ترعيب الناس فيما بينهم من أمور معاشهم ومادهم كاهله الخطباء والوصلة \* ومن اضياف وهي قصيدة يحيل بها فائز النفس بها قبضاً وسطاً قصد أو ترعيب كما د قبل الخبر بقوله سبالة تسلط النفس وورعت في شرها \* وإذا قيل السبل مرة موهوعة انقصت وتنزعت عنه والقبض لما قلنا من قبض شمر أو الفرش من موهوعة التمس والترعيب والترعيب \* وسبالة الوحيات وهي قصيدة كادت تحكم به الوهم في أمور غير محسوسة \* وإنما قيد بالأمور الغير المحسوسة لأن حكم الوهم في المحسوسات ليس بالكذب كما اذا حكم بحس الحساء وقبح الشجواء وذلك لأن الوهم قوة حسانية للإنسان تدركها الخبرات للترعة من المحسوسات فهي تابعة للحس

( قل والفرش منها ترعيب الناس الخ ) أي الفرش من الخطاة تحصيل أحكام يمنع الناس أو تصرفهم ليرضوا في الاتيان منها أو يفرغوا عنها فيما لهم من الماشق والمعاد ( قال يحيل بها ) أي يوقع تلك القضاة في الحيل لتأثر النفس بالقبض أو البعد . اوجحين للترعة أو الرعة وذلك لأن النفس أطوع لتحصيل من التصديق لأنه أعرب والله ولا قلباً به سواء كان مسألة أو غير مسألة صادقة أو كاذبة وأسباب التخييل كثيرة بعضها شتى بالاعتد وبعضها بالخيال وبعضها بغير ذلك ( قال السبل مرة موهوعة ) أي نعم المبح صداً خيو وبأسكر الصغراء والتبوع في كروك كذا في الخراج ومنه التمسح مهيأة اسم الداعل أو المفعول ( فقل والفرش منها الخ ) يعني أن الشمر يورد القدمات الخفية على هيئة غيبات للناس للتمتع بالنتيجة فكما غير معصوده منه بالأسفل المقصود منه الترعيب والتزهيب وهي بخرلة النتيجة ( قال على وزن لطيف ) قال الحق المتنازلة في الوزن حيث تأمة نظماً وتريب الحركات ونسكبت وساسمها في القصد والمقدار بحيث تحد النفس من ادراكها لثمة معصودة بغيرها الدوق والافتاد شعر حواشيد ( قال وإنما قيد بالأمور الغير المحسوسة ) مع أن الكذاب للوهم لا يكون إلا فيما قيد الكاذب من غير ما لا شارة إلى أن حكم الوهم في الأمور المحسوسة ليس بكاتب ( قل قوة حسانية ) أي حالة في الجسم وهو آخر القطب الأوسط من الدماغ ( قال يدرك الخبرات للترعة الخ ) دور السكبات والخبرات

في ذلك ) أي يري ذلك التماس للنفس الشمر في ترعيبها يكرر على وزن حاس الخ \* وقوله ان يكون الشمر أظهر في محل الاضطرار تأمل ( قوله ان يكون الشمر ) على وزن الوزن كقالت السبل هو هيئة تأمة لتدبير رجب الحركات والسكبات وساسمها في القصد والمقدار بحيث تجد النفس من ادراكها لثمة معصودة ومنك ما اذا كان على وزن قول بعض الخواص \* ومن يستقيم بحرم ساء \* ومن يزع يحضر والترعيب والتكريم \* الله اعلم لا استقام فانه \* عموماً \* به اموحاج اللون \* تأمل ( قوله لان حكم الوحيات في محسوسات الخ ) أي فالوهم لا يقتضي بالمحسوسات

أي بالأمور المترعة من المحسوسات وكثرة شتى بالأمور الغير المحسوسة أي المترعة من غير محسوسات هذا طهره واطهر ما يأتي في قوله قوة حسانية الخ أنه إنما يتعلق بالأول فقط لأن يقال أن طبيعته الأولى وكارة يتهدى عن طبيعته التي لا تأتي يكون حكمه كذا وربما أفاد هنا قوله ما يأتي فان حكم على غير المحسوسات الخ ( قوله قوة حسانية ) أي حالة في الجسم وهو آخر القطب الأوسط من الدماغ ( قوله ما يدرك الخبرات للترعة الخ ) أي دور السكبات ودور الخبرات المترعة من غير المحسوسات ( قوله هي تابعة للحس ) أي فالوهم تابع للحس في الادراك وذلك كما لو نظرت إلى وجه شخص جيبي فتجده حسناً فالحس هو في مترعة من محسوس وهو الشخص وهذا الحس يدرك الوهم لا العقل لأن حسن

هذا الشخص بخصوصه جرت لا يدركه العقل لانه يدرك الالحاد وانما يدرك الحادثة المزعمة من المحسوسات الحادثة  
 الوهم لكن بعد ادراك الحركة (قوله هنا حكم على المحسوسات الخ) هي الامور الصرفة بها لا يدركها الوهم كما لو قلت  
 زيد حسن أو قبيح ضد حكمت بالحسن والقيح الشرطي للوهم (قوله وان حكم على غير محسوسات بأحكامها) أي بأحكام  
 المحسوسات كالحكم بان كل موجود مشعر اليه في الشدة حسنة وانما كان هناك لانه من جهة كل موجود للوهم من  
 وعلا فلا يتدار اليه اشارة حسنة لاسلام احية (قوله وان وراء العالم الخ) أي وكالحكم بان وراء العالم خلفه لا يذهب بالوراء  
 غير محسوس قادرا كانه واحد حكم عليه بأنه صماء وحلاء كذب والمراد بالعالم الرشود انطوى عليه فان قلت اذا كان الحكم  
 بان وراء العالم صماء كذب في الصادق فان توقف السجوح في ذلك غرضه وحكمه بذلك كاذب (قوله بان الوهم والحسن الخ)  
 دليل بما فيهم من قوله فان حكم على غير محسوسات يحى في العالم ذلك (٢٤٩) لان انما يحصل ذلك ان النفس

يعني الروح لا تدرك ذاتها  
 شيئا بل بواسطة العقل  
 والعقل لا يدرك الا الصحيح  
 فالوهم قد يسبق للنفس  
 قبل العقل فتسببه في  
 الاحكام في غير مركات  
 لعقل مثلا العقل لا يدرك  
 ان ادوى جسم بخلاف  
 الوهم فيدركه كذلك  
 فطرة يسبق الوهم للنفس  
 فتحكم الطبيعية وانما زاد  
 الخارج الحس في قوله  
 لان الوهم والحسن مع  
 ان الكلام في الوهم لان  
 الحس هو لادة قووم  
 اوميل في قوله سقا  
 للنفس بالذات واحدة من  
 السبق على انها حصلت  
 للنفس ووصلا بها قبل

فلما حكم على المحسوسات كان حكما صحيحا وحكما على غير محسوسات حكمها كانت كاذبة كالحكم  
 بان كل موجود مشعر اليه وان وراء العالم صماء لا يذهب فان الحس والقووم سيد الى انفس فهي  
 منجذبة اليها مسخرة لها حتى ان احكام الوهميات ربما تم تغير عندنا من الاوليات ولولا دفع العقل  
 بالشرع وتكذيبها احكام قووم في السم والاوليات ولم يكن يرتفع أصلا وما يعرف به كذب الوهم  
 انه يسبق للعقل في المقدمات المتقدمة فيقضي بحكمها كما يحكم الوهم بالحروف من حيث مع انه  
 يوافق العقل في أن اليب حاد والجد لا يمتد منه التسليم للولاء لئلا يتأخر به فاما وصل الوهم  
 والعقل الى النتيجة فكس قووم وانكسر والقباس لمركب منها يسمى مصدرة والعرض منه تحليل  
 الحس واسكانه وعطاة كاذبة مرفها الاحراز هنا قل  
 (والماتلة قبس بعد صوره بان لا يكون على هيئة متعده لاختلال شرطه مع محسوسات كسكية  
 الشريعة من غير المحسوسات (قوله فان الحس والقووم الخ) دليل لما فيهم من قوله فان حكم على  
 غير المحسوسات بأحكامها وهي أن يحكم على غير محسوسات مع كونها عامة للحس وللفق سقا  
 بالذات الواحدة من السبق يعني (يشتر كز قف) يعني انها حصلت للنفس ووصلا به قبل للعقل وهي  
 منجذبة اليها مسخرة لها فذلك لتسببها في الاحكام في غير مركاتها وفي انفس التسليم اليها المتوسطة  
 شغلتي من تحت بصيرة المجهول من السبق يعني (البدن) واللب ووجد ونكس من حد شرف من  
 السكوس يعني بركتق والمعلقة مشتقة من سوف وهي الحسكة ومن اسما وهو اللبس وسما  
 الحسكة المذمومة (قال والمعلقة الخ) المعلقة اهم من السفطة لشموها للقباس لقاسد الصورة  
 قد كرهاها استمر لادى لان المعلقة في بيان مواد الاقضية (قال لا يكون على هيئة متعده)  
 سكن يكون شبيهة بها ولذا يقع العقل

العقل هي منجذبة اليها لتسببها لها فذلك لتسببها في الاحكام في غير مركات لعقل (قوله ربما تم تغير عندنا من الاوليات)  
 وذلك كاعتقاد الكافر ان اللوحي لا يشوب فان ذلك صواب بمرارة الاوليات لم يحسب الحس والقووم (قوله ولولا دفع العقل  
 والشرائع الخ) أي كدفع العقل ان الله حسم ودفع الشرائع كون لئلا لا يمت (قوله في القباس) أي الاحكام الوهمية  
 (قوله ولم يكن يرتفع أصلا) أي ولم يقرب ذلك لالتباس من لرفع (قوله انه يصادف) لعقل أي الوهم يوافق العقل في  
 القديسات الخ) وبنوه ما حكم أي الوهم بها (قوله مكس) من مد صرف أي جمع (قوله وسفطة) مشتقة من سوف  
 وهي الحسكة ومن اسما وهو اللبس وسما الحسكة المذمومة (قوله لا يمتد لادى عنها) أي فلا يرتفعها وانما بها الغير يعرف  
 (قوله للماتلة قبس الخ) المعلقة ثم من السفطة شموها للقباس لقاسد الصورة قد كرهاها استمر لادى لان المعلقة في  
 بيان مواد الاقضية (قوله بان لا يكون على هيئة متعده) أي لكن تكون شبيهة لها وانما يقع القاطع

(قوله كنوناً كل انسان شر الخ) حاصله ان الدعوى كل انسان صفاك وهي عين الكبرى لان كل شر صفاك مراد لكل انسان صفاك لان البشر هو الحيوان القاطن في غلاف انسا هو في المقام على اقل في الصغرى ماضى لانعدام احتمال الموضوع في السابق لان عرصة تحقيق الدعوى والتي له التمسك بدليل غير متيج حسسه من مقصوده لانه لما استدعى الشيء نفسه لم يحصل مطلوبه (قوله كنوناً بصورة القرس الخ) فالكذب انما هو في الصغرى ان اردت من الحقيقة والكبرى صادقة ان جعلت موضوعه القرس اخفيق وان اردت منه القرس مطابقاً حقيقياً أو مجرداً فهي كاذبة أيضاً ، لكن على الاول لم يتكرر احد الاوسط فهو فاسد من حيث (٢٥٠) اهية أيضاً (قوله نتج بعض الانسان فرس) أي لانه من الشكل الثالث

أو اسكيبه أو الخجعة أو مائة من يكون بعض المقدمة ولطوب شيئا واحداً ان كان الاصلان مترادفة كنوناً كل انسان بشر وكل بشر صفاك على أساس صفاك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة المقدم كنوناً بصورة القرس القروش على الخاطئ هذا فرس وكل فرس صفاك ينتج ان تلك الصورة صفاك أو من جهة التي كعدم مراعاة وجود الموضوع في الوجهة كنوناً كل الانسان وقرس فهو انسان وكل انسان وقرس فهو فرس ينتج بعض الاصلان فرس ووضع التصديقية مقام الكلية كنوناً الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان جنس وأخذ الامور الدعية مكانها البدية والعكس فذلك غير اعانة كل ذلك ثباتاً يقع في المقام واستبعد للعاطلة يسمى سوف حتماً ان قابل بها الحكمي وعند عسا ان قابل بها الحكمي (

(قوله) انما عسا قيس فاسد اما من جهة الصورة أو من جهة مائة ماضى من جهة الصورة فإن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكلية أو الكلية أو الخجعة كما اذا كان كبرى تشكل الاول حرجية أو صغرى مائة أو ممكنة ماضى من جهة مائة من يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً وهو صادقة على المطلوب كنوناً كل انسان بشر وكل بشر صفاك على انسان صفاك أو بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبه لكاذب بالصادق اما من حيث الصورة أو من حيث الشيء ماضى من حيث الصورة كنوناً بصورة القرس القروش على الجدار انها فرس وكل فرس صفاك ينتج ان تلك الصورة صفاك ماضى من حيث معنى حكمهم رعاية وجود الموضوع في الوجهة كنوناً كل انسان وقرس فهو انسان وكل انسان وقرس فهو فرس ينتج بعض الاصلان فرس ولطوب فيه ان موضوع المقامين ليس موجود ماضى من حيث ماضى عليه انه انسان وقرس وكوضع القضية الطبيعية مقدم الكلية كنوناً الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان جنس وربما تغير المارة وشال الجنس ثابت فحيوان والحيوان ثابت للانسان والكتب ثبات فشيء ثابت لذلك الشيء يكون اجنس كذا للانسان ووجه الخط ان الكبرى ليست كلية (قال وهو الصادقة على المطلوب) في الصراح (جون كسى عن اوفرو حقر) خال صدرت على كذا

وهو لا ينتج الا جزئية كما مر (قوله وهو الصادقة على المطلوب) يشبه صادق على كذا ماضى منه فاستدل حين أخذ المضي جراً من القليل من السائل من مطلوبه (قوله) ان يس شيء موجود يصدق عليه انه انسان وقرس) أي ليس شيء واحد يصدق عليه الامر ان في آن واحد واذا لم يكن شيء موضوعاً بهذه الصفة فالصغرى كاذبة ووجه كون هذا القياس يشبه الصادق من حيث المضى لانك تقول كل انسان وخلق حيوان وكل حيوان وناطق ناطق ينتج بعض الطيور ناطق هو صادق قرناً بنوعهم ان هذا وهو كل انسان وقرس حيوان

الخجعة منه جميع استلزام الشكل لغيره فها كل ما نحن فيه يشبه الصادق سبب هذا الجامع تأمل وكاحد (قوله) ينتج ان الانسان جنس) وهو من الشكل الاول فالنتيجة كاذبة شبيهة بالصادق وقد يقال الكذب انسا هو في الحقيقة لا في السادة لان الحكم على الطيور ان الجنس انسا هو بالشرط لطبيعته فليس ذلك كذب لكونها كاذبة تشبه صادقة (قوله) ويقال الجنس كذا الخ) هذا من قيس مشابهة (قوله) والثبات ثبات الشيء الخ) حصة قضية مسلمة فقتضاء انه يثبت الصدق في النتيجة مع انها كاذبة وقد يقال جهة الثبوت ماضى لان الجنس ثابت لحيوان في الدهن والحيوان ثابت للانسان في الخارج (قوله ان الكبرى ليست بكلمة) وهي كونها والحيوان جنس وانما كانت ليست بكلمة فكيف يقال أن الكذب من حيث المقدمة



(قوله) وكأخذ التعديلات (الح) أي وكأخذ الأمور الذخية التي لا يثبت لها إلا في الله فكأن الأمور الوجودية في الله كالحديث فله أمر دعي لأنه الوجود بعد عدم الوجود أمر اضاري وقد أخذ مكان الخارعي حكم عليه بالحديث مع أن الحادث هو الموجود في الخارج المبدئي لعدم حتى موضوعه أن يكون خارجياً قد حسن محمد دعي (قوله) الجوهر موجود في النفس (الح) أن جوهر موجود في الخارج والموجود في الله إنما هو سورة (٢٥٦) قد أخذ الخارعي مكان

وأخذ التعديلات مكان الخارجيات كقوله الحديث حدث وكل حدث له حدوث فالحديث حادث وأخذ الخارجيات مكان التعديلات كقوله الجوهر موجود في الله وكل موجود في الله قائم بالله وكل قائم بالله فهو عرض ينتج داخله عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك للتألف فيه القبط وفي أحد وضع طبيعي مكان الكلية من مذهب ثلاثة فدر لأن الفساد فيه ليس إلا لاحتلال شرط الاتساع الذي هو الكلية حينئذ يكون من باب فساد الصورة لا مادة ومن يستعمل المتألفه فإن قابل بها الحكم فهو سوسطاني ومن قابل به الحدلي فهو مشائني قال

(البحث الثاني في أجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها وماد وهي حدود الموضوعات وأجزاء وأجزاء إلهية) وللغنائم غير الدائمة في نفسها لحدوثها على سبيل الوضع كقولنا ثا أن مثل بين كل سطرين محط مسلم بأن نسل أي مد على كل قوله مثلاً دائرة والقدسات آتية بنفسها كقولنا للثواب المساوية لثواب واحد متساوية ومسائل وهي القضايا التي يعالجها مسألة محمولاتها إلى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل منسار لما مشارك للأخر أو ما بين له وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يجيبه في الطرف قد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تصفيفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط كان رأوي حيه أما قائم أو مساويين لمواضع تكون عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث زاويتين قائمتين وأما محمولات خارجة عن موضوعاتها لانتع أن يكون جزء التي مطلقاً بثبوتها بالبرهان .. وليكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة وأما واحد لأرباب النقل الهداية والصلابة على عمد وآله متني الخلاف في المسألة وأما ما أوردهم أهل الدراية والحمد لله أولاً وآخراً

(أقول) أجزاء اليوم ثلاثة موضوعات وماد ومسائل أما الموضوع فقد عرفت في صدر الكتاب

(قال كنهه) فلهذا (الح) أي الأمور الذخية مكان الأمور الخارجية كل الحديث أمر ذهني أخذ مكان الخارعي حكم عليه بالحديث إذ الحادث هو الموجود الخارعي المبني بعدم (قال الجوهر موجود في الله) قال الجوهر هو الموجود في الخارج والوجود في الله سورة قد أمم الخارعي مكان الذهني (قال وفي أحد وضع الطبيعي (الح) أحيب أنه إن افترت تلك الطبيعة الطبيعية كان الفساد من جهة الصورة وإن افترت كلية توقعها كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة ولاجل الأجازين عدم للفساد ههنا من ماد الحادث في الطبع الخارعي من ماد الصورة (قال أبو سوسطاني) أي معسوب إلى الحكمة المتوهمه إروها ومشائية (يا ليتك تذكر شردا ليقول)

(م - ٣٣ - شرح المشيئة الثاني) يتناول النوع الثاني أو الثالث (قوله قابل بها الحكم) أي رد بها عليه (وقوله) يقال له سوسطاني أي معسوب إلى الحكمة المتوهمه إروها ومشائية (يا ليتك تذكر شردا ليقول) علة من علة شرعية دالة شرعية لظهور رجحان بمص هو مخصوص بالبحث في الأدلة الشرعية لأجل الظاهر لمحق وأما الفلاسفة في ذلك حكيم إلهية يقال له بطلان في غير مشائني أي منه قسراً مأخوذ من الشككة في إثارة الشر



يجب ان يحصل مثالا لمصادراته فيكون اما وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان من قائلتين على الخطين انا  
الخارجيتين تلك الجهة لتتباين جكدا \ / ويمكن الجواب عن الفارح ان قال ان (٢٥٣) بقسمة الواحدة قد تكون

في كون الموضوع جزءا من العلم على حدة نظرا له ان اريد به التصديق بالوصوعية فهو ليس من  
جزءه العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه على ما مر وان اريد به  
تصور الموضوع فهو من المادى وليس جزء آخر بالاستقلال \* وما للسائل من الجواب ان  
يرى عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومخولات \* اما موضوعاتها فقد تكون موضوع  
العلم كقولنا كل مقداره اما مشترك لا حر او معين \* والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون  
موضوع العلم مع عرض دأى كقولنا

(قوله وفي كون الموضوع جزءا من العلم على حدة نظر) فورا قد أحسب من النظر شع المحصر وهو  
ان لا يريد بكون الموضوع جزءا من صورته جزءا من العلم حتى يسرح في المادى التصورية ولا ان  
التصديق يكون موضوعه العلم جزءا من هذا التصديق خارج عن العلم اتفاقا \* وكيف بعد  
حرأى به بل تريد بكونه جزءا من سائر التصديق بوجود الموضوع جزءا من العلم وهذا الجواب  
مردود لان الشيخ الرئيس قد سرح به في شفاء يثبت التصديق بوجود الموضوع من المادى  
التصديقية فلا يكون أيضا جزءا على حدة بل مدروس في المادى التصديقية والله الموفق للصواب  
والله المرجع والمآب ﴿ع﴾

الاصول الوصوعية وهو الظاهر في لا فرق بين هذا وبين قولنا ان نفس بين كل تقطين  
في قولنا لكل فلما حسن الخطي وورد مثال المصادرة قول قديس ادا وقع خط على خطين وكانت  
الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين كان الحيزان الخارجتا تلك الجهة لتتباين لكن المقسمة  
الواحدة قد يكون اسلا موضوعا عند شععي ومصادرة عند آخر فيجوز ان يختلف ذلك القول  
عند الشارح بالحق (قوله ان التصديق بوجود الموضوع) في الطرف الاخر عروس  
الموعرض القاسية له دعنا أو خارجا (قوله قد سرح به في الشفاء) حيث قال ووضع وجوده من  
سعة مدي الصناعة التي يسمى أسولا موضوعا لانه مقسمة مشكوك في متى تنبأ الصناعة تنبأ  
ولا يجهل به ان قدر المادى التصديقية بما يتألف منها دلائل السائل كما وقع في الشفاء  
ان المبادى منها ما يبرهن به على للسائل قائم التصديق بوجوده ليس منها وان قدر بما يتوقف عليه  
السائل دخل فيها ان لا شك ان ثبوت الاوضاع القياسية متوقف على وجود الموضوع في طرفه  
ثبوت (قال بل هو من مقدمات الشروع) في مقدمة الشروع حرجة عن العلم والارام الدور  
كامر (قال ان كانت كسبة) في اندرة الى حور كون السئلة ذهنية يورد في العلم الازالة  
حتمه أو لبيان ليها كما سرح به في شرح بلوائف \* وقد اشغق الفتازنى لسئلة لا تكون الا  
فكرية وهذا يجب لا خلاف فيه لاجد وما قال المدرس من احياله كونها غير كسبية سبوا طاهر  
(قال كل مقدار استدار لا حر او معين) مشاركة للتقديرين ان يمدحا صديقر الواحد كالأربعة  
والثانية ما شبهه

اصلا موضوعا عند شععي  
مصادرة عند آخر فيجوز  
ان يختلف ذلك القول  
عند كور عند الفارح وعند  
غيره (قوله ان اريد به  
التصديق بالوصوعية) اني  
يكون موضوعا أي التصديق  
يكون السئلة مشلا  
موضوعا وله وليس جزءا  
آخر بالاستقلال أي بل  
ليس جزءا سلا كسبية  
اد الحق ان العلم ان النسب  
الصادقة أو النسبة أو  
التصديق بالنسب والندى  
والموضوع حرجي عن  
العلم لا اجراء له اصلا لما  
ذكره لشارحه المصنف  
من انه اجراء للعلوم  
خلافا لتحقيق (قوله في  
الطالب) أي بالنسبة  
(قوله التي يبرهن على)  
أي يقام عليها البرهان في  
الفاصل ولو طياً وليس  
الراد ما يفسده بقبية  
فقط (قوله ان كانت كسبية)  
فيه شبه ان مسائل  
العلم منها ما هو كسبي ومنها  
ما هو ضروري ارد هذا  
بسلامة السئلة فالا ان  
السئلة لا تكون الا ذهنية

ولا احتلال في هذا لاجد وما قاله المدرس من احياله كونها غير كسبية سبوا طاهر وما زعم يقولون ضرورية السائل  
ليست من العلوم (قوله كل مقدار مشترك الخ) وذلك كالأربعة والتي بينهما مشاركان في الضعيفة ومن المقادير والأربعة  
والسمة قلها متبنيان (قوله والمقدار موضوع علم الهندسة) أي والله وقع موضوع مسئلة من مسائل ذلك العلم

(قوله كل مقدار وسط في النسبة الخ) وذلك لآرامه والثانية والاشية فان نسبة الارعة كمنسة لارعة النهائية فانها من الطرفين  
كل من السطح مساويا لمقطع صرب الوسط في نفسه طول الشرح وسط في النسبة أي نسبة أحدها للأخر كالارعة في المثال المذكور  
قائه وسط في النسبة وقوله هو أي ذلك الوسط وقوله ضلع ما أي ضلع عدد وهو الستة عشر (قوله أسطح بذلك العدد) أي النسبة  
عشر الطراف أي الاثنين والثانية ومعنى كونها احاطا به أي اذا صربتها في بعض حصل ذلك العدد (قوله هو) أي الوسط  
مرض ذاتي أي من حيث هو وسط (قوله يمكن نصيبه) لأن يعمل نقطة في هذه الجهة ونقطة في الجهة  
الجهة الأخرى اذا خط مارا بمن (٢٥٤) قطعت ما كثر (قوله كل خط قام على خط) هكذا

بمن  
جاءه

والرأى زاوية المثلث  
الصحيح عند ملتقى الجبلين  
(قوله كل مثلث) فان زواياه  
تبلغ حكما



مثلثان كل واحد مثنو  
على زاوية قائمة وحادثين  
والمحاذات مقدار قائمة  
فلها كل مثلث زواياه  
مثل قائمتين (قوله كل مثلث  
مثنوي) هكذا  
فأخط الأسفل قاعدة  
والدائرة مسافان على أوتان  
الحادثين عند طرفي القاعدة  
مساويين اذا كان المسافان  
متساويين فمما (قوله  
وأن محمولها) أي محمولان  
المساوئ كالصلاة واجبة

كل مقدار وسط في النسبة فهو صنع ما يحيط به الصرفان فالقادر موضوع المم وقد أخذ في نسبة  
مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي هو قد يكون نوع موضوع المم كقولنا كل خط يمكن  
نصيبه فان الخط نوع من القادر وقد يكون نوع موضوع المم مع عرض ذاتي كمقولنا كل خط  
قام على خط فان زاوية جنبيه اما قائمتين أو مساويتين فلها فخط نوع من القادر وقد أخذ في  
نسبة مع قيامه على خط آخر وهو عرض ذاتي لمستدر وقد يكون موضوعا غير ضاغطا كمقولنا  
كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين فمثلث مرض ذاتي القادر وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا  
كل مثلث متساوي الساقين فان زواياه قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل والجهة هي ما  
موضوعات المم أو أجزاءها أو أصراسها الذاتية أو حريتها \* ولما محمولها فهي الأعراض  
الذاتية لموضوع المم فلا بد أن تكون خارجة من موضوعها لاستيعاب أن يكون جزء الشيء معلوما  
بالرعيان لأن الأجزاء بينة الثبوت لشيء

ولكن هذا آخر ما أردت إيراد في هذه الأوراق \* وألحقه لواجب الوجود منفيش لا زوايا \*  
والصلاة على أفضل البشر على الإطلاق \* عند البهوت للتبسم مكارم الأخلاق \* وعلى آله معاصي  
الذي هو أعجابه معانيه المحيي ﴿تم﴾

(قال مع كونه وسطا في النسبة) أي كونه بين مقدارين نسبة إلى أحدهما مثل نسبة الآخر  
إليه كالارعة بين الاثنين والنسبة فيها نصف الثانية كما أن الاثنين نصف لمبا ومعنى كونه ضلع  
ما يحيط به الطرافان أن الحاصل من ضرب في نفسه مثل الحاصل من ضرب أحد الطرفين في  
الآخر (قال بينة الثبوت لشيء الخ) لا حياء به بعد تصور الشيء بوجه هو مناط الحكم أي  
الكيفية ولا يمكن بيان حياء أنه يعني لا يسل فلا يكون مسئلة من الفصل \* وهذا اندفع ما قبل  
أن يجوز أن يكون مسئلة غير كسبية والفرع حوز ذلك \* لقد استراح بيان البيان هو  
الملك للدين عن كشف القناع عن وجود حرائقه ما اودع في المكتاتين بحيث يجل على مصبه  
التحقيق ووقع استار الشكوك والأوهام بحيث ينير بساعة أرباب التحقيق والله للمهم للحوادث  
والله الرحيم والاعاب ﴿تم﴾

فقد سمع من حري من حريته موضوع المم الذي هو أصله لكثيرين في حوز الذي هو عرض ذاتي الموضوع وقد تقدم محقق الثاني في  
صدر الكتاب (قوله لأن الأجزاء بينة الثبوت لشيء الخ) أي أن جزء الشيء ثابت له بالضرورة والرض بيان غير الثابت \*  
وهذا آخر ما يسر جمعه من تدريس شيخ العلامة للدوى حطه على القطب بمرح التسمية حين مرأه سنة ١٢٧٦ وحينها قد وقع له أن يكل  
قلبه هذه الخواص المباركة من أسحة متقولة من مسودة التؤلف والحمد لله رب العالمين وله النفس والذرة وغفر لنا  
ولو لم يكن مشايعا وكل السبعين والمسلمات هاه سيد السادات سيده مولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا سحان  
وبك وب العزة من يصنعون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴿تم﴾

## ﴿ فهرست المجلد الثاني من شرح العطب على النعمية ﴾

٧	المقالة الثالثة في القضايا وأحكامها ودعا مقدمة وثلاثة فصول « أما القصة فيها تعريف
١٠	لقصة وأقسامها الاولى
١٥	الفصل الاول في الحماية وفيه أربعة مباحث بحث الاول في أجزائها وأقسامها
٣٠	البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع
٥٢	البحث الثالث في المدول والتحصين
١٣٣	البحث الرابع في القضايا للوجهة
٨٨	الفصل الثاني في أقسام الشرطية
١١٦	الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث للبحث الاول في الشاخص
١٤٠	البحث الثاني في العكس المستوي
١٦٩	البحث الثالث في عكس التعويض
١٨٢	البحث الرابع في تلازم الشرطيات
١٨٤	المقالة الثالثة في القياس وفيه خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه
٢١٠	الفصل الثاني في المختلطات
٢٣١	الفصل الثالث في الاقترايات الكافية من الشرطيات
٢٣٧	الفصل الرابع في القياس الاستثنائي
٢٣٩	الفصل الخامس في لواحق القياس
٢٤٠	وأما الحاشية ففيها بحثان للبحث الاول في مواد الانقصة
٢٥١	البحث الثاني في أجزائه المطلوب

﴿ تمت ﴾

## ﴿ تنبيه ﴾

حصل سوء في نمرة مائة ( ٣٠ ) موضع ( ٢٢٧ ) ذلك ( ٢٣٣ ) فالاعتبار بعدم الالتزام بالتيه

﴿ حاشية المحقق الدواني على حاشية الشرف الجرجاني على شرح انطرب ﴾

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جل من ظهرت على حاشية الاكوا أسرار قدرته الشاملة \* وحر من بهوت عن غواني الاعيان آكرو حركته الكاملة \* كل للخلق  
عن ميدن كلاله \* ووقف انهم دون مرادات حبه \* ياور لود يحيا من فرط الظهور \* أنت نور كل شيء \* ملك ظهور كل شيء  
أفص علينا أنوار مرانت \* وحب عن ظلمات الطوى شروق به عبك \* وعد على السكابين من أولى قرباتك \* وخص من نيا  
عبد واهل فضلاتك \* وبه يقول العفري على عود به الخفي محمد بن سعد الله والي الصديقي كثيرا ما ألح عليّ "أحوالي  
وحال القراح خلاني ان جمع فلم ما كنت أني عليهم أنه حاشية شرح الشمسية وحاشية من الروايات \* واعلم فلم في هذا  
التدوين ما كنت أؤمل من نحاس المراد \* وكنت تخفف منه ما فيه من غرق البال ولشئت الاحوال \* وان الزمان قد  
طع في فضل الافضل يده \* ورمع الارزاق منهم مع الكثير من غيرها في الأفق \* ولا سيما بلاد فارس وعراق وجموعاً  
مهما موطن بين مسقط ومشتل مراس الى ان لم يبق بشوة اقتراحهم في مكان الاعتدال عه وسده فزدت الخاضع دون طوارق  
الاشاع في كل وهب \* خضعت فيه وانما بقا سبحانه وراسياً ان يصل من وجهه الاقدس بمددي \* وقد بحس تأييداته عهدي  
حق أومي فيه من سهم الفطر عطف صواب \* وأطبل التمدل فيما يلزم تصديقه بدار فضل الخطاب \* ولعلم ان التاخر فيه  
لا يطمع في الجزئية الرفية اذ هي مع عدم تبعها في الاعلى لأسع صاحبها السكال فلا أتوجه اليها بل أصر في هذه البداية  
الى تحقيق مسائل هي أميات المطالب الحلأ \* واقصر على توجيه خصوصيات الكتاب على ما هو الأسلم من التكلف حسب رأيي  
وأشع لا يكلام في تحقيق مقصد التمس هي خرفي ومرمدي ومنهائي بحدود الامانة سليمة والعدل للضرورة للدين سلب  
أصار سائرهم عن عشوة الاحوال \* وبحت صلاتهم عن آفات الحسد والراء وقيل بحم فان أكثرهم ساهلون وسهلون \* والله  
بحق الطول ولو كره لايستون ﴿ قال اصنف ورتبه ان ﴾ للترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبه وهو بحسب المنظر لا يقص  
الصلة على قدر ان يكون بتصميم الاشياء \* واما ان يراد بحدود على هذا الاسلوب الخاص \* فقد ان يقال بتخصيص السه فان  
البدء بتدريسي \* الى اسلوبه يقال بني الشعر على طريقتين أو يشار الترتيب بتدريسي على سناه على ان معنى ترتيب الشكل جعل احكامه  
مرتبة بحيث يجمع كل واحد في مرتبه وهذا يتصور على اعمده مختلفة فتدريسي على اي القولين الواقع هو عليه فتأمل فيه ﴿ قال  
الشاعر في رسالة مقربة ﴾ قد يتوهم منه انه أشار الى ان الظاهر ان يقول وتنبه لرجوع الصديق الى الرسالة وان التذكير في عبارة  
المرق فتأمل وليس كذلك اذ المراد بالرسالة في بعض هذه المقام فلا يمكن رجوع الصديق اليه اذ المراد ليس هو لفظ الرسالة بل  
الظاهر هو التذكير وعوده الى الكتاب \* قال شرح قرر حاصل ادنى ولما غير الاسلوب عن اسلوب المتن فافهم ﴿ قال الشاعر  
وثلاث مقالات ﴾ حكما وحدا في عبارة شعر والخطرون فيه يترقون الى وجهه وبحسب وسلك منها أقوال \* فن الاول من  
وجه حديثه ان الشكر يقتضي الحكم زيادة واحد منها وبين الاول لان الانسب التعميل بعد الاحمال فالله ان يحمل في  
الاول ولا بين بعد الثلاث لتعميل به بعد وهو قاسم لاه لوحكم زيادة الثاني أيضاً كان ضيلاً بعد الاجمال اذ لم بين قولاً  
المقصود بل يحمل به ثم يصل \* وليس لك ان نزع ان المناسب ان يحسن الاحمال في الاول من جميع الوجود حتى من حيث العدد

ان لا يرد شيوع تعيين المقادير أولا ولا في حصة هـ ونهـ من وجهه بان الحكم بزيادة الاول حل حتماً واحد على التام وهو زيادة  
لعدد ثلاث والحكم بزيادة الثاني حل حتمين بزيادة وحققة هـ وهو انه لان في الاول ايسار حققة وقوع خطأ في الاول اقرب  
من الثاني لان زيادة الخطأ بين كلين متماثلين في السكناة سبهما اقرب وقوعاس زودتين بين اثنين متماثلين بحسب السكناة وهما من  
هـ واهـ صـ ايساراً والوجه الوجه الظاهر من عبارات الختي بلا كلمة هو اختلاف نسخ في الاول وقوعها في الثاني وتغيره ان  
الاحار فالتى هي التى يثنى سبق سخته اليه هي الثانية على متحقق قطعاً شهادة توافق النسخ ولا يد من اشتغال الاول وقد  
أشار اليه إشارة ملهية حيث قال حكماً واحداً في كثير من النسخ ثم قال يدك على ذلك قوله فيما هـ وان لثلاثات ثلاث هـ  
وسبق وجود الثاني مسبق الامر لمرر المتفق عليه يظهر منه ان الاول يوجد في كثير من النسخ والثاني في حينها ومن  
الاخرين من أجاب بان الاول لبيان الحال من العلم مقامه والاعادة في الثاني لعدم العهد وأيدت بإعادة مدح المطابع عنوان  
أقدم كتابه حيث قال القسم الاول من الكتاب في معنى معاني والبيان هـ ما ذكره في مطلع كنهه ولا يحق انه ليس بها  
هـ عهد بخلاف ما في ناسخ ومنهم من أجاب بان المرر ليس هو ثلاث معطى بل هو ثلاث لعدم بقوله أولها في المردفات ولا  
يحق في كونه تعسفاً وانه لا يتوجه على الوجه الوجه اه الاحار الثلاث لعدم بعض الاحار الثلاث فهو الخلفية لا يدفع  
الزينة وانه حينئذ يقع طول الفصل بين سائر الاخبار لتحليل مباحث السكناة بينه وبين عديدها فهم وتعرف الدال على افاده  
المدقق قدس سره وانه لا حاجة في كلامه الى التوجه بل هو نفسه كونه تحقيقه بشهادة ما قبل التمام نقطة كثرها المخلعون  
(قوله والدليل على ذلك انه الخ) أي لا وقع في مغايرة التصديق فلا بد ان يحمل على معنى يقاها امد محسوب ذو الامر أهميتها  
ولا يمكن في معنى الفرد ما يدل القضية بمحسوب لتحمل على ما قابل الامر الاثر بها أي بل لا داعي لما يدل المرك  
مطلقاً فانه أمد بالنسبة الى المقادير من الجهة الخارجية (قوله وأيضاً اننا كانت القضية جراً الخ) فيه بحث لئلا سلم ان الشروع في  
جزء من أجزاء الشيء كيف ما كان شروع في ذلك الشيء بل الشروع في الشيء هو الشروع في جزء من أجزائه بقصد  
تحصيل ذلك الشيء الا ترى ان من خرج من داره بقصد السوق مثلاً لأخذ له شارع في حجر لشرق أو الغرب مثلاً ولان  
معاً ذلك فلا سلم ان الشروع في العلم بهذا الشيء يتوقف على الشروع في المقدمة طوإ ان يتصور جزء منه ويصدق بانيته  
فيحصله وهكذا في كل جزء حتى يحصل العلم بدون تصور سم وان صدق بانيته والحاصل انه لا شك في امكان تحصيل مسألة  
مسألة من العلم الى ان يتم بدون تصور ذلك العلم وبانيته فان تحقق في هذه الصورة الشروع في العلم حل قولهم الشروع في العلم  
يتوقف على تصور العلم والتصديق به وانه لا يتحقق قائما هو بناء على اعتبار النسخ في الشروع في العلم بل كونه المقدمة الثالثة  
ان الشروع في المقدمه مشروط في العلم وعلى التقديرين لا ثبت الدور على فرض كون المقدمة جزء منه بل هذه الصورة يتجلى في  
الحاجة الى تصور العلم وبانيته في نفسه كما سنبينه (قوله فيكون الشروع في المطلق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً الخ)  
في حاشية المطالع انه يلزم الدور وهو الوجه لان الشروع في العلم يتوقف على حدود المقدمة وحصولها يتوقف على الشروع  
فيها لانها ذات اجراء مربية في الحصول وحصول ذي الاجزاء كسكن يتوقف على التمسك بجزء من جرائه أي الشروع  
فيه فالشروع في المقدمة يتوقف على نفسه وانما لم يصرح به ذلك لان ملأ لعدد توقف الشيء على نفسه كما كتبه  
احتمالاً (هذا يؤولك ان تقول متى تحقق توقف الشيء على نفسه تحقق توقف الشيء على ما يتوقف عليه لاسيما مثلاً يتوقف على  
نفسه فهو يتوقف على ما يتوقف عليه أي نفسه) وضع توقف الشيء على نفسه يستلزم توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو  
الدور لا يتم في الدور ان يكون للوقوف عليه غير الوقوف بل هو نعم فهم فيه دقة ما (قوله والجواب اننى الكلام  
مضافاً مضافاً) قد يقال الوجود هنا اشباحي سواء قدر الكتب ولا بد يجوز ان يعلم من بدرج لاس كتب المطلق وانما  
حل الوجود على ذلك فلا حاجة الى التفسير لان مقدمة العلم وان كانت حاوية عنه يستلزم ان يتم فيه تقدير الكتب  
من غير ان يشمل الوجود على الاستصحاب بقصد ومعه فهو وهذا لما نعلمه المحصولون بالدور ونحن نقول لا يعمى عليك ان  
المنهزم عرفاً من قوله يجب ان يعلم من كتابك تلك المسألة انه يجب اشغال كتابك على تلك المسألة وكونه بحثاً من بين تلك

السؤال لانه يجب على الاشخاص او يستحسن لهم ان يسموه من كتابك لاسيما غيره فلا حاجة مع تقدير الكتاب الى جعل  
 الوجوب استحصائياً ولو حل على الاستحصائي فلا ينمو تقدير لان الخارج عن التقييد كما لا يجب ان يعلم فيه لا يستحسن ان  
 يعلم فيه اذ ليس معنى كونه معوماً فيه انه معلوم فيها بين مسائله والا فالخارج عن العلم قد يجب ان يعلم فيه هذا المعنى ان يكون  
 متوقفاً على بعض مسائله سده لبعض آخره وأيضاً للتقدير من قولك علمت هذه المسألة في العلم لقلاني أو هذه المسألة تسمى  
 ذلك العلم أنها من مسائل ذلك العلم لانه يعلم فيه بين مسائله. الا ترى انه لو قلت يعلم في علمه لتعلق ان التوافق قد  
 يكون معنى أو العاصلة أو عدا من مسائله ثم اخبر فذكر فيها بين مسائله استيراداً ثم صحت نفسك ما ذكر فثبتا السؤال  
 في الحقيقة بطل في هويته ان في كثير من النسخ هكذا لان منهو شرح عنه لا يعلم فيه بلا تعيد بالوجوب والتقييد على معنى  
 الحضي الآخر لثبوتها للعلم وله مدخل في تأكيد السؤال وعده قد انعكس الامر فالحل على الاستحصائي لا تقدير  
 لبعضها فاسد ومعه لتو قانهم. وقد يحار من أصل السؤال بالاستخدام في قوله فيه وهو محوم حول توجيه اعني وبوجوه آخر  
 تركها للاحكام ويمكن ان يقال ان قوله في المطلق متناقض معب هو خلاصة المعنى ان يكون العلم بها من واجبات المطلق وذلك لا يقتضي  
 كونها جزء منه اذ يصح ان يقال يجب في الصلاة الوضوء فان حلالة تعلق وجوبه لثبوتها بقية تعلق الطرف بالطرف وقد  
 (قال او عن المركبات التي المقصودة بالذات) ملحصة ان المراد بالمقصود بالذات ما يكون معرفة احواله والتفكر فيه مقصوداً  
 أولاً في العلم وذلك بان يرتب عليه عية العلم بالواسطة وهو هه القول الشاح والجهة لان معرفة حالها هو للوصول الى غاية  
 المطلق أمي العصة وتوقفها على امردات والعصا صدر لتفكر فيها مقصودة بالتبع فادفع ما قاله من انه ان اراد انها ليست  
 مقصودة بالذات في المطلق فتسرع لانها من مسائله مسائل التي كلها مقصودة بالذات فيه وان اراد انها غير مقصودة بالذات  
 في نفس الامر بل بواسطة توقف القياس عليها فليس كذلك لان القياس مقصود بالذات فيه بل لان المقصود في نفس الامر  
 هو التتبع وقد يمكن في جوابه تتبع أن مسائل العلم كلها مقصودة بالذات بل بعضها مقصود بالتبع لتوقف بعض المسائل عليه  
 وهو مع فساد صورة حيث قابل العلم ببلع غير تام لا يلزم من توقف بعض المسائل عليه عدم كونه مقصوداً فيه بالذات  
 وقد علمت التوصل ثم انه لم يتبر هذا التسميم في التصورات مع جريته فلهذا مباحث كل من التسميم فيها (قوله) وورد عليه ان  
 الخاتمة (أم) حاصل سؤال أن الخاتمة مشتقة عن مواد الاقضية واجزاء العلوم كما عرفت به ولذا كور في وجه الحصر انما يدل  
 على انشائه على المواد فتد فلا يتم التعريب اذ لم يعم وجه ايراد اجزاء العلوم وحاصل الجواب ان الفرض من وجه الحصر  
 وجه مناسب ما هو مقصود بالذكر لا يذكر استيراداً وذكر اجزاء العلوم استيراداً وتفرعها لا يحمل بوجه الحصر هنا  
 ظاهر كلامه وورعا بوجه السؤال بالتتابع بين منطوق الاول ومعنوي الثاني والجواب ان المقصود حصر ما يحصل به في المطلق  
 في الابواب لا حصر الابواب الحسية فيها يجب أن يعلم في المطلق. فاشياء الخاتمة على ذكره آخر لا يصرح ولا يحمل جرحاً  
 ولا يعني أن سياق الجواب آب حه كل الأبد كيف وعلى هذا بنفوا ذكر كون اجزاء العلوم استيراداً بل مناه الجواب  
 هو انه ليس الفرض حصر الابواب الحسية في المذكورة وذلك يدفع التتابع قانهم (قوله) والمراد بالقدمة هنا (لا يقال علم  
 ذلك من قوله لان ما يجب أن يتم في المطلق اما أن يتوقف عليه التدرج به أولاً لاول المقدمة لا يقول علم حاك الاحل المقدمة  
 عليه ولم يتم المقصود من المقدم المقدمة كافي ثبة الاقسام (قوله) جعلت جزء قياس أو حجة قيل انه، تخلف عبارته في تفسيره بالمعنى  
 الاول بخاتمة فسرره لان أي قضية جعلت جزء قياس وتارة بالأخص أي قضية جعلت جزء مسجبة فان لجهة اخص من القياس وهذا  
 ظاهر من كلامه وجعله لاحاجة الى أن يخصص القياس بما يقيد العلم والجهة بما يقيد العلم أو يجعل قوله أو حجة إشارة  
 الى معنى آخر كيف وقد صرح في حاشية المطالع انها تعلق على مشيئة وعسا كما ذكره هنا أو يجعل للمعنى الاول من هذا الامر  
 والاحص حتى يكون اسطلاحاً للمعنى الاول على قضية جعلت جزء حجة من قبيل المطلق العام على الخاص بان جميعها تخلفت مستبعدة  
 (قوله) اختار الصنف التصور يزسه لاستلزامه ما هو الواجب) قيل لا يدل في التصور برسمه من أن يكون متصوراً بوجه يخصه  
 حتى يمكن تحصيله بالرسم هو ذلك الوجه السابق على الرسم كافي فهو مستبعد عنه. والقول بالاكتمال والتعلم ليس فيه الجحالة الإيجابية



اد حصول المفادى هناك فانه العلم فلا احتياج لنسبته الى معرفة الوجه لانه لا يلى شي ليكن حاد مبادى التسمية له وليس عليه طالب للمادى في التعم (قال فالاولى ان يقال) قرأت من الديد الآتيه الوجه السابق يأتي حاد ايضاً بل ينادى الشروع بالعبارة يتوقف على معرفته ذلك العلم أو يوم ما (الاولى) روح والنسب العلم ولا يتم انتقاده من ماد كره هناك وطوبى كالجواب في وجه الاولوية قالت وجه الاولوية انه اذا تمت لاحتياج الى روح ما هو المذكور أعني الرسم مختلفه الوجه السابق حيث لا يشت لاحتياج الا الى جسمه أعني للمعرفة روحه ما فهمهم (بدله فلا بد أن يدل ان ذلك العلم قائده ما) ولا حياء في انه لا بد في الفصل الاختياري من تصوره على الوجه اعزني ذلك نسبة الكلي الى سائر جزئياته سوله فلا يخص به واحد منها ولكن هل يشترط العلم بالذات على وجه الخصوص أو يكفي العلم بالذات عامة \* فظاهر هذه العبارة مطلق غاشية للظلال في السكمانية وسكنته قال حاد جسمه ذلك وإن يتقدم أن ذلك العلم عامة مصورة تنسب عليه وهو التحديق لان اشتراط تصور العمل على وجه الجزئية انه هو ينشأ من الشوق الجزئية اد مع تصوره على الوجه الكلي لا يثبت الشوق الى فرد منه لاختاراه الترجيح بلا مرجح وكذا مع العلم يعرف قائده ما على الوجه الكلي لا يترجح شيء مما يؤدي الى قائده ما على سوله وان تصور ذلك الشيء على الوجه الجزئي لانه كان ذلك الشيء يؤدي الى تلك القابلية المصورة فكذلك عبره فثبت الشوق اليه ترجيح بلا مرجح \* وما يثبت لا يمكن توجه الشوق الى شيء بخصوصه ما لم يتقدم فيه قائده عامة \* والا لم الترجيح بلا مرجح (قال لحق) في شرح الاشارات أن القوة للمدركة التي هي لبها الأول للاسناد الاختيارية هي الخيال والروح في الحيوان والقوة البدنية متوسطها في الانسان ويشأى من ذلك اعتبار تصور القابلية على الوجه اعزني اد لاشك ان مدركة الخيال والروح والمدركة متوسطها ان يكون جزئياً سكني للرجال كاد كره انما يدل على وجوب العلم بالذات على وجه الاختصاص بذلك عمل \* والظاهر انه لا بد من تعيين القابلية ولا يكفي العلم به في قائده ما يخص به لان أصل القابلية مشترك بين سائر الافعال والاختصاص به ليس أمراً شوباً يحدث النفس لاجله دون غيره ولو فرض كونه مشتركاً \* ان غاية مهمة \* أن تكون تصور القابلية على الوجه اعزني فلا بد من اعتقاد الاسناد ان حركة شخصية منه نفس مصلحة كلية لا يحصل لها مثلاً اعتقد ان الحركة الشخصية الى موضع كذا نفس ملاقة زيد مثلاً \* فصور للاقتداء على الوجه الكلي واعتقد مع ذلك انها لا يحصل الا من تلك الحركة الشخصية وامتدح صدور لمحركة عنه حيث ليس ضرورياً ولا حياً بل الظاهر الامكان لا بد لو كلف العلم بالذات على الوجه الكلي مع اعتقاد الاختصاص الكلي انهم يدعى القابلية ايضاً على الوجه الكلي مع اعتقاد الخصاص في الخارج يخرج فرد ضرورة ان القابلية هي المطلوب بالذات فوجه اليها ولا ذو القابلية المطلوب لاجلها ومتوجه اليه قابلاً طواره فيها يستلزم حواراً في الاول \* ولكنني سئل لقيام الدلالة وانهم مدحوا في مباحث النفس غلامه حيث اتوا بذلك فساداً لمذهبه لانا نقول ان جدلاً فاللزمة مسموعة وقوله بطريق الاول كلام حداثي لا يحمى اد البرهان قام على عصب الاكتشاف في المطلوب بالذات \* واما تحقيقاً فهو ان العلم بفصله في فردان كان بفصله في هذا للجهنم أعني فردان لا يميزه هو ايضاً كافي ان العلم به على هذا الوجه لا يخص فرداً بعينه وان كان بفصله في ذلك الفرد بعينه فهو للطلب فقام (قوله) ولا بد أن يكون تلك القابلية معتدة بها \* وبما قال هذه المقدمة مستدركة في التصور وهو وجه توقف الشروع على ما هو القرض من العلم أي القابلية لربنية عليه في نفس الامر ذكيبه ما كره آخره من قوله ولا بد أن يكون تلك القابلية الى آخره \* وصدده انه يؤكد التوقف اد كذا وجب كونها مقدمة للفتنة المرواة في الحصول فلا بد أن تعلم ولا يعلم حقا في الفتنة والا ظهر ان خيال العرض توقف الشروع على بيان الحاجة وهو لا يتم ما لم توقف الشروع على القابلية لربنية لا يتحقق توقفه على العلم محتاج للناس اليه في تلك القابلية بل يكفي التصديق فيها بل انما يتم التوقف على بيان اجابة وجوب العلم بالذات للفتنة لان الاعتقاد انه يعلم من بيان الحاجة قائم \* نعم يحصل الكلام ان الشروع في العلم على الصورة يتوقف على العلم بالقابلية لربنية عليه نفس الامر اد لو لم يعلم للذات \* فلا ان لم يعلم أسلاً فيثبت أصل الشروع \* وان اد لم يعلم غاية أخرى غير ربنية في نفس الامر وحيث كان كان تقرب في نفس الامر بقاوم

مشقة فيه كان مشتقة عناً في نظره وإن لم يكن عناً عرفاً وعضلاً ولا لسان حياً عرفاً \* وعلى التقادير الثلاث لا يحقق التبرع على البصرة فلا بد من العلم بالنية لثبوتها في الواقع للتأثير في التبرع فيه ولا يكون السعي عن لاق نظره ولا عرفاً \* وإنما لم يتبرع الشارع بشق الأول لظهور بعده \* وكذا لم يتبرع الخش للث الحقيق أثنى الغاية المشقة الغير العكسية مع أنه على تقدير العلم بالنية الغير بالترتبة ربما لا يكون له غاية فكرية لاسب الكلام في العلم وليس في حجة ذلك (قوله ومع أن الواجب على الشارع الخ) هذا إنما يتم إذا جعل التبرع في العلم التبرع في حرته نفسه محض ذلك العلم لا مطلقاً ولو جعل التبرع في الجزء مطلقاً لثروا في الشكل لورده أنه قد يتصور مسأله ويحصلها من دون تصور العلم والتصديق ما يثبت كما سبق. وحيثه يكون شرطاً في علم فلا يتصوره والتصديق بذاته \* وإذا اعتبر هذا التقييد أدعى الإبراد لسان بقى أنه يلزم حينئذ أن يمكن تحصيل العلم بدون التبرع فيه \* والحاصل أنه لو لم يتبرع هذا التقييد لم يتم قوله أن الواجب على الشارع في العلم تصور والتصديق بذاته وأن اعتبر لم يتوقف التحصيل على التبرع \* وعلى الواجب لأن التبرع لا يوجب في حصول العلم إلى التصديق ما يثبت إلا أن يشك ليس لثدي هذا إلا توقف التبرع في العلم عليها ولا يدعى توقف التحصيل فينبغي الإبراد ويؤيدهم يبرون عن المقدمة هما مقدمة التبرع أو قد ين تحصيل العلم بتوقف على تصور ما أو على تصور أجزائه واحداً بعد واحد \* وكذا على التصديق بذاته أو بملابته أجزائه كذلك فاجتازهم ذكر رسم العلم وعلمه لأنه الذي يمكن أن يذكر تدرج تفصيل المسائل وإليهاهم تؤدي الواجب بذلك (قوله وأما الاعتقاد بما هو قائده الخ) فظهر البشارة تدل على أن الأخيرين لا يدخلان في الصيغة بل فائتها، أمر آخر \* وقد صرح في حاشية السالم بمخالفته وبغير التوقيف على كلامه، على التفرق وبين حجة أفادة الصيغة في الأخيرين لمطابق (قوله بما بعد عناً) أما عرفاً \* وفي نظره كما سري قوله لسان علمه عناً (قوله ولزجاده) يمكن جعله قائده أخرى وجهه إشارة إلى التحرر عن البيت في نظره لأنه ملزومه والأول أنسب بالمادة (قوله حلو أن يكون رسمه بني آخر دون ما يثبت لا يوجب أن المرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص فلا يتأثر ذلك وبكس توجهه إلى مقصوده أن يبين الحاجة متعين اشتداد واستلزام رسوم والرسم ليس بيمين ابتداء \* ولفظ لا يستلزم تقديم الأول أو لى لكونه غزلة الأصل للتميز للرسم والحصل له قاهم (قوله قلت العالمة في ذلك التنية الخ) أن حل على السؤال عن قائدين قائدة تأخير التبرع عن التمسيم وقائمة العدول إلى تعريف المرادف مع أنه تعريف بلفظة قائمة القيمة الأول جواب للاول الثاني لثاني وبموضوعها يتم الجواب فلو يدل أو يلاو في قوله أو التنية لكان أظهر في المقصود وغير محتاج إلى التوجيه مثل الحل على رسم الحل دون الجمع أو جعل قوله ذلك إشارة إلى كل واحد من العدول والتأخير وإن حل على أي السؤال عن قائدة هذا الموضع المين أعني صرح قسم العلم وتوسط تعريف المرادف بين التمسيم مع أنه تعريف بلفظة القائمة في توسط تعريفه فيكون ذلك يعني أن لا تكون قائدة في توسط تعريف مرادفه قائمة الأول جواب صواب صواب كان العلم متوسداً للتفسير أو بوجه آخر \* ولتفيه الثاني جواب على تقدير أن يكون معلوماً بذلك التفسير وحيثه يظهر وجه آخر من غير تكلف \* فإن قلت التمسيم حاصل على تقدير تأخير تعريف التبرع عن التمسيم فلا مدخل فيه للتوسط \* قلت للثالث أن يباشر إلى نصير لفظ للمهم في أول ما يذكر قائم (قوله قلت الحد على ما ذكرت) قد يقال ليس الخلال على ما ذكره لأن قسم العلم إلى التصور فقط وتصور منه حكم يدل على أن حتى التصور أمر مشترك بين التمسيم جعل على شموله التصديق \* وأما الرد فمقتضى بل بمقتضى المساواة والاعية بين الاحصية بحسب التفهيم مع المساواة التصديق وربما يجب بالعلم بالعلم أن تصور منه حكم وإلى تصور ليس منه حكم وعلم أن تعلم ماهية كل قسم إنما انما عن تمام ماهية الآخر بالتحكم وعدمه علم منه أن تمام المشترك بينهما هو التصور \* ومعلوم أن التمسيم تمام مشترك بينهما فيكونان مترادفين ضرورة امتناع اجتماع كليهما لمشارك ولا يخفى على من له أدنى مسكة مدلول عليه لأن العلم بأن تمام ماهية كل قسم إنما امتنع الاسر بالكونه علمه متفرع ولوسم قائم هذا التصور تمام لمشارك بينهما بموضوع بطوار كونه شيئاً آخر أخص منه وهو من قائم فلا العلم تمام المشترك متفرع ولغيره أنه يجب من أوسط العكس فلا عن قائم إلى الحق ما يثبتك وهو يحق الحق ويهدي التبيين.

(اعلم) أن تقسيمهم المخصص إلى المشترك فالحق هو المشترك المخصوص إلى المخصص \* والسم هو المشترك لمجرد المخصص وحيد  
تقول القسمة يدل على الترادف أو لو كان متساويين أو ثم رأساً لتأثيراً فيمكن المخصص مضموناً إلى المسمى في العلم فلا أقسام  
والنسيان بلا مقسم \* فإن قسم لا يجوز أن يكون الترادف المصور عهد هو المسمى وأن كان مسمى لا مسمى سميلاً واحداً للتساويين  
عن الآخر علاقة الترادف فلا يلزم الترادف لقيام هذا الإحتمال \* قلت ذلك في غلة الحد ولا يصح مقصوده إذ ليس المراد أنه  
يدل دلالة قطعية لا ينطبق عليها إجمال بل الظنية على ما هو شأن دلالة الألفاظ على التشرية أيضاً لا يدل دلالة قطعية (قوله)  
ولهذا التسمية قائمة \* سطره عن قريب في الجواب عن الاعتراض على التقسيم بالمشهور ومن الجانب مقابل في حوار اسمي  
انفصل المشترك في التعريف بل أنه ليس محض (قوله تأخر لسلك مفهوم الكتاب الخ) تحقيق ذلك يستدعي تبيد مقسمة  
وهي أن الحكم في القضية الجزئية بنوعية إما هو اتحاد الموضوع والحدود وهذا وإن كان مستلزماً لاتحاد الموضوع والموضوع أيضاً  
لكنه متبادر \* بحسب مفهوم \* فال موضوع هو محكم اتحاده لم يتغير ذلك الأمر هو لمحمول سواء فهم أو آخر يرشد إلى  
ذلك ملاحظة قولك (زيد قائم است وقائم است زيد) فإن موضوع في كلتا الصورتين هو زيد لأنك حكمت فيهم اتحاد زيد  
بالقائم وبو أردت أن تحمل التسمية موضوعاً قائم (زيد است وزيد است قائم) للفرق بين الموضوع والمحمول ليس بمجرد  
التقدم والتأخر في الملاحظة بل به وصف وحكم بوجوده شيئاً آخر أي اتحادهم به \* ثم لو كان الحكم في قضية بالاتحاد بين  
الموضوع والمحمول من غير تعيين للحدود والتجسيم به يتصور الفرق بينهما إلا بالقدم والتأخر ولو كان كذلك فيمكن من القضية  
وعكسها فرق بحسب إمتي كما أن القضية السالبة لما كانت مسلها للثابتة بين الطرفين إمتيافاً حكماً لالتناقض بينهما وبين عكسها إلا  
بحسب وضع الطرفين وترتيبهما قائم (قوله وكذلك أن من عن وقوع غلبة ونوعه عدم وقوعها) ههنا بحث وهو أن  
الفرق هو بين مبادئة ادراك السمة الحسكية فيحكم بالمتعلق بمعنى أنه ادراك قائم على الحكم لا يمتد في الإيجاب والسلب  
في السلب وصورة الوهم لا تدل عليه بل يدل على مبادئته لئلا من الحكمين بمصوحه ولا يقوم به مبادئته فيحكم بالمتعلق  
وذلك أمر ظاهر لا يذهب الوهم إلى خلافه لظهور أن الإيجاب يختلف عن ادراك القسمة في صورة السلب والسلب في صورة  
الإيجاب فلا حاجة له إلى البيان وعلى الترتل فلا وجه لتخصيص بيانه بصورة الوهم \* فصل السهام أن الفرض الثاني على أن  
هذا ادراك أكثر متوسطاً بين ادراك الطرفين والادراك يسمى بالحكم وذلك إما يظهر بانه الظهور في صورة ذلك والوهم  
لأن المسمى قد أدرك فيهما أمراً متبادراً للفرق بين ضروره أنه بعد ادراك الطرفين ليس شاكاً ولا موحياً \* لم يحصل له ذلك  
الادراك (الثالث) وهي في هذا الحال يجوز كلامي في الحكم أنه مع ترجيح أو يدونه مظهر أرجح ادراكه أمر آخر هو مورد  
الحكم دون صورة الجزم لأن ليس هذا مجرى الطرفين فلا يظهر في الادراك المتوسط ظهوراً تاماً فربما يقال ليس هذا تصور  
الطرفين إلا الادراك البسيط الذي بالحكم لا يقال الحكم لادراك وقوع القسمة أولاً وقرعاً يتوقف على ادراك القسمة لأن  
هذا التفسير متوقف على ثبوت المبادئة \* ثم إن هذا فيه فلا يرد له لا يجرى من ثبوت في الصورتين ثبوت في الجميع (واعلم) أن  
التاسعة الادراك في مسدق من اختراعات المتأخرين \* وأما القدماء فليس عندهم بعد تصور الطرفين إلا ادراك القسمة الثالثة  
الخيرية على وجه الإذعان \* وفي صورة الشك في يدرك تلك النسبة بهذا الوجه في صورتها هو تصور في صورة الشك هو  
مدعى في التصديق \* فالفرق بين التصور والتصديق بمخضوع كما يشهد \* الواحد \* والتصور أمر لا يحصره بتعلق بكل  
شيء \* وأما التصديق فلا يتعلق إلا بالقضية الثابتة الخيرية \* ومن هذا يعلم أن مدركه في تربية التصديق من أنه ادراك  
وقوع شبهة أولاً وتوحيها بمزيد والاولى هو أن يقال هو الاختان وقوع نسبه أولاً ووقوعاً تاماً \* واستمر قائم وطارده  
من حواس هذا الحقيق يشهد به من تعمق في مطالعة التوبيص من أولى التحسين (قوله نوعوا أن الحكم قبل من أمثال  
أنفس الخ) لا يقال كيف يسمونه بالدعاوى والكذب والأفلال لا يتبعهما لأن عدم انصاف الأفعال به مطلقاً ممنوع عندهم  
أدلاً مانع من أن يصلح أحد على أن بعض الأفعال التعدينية كسب لكونه مبدئياً بقرب المعلومات متوقفاً على بعضها يدعي  
لعين توقعه عليه (قوله ويدل على أن الاتفاق الذي يبررها عن الحكم الخ) هذا البلاء لا يخلو من يد أو لو كان بهذا فهم كون

تلك الالفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية متعددة \* فالقلم والتصور ايضا كذلك مع انهم لم يتوهموا انه من مثل ذلك بعيد عن  
الغفلة فضلا عن الغفلة \* ولو كان مثلاً الروح كونه بحسب معانيه القوية دالة على ما هو من مقولة القلم فذلك ابعد ادناه  
الاحكام على المعاني الثبوتية مع الاعراض عن المعاني الاصطلاحية بسبب جدا عن المعاني \* والظاهر ان مشأهم لهم وجدوا  
في التصديق اثر اثنان على اثر التصور هو اطمئنان نفس واثباتها فسيبوا الى ذلك الامر الزائد هو قبل صادر عن النفس  
حتى يكون التصور السدح يطمئن فائس على هذا العمل \* وهذا العمل امر زائد عن النفس والتحقيق انه ليس هناك  
الا ادراك مخصوص يستلزم أفكار مخصوصة مخصوصة مادية وليس نفسها قبل بل قول كيف لا والامر الذي كونه من حيث  
الاعتقاد والقبول لا ترجع الى فعل أصلاً كما يشهد \* الوجه ان التصديق (قوله ان يكون ادراكاً لا بالنسبة واقعة الخ)  
الاولى ان يقال له انما لان النسبة واقعة الخ كما سبق انفيه عليه (قوله وانما أردت تقييده على مذهب) قد يورد عليه ان  
الامام جعل الحكم فعلاً فلا يصح هذا التخصيص على مذهبه \* ويجوز ان يراد به عن مذهب الامام في تركب التصديق من  
الاربعه لاقى تمام مذهبه (قوله وان كلمة عبارة عن الخشوع للرك) لا يعني ان من ذهب الى ان الحكم قبل لا يمكنه تقييد  
العلم في التصور والتدقيق بل انما يكون تقييد العلم الى التصور الخارج عن الحكم والفرق الثابت له \* ومن ذهب مع ذلك الى المذهب  
الامام في تركب التصور لانه ان من كلفه المذهب من قسم الى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع القسم الثاني مع  
الحكم \* فالظاهر ان المذهب سبب الاسم في تركب التصديق وكون الحكم فعلاً \* وانما ادناه اعني من يطلون عدم كون  
التصديق قسماً من العلم بل مركباً من أحد قسميه مع أمر آخر مقاوم له فمجموع عددهم بل هو صريح مذهبهم فيظهر المطلق  
كلام المذهب على مذهب الامام \* وأما النفس بالتصور المست فيمكن دفعه بان مراده مجموع التصورات المرصدة للحكم ابداً في  
أو متوسط مع الحكم أو جميع التصورات الخاصة مع الحكم والحكم أو ان مراده القسم الثاني جميع التصورات التي يساعد بها  
الحكم ويظهر مجموع القسم الثاني والحكم \* وهذا وان كان فيه تخلف لسكنه لا يمكن كل اعمد (قوله قيل يجهل على كلام  
نصف) طاهر عبارة بالنصف ان التصور فقط هو المقيد بعدم الحكم كيف لا وقد اشرقت به لو حسن على المعنى الاول ثم  
ان يكون فقط لواء \* وانما أراد التليد في عيه لسؤال لنتيجة عن تقييد التوهم اد مداره انما يترجم عدم اعتبار التصور في التصديق  
ولا يلزم ذلك على تقييد المذهب \* مع يلزم عدم اشارة تصور فقط في التصديق مع انه سبب ان التبر فيه هو تصور فقط  
وهذا السؤال عبر منه على عدم التوهم كما لا يعني فانه لا يمكن الجواب المذكور بل على الجواب المذكور فلا يرد ان يحد  
الجواب على دفع الاعتراض عن التقييد بمتشهور \* وحاصل كلامه يرد ان هذا الاعتراض لا يعم على تقييد المذهب ويحد على تقييد  
التوهم وان أمكن دفعه بهذا الجواب فذلك عدل للنصف عن التمسك بالمتشهور (قوله ويرم أبساً ان يكون قوله فقط لواء)  
فيه منافعة لا بحيث يكون لبيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فردمه كما في قولنا الانسان من حيث هو والمناجاة لا بشرط شيء  
فانه ليس شيء منها لواء لانه دفع ذلك التوهم \* والجواب ان البعض لا يسبق في مقام التقييد الا الى المطلق فلا حاجة في  
ذلك لعدم المدعى ذلك التوهم \* وذلك في تناقض فيما بين التوهم بيان الاطلاق في ذكر الامام (قوله وانما يظهر في كلامهم)  
قبل لافرق بين المتكلمين من حيث ان أحد المتكلمين في كل منهما معلوم من الخارج بل كلام المذهب أظهر في  
الاشتراف لان اطلاق التصور على نفس الاصل أشهر \* والاولى ان يقال في وجه الانسية \* لا مدخل للاشتراك في دفعه عن  
تقييد المذهب بل ثم دفعه عنه بان اللازم عدم اشارة تصور فقط في التصديق لا التصور للطلاق سواء كان لفظ التصور  
مشتركا أو لا \* وأما كلام المصنف مشر بذلك حيث قال وبهذا الاشتراك سدفع الاعتراضان (قوله لان الحكم لم يمرض له)  
حقاً مشر فان من عدم الحكم عدم مروضه \* وحيث يرتفع السؤال عن أصله لانه لا يترجم المناقضة بين الحكم وعدم مروضه  
أصلاً ولا يبدان تناقضاً قطعاً \* لم لو أريد بعدم الحكم سلب الحكم حتى يكون معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس  
الحكم هو لوجه السؤال بناء على ان الحكم وسلبه مما يبدان متضادين طاهر كما ذكره الخفي في غيرها للوضع \* ويكون  
الجواب ما ذكره \* وانما انه لو كان معنى عدم الحكم عدم مقابلة المطلق م يتم الجواب الذي أوردته قدس سره لانه يلزم حيث

ان يكون حكمه مشروطاً بحضور لايقاضه والتصديق على رأي الامم مركباً من الحكمه وصور لايقاضه (هـ) بل يكون  
الحجوب ان شرط الحكم هو ذات التصور للقرار له ويوصف به مقدر مع الحكم خارجاً عنه لتلازم الدور والتصديق على  
رأي الامم مركب من التصورات القارية للحكم (قال وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر) فيه بحث لان جميع العلوم  
يصل لمصالح القوة القدسية فلا نظر كما هو حواء به واداسكي حصوله بلا نظر بل يصدق عليه انه يتوقف على النظر ويلزم  
ان لا يكون شيء من العلوم نظرية والحجوب ان الدعاية والنظرية يحصلان بحسب الاحتجاج بل بحسب أوقات شخص واحد  
فك العلوم وان لم يتوقف على شخص واحدة بل لمصالح بقوة القدسية فيكون بدنية له ويتوقف القدسية على فاعد تلك القوة  
القدسية فتكون نظرية بانفاس فيه فان قلت مامن شخص لا ويمكن وجود القوة القدسية فلا يتوقف على النظر بالقدسية  
إليه لاماكن حصوله بدنية قلت لقدمة مجموعة وان سمى تلك العلم بنسبة الى الفاعد بشرط افتد متوقف على النظر فيكون  
نظرية بالنسبة اليه وان كانت بدنية فانفاس الى ذات به ويلزم من هذا ان يكون النظرية التي هي في غاية خلقه بدنية بالنظر  
في ذات كل فرد من افراد الالام ولا يتجوز عن مد والالام في الحجوب ان خلق الدعاية والقدسية صلتان الالام بالذات  
وعلوم بل عرض والالام لخاص بالنظر موقوف على النظر وهو معيار العلم لخاص بدني ومانحسب ليس علم واحد بالمتخصص  
بشكل حصوله ودارة النظر وأخرى غيره يرد النعم ويحدد ان لا يكون لخاص كالبني بل عليه اشارات الى السم الشخصي  
يمكن حصوله بالنظر وبدنية وبدون ذلك شرط افتد ولو قل لنظري وحصل بالنظر والبدني ما حصل بدنية لم يتم  
السؤال (قوله فلا اشكال في تعريفي البدني والنظري من التصور) أقول له بل فيه أيسر اشكال لان الامور القدسية لا تغفل  
الا بعد انقل اطرافها كالقدسية الحكمية التي يتوهم قد تكون غير محتاج للنظر واطرافها محتاج لقله فان قلت يمكن التزام كون  
تلك الامور نظرية ولا يكون مذهب الالام من الفواعل الصديقات لند كورة فان الالام بشرتها يبرهن يكون التصديق  
مكتسباً من القول بالانارج وهو خلاف قاضيتهم قبلت يلزم من الاول أيضاً ان يكون التعري مكتسباً من غير حده ورسمه  
بل من حد اطرافه ورسمه وذلك أيضاً خلاف قاضيتهم (قوله) واداسكي لالتصديق عادة عن العجوع) كما هو مذهب  
الالام قوي الاشكال وفيه بطلان اشكال على مذهب الالام ان التصورات كلها بدنية حده وامت خارجاً عن فرض الحق قدس  
سره انه اذا حمل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الالام يقوى الاشكال ولا يبرهن من ذلك أن يقوى الاشكال على  
الالام فالحاصل كلامه انه لو ذهب أحد بما ذهب اليه الالام في تركب التصديق فقط قوى الاشكال على انه يمكن ان يقال  
يقوى الاشكال على الالام أيضاً لطلان ما زعمه من بدنية التصورات فاذا اقم في دعيايه قوى الاشكال عليه (قوله قال ليس  
جميع التصورات بدنية والالا احتجنا الى نظر) فيه بحث لا دعياي البدني مالا يحتاج الى نظر فينتد للقدم والثاني والحجوب  
ان التعري في البدني عدم احتياج التصور وفي الثاني عدم احتياج فيه وهو وان كانا متلازمين لكنهما متباينان قال الاول  
جبره عن توقف حصول التصور على شرط والثاني عن توقف تخصيصها اليه عليه (قوله قال بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير)  
حاصله انه اطلق المجله وورد الفرد الكامل أي الموجه الى النظر بناء على انه ان غير الموجه ليس جهلاً ولم يرد أن هذا  
القد أي العجوع يقدر بها فوثنوي ليرد عليه أن التقدير يلحق للذكور ولا يلحق وكما كتبه ولله لاجل هذه الحقنة قال  
فتبأمل (قوله فان تم انه والا فلا) فيه نظر لان الدليل يتم على تقدير انتفاء كسب التصور من التصديق وبالعكس  
سواء كان متبهماً أو لا لا على تقدير انتفاء يكون حصول التصورات والتصديقات بطريق الدور والتسلسل قطعاً وبذلك لا يتم  
يتم يبرهن على انتفاء اكتساب التصور من التصديق وبالعكس ولان لم يتطع على ذلك الا كسباً قال الشيخ في بدءه في أول  
موضوع المتعلق ليس يمكن ان ينسب النعم من معنى واحد مجرد الى تصديق شيء قال ذلك للمع ليس بحكم وجوده وعدمه  
حكم واحد في مقام ذلك التصديق فانه ان كان التصديق يقع سواء لمعنى موحوداً أو معدوماً فليس معنى متعلق  
في انحاء التصديقي بوجه لان موضع تصديق هو عبة التصديق وليس يجوز ان يكون شيء عبة لشيء في حالتي عدمه ووجوده  
فلا يتم بغير كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو في خلقه فلا يكون مؤدباً الى التصديق بغير شيء وإنما

افترضنا وجوداً أو عدماً مقدّمين إلى معنى آخر \* وأما التصور فله كثيراً ما مضى معنى محدوداً كما يستفاد من ذلك في موضعه في قليل من الأشياء ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ردى بل الموضع للتصور في أكثر الأشياء معناه مؤنفة \* أقول فيه بحث أن أولاً فلان \* هنا دليل متوضى لبلادة المفرد للتصور \* ويجري فيه ما ذكره فيسفه من أنه ليس حكم وجود هذا المفرد وعدمه واحداً في إشفاق التصور إذ لو كان التصور يقع سواه كان المفرد موجوداً أو معدوماً طبقاً له مدخل في إشفاق التصور لأن موقع التصور عنه التصور وليس يجوز كون شيء عنه شيء في حله عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد كناية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو حقه فلا يكون المفرد مؤنفاً إلى التصور من غير افتراض معنى آخر به مع أنه اعتراف من التصور كثيراً ما يقع بمعنى مفرد \* وأما ثانياً فلان فقول هنا الممتنع بحسب وجوده في الدفن موقع لتصدق وليس وجوده في الدفن أمراً معلوماً بالعمل منسباً إليه حتى يلزم تركه كما أن المفرد الموضع للتصور بحسب وجوده في الدفن بعيد التصور وليس وجوده في الدفن أمراً معلوماً منسباً إليه فلا يلزم ترك الموضع للتصور ولا أن يكون شيء عنه شيء في حالتي عدمه ووجوده \* وإعلم أنه ليس عرض الشيع هنا إقامة الدليل على امتناع كتاب التصديق من تصور فن المفرد أنخص من التصور بل عرضه أثبات له لاند في كتاب التصديق من أن يثبت كلاً وفي كتاب التصور في أكثر المواد \* ويرد عليه ما ذكرنا (قوله على أن الأياض في التصورات يتم بدون ذلك) \* قد انما في التصديقات أيضاً يتم بدون ذلك لأن اكتساب التصديق من التصور على تقدير جواز يتوقف على التصديق منسباً بين ذلك التصور والتصديق المطلوب ضرورة أن الاكتساب مطلقاً يجب أن يكون من مبادئ مناسبة له ولا بد من اسم مناسبة ليعنى الحركة الأولى وتصور الترتيب الاحتيازي يحصل المطلوب أدولاً يعلم أن تلك التصديقات المطلوبة لا يقطع الحركة الأولى عنها \* ولم يكن ترتيب لأجل حصوله \* وفيه بحث لانا لا سلم أن انتفاء الحركة والترتيب يتوقف على التصديق منسباً لجواز أن يعمى الحركة إلى معلومات يشك في أنها منسباً للمطلوب وتكون منسباً في الموضع فترتب للامتحان فيحصل المطلوب كما أن فله للمساء قد يشك في وجود المساء في موضع قيسى في ذلك الموضع ويصل إلى المساء لا يزال لا يدخل هنا في تعريف الفكر لأن هذا الترتيب ليس لأجل التأدي إلى الجهول لاه ما لم يعلم ترتيبه عما على فعل لا يكون الفعل لأجل تلك الآية بل يكون لامر آخر معلوم الترتيب عليه كالاحتياط مثلاً أو استقراء المجهود في اصطراب الناس وتحصيل العلم ما يتسكبه قد يؤدي إلى أمر آخر كإلاه في مثل المذكور وذلك الأمر كإلاه ليس عنه غاية فذلك الفعل وإن كان قائماً له لا يقول ما ذكرتم من أنه يمتد في اللغة الدعية كونها معلوم الترتيب حتى لا لا تصور أبديت النفس بمجرد ذلك لتساوي طرفيه فلا يرجع أحدها بالخيبة والعلية الغالية في المثال المذكور وما يشبهه في الحقيقة هو أمر معلوم الترتيب كما ذكرتم \* وإن قيل في العرف أن هذا الشيء لأجل المساء مثلاً لسكن واجترى الفكر كون التساوي عنه غاية هذا الوجه ثم أن يخرج مثل هذه الصورة عن الذكر مع أنه لا يسيب إلى إدراجه في شيء من أقسام الوجود هذا حالف فلا بد أن يرد أنه ما ذكر في تعريف الفكر كون التساوي عنه غاية له بحسب العرف ليشمل مثل هذه الصورة \* وحينئذ ثم ما ذكره ونحن نقول للترتيب عند احتجاري يتوقف على التصديق بترتيب قائدة ما به فوكان جميع التصديقات مطراً يلزم الدور أو التسلل لا يقال التحيل كما في ترتيب الغاية \* ولذلك قيل قدس في باب الأقدام والأحجام أطوع لتخيل منهم للتصديق لانا قوب المراد بالتصديق جهة ما يشتمل التحين ولذلك حمل الأمر أحد الصاعلة على الشيء في من أقسام الوصول إلى التصديق فأمثل (قال الدور) توقف الشيء على ما يتوقف عليه لما يمتد قوله برتبة متعلق بقوله يتوقف \* والمراد من التوقف الأول أيضاً التوقف برتبة لاه التبادر عند الاختلاف يكون معنى الدور هو توقف الشيء برتبة على ما يتوقف عليه له برتبة أو براتب يكون الدور المخرج من الشيء \* برتبة \* على ما يتوقف عليه برتبة \* وانضر توقف الشيء برتبة على ما يتوقف عليه براتب لا يقال إذا توقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (د) و (د) على (هـ) فإن اعتمد توقف (أ) على (ب) برتبة وتوقف (ب) على (أ) براتب كان ذلك الدور معسراً بناء على هذا العرف لأن توقف الشيء أعني (أ) برتبة على ما يتوقف عليه براتب يعني (ب) وأما إذا اعتبرنا توقف (أ) على (ج) براتب وتوقف (ج) على (أ) برتبة

على (١) مرتبة لم يدخل في تعريف الدور للصور لانه توقف الشيء برأيه على ما يتوقف عليه مرتبة فلا يكون تعريف الدور للصور جمعا \* ويلزم الوسيلة بين الدور والصور ولصرح لانا فقول ليس بين (١) وجهه لا سلسلة واحدة من التوقف يصدق عليها، فمختار من انها توقف (١) مرتبة على ما يتوقف عليه مراتب ومشار آخر انها توقف (١) مراتب على ما يتوقف عليه مرتبة فليس هناك فرق من الدور لتصور على فرد واحد وهو داخل في التعريف فاقول \* وقد يحمل من يات بتدريج العامين على معمول واحد \* وجه انه يصحح على توقف الشيء له مرتبة على ما يتوقف عليه مرتبة انما يتوقف على ما يتوقف عليه مراتب فمخرج التوقف مرتبة على ما يتوقف عليه مراتب \* والعكس لعدم دولها في شيء من شئ الفردية سرودة ان في الشيء الاول كالتوقفين مرتبة وفي الشيء الثاني مرتبتين فاحسن تسميته بالحجاب \* ذكره لا ذلك (قوله التي يقع فيها الحركات الفكرية الخ) صرح القوم بنسبها حركة النفس في الفصولات من قبيل الحركات في الكيفيات القسائية \* وجه بحث أولا يوجد من شئ الحركة الا تكون الشيء تحت عرض فيه في كل ان فرد من لغو التي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرد في الآن السابق ولا في الآن اللاحق والان التي تفكر فرضها في الزمان غير واقعة عند حد خدعهم \* وكذا الاقرا دمرودة غير واقعة وسوم انه ليس في صورة الفكر الا علوم محصورة لاسيا في الرجوع من الابدائي ان العلم انه ليس هناك الا الفصل بالحس والتعليل مثلا أو الصوري وسكري فلا يتصور كون النفس في كل ان متصفا بحد من العلوم لا يكون فيه ولا يمدد لا غلغ النفس اذا لاحظت بالحس مثلا والتفت اليها فاما ينقل من العلم مثلا والتدريج فانه يصعب اثباته الى الجلبس تدريجيا ويغري القادة الى اتصال والتدريج لا يقول قد صرحوا بالانكشاف انه من من افعال الدس \* وقصر حوا من حركة الا في لافع في مدونة الحكم والكيف والابن والوسع فلا يكون في الانكشاف وليس يعلم فلا يصح ماد كره من ان الفكر حركة كمية هذا ولو قيل مدنا خلافا لمراتب الانكشاف يستلزم اختلاف التصور في الشدة والضعف والخص في كل مرتبة من مراتب الانكشاف صورة في مرتبة من الشدة والضعف مختلف في الشدة والضعف فتصوره السابقة واللاحقة فيكون به حركة في الصورة لم يبعد (قوله غلط) اي بالقوة جدا التفسير يس صحيح لان التحقيق ان العلم الاحادي علم بالموصول كما بين في موضعه فان العلم بآراء المرف جامع فله اجزاه لمعرف في كل العلم بالمعرف جامع فله علم بالمعرف لانه عين العلم بالمعرف عنده ودله لاحرازه كل حرة حرة لاجل الاجزاه فانه عين العلم (قال هذا الدليل مبني على حدوث النفس) نقول على تقدير فطرية العلم لا يمكن اكتساب شيء من الاشياء اذ لم يحصل شيء من الاشياء فليسكنه لم يحصل شيء من الاشياء بلوجه (أ) اللازمة لثانية فطرية ضرورة انه اما هو وجه شيء فهو كنه شيء \* فاما لم يحصل كنه ملزم يحصل وجه ما \* وأما اللازمة الاولى فلا حصول شيء كنهه مسوق محصور بوجهه \* الشيء \* لم اسم أو لايوجه لم يكن كنهه وحصوله وجه على تقدير نظرية الاول موقوف على صرفه البدن من الازن الى عين في اكتسابه وان يتصور الشروع في كسب من ذلك علم من الزمان وذلك زعم مثله فلا يمكن اكتساب كنهه فيه وتقصيه انه اذا فرضنا أن كنهه متلاحص النفس من الاول الى الآن مثلا فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه اما يتصور بعد معرفته بوجه ما ومبادئ الغير للتأنيدي طريق على ذلك لتقدير حصول ذلك الوجه موقوف على صرف زمان من الاول من حد عين في اكتسابه \* ثم من ذلك الجدل من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان منه من جانب ذاته فلا يمكن حصول كنهه \* وقد فرضنا حاصله علم وهذا يجري في كل كنه عرض حصوله فلا يمكن حصول شيء كنهه واد لم يحصل شيء من الاشياء يكتنهم يحصل شيء من الاشياء بوجهه لان كل وجهه كنه شيء كنهه فاعلم (قوله \* كنهه التصورات والتصديقات الخ) فداش لانه ان وجد التصورات والتصديقات أمور موجودة في الخارج فهو مجموع كنه لا والتحقق عندهم أن العلم هو العلمية بوجوده في النفس والارادة انها موجودة في النفس تزيد المعلوم أيضا كنهه ذات حيز من العلم من الكلام على ما هو فاشهر فيا بين القوم من هذا العلم من الكيفيات التفضيلية الى حدة والخارج \* وأما تحقيق اختلاف فهو موكون الى موضعه على انه يمكن أن يقال للرادس كونها موجودة بوجودها في النفس بل في الحقيقة والعلمية في المعارض العلمية فيكون في الانكشاف ما دامه لوجوده العلمي وزيد

المقدم وان كان موجوداً في الذهن لا ينصف بالكتابة وهو ما من الموارض الخارجية والانساف هما يستدعيان وجود الخارج ( قوله قل النظري بمعنى اللامعني ) أتب نملم ان معنى النظري ما يحتاج الى نظر واليدعي ما يحتاج الى النظر هكنا مني أن يقول قل اليدعي بمعنى الاصري لكنه تسامح في عبارة التلازم ( قوله بحال التصورات ) مني ان بيان اكتسابه يحتاج الى اعتبار دقيقة لا يناسب شأن المنسئ ولا بد من صمد ذكره حتى يتم التعريب فكأنه أكتفى به بما ذكره من حروف الشبهة ونحوها الامام الى خلافه فان ذلك يشعر باعتقاده اني ادعيت المنع طبعاً ( قوله والعدة ان يكون للاجسام ) اسرح في حديثه على التجريد بل انما العدة والعدة لا ينحصن بالاجسام \* ووجه التوفيق ان العدة والصورة عنصرا دون العلة الكلية والصورة اد للترادف عند حزمه يكون منه المعلوم ماثورة وجزمه يكون منه المعلوم بالفعل فتدعي كلامه أن هذه المطلق بصورة على تلك الحياة كما وقع صريحاً في عبارة انشراح والخلق للعدة على الامور المتعومة كما يستمد من عبارة لان الحياة اذا كانت صورة يكون من الامور المتعومة مادة على سبيل النسبة للاقلاق العلة للعدة والصورة عنصرا كذلك \* وبما ذكرنا يتضح انما العلة بين ذكره بها ويتضح ذكره أولاً من أن كرم كرم صادر عن فعل مختار لا بد له من علة مادية وصورة فانه شاعل لمحض المركب الصادر عن المختار ( قوله واسطة بين الفعل ومعنوه ) أي جعل ذلك القائل للعرض منه اثبات الاضاح الى قيد في وصوله أو علة في تعريف الآلة لاخراج العلة للتوسطة بسببه لا يعني عرفت ان تسليم كون للفعل المتبدع معمل العلة البعيدة والقول بان علة علة الشيء علة له ولو بواسطة يستمر وصول أثر العلة بعيدة أيضاً ولو بواسطة والام يمكن مضافاً أيضاً أصلاً لان الاحتمال ليس الا قبول الاثر والقول بوجوب الوصول قسماً لافعال واسكان وصون الاثر ليس الا شائصاً بين قوليه وسل الخشي أشد قوله فاقبل الى ذلك ويمكن ان يشي انه اشار الى ادع ذلك قوله ومنه في الجلة وحاسبه اذ سمنا ان الاحتمال قبول الاثر لكنه أتم من أن يكون أثر شيء هو معمله أو أثر ما هو موقوف في وجوده على ذلك الشيء قال علة علة الشيء علة له وهو يستلزم اضافته في الجلة والام يمكن العلة البعيدة علة مطلقاً فاهم ( قوله بل أراد اثبات تلك المسائل ) بوجوب احتمالاً للعرض منه ان تراكم المسائل يوما فيوما بالتعصير في الخارج لا ينافي حصولها في الفهم احتمالاً بالفعل فيكون التسليم ان يلاحظ المسائل كلها احتمالاً لا شراً كما في الغاية أو يحصل أكثر المسائل فيحصل للملكة فكأنها حصلت بالفعل بالتفصيل لحصول قوة الاستخراج وعلى هذا لاحتمال الى القول بان لراة تخصيصها في الذهن لا في الخارج لسكن الخشي احتراز الاول ليطهر حصول جميع المسائل بلا تكلف فان الحصول الاجمالي في الذهن طهر ( قل ) فله كود في معرض المعرصة لا يصلح للمعارضة يعني ان المعارضة هي اثبات دليل مقبل لدليل القبول لاثبات خلاف ما ادعاه ودعوى القبول هي ثبوت الاحتياج الى التعلق به وحاصل قول المعارض عدم الاحتياج الى عمله \* وعدم الاحتياج الى عمله لا يوجب عدم الاحتياج الى نفسه فلا يكون دليل المعارض مقبلاً لدليل المستدل بما حصل ما قال الشارح لانها للعدة على سبيل الماسة وعلى هذا ماوجه الاعتراض الى هذه المعارضة من ان المطلق لو كان محتاجاً اليه فلا يجوز ان يكون مدعي أو كسباً والاو يستلزم الاستثناء عن يتم والثاني الدور والتعصير وكلامهما باطلان فكونه محتاجاً اليه مائل لا يصلح لاسلاج للمعرصة فانه على هذا التوجيه أيضاً على تقدير الشق الاول لا يلزم الا الاستثناء عن تعلم والاستثناء عن التعلل لا يوجب الاستثناء عن نفسه فلم يلزم عدم الاحتياج الى نفسه الذي هو مخالف دعوى المدعي ان قيل في رد قول المتنازعي ان هذه شبهة يحدث بها في حق هذا العلم سواء احتجج به أم لم يحتجج كما قلنا الخشي لا حاجة اليه ولذا قال الخشي في آخر هذا القول لان ما مشهور في كتب الفس ايراد المعارضة في هذا للموضوع لنق الاحتياج اليه ( قوله بل المطلوب معرفة مصدره عليه مفهوم موبوع للمطلق ) اعلم انه كان مدار هذا الجواب على ان المراد بالحس المتقيد والمعلم الثاني ويحتاج في معرفة المتقيد الى معرفة المطلق فرد بين المطلوب ليس تصور فقط موضوع للمطلق حق يحتاج فيه الى تصور مفهوم اليوسوع بل المطلوب تصور مصداقه ومصادقه ليس بتقيد فلا يصح ما ذهب \* ثم قال الخشي بل الحق مشعر الى انه انما قدنا الاعراض وصعب جوابه من هم ان المقصود تصور الموضوع وليس كذلك بل الحق من المقصود المصدق في ذلك الشيء الصافي موضوع للتعلق أو موضوع للتعلق شيء فلا علة يكون لقط موضوع المطلق محمولاً أو موضوعاً وهو شبهة



فلا يحسد تصوره إلا بشرط ما قلنا في هذا، وحب من يذكر تعريف مطلق الموضوع أولاً (أقول) يرد على هذا أيضاً أن المحمول أو الموضوع في تلك القضية المذكورة ليس له قد موضوع للمطلق ولا معنى بمفهومه الإضافي مطلق بل يراد مصداقه أن جعل موضوعاً ومفهومه من حيث الأغراض بمصداق ومصادق كما كان المحمول في زيد كاتب ليس له مصداقاً أو معنى بمفهومه الرسمي مطلقاً بل مفهومه من حيث الأنحاء بذات الموضوع ليصح إطلاق فلان زيداً فرد من أفراد الكتاب وليس نفس مفهومه الرسمي ولما كان المراد منه ما يتحدد بمصداق لا يكون الإضافية به ملحوظة فأنشأ (قوله تقدم بالطبع) فلان قلت أنه لا يرد من تقدم التصور طبعاً في حقه تقدم ساحتها وتصوره بيان وجه تقدم ساحت التصور على ساحت المدق لاشئ التصور فلا يتم التعليل \* قلت الأمر كذلك لكن ساحت التصور لا تكون إلا ساحت شئ مقدم على التصديق يعني أن يذكر أحوال تقدم مقدم \* وإلى هذا أشار أئمة حيث قلنا في الأولى (قوله) والاولاد إجراء التصديق حسده على أربعة) سي إن كان مراد الأمام في تلك العبارة الإيقاع والانتزاع تكون أجزاء التصديق واحدة حسده على أربعة أي تصور الحكم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية والحكم وتصوره لأن عدم خروج الحكم عن التصديق مثل عدم الشكل وإرم دخول تصوره أيضاً على هذا التقدير وهو غرق الأجاج فيجب أن يرد بهذا الحكم في غير ما نحن فيه النسبة الحكمية \* قال قلت يمكن أن يكون إضافة التصور إلى الحكم بمعنى التصور الذي هو الحكم \* قلت هذا يناقض مذهب الأمام لأنه دعوى أن الإيقاع مثل لا تدرك فلا يكون الحكم عنده تصوراً وأدركاً كما قلنا محالة بأن تصور الحكم غير الحكم ويريد الأجزاء على أربعة حيث (قوله) فلا يخص بالدلالة للطائفة) يعني أن لهم معنى بواسطة علم الوضع له لا يكون إلا في الطاقة فيلزم منه خروج دالة النفس والالزام فلا يوجب في الدلالة الواسية إلا العلم به أنه من أب يكون له أو شئ يكون مدلول جزئياً له أو لازماً له فيشمل الدلالات الثلاث كلها (قوله) يريد أن نقصد الأمكان الخ) أمم أنه كان ينبغي تحريج المضاف والتصني الأمكان تمام فان لفظ الأمكان موضوع للأمكان الخاص وإمام أيضاً قد يطلق ويراد به الأمكان الخاص يكون الأمكان العام جزءاً له فيكون له دالة غير دالة تصنيية \* ويصدق عليه أنها مطابقة أيضاً لكون الأمكان إماماً فما وضع له لفظ الأمكان \* هنا \* وقال الشارح في باب الانتزاع أنه إذا أضيف لفظ الأمكان وأريد به الأمكان الخاص كان دلالة عليه مطابقة وعلى الأمكان العام تصنياً فخصر عليه عن قوله وعلى الأمكان لعدم تصنياً مشعر بأنه ليس دالة لفظ الأمكان على الأمكان العام في هذا الوقت متفقة مع أنها موجودة حيث أيضاً \* فحجب المشتى عن مراد انتزاع أن دالة لفظ الأمكان على الأمكان المعبري هذا الوقت ومن كانت مطابقة أيضاً لكنها في صدد الأمكان الخاص تصنيية \* وإلى هذا أشار قوله ولا ينافي الخ (قوله هذا التعليل) أيضاً يعرف من الالتزام لا يستمر للنفس لانه كما أن المطابقة لا تستلزم التصني أن يكون معنى الموضوع لا يبيح كذلك لا تستلزم الدلالة الاتواسية مصداقاً أو أن يكون معنى السبب لازم فخصي فيستحق الالتزام بدون التصني \* وهذا اعتد اعترض لمدعى التفرع لهذا أنه قد ظهر من وجه عدم التزام الطاقة النفس ووجه الطهور \* قوله لمحي بسبب صيغة التكرار الموضوعية لعلني السبب أهم من أن يكون له لازم محي أولاً قلنا يكون له لازم فخصي فيستحق الالتزام بدون النفس لا خفاء (قوله) لكن يجب حيث الخ) يعني أنه لا يرد لتتابع الأمام حين قيد المحكوم \* الحقيقة المذكورة لكن يرد حيث أن للتصور عدم وجوب التصني والالتزام بدون المطابقة مطلقاً والالزام من هذا أمم لا يوجدان بدونها من حيث أنها كائناً لامتطاعاً وهو خلاف التصور \* فان قلت إن هذا التقييد على نوعين (أحدهما) أن يكون اختيية قيداً للمحكوم به (والثاني) أن يكون قيداً لاختيية قلاوب وجوب تقييد التقييد وهو خلاف التصور لكن الثاني يؤل إلى التثنية وطلة أو الرقي العامتين ويكون للمحي كل عام مادام تماماً لا يوجد بدون التثنية والعنصرى يعني أنها تأسل فائقة والمداينة إذا ركبت مع إحدى المادتين منتج دأمة كما هو مشروح في ساحت الموضوعات يكون النتيجة التصني والالتزام لا يوجدان بدون التثنية مطلقاً الأعد \* قلت تنقض الكبرى حيث أن التتابع الأمم قائم مع شرط التبعية يوجد بدون التثنية المطاس كالحركة قائماً بنفسه التبعية يوجد في خارج دون نفس والمكس \* ثم مطلق التتابع لا يوجد بدون مطلق التثنية أو

يقيد قيد من حيث انه تابع له عامه صفة التسمية له لا توجد دونه والا لا يكون تابعا له فان اللام للتخصيص فالتابع لهذا غير  
 التابع فذلك باعتبار هذه الحقيقة تأمل ( قوله وسهمي قد ألح ) المراد به الحق القنطاري \* وحاصل قوله ان التمس والالتزام  
 في مرتبتين ماهيتهما ثابتان فالتمس لازمة لذاته \* ومقتضى الذات لا يختلف صائر هذا التمس في حكم الإطلاق وهو المقصود  
 فارتفع اعتراض الشارع وحصل النتيجة حسب المراد لكن برده عليه ان التسمية لازمة لثبات التابع الا ان التمس أيضا قابل للتابع الا ان  
 تابع حيث ما كان لكنه يوجد بدون التمس فتنذر ( قوله يعني ان هذا مجموع مني مطابق ) اعلم ان التمس المقصود  
 \* وضع له اللفظ لكن فقط رسمي المجازة مركب من لفظين موضوعين بالوصفين \* قائم في هذا ان هذا اللفظ للمعنى اللطافي باني  
 وضع دون الوصفين الله كورين فمراد الحشي هذا الحقاء بين الوصف أهم من ان يكون وضعا واحدا أو أوضاعا متعددة بحسب  
 اجراء اللفظ كلفظ وامي المجازة فان لفظ الرامي والمجازة موضوعان لخصين بالوصفين ليدعوا هذا اللفظ موضوع لمجموع  
 المعنى وان لم يوضع عين هذا المركب لعين هذا المعنى والمطابقة لمقتضى أي \* ما كان يوضع عين اللفظ لعين المعنى أو وضع  
 اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى \* والحاصل ان اللفظ في المركب من حيث التركيب وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وهو كاف  
 لدخوله في المطابقة \* بل وان كان وضع عين المعنى شرط في المطابقة لكان طرحا عن المطابقة وليس كذلك ( قال )  
 فان الرامي مقصود منه الدلالة على رمي مشوب الخ يعني ان فقط الرامي حال على رمي مشوب فاذن ما فان الدلائل اما خفوت في  
 مفهوم فصاحت ممة عامة والمسة ثم من ان يكون على وجه التباين به كما في لفظ الرامي أو غيره كما في التلاصق والتأخر ( قوله  
 جزء للمعنى ) المقصود يعني ان للغة لاسمية جزء للبيعة الاسمية مع الشخص ومفهوم الحيوان جزء من ماهية المذكورة  
 فيكون جزء للمعنى المقصود أيضا لان جزء الجزء جزء فالحيوان الذي هو جزء للحيوان اللطافي اذا سعى بشخص من افراد  
 الانسان يكون دالا على الجزء المعنى المقصود فعلمنا ان هذه الدلالة ليست مقصودة في وقت عاينها لهذا الشخص ( فان قلت )  
 مفهوم الحيوان جزء من المعنى المقصود أي الحيوان اللطافي مع الشخص فكذلك دلالة لفظ الحيوان عليه أيضا مقصودة في  
 ضمن السلك \* قلت ليس دلالة لفظ الحيوان بالوضع المعاني فانه لكل اللفظ على كل معنى الشخص ولا لحاظ فيه لجزئه فكيف  
 يكون دلالته مقصودة في هذا الوصف لانها تابعة لقصده وليس فليس ( قوله ثم انا اعتبر مطلق الدلالة الخ ) الغرض منه بيان  
 احتيازاله لم تعرض لها الشرح فانه اذا لم يقيد في مقسم للفرد والمركب بل بعدد ما بل يقال المبال بالوصف بما ان يقصده ويراد  
 الدلالة مطلقا فيحقق أربع احتمالات إما ان يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزءه لثلاثة أي اللطافي والتضميني  
 واللاترسي فلا يحقق المركب الا انا قصد بجزء اللفظ الدلالة على اجزاء معانيه الثلاثة \* وفي الافراد اثنان ذلك سواء كان  
 باعتبار جميع معانيه للمعنى أو بالتأني الى بعضها فان في الجزء يستلزم في السلك حقيقة لا يجتمع لافراد والتركيب أسلا أو  
 يكتفي في التركيب بالدلالة على جزء من اجزاء معانيه للمعنى الثلاثة أي متى كان وفي الافراد عينا غيرتة بحسب اجتماع التركيب  
 والافراد في لفظ واحد بل يتعلق التركيب بالنظر الى المطابقة والافراد بغير التمس أو العكس \* وهكذا نسبة المطابقة  
 والالتزام والتضمن والالتزام أو يشترط في التركيب وجوده بلحاظ جميع المعاني وفي الافراد اثنان باعتبار الجميع أيضا أو  
 يشترط في التركيب وجوده باعتبار واحد منهما وفي الافراد اثنان باعتبار الجميع \* وهذا الاختلاف انما هو اختلاف اللفظ والمطلوب  
 بالكتابة لانها يوجبان التوسط بين الافراد والتركيب وهو خلاف الاحكام وقد لم يذكرها المعني وقال الاول مستبعد جدا  
 لاستلزامه دخول أكثر اللفظ للمركبة في الفرد لان التركيب على الاول انما يكون اذا بدل جزء اللفظ على جزءه جميع  
 المعاني الثلاثة فاما انتم هذه الدلالة باعتبار بعضها يكون اللفظ مراد وان وجدت بضاعتها معها \* فذلك لم يتعرض الشارع له  
 بقي الاحتمال الثاني الذي تعرض له و هو ان السلك أي اعتبار الدلالة المذكورة في التركيب باعتبار أي معنى كان وفي الافراد  
 عددها باعتبار أي معنى كان يستلزم كون اللفظ واحدا مفردا ومركبا لنظر الى الدلائل في المطابقة والتضمن مثلا \* ثم اعترض  
 عليه بأنه لا يجوز فيه لان هذا يتعارض مع الدلائل لادلالة واحدة ( قوله بل بعدد أولي ) أي باعتبار الافراد والتركيب  
 بما في لفظ واحد باعتبار الدلائل أولي من اعتبارها فيه مع باعتبار الدلائل واحدة ( قوله فلهذا يجب ان لا يعمد على الافراد )

والتركيب متفقان فيه باعتبار دلالة واحدة أي المتطابقة لكن هنا في حالتين ومعتبر وضعت مختلفين كما قل صاحب الاختصار  
 فذلك يجوز حداً ولم يجز ذلك لأن ذلك الاجتماع في حالة واحدة وموجب وضع واحد فبئس الاقلم زينه القياس عيب  
 ينفي أي التحيز في اسراء أحكام الأفراد والتركيب عليه فإن ذلك الاجتماع في مثال واحد ووقت واحد (قوله بشكل هذا  
 مثل الصائغ المتصلة) يمر أن صوغ الأداة عالم يصلح لأن يغير به وحده يقتضئ مثال الصائغ للمعرفة لشدة كالاتف في  
 صرماً لتكونها قاعة \* والفاعل غير له الأخير \* \* وأما الصائغ المتصوغة والمحرورة فتكون صفة لا صانع لذلك أيضاً \* فإن  
 قلت المراد عدم صحة الإخبار \* فالمراد للمنى ومعنى اعتبار مستقل صالح للإخبار به دون معنى الأداة فافترقا \* قلت هذا على  
 تقدير أن يكون عدم صلاحية الأحرار به صفة فقط باعتبار دلالة على المنى \* والفاظ الصائغ للمعرفة لا تصلح إزاء  
 قطعاً \* وأما إذا لمثل لا عدم الأشكال ليس مختصاً بالصائغ فقط بل هو جار في الأسبغ الثلاثة انظرية أيضاً فحقها تنع  
 فصلاص والمخير به عمد في الكلام (قوله) وليست لفظة في مرادة لظرفية (دفع دخل تقريره أنه كما قيل في توجيه أسية  
 الصائغ أن الألف في ضمها مختصه وهو صالح لأن يغير به فصلاص الأحرار أهم من أن يكون بنفسها أو بمرادها كذلك  
 لفظة في مرادة لظرفية وفيها صلاحية الإخبار موحدة بلزم أن يكون كلمة في أسبغ الأداة \* وحاصل الدفع أن لفظة في  
 ليست مرادة لمعلق الظرفية بل هي مرادة لظرفية مخصوصة مصدرة من الطرف الخاص والمطروف الخاص كقيام زيد  
 في المثال فهي غير مستقلة لاحتياجها في التخصيص أي الطرفين المخصوصين فلا تصلح للإخبار لأنفسها ولا بمرادها فلا تكون  
 أسبغ على تقدير العموم أيضاً (قوله) لم يرد بذلك أن الموصوف واحد ذلك على تلك الأداة الخ) يرد ذلك دفع اعتراض يرد  
 على قول النارج بل بحسب جوهره ومادة كاد \* وتقريره أن لا سم أن جوهر لفظ رسل يدل على الزمان فإنه لو كان  
 كذلك لكانت تلك لفظة زمان كالألف والهمزة وتعميمها على المراد أيضاً وليس كذلك \* فيقول بيان الفرق بين الكلمة  
 وبعض الأسبغ التي تدل على الزمن بأن الدلالة على الزمن في الكلمة هيبتها \* وفي هذه الأسبغ مجوهرها ومادتها \* وحاصل  
 الدفع أن النارج لم يرد أن جوهر تلك الأسبغ واحد ذلك على الزمن بل مراد أن مجوهرها أيضاً مدخلا في الدلالة على الزمن  
 محالاً \* كلمة فإن هيبتها مستقلة بالدلالة على الزمان \* ولادخل لجواهرها فلهذا في \* والمخجل على هذا طريقة الفاعل أنه يعلم أن  
 في تلك الأسبغ الدلالة على الزمان مدخلا لجوهرها أيضاً (قوله) قائم تصح في لغة العرب) يمر أن كلمة قضية كل تعد الصيغة  
 في الكلمة تعد الزمان المشهورة من كون الحقيقة مستقلة بالدلالة على الزمن تصح في لغة العرب) يمر أن كلمة قضية كل تعد الصيغة  
 في قولك آمد وأبد \* ثم قال وأصح بل هذا من الأحوال خاصة بدنة العرب التي دوت بها هذه الصيغة زيادة واختارها  
 وأشار الخليل إلى صنف هذا الخواص حيث أتى بصيغة مشهورة \* وجهه أن قواعد الفن عامة غير مختصة بلغة دون لغة على  
 أنه ليس بجواب في لغة العرب أيضاً لأن الكلمة قد كورة تدل على تدل الزمان عند تبدل الصيغة مع أنه ليس كذلك فإن صيغة  
 لم يضل بمنى لامل \* وإن قلت أن لم يجعل ليس بكلمة بل هو مركب من الأداة والكلمة كما أتت به بعض الآثار أيضاً \* قلت  
 هذا بوجوب أن لا يكون كلمة التخي أي لفظة لا تدل كلمة بل مركب من الأداة والكلمة مع أنها تعد بالاعتقاد كلفظي  
 ومع قطع النظر عن هذا الاتفاق قول أن أهبة الدراسة لكلمة ليست إلا مدعى له إضمار المركبات والكلمات وترتيب  
 الاعمال فتكون صيغة لم يضل ليس الأداة التي أي حرف لم فاعلة الخاصة له لا تكون إلا مجموع \* وأيضاً أن دلالة  
 الحقيقة للدلالة على الأزمنة في الكلمات ليست إلا بوساطة التوعية والتوسع للترجي صيغة لم يضل ليس إلا مجموعاً \* فإن قلت  
 اتحاد الصيغة موجب لاتحاد الزمان دون العكس \* قلت هذا يناقض القول المذكور سابقاً من أن صيغة الكلمة مستقلة في الدلالة  
 على الزمان فأنشأها على كامة لاتحاد \* وعدم العلة بوجوب عدم الطول على أنه لا يتم هذا أيضاً فإن صيغة ما يصرح تدل على  
 زمان الحال والاستقبال مع اتحاد الصيغة لأن اتناء أو تدنهما في وقت واحد لا بوجوب اتناء الدلالة عليها (قوله) ولم يلح كل  
 مالا يصلح سناء جديته الخ) يمر أن عدم صلاحية الإخبار المتبر في الأداة أنشأه باعتبار معناه شقيقة لا توبلاً \* وأما  
 بتأويل الخليل الأسبغ فهي تصلح للإخبار بها أو غيرها كما يقال الظرفية المحصورة معنى في أو معنى في ظرفية محصورة (قوله)

لأن انقسام اللفظ إلى الجزئي والكلبي الخ دليل لحمل هذه النسبة محصورة بالاسم • وحاصل الدليل أن انصاف اللفظ بالكلية والجزئية إنما هو بحسب انصاف معناه بهذا • ومعنى الاسم مستعمل دون معنى أحواله أي السكينة والأداة فإن معنى من مثله هو انتهاء مخصوص على وجه يكون آلة للاحتلال حال طريقه مثل السير والصره فلا يكون معنى • ومنصوداً لذات في قولك سرت من البصرة فلا يكون مستقلاً • وكذلك السكينة فلا ضرب زيد مثلاً يدل على حدث مخصوص ونسبة مخصوصه إليه • وبين قاعه مدحوجة على حد الرأية فلا يكون معناه مستقلاً أيضاً • فإن قلت الأسماء المتشعبة كصدرب ومصروبه تدل على حدث مخصوص والنسبة المحصورة كما في زيد صارب فلا يكون معناه مستقلاً أيضاً • مع الاسم • قلت بينهما فرق حتى وهو أن النسبة في المشتقات مما هي إلى ذات مهمة داحية في مفهومها فيكون المجموع مستقلاً باندماجية يسمح لا يحكم عليه • وبمخلاف صرب مثلاً فإن النسبة في السكيات إلى دوات متشعبة خارجة عنها كالقنطرة في موصه من أن النسبة الحكيمة في السكيات هي التي لا يحصل مدحاً وخارجاً إلا بدكرها فاقبال المعب فيها مرآة للاحتلال حال المحلثات بالقباس أي القابل المخصوص فأقبل ( قوله وانتم أن الجزئي يقابل الكلبي الخ ) فعرض منه دفع دليل وهو أن أقسام النسبة الأولى خمسة مع أقسام النسبة الثانية فإن لم يشترط قد يكون كلياً بحسب كلا معديه كليين • وقد يكون جزئياً بحسبها كزيد عليا للمشتصين فالكلبي والجزئي غير عتصمان بما يكون معاً واحداً • وحاصل المدح أن أقسام النسبة الأولى متباعدة بالقباب وكما أقسام النسبة الثانية وأما أقسام النسبة الأولى مع أقسام النسبة الثانية فهي متفارقة بالاعتبار وتقسيم الكلبي والجزئي وإن لم يخص بها يكون معاً واحداً لكل يمكن هذا التقسيم فيما يكون معاً واحد لا التقسيم الثاني • فلماذا أخذ فيه ما يكون معاً واحداً لا على سبيل الاختصاص فاجترأ قيد الجينية في قوله وإن كان معاً واحداً وإن كان كبيراً لازم ( قوله يعني أننا نجرد النظر إلى مفهوم للركب الخ ) أبلغ أنه ذكر معنى الاعتراض أن يرد بسط الاحتمال في قوله يحمل الصدق والكذب معناه القوى التي هو في القاربية ( برهان ) وإن يكون هذا الاحتمال في نفس الأمر ولا شك أنه لا حجة يجنبها في نفس الأمر يتصف بها فله احياء التقيصين • فباب المنع أن أراد إبطال الواسطة أو الدلالة لكن ما روى به الشارح وقال لا معنى للاحتمال حيث أن الصدق أو الكذب على هذا التأويل يكون قطعياً • وقد وافق في الجواب أن لزاد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر إلى مفهوم الحق وسعه انشئ • فحمل هذا الجواب أن احتمال الصدق والكذب إنما هو مجرد النظر إلى نفس مفهوم الركب من لا ينظر إلى امر خارج عن مفهوم الركب من خصوصية التكميل أو خصوصية التعريف أو أمر آخر فيخبر أنه تعالى وخبر رسوله عليه السلام • وفوق السهولة فوقها والكل أعظم من الجزء وغيرها من القطعيات تصادف داحية في تحريج الخبر لأنها تحمل الصدق والكذب عند العقل بنظر إلى ما عية الخبر مع قطع النظر عما عداها • قال قلت بطريق من قوله شارح لا معنى للاحتمال حيث ومن قول الحق • والحاصل أن الخبر يحمل الصدق والكذب عند العقل الخ ) لأنها أرباباً فلا احتمال للقتل والامكان المعنى • وقد علم أنه كان معنى الآخر من معناه القوى والاحتمال النفس الأمرى المتعدد من السلام فانزوم انصاف الخبر بالصدق والكذب مدحاً على التعريف أنه كور ليس إلا بأحد معناه القوى • وأما الاحتمال الصل والامكان المعنى فهما لا يسلمان الوجود فضلاً عن الاحتياج • فهذا الجواب ليس موافقاً لاعتراض المفسر ومع هذا هو خلاف التشدد من السلام • قلت ليس كذلك بل مراد الشارح والحق في هذا الجواب الحق هو الاحتمال القوى المتعدد من السلام لكن عرض الحق أن هذا الجواب منفي عن أن يحدد النظر إلى نفس مفهوم الخبر ومعنيته من حيث هي • وهي شوت شيء لشيء أو معية ولا يتوهم أن هذا الجواب على تقدير حمل لفظ الاحتمال على معناه القوى يستلزم احتياج الصدق والكذب وهو احتياج التقيصين لأن اشتد احتياجها بالنظر إلى كونها تقيصين في نفس الأمر وهو خارج عن نفس مفهوم الخبر ومعنيته • وقد مر أن لا ينظر في احتياجها إلى أطوار أي خارج الخبر أو الواقع • ويمكن أن يقال أنه لا يجب على الجيب أن يبنى كلامه على من امتزاض المفترض فيمكن حمل لفظ الاحتمال على الاحتمال العقل أي يجوز عند العقل أن يكون صادقاً وكاذباً بمجرد ملاحظة نفس الخبر فأقبل ( قوله فإن كل ما يفرض في الشارح الخ ) دليل على عدم إمكان صدق اللاتشيء على

شيء من الأشياء في الخارج والعدم • وأما قال بفرض ابتداء مذهب الشيخ من أن المعتبر في المحصورة ، انحصارت للخوض  
بالوصف الصواني باقتضاب حسب الفرض • وقال مصمم أنه يجب أن لا يتصور عدم إمكان صدق اللاتئي ، على شيء من  
الأشياء بخلاف ما إذا قيل لكل ما هو في الخارج فإنه يجب أن لا يكون اللاتئي ، حادثاً بالفعل على شيء من الأشياء لعدم  
إمكان صدقه عليه • فقول أنه لا دخل لربطه قيد الفرض فيه بل ليس بعدم إمكان الصدق والالزام لمصادق شيء  
مصدق اللاتئي عليه يستلزم • اجتماع التقيضين سواء كان موجوداً في الخارج في نفس الأمر أو موقوفاً فيه بل زيادة قيد الفرض  
لفرض شمول الأشياء للفرض في الخارج • والمقصود من كل شيء فرض مذهب لا يمكن أن يكون شيئاً بل هو شيء • فإن  
قلت هو شيء في الفرض ولا شيء في الواقع قلت مفهوم اللاتئي • أهم من الواقع وغير الواقع فاقه شيء في الفرض كيف  
يكون شيئاً مطلقاً • قال قلت السكينة ، المرصية دالة في مفهوم الـ • خطي وكل مفهوم شيء فيلزم أن يكون اللاتئي شيئاً •  
قلت السكينة في أن اللاتئي لا يصدق على شيء • وكون اللاتئي فرداً للفرض العقلي لا يوجب إلا كونه فرداً لنفسه ولا استحالة  
في كون شيء فرداً لنفسه • فإن قلت كونه فرداً لنفسه • يستلزم صدق الشيء عليه لا أن كل شيء يصدق على الفرد • وهو  
يستلزم اجتماع التقيضين فيكون محالاً • قلت اجتماع التقيضين أن يصدقاً معاً على شيء واحد آخر لا أن يصدق أحد على آخر  
فإن مفهوم مطلق للمفهوم يصدق على مفهوم منه فصدق الشيء على اللاتئي • لا يوجب الاستحالة فمفهوم وانضم وأنه من  
غواص هذه الحاشية ( قوله فالعتبر في إيراد السكينة إمكان فرض صدقه عليه ) أي تحت أدكائية للمفومات لثلاثة الصدق  
كالأشياء • واللازم أن إمكان العلم أنها هي بحسب تحييز النفس • والتجوير العقلي لا يستلزم الوجود حتى يقال أن من إيراد  
السكينة ما يتصور صدقه عليه في نفس الأمر إذ ليس له وجود أصلاً فضلاً عن بحث إمكان صدق السكينة أو امتناعه على  
أن كان إيراد من لفظ الفرض في هذا القول الفرض النفس الأمري والتجوير العقلي بحسب نفس الأمر • فالقول لا يجوز  
أصلاً صدق اللاتئي على شيء من الأشياء ، ما وجدته في الخارج أو في الذهني فكأن أنه يتصور الصدق في نفس الأمر  
كانت متعبر من صدقه فرضاً بحيث لو كان المراد من الفرض مطلق الفرض أهم من أن يكون محيياً أولاً • فهذا الفرض  
موجود في الجرم أيضاً • فالتصريح أن المعتبر في السكينة هو إمكان فرض الأفراد في نفس الأمر بحسب نفس مفهوم السكينة  
مع قطع النظر عن احتراز سوء كونه إيراد في نفس الأمر أولاً وأن من أن يجوز فرض العقل في نفس الأمر لمعاط أمي آخر  
أما لا فساد السكينة على حوار فرض العقل في نفس الأمر عدلاً حقيقة نفس مفهوم السكينة مع قطع النظر عما عدا • ولا شك أن هذا  
الفرض صحيح • نفس الأمر في نفس مفهوم السكينة بخلاف الطريق لأن نفس مفهومه يأتي بأكثرة لدخول الشخص في مفهومه  
فلا يمكن الفرض المذكور فيه • وأما قال عني إمكان فرض صدقه لأن السكينة لا تنحصر فرضه بالعدل بل إمكان الفرض كاف  
فيه ( قال المراد تمام المذهب المذكور بين اللعبة وبين نوع آخر الخ ) الفرض به تشريع عام ، فخره ، بالمشترك بل بامتناعه إيراد  
( أحدهما ) كونه مشتركاً بينهما ( وأما ) كونه بحيث لا يكون جزء مشترك بينهما خارج عنه • ولما أضاف وحدة النوع الآخر فهو  
ليس بضروري فيه بل أهم من أن يكون عام للمشارك بينهما وبين نوع آخر أو معين أحدهما والألوان الأخر فليس ذكر نوع  
آخر على سبيل التقييد بل لاحت أن هذا لا يصدق كافي • فحق الحاشية أنه أقل مرتبة الاشتراك فلا يرد أنه يلزم على قول القدرج  
وبين نوع آخر من يكون عام للمشارك بينهما وبين نوع آخر أو الأتباع دخلاً في أو لا يكون بين يكون خارجاً عن الجنس ودخلاً  
في النسب وهو مطلق ( قوله فاستمر في مطابق أحسنه ) أي لا يستمر في كونه حساً مطلقاً كونه عام للمشارك فيها • وبين جميع  
ما يشاركها في هذا الجنس • والجسم الثاني مثلاً فتم المشترك بين الإنسان وبين الثابت دون الحيوانات وهو جنس الإنسان  
ولو كان يبدأ بهول الخارج في سبب الشق الثاني أولاً لا يكون معناه لا يكون تمام المشترك بين اللعبة وبين نوع ما أصلاً يدخل  
الاحساس السديدة في شق الأول أي في قوله إما أن يكون ( قوله فالطرفي الحقيق لا يمكن ) بقوله لا يجوز ولا يحول على شيء أصلاً  
أن أحمل يقتضي الفرض بوجود ولا يمكن أن يكون وجود واحد قائماً بالحق كونه عليه وبه امتناع قيام الفرض أو حاشية • والأ  
لا يكون الفرض عرضاً فلا بد أن يقال إن سمي أحد الوجود ليس إلا • ولو أحدهما بالإصالة والأخر بالنسب لأن يكون أحدهما

منشأ لا يتبع الآخر • وقد تحقق الحزبي هو الموجود أصالة والامور السككية منوعة عنها • وإذا تمتعنا بالحكم بتعدد الامور  
السككية مع الحزبي يكون صحيحاً دون العكس • قلنا في يكون محكوماً عليه لا محكوماً به لان الحكم عليه يكون أصلاً لا محكوماً  
به وفي صورة العكس يلزم أن يكون الاندفاعي منشأ لانه منشأ وهو باطل • وأورد بعضهم على قول امتناع حل الحزبي  
بصحة قول بعض الانسان زيد وقال لا مانع من حل الحزبي على السككي لان المانع المانع والاندفاعي لا مانع من صحة  
الحل وهو موجود ههنا فطلب بعضهم بان هذا الحل يعني زيد بعض الانسان لكن هذا اندفاعي لا يرفع مادة الاشكال  
والحق في الجواب أن المحكوم عليه في هذا القول ليس أمراً كلياً بان يراد من بعض الانسان أعم من زيد وعمرو وبكر  
والإلا لا يكون الحل صحيحاً لاستلزامه صدق زيد على عمرو وقوم اعلمه مع بعض الانسان للسككي الصادق على عمرو أيضاً  
فيكون المراد به أمراً جزئياً لا محالة لكن لا يراد به جزئي آخر غير زيد فببها فكان المحمول فيه عين الموضوع ويكون  
حل الحزبي على نفسه في الواقع لأجل السككي • من فالت يكون هذا الحل على هذا كحل زيد مع أنه فرق بين وجه وبين  
حل بعض الانسان زيد من الأول أولى والثاني متعارف • قلت حسناً في طامس المصنف وفي الحقيقة ليس هو حلاً أولاً لان  
لمراد من بعض الانسان هو زيد لا القوم السككي كما مر فيكون كحل زيد على زيد فان ارادة السككية والموم من لفظ بعض  
الانسان يمنع صحة حل زيد عليه لانه لا يكون عاماً وكذا يصدق على عمرو ايضاً والا لا يكون عاماً قال صح حل زيد عليه  
بهذا المعنى يلزم أن يكون الخاص عاماً وهو كما ترى • قال قلت من قال أنه يعني زيد بعض الانسان يلزم عليه ايضاً مع قطع النظر  
عن ادعائه صدق زيد على عمر لان اتحاد المحمول أي بعض الانسان مع زيد فهو صادق على عمرو ايضاً فيكون متحداً معه ومتحد  
للمتحد • قلت هذا يستلزم امتناع صحة حل السككي ايضاً مع أنه يصح زيد ليس بلا ريب • والوجه أن الاتحاد في حل  
السككي ليس الا ليكون الحزبي منشأ لارائه • فهذا السككي وان كان في نفسه عاماً لكنه من حيث كونه متبوعاً عن زيد  
لا يصدق على عمرو فلم يلزم الاتحاد بين زيد وعمرو وتبين انه في ايضاً بين زيد وبعض الانسان وبعض الانسان زيد • والاشهر  
عكس الاول فأمثل قوله • والا فلا حل من حيث المعنى • أي ان اراد زيد ذلك الشخص المعين وهذا ايضاً إشارة الى ذلك  
الشخص فلا يكون هذا الحل صحيحاً لانه يلزم حينئذ حل الشيء على نفسه بلا تباير أصلاً وفي تفرع الحل اتحاد المعنيين  
الحق فلا بد أن يراد به معنى يزد وهو كلي فيكون حله السككي على الحزبي لا الحزبي على السككي • هذا ما قاله الخنسي • وأما  
أقول أن تفرعاً حل اتحاد المعنيين في نحو من التفرع بحسب نحو آخر من الوجود وهو على فسد (أحداهما) حل أولى  
(والثاني) حل متعارف فطلق الحل يشملها • وقولنا هذا زيد ان أشير بلفظ هذا به ليريد لا يكون الا يعني زيد ربه وهو  
حل أولى يثبت فيه التباير في نحو من التفرع ولو بتعدد الالتماس فلا يكون حل الشيء على نفسه بلا تباير أصلاً فانكار صحة  
مطلق الحل شيء • عجب • وقد قال أهل التحقيق ان الحل ان كان بتعدد الالتماس ويكون هذا حاشية مقدمة للموضوع  
والمحمول أو أحداهما يكون الحل صحيحاً اجاباً • ولعل الخنسي أراد في الحل التصاريف لانه هو المشر في القول فكثرة استعماله  
فصحة الحل الأولى في حكم عدمها لعدم افاقته (قوله أي لا أحسن مطلقاً ولا من وجه) فما كان الشارح أطلق لفظ أحسن  
مطلقاً وكذا لفظ أعم فهو شامل لأحسن مطلقاً ومن وجه وإهم مطلقاً ومن وجه وكل أحسن من وجه أعم من وجه فيكون  
نفي الأحسن من وجه مستلزم لنفي الأعم من وجه • فاعترض عليه بعلوم التكرار ان نفي الأحسن من وجه هو نفي الأعم من  
وجه فلا فائدة في ذكره بعده وكذا في قوله والأعم يلزم تكرار قوله ولا أحسن لأن كل أعم من وجه فهو أحسن من وجه  
ففيه يستلزم فيه • فذهب الخنسي بوجهين الاول ان المراد بالأحسن مطلق الأحسن فهو شامل لتحويل الأحسن والأعم الأعم  
المطلق لا من وجه فانه قد دخل في نفي مطلق الأحسن فلا يلزم التكرار • والثاني أن يراد بالأحسن الأحسن المطلق لا من وجه  
وبالأعم أعم مطلقاً شاملاً للأعم المطلق والأعم من وجه ففي الأحسن من وجه داخل في لا نفي الأحسن المطلق فالتكرار  
(قال لوجود الأعم بدون الأحسن) أي ان كان الجزء المشترك أحسن من تمام المشترك يكون تمام المشترك أعم منه وكل أعم  
بوجه بدون الأحسن والا لا يكون أعم فليزم أن يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو يميز لانه يستلزم وجوده

الكل بدون الجزء وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو مراده لكن يرد عليه ان عطف قوله ولا أقصى على قوله لا حائل  
 أن يكون باثباتا يستلزم أن يكون المعنى ولا جائز أن يكون أقصى حائزا كونه أقصى لا يستلزم وجود الأقسام بدون الأقسام  
 بل حواله وجوده قياسه منه جوهر وجود الكل دون الجزء لا وجود الكل به وأنه كان الجواز لا يستلزم الوجود \* ورد  
 الاشكال على هذا في قوله ولا أعلم أنه بان جواز عيوبه لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا أصعب  
 الاشكالات فيكون قصير متعدي آخر لا دوماً وهي أنه لو كان جائزاً لمسلم من فرض وقوعه محال (قوله) وأما تحمل المشترك  
 فلا يصدق على منه (الخ) المرص منه بيان عمومية معنى علم المشترك وخصوصية علم للشيء فلا تحقق نوع باراء علم المشترك  
 بل يوجد علم المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض علم المشترك ويكون عمومية بعض علم المشترك لا صادقة على علم المشترك  
 وهذا النوع وعلم المشترك لا يصدق إلا على هذا النوع لأنه لا يصدق على نفسه صدق الكل على الجزئي فإنه يوجد كونه  
 فرداً لنفسه فيكون لبعض علم المشترك فرداً ولعلم المشترك فرداً فكون أتم (قوله) إذ لا يكون الشيء فرداً لنفسه \*  
 يعني إما لو حصد الشيء في منه بلا اعتبار أمر آخر فلا يرد القوم مفهوم من الموضوع في هذا القول لو حصد مع خصوصية  
 فيكون المعنى المقوم الخاص فرد لقوم عام والا لا يكون فيه حل الكل على الجزئي بل يكون هذا الحل حلالاً أولاً وهو  
 لا يفيد الفردية (قوله) وأجيب بأن تقرير الكلام (الخ) حاصله بيان حصر جزء الملاعبة في الجنس والعقل بخلاف التسلسل  
 نوع بيان لتمام المشترك \* وتقرير ما نقول من أجزاء الملاعبة لا يخلو من حالين إما أن يكون تمام المشترك \* ولا \* الأول الجنس \* والثاني  
 إما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بل يكون مختصاً بالملاعبة كالمطابق فهو حصل للملاعبة \* وإما أن يكون مشتركاً فيها وبين نوع آخر  
 من لما شئت لا بد أن يكون سبباً من تمام المشترك فيها لا تمام المشترك والا لا يكون ثابتاً بل أولاً وهو خلاف  
 ويكون هنا تمام مشترك فيها وبين نوع سائر \* بالصورة ويكون معنى المشترك هذا جزءه وسطه \* ثم هذا البعض على حالين  
 إما أن يكون مختصاً بنوع المشترك ولا يوجد في نوع سائر لتمام المشترك أو يوجد فيه ويكون مشتركاً فيها \* فالاول يكون فصلاً  
 لتمام المشترك وتام المشترك جسي للملاعبة فيكون بمنزلة الجنس من جميع أعيانه وجميع انفراد أحسن بعض أعيان الملاعبة فيكون  
 مختصاً للملاعبة في جملة أي من بعض مشاركتها قال الامس مثلاً أحسن من الحيوان وقبضه أتم من قبضه فكيف يوجد لا  
 حيوان يوجد لا لسان بدون المنكب \* فيكون تمام غير الجنس من أعيان الملاعبة قطعاً فيكون حصل الجنس فصل للملاعبة أيضاً  
 أي غير أصح بعض مشاركتها \* وأما الثاني فلا يمكن أن يكون تمام المشترك بين الملاعبة وبين هذا النوع بل يجب أن يكون بعض  
 تمام المشترك فيها والأول أن يكون داخل في القسم الأول فيكون هنا تمام مشترك آخر غير تمام مشترك الأول لأنه قد فرض  
 هذا النوع مبالغ لتمام المشترك الأول والشيء لا يوجد في ماله فاسلم قول القوم أنه يجوز أن يكون تمام المشترك الأول  
 موجوداً أيضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك حائزاً أيضاً بصدقه على هذا النوع وعلى تمام المشترك وعدم صدق تمام  
 المشترك على منه فتأمل (قوله) أن يقال جواب لقوله إذا قيل حاصله أن الجواب المذكور ناقص لورود اعتراض قوى  
 عليه وهو أن المقصود دهم التسلسل على تقدير كونه بعض تمام المشترك لتمام من تمام المشترك وهو لا يبرم من يقطع السلسلة  
 بعد تمام المشترك \* الثاني لأنه إذا فرض نوع ما لتمام المشترك الثاني حسب ما أوجب به الجيب أن بعض تمام المشترك إما أن  
 يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع باثباته أولاً فالثاني حصل لتمام مشترك الثاني والاول لا يكون إلا معنى تمام  
 المشترك لأن كونه تمام المشترك خلاف الفروض فلا محالة يكون تمام مشترك ثالث بين الملاعبة وبين النوع المذكور غير تمام  
 المشترك الثاني لأن هذا النوع ما لتمام المشترك الثاني فكيف يوجد هو فيه لكن يمكن أن يكون هذا الثالث بينه هو  
 الاول لأن للملاعبة إما في بين الثاني والثالث لا الأول والثالث فبما توجه الثالث والاول كما إذا يكون نوعان مشتركين باثبات  
 الملاعبة ويكون كل منهما مشاركاً للملاعبة في تمام المشترك بين الملاعبة وذلك النوع ولا يوجد ذلك في النوع الآخر ويوجد بعض  
 تمام المشترك في كل من النوعين مثلاً باراء الإنسان القوم ولتمام المشترك بين القوم والانسان الحيوان وبين الشجر  
 والاقطار الجبلين (الخ) التسلسل التسلسل لا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم الثاني للشخص القائمة في القوم \* والجسم الثاني

بعض نغم المشترك الذي هو موجود في كل واحد من العرس والشعر ، وأتم من الحيوان والحسم انما يقتضيه التام فوجوده في اشعر والعرس معنى نغم للشرك الذي له أن يكون نغم المشترك بين الناحية وبين النوع الذي هو اراء نغم .للمشرك الثاني أو يكون بمعنى من علم للمشرك بينهما لا جائز أن يكون أولاً لانه خلاف للمرضى ، وعلى الثاني يحصل نغم مشترك ثالث هو بنية الاول ( قوله فلا يدفع له الا اذا ثبت الخ ) هذا الجهر ادعائي والمريض منه انتبيه على قوة الاخرى وقال الفصل الثامن عشر : ويمكن دفع الاعتراض من غير بنية على تلك القاعدة ان يقال هذا الجهر الذي هو معنى نغم المشترك يكون مشتركاً بين الناحية وكلا النوعين المذكورين ، مما أن يكون نغم مشترك بين تلك الاوضاع الثلاثة أو بمعنى لا سبيل الى الاول لانه خلاف للصدر والاولى الثاني لانه يوم أن يكون هناك تمام مشترك كانت بين تلك ناحية وجيبك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور معاً منه ويحل الكلام اليه عزم أن يكون هناك تمام مشترك صير متناهية يكون كل منها أهم مطلقاً من الآخر انتهى ، وفيه بحث لانه ان أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا يوم من كون ذلك الجزء الذي هو معنى نغم للمشرك تمام المشترك بين الاوضاع الثلاثة خلاف للمرضى لان للمرضى عدم كونه تمام المشترك بين الناحية وبين نوع يحصل ومجموع شوعين ليس نوعاً معصلاً وان أراد كل واحد منهما فلا سلم لزوم تمام مشترك كانت قد قبل ( قوله الا اذا ثبت الخ ) أي لا يمكن دفع هذا الاعتراض الا اذا ثبت امتنع كون الحسب ساجية واحدة في مرتبة واحدة ، وقالوا في آياته انه لو أمكن هذا لم يحصل كل واحد من الحسبين بالفصل وحده والا يلزم حلول النوع من الحسب فان المجلس الآخر أيضاً حصل له كل من حيث يحصل بالحسب والحسب الآخر فلم يحصل المجموع من المجموع ويكون تحصيل كل منهما موقوفاً على الآخر وهو يستلزم الدور وفيه اعتراضات عديدة يحتمل انما الى الامتياز ( قوله ان من حجة للناحية وهو بسيط ) يعني ان الجزء الذي ليس نغم مشترك في بعض اشرك لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الناحية وبين جميع ما عداها لان كل مركب ينسحب الى البسيط وكل كثرة لا بد لها من الواحد فانه صدق كثرة والبساطة لاجره لها فلا يكون الجزء المذكور مشتركاً بين الناحية وبين هذا البسيط فيكون معاً لها عنه وبغير الناحية هو الفصل فاحصر جزء الناحية في الحسب والفصل فثبت المطلوب بهذا الدليل الآخر ( قوله لا ان يقال امراده للاحية الخ ) يعني لفظ في الجملة متعلق بالناحية والمراد به مطلق الناحية سواء كانت من حيث هي أو مأخوذة مع الوجود وحيداً لا يرد الاشكال أصلاً ويكون له معنى يحصل ويكون حاصل جوابه الفشار ان اللام ما يتبع احكامه على متناهية مطلقاً فلزم الوجود ما هو لازم لخاصية مأخوذة من حيث الوجود ولازم الناحية ما هو لازم لخاصية من حيث هي فلا يلزم قسم الشيء الى منه والى غيره وبطل الخلق اشار الى هذا حيث أوجب عنوان آخر وقال فالاولى الذي يشير الى محته أيضاً ( قال فان من تصور الارادة الخ ) يعني ان لاقتسام نفسين لازم من الارادة لحصول الجزم بمجرد تصورهما فان قلت لا يلزم من تصورهما تصور الجزم معصلاً على الحرم به فكيف يكون تصور الارادة والاقسام نفسين كافياً في حرم الجزم ( قلت ) المراد بالخزم بالجزم الجزم يتوقع لنفسه بينهما بالضرورة في تصور الارادة والاقسام نفسين يحزم من الارادة بنفسه نفساوين بالضرورة ( قوله يصير التميز بين حدودها ورسومها ) وجه عسره صوية امتياز الدائيات على العرسات فان الحسب يلتصق بالعرض الدم والفصل ماخوذة ، ولهذا قال الشيخ ان معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة ، وقال صاحب الشرح في فقهه بسهولة لان الحدود حدود الاشياء وهي أسئلة الامور لمعقولة ثانياً لانه لا يتعلق الجزء المشترك والدم وما الحسب والفصل ، وقال الامام مفضل بينهما ان كان شرع مدلول الاسم فقول صاحب المنبر معتبر وان كان تفصيل الناحية للموجودة في نفس الامر وابتياز أجزائها في الواقع فالحق ما قاله الشيخ ( قوله فلا يندرج تحت الواحد ) هذا تفريع على لشيء الثالث من فني الاعتراض على قول الشيخ ( وأما ان يكون يتمتع الوجود في الخارج أو يمكن الوجود فيه ) وحاصله انه ان كان المراد بالامكان الامكان المأمك فليكون شاملاً لتعريف أيضاً ولا يكون ذكره مقابلاً له حيث صححناه وان كان المراد بالامكان الحسب يخرج منه الواحد لانه سلب الضرورة من الظرف أي الوجود والعدم والواجب ضروري الوجود ، وحاصل ما يجب به الحسب ان للزاد بالامكان الامكان تمام للمقدح يجب الوجود أي يستلزم فيه



سلب ضرورة المدم فلا يكون شاملاً للسلج لان المدم فيه ضروري ويشهد الواجب لعدم ضرورة المدم فيه ( قوله ) يجب  
 بتخصيص المدعى بالكيانات الصادقة الخ ) يعني ليس مقصود بيان السبب في كونه مستلزماً بل هو محصور بالكيانات الصادقة  
 على شيء أو اثنين في نفس الامر أو فيمكن صدقها في نفس الامر عروج اللزوم واللا يمكن بالانكشاف العام بما لا ضرر وقال  
 بعضهم ان المختار في مفهوم السبب امكان فرض الصدق لا الصدق في نفس الامر لان التقييد سكتين متبوعين كيان والسكتي  
 ما عارض صدقه • وهذا يصدق كترتيب السكتي على سكتيات العرصة • ويمكن فعله ان يرضى كلاهما صادقة على كل ما يصدق  
 عليه الآخر فيكون بهما لغة السلاوي صحيحاً وان لم يصدق في نفس الامر • فاجاب بحقيق التقتير ان احداً يستلزم ان يكون  
 للتدبيرين متساويين فانه يمكن هذا الفرض فيه ايضاً • وان لم يكن في نفس الامر صحيحاً ( قوله ) يجب ان يقال السالبة لنفسه ولا  
 المحمول أهم من النوجة المحمية ( وجهه ان السالبة لا تقتضي وجود اللزوم وعلو جهة تخصيصه فله صدق نفس اللائحة ان ليس  
 بلا مانع لاستلزام صدق نفس اللائحة ما لم يكن موضوع هذه السالبة المستدلة بالمحمول محسوماً فلا يكون مانعاً  
 ولا لافقاً لان السلب الذي هو جزء المحمول فيه عرج من التثبوت • وثبوت الشيء • ثبوت ثبوت لثبوت له فاذا انعدم هو  
 لا يجب له شيء • ووجوداً محضاً كان أو عدمه ثابتاً • وحاصل هذه الايراد انه لا يبرهن صدق الاصل بدون الاصل بل يمكن تقييد  
 الاصل أهم لان عدم صدق كل الاحيان لا انكشافاً بزم صدق بعض الاحيان بين الاصل وهو لاستلزام صدق بعض  
 الاحيان انسان • مر ( قوله ) وان تمكنت الخ ) يعني ان تمت في جواب ان عدم صدق اللائحة والانسان على بعض الاحيان  
 يوجب ارتفاع التقييد وهو محال فيجب على تقدير عدم صدق احدهما صدق الآخر • قد يرد فيقول ان اللائحة المحمول  
 في السالبة المستدلة هو تقييد الانسان لا غير الصدق لانه في حالة الأفراد ثم حكم صله والانسان المحمول في النوجة صادقة  
 على موضوعها هو حد هو انكار الصدق وتقييد شيء • بتغيير مفهومه غير عقيمة اختيار صدقه فلا يلزم ارتفاع التقييد فاقول  
 غاية التأمل انه من الزائق ( قوله ) ثبوت الشيء ( يعني ان لم يتبدل التبدل بالسكتي في نفس المدم وعينها نفس الذين يجب عموم  
 ومخصوص من وجه لا يثبت الذي وهو انه ليس بين نفس المدم والمخاص من وجه عموم أصلاً لان مطلق التبدل يقتضي التبدل  
 الحرفي ايضاً أي صدق كل واحد من التبدلين بدون الآخر في الحقيقة سواء صادقة في بعض الاوقات كما في الموم من وجه أولاً  
 كما في التبدل السكتي فهو شامل للموم من وجه وهو من وجه • والفرض ان نفس الموم من نفس المدم والمخاص لروى كلاً من الاحوال  
 واللائحة فاهما متباينان مع انه كان بين الاحوال واللائحة عموم من وجه ( قوله ) لا قولاً للمدينة الجزئية محصورة الخ ) يعني  
 ان المدينة الجزئية لا توجد الا في المدينة السكتية أو الموم من وجه فلا تكون محروجة عن السبب الاربع فاعراض لروى عدم  
 انحصار نسبة السكتيات في الاربع ساعد • فان قلت لم تكن حيث نسبة خاصة من السبب الاربع والمدم يقتضي من نسبة خاصة  
 منها بين تقييد العلم والمخاص من وجه • قلت الامر هكذا لكن • كانت نسبة الجزئية راجعة الى تقييد محصورين منها على  
 التبدل فكانها نسبة محصورة منها ( قوله ) ولا بد في الاصطلاح من الاشارة بالعلم ) نعم • لانه كما هو جرتي والسكتي فكلما حقيق  
 وساقى وقد ظهر الفرق بين الحرفي والاصلي بين النسب ولم يظهر الفرق بين السكتي والحقيقي والاصلي بينه صريحاً  
 قصده في الشرح • وقال للسكتي الاصطلاح هو الاعم من شيء آخر وان فهم هو من قول النسب في تعريف الحرفي الاصلي  
 ( كل احص تحت أهم ) اعترض عليه بان قوله الاعم من شيء آخر ان كان بمعنى الصالح بعرض الاشارة الى كثيرين هو السكتي  
 الحقيقي وان كان غير ذلك فهو ليس بسكتي مطلقاً • نأجأ اعترضنا على ان السكتية معتر في الاصطلاح  
 ايضاً لكن للخطوط في السكتي الاصطلاح ادرج شيء • عرخته مطلق في نفس الامر حتى يكون صادقاً عليه بنفس وليس السكتي  
 الحقيقي الا ما يصبح لان يتدرج تحته شيء آخر محسب فرض العقل • ثم من ان يكون ذلك الانشراح في نفس الامر لا لسكتي  
 الاصطلاح خص من السكتي الحقيقي مطلقاً بنفسه لسبب • لحرفي الحقيقي والاصلي • قال في تعريف الحرفي الاصلي مظهر حاصل  
 النظر ان سره به المخاص تحت العلم يعني الى ذكر احد المتساويين في تعريف المتساويين الآخر لان تحمل المخاص يحتاج الى  
 حمل العلم وتحمل العلم بالعلم وبذلك لا يجوز لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه ( قوله ) قد بدلتها بـ ( اعلم ان التفاضل بين المتقويين

هو امتناع اجزائها في محل واحد من جهة واحدة وهو على اربعة اقسام اولى ان تلكا وجوديين يشوب ثقل احدهما على الآخر فهو تقابل التصانيف وهو على قسمين احدهما حقيقي ولاخر مشهوري كما في السكينة والجزئية والجزئي والسكني فان الاول حقيقي والثاني مشهوري وان كانا وجوديين غير ذلك فهو نفس التضاد كما في السواد والياض وان كان احدهما وجوديا ولاخر عديما ويكون محل سمي بالوجودي فهو قابل للعدم والسكينة والا فهو قابل للايجاب والسلب (قال وهذا مفقوض واجب الوجود) اراد به ما هو مفقوضه لا انحصار المفهوم السكيني وحاصل المعنى ان مفقوض كل جزئي حقيقي جزئي اصلي ليس يصحح لان ذات الواجب هو وجود جزئي حقيقي وليس جزئي اصلي والا يلزم ان يكون ذاته الشخص متدرجا تحت الماهية السكينة وحيثما لم يكن الشخص عنها يلزم تعدد الجزئي والسكني وان لم يكن راشدا عليها فيكون غيرها وهو حاصل لانه خلاف ما تقرر في الحكمة من عينته في الخارج والنفس لا كسائر الاشخاص التي يمكن تبليغها الى ماهية كناية وتفحص في انفس قول من قال ان لشخص الواجب فيه في الخارج لاني المعنى وحيث لا يتبع كونه متدرجا تحت الماهية السكينة للمراد من التضمن في المعنى وهو مطلق مفهوم الواجب السكيني ليس الا شيئا من حرافة عقده وقلة علمه لان عينة الشخص ذاته اشخص كاني من حصوله في المعنى خاليا عن التضمن من فاه يجب علوه عن ذاته وثبوت الشيء ذاته وحب والا يلزم سبب الشيء من نفسه واحاصل انه لا يكون هو حاصلا فيه عن هذا التثدير فاصل (قوله بل لا يقل الا وجوده كنيته يعني لا يمكن تعدد ذات الواجب تعالى الا اضافاته الفكرية السكينة كالزواني والخالق وغيرهم لمكونها منحصرة في ذاته الشخص فتكون مرآة لتفقه بواسطة علم انحصارها في ذاته هذا العلم علم الفرحه والوجه كلي فاعلموه به ايضا كلي في الاصل لأفهام الفهم والعلوم بفذلك وعلم ذاته الشخص ليس الا علم انحصاره به فتدبر (قوله ورد بان معنى الجزئي) يعني ليس معنى الجزئي بل يحصل في النفس ويكون ماضيا بمرم امتناع جزئية واجب الوجود له من اشكال حصوله في العقل بل لا يكون بحيث لو حصل في العقل لكان ماضيا وان لم يحصل فيه او لم يكن حصوله فيه لان اشكال حصوله فيه ليس ماضونا في معناه فيصدق الجزئي الحقيقي مما ليس على الواجب قل قلت ان ماض السكينة والجزئية هو الوجود الذهني لانها من المتعولات الثانية فكيف لا يكون الحصول في الذهن ماضونا في مفهومها قلت لاشتراكها من المتعولات الثانية وقد شرط فيها الوجود الذهني لكن الفرض ان مدار السكينة والجزئية ليس على الحصول في ذهن الفصل او اشكال الحصول فيه من فرض الحصول فيه كاشها فقد أخذ الحصول في الذهن في مفهومها لكنه اهم من ان يكون على سبيل التحقيق او على سبيل العرض والتقدير فلا يبقى لحظ تلك الحقيقة كونها من المتعولات الثانية واعتبار هذه الحقيقة واجب كذا يخرج الامور الغير الخاصة في الذهن والفعل وما يتبع حصوله فيه عن السكينة والجزئية وهو الثلاثي رسوم قواعد نفس والا يلزم الواسطة بين السكيني والجزئي وهو بطل والاتفاق من قلتها فحين التصور وهو قسم للم فزم الحصول بالفعل قلت لحاظ الحقيقة المذكورة بوجودها أيضا أي ان علم يكون حكما والا يلزم نوقب كون الشيء كليا على معناه وهو كما ترى (قال وما تنقيد القول بالاولى الخ) أي تنقيد المصنف في تعريف الاصاق الاول حيث قال في تعريفه كل ماهية يقال عنها وعلى غيرها الجنس قول اولي لاخراج الصنف وهو النوع المقيد صفات عرضية كلية كالزوم والتركيب فانه كذا يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كما لذا سئل التركي والنفس ما هما كان الجواب الحيوان لكن ليس قوله على التركي اولي أي ماضا واسطة بل بواسطة حل الاسان عنه فلا يكون الصنف نوعا اصليا لكن يرد عليه ما أورده المعنى من انه يلزم على هذا ان لا يكون النوع السابق توبعا لخاص بالقياس الى الجنس التالي والمتوسط فان سماه عليه بواسطة الجنس السابق لا قول اولي (قوله وذلك لان النوع الحقيقي الخ) للتقدمه اثبات الملازمة المبرومة في قول الشارح (والا لكان النوع الحقيقي جب) يعني ان تنكر هذه المراتب المذكورة في النوع الحقيقي يسا كالتوابع الاساق لزم ان يكون النوع الحقيقي جديرا وهو محال وبناه ان فرض مراتب المذكورة بالترتيب في النوع الحقيقي يستلزم ان يكون نوع حقيقي فوق نوع حقيقي آخر أو تحتها وليس النوع الحقيقي الا ما يكون تمام الماهية لجميع افرادها فانوع الحقيقي الذي هو حقيقة لا يمكن ان يكون تمام الماهية الخاصة لجميع الافراد الا ان يكون

التوابع الذي هو تحتها تمام لاهية بل مشتقاً على أمر رائج علمي على حقيقة الامور والاراء الكلي هو ضرر الكلي فلا يكون هذا نوعاً حقيقياً بل صفة (اص) وان لم يكن النوع القوي الذي كور تمام حقيقة الجنس بل تمام الحقيقة المختصة هو التخاص فلا يكون هو عيالاته حيث يكون عدم الملاحة اشتراكاً وعدم لاهية الشراكة يكون حسب لا نوعاً فثبت ان النوع الحقيقي لا يكون الا واحداً وهذا هو الحق فلا يتوهم انه لا يلزم على هذا كونه حتماً بل التمام ان يكون شيئاً واحداً ما بين أو عدم هذه النوع الحقيقي وعد حقيقة لان مقصود الشارح لزوم كون النوع الحقيقي حسب على تقدير لحاظ الترتيب ومنها لا معطلاً (قال لان نفس مقوم السائل مقوم للعالم) يعني ان الجنس للعالم مقوم للسائل مقومه يكون مقوماً له قال ايضاً لان جزء الجزء جزء كما في المذهب النسي والحيوان حصل منه حقيقة كلية لشيء كل ما هو مقوم للعالم هو مقوم للسائل لكن لا يصح عكسه كلياً والا لم يبق بين العالمي والسائل فرق بل يلزم ان يكون الجنس عالمياً والسائل خاصاً والاصل ان تقديرهما حينئذ باطل فضلاً عن ان يسمى احدهما عالمياً والآخر سائلاً ثم يصح عكسه لحظي فيحصل منه حقيقة حرة اي معنى مقوم السائل مقوم للعالم وهو مقوم للعالم كالأمر في مقوم الجسم تسمى والحيوان ايضاً وقد نص الشرح في شرح الطالع حد الفصل بما حصله ان له سبب ثلثة صفة في النوع ولست في الجنس وسبباً الى حصة النوع من الجنس لما نستعمل النوع يعني انه مقوم له كالأصل للامانة بسبب مقوم للعالم مقوم للسائل انما مقوم له \* وما نسبته الى الجنس فهي انه مقوم له كنسب المقوم الى الحيوان الى الانسان والفرس بكل مقوم للسائل مقوم للعالم لان تسمى السائل يستلزم تقديمه الى لان العالمي جزء منه فلا يلزم من تقسيمه تقسيمه ولا يمكن كلياً والا لحق السائل حيث تحقق العالمي فلا يبقى سائلاً فلا عالمياً غالباً لكن قد يقدم السائل بتقديم يعني فان نفس مقوم السائل مقوم للعالم وهو مقوم للسائل ما نسبته الى حصة النوع من الجنس مثل الامانة عن الشيخ ان الفصل علة عالمية لوجودها من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيرها من انواع الطيور فالعلة الموحدة للحيوانية التي هي حصة من حصصها في الانسان هي العالمية وفي الفرس الصاعلة لانسبة الفصل او الجنس كسمة الصورة الى اللاتينية اس علة موحدة وجودها لوجودها لاهية (وهو ومع هذا القيد) لا ينضم الى تصور المعروف يستلزم الخ \* اعلم ان الشارح قال في تعريف المعروف هو ما يستلزم تصوره تصوراً شاملاً واستلزامه عن كل ما عداه فأورد عليه البعض ان تصور المعروف يستلزم تصور المعروف أيضاً لاتحادها بالذات وتصورها بغيرها المرومة يستلزم تصور لو ربما الية التي اشتهرت في دلالة الاتزام فلا يكون هذا التعريف مانعاً فأجاب عنه البعض ان المراد من الاستلزام ما يكون بطريق الضرر من استلزام للمعرف المعروف وندعية المرومة لاداء البنية بطريق النظر فانفع لبعض وقال المصدر الشيرازي لا حاجة ان هذا القيد اذ المراد بتصور المعروف تصوره بكه الحقيقة وضمناً لتصور المعروف اطلاقاً لا بوجوب تصوره بكنه الحقيقة وكذا تصور الجهات المرومة لا يفيد تصوره لقوام الية بكنه حقايقها لان كنه الحقيقة لا يعم الاس لجنس والفعل وهو لا يحصلان في تصور للمعرف اطلاقاً وكذا لا يستلزم تصوره بالمرور وهو ليس والنسب لمراد من فارقاً (قوله ومنهم من توهم) ان الأصل التام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء ولكنه وهو العلامة عند الدين القضاة في قوله قال \* ان الحد قائم ما به تصور الشيء ولكنه أي بجنس والفصل نظريين \* اما تصور أجزاء الحد فلا يلزم ان يكون بالكنه بل يكفي تصور ما يوجه ما سواء كان بالكنه أو بغيره ففرد الغرضي للدق وقال انه ليس شيئاً لان مجموع الاجزاء المذهبية هو نفس المذهبية محدودة فاما لم تكن لاجزاء كلها أو بعضها معوماً بالكنه لم تكن المذهبية معلومة فأكسمة قطعاً لان تصور بعض الاجزاء وحده عرضي يستلزم تصور المذهبية المركبة منه فلم يلزم الا بالحد والا يلزم ان يكون الحد حاصل بالعرضي وهو باطل فمزم تصور جميع أجزاء المذهبية بالكنه فقط فان قول يلزم عن هذا التماسك بكنه أجزاء المذهبية ثم كنه اجزاء جزئياً وهم جرافات لابد ان شئ المركبة الى البسطة والاكثرة الى الوحدة فلا تسلب (قوله والصواب ان اعتبر في المعروف الخ) فمقصود بانه زائدة قول القضاة عن غير قديمه بل هو قديم الذي لا يكون موصوفاً الى كنه المعروف بالاميلار عن جميع ما عداه وحاصل القيد بولاميلار لا يمتنع عن كنه المذهب بل هو قديم الذي لا يكون موصوفاً الى كنه المعروف بالاميلار عن جميع ما عداه وبذلك يلزم ان القول بجمع غير من الاكثرية ولا يكون

نصور الشيء ولكنه كتباً كذلك تصوره بحيث يوحى الفهم عن بعض ما عده أيضاً كشيء فوق التصور بالوجه بالامتياز من جميع ما عده لا يكون هذا القسم داخلاً في أقسام المعرفة وتوابعها الاكتساب للذكورة في التعلق فلا يكون التعلق جميع قوانين الاكتساب ( قوله فيها يستعمل للتعريف في الجملة فهي ان تصور شيء وجه أهم وأخص معاً لا يكون كشيء لا يحصل إلا معاً معاً في المعرفة سره دي ولا يفي عليك من الحاشي الحق قد فيها قد ان المرض من المعرفة ما يكون تصوره طريق النظر ، وصلاً إلى تصور الشيء أو إظهاره عن جميع ما عده منه رديف لما قال هو ومنه ما سبق وإن هو الانقص من قوله ان النظر هو ترتيب أمور معلومة بل لمنط الترتيب يقتضي التمدد والقلب للامتياز عن النفس لا يحتاج إلى ترتيب أصلاً كلفظ الشيء فانه بعيد الامتياز عن الشيء وهو اللاشيء فلا يكون هذا الاكتساب على قوله أيضاً طريق النظر ضد صدق ان لكل عالم حقيقة ولو تكن علامة ولها قد انظر إلى ما قل ولا تفسر من قل فتأمل ولا تكمل ( قوله هذا موقوف على ان يكون العلم ذاتياً محسناً الخ ) يعني ان الحكم السكلي من وجود الحواس في العقل يستلزم وجود العلم فيه لا يصح الا اذا قيد بالقيدين أحدهما كون الأمر ذاتياً وبها يكون اختصاص معلولاً ومتصوراً بالكونه النفسي والا لا يلزم من عقل الخاص بعقل العلم ان المرضي العلم شيء لا يحصل في الفهم حصول كنه فيه وحصوله بوجه محسوس علم آخر ( قوله وهذا انما يصح اذا لم يحصل السكون الخ ) أي كون الحركة والسكون مساويين في العلم والجهل عن تقدير ان يفسر السكون بكون الشيء في أين في مكان واحد فيكون مفهوماً وجوداً كالحركة فيها كون الشيء في آيين في مكان فيكون بينهما تقابل التصادك لكونها وجوديين وأما اذا قدر السكون بعد الحركة عما من شأنه ان يكون متحركاً فهو أخفى من الحركة لكونه عديداً والأعلام تعرف بعلتها والتعاليل بينهما حيثما يكون تماثل السكون والتمسك والتعريف بالاخرى أراد من التعريف بملسوى فلا يكون جائزاً ( قوله وذلك لظهور الدور فيه الخ ) بين توجه كسبية الدور بالصرح وبما صرح أي ان كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه مجردة واحدة فهو دور مصرح سمي به لكون الدور ظاهراً فيه كتعريف الشمس بكونها كوكب النهار والنهار يرمي كون الشمس موقوفة لا في الأفق وإنما كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بمرتين أو بمراتب فهو دور مصرح سمي به لحاجة كثير من الآتين في الوجود الاول والزوج بالعدد مخصص بخلافين والمساويين بالمتساويين الذين لا يفضل أحدهما على الآخر والتدوين بالآتين فالاول يستلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين لانه مقدم على مقدمه الذي كان موقوفة عليه ويتقدم على نفسه بمرتين والثاني يستلزم هذا التخصيص بمراتب كثيرة فهو أشنى وأرد لانه مشتبه على الصريح مع زيادة

ثم بحث التصورات الآن شأن ان نعرض فيها بتعلق التصديقات

## مبحث التصديقات

( قوله كذلك للحاجة ما تركب منها الخ ) أي وان كان العصور الاصل فيها بين الحاجة لكل معرفة مباينتها موفوفة على معرفة بحث ما فيها التي تركب منها وهي انفصالها وأحكامها وذلك قدم ما فيها وقسم تعريف القضية لأن البحث عن القضية موقوف على معرفتها ( قوله والثاني أولى ) لأن المنع هو القضية لسببها لأن بحث المنع عنها إنما هو من حيث كونها مبدأ للإصل لكون القضية جزءاً لموصل والإصل صفة للمقول لا لمنط فإطلاق لمنط القضية على القضية المتقولة والمنعوجة ليس إلا لطيفة وبخار لأن القضية المتقولة هي قضية حقيقة والاطلاق على المنعوجة أعيا هو كسببية المثال لانه للادلول دلالتها على المنعوجة فيكون مجازاً ( قوله ولم يها ينشئ تصديقاً عند الإمام ) أي الادعاء المتعلق بالقضية المتقولة التي هي المركب من الحكوم عليه وبه والحكم يسمى وقوع النسبة أولاً وقوعها تصديق عند الإمام فبالقضية المتقولة من قبل المعلوم والتصديق من قبل العلم بها ولا يلزم حصول التصديق بها من سبق حصولها في الفهم فانها حاصلة حين التردد بها أيضاً وهو حالة الشك الذي يسمى تصوراً لا تصديقاً بين الفرق بين القضية المتقولة والتصديق وهو انه لا يلزم من حصولها مطلقاً حصول التصديق لم قد يطلق التصديق على التصديق به فيها وهو ما يتعلق به التصديق فليعبأ بكون القضية المتقولة عين التصديق ليس

لا مطلقاً من حين حصول الامتناع (قوله كلمة ليس رفع للنسبة الإيجابية الخ) لا كان مرداناً فلا ليس هي بحسب التركيب  
الامتناعي دالة على رفع النسبة الامتناعية فلا تكون دالة على النسبة السلبية التي يرتبط بها المحمول بالنوع في النسبة السالبة  
أما بان مجموع ليس وهو من حيث المصنوع دال على النسبة السلبية فيكون المصنوع دالاً على المحمول بالنوع في النسبة  
السلبية (قوله ثم يمت النسبة غير مطرد لمعنى غير المحدود فيه) اعلم ان معنى الطرد المتع ومعنى التمسك اجمع فالتعاضد  
بمعنى الشرطية بأنه قد دخل في تعريض صيرها في قول زيد علم يصحبه ليس علم وهو من الحليات فلا يكون مطرداً  
أي مائلاً وانتمض تعريضاً له قد خرج من تعريفها قسم منها فلا يكون صممك أي علم (فك قول المراد  
اما للفرق بالعدل أو للفرق بالقوة) حاصل الجواب ان عطف الفرع الذي وقع في تعريف الحلية والنسبة يمت للفرع  
بالفعل والفرع بالقوة فتولد زيد علم يصحبه زيد ليس علم وأن لم يدخل الى الفرع لكنه صالح للاختلال اليها بان يصير  
عنها خططين مرددين وانفلسا هذا اذا كانا فيكونان مرددين بالقوة وليس المراد للفرع بالقوة ، يكون مقرباً بالفعل وقت التعريض  
عنه بلفظ مفرد فيورد أن النفس لازم بعد هذا التحويل ، يسأ لعدم وجوب هذا التعريف بل ما يصلح لهذا التعريف سواء جريه  
أو لم يصير والصلاحيه لهذا موجودة فيه في كل وقت (قوله ثم اسعد من نفسه عرف الخ) ما كان يرد على تأويل حمل  
الفرع على ما يمت للفرع بالفعل والقوة أنه يصح في النسبة أيضاً أن يقال هذا ملغوم لذلك فكون طرعا لشرطية أيضاً مرددين  
بالقوة يلزم على هذا دخول الشرطية في تعريف الحلية قال اعني المتفق في بيان وجه الفرق بينهما أن شرط التعريف للفرع  
أن يبقى نوع الحكم والارتباط بعد هذه التعريف كما كان قبل التغيير وهو موجود في الحلية دون الشرطية لأن نوعاً في تعريف  
طريقاً لشرطية هذا ملغوم لذلك لا يمكن أن يكون تعريضاً عن الشرطية مع هذه نوع النسبة الشرطية بل هو قضية حلية دخل  
على نوع النسبة الحلية فانها كما وانما كان من أصعب من هذه عرف لانه جواب اعني وليس يمكن التضم أنه يقول  
تأويل حمل الفرع على ما يمت للفرع بالفعل والقوة لا يقتضي هذا التعريف والشرط وقد أخذ الخليل حسناً الجواب من كلام  
التفاريقي حيث قال المراد بالفرع بالقوة ، يمكن التعريف عنه مفرد حكم كونه جزء من النسبة وبعد افادة حكمها والحلية تحل  
في شئين يمكن التعريف عنها بلفظين مرددين حمل احدهما الحكم الخليل فيها بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عنه  
افادة الحكم الشرطي (قوله واعلم ان الشرطية لا يوجد في شيء من طريقها الحكم في نفسه) أي لا يوجد في المقدم  
والثاني حكم حين كون المقدم عدماً والثاني تأييد بل يمكن بينهما موقوف النسبة الثانية على فرض وقوع النسبة الأولى كما انما  
فذا ان كان زيد حراً كان عدماً فالحكم بها صدق مع ان قولنا زيد حراً هو مطلق كاذب ولو كان فيها حكم بمعنى الوقوع  
واللا وقوع ويترك منها الشرطية لتكون لا محالة كاذبة فوجه الصدق هو أن الحكم في الشرطية انما هو وقوع نسبة  
على تقدير وقوع نسبة اخرى وفرضه سواء كانا واقعيين في نفس الامر أم لا فلا قلت ان القضية لا تتم الا بدور ثلاثة أي  
للموضوع والمحمول والنسبة الثانية وقد قال اعني قيل هذا في توضيح حمل احوال الشرطية أن طرف الشرطية لا يمكن أن  
يوضح للمراتب في مواضعها اذ لا يمكن أن يستفاد من المبررات ملاحظة الحكم عليه وبه النسبة الثالثة على التخصيص فمع هذه  
أن النسبة الثالثة ملحوظة في طرفي الشرطية ضيلاً لا اجلاً فيجب وجود الحكم على الوقوع واللا وقوع في طرفيها لأن  
الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى يقتضي أن يتحقق فيه اثباتان تحت القضاة تحت التصديقات فانه في مقابلة تحت  
التصورات والنسبة ليست ملحوظة عنها الا باعتبار خلق التصديقها فالتصديقان هما في طرفي الشرطية لا يطرأ اليها إلا  
طرح الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى لا الحكم الذي كان فيها أي ثبوت شيء أو بعبارة اخرى لا أدوات  
الشرط جردتها حيث هي هذا صيغة كالفردين وأن لم تكونا فردين في الحقيقة قد فسرنا مذهب الفسيفس أن الحكم في  
الشرطية على المقدم والثاني ومذهب أهل العربية أنه في الحراء والشرط فيه لا يمتد فيه فكيف قال اعني أن الشرطية لا يوجد  
في شيء من طرفي الحكم مطلقاً قلت الكلام على مذهب اللطيفين وهو الحق كما حققه المحققون مع أن الكلام في الشرطية  
وهو يمتد على صفة تكون بغيرية ولهذا قال انه يلزم على أهل العربية كعب قولنا ان كان زيد مختاراً كان أمراً لاستلزام

اشياء للمطلق اشياء للقييد (قوله حصر عقل) وهو ما يكون دائراً بين الذي والاشياء والاستمرار ما يكون يتنوع الخواص  
فوقه الاقتصار فيما يتنوع ويكون طياً لا مكان وجود فرد لا يصل التمسك اليه والاول جرمي يميز العقل به بمجرد الملاحة  
مفهوم انسابها حصر للشيء الاول في عملية والشرطية حصر عقلي وهو طرأ لا يحتاج الى الدليل أما حصر الشرطية في  
متصلة والمتصلة فهو حصر استثنائي يحتاج ثبوتاً الى الدليل وهو ان الشرطية ليس فيها نسبة داخل أي ثبوت شيء  
أوفيه عيه فيكون فيه غيراً والالم يكن قضية والسبب التي هي غير الحزن لا توجد الا في الانحصار أو الاضمار فتكون متحصرة  
فيها لكن عدم الوجود لا يستلزم عدم الوجود فيكون هذا الحصر استثنائياً (قوله وايضاً التحصين قد تقوم في الظاهر  
بقام السكينة) هذا وجه من الاشياء الشخصية وهو انها قد تقع موقع التخصيص الكيفية في كبرى الشكل الاول وتخرج ميوعة  
محصنة بخلاف الطبيعة كما قول هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان وان قلت هذا انسان والانسان نوع فالنتيجة باطلة ونجت  
المتعلق انما هو من حيث الاكتساب فما هو ليس يداخل في طريق الاكتساب لا يضره عدمه \* فان قلت قد تخفى أن الحرفي  
الحقيقي غير محمول فكيف يصح صفى القياس المذكور أي قوله هذا زيد قلب هو مستوف بمسمى زيد لكن يرد حيث انه  
لا يتكرر الا وسط لأن المسمى يرد كلي وهو محمول الصفري وموضوع الكبرى زيد وهو حرفي حقيقي فكيف الانتاج \*  
وان قلت أن زيداً الذي هو موضوع الكبرى ايضاً مسمى يزيد في خليفة وهذا قاله الحنفى في الظاهر قلت الحكم في  
الكبرى ان كان كلباً بأن تكون في معنى كل مسمى يزيد انسان فهو لا يصح لامكان أن يكون مسمى يزيد غير انسان من  
يسمى الفرس يرد فانه لا استحالة فيه وان كان حرفياً يمكن أن يكون موضوع الصفري غير موضوع الكبرى فلا تكون النتيجة  
أي هذا انسان محتملاً فأقول (قوله بخلافه) لعلية لان الطبيعة لا تمنع في كبرى الشكل الاول ووجهه ان حكم الصفة هو  
الشيء شيء نفس المفهوم الكلي في مرتبة الصفة لامن حيث ثبوت لافراد كما تقول للانسان نوع حكم النوعية ليس في مرتبة  
لافرادها والافراد ثبوت حكم النوعية لافراد ايضاً لأن الكلب انما يثبت ثبوت له لا محالة فالتأثير لثبوت المفهوم الكلي لا يلزم من  
يكون شيئاً ثابتاً له انما هو المفهوم لكن أي الافراد (قوله هذه شبهة تستحق انظر المحل) يعني أن عرض صاحب شبهة ليس  
توجد جاسق من ذكر العائدين للتدبير من الموضوع (بخ) وعوض المحصول بـ "ب" وتحقيق معنى الصفة بوجه الكيفية بل عرضه بهذا حال  
معلوماً وذكره من نوع مما في مقابلته وحاصل الشبهة انفراد مفهوم ج في قولنا كل ج ب اما ان يكون عين ب او غير محمول  
كل تدبير يلزم سلطان المحل له على الاول فلاما يوجب التبعة والاشياء وامنه الواحد مثال وأما على الثاني فلاما يستلزم  
وجودة الاثنين وان يكون الشيء نفس مائس هو هو وهو محال ويستلزم المحل محال فلا يردان اللازم في شئ الشبهة ليس  
اصطلاح المحل فقط بل عدم قاطبة المحل على تقدير التبعة وبطلانه على تقدير التبعة كما ذكره الشارح قوله فان كان فيه يلزم  
ما ذكرتم من ان المحل لا يكون مفيداً لأن القول بعدم الافادة انه هو حسب اللفظ وما يحسب للمحل فلا يكون المحل محتملاً  
أسلاً لما مر (قوله والاعراض ان يقول الخ) شئ ان الجواب الحق الذي أجاب به الشارح لا يمنع به مادة الشبهة بل الخصم  
ان يقول ان اعتباركم بصفة مفهوم ب مفهوم ج والاتحاد بينهما من حيث القات والصدق يصح عندكم محل مفهوم ب على ج  
لحصول الاتحاد بحسب القات ولتأويل بحسب المفهوم فاد قول كل ج ب بتقدير من مفهوم ب داخل للوطاني على ما صدق عليه  
ج فاما ان يكون صدق عليه ج عن ما صدق على مفهوم ب فلا يكون المحل محتملاً لأن المفارقة بين المحمول والموضوع قد  
شرطت لجواز المحل أو يكون غيره يلزم حكم الاتحاد بين التدين وهو باطل وحاصل ان هذا الجواب الحق مبني على ثبوت  
المفارقة من حيث المفهوم والاتحاد من حيث الصدق وعلى تقدير كون محصل ج عين مفهوم ب لا يكون الاتحاد من حيث  
المصدق ايضاً لانه فرض تمايزها بحسب المفهوم والتخصص ج عين مفهوم ب فيكون متحداً على انفراد فيه التدبير فيلزم  
انفرادها فيه ايضاً والا لا يكون فيه والتي هي ان يكون محصل ج غير مفهوم ب بلزم اتحاد مفهوم ج لانه بقدر مفهوم ب  
ومع مفاهيم التي يكون متحداً بالشيء وحسبها يكون مفيداً مفهوم ج على مفادها بمنزلة الاتحادها والمحل يقتضي تمايزها  
فأقول ولا تخف ولا تظن اني قول من قال ان معنى المفارقة الموضوعي للمحل يكون من قولك كل ج ب فيكون متحداً

[illegible]

لا يكون العمل مطاعاً للأصل وهذا التأويل يكون التسع ثلثات كلية فـمـل ( قوله وذلك لأن السلب وقع الإيجاب الخ ) أي الحكم الذاتي ليس إلا مع الحكم الإيجابي والحكم الإيجابي يقتضي وجود الموضوع فالحكم الشيء أيضاً يكون مذهباً لوجوده لأنه حكم أيضاً وهذا ما هو مع قطع النظر عن التحقق والصدق \* وأما من حيث التحقق والصدق فالوجهة تقتضي وجود الموضوع لا السلب لأن معاد القضية الدالة انتفاء الموضوع عن الموضوع واستعانة يمكن بوجود الموضوع وعدم الموضوع وعدم الموضوع لوجوب انتفاء أحد انتفاء العمل فتكون السالبة صادقة بعدم الموضوع أيضاً ( قوله والفرق بين هذين الوجودين الخ ) لم يكن التوجه كلاهما تقتضي وجود الموضوع في الجملة أي من حيث أن الإيجاب والسلب حكمان مع قطع النظر عن التحقق والصدق استتبع إلى توضيح الفرق بينهما \* وحاصل ما قال في بيان الفرق أن الوجود الذي هو معنى الحكم ليس إلا حق الحكم وأشار ضرورة تصور الحكم عليه وأما الوجود الذي يقتضيه تحقق هذا الحكم وصحته فهو قد يكون دعت وقد يكون خارجاً وقد يكون داءً وقد يكون في ساحة واحدة فهو أعم وفي السالبة بدس إلا لأول فالتقار \* وقيل أن بينهما فرقا آخر وهو أن الوجود الأول في الموجهة يكون ذهباً في نفس الأمر \* وفي السالبة يجوز أن يكون فرضياً مثل قولنا شريك الداري ليس موجوداً وأما في الوجود الموضوع في الموجهة أيضاً لا يجب أن يكون محققاً في نفس الأمر في الخارج أو يتحقق بل شعب، الحقيق والمقدر كما قول شريك الداري متنع وإن صحابه بمعنى ليس موجوداً وليس يمكن \* قلت فعل هذا يرجع السالبة المذكورة أيضاً إلى الموجهة لأن قولنا شريك الداري ليس موجوداً بمعنى قولنا شريك الداري معدوم ( قوله وإن كانت النسبة متصورة بين يني أي بين الموضوع والموضوع فإن النسبة متى رأيناها يستدعي الطرفين ويتحقق بها لا حدتها فقط لأن الأول الموضوع وصف وبموضوع ذات وكل وصف يصف إلى الموضوع ويكون قائماً به فيجب إضافة النسبة إلى الموضوع دون الموضوع والأول لم أن يكون الثالث قائماً بالموضوع وهو باطل ( قوله بعد الموضوع قصة واحدة مركبة الخ ) أي واحدة في الصورة ومركبة في المعنى من الإيجاب والسلب وإن كان السلب سلب كيفية النسبة لا النسبة الإيجابية السابقة نفسها فإن قول كل كائن متحرك الاسم مـ حـام كائناً لا ذاتاً لا يرفع الإزدواج فيه نفس الإيجاب بل هو مـه فيكون الإيجاب السابق قائماً وسلب دولته أيضاً كما يقال يرد قول الحاشي إذا حكمت بطلان الموضوع فموضوع \* ولأنه حكمت فيها بسلبه صلب نفسه بل سلب كينيته أي بدمام أو الضرورة وغيرها ( قال سواء كانت بالانحياز أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الأمر ) أي كل نسبة انحصارية أو سلبية لا محالة تكون متكيفة بها من انحصارها في الواقع مثلاً إذا قلنا الإنسان ملحق بالضرورة فسيأتي النسبة إلى الإنسان كما لها موجودة في القطع والضرورة كذلك كناية في الواقع في مرتبة الحكمية من أن تعطينا حاشي مع قطع النظر عن اعتبار المنبر \* وفرض التعارض فيكون ثبوته له بالضرورة \* وإنما قلنا الإنسان كائن مضمحل فقدم النسبة ليست بواقعة في نفس الأمر كذلك فتكون لا بالضرورة \* فالعالم أن كيفية النسبة تكون مختلفة وتلك الكيفية الثابتة لها في نفس الأمر نسبي مادة القضية لأنها أصل حال نسبة القضية في الواقع والقطع الدال عليها يسمى جهة القضية المقبولة والقضية موجهة وروية لمكونها ذات أربع أجزاء وحكم النفس بأنها متكيفة بكيفية كذا في المقولة يسمى جهة القضية المقبولة فإن قلت إن كانت جهة القضية مائتة على الكيفية نفس الأمرية ثبوتها في نفس الأمر يكون لازماً فلا تكون الموجهة كاذبة أصلاً والا لا تكون جهة القضية دالة على سلبية النسبة الأمرية \* قلت دلالة جهة القضية في مرتبة الحكمية من نفس الأمر لا تستلزم صدقها في نفس الأمر بل لا تكون الدلالة إلا بمعنى أن إيمانهم منها حكماً أعم من أن يكون في الواقع أيضاً حكماً أم لا تكون الموجهة صادقة أو كاذبة ( قوله وإنما عكس لإبارة مستقلة الخ ) يعني قول عدا في بين القضية المركبة إنما هو لإخراج ماله الحكم السلبى مد الإيجاب صادرة مستقلة عنه لا بعد قضية واحدة مركبة بل قضيتين مستقلتين \* فإن قلت الضرورة والعدم جهتان والضرورة المطلقة تنتمز بالعدم فتكون القضية الواحدة مركبة من جهتين صحيح أن تكون مركبة بهذا الاعتبار \* قلت الظلم في المركبة المطلقة المذكورة لاني كل مركبة ذات وجه كان على أن الضرورة المطلقة وإن تستلزم الدوام لسكن الدوام ليس في العطف ولا يحكم العطف به في المعنى أيضاً لعدم الالتفات إليه وإن كان لا لزوم له ( قوله منها بمقبولة .



بسيطة ) يعني ان التصايا الموجهة ثلاثة عشر قضية فالسائط ست والمركبات سبع وحصرها فيها لطري العلة بالبحث فيها  
وهي أحكامها لا غيرها والا فستأخذ الضرورة أدلية وثابتة ووصية وروية معينة أو غير معينة وأخذ الدوام كدالة  
وأخذ الثبوت كدلالة مطلقاً أو في وقت وانظار التركيب منها تزيد على هذا كثيراً \* والفراد بالبيئة ما يكون فيها وبجانب فقط  
أو سلب فقط ولمركبة متركب حقيقته من الإيجاب والسلب ساء والاول كما يقتضيه كل انسان حيوان بالضرورة تاولاً شيء من  
الانسان يخرس بالضرورة \* والثاني كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً هي مركبة مشروطة ببيئة موجبة  
ومستقلة عامة سالمة وهي لا شيء من الكتابات يتحرك الاصابع بالفعل وهي مفهومة من اللادوام قل قلت فوق كل انسان كاتب  
بإمكان الخاص موجبة مركبة ولا تركيب فيها بحسب اللفظ من الإيجاب والسلب فقت المراد من التركيب في المركبات ما يكون  
بحسب الحقيقة والمعنى والقضية المقيدة بالإمكان الخاص مركبة من الإيجاب والسلب بحسب المعنى فتكون مركبة ( قوله قد  
عرفت أن السلب الأربع تحقق بين التصايا الخ ) المقصود منه دفع دخل مقدر وهو أن السلب الأربع لله كورة في الكليات  
لما هي محتواة صادق الركني وحده عن الأفراد والتصايا لا تعم على شيء لانهما مشتملة على القسمة والقسمة متى حرفي فهي  
غير مستقلة والحدود لا يكون الاستقلال فكيف تحقق نسبة من السلب لله كورة فيها \* وحصل الجمع أن السلب لله كورة  
في التصايا إنما هي بشرط تحققها وصدقها في الواقع لا بإخبار حمل على شيء ( قوله حاصه ان للضرورة اذا اعتبرت بشرط  
الوصف الخ ) محصوه ان يلتزم في المعنى الاول للمشروطة انامة ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع بشرط انصافه  
للو وصف المتناول فيكون هو وصف دخل ثبوت الضرورة غالب الموضوع في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام  
كاتباً وان كان ذات الكاتب لكنه ليس موضوع له بل انصافه بوصف الكتابة فيكون الموضوع الذات مع الوصف  
ويكون منتزعا للمحمل مجموعها لا يقال ان تحرك الاصابع ثابت ذات للتحرك فقط أي لا توصفه الذي هو مفهوم الكتابات  
فلا يصح ما قالنا ونحن من أن المحكوم عليه مجموع الذات والوصف لان ضرورة ثبوت تحرك الاصابع له انصافه  
وجه هذا الوصف هو علة موجبة لما وداحة في منشأ انزعاج هذا المحمول بالضرورة وان كان المحمول كذا فانه  
فقط فدخله فيه قال المحكوم عليه مجموع الذات والوصف وللتلزم في المعنى الثاني لما ضرورة هذه النسبة مادام  
الوصف له فاعشار الوصف فيه من حيث أنه طرف للضرورة لامن حيث أنه شرط لما يكون نسبة المحمول حيث الى ذات  
للموضوع فقط أي بلا دخل الوصف العدواني ويكون منشأ الانزعاج في هذا المعنى ذات الموضوع بلا شرط انصافه بوصف  
الكتابة فيلزم كدب القضية بهذا المعنى الثاني لان تحرك الاصابع ليس بشروطي ذات الكاتب في وقت ثبوت الكتابة له  
أيضاً فان الكتابة في نفسها ليست بضرورة ذات الكاتب في زمان كتابته فكيف ما يكون كذاً له في زمانها ( قوله فظهر ان  
النسبة بين معنى المشروطة ) هي السوم من وجه لوجود مدنى الافراق ومادة الاحتجاج في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع  
بالضرورة مادام كاتباً يصدق المعنى الاول ما دون الثاني وفي قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة معلوم كاتباً يصدق المعنى الثاني  
دون الاول لانه لا دخل للوصف العدواني فيه في ثبوت الحيوانية فثبت الكاتب فان الحيوان ذاتي وضرورة ثبوت الحيوانيات  
لهذا ضرورة ذاتية \* وفي قولنا كل متحرف بالضرورة مادام متحرفاً يثبت لان الانصاف ضروري فصر في وقت  
حيولة الارض يدعه وير الشمس والاطلام ثابت للقر يكون كذاً له مع وصف الانصاف بضرورة ثبوت الانصاف له في  
هذا الوقت وعدم حوار امكانه عنه فيه فثبت الفرض في هذا الوقت لا يتحقق عن الذات وضرورة ثبوت الوصف والموضوع  
مستلزم للمحمول لان وصف الانصاف لازم له في الاكلام لازم للانصاف ومستلزم بمتلزم لثبوت مستلزمه قطعاً والحاصل  
ان مادة الاحتجاج فيها اذا كان الوصف المتناولي ضروريا فثبت التوسوع في زمان ثبوت كمال الانصاف لله كور ومادة افراق  
المعنى الاول عن الثاني فيها اذا كان المحمول ضروريا فثبت بشرط الوصف للعراق كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ  
ومادة افراق المعنى الثاني عن الاول في مادة الضرورة الذاتية التي يكون الوصف المتناولي وصفاً مطلقاً في فئات من غير  
شرط كما في قولنا كل كاتب انسان أو حيوان فان ثبوت الإنسانية أو الحيوانية ضروري له مادام الوصف بحدوث شرطية لفرقه

انعم ان المشروطة العسة يمكن تجيدها بالضرورة الثانية الخ ) يعني ان سرودة ثبوت المحلول للموضوع مادام الوصف أو شرط الوصف لا يتضمن ضرورة ذاتية فيجوز قيد مشروطة العامة بالضرورة الثانية لعدم صلاحتهما لكن لا يعتبر في النص قلها لم يأخذها \* وأما بالضرورة الوضعية فهو يبقى حكم لمشروطة العامة لوجود الضرورة الوضعية (ب) قوله لا يقال قد يكون الاتفاق بين الموقوفين في الصدق عن ذات واحدة آ ) قال الشرح ( ب ) ليس مرادهم بالذات في المصدق الا عدم الاختراع في الوجود ) ورد عليه عدم الاختراع في الوجود مطلق شامل ليس عدم الاختراع في المثل والمصدق في كافي فوق هذا انتهى . اما واحد أو كثير \* وحاصل الجواب ان عند القضية عملية بهذا الاشارة وشبهة الانفصال وليست بمنعصة فان المعتبر في المقصصة عدم الاختراع في التحقق كما مر في بيان سبب التفاضل بالوجهة لان الصدق على شيء لا يصح في الحقيقة لكون النسبة داخلية فيها وهي متى حر في هذه القضية على وجهين لانه ان أريد بها الاتفاق بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق وحاصل المقصصة لا تكون الاحتمالية مركبة من موضوع واحد ومحمولين على سبيل الترتيب وان أريد بها الاتفاق بين هذا واحد وهذا كثير يري بين الصبيين ويقدر الوسوع في النسبة الثانية فالمقصصة منفصلة بشار ارادة الاتفاق في التحقق لاني الصدق واعمل على شيء ( فان قلت ) ان اللازم في الصورة الاولى أيضاً مع جمع وهو حكم مائة المجمع فتكون مقصصة ( قلت ) ليس مطلق من المجمع من أحكام المقصصة بل مع جمع في التحقق لاني الصدق على شيء وهذا منع جمع في الصدق فلا يكون مائة المجمع التي هي قسم من المقصصة فاقم ( قوله ) وباعتراض امكان لاجتماع مع التقدم الخ ) أي اعترض امكان اختراع الامور مع التقدم دون امكانها في نفسها لكونها في بعض الصور متممة في نفسها وتمكنة بشار الاختراع مع التقدم كما في قولك كذا كان زيد حذراً كان جسداً فان من صحيح أو صاع التقدم كون زيد ناعماً وهو متمم في نفسه ويمكن اجتماعه مع التقدم أي مع فرض حاربه ناعماً فافاد فرض زيد حذراً يكون ناعماً لا محالة وقد رئيس الحكمه أبو هريرة سيدنا لا لم يقيد هناك لاجتماع مع التقدم بل مع من حتى يتناول الامور التي يتنافى لزوم في المقصصة القروية والسداد في المقصصة فلا تصدق كناية أصلاً لانه اذا فرض التقدم مع عدم الثاني أو مع عدم لزوم الثاني لا يستلزم التقدم الثاني والا يلزم اجتياز النقيضين أي لزوم الثاني وعدمه في المقصصة ولا ينافي التقدم الثاني في المقصصة المتبادلة

## بحث التناقض

( قوله فان قلت التناقض قد يجري في المفردات ) فعدم دخل وهو ان تقيض كل شيء رقه فقيض زيد لازد قطعاً وصح التناقض في المفردات أيضاً فلا يكون التعريف جامعاً وسبيل ان الشخصيات لا تناقض له هو نفي التناقض بمعنى الدافع في التحقق والصدق لانه اذا اعترض صدق زيد على شيء يكون قضية لا مراً كما قولنا هذا زيد فقيضه هذا ليس يزيد فيكون تناقضهما باعتبار النسبة الالزامية والسلبية \* فالتناقض بهذا المعنى انقضض القضيةين \* وحاصل الدافع ان لرادعها تناقض القضيةين لان المقصود بيان أحكامها والتعريف يلتزمها لا مطلقاً ( قوله فيه مناقضة آ ) لا قال تقيض كل شيء رقه ورد عليه ان الالزام والسلب قيصان مع ان السلب وضع الالزام والالزام ليس يرفع التسلب بل رقه سلب السلب وسلب السلب وان كان مستتراً للالزام لان نفي التي آتت لكنه مفهوم آخر فان سلب السلب لا يتصل الا بعد نقل السلب الذي أخيف . له والالزام لا يلاحظ فيه مفهوم اسلب أصلاً فضلاً عن التوقف عليه \* والجواب ان الزاد من الرفع في تعريف التقيض أعم من الرفع حثية وحكماً فالالزام في حكم سلب الدلب حقيقاً وان كان مدركاً بالمجموعة ( قوله لسبب الحجية للملكة الى للمشروطة العامة كنسبة للملكة الى الضرورية ) يعني أن التعيين الصريح للموجة حكم أن تقيض كل شيء رقه رقه هذه الموجة لكنه قد يكون كمية اخرى كما أن قولاً بين الجيوب ان من الضرورة ضرورة مطلقة حكم فيها بضرورة ثبوت المحلول للموضوع مادام ذات الوسوع موجوداً فقيض الصريح للملكة العامة اد لها سلب الضرورة من الجانب للظاهر فكذلك الحجية للملكة فقيض للمشروطة العامة لان للمشروطة العامة ما حكم فيها بالضرورة الوضعية والحجية للملكة ما يسلب في الضرورة الوضعية من الجانب

الخالف يقول كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كانتا قبيصة بعض الكتاب يعني متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب لكن هذا انما يتم حين اخذ للشرط العامة يعني بالضرورة الوضعية مادام الوصف لا يشرط الوصف لان الحرية للمكة على هذا لا تكون شعبة ط في مدته لا يكون للوصف مدخل فيها سكتها جيباً فاما كقول كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً فانه كاذب لان حيوانية الكاتب ليست مشروطة بكثافته وكذلك قبيصة أي بعض الكتاب ليس بجوهر بالامكان حين هو كاتب كاذب لان الامكان هو سلب الضرورة من طابع الخالف أي عدم ضرورة حيوية الكاتب حين هو كاتب وهو باطل واجبة عليها في كذبها بوجوب عدم ناقصها لان التقييد لا يستلزم ولا يرتفعان

### ( بحث العكس )

(قوله كما أن العكس المستوي الخ) أي العكس المستوي محالاً واحداً للمعنى الضد وهو سلب الطرفين أي للوصف وهو محال في الحقيقة والقدم والثالث في الشرطية وانها القبيصة خاصة بعد هذا التبدل وكل من حدثن للعكس اصطلاحاً ولا يتوهم من قيده بالسنوى واصلا إلى التقييد ان معنى هذا مشتركاً بينهما فانه ليس به معنى مشتركاً اصطلاحياً أصلاً بل قيد السنوي ليس أصل حاله لان الاستواء هو داوامة وهو وافق لاصفه في طرفين بخلاف عكس التقييد فانه يوجد فيه قبيصته أو قبض أحدها كما سيأتي (قال قد حلت هذه المدة بتدريج عكس السوالب) يعني لما كان بعض السوالب شمس كلفه والسكن اشرف من الجزئي لانه المفيد فتم بين عكسها وإسباغ وقوع كبرى لشكل الأول وتوقف بيان عكس بعض المرحلات على عكس السوالب ايضاً (قوله والا يمكن صدق قبيصة مع أي صدق العكس مع صدق الأصل لازم والا يبرم قبيصة لاستماع ارضاع التقييد فانه قد لا شيء من الانسان فرس يصدق لا شيء من الفرس فصدق ولا يصدق قبيصة وهو بعض الفرس ايمان وضمه مع الأصل فعقول بعض الفرس اسنان ولا شيء من الانسان فرس ينتج بعض الفرس ليس فرس وهو محال لانتمائه سلب التقييد من عكس فانه قد يكون صدق العكس مع الأصل ضروري ولا يصدق قبيصة غير صادق لان قبض الضرورة هو للمكة فلا يبرم الا يمكن صدق التقييد والسكن لا يبرم وقوعه فكيف يصح مع الأصل وينتج هذا افعال قلت للممكن مالا يبرم من فرض وقوعه حالاً اعتراف فرض وقوعه محالاً لا يكون محالاً فاقبل (قوله على ما هو مذهب الفارابي) اعلم ان مذهب الفارابي انصف ذات الوصوف العنواي بالامكان غلام لكن المراد بالامكان عكسه هو الامكان النفس الامر أي لا يكون مفهوم للوصف ذاته أي عن الصدق وان اذبح اعتبار حط الواقع ونظر إلى التبدل (قوله وذلك لان مقاصد العلوم للدوة الخ) حاصله ان المقصود من العلوم التصديقات عما فيها ولما لكل التصديق لا بد له من التصور احتيج الى التصور ايضاً لكن البحث عنه انما هو مكنونه بمبدأه لا من حيث انه مقصود بلقات بالمقصد بالذات ليس الا التصديق والمنطقي لا يبحث عن التصديق ايضاً الا من حيث الايمان وموصل التصديق المحمول النفس والاستقرار والتأويل لكن المدة منها القياس فكان القياس أعلى للطلال وأعلى لما رب

### ( بحث القياس )

(قوله وهذا الجهد) يمكن أن يكون حسداً لكل واحد منها لان ما قال المتعنف في تعريف القياس وهو قول مؤلف من ضلماً متى سمعت فزم عنها قول آخر شامل لكل واحد من قسمي القياس أي للمفعول والمفعول بالاسم والضم والقياسات انم من الامور للمفعول والمفعول فيدرج فيه القياس للمفعول وللمفعول لكن القول الذي هو لازم فيها لا يبرأ به الاستقوال لأن التقييد بالتقييد غير لازم فيها قال قوله متى سمعت اشارة الى أن تلك القضايا الخ أي قول المتعنف متى سمعت بشير الى انه لا يجب أن تكون تلك القضايا حجة ثابتة في نفس الامر بل هي دائمة لإصابة والكيفية والحكمة والجملة والجملة بل يمكن بحيث لا يبرم سمعت لم عنها قوله آخر مثلاً قولنا كل انسان فرس وكل فرس جاحل مركب من قضيتين لم سمعت

لزم عنها كل اسان حاصل وان كانت كادحة في نفسها وانما قال هكذا ليشمل التعريف القياس البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري ولو كان شرط القياس كونه مركبا من القضايا الخلقية لخرج منه كثير من اقسامه كما هو ظاهر ثم اعلم انه قال بعضهم ان لزوم قوله آخر على بوجهين اما بحسب التحقق في الخارج ولما بحسب العلم أي التحقق في الذهن فاللزوم تلازم فيها معا هو بحسب العلم لان التصديق بالتقدمين على الهيئة الكتابية يوجب التصديق بالنتيجة لا بتحقيقها، تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرفي القضية فكيف يتحقق وتتحقق النتيجة لسكن لا يعني عاين انه قال في تعريف القياس من سلمت الخ لحذاء التشرط ولحذاء التشرط يقتضي التحقق والتقدم ولا يلزم التحقق في نفس الامر بل على تقدير كسبه مقدسني القياس يعني لو سلم تحقق تلك القضايا في نفس الامر لزم تحقق النتيجة في نفس الامر ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لسكن المحصر عليه غير مسلم قائل

### (الخاتمة)

(قوله قد اوجب من النظر بين المحصر الخ) أي النظر الذي وقع في عدد الموضوعات من اجزاء العلوم فان الواجب منه اما التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم كما هو ظاهر واما تصور الموضوع فهو من المبادئ فلا يكون اجزاء العلوم ثلاثة وحاصل الجواب أن المحصر في هذين الاحتمالين غير صحيح بل جريته من العلم باخبار التصديق بوجوده لا بموضوعيته وهو احتمال ثالث ممكن لشيخ الرئيس صرح بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية حيث قال ووضع وجوده من جهة مادي لصحة التي تسمى اصول موضوعة انتهى فلا يكون على هذا ايضاً جزء على حدة قائل • وهذا آخر ما اراد تحريره هذا التمدد الجائز محددين سعد المروفي بحلال الدين الدواني جعل الله آخره على التصور بذاته والتصديق التام بحكامه وآياته ومنه التوفيق وهو لم الرقيق في الدنيا والمضي وصل الله تعالى على خبير حقه محمد المصلي وآله الهني و صحابه ائمة الى يوم الدين آمين .

﴿ من النسبية ﴾

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أبدع نظم الوجود • واخترع ماعيات الاشياء بمقتضى لجوده • وأنشأ قدومه  
أنواع الجواهر العقلية • وأفاض برحمته حركات الاحرام الفلكية • والصلوة على ذوات الانفس  
القدسية • للترغية من الكدورات الانسية • خصوصا على محمد صاحب الآيات والمجرات  
وعلى آله التابعين بلحجج والبيّنات •

(وبعد) هذا كتاب في المنطق سميته (بالرسالة الشمسية) في التفرعات المنطقية ورجعته على  
مقدمة وثلاث مقالات وحاقته (أما المقدمة) فيها إيجاز (الاول) في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه  
(العلم) اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل أو تصور منه حكم وهو اسناد  
أمر الى آخر إيجابا أو سلبا ويقال للمجروح تصديق وليس الشكل من كل منهما بديهيا والا  
ما جهدا شيئا ولا نظريا والا لدار أو تسلسل بل البعض من كل منهما بديهي والبعض الآخر  
نظري يحصل بالفكر • وهو ترتيب أمور معلومة لتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس  
بصواب دائما لما نفاضة بعض المقامات ايضا في مقتضى أحكام بل الانسان الواحد تناقض  
نفسه في وقتين فست الحاجة الى قانون يهدي معرفة طرق اكتساب المفاهيم من الصوريات  
والاحاطة بالمصحيح والفاقد من الفكر شوائع فيها وهو المنطق (ورسموه) بأنه آفة قانونية  
تصمم مراعاتها البعض عن الخطأ في الفكر وليس كنه بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا  
نظريا والا لدار أو تسلسل بل بعض بديهي وبعض نظري يستفاد منه (الثاني) في موضوع  
المنطق • موضوع كل علم ما يبحث فيه من عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لقائه أولا يساويه  
أو يلزمه • فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عنها من حيث  
انها توصل الى تصور مجهول أو تصديق مجهول ومن حيث يتوقف عليها للوصول الى التصور

ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجسدا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الوصول الى التصديق، ما توقعنا قريبا ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وأما توقعنا بعدا ككونها موضوعات ومجولات وقد جرت المادة بأن يسي للوصل الى التصور قولاً شارحا والوصول الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وهذا تقدم التصور على التصديق طبعاً لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لا امتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور (وأما المقالات) فنلات (المقالة الاولى) في المفردات وفيها أربعة فصول

(الفصل الاول) في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق وتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصحة الكتابة ويشترط في دلالة الالتزامية كون الامر خارج بمحالة يلزم من تصور المسمى تصور هو الالامع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بمحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المعنى على البصر مع عدم اللازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود الالامع المعنى لسكل ماهية يلزم من تصورهما تصوره غير معلوم وما قيل انه تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فمتنوع ومن هذا تبين علم استلزام التضمن الالتزام وأما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث أنه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان تصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو للركب كراى المجارة والافه للفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفى ولا وان صلح لتلك فان دل بيئته على زمان معين من الازمة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وحينئذ لما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول فان تخصص ذلك المعنى يسمى عبا والافتراض ان استوت أفراده الكلية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض أولى وقدم وأشد من الآخر كوجوده بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وجهه لتلك الدال على السورة فهو المشترك كاسمين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولاً عروباً

ان كان النافل هو العرف العام كالعبادة وشريها ان كانت النافل هو الشرع كالصلاة والصوم  
 ومصطلحيا ان كان النافل هو العرف الخاص كاصطلاحات الحاة والطار وغيرهما و لم يترك  
 موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى النقول اليه مجازا كالاسد وبالنسبة الى  
 الحيوان المفترس وليرجع الى الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توقفا  
 في المعنى ومبين له ان اختلها فيه وأما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما  
 غير تام وهو بخلافه والتم ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء  
 فان دل على طلب الفعل دلالة، أو لية أي وضعية فهو مع الاستثناء أمر كقولنا اضرب أنت  
 ومع المخصوص سؤال ودعاء ومع التساوي التماس و لم يدل فهو التثنية ويشعر فيه التثني  
 والترجي والقسم والثناء وأما غير التام فهو اما قبيدي كالحیوان للماضي وأما غير قبيدي  
 كالمركب من اسم وأداة أو كلة وأداة ٥

الفصل الثاني في العلق المردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفس تصوره  
 من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكتابا بالعرض والسكلي  
 اما ان يكون تمام ماهية ما تحت من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع  
 الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو للقول في جواب ماهو بحسب الشركة والمخصوصية  
 ما كالاتسان او غير متعدد الاشخاص فهو للقول في جواب ماهو بحسب المخصوصية المخصصة  
 كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد فقط او على كثيرين منفقين بالحقيق في جواب  
 ماهو وان كان الثاني فن كان عدم الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو للقول في جواب  
 ماهو بحسب الشركة المخصصة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والقرس ويسمى جنسا ورسومه  
 بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيق في جواب ماهو وهو قريب ان كان الجواب  
 عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب منها وعن كل ما يشاركها فيه كالحیوان  
 بالنسبة الى الانسان وبميد ان كان الجواب منها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب منها  
 وعن بعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان بميدانية كالجسم التام بالنسبة الى الانسان  
 ولتباينات وثلاثة اجوبة ان كان بميدانية كالجسم واردة اجوبة ان كان بميدانية بثلاث مرات  
 كالجوهر وعلى هذا القيس ولذا لم يكن تعلم الجزء المشترك بينها وبين نوع فلا بد وان لا يكون

مشتركا أصلا أو يكون فصلا من قلم المشترك مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع لأن القدر خلافا بل بمعنى ولا يتسلسل بل ينتهي إلى ما يساويه فيكون فصلا جنس وكيف كان بين الماهية عن مشاركتها في جنس أو في وجود فكان فصلا ورسموه بأنه كلي يحمل على الثاني في جواب أي شيء هو في جوهره فلي هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساوين ، وأمور متساوية كان كل منها فصلا لها لأنه يميزها عن مشاركتها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب أن يميزه عنه في جنس قريب فالناطق للأسفل وسيد أن يميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان ( وأما الثالث ) فإن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو عرض لازم والا فمفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحيثي وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور مألومه كقوى في جزم الدهن بالزهر يبعث كالانقسام بتساوين للارضة واما غير بين وهو الذي يفتر جزم الدهن بالزهر ينهما إلى وسط كتناسل الزوايا الثلاث للقائمين للثلث وقد يقال ليس على اللازم الذي يلزم من تصور مألومه تصوره والاولى نعم والمرض للفارق اما سريع الخوال كحمرة الخجل وصفرة الوجه واما بطيء الخوال كالشيب والشلل وكل واحد من اللازم والمفارق أن اختص به أفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فهو العرض العام كاللحمي ورسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والمرض للعامة بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرهما قولاً عرضياً

فالكليات اذن حصة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام .

( للفصل الثالث ) في مباحث السكلي والجري وهي حصة (الاول) السكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشرية الباربي عن اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالشفاء وقد يكون الوجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباربي تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيراً اما متاهيا كالسكواكب البعيدة السيارة او غير متاه كالنفوس الناطقة ( الثاني ) اذا قلنا للحيوان مثلا انه كلي فهناك امور ثلاثة للحيوان من حيث هو وهو كونه كليا والركب منها والاول يسمى كليا طبعيا والثاني كليا مطلقا والثالث كليا عقليا والسكلي الطبيعي موجود في الخارج



لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود وما الكليات  
الاخبران بقي وجودهما في الخارج خلاف والمطر فيها خارج عن المطلق (الثالث) الكليات  
متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والمناطق وبينهما  
محموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان  
والانسان وبينهما محموم وخصوص من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق  
عليه الآخر فقط كالحيوان والايض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق  
عليه الآخر كالانسان والفرس وتقيضا للتساويين متساويان ولا يصدق احدهما على ما كذب  
عليه الآخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال وتقيض الاعم من  
الشيء مطلقا اخص من تقيض الاخص مطلقا لصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه  
تقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لا خلاف لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق  
عليه تقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال ولما اتاني فلانه لا خلاف  
ذلك لصدق تقيض الاعم على كل ما يصدق عليه تقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص  
على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين تقيضها عموم أصلا  
لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا وتقيض الاخص مع التباين الكلي بين تقيض  
الاعم مطلقا وعين الاخص وتقيضا للتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا أصلا  
على شيء كاللاوجود واللاعم كان بينهما تباين كلي وان صدقا معا كالانسان والفارس كان  
بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد التباينين مع تقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم  
جزءا (الرابع) الجزئي كما يقال على المعنى المذكور للشيء الحقيقي فكذلك يقال على كل اخص  
نحت الاعم ويسمى الجزئي الانشائي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي انشائي  
دون العكس (أما الاول) فلا ندراج كل شخص تحت المذمة الكلية للفرات عن الشخصيات  
(وأما الثاني) فلهو اذ كون الجزئي الانشائي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (الخامس)  
النوع كما يقال على ما ذكرناه وبذلك له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل مادية يقال عليها وعلى  
غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا أولا ويسمى النوع الانشائي ومراتبه أربع لانه اما ان  
يكون أعم الانواع وهو النوع المالى كالجسم أو أخصها وهو النوع السهل كالانسان ويسمى

نوع الانواع أو أعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم  
 الثاني أو مابين الشكل وهو النوع المفرد كالنمل ان قلنا ان الجواهر جنس لهو مراتب الاجناس  
 أيضا هذه الاربعة لكن العالي كالجواهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل  
 كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم الثاني والجسم والجنس المفرد كالنمل ان قلنا ان الجواهر  
 ليس بجنس له والنوع الإضافي موجود بدون تحقيق كالانواع للتوسطة والحققي موجود  
 بدون الإضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أعم من  
 الآخر اصددهما على النوع السافل وجزء للقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة  
 يسمى وانما في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق للقول في جواب  
 السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم  
 أو الثاني أو الحساس أو المتحرك لارادة لعل عليها الحيوان بالتضمن والجسم العالي جاز أن  
 يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب أن يكون  
 له فصل يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويتبع أن يكون له فصل يقسمه  
 والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم التالي فهو  
 يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي  
 الفصل الرابع في التعريفات المعرف لشيء هو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك  
 لشيء أو امتياز عن كل ماعدا وهو لا يجوز أن يكون نفس المسمى لأن المعرفة معلوم قبل  
 المعرفة والذي لا يتم قبل نفسه ولا أعم لتصوره عن افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى  
 وهو نسائا في العموم والخصوص ويسمى حدا تالما ان كان بالجنس والفصل الغريبن  
 ونافعا ان كان بالفصل القريب وحدها أو به وبالجنس البعيد وربما تالما ان كان بالجنس القريب  
 والخاصة وربما نافعا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن  
 تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما  
 ليس بفردي وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان مجردة واحدة كما يقال الكيفية  
 ما بها يقع التشابه ثم يقال المشبهة اطلاق في الكيفية أو مجردة كما يقال الانسان زوج أول ثم  
 يقال الزوج هو. للتقسيم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشئان اللذان لا يفضل أحدهما على

الاخر ثم يقال للشيطان هما الاثنان ويجب أن يحترز من استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة للدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفقوداً للفرس

### ﴿ المقالة الثانية في القضية وأحكامها ﴾

وفيها مقدمة وثلاثة فصول أما المقدمة في تعريف القضية وأقسامها الاولى القضية قول يصح أن يقال لقائل انه صادق فيه أو كاذب فيه وهي حجة ان نخلت بطريقها الى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو عالم وشرطية ان لم نخل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصحتها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جمد وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتناقض بين القضيتين في الصدق والكذب معا أوفى أحدهما فقط أو ينفي كقولنا اما أن يكون هذا اسد زوجا أو فرسا وليس اما أن يكون هذا الانسان كاتباً أو أسود

﴿ الفصل الاول في الخلية ﴾ وفيه أربعة مباحث (البحث الاول) في أجزائها وأقسامها والخلية اما تتحقق باجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها يرتبط الحصول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كبر في قولنا زيد هو عالم ونسب القضية حيثئذ ثلثية وقد يختلف الرابطة في بعض اللغات لشعور الدهن بمجتمعا وتسمى القضية حيثئذ ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان ون كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الخلية ان كانت شخصا مبنيا سببت خصوصية وشخصية وان كان كائنا فان بين فيها كمية افراد ماضد على الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سووا سببت محصورة ومسورة (وهي لوج) لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكمية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل فر حمار ولما ساله وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بحمار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان ثنائي واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وليس كقولنا ليس كل حيوان فبالا وان لم بين فيها كمية الاثر فان لم يصحح لاني تصديق كلية وجزئية سميت طبيعية كقولنا الحيوان جالس

والإنسان نوع وإن صحت تلك سميت مهمة كقولنا الإنسان في خسر الإنسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الإنسان في خسر صدق بعض الإنسان في خسر وبالعكس

( البحث الثاني ) في تحقيق المحصورات الأربع قولا كل ج ب يستعمل قارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج من الافراد للملكة فهو بحيث اذا وجد كاد ب أى كل ما هو مزوم لج فهو مزوم لب وقوة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فبوب في الخارج ولتفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المراتب في الخارج يصح أن يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني فلم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح أن يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا نفس المحصورات السابقة »

( البحث الثالث في المدول والتحصيل ) حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع كقولنا الاصحى جاد أو من المحمول كقولنا الجاد لا عالم أو منهما جميعا كقولنا الاصحى لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وإن لم يكن جزءا لشيء منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة والاعتبار بالانجذاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا يطرأ في القضية فان قولنا كل مالمس يحيى فهو لا عالم موجبة مع أن طرفيها عدميان وقولنا لاشيء من المتحرك ساكن سائلة مع أن طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة أهم من الموجبة للمعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الانجذاب فان الانجذاب لا يصح الا على موضوع موجود محقق كما في الخارجية للموضوع أو مقدر كما في الحقيقية للموضوع وأما اذا كان الموضوع موجودا فأنها متلازمان والفرق بينهما في اللفظ أما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان أحرث عنها وأما في الثنائية فبالنسبة أو بالمصالح على تخصيص لفظ غير ولا لانجذاب للمدول ونقط ليس بالسلب البسيط أو بالعكس

( البحث الرابع في القضايا الموجبة ) لا بد للنسبة المحولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة والا دوام وتسمى نفث الكيفية مادة القضية واللفظ الدل عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجبة التي جرت للعادة

بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهي التي حقيقتها يجب قطع  
أو سلب قطع ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتها من يجب وبسبب والسبب ست  
(الاولى) الضرورة المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه  
مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لاشي من  
الانسان بحجر (الثانية) المدالة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه  
عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل انسان حيوان ودائما لاشي من الانسان  
بحجر (الثالثة) للشرطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه  
عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب وبالضرورة  
لاشي من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتب (الرابعة) العرفية العامة وهي التي يحكم فيها  
بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف للموضوع ومثالها انما هو سلبا ماسر  
(الخامسة) المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالتعمل كقولنا  
بالاطلاق العام كل انسان نفس وبالاتفاق العام لاشي من الانسان يمتتنس (السادسة)  
الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب الثالث للحكم كقولنا  
بالممكن العام كل نار حارة بالامكان العام لاشي من النار يارد وأما المركبات فمفع (الاولى)  
المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللا دوم بحسب الفات وهي ان كانت موجبة  
كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركيبا من موجبة مشروطة  
عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من الكاتب يسكن  
الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركيبا من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة (الثانية)  
العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللا دوم بحسب الفات وهي ان كانت موجبة  
فتركيبا من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبا من سالبة عرفية  
عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها انما هو سلبا ماسر (الثالثة) الوجودية الا ضرورية وهي المطلقة  
العامة مع قيد الا ضرورية بحسب الفات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان مناحك  
بالعمل لا بالضرورة فتركيبا من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا  
لاشي من الانبياء يساهك بالفصل لا بالضرورة فتركيبا من سالبة مطلقة عامة وموجبة

ممكنة عامة (الرابعة) الوجودية اللادائمة وهي المطلقة لامة مع قيد اللادوام بحسب القدرات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها بما لبسنا ماسر (الخامسة) الوقية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللا دوام بحسب القدرات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت حياولة الارض بينه وبين الشمس لادائمه فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من القمر ينخفض وقت التربع لادائمه فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السادسة) للنشئة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللا دوام بحسب القدرات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائمه فتركيبها من موجبة منشئة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من الانسان يمتنفس وقتا ما لادائمه فتركيبها من سالبة منشئة مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السابعة) للملكة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة للطلقة عن جاني الوجود والعدم حتما فحتى سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاس كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاس لاشيء من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة أن اللا دوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية للقيده بهما

#### هو الفصل الثاني في أقسام الشرطية

الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا أما المتصلة فلما لزومية وهي التي صدق البتة فيها على تقدير صدق المقدم لعلامة جهها توجب ذلك كالتدية والعلولية والتضاديات وما اتفقت عليه وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخار ناطق وأما المنفصلة فلما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما مائة اجمع وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما في الصدق كقولنا اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو

شجرا وأما مائة الظل وهي التي يحكم فيها الثاني بين جرئيهما في الكذب فقط كقولنا زيد  
 إما أن يكون في البحر وما أن لا يترك وكل واحد من هذه الثلاث إما عادية وهي التي  
 يكون الثاني فيها لقائي الجريئين كما في الأمثلة المذكورة وإما اتفاقية وهي التي يكون ذلك  
 فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للأسود الألاكاب إما أن يكون هنا أسود أو كاذبا حقيقة أو  
 للأسود أو كاذبا مائة الجمع أو أسود أو لا كاذبا مائة الظل وسالبة كل واحدة من هذه  
 القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم به في موجبها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة  
 العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمتصلة الموجبة تصدق عن  
 جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجعولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق  
 دون حكمه لاشتماع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جرئين كاذبين وعن مقدم  
 كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين إذ كانت لزومية وإما إذا كانت اتفاقية فكذبها  
 عن صادقين محال والمتصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن  
 صادقين وعن كاذبين والمائة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن  
 صادقين والمائة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة  
 تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية أن يكون التالي لازما أو  
 معاندا للمقدم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الأوضاع التي تحصل بسبب  
 اقتران الأمور التي يمكن اجتماعها والجزئية أن تكون كذلك على بعض هذه الأوضاع  
 واضموصية أن تكون كذلك على وضع معين وصور الموجبة الكلية في المتصلة كلها ومعها ومثي  
 وفي المتصلة دافعا وصور السالبة الكلية فيها ليس اليتي وصور الموجبة الجزئية فيها قد يكون  
 وصور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون ويتدخل حرف السلب على سور الإيجاب الكلي  
 والهيئة بطلاق لفظة لو وان وإذا في المتصلة ولما وافي والمتصلة والشرطية قد تتركب عن حيلتين  
 وعن متعلتين وعن منفصلتين وعن حيلتين ومتصلة وعن حيلة ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة  
 وكل واحد من الثلاثة الأخيرة في المتصلة تنقسم إلى تسعين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع  
 بخلاف المتصلة التي تقدمها إنما يتبين عن تاليها بالوضع فقط بإقسام المتصلات تسعة والمتصلات  
 تسعة وإما الأقسام فثلاث باعتبارها من نفسها

(الفصل الثالث) في احكام القضايا وفي اربعة مباحث (البحث الاول) في التناقض وحده وانه اختلاف قضيتين بالانجاب والسلب بحيث يقتضي لادائه ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق في الخصوصيتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدها شرط والجزء والكل والجزء وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدها المكان والزمان والاضافة والقوة والتمس وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب الكلين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول واما في الموجبتين فلا بد من الاختلاف بالجهة في الشكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان فتقيض الضرورة المطلقة للملكة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما وتقيض المطلقة الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات يناقض الانجاب في البعض وبالعكس وتقيض للضرورة العامة الحدية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانِب المخالف كقولنا كل من به ذات الجسد يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا وتقيض الرقية العامة الحدية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثلا ما مر (واما المركبات) فان كانت كلية فتقيضها احد تقيضي جزئيا وذلك جلي بعد الاحاطة بمحتاي المركبات وقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية الاداة تركيبتها من مطلقين عامين احدهما موجبة والاخرى سالبة وان تقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان تقيضها اما الدائم المخالف او الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي في تقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوانا لادائها مع كذب كل واحد من تقيضي جزئيا بل الحق في تقيضها ان يردد بين تقيضي المرئيين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يتخار عن تقيضها فبقال كل جسم ما حيوان دائما وليس بمحيوان دائما واما الشرطية فتقيض الكلية منها الجزئية الواقعة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف وبالعكس (البحث الثاني) في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولامع قاء الصدق والكيف واما السوالب فان كانت كلية فبمع منها وهي الوقتين والوجودين والممكنات والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع العكس في اشخاصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من القمر يتخسف وقت التربع لا دائما وكذب بعض المجهض ليس بضر بالامكان العام الذي هو اعم



الجهات لان كل منصف فهو قر بالضرورة وادام يمكن الاخص لم يمكن الام اذ لو  
فمكس الام لانكس الاخص لان لازم الام لازم الاخص ضرورة واما الضرورية والدائمة  
أبطلت ان تتمكنان دائماً كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب دائماً لاشئ  
من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة  
في الضرورية والدوام في الدائمة وهو محال وما المشروطة والرفعية المتكسان عرفية  
عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب مادام ج دائماً لاشئ من ب ج  
مادام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو  
ب وهو محال (واما المشروطة والرفعية الخاصة) فتمكنان عرفية عامة لادائمة في بعض (واما  
الرفعية العامة) فلكونها لازمة للماضي وما الادولم فلهذا لو كذب بعض ب ج بالفعل لصدق  
لاشئ من ب ج دائماً فتعكس الى لاشئ من ج ب دائماً وقد كانت كل ج ب بالفعل هذا  
خلف وان كانت جزئية بالضرورة والرفعية الخاصة فتمكنان عرفية خاصة لانه اذا صدق  
بالضرورة او دائماً بعض ج ليس ب مادام ج لادماً وجب ان يصدق بعض ب ليس ج مادام  
ب لادماً لانا نفرض ذات الموضوع وهو ج د فـ ج بالفعل وب د ايضاً للدوام بسبب لبا  
عه وليس ج مادام ب والا فكان ج حين هو ب وب حين هو ج وقد كان ليس ب مادام  
ج هذا خلف وذا صدق الجسيم والباء عيه وتاليا فيه صدق بعض ب ليس ج مادام ب  
لادماً وهو المطلوب واما الجواني فلا تعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس  
بإنسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمشتف وقت التريع لاداً مع كذب حكسهما  
بالمكنان العام الذي هو لهم الجهات فكيف الضرورية اخص البسائط والوقتية اخص المركبات  
الثانية ومتى لم تمكنان لم تعكس شئ منها ما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانكس الخاص  
واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تعكس كلية لاحتمال كون الحصول اعم من الموضوع  
واما في الجهة بالضرورة والدائمة والمتكسان تعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب  
باحدى الجهات الاربع للذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام ب  
وهو مع الاصل ينتج لاشئ من ج ج دائماً في الضرورية والدائمة وما قام ج في المماثلين  
وهو محال واما المتكسان فتمكنان حينية مطلقة مقيدة بالادوام واما الحينية المطلقة فلكونها

لازمة لامتثالها وما قبله اللاذوام في لاصل الكلي فلاه لو كذب بمضرب ليس ح بالفض  
لصدق كل ب ح دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة و دائما  
كل ج ب ما دام ح ينتج كل ب دائما ونضمه الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شيء من ح ب  
بالاطلاق العام ينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق العام ويلزم اجتماع التقيضين وهو محال هذا اذا كان  
الاصل كلياً واما في الجزئي ففرض الموضوع فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دائما وب دائما  
العوام الباهدم الجيم لكن اللازم باطل تنقيده لاصل باللاذوام واما الوقتين والوجوديتان  
والطفقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ح ب باحدى هذه الجهات الحس المذكورة  
فمض ب ج بالاطلاق العام والا فلا شيء من ب ح دائما وهو مع الاصل ينتج لا شيء من  
ج ج دائما وهو محال وان شئت عكست تقيض العكس في الموجبات ليصدق تقيض الاصل  
أو الاخص منه واما الممكنتان فحاطهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم اتوقف البرهان  
المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة للضرورة كنفسه أو على انتاج الصغرى الممكنة  
مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث اللذين كل منهما غير محقق ولعدم للظفر  
بدليل وجوب لانعكاس وعدمه واما الشرطية المتصلة الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية  
تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق تقيض العكس لا ينظم مع  
الاصل قياسا متحدا للمحال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذ كان  
هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز  
بين جزئها بالطيع

في البحث الثالث في عكس التقيض وهو عبارة من جعل الجزء الاول من القضية  
تقيض الثاني والثاني عكس الاول مع مخالفته الاصل في الكيف وموافقته في الصدق  
أما الموجبات فان كانت كلية فتصبح منهوهي التي لا تنعكس سواها بالعكس المستوي فلا تنعكس  
لانه يصدق بالضرورة كل قر فهو ليس بمنخسف وقت الترتيب لادامتا دون عكسه لما عرفت  
وتنعكس الضرورية والدقة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما لا شيء  
مما ليس ب ح والا فبعض ما ليس ب هـ ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس  
ب فهو ب بالضرورة في الضرورية واما في الدائقة وهو محال واما للشرطية والعرفية العلمتان

فتمكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج دائماً لاشئ.  
 بما ليس ب ج مادام ليس ب والا فبعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع  
 الاصل ينتج بعض ما ليس ب وهو ب حين هو ليس ب وهو محال واما الخاصتان فتمكسان  
 عرفية عامة لادائمه في البعض أما العرفية العامة فلا تستلزم الميتين يابها وأما قيد اللادوام  
 في البعض فلا يصدق بمس ما ليس ب فهو ج بالاطلاق العلم والا فلا شئ. بما ليس ب ج  
 دائماً فتمكسان الى لا شئ. من ج ليس ب دائماً وقد كان لا شئ. من ج ب بالفعل يحكم  
 اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت حزنية  
 فالخاصتان تمكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ج ب مادام ج لادائمه  
 فرض الموضوع وهو ح د فد ليس ب بالفعل اللادوام ثبوت الباء له وليس ج ما دام ليس  
 ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس ب حين هو ح وقد كان ب مادام ج هذا خلف  
 ودج بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس ب ليس ه ح مادام ليس ب لادائمه وهو المطلوب  
 وأما الواقي فلا تمكسان لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان بالضرورة المطلقة وبعض  
 القمر ليس بمختسف بالضرورة الوقتية دون فكسهما باهم لحوت ومعنى لم تمكس لم يتمكس شئ  
 منها لما عرفت في العكس المستوي. وأما اسوال كلية كانت أو جزئية فلا تمكسان كلية  
 لاحتمال كون قبض الحصول أهم من الموضوع وتمكسان الخاصتان حقيقتاً مطلقة لانه اذا صدق  
 بالضرورة أو دائماً لاشئ. من ج ب مادام ج لادائمه فرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل  
 ودح في بعض أوقات ج ليس ب لانه ليس ب في جميع أوقات ج فبعض ما ليس ب فهو ج  
 في بعض الاحيان ليس ب وهو للمدعي وأما الوقتيتان ولوجودتان فتمكسان مطلقة عامة  
 لانه اذا صدق لاشئ. من ج ب بأحدى هذه الجهات فرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل  
 ودج بالفعل فبعض ما ليس ب فهو ح بالفعل وهو المطلوب وهكذا بين عكوس حزبيتها  
 وأما بوقى الاسوال بالشرحيات غير معلومة الانكاس لعدم الظفر بالبرهان.

﴿ البحث الرابع ﴾ في لوازم الشرطيات أما للتصلة الواجبة الكلية فتستلزم منفصلة  
 مائة الجمع من عين المقدم وتفيض التالي ومائة الحال من قبض المقدم وعين التالي متساكين  
 عليها والا يطل الزوم والافصال وأما للتصلة الحقيقية فتستلزم أربع متصلات مقدم الاثنين

عين أحد الجزئين وتاليهما تقيض الآخر ومقدم آخرين تقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للآخرى مركبة من تقيض الجزئين

﴿ للثلاثة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الأول ﴾ في تعريف القياس وأقسامه القياس قول مؤلف من قصدي ياتي سلت ثم عها لثاتها قول آخر وهو استثنائي من كان عين النتيجة أو تقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم وتقيضه مذكور فيه وقراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تقيضه مذكورا فيه بالفعل وموضوع المطالب فيه يسمى أمثرا ومحموله أكبر والقضية التي جملت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى وللكرار بينهما حد أوسط « وانتمران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الطرفين الآخرين تسمى شكلا وهو أردمة لانه الحد الأوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع « وأما الشكل الأول فشرطه بحجاب الصغرى ولا يندرج الا صغرى في الأوسط وكلية الكبرى والا احتمال أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الأصغر « وضروبه النتيجة أردمة ( الأول ) من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ( ج ا ) ( الثاني ) من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ( ج ا ) ( الثالث ) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ( ب ا ) فبعض ( ج ا ) ( الرابع ) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ا ونتائج هذا الشكل ستة بذاتها « وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والاي يحصل الاختلاف للوجوب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع الحمل النتيجة تارة ومع سلبها أخرى وضروبه النتيجة ايضا

اربعة (الاول) من كليتين والصنرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولك كل ج ب ولا شيء  
 من ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وهو ضم تقيض النتيجة الى الكبرى لينتج تقيض الصنرى  
 وبالعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول (الثاني) من كليتين والكبرى موجبة ينتج  
 سالبة كلية كقولنا لا شيء من ح ب وكل ا ب فلا شيء من ح ا بالخلف وبالعكس الصنرى  
 وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة (الثالث) من موجبة جزئية صنرى وسالبة كلية كبرى  
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ح ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس بالخلف وبالعكس  
 الكبرى ليرجع الى الاول وفرض موضوع الجزئية فشكل د ب ولا شيء من ا ب فلا شيء  
 من د ه ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس (الرابع) من سالبة جزئية  
 صنرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ح ليس ب وكل ا ب فبعض  
 ج ليس ا بالخلف (وأما الشكل الثالث) فشرطه موجبة للصنرى والاحصاء الاختلاف وكلية  
 احدى مقدمتيه والا يلزم أن يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه  
 بالا كبر فلم يجز التسمية وشرطه نتائج ستة (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة  
 جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو ضم تقيض النتيجة الى الصنرى  
 لينتج تقيض الكبرى ويلتزم الى الاول بعكس الصنرى (الثاني) من كليتين والكبرى سالبة  
 كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ح فبعض ح ليس ا بالخلف وبالعكس  
 الصنرى (الثالث) من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل  
 ب ا فبعض ج ا بالخلف وبالعكس الصنرى وفرض موضوع الجزئية د وكل د ب وكل ب ا  
 فكل د ا ه ثم نقول كل د ج وكل د ب فبعض ج ا وهو المطاوع (الرابع) من موجبة جزئية صنرى  
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج  
 ليس ا بالخلف وبالعكس الصنرى والافتراض (الخامس) من موجبتين والصنرى كلية ينتج  
 موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف وبالعكس الكبرى وجعلها  
 صنرى ثم عكس النتيجة والافتراض (السادس) من موجبة كلية صنرى وسالبة جزئية كبرى  
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ح ليس ا بالخلف والافتراض  
 (السابع) من سالبة جزئية صنرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ح ليس ا بالخلف والافتراض

مع كلية الصغرى ، أو اختلافها في الكيف مع كلية احدهما والا لحصل الاختلاف للوحب  
لعدم الانتاح وضروبه الناتجة ثمانية (الاول) من موجبتين كلتین ينتج موجبة جزئية كقولنا  
كل ب ج وكل اب فبعض ج ابكس الترتيب ثم عكس النتيجة (الثاني) من موجبتين  
والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ح وبص اب فبعض ح الما ص  
(الثالث) من كلتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ح وكل اب  
لا شيء من ح الما ص (الرابع) من كلتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل  
ب ح ولا شيء من اب فبعض ج ليس ابكس المقدمتين (الخامس) من موجبة جزئية صغرى  
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من اب فبعض ج  
ليس الما ص (السادس) من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية  
كقولنا بعض ب ليس ح وكل اب فبعض ح ليس ابكس الصغرى ليرتد الى الثاني  
(السابع) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب  
ج وبعض اب ليس ب فبعض ج ليس ابكس الكبرى ليرتد الى الثالث (الثامن) من سالبة  
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض اب  
فبعض ح ليس ب فبعض ج ليس ابكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالطف وهو  
ضم تقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينكسر الى تقيض الاخرى والثاني والخامس  
بالاقتران ولتبيين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو اد فكل د ا  
وكل دب فنقول كل ب ح وكل دب فبعض ح د وكل د فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون  
حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الاول وذكرها لعدم انتاح الثلاثة الاخيرة الاختلاف في  
القياس من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين فمقط ما ذكره  
من الاختلاف •

(الفصل الثاني) في المختلطات (أما الشكل الاول) فشرطه بحسب الجهة فدية الصغرى  
والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير الشر ومثلين والآخر فيتين والآخر كالصغرى عذوها عيب  
فبد الاضرورة والادوام والضرورة المقصومة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى البديتين  
ويضم الادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين (وأما الشكل الثاني) فشرطه بحسب الجهة

ثم ان أحدهما صدق الدوم على الصغرى أو كونه الكبرى من امتضاء للمكسة السوالب  
 وثانيهما ان لا يستعمل المكسة الا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبرىين والمشرطين والنتيجة  
 دة ان صدق الدوم على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفة عنها قيد اللادوام  
 واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت (وأما الشكل الثالث) فشرطه بحسب الجهة  
 فعلية الصغرى ونتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربعة والا فعكس الصغرى محذوفة عنها  
 قيد اللادوام ان كانت الكبرى احدى المائتين ومصوما اليه ان كانت احدى الخاصيتين  
 (وأما الشكل الرابع) فشرط اتانجه بحسب الجهة أمور خمسة (الاول) كونه مفيد فيه من  
 العمليات (الثاني) تمكاس السالبة لستعمله (الثالث) صدق الدوم على الصغرى في الضرب الثالث  
 أو الرقي العام على كبراه (الرابع) كونه الكبرى واسلاس من المكسة السوالب (الخامس)  
 كونه الصغرى في الثمن من احدى الخاصيتين والكبرى مما يصدق عليها الرقي العام  
 والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوم عليها أو كان التماس من لست  
 المكسة السوالب والا فعلقة عامة وفي الضرب الثالث دة ان صدق الدوم على احدى  
 مقدمتيه والا فعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دالقة ان صدق الدوم على الكبرى  
 والا فعكس الصغرى محذوفة عنها قيد اللادوام وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى  
 وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس للترتيب  
 الفصل الثالث في لافترايات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة اقسام (القسم الاول)  
 ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من اللقدمتين وسبقه الاشكال  
 الاربعون في لان الاوسط ان كان تالبا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالبا  
 فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى تالبا في  
 الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الاتانج وعدم الضروب من الاشكال والنتيجة في سكية  
 والكيفية في كل شكل كما في الحيات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كما  
 كان ب فيج د وكلما كان ج د ه ز ينتج كلما كان ب ه ز (القسم الثاني) ما يتركب من  
 المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه في جزء غير تام من اللقدمتين كقولنا د ه ا ب  
 كل ا ب أو كل ح د د ه ا ب أو كل د ه ا ب أو كل د ه ا ب أو كل د ه ا ب أو كل د ه ا ب

لا متاع خلو الواقع من مقدمتي التأليف وعن احدي الآخرين وهما كل اب وكل وز وسبقه في الاشكال الارضة وشرائط المعبرة بين الحليتين معتبرة ههنا بين للتشاركين ( القسم الثالث ) ما يتركب من حلية والمتصلة والطبوع منه ما كانت الحلية كبرى والشركة مع نالي المتصلة وخيمته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليا نتيجة التأليف بين التالى والحلية كقولنا كل ج كان اب فكل ج ه وينقد فيه الاشكال الارضة وشرائط المعبرة بين الحليتين معتبرة ههنا بين التالى والحلية ( القسم الرابع ) ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو على قسمين (الاول) ان يكون عدد الحليات بعدد اجزاء الاتصال ويشارك كل واحد منها جزءا واحداً من اجزاء الافصال اما مع اتحاد التأليفات في النتيجة كقولنا كل ح اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط لصدق أحد اجزاء الافصال مع ما يشاركه من الحلية واما مع اختلاف التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ح اما ج واما ط واما ز كما سر ( والثاني ) ان يكون الحليات أقل من اجزاء الافصال وليكن الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا كل اط أو كل ج ب وكل ب د ينتج اما كل اط أو ح د لا متاع خلو الواقع من مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشترك ( القسم الخامس ) ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشترك اما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان فالطبوع منه ما تكون للمتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان اب فيج د دائما اما ج د أو ه ز مائة المجمع ينتج دائما اما ان يكون اب وه مائة المجمع لاستتزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما أو في الجملة استتباعه مع المزموم كذلك ومائة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن اب ه ز لاستتزام تقيض الاوسط للطرفين مستلزما كليا واستتزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان اب فكل ج د دائما اما كل د ه أو وز مائة الخلو ينتج كلما كان اب فاما كل ج ه أو وز والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي علمنا عافي المنطق ( الفصل الرابع ) في التباس الاستثنائي ه وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئها أو رفعه ليزم وضع الاخر أو رفعه ويجب إيجاب الشرطية ولزومية للمنطوق وكليةها أو كلية الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والاتصال هو



بعينه وقت الوضع أو الرض والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة باستثناء عين المقدم ينتج  
عين التالي واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم والا لبطل للزوم دون العكس في شيء منها  
لاحتيال كون التالي عزم من المقدم وان كانت مفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين أي جزء  
كان ينتج تقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء تقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة  
الخلو وان كانت مائة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الجمع دون الخلو وان كانت مائة  
الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع

**(الفصل الخامس)** في لواحق القياس وهي اربعة (الاول) القياس لمركب وهو تركيب  
مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى وهم حرا إلى ان يحصل  
المطلوب وهو اما موصول التلخيص كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج ح د وكل د ا  
فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما مفعول التلخيص كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل  
د ا فكل ج ه (الثاني) قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس  
كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب  
سكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا سر محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب  
(الثالث) الاستفراء وهو الحكم على كمي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك  
فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل  
بهذه الحالة كالتماسح الرابع التحليل وهو اثبات سمي في جزئي لا يخرس مشترك بينهما  
كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالتلخيص واجتماعيه المعنى المشترك بالمعروف والتقسيم غير المرده  
بين اثنين والاثبات كقولهم هذه الحدوث اما التلخيص او كذا وكذا والاخير ان يلائم الخلف فتبين  
الاول وهو ضئيف اما الدوران فثلاث الجزاء الاجير وسائر انشراط المساواة مدومع انها  
ليست ملة واما التقسيم والمحصر فمنوع لجواز عيق غير الذكور وبتقدير تسليم عليه المشترك  
في القياس عليه لا يلزم حيته في القياس لجواز أن يكون خصوصية القياس عيه شرعا هلية أو  
خصوصية القياس مائة منها (وأما التلخيص) ففيها بحثان الاول في مواد الإجابة وهي يقينيات  
وغير يقينيات أما الثانية يقينيات فمئة أوليات وهي قضايا تصور طرفيها كالتقسيم الجزم بالنسبة بينهما  
كقولنا الكل أعظم من الجزء ومشاهدتها وهي قضايا يحكم بها بالقوى الظاهرة أو الباطنة

كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا وعجرات وهي قضايا يحكم بها بمشاهدات  
 متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموميا موجب للاسهال وحديثات وهي قضايا  
 يحكم بها بمحدث قوي من النفس مفيد للعالم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحديث  
 هو سرعة الاستعمال من اللبادي بل للطاس ومتواتر وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات  
 بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطى على الكذب كالحكم بوجود مكة وبسداد ولا  
 ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل لليقين هو القاضي بكلال العدد والعلم الحاصل من التجربة  
 والحديث والتواتر ليس حجة على المير وقضايا قياساتها هي التي يحكم فيها بواسطة لاتباب  
 عن القهر عد تصور حدودها كالحكم بان هذه الاربة زوج لا تقاسها بمساويين والقياس  
 المؤلف من هذه الستة يسمى برهاناً وهو اما لمي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة  
 للنسبة في الذهن والذين كفولنا هذا متمن الاخلط وكل متمن الاخلط محمول فهذا محمول  
 واما التي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقطع كفولنا هذا محمول  
 وكل محمول متمن الاخلط فهذا متمن الاخلط واما غير اليقينية فيست مشهورات وهي  
 قضايا يحكم بها للاعراف جميع الناس بها لمصلحة عامة او روعة او حجة او انفعالات من عادات  
 وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو غلب ونفسه مع قطع انظر عما  
 وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كفولنا الظلم فيسحق والمعدل حسن وكشف العورة مذموم  
 فوصراحة الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات  
 ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها ومسايات وهي قضايا يحكم بتسايم من الخصم وبني عليها  
 الكلام لادفه كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى بسبلا  
 للترض من انتاع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ  
 بمن يعتقد فيه اما لاسر مماوي او لغزير عقل او دين كالأخوات من أهل العلم والهد  
 ومطبوبات وهي قضايا يحكم بها باطلالظن كفولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف  
 من حقيل التسنين يسمى خطابة والترض منها ترهيب الدواعي لما ينفع من تهذيب الاخلاق  
 وأمور الدين وعيالات وهي قضايا اذا اوردت على النفس أثرت فيها تأثير احميا من قبض أو  
 بسط كفولهم اخر يا فوثة منة في القياس نسبة جموعة والقياس المؤلف منها يسمى بضمير القياس

منه اتصال النفس بالترغيب والتنفير وبروجه الوزن والصوت الطيب ووجعيات وهي تضالما  
 كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشر إلى ووراء العلم  
 فضاء لا يتناهي ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب ذلك الوهم  
 بتوافقه العقل في مقدمات القياس الناتج لقبض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول إلى النتيجة  
 والقياس المؤلف منها يسمى مفسطة والفرس منه الخاتم الخضم وتقليله والمخالطة قياس نفسد  
 صورته بأن لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط متبر بحسب الكمية والكيفية والجهة  
 أو مادته بأن تكون المقدمة والطلوب شيئا واحدا لكون الالتقاط مترادفة كقولنا كل إنسان  
 بشر وكل بشر ضحاك فكل إنسان ضحاك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا  
 لصورة الفرس التنوش على الخائط أنها فرس وكل فرس صال ينتج أن تلك الصورة ضالة  
 أو من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في اللوحة كقولنا كل إنسان وفس فرس فهو  
 إنسان وكل إنسان وفس فرس ينتج أن بعض الإنسان فرس ووضع الطيبة مقام  
 الكلية كقولنا الإنسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الإنسان جنس واخذ الأمور  
 الدنيوية مكان الدنية وبالعكس فليك برأية كل ذلك لتلاقم في التلطف ولتستعمل للمخالطة  
 سوفسطائي أن قابل بها الحكم ومشافي أن قابل بها الجدلي (البحث الثاني) في اجزاء العلوم  
 وهي موضوعات وقد عرفنا ومبادئ وهي حدود الموضوعات واجزائها وأعمالها الثلاثة  
 والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط  
 مستقيم وأن نصل بأي بعد كان وعلى أي نقطة شذنا دائرة والمقدمات البينة يحسبها كقولنا  
 للقادر للتساوية المقادير واحدة متساوية \* ومسائل وهي القضايا التي تطلب بها نسبة محمولها إلى  
 موضوعها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار إما متشارك  
 لا غير أو سائر وقد تكون مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع  
 محاط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تصيفه وقد تكون نوعه مع  
 عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط آخر فإن زاوية جنبيه قائمتان أو متساويتان لها وقد  
 تكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فإن زواياه مثل متساوية لقائمتين وإما محمولاتها فثلاثة  
 على موضوعاتها لا متناهية أن يكون جزءه الذي مطلوب إثباته بالبرهان (ثم الكتاب)

## ( خاتمة الطبع )

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله إليه والصلاة والسلام على جميع أنبيائه ورسله  
 سيد البشر ونور الكائنات عليه أفضل الصلوات وأتم التحيات  
 ﴿ وبعد ﴾ يقول الفقير إليه تعالى ﴿ خرج الله زكي الكردي الأزهرى ﴾ لما كانت رسالة الشسية من أجل  
 ما ألف في فن الشطرنج لهذا تدلواها الأيدي وحسنها الأفاضل بالشروح والحواشي المختصرة ولكن لما كانت  
 تلك الحواشي والشروح بعضها غير مطبوع وبعضها مطبوع ولكنها بحرفة وشعر مرتبة لهذا جئنا هذه  
 الحواشي المهمة ومطبعتها على هذا الترتيب الحسن خدمة للعلوم والمعارف وتيسلا لمن يريد تمام  
 الاطلاع على هذا الفن الذي هو ميزان العلوم وبه يتحقق الشطرنج والمفهوم ( هذا ) واننا ذكرنا  
 في صدر الكتاب طبع حاشية المعاصم ولكن بعد طبع جانب منها ظهر لنا الاستغناء عنها  
 بحاشية الملافة السوقي وغيره لهذا أمرنا عن طباعتها وكذلك ذكرنا طبع شرح  
 السند ولكن القس منا بعض الأفاضل يُعديده بنى الشسية لانهم يحتاجون  
 إليه أكثر منه لعدم استعماله في الشرح واحتياجهم لحفظ المتن لهذا  
 طبعنا المتن عوضه \* وكان تمام طبعه وختم مسكه في ١٣ رجب  
 سنة ١٣٢٨ هجرية بمطبعتنا المسماة ﴿ بمطبعة كرمستان  
 العلوية ﴾ بمصر الحامية \* حاشا الله عن كل العوارض  
 وخلصها من يد الضالين كما وعد بذلك  
 في كتبه المقدسة \* والحمد لله على  
 النعم في البديع والخلام آمين



